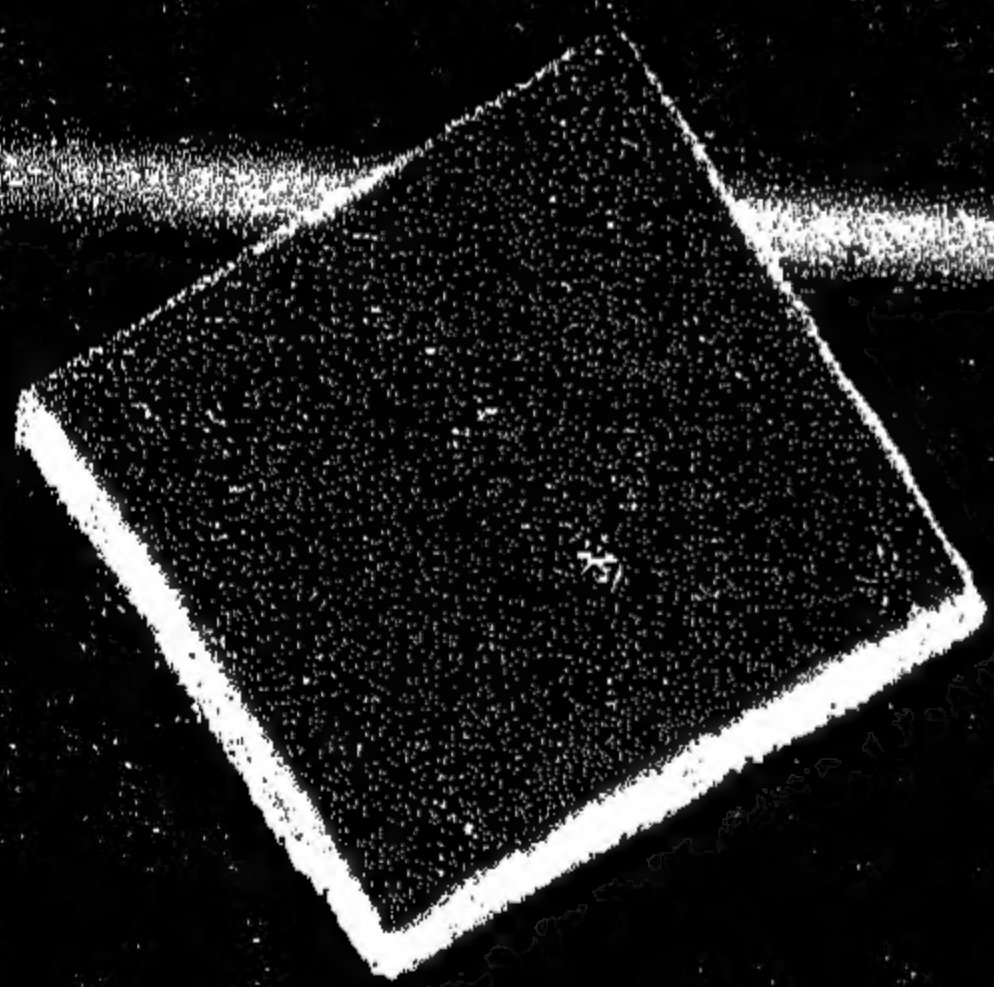


برلمان الثورة

محمد الطويل



حسب الطلب
العدد ١٠٠٠

مكتبة مطبوعات



برلمان
الثورة

برلمان الثورة

محمد الطويل

مكتبة مديولس

مقدمة

وقد توقفنا فى الجزء الأول عند جلسة مجلس الشعب التى تقرر فيها الموافقة على سحب الرئيس جمال عبد الناصر لقرار التنحي الذى كان قد أعلنه فور هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وحيث كان الجزء المذكور قد بدأناه منذ أول جلسة للبرلمان عقب الثورة فى يوليو ١٩٥٧ .

وأما هذا الجزء الثانى ، فهو قد بدأ فيما حدث بعد ذلك ، ولا سيما منذ تفجرت ثورة الطلبة الكبيرة والتى اجتاحت معظم أنحاء مصر مطالبة بالاصلاح والتغيير استعدادا لحرب أو معركة استرداد الأرض التى احتلتها اسرائيل مع هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

كما ان هذا الجزء يضم بعض الأحداث والمواقف التى سبقت هذا الحدث الكبير الا انه لمسألة فنية خاصة بأسلوب الطبع والنشر آثرنا أن نضمها هذا الجزء . . كما انه لم يكن فى نوايانا أن يكون الجزء الأول كثير الصفحات حتى لا يصعب على القارئ تصفحه أو قراءته أو مطالعته .

وفى هذا الجزء ، سنعرض لبعض الأفكار والمواقف وأثرها على مصر حتى مثول هذا الكتاب للطبع . . وربما بعد ذلك لسنوات طويلة . . منها مجتمع ٥٠٪ والذى قسم بمقتضاه الشعب الى عمال وفلاحين وفئات ورأسمالية وطنية وغيرها من الفئات . وكذلك تقسيم الشعب الى علو وما لا يعد كذلك . والصدام بين العلم والسياسة وهو يحمل فكرة تصادم حكومة الفنيين (التكنوقراطيين والسياسيين) وفكرة تقنين الثورة ومبدأ من أين لك هذا وحضارة للبيع ومحاولة إلغاء العملة بالريف والنشل

مظاهر اجتماعية وموانع التقاضى التى كانت تحول بين وصول المواطن لحقه أو لما ينبغي من عدل وكذلك الجنايات السياسية وعودة بعض الضباط للقوات المسلحة والتى لم تسلم - للأسف - من الصراعات التى أدت ضمن ما أدت الى هزيمة يونيو ١٩٦٧ •

وفى ختام هذا •• فقد تبقى الجزء الثالث وهو يؤرخ حتى بداية نظام تعدد الأحزاب ، حيث أن الفترة محل البحث والتاريخ هى فترة أو مرحلة التنظيم السياسى الواجد الذى كان يفرز البرلمان وقد استغرق ذلك برلمانيا من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٧٧ • وعلى هذا نكون قد انتهينا بحمد الله من التعرض لهذه الفترة الخطيرة فى تاريخ مصر السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والانسانى •

محمد الطويل

يناير ١٩٨٥

الفصل الأول

فرز... الشعب !

من البديهيات التاريخية ان كل نظام حاكم أو سياسى أو اجتماعى
 اما انه يتعرض للانهيـار أو التطور أو التغيير خلال حقبة قصيرة أو طويلة من
 الزمن وعندما يهوى نظام أو آخر فان هناك فجر أو بزوغ لنظام جديد .
 وهذا الأخير لا بد انه سيقضى على النظام السابق أو الأسبق بشتى الوسائل
 حتى ان المؤرخين اصطـلحوا على عرف خاص أو عام بالثورات أو ما يشابهها
 من انقلابات على انهاء النظام الأسبق بشتى الوسائل تحت شعار
 الشرعية الثورية مهما كان مداها وتأثيرها على المجتمع الذى بزغت فيه الثورة
 وهوى فيها نظام آخر .

والثورة اما أن تكون ضد نظام استعمارى أو نظام وطنى وفى كلا
 الحالتين فان الثورة طوفان يجتاح أمامها أى قوى مساندة للنظام الأسبق
 سواء كانت قوة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية . بل انه يجزم بالقول
 بأن معظم الثورات ولا سيما فى القرن العشرين لم تكن قائمة على أيـدولوجية
 واضحة المعالم والسمات انما كانت دائما تقوم أساسا وابتداء على التخلص
 من النظام الأسبق بمختلف الاجراءات والسبل حتى تنهيا لها فرص مناسبة
 أو موائمة لتعلن أيـدولوجيتها أو فكرها بعد ما تكون قد انتهت أو على شك
 الاجهاز على عوامل وعناصر النظام الأسبق .

وفى تاريخنا المعاصر . كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد اتخذت ذات

الاتجاه ٠٠ ولا شك ان كل ثورة تتخذ الاجراءات التى تراها مناسبة ومواءمة لظروف مجتمعها ٠ فالثورة فى مصر لم تتخذ اجراءات مسلحة ضد قوى النظام الأسبق حيث انها جردته من السلاح الممثل فى القوات المسلحة وانما لديها السلطة والمال وفيما عدا تهديد رأس النظام وهو الملك فاروق الأول حتى تنازل عن العرش ورحل عن مصر ٠ بل ان الثورة قد تدرجت فى هذه الاجراءات تبعا لبساطتها فأعقدها حتى لا تصطدم بقوى رافضة أو معارضة أو القوى الاستعمارية المثلة فى الاحتلال الانجليزى يمكنها أن تعرقل مسيرة الثورة فى سياستها وكذلك تبعا لارتباط مصالح هذه القوى أو سلطتها بالمجتمع أو جماهير الشعب عموما ، بل كانت الاجراءات تحمل فى طياتها تأليب قوى الجماهير على سلطة القوى الحاكمة أيا كان ممثليها ٠

وهذا التدرج وصل الى قمته فى قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ والمشهورة بذلك العنوان حيث أتى أو تلاقت بعدها أحداث ومواقف كان لها تأثيرها فى مصر وشعبها ، فقد صدرت هذه القوانين أثناء الوحدة المصرية السورية وحيث كان هناك تنظيم سياسى هو الاتحاد القومى فى مصر وسوريا ٠ وعقب هذه القرارات تفجرت حركة انفصالية فى سبتمبر ١٩٦١ أى عقب صدورها بعدة أسابيع للانفصال عن مصر ٠ وأشارت أصابع الاتهام فى هذا الحدث للرأسمالية والمراكز الحاكمة فى سوريا حيث انها أضرت من هذه القرارات بل وفور ذلك تشنكل برلمان فى سوريا يضم جميع القوى للوطنية هناك ٠ وعلى ذلك كان لا بد من احكام القبضة على مثل هؤلاء فى مصر حتى لا تتنكس الثورة أو النظام الجديد كما حدث فى سوريا فلا بد من وقف نشاط أو مساهمة هذه القوى فى مصر من المصريين حتى لا يتفجر التنظيم السياسى من الداخل وبالتالي تعوق الثورة عن تحقيق أهدافها فى القضاء التام على قوى النظام الأسبق ٠

وربما كان ذلك السبب المباشر . وان كانت مقدمات هذا التفكير قائمة ابتداءً في المبادئ الستة الشهيرة التي أصدرتها الثورة عقب بزوغها في مصر . ومنها القضاء على الرأسمالية المستغلة والقضاء على الاقطاع واقامة حياة ديمقراطية سليمة . وان كان كما سبق القوى - بان اجراءات الثورة كانت في ذلك تدريجية تحسباً لطبيعة المجتمع المصرى الذى لا يميل الى العنف ولا سيما مع الوطنيين من أبناء واستئالة القوى الشعبية بالعاطفة أولاً ثم جذبها والسيطرة عليها من خلال هذه العاطفة الثورية .

وربما نعبّر ذلك ضمن من تحدثوا في المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى عقد في نوفمبر وديسمبر عام ١٩٦١ عضو مجلس الأمة لعام ١٩٥٧ محمد فؤاد جلال عندما تساءل صائحا : « كان أعداء الشعب يتمتعون بكل الحرية لأن نفوذهم كان مطلقا يستطيعون أن يشتروا ما يشتررون ويستطيعون أن يتجمعوا ويتكثروا ويتألموا ونحن اليوم نجتمع لان هناك معركة تدور بيننا بين هذا الشعب وبين الاقطاع والرجعية والرأسمالية في كافة أقطار الوطن العربى .. فهل يترك خلفاؤهم هنا أحرارا يطعنوننا في ظهورنا كما طعنونا في سوريا ؟

وبالإضافة الى احكام القبضة على القوى السابقة . كانت هناك محاولة لوضع أيولوجية أو فلسفة أو منهاج محدد ومعين للثورة .

ففى السادس والعشرين من نوفمبر عام ١٩٦١ بدأت جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية والمكونة طبقا لقرار رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر مائتين وخمسين شخصية وقد جاء تشكيلها على الوجه التالى : سبعة أعضاء من مجلس قيادة الثورة واثنين وعشرين وزيرا واثنين من نواب الوزراء ومستشارين لرئيس الجمهورية وهما من مجلس قيادة الثورة أيضا وأربعة وعشرين محافظا وثلاثة وثلاثين أستاذا

بالجامعات بما فيهم مديرو هذه الجامعات وتسعة وثلاثين رئيس نقابة وأعضاء مجلس ادارات بعضها وكذلك بعض سكرتيروها العموم .
 وخمسة عشرة سكرتير عام لجمعية اصلاح الزراعى بالمحافظات وخمسة وعشرين عضو مجلس امة سابق وثمانى وثلاثين رئيس شركة ومدير عام وأعضاء مجالس ادارة لبعض شركات القطاع العام اى الشركات المؤممة بالقرارات الاشتراكية التى صدرت قبل ذلك بأسابيع بالاضافة الى بعض وكلاء وزارة وستة من ممثلى الاتحاد القومى بالمحافظات ذلك التنظيم السياسى الثانى الذى يمثل الثورة وخمسة من رؤساء وسكرتيرو اتحادات طابة الجامعات وممثلين لفتات أخرى منهم الكتاب والأدباء محمد حسنين هيكل وأحمد بهاء الدين واحسان عبد القدوس ونجيب محفوظ وزكى نجيب محمود وعائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء) .

وقد استمرت اجتماعات هذه اللجنة التحضيرية ثمانى عشرة جلسة بقاعة البرلمان بدأت الأولى بغياب سبعة من أعضائها والثانية باثنى عشرة عضواً والثالثة بخمسة عشرة عضواً والرابعة بأربعة عشرة عضواً والخامسة بستة عشرة عضواً كما تخلف عن حضور الجلسة ثلاثة عشرة عضواً والسادسة ستة عشرة عضواً والثامنة تسعة عشرة عضواً .
 وأما الجلسة التاسعة فقد غاب عنها سبعين عضواً وعن العاشرة سبعة وخمسين عضواً والحادية عشرة تخلف سبعين عضواً والثانية عشرة واحد وثمانين عضواً . وغاب أيضاً سبعين عضواً فى كل من الجلستين الثالثة عشرة والرابعة عشرة وزاد ذلك فى الجلسة الخامسة عشرة الى اثنين وسبعين عضواً . وفى الجلسة السادسة عشرة حيث أعلن تقرير اللجنة تغيب واحد وخمسين عضواً وفى السابعة عشرة تخلف ستة وستين عضواً وأما فى الجلسة الحتامية وهى الثامنة عشرة فقد غاب ثلاثين عضواً فقط .

ويلاحظ من تشكيل اللجنة • ان معظم أعضائها والأغلب فيها ممثلي النظام الجديد أو النظام الثوري • فما يزيد عن خمسين عضوا كانوا يمثلون الحكومة وهم الوزراء والمحافظين والمستشارين وأعضاء مجلس قيادة الثورة • كما ان هناك ١٥ عضوا من قيادات الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي والتي تمثل معظم الزراعيين الذين وزعت عليهم الأراضي الزراعية من جراء تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر ١٩٥٢ • وكذلك رؤساء شركات قطاع عام ووكلاء وزارة حكوميين •

وبالتأكيد فعندما نترقب نتيجة معينة • فلا بد لها من مقدمات متسقة ومؤدية لتحقيقها • واللجنة بهذا التشكيل السابق تؤدي الى افراز النتائج المطلوب ولا سيما انهم يمثلون النظام الجديد وارتباط مصالحهم به • وكانت مهمة اللجنة تنحصر طبقا للقرار الجمهوري في تحقيق هدفين أولهما : تحديد القوى الشعبية الأصلية للشعب التي يجب أن تمثل في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية المزمع تكوينه وانعقاده لمناقشة الميثاق المقرر وضعه ليكون بمثابة منهاج ودستورا للثورة تسير على هده • وثانيهما : كيفية تحقيق تمثيل هذه القوى في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية عن طريق الانتخاب • ورغم وضوح الهدفين الا أن الأمين العام للجنة التحضيرية المنعقدة بقاعة مجلس الشعب •• نوه أو نبه الى عدم الاسهاب أو الاستطراد في مسألة عزل الرجعية أو ما اصطلح عليهم أعداء الشعب • فقال في بداية الحديث بالقاعة : فوق خطة سير العمل يكون كل واحد من السادة الأعضاء يريد أن يتكلم أن يدلي بوجهة نظره في كل ما يريد في ماهية القوى الشعبية وفي تحول وعزل الرجعية وفي الاستعمار وفيما كان يحدث قبل الثورة وفي كل ما كنا نشكو منه في الماضي وما نشكو منه الآن وما نريد أن نحاط منه بالنسبة للمستقبل •• والذي أخشاه

إذا ما استطردت بنا المناقشة فخرجنا عن واجبنا الأساسي ودخلنا في مسألة العزل بالذات - أن نكون قد تاوزنا حدود اختصاصاتنا لأننا لسنا سلطة تنفيذية . إنما نحن ندرس وكل يدلي برأيه لنصل الى قرارات محددة نتيجة للآراء التي سستبدى بكل حرية هنا . ونخرج بعد هذا كلنا بمبادئ عامة أما الدخول في تفاصيل العزل فكما سبق أن قلت انه ليس من اختصاص اللجنة لأنها ليست سلطة تنفيذية .

ورغم هذا التنبيه أو ذلك التنويه . . . فان مجموع الأعضاء الذين تحدثوا في مسألة العزل وطالبوا به وصل عددهم الى اثنين وأربعين متحدث من اجمالي المتحدثين البالغ عددهم الى ثمانى وخمسين عضوا أى ٧٥٪ من المتحدثين بالاضافة الى المعقبين في هذا الموضوع .

وتفسيرا لتنويه الأمين العام انه لم يشأ الاسهاب في هذا الموضوع حتى لا تمس السلطة التنفيذية أى الحكومة من قريب أو من بعيد من خلال هذا الموضوع ولا سيما انها حكومة الثورة . بالاضافة الى عدم الاعلام عنها بصورة كبيرة أمام الراى العام حتى لا يحدث هناك شقاق فيه بين مؤيد أو معارض لها . ورغم ذلك فقد تحدث هذا العدد الكبير . وتفسير ذلك من ناحية أخرى ان المتحدثين اعتبروا أنفسهم ممثلين للنظام الجديد ولا بد من القضاء على أى تمثيل للنظام الأسبق . فكان من صالحهم المطالبة بذلك والاصرار عليه ليس رغبة ذاتية فقط وانما تحقيقا لرغبة رئيس الجمهورية عبد الناصر الذى نوه بذلك في خطاب افتتاح مؤتمر هذه اللجنة التحضيرية . . . كما ان العزل يحقق لهم مصلحة هامة الا وهى تواجدهم بصورة خاصة وموحدة في سباحة العمل العام مما يتيح لهم كسب الجماهير أو مكاسب خاصة وللهيمنة على القرار السياسى او التأثير عليه بصورة تحقق مصالحهم . . . واذا أردنا تفصيلا في هذا فأننا

على مدى السنوات الماضية نرى أن ممن طالب بذلك قد ارتفع أو سار درجات في المناصب الكبرى وبعضهم تنقل خلالها وآخرون قد كسبوا مصالح أخرى .. ويكفى أن نعود للصحافة وما سجلته لتؤكد ذلك .. وعلى هذا فلم ينظر للعزل لتحقيق مصلحة عامة بقدر ما يحقق مصالح طبقة أو فئة أو سلطة جديدة ويعزز هذا الرأي أن ممن عزلوا قد انضموا لمجلس الشعب بدءاً من الدورات ١٩٧١ وما بعدها .. فالمسألة لم تخرج عن إطار التصفية .. وإن كانت قد نجحت في جانب فقد فشلت في جانب آخر وكان لكل من الجانبين آثار .. على المجتمع والشباب والتنمية .

ويتبين حديث الأعضاء حول مسألة العزل أنها قد لاقت ترحاب كبير .. وقد تصدى البعض بأسهاب للتوسع في تطبيقها أو الأخذ بها ورأى آخرون التحفظ حولها حتى لا يكون لها آثار عكسية لدى الجماهير من جراء ظلم البعض الذي لم يأتى بشيء يستحق عليه ذلك .. ورأى البعض التضيق في هذا المجال .. وإن كانوا قد اتفقوا إلا أنهم اختلفوا في تطبيق العزل على المستويين الأفقى والرأسى .. ومع ذلك فكانت هناك بعض الأصوات التي لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة لا ترى الأخذ بالعزل إطلاقاً .. وفي جميع الأحوال التي يؤخذ بها طالبوا بالألا تكون هناك رحمة أو شفقة أو رافة بهم .

وقد حضر الرئيس عبد الناصر الجلسة التالية لتفجير هذا الموضوع من جانب أحد الأعضاء وخشى من اقناع الرأي العام برأيه بالعدول عن هذا العزل .. وقد ناقشه مناقشة مستفيضة وبنيتعرض لها في حينها وكان ذلك العضو هو خالد محمد خالد الكاتب والمفكر الإسلامى .

وكانت بداية الحديث .. وأول المتحدثين في هذا الموضوع الدكتور أحمد السيد درويش الأستاذ بكلية الطب بجامعة الاسكندرية حيث طالب

بالوقوف جميعا عند نقطة واحدة للاتفاق بشأنها الا وهى موافقة شاملة من القلوب على فرز الشعب كما أبان الرئيس عبد الناصر فى خطابه الافتتاحى للمؤتمر وتطهيره من الشوائب أولا ثم بعد ذلك يأتى دور باقى طبقات الشعب . ولكنه استدرك قائلا : ان كانت هناك طبقات أو ان صبح لى أن أستعير هذا التعبير فيجب علينا أن ننظم الشعب حتى يكون هو القوى الدافعة للثورة . . . كما طالب بعد أن يتم هذا الفرز - بأن يتحفظ على أعداء الشعب لمدة كافية من الناحية النفسية والا يسمح لهم على الاطلاق أن يمارسوا حقوقهم كأفراد من هذا الشعب الذى تنتظره مهمة شاقة فى البناء والدفاع عن نفسه فى الداخل والخارج . واستطرد يقول : كما أطالب بالألا تأخذ الشعب بهم رافة والا يكون ثمة مجال لارجاعهم الى صفوف الشعب الا بعد التأكد من طهار أنفسهم بوسائل عملية . . أما باقى الشعب ممن نعتبرهم أعضاء نافعين ومواطنين صالحين فلنضمن لهم - ضمانا أكيدا - حريتهم طالما تحركوا داخل الاطار الذى يرسمه الشعب وقائد الشعب وبذلك تستقر النفوس .

والتقط الحديث فى مسألة العزل الشيخ أحمد الشرباصى المدرس بالجامعة الأزهرية فى ذلك الحين فقال : أود أن نفرق بين الفرز والعزل فاما عملية الفرز فهى دراسة واستيضاح وتبين للموقف واما عملية العزل فهى اجراء وتطبيق وتنفيذ . فاذا سلمت المرحلة الأولى - وهى مرحلة الفرز - من كل ما يعيبها أو يعرض لها أو يتطرق اليها من عقبات سرا أو علنا فان عملية العزل تصبح سهلة كل السهولة ولا شك ان هناك أعداء فى مجتمعنا يجب أن يبعدوا عن طريق الشعب ولكن يجب علينا أن نتبين ونتأكد جيدا وفى وضوح : من هم هؤلاء الأعداء ؟ فاذا ثبتنا وتأكدنا منهم أقدمنا على عزلهم ونحن مطمئنون اننا لم نبخ على أحد بدعوى ظالمة . ويبدو

لى ان أفراد الشعب ينقسمون أربعة أقسام فالأول أعداء الشعب وهؤلاء يجب أن يعزلوا وأن يبتروا بعيدا عن القوى الشعبية . وثانيا أفراد غير صالحين للعمل فى المجال الثورى وهؤلاء يجب أن يبعدوا دون أن يبتروا بترا عنيفا وثالثا فئة غير مؤهلة فيها صلاحية لأن تعمل ولكنها لم تتسلح بسلاح العمل ويجب علينا أن نؤهل تلك الفئة وندفع بها الى الأمام . ورابعا فئة العامة وهى السواد النظيف أو الجمهرة الكريمة من الشعب وهى التى يجب أن تكون طليعة الزحف الثورى وهؤلاء هم الذين سيمهدون الطريق لأحفاد سيأتون من بعدنا .

وأما الدكتور محمد لبيب شقير أستاذ الاقتصاد المساعد بكاتبة الاقتصاد والعلوم السياسية فقد رأى معيارا لعزل السياسى يمكن تحديده بعلامة اقتصادية ويمكن للمنظمات والنقابات والهيئات أن تلعب دورا هاما تستطيع من خلاله كشف دور الموظفين الذين نعتبر رجسيتهم أخطر من الرجعية الظاهرة وأما رجعية الموظفين البيروقراطية فخطورتها فى ان الدولة تحميها فالموظف يحتوى بالجهاز الحكومى .

ثم تحدث الكاتب والمفكر الاسلامى خالد محمد خالد حيث انه رفض مبدأ هذا العزل فقال : فى فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ سارت الثورة فى طريق بدا انه لا مفر من المسير فيه . وسارت الأمة معها نازلة عن جزء كبير من حريتها السياسية تاركة للحكومة وللثورة أن تنفرد بحمل مسئولية الموقف كله واليوم وقد مضى على الثورة عشر سنوات رفع الله فيها لواءها وركز بنيانها فان من واجبتنا أن نرد للأمة ما نزلت عنه لا بصفة آجلة بل عاجلة وان لم نفعل فسيقول التاريخ أن الرجال البواسل الذين حملوا مشيئة هذا الشعب فى ٢٣ يوليو عادوا وعوقوا سيرها .

واننا دعينا لنبدى رأينا فى المرحلة الجديدة من تطورها التى تبدأ بثورة

أخرى لهذه المرحلة التي تبعث من الغبطة قدر ما تبعث من الحذر ذلك اننا
بصدد أن ندعو الشعب لحمل نصيبه من المسئولية ليمارس حقه الكامل
من الحرية . وقد تتساءلون كما سألت نفسي : وهل كان الشعب محروما
من حريته ؟! فتحرير الثورة لرقيق الأرض من سطوة الاقطاع ألم يكن ذلك
دعما لحرية الشعب ؟! وكنس الاستعمار البريطاني ألم يكن ذلك دعما لحرية
الشعب ؟! والغاء النظام الملكي المستبد ألم يكن ذلك دعما لحرية الشعب ؟!
وتأميم الثورة القومية وتحويل رأس المال المتحكم الى مال بغير رأس وهذه
المصانع المجلجلة وزئير المداخن وثورة الأفران الصناعية أليس كل ذلك
دعما لحرية الشعب ؟! أجل وان الانسان ليحتاج الى شجاعة خاطئة بل
يحتاج الى الغاء عقله قبل أن يحاول انكار النقلة المجيدة التي نقلتنا اليها
ثورة ٢٣ يوليو أو أن ينكر الرصيد الضخم الذي وضعتة الثورة في
بنك مصيرنا ومستقبلنا لحساب حريتنا ولكن جزءا من الحرية السياسية
المتمثلة في مسئولية الشعب عن نفسه وعن مصيره وعن مناقشة مسائله
واتخاذ قراراته هذا الجزء كان غائبا عن حرية الشعب . والآن يتقدم الشعب
لتحمل مسئولية كاملة يتقدم اليها وهو يستقبل - من حسن حظه -
موكب الاشتراكية الزاحف . . . والاشتراكية عرفت في الكثير من تطبيقاتها
بأنها ثورة الحزب الواحد .

ثم قال : أما نحن فهنا فقد أعلننا اننا لا نستعير اشتراكيتنا وانما
نصنعها من تجاربنا ومن آلامنا وآمالنا . واشتراكيتنا لا تختلف عن
الديمقراطية بحال هذا هو المعنى الذي علينا أن ندركه ونحن سائرون
بمجتمعنا الى غايته فالاشتراكية هي أداة التطور الانساني لتحرير الفرد
من الجوع والديمقراطية أداة لتحرير الفرد من الخوف .

وجوهر الاشتراكية يقوم على أساس الغاء الامتيازات بين البشر

فليس من المعقول أن يقبل بحال من الأحوال أن تلغى الاشتراكية الامتيازات الاقتصادية في المجتمع ثم نقيم مكانها امتيازات سياسية في الحكومة .. ومن أجل ذلك فإن الوضع السليم للاشتراكية الحقة هو الوضع الديمقراطي الكامل الذي يتقدم فيه المجتمع كله ليتحمل مسئولية توزيع ثروته وتوزيع مسئوليته أمام هذا المعنى الذي لا يسعدني الوقت لأقول كل ما عندي فيه نواجه التحديد الجديد للمجتمع : من هو الشعب ؟ ومن هم أعداء الشعب ؟ أنا لا أظن أنه قد خطر ببالنا أبدا أن نقصى عن صفوف الشعوب أناسا لمجرد أنهم كانوا أثرياء أو أناسا نحاسبهم على ماضيهم السياسي قبل الثورة .

وضرب مثالا لموقف الرسول عندما أعلن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم فور انتصاره على مكة فقال : « من دخل المسجد الحرام فهو آمن » واستطرد يقول : وليتنا نسلك هذا المسلك فنقول للناس جميعا . اننا اليوم في مجتمع ديمقراطي جديد يأخذ الشعب فيه حقه في السلطة وفي مجتمع اشتراكي يأخذ الشعب فيه حقه في الثورة ومن هذه اللحظة نبدا جميعا فمن دخل مجتمعنا فهو آمن .

فلا يجب أن ترتجف الثورة اليوم من عائلة أو عائلتين ولا من عشرات العائلات بعد أن مضى عليها الآن عشر سنوات أحرزت خلالها انتصارات عظيمة سدد الله فيها خطاها .

ثم قام الدكتور حمدي الحكيم وهو صيدلي ليرد على كرامة خالد محمد خالد فقال : ان الثورة لا تفي أبدا أن تكرر السياسة ولا تبغضهم لمجرد أنهم أغنياء أو أنهم سياسة قدامى وانما نعاني فقط من المستغل منهم لغناه في ظلم الشعب واذلاله وكذلك نعاديهم لانهم كانوا أذئاب للاستعمار .

ثم استدرك قائلا : وهل نسي سيادته ان الثورة قد فتحت قلبها وذراعيها وأخذت تحت جناحيها كل هؤلاء في الاتحاد القومي وهيئة التحرير

وكذلك المنظمات الشعبية ؟ لم تفكر الثورة أو تفرق في الفرز أو العزل
الا أن حينما اتضحت الخطوط السوداء • خطوط الوقعة والغدر الأسود
من هؤلاء • فهل بعد كل هذا يمكن أن نمنح هؤلاء فرصة أخرى ؟
لا أظن •

ورفض كذلك محمد فؤاد جلال منطق خالد محمد خالد فصاح متسائلا :
لماذا قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ؟ ولماذا تقوم ثورتنا الاجتماعية
الآن ؟ انها تقوم لمصلحة الشعب الذي لم يكن ليستطيع أن ينال حقه
أو يعبر عن رأيه في اطار الحرية التي وضعها لنا الأستاذ خالد محمد خالد
وفي اطار الديمقراطية التي وضعها لنا الأستاذ خالد لان أعداء الشعب
كانوا هم الذين يتمتعون بكل الحريات تحت اسم الحرية المطلقة وتحت
اسم الحرية السياسية ••• واننا الآن في معركة لم تكن نحن البادئين بها
وانما كانت معركة بدأت بها عناصر الرجعية والاقطاع والرأسمالية وهذه
العناصر ستظل اذا تركت تعمل ضدنا وستبحث عن حلفاء في داخل
بلادنا فاذا وجدتهم فسوف تستخدمهم وبهذا الوعي والفهم يجب أن نواجه
الموقف •

وازاء هذه الردود • عاد خالد محمد خالد ليدافع عن رأيه فقال :

ان الخيانة قد تجيء من الفقير كما تجيء من الغنى ••• ان الخيانة قد
تجيء من أناس هم من وجهة نظرنا أمناء للشعب مواطنين صالحين في هذا
الشعب ••• ان الخيانة تتقمص أصنافا شتى من الناس لكي تلعب عن
طريقهم دورا ••• انا أقول اننا ونحن نبدا بتمييز الحبث من الطيب ينبغي أن
نبدأ بداية طيبة ••• فلنعلن منهاجنا وديننا وعقيدتنا ثم نقول للناس : هذا
هو المجتمع الذي اختارته الأمة أيكم يريد أن يمضي تحت لوائه فليتفضل
وأيكم لا يريد فليعتذر لنا وأيكم يقاوم هذا المجتمع سيقاومه المجتمع

ولا حرية لأعداء الحرية .

ثم استطرد قائلا : أجل . أعلم أيضا أن هذه الحياة السياسية كانت تنطوى على كثير من الجهد والعمل الطيب . أنا ابن هذا الشعب وثورة ٢٣ يوليو وليدة هذا الشعب . وليدة ماضيه وكفاحه ووليدة أخطائه وصوابه . اننى أهدم الشعب وأطعنه من الخلف حين أجرده من كل مزية سياسية قبل ثورة ٢٣ يولية . . . أبدا . . . كان لى آباء أفخر بهم وشعب اعتز به .

وضرب أمثلة على هذه الآباء . فقال : عندما فشلت مفاوضات « عدلى - كيرزون » ظلت البلاد بلا وزارة مدة شهرين ولم يجد الانجليز ولا السراى واحدا فقط يقبل تشكيلها لان الشعب كان قد فرض بأسه وسلطانه وعندما استنجد بثورته قبل بشروط رضى الانجليز بها صاغرين . أنا ابن هذه الأيام .

وعندما تأمر الانجليز على دستور الأمة جاء يحيى ابراهيم فرد الى الدستور كرامته وأعاد المادة التى حذفت والتى تنص على أن « الأمة مصدر السلطات » مكانها . ولما قبل بعد ذلك قانون التضمنيات الانجليزية اسقطه الشعب - وهو رئيس الحكومة - فى دائرته . أنا أيضا ابن هذا الشعب .

وعندما أراد فؤاد أن يحطم الدستور فى شكلية بسيطة ويسافر الى أوروبا وحده سنة ١٩٢٧ وقف ثروت فى وجهه ولم يكن نبيا من انبياء الوطنية بل كان مجرد رجل سياسى وقف فى وجه الملك وقال : هذا عمل ضد الدستور وأصر الملك على أن يسافر وحده وناصر سعد زغلول - الذى كان رئيسا لمجلس النواب فى ذلك الوقت - ثروت . فأصر الملك وأمن فى الاصرار على السفر وحده وهنا اجتمع مجلس النواب وقرر

سحب الاعتماد المالى المخصص لرحلة الملك فرضيخ الملك ذليلا صاغرا .
 أنا ابن هذه الأيام وهذه المواقف ولا أستطيع أن أحصى أو أعد هذه المواقف .
 لكن هناك سيئات وهناك أخطاء وهناك استغلال . هناك انحراف .
 وما كانت ثورتنا الا لتصحيح هذه الأخطاء وتستأنف المزايا التى كانت متعثرة
 فى هذه الأخطاء .

انى لا أنكر شعبى ولا أتهم شعبى بالهوان . بل انى أتهمه بالهوان
 فعلا اذا ألغيت أيامه السالفة فقلت انها كانت كلها اضلالا فى ضلال وهوانا
 فى هوان . . . أبدا انها لم تكن كذلك أبدا ؟

ثم أقول فى النهاية . . ان مناقشة المثال لا تجدى . والمهم أن نناقش
 القاعدة وهى ان الله ورسله لا يعرفون العدل معزولا عن الرحمة .

هذا ما أؤمن به . . لا أقول اهدموا العدل ولا أقول تفسحوا فى
 الرحمة حتى تسع من لا يستحقها . فانا - قبل أن أكون رحيمًا ببضعة
 أفراد من الشعب - يجب أن أكون رحيمًا بالملايين من أبناء هذا الشعب .
 أعرف هذا . ولكننى أقول : انه يجب - اكتمالا للأمانة التى حملنا بها هذه
 المسئولية - أن نتريث وفتانى ونحن نميز الحبث من الطيب . ونحن نبين
 من هم الشعب ومن هم أعداء الشعب . . أفضل أن يترك ذلك للدستور
 الذى يوضع وللقوانين التى تسنن وأفضل أن نبدأ جميعا اخوة والدستور
 هو الذى سيكفل نبذ الذين يستحقون أن ينبذوا وابقاء الذين يستحقون أن
 يظلوا .

ثم أشار مصطفى كامل مراد الى هذا الموضوع باستحياء حيث انه
 من رجال الثورة فقال : ان المجتمع الذى تصبوا اليه - الثورات - هى
 انقلاب جذرى فى الأوضاع وهدم للنظام القائم وتشكيل لنظام آخر

والهدم والبناء يحتاجان الى وقت طويل . ولو راجعنا تاريخ الثورات لوجدنا ان هناك فترات انتقالية في بعضها قد تصل في بعض الأحيان الى جيلين لا الى جيل واحد . ولا يمكن ان يهدم نظام ويقوم مكانه نظام آخر في يوم وليلة لان ذلك ليس من سنة الله فالله لم يخلق العالم في يوم واحد بل خلقه في ستة ايام .

ويبدو ان قاعة الاجتماع قد اهتزت . ودوى في أرجاءها هذا الجدل والذي كانت تنشره الصحف - في ذلك الحين - والاذاعة والتليفزيون . ولكل رأى من هذا وذاك له مؤيدوه ومعارضيه مما دعا الرئيس جمال عبد الناصر لحضور الجلسة الثانية وذلك للرد على ما أثير حول العزل ولحسم هذا النقاش الساخن والذي قد فجره خالد محمد خالد .

وتحدث عبد الناصر فقال : اننا عندما نتكلم عن الاجراءات الاشتراكية لا ننتقم من أحد على الاطلاق والمسألة لا تتعلق بغنى أو أغنيا. نثار منهم أو ننتقم منهم .. فالمسألة اقامة عدالة اجتماعية والعدل يأخذ مجراه .. ويصنع علينا جدا أن نقول : أعداء الشعب ورايت ان الأخ بهاء الدين كتب في يوم الافتتاح كلمة خصوم ولم يضع كلمة أعداء وكلمة خصوم قد تكون أخف وقعا انما يجب أن نعرف أعداء الشعب لا أعدائي أنا ولا أعداء فلان ولا أعداء علان . والله اذا كان لا يوجد أعداء للشعب نكون قد وصلنا الى مرحلة كبيرة جدا من التقدم ومن الطبيعي اننا لسنا في جمهورية افلاطون .. ومن الطبيعي ونحن بصدد التغيير أو البحث عز حل أن يكون هذا الحل جفريا .

وأيد عبد الناصر في رأيه ودفاعه عن مسألة العزل أحمد منتصر فقال : ان العناصر الرجعية لا زالت كتلة يجمعها المال وتجمعها الأرض وتجمعها الحزبية والانتهازية . فمن الخطورة بمكان أن تعود اليوم فنهادنها

بحجة اعطائها فرصة أخرى فهي بنفوذها تستطيع أن ترشو وأن تخدع وأن تخادع حتى تصل مرة أخرى الى الصفوف الأولى لتحرم الملايين من هذا الشعب حقوقها باسم الحرية وباسم الديمقراطية . . . ولقد مررنا بتجربة قاسية يجب أن نأخذ منها دروسا وعبرا . لقد هادنتهم الثورة وكانت رحمة بهم وظلت طوال عشر سنوات تحاول أن تعالجهم فلم يفلح فيهم علاج فمرضهم يا اخواني مستعصى فلا يمكن والحال هذه البرء منه حتى انهم فى السنوات القليلة الماضية تقدموا الصفوف الرجعى منهم والاقطاعى والحزبى والانتهازى وتخلف مضطرا الوطنى المخلص . فلم يكن يجد له مكانا أو مجالا بينهم ومع هذا هل رضوا ؟ وهل هادنوا وهل أخلصوا ؟ قطعاً لا . فلا الحزبى تخلى عن حزبيته وأبهة حكمه ولا الاقطاعى تخلى عن نفوذه وتحكمه ولا الانتهازى تخلى عن استغلاله وكانوا ينتهزون الفرصة تسنح لينقضوا على مكاسب الشعب وحرىات الشعب . هؤلاء المرضى الذين أزمى مرضهم واستعصى يجب أن يعزلوا بعد فرزهم ويجنبوا لنقى الشعب ضرورهم لا هم وحدهم بل ودعائهم وركائزهم فى البلاد . وبهذا يبقى الشعب سليما معافى بعيدا عن المؤثرات قادرا على تحمل أعبائه والدفاع عن مكاسبه مؤمنا بوطنه وقائده وباعث نهضته الرئيس جمال عبد الناصر .

وتحدث أيضا الدكتور جمال مرسى بدر محاولا أن يبدد أى تخوف حول مسألة العزل وأشار الى انه مما لا شك فيه فان كل حالة على حدة فى عدل ونزاهة . واستطرد قائلا : ولا شك فى انه لن يكون فى هذا الوطن السمج ظلم ولن يكون فى هذا الوطن الكريم ارباب ولن تزر فى هذا الوطن وازرة وزر أخرى ولن يقال تحت سماء هذا الوطن : « انح سعد فقد هلك سعيد » . . . ولا أدل على هذا من أن تشكيل هذه اللجنة يعكس تلك المعانى بكل وضوح . فمننا من سرى عليه قانون الاصلاح الزراعى

الأخير ومنا من سرت عليه القوانين الاشتراكية ومع ذلك لم يحل هذا دون تعيينه عضوا في هذه اللجنة . وبيننا من أسهم في الحياة السياسية في هذا الوطن قبل سنة ١٩٥٢ فمننا من كان عضوا في البرلمان قبل سنة ١٩٥٢ بل ان بيننا أكثر من عضو كان وزيرا في العهود الماضية ومنا من يمت بأوثق الصلات لبعض من خدموا الوطن قبل سنة ١٩٥٢ .

ولكن الدكتورة مفيدة عبد الرحمن (بنت الشاطيء) ردت على مسألة العزل بمعارضتها قائلة : يقال اننا اذا تركنا للشعب حرية الاختيار يخشى أن يتدخل في هذا الانتخاب أو يدخل فيه من يضرون بالنظام الاشتراكي وهذه قصة تطول ولن تنتهى . . ان الأغنياء قد لحقهم ضرر من الوضع الاشتراكي فهل يعنى هذا انهم لا يؤتمنون على الانتخابات ؟ وماذا نفعل اذن يوم نؤم الطب فيضار الأطباء ؟ وماذا نفعل مع ملاك البيوت ومع التجار وقد حددنا الأسعار وتدخلنا في ضراوة الملكية ؟ يقال ان هؤلاء جميعا يضمرون الكراهية للنظام الاشتراكي ؟ ان النيات نتركها ولا تعتبر ذنبا يحاسب عليه حتى تتجسم في العمل واذا ذاك يكون الحساب العسير اننى لا أشك في ان من طبيعة هذا النظام الاجتماعى أن يتآلف الناس بما فيهم الطوائف والهيئات التى تضار به أو يبدو انها تضار به ثم نتحقق في آخر الأمر ان فرديتها اذا اندمجت في ذاتية الجماعة فان خير الفرد من خير الجماعة وخير الجماعة للفرد .

ثم صاغ الدكتور جابر جاد عبد الرحمن استباز القانون الدولى الخاص هذا الموضوع بصياغة أخرى حيث انه من مؤيدى العزل فقال : لقد قيل ان الشعب هم كل أفراد الشعب - وهذا قول أقبله على العين والراس - ولكن فى نظرى بالنسبة لظروفنا الحالية وقد أكون متطرفا فى ذلك يجب أن نمسك الغربال بل وأكثر من ذلك نمسك المنخل أو أن نحلل ونبدأ البداية

بالمؤمنين المخلصين فالقاعدة لا بد وأن تتسع بغد قليل من الوقت فهي تبدأ صغيرة ولا ضير في ذلك لاننا على حق ومن كان على حق فلن يضام لانه واسطة خير للمجموع الذي قاسى كثيرا ولا بد أن يجزيه الله على ذلك لانه لا يسعى الى جيبه الخاص ولا الى المكسب الشخصى وانما لخدمة المجموع الذى تحمل كثيرا وأن نعزل المشكوك فيه عزلا صحيا وندخله المحجر الصحى فترة معينة من الزمن حتى يؤمن بالرسالة وحتى يعتقد عن ايمان إنه لا بد من الاشتراكية لتحقيق الأهداف ولسوف يعتنق الاشتراكية عندما يؤمن بها ويسعى الى نشرها بكل وسيلة ممكنة . فالموظفون الذين يسيئون استخدام وظائفهم فهم ليسوا اشتراكيون فيجب من الجهاز الحكومى ليخرج منها غير المؤمنين بالاشتراكية ويبقى من يؤمن بها ويؤدون حقها .

ولكن الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء) عادت للتعقيب على حديث الدكتور جابر جاد عبد الرحمن حيث قالت : أنا أشفق من هذا الاصرار على عزل غير المؤمنين بالاشتراكية واختيار المؤمنين . فنحن الشعب بكل بساطة لا نعرف هذه المسائل . والشعب هو صاحب هذه الثورة وضعها قبل أن يسمع بكلمة الاشتراكية . وقبل أن يعرف مثل هذه الشعارات فأرجو أن يراعى فى فرز الشعب ان الملايين من الفلاحين ليسوا من التعاونيين ولم يشتركوا فى منظمات تعاونية بل ان بعضهم يائس من الجمعيات التعاونية ولا يريد التعامل معها فلا الايمان بالاشتراكية لفظا ولا التعاونية العملية هى التى تخرج لنا الشعب والا جازى أن أتساءل هل من لا يملكون أسهما فى الجمعيات التعاونية ليسنوا من الشعب ؛ انهم الشعب فعلا .

وعند هذا الحد من النقاش - تدخل الرئيس عبد الناصر ليدلى بشئ من الشرح والتوضيح لفكرة القوى الشعبية وارتباطها بالعزل فقال :

الهدف هو اقامة تنظيم شعبى فالحقيقة اننا نقابل وضعا قد يكون فريدا فى نوعه بالنسبة لجميع الحركات السياسية او أكثر الثورات الاجتماعية التى نجحت كانت نتيجة عمل وتنظيم شعبى وبعد أن نجحت كان موجودا التنظيم الشعبى والفكرة والفلسفة والعقيدة والهدف الذى أعلن أثناء الكفاح الشعبى .

واستطرد قائلا : حينما قامت هذه الثورة لم يكن موجودا هذا التنظيم الشعبى ثم لم يكن موجودا هذا الكفاح العلنى بواسطة الناس الذين قاموا بالثورة ولكن كان هناك كفاح وكان هناك ناس طبعا يناضلون من أجل الحصول على أمانى هذا الشعب .

اذن اذا جئنا اليوم فى هذه المعركة وقلنا من هو الشعب ؟ ومن هو الذى سيعزل ؟ ومن هو الذى ستفرز ؟ تصبح العملية بسيطة . نقول سنعمل اشتراكية والاشتراكية حياة والاشتراكية عدالة اجتماعية والعدالة الاجتماعية معناها اننى أخذت من الغنى وأعطيت الفقير وأعدت توزيع الثروة . . فى اعادتي لتوزيع الثروة هرزت المجتمع هزة عنيفة وبعد ذلك أريد أن أعمل قيادة شعبية لأحمى هذه المكاسب . فاذا جئت بالناس الذين كانوا يستغلون او الناس الذين أخذت منهم لأعطى الآخرين او الناس الذين كانوا يسيطرون على هذا البلد وأعطيتهم القيادة يكون كل ما نعمله لا فائدة منه . هذا هو المقصود فى تعريف من هو الشعب . والمقصود بالعزل ليس عملية محكمة . لن نأتى بالناس نحاكمهم ونشنقهم ولن نضعه فى السجن الحربى وأقفل عليه . وبالتالي نقول لهم أنتم معزولون .

لكنى أقول سأعمل تنظيما سياسيا . ولكن اذا وصلنا فى النهاية وجئنا ووجدنا فى كل لجنة واحدا رافعا يافطة الاشتراكية وهو فى قرارة نفسه اقطاعى ويتمنى ليل نهار ان الاشتراكية تنتهى ويستعيد الأرض

التي أخذت منه فى الماضى أو يستعيد الملكية التي تحددت : ونكون بذلك لم نبنى بأى حال من الأحوال تنظيمًا شعبيًا .

وهذا الكلام غير ممكن أو ليس من الضرورى أن يكون كلامًا مؤيدًا اذ يمكن بعد ستة أشهر أن نعيد نفس السؤال ويمكن بعد سنة أن نعيد نفس السؤال ومن الممكن أن بعض الناس يبين انهم من أشد الناس حماسًا للاشتراكية بعد ستة أشهر أصبحوا من أعداء الشعب لانهم استغلوا ثقة الشعب أو طيبة الشعب وعملوا فلوسًا وسمسروا وساروا فى طريق انتهازى فنحن حينما نعرف الشعب لا نعرفه على أساس كلية الحقوق ولا نعرفه على أى أساس مطلق ولكن نعرف الشعب على أساس اننا نريد أن نقيم مجتمعًا اشتراكيًا ديمقراطيًا تعاونيًا ونريد أن نقيم تنظيمًا سياسيًا ليحمى هذه الثورة التي لها عشر سنوات ونريد أن تهدم أوضاعا لها آلاف السنين ونقيم أوضاعا جديدة قد تحتاج الى عشرات أو مئات السنين .

من الذى سيقوم بالقيادة .. عندما نقول الاشتراكية لا بد لها من اشتراكيين وبالطبع طالما انه لم يكن اقطاعيًا أو لم يكن رأسماليًا مستغلا أو لم يكن طبعا مفسدا فى الحياة السياسية أو من الأذئاب السياسيين الذين نعرفهم كل واحد من هؤلاء اذا لم يكن من هذه الفئات فانه يكون راعيا إن يسير فى الطريق الذى نسير فيه تسأله ما هى الاشتراكية هو يصور بنفسه الاشتراكية وقد يعرفها هو ببساطة بأنه يريد أن يأخذ حقه ويأخذ فرصة مثل غيره وابنه يلحقه . وهذا هو المقصود من كلمة الشعب وأعداء الشعب أو الفرز أو العزل . واعتبر ذلك عملية ضرورية جدا لتأمين الثورة الاجتماعية والا اذا تولى القيادة الاقطاعيون أو الرأسماليون المستغلون فكاننا لم نفعل شيئا .

وفى الاتجاه الذى اشار اليه الرئيس عبد الناصر سار الأعضاء

الذين يعضدون مسألة العزل . ولا سيما انه قد حدد نوعية المطلوب عزلهم .

وعلى ذلك فقد وقف يوسف سيدهم يطالب بعزل السياسة القدامى فى البرلمانات السابقة والتي تعاونت مع الاستعمار . وكذلك الرأسماليين والاقطاعيين .

واضاف طه محمد الخطيب سكرتير الجمعية التعاونية للاصلاح الزراعى بنجع حمادى - هؤلاء الاقطاعيين وكبار الملاك والذين مسهم قانون الاصلاح الزراعى او القوانين الاشتراكية الأخيرة وعائلاتهم يجب ألا يدخلوا الانتخابات وأيضا عمد البلاد .

وذهب أحمد كامل البدرى العضو المنتدب للهيئة العامة للبتروى الى توسيع معنى أو مفهوم عدو الشعب حيث قال : هو كل رجعى ثريا كان ام غير ثرى بل انه فاقد القيم . هو كل سلبى . والأناى . والمستغل المحتكر وهو كل راع لم يتق الله فى رعيته . هو كل من أؤتمن على أمانة فلم يصونها . وهو كل من وصل بطريق غير مشروع الى مركز ليس اهلا له . بل هو كل من ساعده على الوصول الى هذا المركز . فاذا سلمنا بأن الاشتراكية عمل فكل محطم لقيم العمل رجعى وكل قائد وكل رئيس عمل لم يتق الله فى عمله ولم يكن مثلا طيبا لمن يعمل معهم رجعى . واستطرد قائلا : وان العزل كما قال السيد الرئيس عملية ردع على أن تعطى الفرصة للمواطن ليصلح من أمر نفسه ويعود الى صفوف الشعب فالأمر اذن لا يعدو أن يكون عملية اصلاح وحماية للمجتمع واصلاح للرجعى وهذا الاجراء موجود لفترة زمنية محددة .

وعن اختيار المواطن فى مؤتمر القوى الشعبية المزمع عقده لمناقشة الميثاق اقترح أحمد كامل البدرى وضع « كارت » مواصفات . أى استمارة

توصيف لوضع المواصفات التى تتضمن تحديد المؤهلات لتحقيق المهمة المنوط بها .

وعرض لاقتراحه هذا بقوله : ولا بد أن تشتمل على تاريخه قبل قيام الثورة ومنذ قيام الثورة وعلى شخصية ومدى استعدادده ليتولى مركزا قياديا وعلى استعدادده لأن يكون اشتراكيا والخدمة العامة التى مارسها طوال سنين حياته وعلى سمعته وإيمانه فى عمله ومدى تمسكه بالقيم الخاقية والروحية وهذه أمثلة لبعض ما تشتمل عليه مثل هذه الاستمارة .

ثم تنتهى فى هذه اللجنة الى تحديد عناصر ثابتة فى استمارة خاصة .

وعملنا أيضا تقديم مذكرة تفسيرية لكل عنصر من هذه العناصر وأهميتها بالنسبة للاشتراكية . وانا سنوزع أنفسنا على لجان لتناون هذه المسألة بالدراسة ونستطيع عندئذ فى ضوء المذكرات التى توضع لتحديد هذه العناصر وفى ضوء تقييمها أن نضع درجات لكل عنصر والعناصر الخاضعة للتقييم تضع لها مجموعة درجات . ولتكن مثلا مائة درجة فعنصر يقيم بعشر درجات وعنصر بخمس عشرة درجة وآخر بخمس وعشرين وهكذا .

فالمرشح قبل أن يتقدم لترشيح نفسه سياتخذ نفسه بهذه المقاييس وهذا التقييم الذى سيوضع واذ يدرك المرشح حينئذ انه سيكون محل تقييم من الناخبين فلن يتقدم لترشيح نفسه الا اذا وجد نفسه كفء ومؤهلا لهذا المركز بل وسيمبدأ بتقييم نفسه قبل أن يقيمه الناخبون فاذا وجد انه قد حصل على ٩٠ درجة مثلا تقدم لترشيح أما اذا وجد مجموع درجاته ٤٠ امتنع عن ترشيح نفسه ليحتفظ بكرامته .

ورفض الرئيس عبد الناصر هذا الاقتراح قائلا : عندما نشاءل عن أعداء الشعب ومن هو الشعب . فيجب أن نحدده . وفى تحديده ليس من الضروري أن نضع مواصفات عن هذا الشعب وعلى أى وجه يكون وليس من

الضرورى أن نعمل الاستمارة التى قال عنها الأخ البدرى لأن هذا يدخاننا فى عمليات لا أول لها ولا آخر . أنا أقول الشعب هو الذى لا يكون كذا ولا كذا وسيأتى المنافقون بعد ذلك . والذين تكشفهم الأيام ونحن هنا لكى لا نعقد الأمور بل نبسطها حتى نسير فى الطريق الصحيح .

ومرة أخرى عاد خالد محمد خالد رافض فكرة العزل من أساسها يعقب ويؤكد على رفضه قائلا : ليس من صالح أحد أبدا أن يسلح الشعب فى فترته الانتقالية هذه بشعارات عنيفة أبدا . يجب أن نسلحه بطبيعته الطيبة واليقظة والوفاء والحب وهو شعب ذكى وقوى . وأنا أطلب العدل لمن نسميهم أعداء الشعب لأنه لا ينبغي أن يؤخذوا أبدا بجريرة لم يرتكبوها فى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى لنقم المجتمع الاشتراكى ولنؤاخذ الناس على كل جريمة تقترب ضد هذا المجتمع الاشتراكى .

ورد عليه أيضا الرئيس عبد الناصر قائلا : العملية ليست محاكمة وليست مؤاخذه وليست عدلا . . . ولا تقف هنا لتطلب الرحمة والعدل . فأنسبا لا نحاكم الشعب بأى حال . . . نحن ننصف الشعب ونؤمنه . . . فإذا كنت ذاهبا الآن للقتال فى معركة فيجب أن أطمئن على أن الجيش الذى معى ويقا تل فى هذه المعركة قياداته مؤمنة بهذه المعركة فإذا لم تكن كذلك . . . فان كل العساكر الذين ساخذهم معى سيكونون ضحايا لعدم حسن اختيارى لهذه القيادات . فالعملية عملية رسالة . . . تأمين لهذه الثورة الاجتماعية ولغاية ما نعمل هذا الدستور فأنا مسئول أن أؤمن هذه الثورة والشعب مسئول أيضا أن يؤمن هذه الثورة . . . ولكن اذا انتكست بدون أن أوفر لها سبيل الأمن ولا أقول سبيل الارهاب ولا أقول سبيل الخوف ولا سبيل الظلم بل أقول سبيل الأمن ولو كنت أقول الظلم كنت تقدر ترد وتقول عدلا . لكننى أقول الأمن وهذا ما أقصده من تأمين ثورة الشعب . . . تأمين الثورة الاجتماعية .

ثم استدرك مدافعا بقوله : لقد قلت ان كل ما نريد أن نعمله هو
 ألا يتولى هؤلاء الناس القيادة السياسية ولا أن نعمل لهم محكمة عسكرية
 ولا نعمل لهم محكمة أمن عليا ولا أن أوقع قرارات بشنقهم ولا باعدامهم
 ولنأتى بهم الى هنا لكي تحاكموهم لان الموضوع ليس موضوع رحمة وعدل
 ولكن الموضوع هو حماية الثورة الاجتماعية والسياسية .

ثم تساءل قائلا : هل نستطيع أن نقول ان الثورة لا أعداء لها ؟
 قطعاً هناك أعداء . الأمر تقديري . وهل تقصد أنت بكلامك اجماليا
 الاخوان المسلمين أو الشيوعيين أو الاقطاعيين ؟ هل تقصد انه لا يوجد
 بأى حال من الأحوال أعداء لهذه الثورة الاجتماعية ؟ لا أتصور ذلك .

ثم بدأ يوضح موقف الثورة من القوى التى أشار اليها فقال :
 الاخوان حاكمنا الاخوان المسلمين . ولكن هل حاكمناهم افتراء ؟ أم لان
 كان يوجد جيش مسلح ليستخدم للانقضاض على هذا الشعب . ألم يحدث
 هذا فى سنة ١٩٥٤ ؟ هل بدأنا بالعدوان ؟ وهل تركناهم فى السجون ؟
 خرجوا من السجون وأكثرهم أفرج عنه قبل أن تنتهى مدة العقوبة وأكثرهم
 ممن كانوا فى وظائف وفصلوا ووضع لهم قانون خاص لكي يعودوا الى
 وظائفهم . هذا هو العدل الذى نتبعه ونسير عليه . ولن نقل أبدا ان هذه
 فرصة ليقبوا فى السجن فإمامهم عشر سنوات أو خمسة عشرة سنة فنتخاص
 منهم .

وبالنسبة للمعتقلين الشيوعيين فى الناحية الثانية . نحن لسنا ضد
 الماركسية أبدا بأى حال من الأحوال ولا ضد اليسار : بل اننا ضد أخذ
 تعليمات من دول أجنبية وإى شخص يأخذ تعليمات من دولة أجنبية خائن
 لهذا الوطن . ويوجد شيوعيون طلقاء . خارج السجون ولكنهم لا يأخذون
 تعليمات من دول أجنبية فالحزب الشيوعى المصرى يأخذ تعليمات من صوفيا

وقيادته موجودة فى صوفيا ويأخذ تعليمات من بلغاريا . فكيف أقول عن هؤلاء الناس انهم وطنيون وآمن لهم ان يتصدروا قيادة هذا الشعب .

هل اتركهم وأعمل أحزابا فيأتينى حزب رجعى يأخذ أوامر من الاستعمار ويأتينى حزب شيعوى يأخذوا أوامر من الشيوعية وأجد الوطنيين هنا ضائعين ؟ واننى أقول اليوم اننا حينما نحارب الاستعمار فلا بد أن نحاربه وهو فى أحضان الرجعية لان الاستعمار يختفى اليوم وراء الرجعية . وأقول ان كل ما نريد عمله هو ألا يتولى هؤلاء الناس القيادة السياسية .

ثم سرد تجربة سوريا ووحدتها مع مصر . وتأثير اقامة الاتحاد القومى هناك ودور الرأسمالية والاقطاع فى انتخاباته ورد فعل القرارات الاشتراكية وذلك لتعزيز دفاعه فقال : الحقيقة ان ما حدث فى سوريا أعطانا درسا وأعطانا عبرة . كنا نقول ان المجتمع كله يجمعه الاتحاد القومى فى اطار من الوحدة الوطنية مأمون الكريزى دخل الاتحاد القومى والله حصلت مناقشات فى مجلس الوزراء من أجل شطب مأمون الكريزى ايضا . والذين حضروا هذه المناقشات موجودين هنا . لقد لاحظت قبل الانتخابات ان احدى عشرة ألفا أو اثنى عشرة ألفا سيدخلون انتخابات الاتحاد القومى فى سوريا وفى مصر سيدخل مائة ألف . وكان رأى ألا أشطب أحدا . ولا أستبعد أحدا لانى لا أعرف من أشطب من المائة ألف لان الشطب سيكون بناءا على كلام الداخلية والبوليس وستأتينى تقارير على أساسها سأشطب . هل يعرف أحد ما هو الصحيح وما هو الغلط وما هو الكيدى ؟ لقلت انى أقترح ألا نشطب أحدا . وأن يدخل المرشحون الانتخابات . حصل اعتراض فى هذا اليوم . قال الناس انه لا بد من الشطب وقال آخرون . . مثلا عبد الحميد السراج كان رأيه انه لا بد من شطب مأمون

الكريزي وأربعة آخرين معه لا أذكر أسماءهم وقلت له فى ذلك الاجتماع هل سيقصر الأمر على هؤلاء الخمسة . ان العملية التى تقتصر على شطب خمسة ينتفى معها المعنى كله . فقال والله ان شطب هؤلاء الخمسة سيؤدى الى معنى اننا ضد الرجعية . وان هذا الخط ليس خطنا فانا قلت ان المسألة لا تستحق والأحسن أن نتركها بلا شطب وكان هناك أناس يؤيدونه فى فكرة الشطب ثم انتصرت فكرة عدم الشطب ولم تشطب .

ثم دخل مأمون الكريزي ونجح فى دمشق وأصبح فى لجنة دمشق وأصبح فى لجنة توحيد القوانين ويأتى هنا فى الرئاسة والحكومة المركزية ويعمل ودخل الرجعيون كلهم فى كل اللجان . كل واحد دخل فى لجنة لان لديهم قدرة . . . وتأمر فتأمر مأمون الكريزي مع الملك حسين . وانقضوا على الشعب السورى ليسلبوا منه مكاسبه وقتل أكثر من ٣٠٠٠ شخص ودفنوا دون ارسالهم لأهاليهم وبعد دفنهم أرسلوا لكل عائلة مائتى جنيه . ثم وضع الكريزي قرارا بإلغاء قرارات التأميم . واليوم يعملون برلمان وسيأتى برلمان رجعى . ودستورا رجعى . وان كان الجيش السورى الوطنى يتصدى لقرار إلغاء القرارات الاشتراكية ولكنهم اذا رأوا فرصة سيحققون ذلك .

ونأخذ من هذا عظة وعبرة ثم نأخذ من رد الفعل الذى حصل هنا عظة وعبرة . الناس الذين عفونا عنهم . الناس الذين أخلينا سبيلهم . الناس الذين كانوا يأخذون نفسا من كل سيجارة لم نفعل بهم شيئا . استمروا عشر سنوات يشتمون والمتربصون والمتصلون بالدوائر الأجنبية والمترددون على السفارات . . . الخ . وكنا مخلصين سبيلهم . . . وبعد الذى حدث فى سوريا انتعشت آمالهم . أنا قلت ان هنا عائلتين فقلت أنت ان عائلتين لا تخيفنا وأنا أقول كان من السهل من أول يوم اعتقالهم . وفى

العشر سنوات لم نعتقل البدر اوى وسراج الدين رغم ما عملوه . . سراج الدين
حوكم أمام محكمة الثورة وأخذ خمس عشرة سنة سجننا وأعطيناه عفو
خاصا . الباقون ممن حوكموا وأخذوا سجننا أفرج عنهم جميعا . . هل هذه
الرحمة قوبلت بما تستحق من رحمة بهذا البلد ؟! بعد الذى حدث فى سوريا
كل هؤلاء عادوا ثانية .

وأول ما قيل ان مائتى ضابط قدموا انذارا الى جمال عبد الناصر .
كل واحد شمر عن ساعديه واستعد لاستلام الغنيمة . الشعب بالنسبة
لهم غنيمة وهم بالنسبة لنا نحن وبالنسبة لى ليسوا بغنيمة أبدا عندما
اعتقلناهم . فقد أحسوا ان الانجليز والأمريكان أو الاستعمار سيتدخل
فى هذا البلد وينتهى هذا النظام سيكونون هم النظام الذى يأتى بعده .
فلن نقل مع ذلك شيئا . وأنا أقول ليس من صالح أحدا أبدا اننا لا نؤمن
الثورة . ولو فرض أن أتينا نحن بأناس ليضعوا دستورا وقالوا فيه الاقطاع
والرجعية فسوف أذهب وأرتدى البدلة « الكاكي » وأعمل عليهم ثورة من
أول وجديد .

وفى ذات الاتجاه أعلنت الدكتورة عائشة عبد الرحمن متسائلة .
ما هذا الكلام عن الفئة التى يجب أن تعزل لانها ستدفع أو لن تدفع ؟ اهذا
هو ما لا أفهمه . هذه ليست ثورة اشتراكية يا أخى جمال . هذا اصلاح
اشتراكى وليست ثورة اشتراكية ان الثورة الاشتراكية ستجعلنا جميعا
ندفع لياكل أهلنا وتاكل الملايين من أبناء هذا الشعب ممن لا يجدون الطعام .
كل فرد سيدفع فلماذا لم تقم الثورة الاجتماعية ؟ لما يجتمع للتفاوض فى
الثورة الاجتماعية ؟ ان السيد الرئيس جمال عبد الناصر يوم أن قام
بثورته السياسية لم يستفت الشعب لأنه يعرف ان هذه ارادة الشعب .

ثم استدركت تخاطب الرئيس عبد الناصر بقولها : اذا ظلمت أيها

الرئيس بل يا أخى الرئيس تسمع هذا الكلام عن أعداء الشعب وخصوم الشعب وعمن يدفع وعمن لا يدفع فأنى أقول وسأظل أقول ان هذه ارادة الشعب أن نشور لا أن نصلح لأن واقعنا فعلا يحتاج الى ثورة ويحتاج الى أن تزول المتناقضات التى نشاعدها فى هذه السيارات الفخمة وفى السجاجيد الفاخرة فى الدواوين وفى البذخ والاسراف وبين أبناء الشعب من لا يملك خمسة الجنيهات التى يقدرون انها متوسط دخل الفرد . فالقوانين الاشتراكية التى تصدر هى قوانين اصلاحية وليست قوانين ثورية فيما عدا قانون الاصلاح الزراعى الذى صدر فى ثورة الثورة وابانها .

ووقف أحمد الشرباصى المدرس بالجامعة الأزهرية انذاك ليرد على حديث الدكتور طعيمة الجرف والذى سبق وأن قال : كل من أخذ منه شيء قسرا فلا يمكن مهما كان حسن النية أن يتطوى تحت ظل النظام الاشتراكى الجديد . فوقف يخالفه فى هذا مستندا فى ذلك - على حد تعبيره - لرأى الرئيس عبد الناصر فيقول : ان من أخذ منه شيء قهرا أو قسرا فيكفيه انه أخذ منه هذا الشيء قهرا أو قسرا فاذا كان حسن النية فيكفيها منه انه رضى بالواقع وأثبت حسن نيته أما اذا بدا منه سوء نية أو ما يعوق أو يفسد أو يؤدي الى جريمة أو مقاومة كان من حقنا وفى يدنا ساطة القانون وسلطة الشعب وهى فوق سلطة القانون .

ويقول مستطردا : فى يدنا من هذه السلطة ما يكفى لتأديبه أو عزله أو بتره اذا كان يستحق البتر . وعلى هذا السبيل أيضا أذكر ان أحد الزملاء قال فى حديثه عن أعداء الشعب اننا اذا لم نستطع أن نعزلهم فان السيد زكريا محيى الدين وهو وزير الداخلية ومسئول بهذه الصفة عن الأمن فى البلاد يستطيع أن يعتقلهم أو يحبسهم أو يسجنهم . ولست أريد أن نصل الى هذا بل أريد أن نصل بعد مرحلة الانتقال ودعم النظام

الاشتراكي ومبادئ الثورة الأمنية أن نصل في ظل الثورة وقائد الثورة الذي لا يستطيع فيه وزير الداخلية أن يعتقل أحدا بغير حق .

ومرة أخرى تحدث عبد الناصر لبرد على ما قيل في هذه المسألة قائلا : اننى أستعير تعبير عسكري اسمه « الحرب الوقائية » . ونحن لا نريد حتى أن نعلن على الاقطاع والراسمالية الحرب الوقائية . فالشعب اذا أراد لنفسه حياة ديمقراطية سليمة يجب عليه أن يحمى نفسه حتى لا يقع مرة أخرى فريسة لهما تحت اسم الديمقراطية الزائفة . ولا بد أن يصنع الشعب في نفس الوقت مع الديمقراطية السياسية . ديمقراطية اجتماعية أى ثورة اجتماعية في نفس الوقت . وهو السبيل الوحيد لأن يمنع ويقينا من أن تتحكم فينا أقلية .

ثم وجه تسائله للمؤتمر قائلا : من الذى قال اننى جئت أستفتيكم فى الثورة الاجتماعية ؟ أنا لم أقل هذا . من أول يوم أنا أقول ان واجبكم المحدد هو انكم تقررون قوى الشعب الوطنية لان الثورة الاجتماعية أعانت يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١ - ومن يريد أن يقوم بثورة لا يستفتى - وبعد ذلك عندما جئت هنا قلت افتمحوا المناقشة وتكلموا كما تريدون . . . أريد أن يكون الشعب معى . فلا أريد أبدا أن أبقي وحدى فى هذه الثورة الاجتماعية . أريد أن يظل الشعب معى فى هذه الثورة الاجتماعية .

وأعلن الدكتور عبد الفتاح اسماعيل سكرتير عام المجلس الأعلى للعلوم بأن الفئة المطلوب عزلها وهى الرجعية وراسمالية والاقطاع لا مجال للففران لهم . ويجب أن تتضمن قائمة العزل كل هؤلاء وتراجع بكل دقة لأن تقسم الى فئات أو طبقات . فئة لا يمكن أن نسمح بتركها طليقة فى مجتمعنا وهذه الفئة كلها عزم من ممارسة حقوقها السياسية وفئة أخرى تحدد من حريتها حتى لا تشترك فى أية عمالية من عمليات الانتخابات

القادمة . وانى أود ألا تقتصر الفئة الأولى أو ربما الفئة الثانية على الأفراد الذين تعرفهم قوى الأمن فقط بل يمكن أن تعرفهم وتستدل عليهم من تنظيمات الاتحاد القومى أثناء ممارسته لأعماله فى السنين الأخيرة ويمكن أن يعرف عددا كبيرا منهم الدكتور عبد المنعم القيسونى وزير المالية . . .
 ربما ان هؤلاء لهم أقارب فأرى أن يؤخذ هؤلاء الأقارب حتى الدرجة الثالثة أو الرابعة فى الاعتبار أيضا . ويجب أن تراجع هذه القوائم مراجعة دقيقة وأن يشطب منها من ترى القوى الثلاث التى ذكرتها انه يجب شطبه .

وتحدث خالد محمد خالد معبرا عن اصراره لوجهة نظره وهى فكرة العزل وليرد على الرئيس عبد الناصر فوقف قائلا :

كنت أعبر الطريق خلال الشهور الأولى للثورة واذا صدمت عبد الناصر فى حفل مقام فى شارع عدلى لرابطة أبناء قنا يصرح بعبارة صائحا : « لا تظنوا اننا جئنا لنعزل الملك انما جئنا لبنى مصر العظمى » . . . فاذا جئنا اليوم لنقيم منهجا ونظاما اشتراكيين فليس معنى ذلك اننا نتطور تلقائيا تطورا ينبع من ماضينا واحتياجاتنا التى اذن بها المؤذنون فى كل جيل . . . فنحن الآن لا نثور . نحن ندرس فى أناة ووداعة وحب . نحن نتحول الى خطوة جديدة الى مرحلة جديدة الى واجب جديد . ليس منفصلا عن ماضينا لا البعيد ولا القريب ولكنه تعبيرا واستمرارا فى التعبير عن وطنيتنا وعن ثورتنا وعن احتياجاتنا . . . واستطرد قائلا : تساءل السيد الرئيس : ما الديمقراطية ؟ ثم ضرب بعض الأمثلة ليبين لنا مفهوم الديمقراطية . وأود - ونحن نبحث ما الديمقراطية . أود ونحن نستعرض المؤسسات الديمقراطية من برلمانات ودستور وهيئات وأحزاب من معارضة ومن حكومة أود ونحن نعالج المؤسسات الديمقراطية هذه ألا ندينها ولا نحاسبها اليوم بمعيار الظروف التى عملت فيها بالأمس .

أيها السادة في فجر ٢٣ يوليو استمعتم الى صوت يعلن قيام الثورة ويقول اننا قمنا بتطهير الجيش من الفساد . اذن كان في الجيش فساد . بدأت الثورة تطهره منه افحق لنا اليوم أن ندين الجيش أو نطالب بالغائه أو وقفه لانه قبل الثورة كان يعاني فسادا سببه عوامل نحن جميعا ندركها ونعرفها ؟ لا . . . كذلك تماما عندما نواجه الدستور كذلك تماما عنده . نواجه البرلمان كذلك تماما عندما نواجه الأحزاب .

يجب أن نواجه هذه المؤسسات جميعا بروح الانصاف وروح الوعي التي لا تنقصنا أبدا . ما هي ؟ وما علاقتها بالديمقراطية وما نرجوه لأنفسنا من مستقبل ومصير ؟

وقبل أن نعدد نقائص ما قبل الثورة يجب أن نعرف المعيار الذي كان سائدا في ذاك الحين . ولماذا نضع أعيننا على نقائص العهد الذي اعتبرناه بائدا . هذا العهد الذي كان البرلمان يعطل فيه بمرسوم ملكي فيتجمع أعضاء البرلمان في الكوننتنتال ويعلنون بطلان هذا المرسوم ويضطرون أعداء الديمقراطية وأعدى زيور الى اجراء انتخابات حرة كاملة الحرية نزيهة كاملة النزاهة لكنه مع ذلك كان شعبا يده في الأغلال . كان شعبا أقدامه في السلاسل . ورغم ذلك استطاع أن يفرض سطاته . . . وقد أصبح كل شيء له .

قال السيد الرئيس « ان النظام السياسي والاقتصادي مرتبطان ، أجل انهما مرتبطان ونحن جميعا نقول النظام الاشتراكي انما نفعل ذلك لنقسم طريقنا تماما كما نقول حرية الكلمة . . حرية التصرف . . حرية الملكية . . حرية التجارة . . كل ذلك مسميات لشيء واحد هو الحرية .

وعندما يقول الرئيس انه لابد لدعم الديمقراطية بالحرب الوقائية ؟ ولكن عندما يكون لها ضرورة . فالضرورة التي تدعو الى الحرب الوقائية ؟

نحن سنشكل مؤتمرا للقوى الشعبية • وسيقوم في هذه الأمة برلمان يناقش مشاكلها ويصدر قراراته فيها • فالسبيل الأمثل هو أن نسير بهذا الشعب في تحول لا ثورة وفي تطور لا طفرة •

وقام الرئيس عبد الناصر ليرد على خالد محمد خالد فقال : ان جيش وطني قوى ضروري ليحمي الديمقراطية السليمة التي نتكلم عنها وننادي بها • ولو كنت أريد أن أدين لأقيمت محاكم وأدنت من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كما أقيمت محاكم الثورة الفرنسية وأقيمت محاكم في الثورات الشيوعية وفي الثورات الأخرى •

ثم وجه حديثه لخالد محمد خالد قائلا : يفهم من كلامك اننا نقصد انه ليس هناك دستور وليس هناك برلمان وليس هناك مؤسسات ديمقراطية • من أين جئت بهذا الكلام ؟ هذه الخطوات كلها الغرض منها أخيرا أن نقيم الدستور •

ثم استدرك حديثه له أيضا : بتقول ان الديمقراطية هي انه يجب أن يكون الشعب قادرا على أن يختار حكاه وفق الاقتراع الحر واني موافقك على هذا والشعب قادر على أن يعزل حكاه بالاقتراع الحر واني أوافقك على هذا • وأوافقك على أن يبقى دائما للشعب حرية اختيار رئيس الجمهورية يختاره لمدة معينة •

ثم قال : واليوم نأتى ونقول نعمل دستورا ونعمل برلمانا • ونريد أن نعطي الشعب كل الشعب الحرية ولسكن في نفس الوقت اذا أعطيناه الحرية يجب أن نعطي الحرية السياسية والحرية الاجتماعية لأن الحرية الاجتماعية كان محروما منها • وأنت في كلامك تركز على الحرية السياسية وتعتبر الحرية الاجتماعية شسيتا آخر • واني لا زلت أقول انك تبحث عن

المظهر . انت تقول ان البلاد الرأسمالية عملت هذه الحرية لتدارى أنيابها .
 أنا أقدر أعمل اليوم أحزابا وأعمل حزبا فيه جمال عبد الناصر وضامن
 ١٠٠٪ ان جمال عبد الناصر سيحصل على الأغلبية وأقدر أن اشتغل على هذا
 الأساس وأمرر كل القوانين والنظم التي أريدها الا اننى غير مؤمن بأن هذا
 الكلام هو الكلام السليم الذى يضمن أن البلد تسير فى حريتها الاجتماعية
 ويضمن للبلد أن تسير للقضاء على الاستغلال السياسى والاجتماعى
 والاقتصادى ويضمن للبلد أن تقيم عدالة اجتماعية وهذا هو المبدأ الرابع من
 مبادئ الثورة الذى يضمن للبلد تكافؤ الفرص ويضمن اذابة الفوارق بين
 الطبقات .

ثم قال : وبأى نظام سناخذ ؟ أن يكون للشعب كله لجان تأسيسية
 بعد عزل أعدائه الذين لن يصل عددهم الى ٣٪ أو ٤٪ أو ٥٪ وهم الذين
 قد ينقضون على الثورة .

اننا لا نقول اليوم اننا نعمل لمصلحة خاصة بل نقول اننا نريد ان
 نقيم حياة ديمقراطية سايمة . اننا لا نقول بحرمان الشعب من مسئولية
 ولا نقول بحرمان الشعب من اختيار رئيس جمهورية ولا نقول بحرمان
 الشعب من الدستور ولا من البرلمان أبدا بأى حال من الأحوال ولا نقول
 بحرمانه من المعارضة أبدا لأنه فى أى برلمان سيكون فيه اليمين واليسار
 والوسط . فمهما قيل فهنا يوجد يمين ويسار ووسط وليس هذا تعبيرا عن
 الرجعية أو الشيوعية ولكنها عملية نسبية فهنا فى هذه القاعة يوجد يمين
 ويسار ووسط . واحد متطرف الى اليسار وهى عملية نسبية وواحد
 متطرف الى اليمين وهى عملية نسبية وانى بدأت هذه العملية من أجل أن
 يكون الشعب هو مجلس الثورة . من أجل أن يقود الشعب هذه الثورة
 وكان من الممكن أن يكون حلا قويا لو عملنا مجلس الثورة ونصدر أوامر
 ونطبقها وننفذها لكن لن يكون هذا هو المطلوب .

وعاد خالد محمد خالد للحديث قائلا : اننى أضرب مثلا بالصين ، فقد كان فى هذا المجتمع عداوات كثيرة ومحن كثيرة وقام بعض الناس ينادون بعملية عزل تبدأ بعزل أعداء الشعب وجاء ماوتسى تونج وأخذ جانبا آخر فقال : دعوا جميع الأزهار تفتتح . وهو الى الآن حين يتحدث عن المجتمع الصينى يقول البرجوازية الصغيرة يقول عن أصحاب الأعمال وبين المثقفين أيضا يقول ان كثيرا من المثقفين لا يزالون يحملون أفكار غير اشتراكية ومع ذلك فهو ينصحكم بأن تقوموهم وتساعدوهم على أن يقبلوا على الاشتراكية .

ثم وجه حديثه للرئيس عبد الناصر فقال : اننى لا أنسى حديثكم فى يوما ما مع صحفى ألمانى فقد قلت « اننى أؤمن وأرى أن هناك أحزابا ستقوم فى المستقبل وستكون هذه الأحزاب قوية لن تنتكس بالمجتمع الى الوراء ، »

فرد عليه عبد الناصر على الفور : سيكون هذا فى المستقبل ان شاء الله اذا استطعنا أن نذيب الفوارق بين الطبقات فى فترة بسيطة فيكون من الممكن قيام أحزاب ولكنها ستكون أحزابا على أساس اشخاص بمعنى أن خالد محمد خالد يستطيع على أساس هذه المبادئ أن ينشئ حزبا وحسين الشافعى على هذه المبادئ ينشئ حزبا ولكن لا تكون هناك أحزاب رجعية تعمل على عودة الاقطاع ولا يكون هناك أحزاب تعمل على عودة دكتاتورية رأس المال أو سيطرة رأس المال .

وقد تحدث بعض الأعضاء فى اتجاه تأييد هذا العزل وخاصة بعد ما أيقنوا ان الرئيس عبد الناصر لديه اصرار وتصميم عليه رغم المحاورات التى جرت فى القاعة وخاصة مع الأستاذ خالد محمد خالد .

فهنأ يعلن بهرام على حسن سكرتير جمعية للاصلاح الزراعى قائلا :

لقد أتت الثورة بالفلاح من قلب الريف الى هذه القاعة المقدسة ليدلى برأيه فى صراحة ووضوح وهذا الفلاح يرى انه لا يقبل بأى حال من الأحوال أن تتسلل الرجعية والاقطاع مرة أخرى الى التنظيم الشعبى حتى لا تسلبه حقوقه ومكاسبه . وأن تستمر حماية الثورة للرأى الحر والنقد بشرط أن يكون لصالح الشعب وليس لصالح الرجعية أو الجهات الأجنبية كى لا يتكرر مآسى الماضى البغيض .

أما عبد العزيز مصطفى رئيس النقابة العامة لعمال النقل فيصيح متسائلا بقوله : لمن تطلب العدل يا خالد ؟ أتريد أن تطلب العدل لأعداء الشعب يا خالد ؟ أعتقد اننا لو سمحنا للرجعية أن تشترك فى القيادات وفى التنظيمات الشعبية نستطيع أن نأمن لهم ؟! لا نستطيع أن نأمن من جانبهم مرة أخرى والله لو سمح رئيسنا جمال لهم بذلك فإن يسمح الشعب لهم بذلك لأنهم مستعدون أن يعلنوا انهم معنا بأفواههم وليس بقلوبهم . هدانى تفكيرى - حيث أعلنت رأيك يا خالد - الى الظن بأنك تطلب هذا لشيء فى نفس يعقوب ؟! أما أنت يادكتورة عائشة عبد الرحمن فلك عذرك لان المرأة بطبيعتها تميل الى الحنان والعطف والرافة . ولكن نحن فى حدد تضييز وضع من نظام رأسمالى الى نظام اشتراكى .

أما د . لطفى أبو النصر المدرس بكلية الطب بجامعة القاهرة فقد حاول تقسيم أعداء الشعب الى قسمين شارحا وسائلهم المتعددة فقال : أعتقد انهم نوعان : النوع الأول من يعمل ويعلم ماذا يعمل وهدفه من ذلك سلب هذا الشعب حقوقه وحريته ومكاسبه وهذا نوع خطير جدا وهؤلاء فئة قليلة ولكنها خطيرة جدا . والنوع الثانى : أولئك المخدوعون الذين يستعملهم النوع الأول كأداة للوصول الى أهدافه أولئك يعملون ويعلمون انهم يضررون الشعب بتحقيق مكاسب مادية أو أدبية غير مشروعة ولكنه لا يقدر خطورة

عمله على كيان الشعب كله ولا يربطون بين ما يعملون وبين القدر الذي يصيب الشعب كمجموع . ولا بد أن تعرف الحكومة جيدا هؤلاء الأعداء وما هي أساليبهم في العمل . ولا بد للحكومة من أن تتخذ احتياطات وقائية ضدهم ومن أجل ذلك لا بد من أن نعرف أساليبهم وهي لا تفترق عن أساليب السرطان كثيرا في الانتشار وهي أساليب متغيرة متلونة ناعمة ملتوية . لا تظهر بسهولة لا يحس بها الناس العاديون فما هي أساليب أعداء الشعب ؟ أعتقد انها تتحصل في :

أولا : التشكيك في قوى الشعب وطاقاته وهذه ظاهرة نراها في الداخل .

ثانيا : تسميم الأفكار عن طريق الاشاعات والتشنيعات والكلام الملتوى الى غير ذلك من مثل ما حدث في الأيام الأخيرة ابان حوادث سوريا مما هو معروف لدينا ولا داعي لتكراره .

ثالثا : زعزعة الثقة في جدية بعض المشروعات أو أثر بعض القوانين وتعطيل تنفيذ بعض المشروعات بوسائل مختلفة وملتوية في أغلب الأحيان .

رابعا : تجسيم بعض الأخطاء والنقصد الهدام سواء للأعمال أو للأشخاص العاملين المؤمنين .

خامسا : التسلل الى بعض المراكز الحساسة ذات الأثر الواسع أو الطابع التوجيهي وخاصة المراكز البعيدة عن الأضواء المباشرة . فلا يستطيع أعداء الشعب أن يتسللوا الى وزير أو وكيل وزارة أو مدير عام ولكنهم يتسللوا الى من هم دون ذلك من أصحاب الاختصاص التوجيهي أو المراكز الحساسة كما قلت .

وأما عن الاحتياطات الوقائية وأولها العزل ففي رأيي انه أمر ضروري .

والنوع الأول لا يقتصر الأمر على عزلهم فقط بل يجب أن يقدم للمحاكمة كل من ثبت عليه أنه قد ارتكب ما يوجب محاكمته . . . وأما النوع الثانى وهو يشمل عددا أكبر من النوع الأول فإن العلاج بالنسبة لهؤلاء يكون عن طريق التأهيل الذهنى والفكرى ومن يهديه الله منهم ويؤثر العمل لمصلحة الشعب ولم يقم وزنا لمصلحته الخاصة فانه يدخل حظيرة الشعب وحظيرة المجتمع الاشتراكى والرأى عندى أن يتم العزل فى مجال المراكز القيادية الحساسة ذات الطابع التوجيهى فى التنظيم السياسى وفى الجهاز الحكومى وفى الشركات ذات الأثر الكبير الفعال فى معركة الاشتراكية .

ثم استدرك قائلا : والنقطة الثانية هى زيادة احتياطات أمن الدولة فيما يتعلق بالمؤسسات العامة ذات الوظائف الحساسة . واعتقد اننا الآن لا نتخذ احتياطات أمن كافية فى هذا السبيل . . فهناك بعض الدول - فى سبيل اتخاذ الاحتياطات الوقائية - ترجع الى الجذ السادس لمن يعملون فى هذه المؤسسات . وذلك للتأكد من ولائه ووطنيته . . ومثل هذه الاجراءات لا تتخذ بالنسبة للمؤسسات الحربية فحسب بل تتخذ كذلك بالنسبة لبعض الوزارات كالداخلية والخارجية والجهاز التشريعى وهو مجلس الدولة لحماية ظهورنا .

وقال : والنقطة الثالثة هى الخاصة بانشاء جهاز قومى فى الدولة لتتبع أساليب أعداء الشعب وكشفها تباعا فى سرعة وصراحة لكى تنتبه لها ، فمهما كان مستوى الشخص الثقافى والتعليمى عاليا فقد يقع فريسة لمحتال . اذا لم تنشر وزارة الداخلية أساليب وصور المحتالين والنشالين . فاذا لم نعرف الشعب أساليب أعدائه فمن السهل أن يقع فيها .

أما الدكتور أحمد السيد درويش الأستاذ بكلية الطب جامعة الاسكندرية وحيث كان أول المتحدثين فى اللجنة التحضيرية وحيث رأى

ضرورة هذا العزل فعاد ليدلى برأيه مرة أخرى ولكن بشيء من التوسع فقال:

لدينا تجربتان لابد أن نستفيد منهما . لقد قال السيد الرئيس اننا سنراجع الموقف كل ستة أشهر أو كل سنة . وقد فهمت ان ذلك سيكون بالنسبة للطوائف التي ستعزل وهو كلام معقول وطبيعي . ولكن ما هو الموقف بالنسبة للطوائف التي لن تعزل ؟ هل ستظل فكرة المراجعة قائمة باستمرار بالنسبة للشعب فنعزل منه كل ستة أشهر أو كل سنة أناسا جدد . أعتقد ان هذا لا يتفق مع ما نريد من تأمين أنفسنا وتأمين طريقنا .

أرى بعد اتمام عملية العزل الأولى أن الناس الموجودين في اطار الشعب بعد تحديده وخصوصا بعد تأميم الشركات وحصر عملية التصدير والاستيراد في أيدي مؤسسات حكومية سيصبحون غير قادرين على القيام بعمليات تخريب في الجهاز الحكومي الا بالشذوذ الخلقى الخارج عن معاني الفضيلة وكل هذا يتكفل به القانون العادي مع النص على الأمور التي لم ينص عليها القانون العادي .

واستطرد قائلا : ان ما يحدث اما في الرشوة أو السرقة أو النهب وهذه الأمور يتكفل القانون العادي بالمعاقبة عليها وأما في التجسس وفي هذه الأمور يتكفل ويقض القانون العادي بشئ من يرتكب هذه الجريمة أي بعزله عزلا أبديا . فلا داعي اذن لأن نجرى العزل من حين لآخر وتشكل لجنة تحضيرية لأن القانون العادي يتكفل بكل هذا . فان كل مجتمع فيه الشواذ والمتحرفون وهؤلاء يتكفل بهم القانون العادي على أن يكتشف شيء واحد ولو أنني لست من رجال القانون وهو اعطاء القاضي حق عقوبة العزل السياسي فاذا ثبت للقاضي أن شخصا أجرم في حق وطنه قضى بعزله لمدة عشر سنوات أو خمس عشرة سنة . . ومعنى هذا أن يكون للمحاكم العادية

حق اجراء العزل السياسى وليس هناك ما يدعو الى تشكيل محاكم جديدة للعزل السياسى .

ثم قال : هناك شىء آخر اشار اليه رئيس الجمهورية خاصا باحدى العائلات التى تتألف من ٢٢ شخصا كل منهم يملك مائة فدان فيكون مجموع ما تمتلكه هذه العائلة هو ٣٢٠٠ فدان وهؤلاء يمثلون قريتين أو ثلاث قرى وليس من المعقول أن أحدا من هذه القرى يخالف ارادة هؤلاء الملاك فى الانتخابات أو فى الاستفتاء أو ما شابه ذلك . وهناك من يتساءل عن حل هذا الموقف . وأقول ان هناك فكرة تحد من نشاط هؤلاء الملاك . هذه الفكرة تتلخص فى توزيع الثقل الاقطاعى فبدلا من أن يبقوا فى قرية واحدة يجرى توزيعهم على مختلف المناطق لأننا ما دمنا قد ارتضينا أن يكون حد الملكية الزراعية مائة فدان فيمكن لنا أن نعطي كل منهم المساحة من اراضى الاصلاح الزراعى فى مناطق مختلفة وتقوم الحكومة بتوزيع ملكياتهم السابقة على الفلاحين الموجودين الذين يعيشون عليها فى حدود خمسة أفدنة لكل فلاح . وبذلك لا يتمكن الثقل الاقطاعى من هذه الجهات ونكون قد حررنا الأرض وحققنا حرية الفرد .

واستدرك موضعا بتساؤله : لماذا لم تعتمد الدولة الى مصادرة مائة فدان ؟ . وأجاب أيضا بقوله : ان الدولة لا تصادر الا أملاك المتأمرين واكتفت بتحديد الملكية الزراعية بهذا التعدد لأن من بين هؤلاء الملاك الكثيرين من ذوى الخبرات والامكانيات الزراعية . اننا لم نقل له عليك بزراعة عشرة أفدنا فقط لأن ذلك قد يضعف الاقتصاد الزراعى ولكننا أعطيناه مائة فدان فى جهة أخرى لا يكون هناك ثقل اقطاعى فى الجهات التى يقيمون بها .

وأرى وجوب اتمام اجراءات العزل وأن تكون - اذا سمحتم حضراتكم -

باصدار قانون تكون فكرته أو مشروعه كالاتى : ينطبق مبدأ العزل على كل من كان موظفا عاما وزيرا أو غيره وكل من كان عضوا فى أحد مجالس البرلمان أو أحد المجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديريات أو النقابات فيما قبل الثورة والذين فى تشكيلات الاتحاد القومى والنقابات المهنية ونقابات العمال فى عهد الثورة والذين أسندت اليهم وظائف عامة لقيادة الدفع الثورى وارتكبوا الأفعال الآتية :

- ١ - التعاون على افساد الحكم أو عرقلة الدفع الثورى بطريق الاضرار بمصالح البلاد العليا أو التهاون أو بطريق مخالفة القوانين .
 - ٢ - استغلال النفوذ ولو بطريق الايهام للحصول على فائدة أو ميزة ذاتية لنفسه أو غيره من أى سلطة عامة أو أى هيئة أو شركة أو مؤسسة .
 - ٣ - استغلال النفوذ باجراء تصرف أو فعل من شأنه التأثير بالزيادة أو النقص بطريق مباشر أو غير مباشر فى اثمان العقارات أو البضائع والمحاصل وغيرها أو أسعار الأوراق المالية للقطاعين العام والخاص بقصد الحصول على فائدة ذاتية لنفسه .
 - ٤ - أعضاء الجمعيات التعاونية الذين استغلوها لمصلحتهم الذاتية أو حجبوا أموالها ومنافمها عن الأغراض التى وضعت من أجلها .
 - ٥ - الاقطاعيون وأصحاب رؤوس الأموال الذين استغلوا ثرواتهم فى الاضرار بأسس النظام الاشتراكى من حيث الكفاية والعدل .
- ثم تحدث كمال الحناوى رئيس تحرير جريدة الأخبار فى ذات الانجاء فقال :

لا يمكن أبدا أن نأتى بأناس مشكوك فيهم ونعهد اليهم خماية هذا البناء ولو كانت نسبة هذا الشك نصفا فى المليون . وينبغى فى هذه

المرحلة أن نضع معايير لهؤلاء المشكوك فيهم لأننا لو أحسننا الظن بهؤلاء الأعداء نكون بلهاء لا نقدر المصلحة وبوضع هذه الضوابط نبعد هؤلاء الناس .

ونقطة أخرى أود أن أوضحها هي : هل سيكون العزل على جميع المستويات في التنظيم الشعبى ؟ أى بمعنى هل سيتناول العزل كل المواطنين . دون ما نظر الى أوضاعهم فى المجتمع ؟ الرأى عندى أن يكون العزل مرتبطا بالمراكز القيادية فقط . وهذه المراكز القيادية تتدرج على مختلف المستويات فاللجنة التأسيسية فى القرية سيكون بها مراكز قيادية كأمين سر اللجنة وأمين الصندوق والسكرتير وكذلك الحال بالنسبة للجنة المحافظة ومختلف المستويات كما ينبغى أن يشمل العزل جميع الناس الذين سنتفق جميعا على عزلهم حتى نمنعهم من الوصول الى جميع المراكز القيادية أى حرمانهم من حق الترشيح لهذه المناصب .

وأود أن أوضح أن عملية العزل لن تكون أبدية كما قال لنا السيد الرئيس فالفرصة ستكون متاحة ومفتوحة أمام التائبين من المعزولين فمن تاب منهم وأتاب بعد المرحلة الأولى سنرحب به اذا شاء أن يساير ركبنا وعلينا عندئذ أن نؤهلهم ونبعد عن أذهانهم القيم القديمة التى كانت سائدة ومسيطرة على عقولهم فى ظل الاستغلال والرجعية والعلاقات الاجتماعية التى كانت قائمة على القهر والاستبداد .

كما أرجو أن أوضح كذلك أن العزل لن يكون وسيلة لمنع المعزولين من أسباب الحياة فيستطيع كل واحد منهم أن يباشر نشاطه العادى فى الحياة فالتاجر فى تجارته والمزارع فى زراعته كل ذلك بشرط إبعادهم عن تولى المراكز القيادية فى الجهاز الحكومى أى ان أوجه النشاط العادى ستكون ميسورة لهم بشرط عدم الاستغلال فإذا هم أحدهم أن يستغل فعلينا أن

نوقفه • فعملية العزل بذلك تكون عملية وقائية بحثة لا تحتل التفريط كما قال زميلنا الدكتور لطفى أبو النصر بحق وان أدنى تفريط في هذه الوقاية ولو بأتفه نسبة سيؤدى الى استفحال الخطر فيما بعد •

وعقب أحمد كامل البدرى العضو المنتخب للهيئة السامة للبتروول عن بعض ما قيل فى العزل رغم حديثه الأسبق فقال : لقد ذهب البعض فى جلسة سابقة الى حد أن نسب الى أحمد المواطنين دورا خاصا فى عملية العزل ، وفى رأى أنه دور يتواءم بحمله أى مواطن • فعملية العزل فى مفهومى هى عملية شعبية وليست عملية بوليسية • عملية شعبية يقوم فيها كل مواطن بدوره عن طريق وعيه وسلامة قلبه على كل مرشح لمركز قيادى • وعلى هذا المفهوم فدور الأخ المواطن الذى قرن اسمه بعملية العزل فى رأى لا يختلف مطلقا عن دور أى مواطن آخر •

فالمعايير والضوابط قافية لأن يحكم كل مواطن حكما سليما على كل مرشح لمركز قيادى • وعلى هذا طلبت أن نتكرم باعفاء الأخ المواطن مما نسب اليه تطبيقا لمبادئ العدل فى وقت نعمل فيه على إقامة مجتمع اشتراكى أساسه العدل •

وعادت الدكتورة عائشة عبد الرحمن تعقب على بعض ما وجه اليها من انتقادات فى رأيها - المتحفظ - بالنسبة للعزل • فوقفت تقول :

قال الأستاذ كمال الحناوى اننا فى هذه الفترة من حياتنا الثورية لابد أن نسيء الظن بأعدائنا حتى من نشك فيهم ولو بنسبة النصف فى المليون وانى أذكره يقول الله تعالى « ان بعض الظن اثم » كما تكلم الأستاذ الحناوى عن العداوة بالالحاق ومن قبل ذكر أحمد الأساتذة انه يميل الى التجسس حتى الطبقة الثالثة وانى أذكره بقوله تعالى « ولا تزر وازرة وزر أخرى » •

وذكر السيد أحمد بهاء الدين انى كنت ضد عزل فئات من الشعب ،
وانى الآن حين أطالب الرئيس جمال بأن يصنعها ثورة اشتراكية شبيهة
بالثورة السياسية التى قامت فى يوليو سنة ١٩٥٢ أكون قد عزلت الشعب
سامحه الله كأن الرئيس ليس من الشعب . فهل اذا ذهبنا لكبير الأسرة
وقلنا له اننا نكتفى بهذا ونريد خطوة حاسمة تكون قد عزلنا الشعب ؟
فمن يكون جمال اذا لم يكن كبير هذه الأسرة التى نسميها الشعب . اما
اننى ضد العزل فليس كما فهم الأخ عبد العزيز مصطفى فقد قامت من
اليوم الأول بوجوب أن يؤخذ الحونة ولو كانوا بين أستار الكعبة . ولكن
بعد هذا لا يمكن أن يؤخذ أحد الا بنيته فمقياس سوء النية وحسنها عند
الله والمقياس بالكلام ليس مقياسا وكذلك مقياس من سبب القوانين الثورية
.. وكون الانسان مسائرا لروح الثورة او الاشتراكية او ضد الاشتراكية
فالعبرة فى هذا بالأعمال .

ثم استدركت الدكتورة عائشة عبد الرحمن قائلة : والسادة الذين
أعلنوا عن مناقصة الأجور العمال الزراعيين لا يفهمون طبيعة الثورة
الاشتراكية ولكن لا يتهم مواطن لمجرد انه غنى فربما كان خيرا ولا يؤخذ
لأن أباه أوجده من الطبقة الثالثة كان غنيا فهذا أمر لا أستطيع أن
أتصوره . فالحائن قد يخون بالعلم والفكر وبالفن والعمل السيئ وهؤلاء
هم العملاء والجواسيس . ونحن نعرف بعضهم والدولة تعرف أكثرهم
وبعضهم لم يمس بعد . هؤلاء الحونة يجب أن يؤخذوا ولو كانوا بين أستار
الكعبة كما قلت أول يوم اما الباقون الغنى والفقير . المتعلم والامى فكلنا
الشعب . والشعب فى رأى ببساطة هو « أولاد بلدنا » نحن جميعا هذا
الشعب .

وتتحدث زاهية مرزوق المدير العام بوزارة الشئون الاجتماعية

بالاسكندرية وتبدأ حديثها بالتساؤل عن أعداء الشعب ؟ وتجيب قائلة .
 انى اتوسع فى هذه الدائرة وأذكر ان عدو الشعب هو الشخص الذى
 لا يؤمن بوطنه . وهو الشخص الذى يسىء الى الطفولة ويستغلها لمآربه
 الخاصة . عدو الشعب هو الذى يعيش فسادا ويقود الشباب الى الانحراف
 والانحلال . عدو الشعب هو الذى يستغل مال الفقير عن طريق التظاهر
 بالتقوى والبر والخير . عدو الشعب هو الفرد الذى لا يؤمن برسالته ولا
 يؤدي عمله بأمانة وباخلاص ويستغل لنفسه مرتباً لا يستحقه . عدو
 الشعب هو الشخص الذى يهمل فى حقوق المواطنين يقصر فى أداء واجبه .
 ان هؤلاء جميعاً يجب أن يضافوا الى القائمة السابقة أى الانتهازين وعملاء
 الاستعمار والرجعيين والاقطاعيين وأصحاب رؤوس الاموال والمستغلين .
 أما كيفية عزلهم فان الاداة الحاكمة كفيلة بهذا .

وطالب عبد النبى محمود سعيد سكرتير الجمعية التعاونية للاصلاح
 الزراعى بأرمنت بعزل كل من انطبق عليهم قانون تحديد الملكية الاخير
 بمائة فدان لأنى أو من - كما قال سيادة رئيسنا الحبيب - ان الاقطاعى لو
 حلف على المصحف الشريف ما صدقته لأنهم أعداء حقودون على الفلاح
 والمجتمع .

كما طالب بتناول العزل جميع العمدة والمشايخ وأعوانهم بعد فحصهم
 فحصاً دقيقاً . فالعمدة والمشايخ كانوا يحمون الاقطاع ومن بينهم هم أنفسهم
 اقطاعيون والعمدة فى نظر الفلاحين سيف نقمة سلط على رقابهم وأقواتهم .
 وكذلك يجب عزل أعداء الفلاح وهو الروتين والمتسببون فى تعطيل
 مصالح الناس بعد المعرفة الدقيقة والدراسة الشاملة لكل مصلحة وعمل له
 علاقة بالناس سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة وأن يتحمل
 مديرو المصالح النصيب الأكبر من تحمل المسئولية نحو مصالحهم ومن
 يعملون بها .

أما فريدة حسان المحامية وعضو الاتحاد القومى فهى تحصر أعداء الشعب على حد تعبيرها كما يلى :

١ - من خضعوا لأحكام قانون الاصلاح الزراعى والقوانين الاشتراكية الأخيرة ولا يصح أن نبعدهم جميعا . فمن أخذ منه القانون قدرا يسيرا ونستطيع أن نأمن جانبه لا نعتبره من أعداء هذا النظام .

٢ - الانتهازيون وهم من ساروا فى ركب كل عهد وكل نظام .

٣ - من أفسدوا الحياة السياسية فى الماضى واستغلوا نفوذهم وأثروا بطريق غير مشروع وكانوا عوناً للاستعمار .

٤ - من صدرت فى حقهم أحكام جنائية تتصل بمخالفة القوانين التموينية والقوانين المنظمة للنقد .

٥ - من ثبت فى حقهم التحايل على قوانين الاصلاح الزراعى وقانون تحديد ايجارات المساكن .

٦ - من استغل عضويته فى الجمعيات التعاونية أو فى مجالس ادارة الشركات والمؤسسات .

٧ - المرابون أو من اشتهر عنهم التعامل بالربا .

وان كان هؤلاء جميعا يعدون من الشعب أخذاً بحكم الواقع والقانون الا أنهم لا يعتبرون من قوى الشعب الوطنية . ولهذا فانه يجب إبعادهم عن تنظيماتنا المقبلة . وهذا حق وعدل . وهذا الاجراء لا يسلب حريتهم وإنما يورد عليها قيда فى هذه الفترة الموقوتة التى نمر بها فى بناء مجتمع اشتراكى انسانى سليم . مجتمع يسعى بكل طاقاته الصاملة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخير للمواطنين .

كما اعتبرت فريدة حسان ان العزل السياسى يمكن أن يمتد الى نظام
 العمدة والمشايخ حيث اقترحت الغاء . أى ان هذا الأخير فى حكم العزل .
 وقد أوردت مبررات ذلك بتساؤلات طرحتها فى هذا المؤتمر حيث قالت .
 فكم من تستر على الحوادث الجنائية وقعت ؟! وكم من اهمال فى تنفيذ
 القوانين جرى ؟! وكم غاونوا المستغلين على استغلالهم وذلك على حساب
 الفلاح الأجير ؟!

ثم قالت : ويجب أن يستعاض عن هذا النظام بنظام آخر فيكون
 للأمن ممثله فى القرية أو فى عدة قرى ويكون للاشتراكية ممثله الاشتراكي
 فنكون قد حققنا رسالة نشر الوعى الثقافى والاجتماعى بين أهل القرية
 وبهذا نفتح أبواب العمل أمام الجامعيين ونعالج أزمة خريجي الكليات
 النظرية .

أما صيام فرج مصطفى بندق المهندس الزراعى ومقرر التعاون بمركز
 المحلة الكبرى يتصدى للاقتراح الخاص بفريدة حسان ويدافع عن منصب
 العمدة فيقول : لقد كثر الكلام عن العمدة وفهمت انه يتعلق بعمد الوجه
 القبلى . واننى لا أتكلم بصفتى عمدة وانما أتكلم بصفتى مواطنا من
 المواطنين . ولقد قلنا ألا تختص طائفة من الطوائف بالحديث عنها . لقد
 كثر الكلام عن عزل العمدة واننى أرى أن العمدة مثل كمثل أى مواطن . اذا
 ثبت عدم صلاحيته يجب عزله بل فصله كما قالت الأستاذة فريدة .
 وكذلك الحال بالنسبة للمشايخ انما الذى أريد أن أقوله أن السيد زكريا
 محى الدين قد قضى تقريبا على كل العمدة غير الصالحين بدليل ان أغاب
 مناصب العمدة خالية للآن ولم يبت فى شغلها بعد .

واستدرك قائلا : وقد كنت من بين العمدة الذين قدموا استقالاتهم منذ
 ثلاثة أشهر . ولا أقول هذا فخرا والذى أريد أن أقرره هنا ان المناصب

الادارية فى القرية يجب عدم تركيزها فى يد واحدة فهناك العمد والمشايخ وتنظيمات الاتحاد القومى والجمعيات التعاونية والادارية المحلية . وأرى ونحن بصدد التنظيم الآن ألا يجمع الفرد بين أكثر من عضويتين فى القرية لا للاستغلال بل للانتاج وذلك لأنه اذا عين هذا الفرد فى منصب أو منصبين ينتج أكثر مما لو عين فى عدة مناصب .

وقد نحت فاطمة .عنان مدير مكتب النشاط النسائى بالاتحاد القومى منحى نوعى أو جنسى فى مسألة العزل حيث قالت : ان القطاع النسائى هو القطاع الذى لم تدنسه الحزبية فى الماضى وهو القطاع الذى لم تغيره التيارات الجارفة التى قاست منها الأمة أيما قسوة ، حتى جاءت الثورة فكشفت عن معدنه الكريم وعرفت قدره فبعث عبد الناصر بعثا جديدا ، واليوم وعلى ذكر العزل أسمع همسا وهممة فى نساؤل واستفهام عام . ترى هل يجرى عزل فى القطاع النسائى ؟ وانى فى الواقع لا أتصوره استفهاما من النوع التقريرى أى انه سيكون هناك عزل بما انه يشغل نصف الأمة . ثم يتساءل البعض : هل يسمى عزلا أو يسمى تنحية حتى يجيء اللفظ متوائما مع رقة الجنس ؟ .

هنا يعود المتسائل ليقول : اذا كان هناك عزل لابد منه فعلى أى مستوى ؟ وما مداه ؟ وما كلفيته ؟ وما هى ضوابطه ؟ وما هى روابطه فى هذا القطاع الذى ظل طويلا أميا فى السياسة وبعيدا عن كثير من الوعى ويعيش فى كنف غيره وكان هناك متهم له . لذلك أقترح . ما يأتى :

أولا : أن نكون حريصين أشد الحرص حذرين أشد الحذر فى هذه التنحية فقد لا يضار الرجل اذا ما ثبت عدم ادانته بمثل ما تضار المرأة لأن السمعة بالنسبة لها هى الوجود كله بل هى حياتها كلها .

ثانيا : أن تشكل لجنة وليكن معظمها من النساء لأنهن أعرف بجنسهن من غيرهن للنظر فى أمر العزل فى قطاع المرأة .

ثالثا : ألا تؤخذ المرأة بجريرة زوجها أو القيم عليها فكم من سيدة مؤمنة أمينة صالحة واعية تعيش فى كنف رجل أو قيم لا يكفر فقط بالمبادئ بل قد يكفر بالله وهى تعيش حياتها جاهدة باذلة جهدها فى اصلاحه فلا تتمكن .

وقد بدأ طه مندور نصر رئيس اتحاد العمال الزراعيين الحكوميين يحصر أعداء الشعب وان كان أيضا قد مال الى تعريف هلامى غير محدد حيث قال : هم الذين تتصادم مصالحهم الخاصة بمصالح الأمة . هم الذين يعتنقون النظرية (الميكيا فيلية) وهم الذين يتحللون من عقائد الشعب تلك العقائد الست التى أعلنها قائد الثورة وهم الذين يقفون من قوانين الإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له موقف العداء المادى والأدبى . وهم أولئك الذين حجرت عليهم الثورة بقرارات يوليو الشهيرة . هم أولئك الذين « يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو فاحذروهم قاتلهم الله انى يؤفكون » .

ثم قال : انهم الفئة التى تقف فى سبيل تحقيق آمال هذا الشعب وتقديه وهم الفئة التى تتأمر على مكاسبه وما حققه من انتصارات وهم الفئة التى تعوق الركب الثورى عن مواصلة السير قدما نحو أهدافه الكبرى . . هم الفئة التى أباحت لنفسها استغلال هذا الشعب والتلاعب باقتصادياته وحرياته ومقدساته .

واستدرك يوضح كلامه فقال : ان أعداء الشعب ليسوا فئة مقصودة بذاتها وانما هم كل من يتخلف عن الركب الثورى وأساء الى وطنه ومواطنيه .

أما أحمد سعيد مدير بعام اذاعة صوت العرب وعضو مجلس الأمة السابق فقد بدأ حديثه بمقدمة حوت ما نصت أو ذهبت اليه الأديان السماوية في مسألة تعزيز العزل . وكذلك تعرض لهذا الموضوع في دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وسويسرا والاتحاد السوفيتي ليصل من خلال هذا العرض المقارن لشرعية العزل . بل رأى ان مسألة العزل لابد أن تكون فوق الصداقة والعلاقة الانسانية التي تربط البعض بالآخر حيث قال : ماذا نمثل نحن الأعضاء المائتين والخمسين ؟ ان فينا الأغنياء وكثير من فقراء وبطبيعة الحال ولكن هناك حقيقة أخرى أهم من الفقر والغنى ينبغي أن نضعها موضع البحث والمناقشة في لجنتنا : اننا في الواقع زرع تكون أغلبه في ظل الاقطاع والرجعية وفي ظل النظم التي كانت تسود مجتمعنا قبل الثورة وخلال السنوات العشر من الدورة والصالحات التي كانت موجودة بين الثورة والرجعية .

ثم قال : وكنت عضوا في مجلس الأمة كان يجلس بجوارى فريق من كبار الاقطاعيين خرج بعضهم على الثورة وبعضهم وضعت أمواله اليوم تحت الحراسة . . . واننى باعتبارى ابن هذا المجتمع الذى هو مزيج من الثورة ومن حكم اقطاعى قديم - أقول أن هذا المزيج جعلنا نتصارع ونشعر بنوع من أنواع القلق وهو اننا لا نستطيع أن نعزل أعداء الشعب وذلك لأننا لا نتصور أن الأصدقاء الذين كانوا يجلسون معنا في المجلس الماضى أصبحوا أعداء لنا . وربما كان هذا هو السبب الرئيسى الذى جعلنا نسمع في هذه اللجنة صيحات تنادى بالرحمة وتطلب الشفقة لأعداء الشعب وربما كان ذلك لأننا نفتقر الى الثورية اللازمة التي تجعل في استطاعتنا أن نقول هذا عدو وهذا صديق .

وهناك مسألة أخرى يجب أن نضعها موضع الاعتبار . فنحن لا ندرى

فى أى ظل نعيش الآن ؟ هل نعيش فى ظل ثورة أو فى ظل اصلاح أو
تطور ؟ .

والواقع أن المشكلة هى اننا لا نستطيع أن نفهم أنه يجب علينا أن
نكون ثوريين واننا ما زلنا مرتبطين بجذور قوية تشدنا الى صداقات ورفاق
وواقع عشناه واننا اليوم نحاول أن نكون طليعة ونحاول أن ننتزع هذه
الصداقة من أنفسنا حتى نكون ثوريين . ان الثورة عبارة عن قوة دافعة
تطرح جانبا كل الآثار الرجعية التى يتمسك بها الأفراد والجماعات التى
تشدها الى الوراء . ان الثورة تقدم مستمر لا يعرف الماضى وانما يعرف
المستقبل . واننا يجب أن نتقدم مهما كان الثمن ومهما كانت العقبات .

ثم حاول أن يحدد تعريف أو اطار أعداء الشعب فقال : ومجتمعنا
بصورته اليوم فى أشد الحاجة فعلا الى عملية العزل وهى عمالية ذات شقين :
شق متصل بالذين تأمروا على الشعب أى بادروا بعمل عدائى ، وشق
يتصل بالذين ولدوا ووجدوا أنفسهم فى ثراء وبحبوحة وساروا خلف النظم
التي كانت سائدة فى هذا البلد ويمكن الحاق العصاميين بهذه الطائفة وهم
الذين نشأوا من العدم واستطاعوا تكوين ثروات ضخمة : فاعداء الشعب
فى تقديرى هم كل من أدين أو يدان باستغلال مال أو نفوذ أو منصب أو
عمل على افساد الحياة السياسية والاقتصادية لبلدنا . ومجتمعنا سواء قبل
الثورة أو بعدها فهؤلاء حقا هم أعداء الشعب ويجب أن نعمل على ايجاد
قانون ينظمهم ويخضعهم للقضاء حتى نبعد عن التنظيم الشعبى شبهة الحقد
عليهم أو معاداتهم وحتى يعلم الجميع بسواء هنا أو فى أى بلد عربى آخر
اننا لم نتجن على أحد وانما الأمر كله أمر قضاء وفق قانون واضح ومحدد
وعادى . وبعد هذا فسنبجد أنفسنا أمام شعبنا الذى يتكون من الفلاحين
والعمال والأجراء الذين يمثلون المصلحة فى المجتمع الاشتراكى .

وذهب محمد أحمد عبد الفتاح المهندس بالمصانع الحربية وعضو الاتحاد القومى الى تشبيه أعداء الشعب كأعضاء فاسدة فى الجسم الانسانى ولا بد من بتر هذه الأعضاء . وهناك قوانين موضوعة لكل من تثبت خيائته أو تعاونه مع الاستعمار أو الدول الأجنبية سواء فى المجال السياسى أو الاقتصادى أو على أى وجه من الوجوه - فبتره وفصله لا صعوبة فيه .

وكذلك الحال بالنسبة لكل من ثبت انه سلب حقوق الشعب المادية أو الاجتماعية عن طريق الاقطاع أو راس المال المستغل أو النفوذ الحكومى . ثم حصر فئتين من أعداء الشعب يرى انها لا تقل خطورة منهما على ما سبق . وهما كل من لا يستطيع اثبات مصدر ثروته عند تطبيق قانون من اين لك هذا ؟ وأن يشمل هذا التطبيق القطاع الحكومى وأجهزته والقطاعات العامة والخاصة . لأن هذه الفئة كان لديها من الدهاء ما أمكنها به أن تتحايل على القوانين لقصور فيها ولكن ذلك لا ينفى وجود جريمة وان هذه الأموال أتت عن طريق غير مشروع . ربما كان اختلاسا لم يظهر أو أموالا أجنبية قصد بها أعمال خائنة أو تهريب أو متاجرة فى السوق السوداء أو مواد ضارة بالمجتمع أو تهرب من الضرائب ان هذه الفئة أعداء الشعب ولا يمكن أن يسمح لهم بالتسلل الى تنظيماته . . والفئة الثانية وهى كل من تسبب عن طريق الاهمال المتعمد أو الفساد أو سوء الادارة فى إلحاق خسارة بالدخل القومى وذلك فى كل القطاعات . وعزلهم لا يحتاج الى حجة أو بيان .

ولكنه تحفظ قليلا بالنسبة لفئة من المطلوب عزلهم حيث حددها قائلا : أما بالنسبة لكل من حددت حرите فى التمسك لكى تمنح نفس هذه الحرية لعدد أكبر من الشعب المحروم منها وقد ينتج ذلك عن طريق القوانين الاشتراكية التى تؤمن جميعا بعدالتها . فهذه الفئة لا يمكن أن توصف بعدائها للشعب ما دام تملكها كان مشروعا ولكن لا يوجد من الأجهزة

ما يمكن أن يقاس به مدى إيمانهم بالمجتمع الجديد الذى قتل من اتساع مصالحهم الشخصية . ولذا فانه من الحكمة وتحقيقا للمصالح العام الذى يفضل دائما على صالح الأفراد أن يعزلوا مؤقتا حتى يثبت بالفعل دون القول وبالإيمان دون الرياء . انهم تفاعلوا مع الشعب فى المجتمع الجديد وانهم عملوا بما ورد من معنى الحديث الكريم وهو « أن تحب لأخيك كما تحب لنفسك » .

وذهب أنور سلامة رئيس الاتحاد العام للعمال وعضو مجلس الأمة السابق الى انه يمكن تحديد أعداء الشعب بعزلهم من الصفوف الأولى وفى المراكز القيادية كما حدث فى انتخابات مجلس الأمة الأول عام ١٩٥٧ بطريق الشطب . وبكيفية ذلك أيضا قال : ويمكن اجراء هذا العزل بتحديد معايير ومقاييس تستطيع اللجنة وضعها فيصبح من السهل بعد ذلك أن تشطب كل من تنطبق عليه هذه المعايير والمقاييس . فمن يتجرأ منهم ويتقدم بترشيح نفسه لى منصب قيادى فى الدولة يكون قد قبل أن يصمم نفسه بوصمة الرجعية لتبجحه لانه يعتبر شخصا لا يعرف حقيقة وضعه فى الأمة. أما من يرشح نفسه ولا يعترض عليه فهو من غير شك من الشعب وبهذا يمكن أن تجدد أعداء الشعب دون أية حاجة الى اجراء محاكمات وانتشار محاكم كما قال السيد الرئيس عبد الناصر . وفى رأى أن يكون العزل عاما فلا يقتصر على مرحلة تشكيل مؤتمر القوى الشعبية فحسب بل يجب أن يشمل جميع المناصب القيادية لانى لا أريد أن يقول أحد ان هناك رئيس نقابة أو نقابيا رجعيا لان هذا المنصب لا يقل أهمية بأى حال من الأحوال عن أى منصب آخر .

ثم صاح قائلا : وأقترح - ولأى عضو آخر أن يقترح - تحديد أسماء أعداء الشعب ونحن سبعة وعشرين مليونا فلا يضيرنا أن نعزل

نصف مليون وعلى من يعرف نفسه انه من أعداء الشعب فلينزرو في داره .
ومقابل ذلك اقترح محمود أمين مهلة عضو الاتحاد القومى بالمحلة
الكبرى وعضو مجلس الأمة السابق وضع كشوف وقوائم بأسمائهم حتى
يعرفوا أنفسهم ويعرف كل واحد من هم أعداء الشعب .

وتحدث زكى علام والذي اعترف بأنه ضمن هؤلاء الرأسماليين
والاقطاعيين وان كان له دور مقل فى سبيل الوطن واستشهد ببعض
الحاضرين فى المؤتمر فانهم يعلمون عنه ذلك . وقال : فقد باعوني فى
الترشيح لعضوية مجلس الشيوخ لآخر فى مقابل عشرة آلاف من الجنيحات
ولم يشفع لى جهادى أمام قوة المال لكل هذا فالرأى عندى أن تعلن الاسماء.
لتكون الأمة على بينة من أمرهم وأمرها .

وعودة مرة أخرى الى شمول العزل السياسى لمناصب العمدة بالريف .
فقد تحدث الدكتور عثمان خليل عثمان أستاذ القانون العام بكلية الحقوق
بجامعة القاهرة وطالب بذلك حيث قال : ان من أهم نظم الدولة التى
تسجل فساد العهد الملكى وأساليبه المعروفة هو نظام العمدة فى البلاد .
هذا النظام الذى ليس له نفوذ على أفراد الشعب فحسب بل على الحكومات
أيضا . وانه يستطيع أن يكون سببا فى خيرهم أو شرهم أى جمهور
المواطنين . ذلك لأن نظام العمدة قد جعل الناخبين أشبه بعمال التراحيل
فى يد المفاول الذى يتحكم فيهم ومهما قيل عن نفوذ الموظفين أو الحكومة
فاننا كما نشعر دائما بنفوذ العمدة من وراء الستار . لقد اشتركت فى عدد
عديد من اللجان وكانت جميعها تقترح الغاء نظام العمدة اصلاحا للانتخابات
 واصلاحا للأوضاع القضائية وتحقيقا للحرية بالنسبة للمواطنين . وقد أعد
فى وقت من الاوقات مشروع بالغاء نظام العمدة ولكن ثبت ان هذا النظام
كان من القوة بحيث لم يتم الالغاء . الامر الذى دعا الى ان أحد العمدة أرسل

لى خطابا موقعا عليه عمدة كذا وما وراء البحار . . اذن يجب علينا أن نقضى أيضا على هذا العدو وكما قضينا على العدو الأول وهو الملكية . الذى يجب أن نقضى على بقاياه التى لم يبق منها نظام له طابع الاقطاع الا نظام العمدة .

وأيد طه الخطيب ذلك الاتجاه معبرا عنه بأنه يحقق العدالة ورأى الاكتفاء بوجود نقط للبوليس .

ورأى أيضا محمد زيد انهم من أعداء الفلاحين ويجب عزلهم وابعادهم عن طريق الدفع الثورى وهم الذين يقاسمون الفلاح فى رزقه بالربا الفاحش أو بمحاربة الجمعيات أو بالتسلل الى مجالس ادارتها ومنهم من كان سيف للاقطاعيين والرجعيين وما زالوا قائمين على أمور الفلاحين كمشايع أو عمدة أو خفراء . وهم الصورة الباقية من صور الاستغلال فى الريف . ومنهم الموظفون الذين لا هم لهم من وظائفهم الا استغلال الفلاح عن طريق وظيفتهم .

وقد تقدم بالفعل أحد الاعضاء بمشروع قانون لالغاء مناصب العمدة والمشايع والخفراء . . وان كان العضو عبد الله عدلى قد أعلن انه لا ذنب للخفراء فى هذا .

وازاء ذلك الاتجاه . بدت أيضا آراء أخرى لا تقر ما ذهب اليه أصحاب هذا الاتجاه .

فقد أعلن الدكتور سليمان الطماوى أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة عين شمس قائلا : أخشى ما أخشاه أن نكون قد تأثرنا فى حكمنا على هذا النظام بفساد الماضى . ان نظام العمدة ليس بدعة فى مصر . بل ان له مقابلا فى كثير من بلاد العالم .

ولقد حرصت الثورة منذ قيامها في سنة ١٩٥٢ على دراسة هذا الموضوع بعناية وكانت أمام سبيلين : أما إلغاء نظام العمدة أو اصلاحه ولكن تبين ان المجتمع الريفي في القرية يتكون عادة من أسرة أو أسرتين كبيرتين والعمدة لا يخرج عن كونه كبير الأسرة قبل أن يكون مستندا الى سلطات الحكومة . ولذلك فان الثورة اتجهت الى اصلاح نظام العمدة فعملت قانون في سنة ١٩٥٧ يتضمن اصلاحات كثيرة وأخشي ما أخشاه ألا يكون أثرها قد ظهر بعد . ولقد ذهب هذا الاصلاح مع الديمقراطية الى أقصى مداها فجعل اختيار العمدة بالانتخاب المباشر كما جعل لوزير الداخلية الحق في الاعتراض على العمدة في حالة ثبوت فسادهم وأصبح له الحق في شطبهم كما أن مدة العمدية أصبحت عشر سنوات بعد أن كان العمدة يظل في العمدية طيلة عمره .

ثم استدرك قائلا : وبعد أن صار اختيار العمدة بالانتخاب المباشر فان من يكفر بهذا النظام فكأنما كفر بالديمقراطية . وليس من شك في أن هناك كثيرا من العمدة كانوا مصدر خير في بلادهم ولكن هذا النظام أفسده الانجليز حينما دخلوا البلاد . اذ عمدوا الى اعفاء أولاد العمدة من الجندية تمييزا لهم عن بقية المواطنين وكانوا يهتمون بالابقاء على نظام العمدة على وضعه الفاسد لدرجة انه حينما حاولت إحدى الوزارات اصلاح هذا النظام احتج السفير الانجليزي على ذلك وأسقطت الوزارة .

وانني أذكر ان هناك مثلا سائرا بين أهالي القرية التي لا عمدة لها يقول : بلد من غير عمدة . يقصدون بذلك انها بلد ليس لها كبير فاذا كان يراد اصلاح النظام الحالي فان هناك مجالا لذلك على أساس جديد ذلك اننا كونا مجالس قري ومجالس القرية يعتبر بمثابة مجلس الأسرة ويجب أن يكون رئيس القرية عمدة ويرتبط بمجلس القرية . ولقد سبق أن أقر الاتحاد القومي اقتراحا بهذه الصورة رفع الى المسئولين ولعل السبب في

تأخير اصلاح هذا النظام هو ان وزارة الداخلية تعتبر ان العمدة رجلها فى القرية ولكننا نريد أن نربط بين العمدة ونظام الادارة المحلية وعلى أية حال فلا يجوز أن نتجنى على نظام العمدة أو أن نهدمه على أساس فساد الماضى فان آثار قانون سنة ١٩٥٧ لم تتضح بعد .

ثم وقف حسين محمد محمود يبرر مطالبة البعض بإلغاء هذا النظام ويرى اصلاحه فقال : ان الذين أيدوا الرأى بإلغاء من زملائي الفلاحين هم من مناطق الاصلاح الزراعى وهى مناطق كانت مملوكة لكبار الملاك وأصحاب التفاتيش الذين كانوا يعينون العمدة بنفوذهم ويسلطونهم على الفلاحين ولكن الأمر يختلف عن ذلك فى البلاد الأخرى حيث يكون العمدة عادة من بين الفلاحين وهو من أهلهم وأقربائهم وعلى أية حال فان الثورة حينما جاءت تهذب الكثير منهم وتأدبوا .

واذا كان يراد اصلاح نظام العمدة فهذا أفضل من الغائه وذلك بإلغاء شرط النصاب المالى بحيث يستطيع أى شخص تتوافر فيه الكفاءة والأخلاق أن يرشح نفسه للعمدية .

وفى اتجاه الإبقاء على نظام العمدية مع اصلاحه وتطويره تحدث محمد النادى محمد على اسماعيل مزارع وعضو مجلس الأمة فقال : ان نظام العمدة قد أوجد آثار نفسية سيئة لانه جاء نتيجة للظلم ونتيجة للسخره . ولكن الحقيقة ان هذا النظام قد تطور كثيرا منذ قيام الثورة فبعد أن كان العمدة يظل فى منصبه مدى الحياة حددت له وزارة الداخلية عشر سنوات يعاد بعدها النظر فى أمره وبعد أن كان العمدة يختار من بين الملاك فقط أصبح يختار الآن بالانتخاب المباشر . فنحن ما زلنا نسير فى طريق التطور وما زالت القرية فى حاجة الى الإبقاء على وظيفة العمدة للإشراف على الأمن فيها الى أن تهيب الدولة الجهاز الذى تستطيع أن تحكم به القرى وحين

يتوافر هذا يمكننا المطالبة بتطوير هذه الوظيفة مثلاً حدث بالنسبة للتطور السابق بجعلها بالانتخاب المباشر دون اشتراط نصاب .

ثم قال مبرراً اما يعوز به منصب العمدة من آثار نفسية أحيانا : ان سلطان عمدة يتركز في ابقاء التليفون والسلاحيك في منزله . فيجب أن يكون مكتب العمدة في مكان تملكه الدولة كان يكون في الوحدة المجمعة أو المركز الاجتماعي في القرى التي توجد بها الوحدات أو المراكز المذكورة . اما القرى التي لا يتوافر فيها ذلك فيجب انشاء مكان رسمي للعمدة فيها ليكون مكاناً عاماً لكل مواطني القرية فلا يحتاج الأمر الى توجيههم الى منزل العمدة لأن ذلك يولد أثراً سيئاً في نفوسهم .

وبعد هذه الآراء التي قيلت بصدد الموقف من نظام العمدة والدفاع عنه حاول الدكتور عثمان خليل عثمان أن يخفف من نقده لهذا النظام والذي تبعه في ذلك بعض ممثلي الفلاحين . . فقام وتحدث مرة أخرى قائلاً : ما ذكرته عن نظام العمدة من اعتراضات فقد كانت على هذا النظام وتقدي له على مستوى الانظمة . لا على مستوى الأشخاص فقد يكون من بين العمدة اناس طيبون . ولقد كان نقدي له من حيث هو نظام يتمثل في شخص له نفوذ في القرية على الف أو عشرة آلاف شخص . هؤلاء الأشخاص قد وقر في أذهانهم ان مصيرهم في يد العمدة الذي يؤثر عليهم في الانتخابات . ومهما جىء بقوانين فنحن بصدد القضاء على رواسب النظام الملكي القديم والنظام الاقطاعي وقد تمنيت أن يلغى نظام العمدة كنظام مع احترامى لكثيرين من العمدة ولى بينهم أقارب يتجاوزون الأربعة .

وعن العزل أيضاً تحدث فوزى شاش موضحاً المسألة السالفة بانها ليست عملية انتقام بلا رحمة ولا عدل ولكنها عملية قصد بها المصداحة العليا للدولة وتأمين الثورة في مرحلة من مراحلها حيث بدأت الثورة في تنفيذ

الاشتراكية والناس الذين يفيدون منها لا يقدرّون على صيانة هذه الحقوق
أو المكاسب في هذا الوقت .

ورأى طه محمد أبو الخير انه لا بد من توسيع قاعدة العزل بحيث
لا تشمل الاقطاع والراسمالية والرجعية فقط . بل يجب أن تشمل
الشرذمة الباقية من أعداء الشعب - على حد تعبيره - وعبر عن ذلك بقوله :
وان كنا قد قتلنا البرص فما زال ذيل البرص يتحرك وذيل البرص يتمثل
في أعوان الاقطاع وهم وكلاء الباشا ونظار دائرة الباشا ومن ساروا في
ركب الباشا الاقطاعي . فانهم ما زالوا في القرية يتآمرون على الشعب
ويتربصون به ويروجون الاشاعات المفرضة ضد قادة الشعب . انهم في
القرية يعملون في الخفاء ويحتالون على القوانين الاشتراكية دون مبالاة .
فهل بعد هذا وبعد كل ما اقترفوه في حق الشعب نطلب الرحمة لأعداء
الشعب ؟ كلا . أنا أطالب بالقصاص ؟ أطالب بالقصاص من أعداء الشعب
عملا بقول الله عز وجل « ولكم في القصاص حلال يا أولى الألباب » وانني
أدعو عليهم بدعوة نوح عليه السلام اذ قال « رب لا تذر على الأرض من
الكافرين ديارا . انك أن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا الا فاجرا كفارا » .

واضاف عبد الله عطية على أعداء الشعب بحاشية الملك السابق وحذر
من انه سيكتشف أعداء آخرون أثناء مسيرة الطريق الاشتراكي .

وأما الدكتور محمد البهي قرقر مدير جامعة الأزهر بالنيابة فقد ذهب
الى توضيح مفهوم الاشتراكية وتعريفها . وتبعنا لذلك فقد رأى ان الهدف
من ذلك هو التوصل لحقيقة العزل . فقال : من رأى أن يكونوا هم الذين
يأخذون فوق ما يعطون . فعزل الذين أخذوا وأعطوا أضرارا للأمة . وهنا
يمكن أن نتوسع في دائرة العزل فتجار المخدرات يأخذون من الشعب
ولا يعطون الا الاضرار فهؤلاء يجب أن ينحوا . وهناك بعض العناصر التي

لا تستطيع أن تدعى انها اشتراكية . فأفراد هذه العناصر قد يكون لديهم الصلاحية والأهلية لأن يكونوا اشتراكيين متجاوبين في ثورتنا وفي اسلامنا وفي ديننا وذلك بعد ايمانهم بهذه الاشتراكية لانها ليست اشتراكية مادية أو اشتراكية مبادلة وانما هي شئ آخر بجوار المبادلة الا وهي تقديم الخدمات البشرية .

وقد عرف خالد بكير رئيس رابطة موظفي وعمال هيئة قناة السويس ببور سعيد أعداء الشعب بأنهم كل من استغل نفوذه السياسي والاقتصادي وكان عوناً للاستعمار وتعارضت مصالحه الشخصية مع المكاسب الشعبية والقوانين الاشتراكية التي حققتها الثورة فهو ضد الشعب . ويجب أن يعزلوا عن القيادات وتجردهم من حقوقهم السياسية فلا يرسحوا ولا يصوتوا في أي انتخابات مقبلة ويجب نعيهم للشعب ونسايط الاضواء على أعمالهم وتحركاتهم ومراقبة نشاطهم . وحرمانهم من دخول الموانئ والمطارات. والسفر الى خارج البلاد لعمل أو لغرض عمل حتى لا ينقلوا نشاطهم الهدام المفروض الى خارج الوطن بوساطة اتصالاتهم برؤساء السفن والطائرات . وعلى نفس اللهجة طالب عبد الفتاح محمد احمد بضرورة بحريم الترشيح في الانتخابات على الاقطاعيين والراسماليين والرجعيين وانباعهم حيث يرى أن المادة تلعب دورها . بل وطالب بالقصاص .

أما محمد هاشم العشيري المهندس الزراعي وعضو مجلس محافظة الفيوم ومقرر الشباب بالفيوم أيضا فقد قسم أعداء الشعب الى فئات ثلاثة : فالأولى - كما يقول - فقد كانت الدولة من جانبها قد قامت باجراءات وقائية قبلهم من اعتقال وحراسة حتى يحمى الشعب وتوربه الاجتماعية والسياسية من مؤامراتهم وشروعهم التي يحكونها ضد الشعب عن طريق الاقطاع أو الأحزاب . والثانية - الاقطاعيون والرجعيون والحزبيون

الذين كان هدفهم دائما السيطرة والحكم . والثالث - وهم المستغلون الانتهازيون والذين استغلوا الشعب لمصلحتهم الخاصة فقط باستغلالهم لأموالهم عن طريق الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات .

وكانت تعريفات أو مفهوم أعداء الشعب لدى كامل أحمد عبد الله سكرتير الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي بمحافظة البحيرة أقرب إلى نقد الأوضاع السائدة كواقع ملموس وعائشه حتى أثناء هذا المؤتمر . فرأى أبعاد أعداء الاشتراكية من حكام واقطاعيين . ثم تحدث عن الحكام ويقصد بهم المسئولين الكبار أو بمن ييدهم القرار أو الأمر فقال : وأرى أن يتحرى عن الحكام الذين يعملون على ظلم الضعفاء والحق الإهانة بممثلي الفلاحين والمماطلة في إنجاز أعمالهم التي لم تزل موجودة لديهم حتى الآن . فإن بعض الحكام يعاملون الآدمي منا معاملة لا تليق به . فإذا ما تحسنت أخلاق هؤلاء الحكام آلف الناس حكامهم وأحبوهم وأطاعوهم باطنا وظاهرا .

وذهب صلاح أبو المجد رئيس النقابة العامة لعمال الزراعة إلى أبعد مما قيل من قبل وكان مسألة العزل معركة عسكرية فقال : اننى لا أطالب باستئصال هذه الفئة من جسم الأمة فحسب . بل أطالب بتسليح الشعب فى المصانع والمزارع والجامعات والأنذية والمدارس وغيرها فى فترة البناء حتى يكون الشعب مستعدا للقضاء عليهم اذا سولت لهم أنفسهم الخروج من جحورهم ولأضرب لحضراتكم مثلا عن تسليح الشعب .

فلو كان الشعب فى سوريا الذى استشهد وضحي فى سبيل الوحدة لقضى لتوه على الحكومة الانفصالية الرجعية الحائنة العميلة المأجورة فوراً ؟!

الا أن أنور محمود خفاجة المهندس بشركة السكر كوم امبو وعضو مجلس الأمة أورد تحفظاً على مسألة العزل فقال : أما بالنسبة لأعداء الشعب فإنه لا يجب أن يغيب عن بالنا أن العداء للشعب أمر خطير وحكم بالغ

القسوة لا سبيل لرد الاعتبار بعد اصداره وهو وصحة لأفراد أسرة من يدمغ به . ولذلك لا يجب ان يكون فرز أعداء الشعب مبنيا على أساس قياسي واما يكون نتيجة لفحص أمر كل من يكون موضع اتهام أو اشتباه أو شك فتبرأ ساحته أو يدان بحق .

ومع ذلك عاد ليؤكد ان أعداء الشعب الذين يتمتاون في الرجعية والانتهازية والاستغلال بادلة حقيقية ملموسة - لا تطبيقا لمعايير قياسية - قلة لا يجب ان تأخذنا بهم الشفقة ولا رحمة . ثم عاد يقول : ولا يجب ان يصرفنا ذلك عن أعدائنا الأصليين الفقر والجهل والمرض . أعداء ثلاثة اذا قضينا عليها دعمنا اشتراكيتنا وأما تنظيمنا الشعبى شر الانتكاس .

وتحدث محمد حامد محمود عضو مجلس الأمة الذى طبق عليه ايضا قانون الاصلاح الزراعى فقال : نظرا لأن عملية الفرز والعزل تحتاج لأجهزة خاصة لها خبرة ودراية فى ذلك . وهى غير متوافرة فى لجنتنا . لذا اقترح أن نترك هذه العملية لأجهزة الدولة المختصة مع تحميلها امانة البحث والتدقيق لأن ادانة برىء واحد أشد عند الله من تبرئة ألف مخطئ . . وليكن معلوما ان هناك فئة طغت مطاعمهم على مدامعهم وأوجاع مواطنيهم فتتكروا لأهدافهم ومبادئهم وهم من نوه عنهم سيادة الرئيس بمن استوردوا الفحم والشاى هؤلاء أشد خطرا على المجتمع لانهم أفسدوا فيه رغم وضوح الطريق .

ولم يأتى بجديد يوسف على يوسف سكرتير الجمعية التعاونية للاصلاح الزراعى بميت حلفا عندما حصر أعداء الشعب فى الاقطاع وعملاء الاستعمار والرجعية وكل من سار فى ركبهم والرأسمالية . وطالب بعزل هؤلاء من القيادات الشعبية حيث انهم يعملون فى الحفاء ضد القوانين الاشتراكية الأخيرة . بل واعتبر ذلك قصاصا منهم .

أما عبد اللطيف باطية سكرتير المجلس والمؤتمر للاتحاد العام للعمال فكان له موقف متحفظ الى حد ما بالنسبة لمسألة العزل حيث قال : فلنأت بالذين عاونوا الاستعمار وكانوا أذئابا له . لنأت بالذين أفسدوا حياتنا أو كانوا سببا في افسادها ولنقل هؤلاء هم أعداء الشعب حقيقة ولا رحمة بهم على الإطلاق .

ثم استدرك قائلا : وهناك فئة مستها القوانين الاشتراكية وقال البعض باعتبارها من أعداء الشعب . وأنا أخالفهم كما لا أقول انهم أصدقاء الشعب . بل أقول لنطلب منهم أن يقفوا على الطريق حتى يشاهدوا القافلة تسير . فاذا ظهرت نفوسهم فهم منا والينا ونحن جميعا أبناء هذا الوطن .

ولكن أحمد عصمت الفريزى عضو مجلس الأمة فقد اعتبر اجراءات العزل تأمينا للثورة وتقوية لخطوط الدفاع عنها . وقال موضحا ذلك : فالاجراءات تتم بطريقة سلمية وليس بالدم . فاجراء الحراسة اجراء ثورى وقائى يقضى على مراكز امدادات أعداء الشعب وخازن تموينهم بالأسلحة القوية فى المعركة وهى المال والسلطة ومع ذلك تضمن لهم مستوى كريما من المعيشة !! ومع ذلك فانى اعتبر هذه الاجراءات رحمة وشفقة بأعداء الشعب . . حتى لا يعترض حق الدفاع الشرعى ضد مجنون أو أحمق منهم أن نعزله تماما وبدون حراسة عن الحياة . ثم عدو أعداء الشعب وهم أعداء الاشتراكية كما قال سيادة الرئيس : الاقطاع الزراعى والمهنى وذيولهما - الرأسمالية المستغلة وسماستها - الانتهازين - البيروقراطيين من رؤساء الأجهزة الحكومية ذوى العقلية الرجعية . . ثم عاد وقال : ولتحديدكم بطريقة عملية أقول انهم :

أولا : جميع من فرضت عليهم الحراسة أو اعتقلوا لدواعى الأمن .

ثانيا : كل من طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى والقوانين الاشتراكية .

ثالثا : كبار المهنيين الذين كانت لهم صلات مريبة بالشركات والمؤسسات .

رابعا : أعضاء مجالس النقابات القدامى الذين كانت لهم صلات حزبية ثابتة .

خامسا : أعضاء مجالس النواب والشيوخ السابقين . وكل من كان يتولى مركزا قياديا فى الأحزاب السابقة .

سادسا : كل الموظفين والعمد والمشايخ الذين يثبت انهم كان لهم دور فعال فى الفساد الذى كان سائدا فى العهود السابقة أو فى الحاضر .

واستثنى العضو من كل ما سبق من يثبت بصورة قاطعة لا تدع مجالا للشك أنه ثورى وذو عقيدة اشتراكية بالإضافة الى كفاءته واخلاصه وايمانه .

ولم يختلف كثيرا يواقيم غبريال المحامى وعضو مجلس الأمة عن سابقه فى حصر أعداء الشعب حيث كان قد عبر عنهم بغير الصادقين قى ايمانهم بالاشتراكية وطالب بعزلهم وحصرهم فى الذين يقفون فى سبيل الدفع الثورى لبناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى والاقطاعيين الذين سيطروا باقطاعهم على الجماهير والفلاحين والعمال وساهموا فى افساد الحكم السابق . والراسماليين والاحتكاريين الذين جنوا أرباحا طائلة بوسائل ملتوية واستغلوها فى افساد الحياة الاجتماعية والسياسية والمهربين لأموالهم للخارج والوسطاء فى هذا التهريب وكل من حكم عليه بعقوبة من محاكم الثورة أو الشعب أو بعقوبة جنائية الا اذا رد اليه اعتباره .

أما عبد العزيز الضبع عضو مجلس الأمة أيضا • فقد أضاف الى ما سبق فئة المنافقون والانتهازيون •

وذهب عبد السلام شعبان عضو مجلس الأمة السابق الى ان حصر أعداء الشعب ولعزلهم عن تولى مراكز قيادية فهناك طريقتان :

الأولى : طريقة الحصر الشخصى : وهى جمع التحريات عن كل من يناسب هذه القيم الاشتراكية العداء •

والثانية : هى وضع ضوابط خاصة ومعالم عامة أو مواقف معينة اذا اتخذها الفرد وضع نفسه ضمن أعداء الشعب •

وأردف قائلا : وليس بدعا أو غريبا أن تجرى عملية عزل لأعداء الشعب فإكل ثورة أعداء ومن شأن كل ثورة أن تعزل أعداءها ولكن يختلف العزل باختلاف الثورات : فهناك الإبعاد وهو عزل الخصوم عن طريق الإبعاد الإبادى وحمامات الدم أصدق مثل على ذلك • والطرده وهو عزل الخصوم بطردهم مدى الحياة الى مناطق بعيدة تنأى عنها مقومات البشر • والبوليس وذلك باعتقالهم مدد مختلفة • والإبعاد المدنى وهو بتحديد حقوقهم •

ثم قال : وثورتنا تنهج منهجا جديدا فى العزل وأسميه العزل الأبيض جريا على سنة الثورة البيضاء • عزل من طبيعته العدل والمهادنة • ومن هنا كانت مأموريتنا شاقة ودقيقة فنحن بين أمرين :

الأمر الأول : أن نتحرى الدقة فى رسم المعالم حتى نؤمن الشعب أن يندس بينه - وهو فى طريقه لبناء المجتمع الجديد - من يتولى مراكز قيادية تستغل بأية صورة من صور الاستغلال •

الأمر الثانى : عزل أى انسان أمرا له خطورته وجب الا نسرف فى معيار من شأنه أن يوصم أحدا بما هو برىء منه •

ثم قام بحصر الأعداء قائلا : انهم بيوت الاقطاع والرأسماليين الذين اصطدمت وتصطدم مصالحهم مع القوانين الاشتراكية والنظام الاشتراكي والذين ثبت في حقهم مخالفتهم للقوانين الاشتراكية بحكم قضائي (كمخالفة قوانين الاصلاح الزراعي من تحايل على نصوص تحديد الملكية وتحديد القيمة الايجارية) وكذلك المخالفون لقانون عقد العمل والقوانين التموينية . والمستغلون الذين أثروا من احترافهم السياسة والذين يدورون في فلك الرجعية والاستعمار . وكل من اتخذ لنفسه موقف العداء من الثورة وكل من اعتنق مبدأ من المبادئ الهدامة .

ولم يختلف عبد الباقي عبد العزيز رئيس رابطة عمال السكك الحديدية كثيرا عما سبق من تعداد وحصر لأعداء الشعب . فعددهم كالاتي :

أولا : الذين لا مصلحة لهم في هذه الثورة الاجتماعية .

ثانيا : الذين صدرت ضدهم أحكام من محاكم الثورة والمحاكم العسكرية .

ثالثا : الذين ثبت عليهم أو يثبت عليهم انهم عملوا على افساد الحكم أو انهم تعاملوا مع جهات أجنبية لتمكينها من السيطرة أو الإضرار بمصالح البلاد .

رابعا : الذين ثبت عليهم أو يثبت عليهم انهم استغلوا نفوذهم وانهم ضد الدفع الثوري .

خامسا : الذين مستهم القرارات الثورية في شخصهم أو في مالهم وهم الرجعيون والاقطاعيون - وأصحاب النفوذ في عهد الملكية من رجال الأحزاب والوزراء ورجال القصر والمجالس النيابية .

وهؤلاء جميعا يجب عزلهم عزلا تاما عن القيادات الشعبية . وحرمانهم

من ممارستهم حق الانتخاب حتى لا يتسرب رجعى أو انتهازى الى صفوف الشعب وحتى يحصل التفاعل الاشتراكى وتنصهر عناصر المجتمع .

أما محمد فتحى قودة رئيس النقابة العامة لعمال البنوك فكان متحفظا فى حصر اعداء الشعب ابتداء حيث قال : انهم بعض الأشخاص الذين مستهم القوانين الاشتراكية من الاقطاعيين والرأسماليين وكل المهريين والمفسدين والذين حرموا من شهوة الحكم وهم الذين تولوه قبل الثورة فلم يصلحوا وانما أفسدوا وبعض أعضاء البرلمانات السابقة على الثورة الذين لم يلتزموا واجبهم فى تمثيل الشعب بأمانة وشرف وجمعوا الأموال عن طريق الرشوة واستغلال النفوذ .

وأردف هذا الحصر بقوله : وحصر هؤلاء وغيرهم ممن سيثبت تعارض مصالحهم مع اشتراكيتنا ميسر عن طريق وضع قواعد ثابتة لتحديدتهم حتى يعزلوا عن تولى المراكز القيادية فى مرحلة البنيان الاشتراكى . أما الذين سيثبت صلاح حالهم منهم من فئات الشعب يضمنون الى السواد الأعظم من المواطنين بناء الجمهورية العربية المتحدة .

واتفق محمود عبد الله اسماعيل الفلاح وعضو مجلس الأمة فى بعض التحفظات التى أبديت قائلا : قلة من أعضاء الأحزاب المنحلة استطاعت أن تنأى بنفسها عن الدنيا وتصور كرامتها وتحفظ عهدها ويدها وسمى وحدها التى يجب أن تسير مع الركب الاشتراكى :

كما تحدث أمين محمد سمهان عضو مجلس الأمة وتساءل قائلا : ألا ترون ان هؤلاء الموتورين الذين عزلوا أشياء وأنصارا مستعدين للبدل والتضحية فى سبيلهم وسوف يتسلمون الى التنظيمات السياسية وينفذون رغباتهم وطلباتهم ما لم يكن لنا لجنة فى كل محافظة ترشدنا وتهدينا اليهم لعزلهم قبل البدء فى التنظيم الاشتراكى ؟

وتوسع هنا كامل مرقص عضو مجلس الأمة فى مفهوم أعداء الشعب
فاقترح عزل المرابين الذين امتصوا دماء الفلاح والعامل وانتهزوا فرصة
حاجتهم وعوزهم فأغرقوهم بالفوائد الحرام القاسية . ورجال الأحزاب الذين
ساروا فى ركاب المستعمر فأثروا مصالحهم وكيلوا الوطن بقيود من حديد
أخرت مصالحه وأوقفت تقدمه . والذين آثروا على حساب الآخرين فاستغلوا
سلطة مناصبهم أو ساطة صلاتهم بأصحاب المناصب العليا .

وقد تحدث فى مسألة العزل أخيرا فى هذا المؤتمر لطفى حسن مجيد
وكيل الاتحاد العام لطلاب الأزهر مطالبا بعزل بعض العناصر الانتهازية
للقص من قيمة المبادئ وحيث انهم الذين يستغلون الفرص لعملية التشكيك
واستند فى ذلك الى نصوص القرآن والسنة . مع التحفظ بعدم كبت
الحريات .

ورغم الفئات العديد التى طالب الأعضاء بفرزها أو عزلها سياسيا
الا أن اللجنة الفرعية التى تشكلت من هذه اللجنة التحضيرية قد حصرت
بعض هذه الفئات والتى يسهل تحديدها بموجب بعض القوانين والقرارات
التي اتخذتها الثورة طوال ما يقرب من عشرة سنوات أى بدءا من ٢٣ يوليو
١٩٥٢ حتى ٢٣ يوليو ١٩٦١ .

وسنعرض للفئات التى طالب الأعضاء بعزلها . ثم سنعرض للفئات
التي حددتها اللجنة :

فاولا : يستخلص مما سبق عرضه من مطالب ورغبات وتحديد
لمفاهيم وأهداف العزل . ان هذا الأخير اتخذ أشكال عديدة ومتنوعة وان
كانت تدور كلها فى اطار أو نحو هدف واحد . وهو القضاء على المطلوب
- عزلهم - سياسيا ولا يشاركون مطلقا فى مسار الثورة . وان لم ينظروا

من طالب بذلك لإبعاد ونتائج هذا العزل التي ستتضح بعد قليل . من العرض السابق والتحليل الآتى بهذا .

ويمكن حصر الفئات التى طالب بها الأعضاء فيما يلى :

- أفراد غير صالحين للعمل فى المجال الثورى .
- رجعية الموظفين البيروقراطية .
- سياسة قدامى .
- من طبقوا عليه قانون الاصلاح الزراعى .
- غير المؤمنين بالاشتراكية .
- الرأسماليين .
- الاقطاعيين .
- من طبق عليه قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ .
- السلبى : .
- الأنانى .
- المختلس .
- المستغل المحتكر .
- المتسلق والانتهازى .
- كل من أخذ منه شيء قسرا .
- من ساهم أو عمل على افساد الحكم قبل الثورة .
- استغلال النفوذ .
- أعضاء الجمعيات التعاونية الذين استغلوها لمصلحتهم الذاتية .
- خائن العلم والفكر والفن والعمل السيئ .
- عدو الشعب هو الذى يعيش فسادا ويقود الشباب للانحراف .
- عدو الشعب هو الشخص الذى يهمل فى حقوق المواطنين ويقصر فى أداء واجبه .

- عملاء الاستعمار .
- العمدة والمشايخ .
- من صدرت في حقهم أحكام جنائية تتصل بمخالفة القوانين التموينية والقوانين المنظمة للنقد .
- المرابون أو من اشتهر عنهم التعامل بالربا .
- هم الذين تتصادم مصالحهم مع مصالح الأمة .
- الذين يتحللون من عقائد الشعب الستة .
- كل من لا يستطيع اثبات مصدر ثروته عند تطبيق من أين لك هذا ؟
- المتاجرة في السوق السوداء .
- التهرب من الضرائب .
- كل من تسبب عن طريق الإهمال المتعمد أو سوء الإدارة في إلحاق خسارة بالدخل القومي وذلك في كل القطاعات .
- وكلاء الباشا ونظار دائرة الباشا ومن ساروا في ركب الباشا الاقطاعي .
- حاشية الملك السابق .
- الحزبيون السابقون .
- الذين يلحقون الإهانة بممثلي الفلاحين والمماثلة في انجاز أعمالهم التي لم تنزل موجودة لديهم حتى الآن .
- جميع من فرضت عليهم الحراسة أو اعتقلوا لدواعي الأمن .
- كبار المهنيين الذين كانت لهم صلات مريبة بالشركات والمؤسسات .
- أعضاء مجالس النقابات القدامى الذين كانت لهم صلات حزبية ثابتة .
- كل من حكم عليه بعقوبة من محاكم الثورة .
- أعضاء مجالس النواب والشيوخ السابقين .
- المنافقون .

- كل من اتخذ موقفا عدائيا للنورة .
- من تعاملوا مع جهات أجنبية ،
- الوزراء السابقون .
- المهربون .
- تجار المخدرات .

ومن هذا يتضح ان عدد الفئات المتنوعة والعديدة المطلوب عزلها سياسيا تحت مسمى أعداء الشعب . يصل الى ما يربو على الخمسة والأربعين فئة .

أى أكثر قليلا من الذين طالبوا بهذا العزل أو يتقارب عددهم مع هذه الفئات .

وبالتأكيد فانه من متابعة هذه الفئات . فمنها من يندرج تحت معيار سياسى وآخر اقتصادى وثالث قانونى يمكن أن تتولاه المحاكم القائمة العادية أو القوانين الوضعيه والتي تطبق بصورة عاديه على مخالفيها .

بل انه يلاحظ أن دائرة العزل قد اتسعت بالرغبة فى توسيع الدائرة الأخلاقية والتي هى أوسع على الإطلاق من دائرة القانون حيث ان هذا الأخير لا يشمل كل الفئات المطلوب عزلها كفئة المنافقين أو الانتهازين فهما فئتان لا تندرج تصرفاتهما تحت طائلة القانون بل من الصعب اثبات ذلك بدلائل قاطعة انما يمكن ادراجهما تحت شعار الأخلاق . ومع ذلك فان هذا الشعار مرن ويختلف من زمن لآخر ومن مكان لآخر بل ومن زمن لآخر فى مكان واحد .

تبعا للمقيم السائدة والتي يمكنها تجريم فعل أو تصرف اليوم ولا يجرم هذا أو ذاك غدا أو العكس صحيح .

بل ان بعض الفئات التى طرحت على بساط العزل تجاوزت فى آن واحد أكثر من معيار واحد أو معيارين ويصعب فى ذلك تحديد ماهية موقعها تحت أيهما !

بل ان بعض هذه الفئات - عمليا وواقعا - دائما وأبدا تبدو طفيلية ابان نظام جديد أو أثناء هدم نظام سابق وبين الهدم والبناء أو التحول تطفح لتقدم نفسها بل لتقحم نفسها تحقيقا لمآربها الخاصة والشخصية فلا يمكن - محليا - ضبطها أو القضاء عايتها فوسائلها ملونة ومرنة ومقنعة بظروف وقيم مرحلية تتغير تبعا للمناخ السائد من حين لآخر . وهذا سياسيا منذ بداية التاريخ .

وفى ٢٠ ديسمبر عام ١٩٦١ وبالتحديد فى الجلسة السادسة عشرة من اجتماعات انعقاد المؤتمر أعلن تقرير اللجنة الفرعية الأولى حيث تلاه مقررهما الدكتور جابر جاد عبد الرحمن وجاء به وجهة نظرها الخاصة بالمزل حيث قالت :

لما كانت المرحلة الحالية هى مرحلة تورتنا الاشتراكية التى تهدف لرفع مستوى معيشة الشعب ولاقرار عدالة التوزيع بين أفرادہ .

ولما كانت هذه الثورة بطبيعتها لا بد أن تثير الكلام من الممارك مع أعداء الاشتراكية ومع الذين تتعارض مصالحهم معها .

ولما كان تأمين الاشتراكية وحماية مكاسب الشعب يقتضيان اقامة تنظيم سياسى تتوافر له القيادات السليمة المؤمنة بالاشتراكية .

ولما كان الشعب بعد اعلان ثورته الاشتراكية هو صاحب الحق فى حمايتها والدفاع عنها للحفاظ على مكاسبه ولتطوير ثورته نحو الكفاية والعدل .

ولما كان ذلك يقتضى حماية ثورة الشعب الاشتراكية من أعداء الشعب فى الداخل والخارج ومن المتآمرين وممن قد يتسللون الى تنظيمات الشعب من أعدائه .

لذلك كان لابد من أن نستبعد من التنظيم السياسى الشعبى العناصر التى لا تتفق مصالحها مع مصالح الشعب والتى تكون قد أخرجت بثورته الاشتراكية . . . وكان لا بد اذن من العزل .

ثم تعرض لتقرير اللجنة لتعريف العزل فقالت : والعزل هو الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب والاستبعاد من المشاركة فى أى تنظيم سياسى فى القاعدة أو المراكز القيادية للتنظيم السياسى أو التنظيمات الاشتراكية المتصلة به كالتقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات والجمعيات المهنية .

والعزل مقصور على صاحبه لا يتعداه الى غيره ممن يرتبط به عائليا ما دام هذا الغير لا يدخل فى نطاق مفهوم العزل ولا يمنع العزل من تمتع المواطن بالحقوق المدنية المقررة لغيره من المواطنين .

والعزل نوعان :

الأول : عزل خاص بأعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية للشعب .

الثانى : استبعاد خاص لمن تتعارض مصالحهم فى هذه المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب .

ويظل العزل والاستبعاد قائما الى أن يثبت ان الشخص الذى تقرر عزله أو استبعاده قد استقام أمره وأصبح مهيا للمشاركة الايجابية فى البناء الاشتراكى .

ثم حددت اللجنة الفئات التى ترى شمولها بالعزل فقالت : وعلى أساس التفرقة السابقة ترى اللجنة ان أعداء الثورة الاشتراكية الذين يجب عزلهم هم :

١ - كل من ارتكب جريمة فى حق الوطن وصدر ضده حكم من

محاكم الثورة أو الشعب أو أمن الدولة العليا أو المحاكم العسكرية العليا
إلا إذا رد إليه اعتباره وصدر في حقه عفو شامل .

٢ - كل من عاون أجنبيا بطريق مباشر أو غير مباشر بقصد تمكينه
من السيطرة على البلاد أو الاضرار بمصالحها .

٣ - من استغل النفوذ بقصد الانراء على حساب الشعب أو تحقيق
منافع له أو لغيره بدون حق .

٤ - كل من ثبت اشتراكه في افساد الحياة السياسية بالاعتداء على
الدستور أو نزوير الانتخابات أو الاعتداء على الحريات السياسية أو معاونة
طغيان الملكية من رجال القصر والوزراء والاحزاب والمجالس النيابية .

٥ - أفراد الأسرة المالكة السابقة وأصهارها .

كما رأت اللجنة أن من يستبعدون سياسيا بسبب تعارض مصالحهم في
هذه المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب هم :

١ - (أ) من انطبق عليه تحديد الملكية الوارد في قانون الاصلاح
الزراعى الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ . .

(ب) من انطبق عليه تحديد الملكية طبقا لقانون الاصلاح الزراعى رقم
١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل فى التقدير ما كان يملكه الشخص من
أراضى بور أو صحراوية .

ويستثنى من الفئتين المذكورتين من ثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية
وعرفت خدماته للشعب .

٢ - العناصر الرجعية أو المستغلة المناهضة للاشتراكية من بين الذين
أممت لهم أسهم أو حصص تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه بناء على

القانونين رقمى ٣٩ . ٤٠ لسنة ١٩٦٠ الخاصين بتأميم بنك مصر والبنك الاهلى المصرى والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بتأميم بعض الشركات والمنشآت والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن انتقال ملكية منشآت كبس القطن الى الدولة وكذلك جميع القوانين الخاصة بالتأميم وقرارات اسقاط الالتزام .

٣ - العناصر الرجعية المناهضة للاشتراكية من بين الذين فرضت على أموالهم الحراسة الادارية أو صدرت قرارات باعتقالهم لأسباب تتعلق بأمن الدولة أو مصلحتها الاقتصادية منذ ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١ .

٤ - (أ) كل من ثبت اشتراكه فى افساد الحياة السياسية للشعب أو تضليله ممن يتصدون لتوجيه الرأى العام عن طريق الكلمة المقروءة أو المسموعة أو الفتوى بأنواعها وذلك لتسويغ الانحرافات السياسية والمظالم الاجتماعية أو اشاعة التحلل الخلقي والاجتماعى أو تفضى مصروفات سرية من الداخل أو الخارج .

(ب) كل من ثبت عليه استغلال نفوذه فى المنظمات النقابية أو التعاونية أو فى الغرف التجارية والصناعية والاتحادات لتحقيق نفع خاص أو لافساد المبادئ التى تقوم من أجلها هذه المنظمات .

وتوصى اللجنة بأن يقوم رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة منبثقة من التنظيم الشعبى المقبل لحماية الثورة الاشتراكية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمينها فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

وعلى ضوء ذلك ، صدرت قرارات جمهورية بال عزل السياسى
واستمر ذلك حتى عام ١٩٧٨ . ثم كان دور المدعى العام الاشتراكى
والمجلس فى سبتمبر عام ١٩٨١ فى ذلك العزل السياسى والذى انتهى
برئاسة حسنى مبارك للجمهورية فى أكتوبر عام ١٩٨١ أيضا .

الفصل الثاني

مجتمع الك. ٥٠٪

لماذا كانت نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين؟

هذا السؤال تردد كثيرا فى مظاهرات الطلبة فى فبراير عام ١٩٦٨ وهى أول مظاهرات تمرد واحتجاج ومعارضة منذ ثورة يوليو عام ١٩٥٢ .
ورد الرئيس عبد الناصر على ذلك فى خطابه بحلولان قائلا : ان لم يكن هناك هذه النسبة فى البرلمان . فليس هناك ثورة . فقد قامت الثورة من أجلهم وهم أصحاب الثورة الحقيقيين حيث انهم الغالبية العظمى فى المجتمع .

ومع ذلك فقد تردد بصوت خافت - وأحيانا هامس وتارة بصياح -
الرأى بإعادة النظر فى هذه النسبة أو الغاءها حيث يرى أصحاب هذا الرأى انها تمثل غالبية مؤيدة على الاطلاق ولا تمثل القاعدة أو الجماهير بقدر ما انها تقوم بدور المصدق دائما على قرارات سلطة نظام الحكم المثلثة فى القيادة السياسية .

ولدى أصحاب هذا الرأى أيضا مبررات فى مطالبتهم بهذا أو ذاك وتتلخص فى أن كل مصرى أصله فلاح . بمعنى المواطنة . وإذا كان قد جرى شئ من المتغيرات على أى مواطن ومهما تحضر فهذا لا يؤدى الى خروجه من مواطنة الفلاح .

وأما عن العمال فان لهم نقاباتهم تنظم مصالحهم وتحمى حقوقهم بل

انها وصلت الى حد القوة المؤثرة فى الدولة . . فلماذا اذن هذا التمثيل
التحكمى فى البرلمان ؟!

وأما عن الفلاحين فان كان المقصود بالمزارعين فقد تطورت هويتهم الى
عمال زراعيين يعملون بالميكنة الزراعية وعلى ذلك يخضع لقوانين العمل
التي تطبق على العمال . فاذن من يمثل الفلاحين اذا صح هذا التفسير
للتطور الجارى ؟!

وتبعا لهذا التطور فان حجم العمال يتعاظم على حساب حجم الفلاحين
فأيهما يمثل نسبة أكبر داخل اطار نسبة ٥٠٪ برلمانيا ؟

ولا سيما ان هذه النسبة قد قلبت الموازين والمقاييس والمعايير تبعا
لنظرية السياسية المعروفة منذ قرون بأن النائب يمثل الأمة كلها وان كان
ينبع من دائرة انتخابية محدودة . . فهل من التصور تبعا لهذا الا يتحمس
أى من الفئات لحقوق أو مصالح فئات أخرى من منطلق انتمائه لفئة
مغايرة ؟! مع اعتبار اننا لم نقل طبقة وانما قلنا فئة . فهما مختلفان
المعاني والأهداف .

ثم ان مفهوم العامل أو الفلاح قد اختلف من فترة لآخرى فى المجتمع
الواحد . فحيث يعتبر انسان ما فلاحا فى فترة لا يعتبر كذلك فى فترة
ملاصقة أو تالية لها .

ولتوضيح ذلك نجد أن المادة الثانية من قانون رقم ٣٨ لعام ١٩٧٢
فى شأن مجلس الشعب . يرى أن المقصود بالفلاح فى هذا القانون من
تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسى ويكون مقيما فى الريف
وبشرط ألا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر ملكا أو ايجارا أكثر من عشرة
أفدنة .

كما نص القانون على انه يعتبر عاملا من يعمل عملا يدويا أو ذهنيا فى الزراعة أو الصناعة أو الخدمات ويعتمد بصفة رئيسية على دخله الناتج من هذا العمل ولا يكون منضما لنقابة مهنية أو مقيدا فى السجل التجارى أو من حملة المؤهلات العليا ويستثنى من ذلك أعضاء النقابات المهنية من غير حملة المؤهلات العالية وكذلك من بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل على وفى الحالتين لاعتبار الشخص عاملا أن يبقى مقيدا فى نقابة عمالية .

ثم يستطرد القانون نصا : ولا يعتد بتغيير الصفة من فئات الى عمال أو فلاحين اذا كان ذلك بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .

ويعتد فى تحديد صفة المرشح من العمال أو الفلاحين بالصفة التى ثبت له فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أو بصفته التى رشح على أساسها لعضوية مجلس الشعب .

فمن خلال هذه النصوص فانه كانت للفلاح أو للعامل صفات أخرى أو تعاريف مغايرة أو بشروط مختلفة عما هو فى هذه المادة حيث صدرت عام ١٩٧٢ . فما قبل ذلك . فكان الحال مختلف . . وعلى ذلك والقانون يمكن تعديله من حين لآخر ومدى مباشرة السلطة السياسية لهذا الحق أو هذه الرخصة . . فان مفهوم كل منهما يختلف من حين لآخر فكيف والامر كذلك تستقيم الحياة البرلمانية وبالتالي السياسية بين الجماهير .

فكيف يمكن لنائب الفلاحين بالأمس أن لا يستمر نائبا لهم ويتغير مفهومه القانونى وبالتالى لا ينفع أو لا يصلح أن يكون ممثلا للفلاحين ؟! أى الجمهور الذى لا يتغير فهو ناخبى هذا النائب أو ذلك المرشح نفسه !! وما هو موقف هؤلاء الناخبين اذا اعتبرنا مثلهم اليوم ليس بالفسد أيضا لمجرد تعديل قانونى أو سياسى بمعنى آخر ، فهل مقدرات الجمهور تبدو معلقة

من حين لآخر وتتلاشى ارادتهم نحو مرشح أو آخر نتيجة هذا التعديل الذى يمكن ممارسته من فترة لأخرى ؟

وهل فشل أحد ممثلى الفلاحين أن يكون نائبا برلمانيا جيدا يقع على عاتق الناخبين ؟! وهل الفشل معياره مصالح هؤلاء الفلاحين التى يطالب بها أم لتصديه للسلطة السياسية للحصول عليها وتأكيد وحماية هذه المصالح ؟!

وإذا كانت المصلحة أكيدة وضرورية فلماذا لم ينص على تعريف محدد للفلاح فى الدستور ؟

بل أن استقراء الواقع • فإن جهات حكومية عديدة احتارت فى تعاملها مع الفلاح • فأى المفاهيم أو التعاريف تأخذ بها ؟

من ذلك عندما طالب أحد النواب اعفاء ضريبي للفلاح • وكان ذلك فى سؤال مقدم لنائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد فى عام ١٩٨١ • فكانت اجابته ان الحكومة قد بعثت لمجلس الدولة لتستفتى رايه فى أى مفهوم أو تعريف للفلاح يمكن الالتزام به وتبعا لذلك يمكن اصدار هذا الاعفاء من عدمه !

بل ان هناك نظرة هامة لهذا الموضوع • فإذا كان المواطن المزارع سينتخب ممثله فى البرلمان كفلاح • ومع تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية فى المجتمع ووجود أولاد هذا المزارع فى الجامعات أو تحت فئات أخرى كمهندس أو طبيب أو محامى أو محاسب وهكذا • فأيهما سيختار هؤلاء الأبناء • نائب الفلاحين أو نائب فئات ؟! الا تؤدي هذه التفرقة فى كيفية التمثيل النيابى الى الاختلاف والتفرقة فى الأسرة الواحدة ؟! وإذا كان الاختلاف لا يفسد للود قضية • فان هذه النظرة تحت ظروف التطور تؤدي الى حساسيات اجتماعية •

هذا وإذا كان المواطن المزارع لا يجد من المرشحين عن الفلاحين مناسبا لتمثيله أو أقدر على هذه المهمة . . فهل يبطل صوته من جراء انتخابه لنائب من الفئات فقط أو عامل فقط لمجرد الضرورة على انتخاب نائب فلاح أو غيره ؟!

هذا وإذا كان القانون يشترط أن تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسى . فالقانون لم يشترط أن تكون الزراعة مصدر دخله . فالدخل هو مجموع موارد من مصادر متعددة . فإذا كانت الزراعة تمثل المورد الأقل وله مورد أو آخر من مصدر آخر فهل يعتد رغم ذلك بهذا القياس ؟!

والذى يهدد بطبيعة الحال الهدف المعلن بأنه من طبقة كادحة وكيف الحال كذلك فى هذا المثال !

وإذا كانت النيابة لها تكاليفها ومصاريفها . فكيف والحال كذلك أن يشترط ألا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر ملكا أو إيجارا أكثر من عشرة أفدنة ؟! بل إذا تصورنا مع النصر أن تكون الزراعة عمله . وهذه الحياة الصغيرة فكيف يتلائم عمله الدائب فى الحقل ونيابته البرلمانية التى تتطلب تواجده بالبرلمان ومواكبة الظروف والتطورات والأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الدوام . وتداريسه واطلاعاته من أجل الإعداد لمناقشاته أو طلبات استجواباته ورقابته للحكومة والوزراء . وكذلك لقاءه المستمر بناخبي دائرته فى شكل ندوات أو مؤتمرات أو فى شكل جلسات لمناقشة مشاكلهم ومصالحهم وحقوقهم وتطلعاتهم . والاتصال بالحكومة لحلها .

فكيف يوائم وضعه النيابى هذه الظروف وكلها وخاصة ان القانون

لا يشترط تفرغه رغم توافر هذا الشرط لدى أعضاء آخرين يعملوا في الحكومة أو في القطاع العام ونص القانون على حصولهم على مرتباتهم ومزاياها رغم هذا التفرغ !!

ولا يجب أن نتجاهل واقع هام • ألا وهو في الاوقات التي يمارس فيها النائب الفلاح عمله النيابي من حين لآخر • فمن يرعى زراعته ؟ وإذا كان هناك من يرعاها • فهو يتكبد مصاريف وأجر ذلك فاذا تكالبت عليه المسئوليات المادية • فكيف يدبر نفسه ؟! ويؤكد ذلك • ان مكافأة أو بدل حضور جلسات المجلس تدرجت من خمسة جنيهاات الى ثلاثين جنيها في أوائل الثمانينيات !!

هذا وإذا قدر أن يكون مجتهدا • فهل لا يجوز له استثمار ماله أو استثمار مدخراته في شراء أرض زراعية مضافة للملك أو حيازته حتى لا تتجاوز عشرة أفدنة وبالتالي يحرم من التمثيل النيابي كفلاح من الفلاحين • فكيف يجوز ذلك ؟ بتقييد حرية المواطن في استثمار ماله أو مدخراته في نوعية يفهمها ويعيها حتى لا يفقد حقه في مباشرة حقوقه السياسية ولا سيما تمثيل الفلاحين •

وينتقل بذلك الى تمثيل طبقة أو فئة أخرى ؟! فكيف والحال كذلك ان ينتقل تمثيل مرشح من حين لآخر تبعا لثروته في ظل هذه القوانين ؟!

وعلى ذلك • فهذا النص عاجز أو قاصر على ملاحقة الواقع العملي والواقع الجماهيري لنياابة الفلاح في البرلمان • ولا بد أن يعبر القانون عن احتياجات واقع المجتمع وتطلعاته وألا يكون انفصالا عنه أشبه بأعمى بين مبصرين !!

أما عن وضع أو مفهوم العامل في هذه المادة القانونية المذكورة • فالقانون يرى انه لا بد أن يعمل عملا يدويا أو ذهنيا • فهل تطور التكنولوجيا

فى الزراعة أو الصناعة أو الخدمات والذى ربما يسود بعض منها يكون ذلك مانع لمباشرة العامل لحقوقه السياسية فى تمثيل فئته برلمانيا !

واذا كانت مجالات الزراعة أو الصناعة أو الخدمات محددة بنص القانون فهل العمال فى مجالات أخرى لا يعتقدوا بحقوقهم فى التمثيل النيابى لعدم عملهم فى المجالات المحددة !

واذا كان شرط الا يكون من حملة المؤهلات العليا رغم عضويته فى النقابة العمالية كشرط عام : فهل العلم يبدو مانع لمباشرة المواطن لحقوقه النيابية ؟! وإذا كان القانون نص على استثناء ذلك العامل الذى يحصل على مؤهل عال لمباشرة هذه الحقوق النيابية فهل المؤهل العالى فقط هو قاسم مشترك فى معتوك الحياة السياسية والجمهورية ؟! وإذا كان الأمر كذلك . واتاحة الفرصة لمن يحصل على مؤهل عال لمباشرة هذا الحق . . فما بالنا والفلاح ليس لديه هذا أو ذاك أو دون هذا . . ؟! الا يؤكد ذلك بمنطق هذا النص . ان المؤهل ليس بشرط حاسم فى هذه المسألة !

اذن فهناك مقومات أخرى عديدة تؤدى الى نجاح مرشح أو آخر بغض النظر عن شرط المؤهل . وان كان هذا الأخير من ضمن هذه المقومات ولا يكون وحده الفيصل فى موضوع النيابة البرلمانية والانتخابية كما وان النص يرى ان العامل يعتمد بصفة رئيسية على دخله الناتج من هذا العمل اليدوى أو الذهنى . ولطالما انه رأى الصفة الرئيسية لناتج عمله . فانه افترض ان هناك دخل من مصدر أو مورد ذات صفة دون الرئيسية أو اكل منها . كالميراث أو تجارة أو سمسرة أو ما شابه ذلك من أعمال قانونية تدرج فى الأهمية تحت الصفة الرئيسية .

واذا تعاطم دخله من مصدر أقل رئيسيا فانه بالتالى يخرج من ذمرة العمال أو تمثيلهم نيابيا . وهذا ما تحفظنا ازاءه لدى أن تكون الثروة

الشرعية مانع لمباشرة هذا الحق . الا اذا كان هناك فرض بأن تعاضم ثروة أو دخل كل من الفلاح أو العامل ليس بطريق شرعى أو قانونى وبذلك تكون سوء النية مفترض بمفهوم المخالفة القانونية للنص . وهذا لا يجوز قانونا أو دستوريا .

وقد سبق التعليق على صفة الفلاح أو العامل من فترة زمنية لأخرى حيث نص القانون على الاعتداد بذلك فيمن تثبت صفته يوم ١٥ مايو عام ١٩٧١ . ولا يعتد فى تحديد صفته بعد ذلك اليوم .

واذا كان ما سبق مقدمة للتعرض لمسألة نسبة ٥٠٪ فائنا سنعرض لها من الناحية التاريخية وكيف بدأت وسارت ضمن نظامنا الدستورى والسياسى . وسنتعرض أيضا لمدى ايجابياتها وسلبياتها وتأثيرها على الحياة النيابية وبالتالي السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع .

فقد جاءت الاشارة صريحة الى فئتي العمال والفلاحين فى البيان السياسى الذى أعلن فى ٤ نوفمبر ١٩٦١ من الرئيس عبد الناصر . . ووضع من البيان الهدف الرئيسى من حيث ترتيب فئوى جديد بالمجتمع .

وكانت أولى مهام تحديد أو تعريف القوى الشعبية والتي تتمثل كما جاء فى البيان العمال والفلاحين أو الطلبة وفئات أخرى . ويعنى ذلك ابتداء بمفهوم المخالفة ان هناك من لا ينتمى أو يعتبر ضمن هذه القوى الشعبية . ولذلك كانت فكرة عزل ما لا يعتبر من هذه القوى . وبذلك كان العزل السياسى . وفى ضوء تحديد الخاضعين للعزل السياسى فان خارج منطقة هذا الظلام لهى القوى الشعبية .

وقد جاء بهذا البيان : ان المسئوليات الضخمة الملقاه على شعب الجمهورية العربية المتحدة تجاه واجبه التاريخى كقاعدة لحركة الطليعة العربية

الهادفة الى تحرير الارض وتحرير الانسان العربى من كل سيطرة أجنبية ومن كل استغلال خارجى أو داخلى استعمارى أو رجعى . أصبحت تجتم تعبئة القوى الشعبية فى الجمهورية العربية المتحدة وتنظيمها ديمقراطيا على نحو يكفل استمرار العمل الثورى ويضمن تجدده ويوفر له الحماية أمام كل المؤامرات التى تستهدف تعويقه وكذلك يؤكد للأمة العربية دورها فى دفع التقدم الانسانى وتطوير الحياة بالكفاية والعدل وهما أساس الاشتراكية وجوهرها .

وفى التعرض للتنظيم فانه لا بد من اعتبارات رئيسية يحتم أن يكون التقدم نحوه من وحيها واستنادا اليها وهذه الاعتبارات هى :

أولا : ان تنظيم القوى الشعبية يجب أن يتم على أساس من الدراسة الدقيقة التى تكفل تعبئة حقيقية وأصيلة لكل ما هو حقيقى وأصيل فى أوضاع شعب الجمهورية العربية المتحدة وحيث يكون التمثيل الشعبى أوسع ما يكون وأعمق ما يكون فى نفس الوقت .

ثانيا : ان العمل الوطنى الثورى يجب أن يرتبط بميثاق محدد وواضح ان غايات العمل الوطنى والوسائل الوطنية الى هذه الغايات يجب أن تكون وحدها الأساس الذى تجتمع عليه القوى الشعبية للوطن .

ثالثا : ان الشعب نفسه هو الذى يتحتم عليه الآن أن يقود التطور وأن يشق طريقه بعقيدته الوطنية الى غده الذى يتطلع اليه ويناضل بشرف لكى يشرق فجره ومن حسن الحظ ان حصيلة التجارب الثورية لوطننا قد خلقت الآن ظروفًا يمكن معها للديمقراطية الحقيقية المتحررة من السيطرة الخارجية ومن الاستغلال الداخلى أن تحقق وجودها الفعلى والحيوى .

وبناء على هذه الاعتبارات وتمهيدا لمبدأ العمل الثورى فى بناء الجمهورية العربية المتحدة (مصر) بكل ما تعنيه بالنسبة لكل فرد من أبنائها وبكل

ما تمثله بالنسبة لكل أرض عربية ولكل انسان عربى . . فاقدم تم وضع الخطوات التنفيذية التالية :

أولا : صدر قرار جمهورى بتشكيل لجنة تسمى « اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية » ومهمة هذه اللجنة أن تقوم بدراسة دقيقة للطريقة التى يتم بها تجميع ممثلين للقوى الحقيقية الأصلية لشعب الجمهورية العربية المتحدة لكى تجتمع هذه القوى الحقيقية الأصاية فى مؤتمر وطنى ولا بد أن يكون الانتخاب الحر هو الطريق الى تجميع ممثل هذه القوى من الفلاحين والعمال والطلاب وأصحاب الصناعات والتجار والمهن الحرة وغيرهم من طوائف الشعب العاملة بجد وأمانة فى جميع نواحي النشاط الوطنى . على أن تنتهى هذه اللجنة من عملها فى ظرف شهر . ثم تجرى عماية تجميع القوى على أساس تقديرها النهائى وبطريق الانتخاب الحر .

ثانيا : تبدأ عمليات الانتخاب اللازمة لتجميع القوى الشعبية فى مؤتمرها الوطنى بحيث ينعقد هذا المؤتمر الممثل لقوى الشعب الحقيقية والأصلية خلال شهر يناير سنة ١٩٦٢ ويفتتح هذا المؤتمر بتقرير من الرئيس جمال عبد الناصر يقدم فيه مشروع ميثاق العمل الوطنى على ضوء التجارب والأهداف الثورية معا ثم تجرى مناقشة هذا التقرير بواسطة المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ولجانه وتتطلب ضرورات نجاح التوعية الشعبية أن تكون المناقشات علنية فى جلساته مفتوحة . . ثم تكون الحصيلة النهائية لهذا التقرير والمناقشات من حوله بمثابة البللورة العملية لميثاق النضال الوطنى الشامل لأساليب العمل الشعبى ولأهدافه .

ثالثا : يكون هذا الميثاق ويكون الارتباط به هو أساس الانتخابات العامة التى تجرى بعد ذلك فى الجمهورية العربية المتحدة لانتخاب اللجان التأسيسية للاتحاد القومى فى كل قرية وكل مدينة من محافظات الجمهورية

العربية المتحدة •

ويتولى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية تحديد موعد الانتخابات على أساسها وتكون هذه اللجان التأسيسية المنتخبة هى قاعدة المؤتمر العام للاتحاد القومى الذى يعتبر السلطة الشعبية العليا فى البلاد والذى يقرر بهذه الصفة طريقة وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة وبهذه الخطى التى تكفل تعبئة الشعب ديمقراطية فان الجمهورية العربية المتحدة تكون قد وضعت نفسها فى موضع الاستعداد لمواجهة الثورة الاجتماعية وما تشطلبه من جهود يجب أن يتحمل الشعب كله أمانتها من أجل تطوير حياته فى جميع المجالات •

ان الثورة السياسية قد حققت تحرير الوطن ومهمة الثورة الاجتماعية أن تخلق تحرير الوطن والمواطن •

وعلى ذلك انعقدت هذه اللجنة التحضيرية • وان كان بمراجعة أعضائها فان الأمر يبدو واضحا • فان التشكيل فى حد ذاته يعد مقدمة أو معطية لما يمكن أن يستنتج منها ولا سيما فى ضوء الأهداف المحددة بالبيان •

وقد ألقى الرئيس عبد الناصر كلمة افتتاح فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ أشار فيها الى القوى الشعبية الرئيسية فى العمال والفلاحين ولا سيما الاجراء •• وفى اطار هذا التحديد المسبق فمن جانبه جرت المناقشات فى مؤتمر اللجنة التحضيرية •• وقد بدت جميعها انها لا تخرج عن الاطار الذى حدده عبد الناصر مهما تفرعت أو تنوعت •

وسنعرض لهذه المناقشة بإيجاز لنعود لعرض أهم ما فيها من نقاط توضح مسار العمل الوطنى فى ذلك الحين وما بعد ذلك لسنوات طويلة

فيعرف جمال الدين محمد سعيد القوى الشعبية « بأنها جبهة سياسية

عريضة تضم كل مواطن شريف يقبل الخطوط العريضة للاشتراكية الديمقراطية التعاونية ويسهم بجهده وبكل قوته فى بناء هذه الاشتراكية بقصد بناء المجتمع الجديد والوصول الى هذا الأسلوب من أساليب الحياة .
 أى أن القوى الشعبية انما تتكون فى الواقع من كل القوى العاملة فى المجتمع بصرف النظر عن تفاوتهم الثقافى أو الفكرى . وفى حدود هذا المعنى يمكننا أن نستبعد الطبقات التى لا تسهم فى هذا البناء والتى لا تؤمن بهذا المجتمع » .

فهذا التعريف أطلق من اطار القوى الشعبية . فان كان قد شرط قبول المواطن للخطوط العريضة للاشتراكية الديمقراطية التعاونية الا انه لم يجد من رأيه أو امتناعه أو قبوله لجزئيات أو تفاصيل الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ذاتها . كما رأى وجوب مساهمته فى بناء المجتمع ليعد ضمن هذه القوى الشعبية ثم حدد القوى العاملة أى أنه استبعد من هذه القوى . ربات البيوت والطلبة حيث ان هؤلاء ليسوا من تعداد القوى العاملة . كما استبعد الفئات المحالة للمعاش والتى قد أفنت حياتها عملا للمجتمع . فهو تعريف قاصر فى تطبيقه على جزء من المجتمع فقط .

أما الدكتور جابر جاد عبد الرحمن فيرى أن يأتى على رأس القائمة التعاونيون هؤلاء الذين بدأوا كفاحهم قبل الثورة وآمنوا بالاشتراكية منذ أيام عمر لطفى سنة ١٩٠٨ . ثم استندرك محمدا لهذه الفئة أيضا فقال :
 واذا قلت التعاونيين فانما أقصد التعاونيين المؤمنين برسالة التعاون لا المندسين أو الانتهازيين الذين دخلوا حقل التعاون ليملاؤا جيوبهم وليثروا من وراء هذا التعاون .

واستطرد يحدد فئة أخرى وهى العمال . فقال : أما فيما يختص بقطاعات العمال فان الثورة الاشتراكية قد قامت بتحقيق الخير لهم وعلى ذلك لا بد أن يكون هؤلاء العمال فى الحسبان . ثم يعرج على فئة أخرى

وهى أعضاء النقابات فقال : وفيما يختص بالنقابات والهيئات أيا كان اسم هذه الهيئات - سواء كانت جمعيات أو حتى أندية ما دام هدف هذه الجمعيات وما دام هدف هذه الأندية تحقيق المجتمع الاشتراكي الديمقراطي وتحقيق الوعي القومي والوعي الاجتماعي وسواء كانت جمعيات هيئات التدريس بالجامعات فانه يمكن بشيء من التوسع أن تضم أندية الشباب فهي تبني الأجسام القوية التي تنتج انتاجا طيبا وكذلك الاتحادات العلمية المختلفة التي تسهم هي أيضا في تحقيق الاشتراكية أقول ما دمنا لا نستطيع أن نفرز أفقيا هذه العناصر المؤمنة فعلينا أن نلجأ لهذه التكتلات وفحص كل تكتل على حدة من حيث الهدف الذي يسعى اليه ومن حيث الرسائل التي يساكنها أو يلجأ إليها .

فلم يحدد الأستاذ الجامعي لمادة القانون بكلية الحقوق ماهية القوى الشعبية ولكنه افترض انها تتضمن حتما فئات عديدة . وعلى ذلك فقد طالب بـأولويات محددة لما تحتويه هذه القائمة من قوى شعبية . حيث رأى ان هذا التعريف أول ما ينصرف الى التعاونيين . ولكنه حدد المختارين منهم هؤلاء المؤمنين برسالة التعاون . مستبعدا الانتهازي والمنافق منهم . ولم يحدد كيفية افرازهم أو فصل هؤلاء من هؤلاء وانما كان حديثه فضفاض في ذلك . وان كان هذا التعريف المحدد يتضمن بالضرورة التحري عن هذا أو ذاك . . وبالتالي فان لأجهزة الأمن دور في ذلك . ولكن ما هي جهة السلطة أو الاختصاص التي يناط بها هذا الاختيار أيضا !

ثم رأى ان مرتبة العمال تلي فئة التعاونيين معللا ذلك بأن الثورة قامت لحير العمال . وان كان المنطق يرى ان العمال يسبقون التعاونيين من حيث الأولوية . لانهم أكثر عددا . كما ان نظام التعاون ما زال في بداية الطريق الصاعد .

وكانت المرتبة الثالثة في رأيه أعضاء النقابات والجمعيات والأندية طالما ان هذه الكيانات تحقق الاشتراكية الديمقراطية وان كان هناك فرق بين تحديد الأهداف من قبل سلطة أو جهة وبين التطبيق . فان كانت الاشتراكية الديمقراطية شعارا تسعى هذه النقابات والأندية والجمعيات لتحقيقه فهل التطبيق يؤدي الى ذلك أم انه شعار فقط ؟ وطالب بفحص كل تكتل على حدة . وهذا يحتاج لسنوات لكثرة هذه التكتلات من أندية واتحادات وجمعيات ونقابات فهل كانت السلطة السياسية يمكنها أن تنتظر كثيرا لتحقيق مطلب ذلك العضو ؟

وقد عدد يوسف سيدهم فئات أو مكونات هذه القوى الشعبية احصائيا حيث قال : الأرقام تقول ان عدد السكان يبلغ حوالى ٢٦ مليونا ونصف مليون نسمة . يعمل منهم حوالى ٦ ملايين أو كما تقول الاحصاءات ٥٦ ملايين فى مختلف القطاعات . فهناك القطاع الزراعى يعمل فيه ثلاثة ملايين وأربعة من عشرة من المليون من الأجراء . ونقطة القوى فى هذا الاجتماع هم الفلاحون .

ثم طرح فكرة تمثيل الفلاحين فقال : نأخذ طبقا لمبادئ الاحصاء عينة ولتكن هذه العينة عشرة أو خمسة قرى فى كل محافظة ننتخبها أما بالاقتراع أو باختيار معين ونسلط على هذه القرى حملة قوية من الدعاية تدعو الى المبادئ الصحيحة للاشتراكية تعرف الفلاح الا يدفع غير سبعة أمثال الضريبة وتعرفه أيضا أن يذهب الى البنك الزراعى اذا احتاج الى سلفة كما تعرفه انه هو صاحب الأرض وانه لو خدمها فستعود الأرباح اليه وبعد أن تتم هذه الخطوات تقوم بعملية انتخاب فى هذه القرى المختارة على أن يوكل الى لجنة من هنا تحديد المواصفات التى يجب أن تنطبق على من سينتخب وبهذه الطريقة نخلق نواة طيبة مؤمنة بالاشتراكية ومؤمنة بأهداف المجتمع

الجديد ذلك لاننا قمنا بانتخابها على أسس صحيحة . ومن هذه النواة في القرى يمكن أن نكون المجتمع الجديد من المنتجين الذين يمثلون المحافظة وبذلك يعرف الفلاحون ماذا فعلت الثورة لمصلحتهم وبذلك نجعل هؤلاء الفلاحين أساسا صالحا لتمثيل القطاع الزراعي في المؤتمر الوطني . وهذه الفكرة قابلة للتعديل والحكم .

ثم عرج الى فئة العمال قائلا : والذي يمثل قطاع الصناعة لا بد أن يعمل في مختلف نواحي النشاط الصناعي في قطاع الكهرباء أو المواصلات أو غير ذلك وأن يكون موضع دراسة كافية حتى نتبين ان معدته اشتراكي حقا .

وأیضا أشار الى فئة الطلبة وخاصة من يمكنه منهم في المساهمة في وضع سياسة الدولة في المجتمع الجديد وفي مجلس الأمة . فالطلبة الموجودون في الجامعات الآن يبالغ عددهم حوالي ١٠٠٠٠٠ طالب والطلبة في المدارس الثانوية ابتداء من سن ١٦ يصلحون أيضا لتمثيل اتحاداتهم كنواة في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية وانتقد التجار ورأى ان نظام الغرف التجارية فاشل وان الديمقراطية تستوجب إعادة النظر في نظام التجارة وفيمن يمثل هذا القطاع لأن الأساس الحالي غير سليم .

وأما عن المهنيين فأشار ان نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين والمدرسين وغيرها تحوى عناصر طيبة الا انها تتلقى ضغطا أو توجيها من بعض الموجودين في هذه النقابات صور بعضها لا تمثل أهداف اشتراكية وبما ان عدد الفنيين والمهنيين يبلغ ١٥٠٠٠٠ ألف . فاقترح العضو إعادة انتخابات النقابات المهنية على أسس سليمة من الايمان بالاشتراكية وبأهداف الاشتراكية .

وأما عن المرأة فقال : اننى لا أرى وجوها متكررة لكننا نريد وجوها

جديدة تؤمن بالتطور . . . وانا نريد أضعاف العدد الموجود بالقاعة خصوصا اذا علمنا ان مجتمعنا يتكون من ٥١٪ من السيدات و ٤٩٪ من الرجال فاين السيدات ؟

فقد حدد هذا التعريف القوى الشعبية بالقوى العاملة كزميله الدكتور جابر عبد الرحمن وان قد أتى تحديده بالاحصائيات التي ذكرها .
وفي داخل هذا التحديد . وضع أولويات التمثيل . فاولا الفلاحون . وطالب بالعمل على وعيهم لمصالح قد تحققت لهم من قيام الثورة . والمفروض انهم أولى الناس بوعيهم بهذه المصالح حيث انها تحققت بالفعل بتوزيع الأراضي الزراعية عليهم من جراء تطبيق قانون اصلاح الزراعى . وقد رأى انه لا يجب أن يمثل الفلاحين ورغم ذلك - على اطلاقهم بل يجب القيام ببحث ميدانى فى ذلك وخاصة من آمن منهم بالاشتراكية وغيرهم من الصفات الأخرى . ومن هؤلاء يمكن اختيار ممثلى الفلاحين برلمانيا أى يرى أن المسألة تدخل فى عداد شبه انتخاب على درجتين . وان كان الأساس ليس انتخابى بل اختيارى من طرف واحد الا وهو السلطة . وعلى ضوء هذا الاختيار يجرى انتخاب ممثلى الفلاحين .

ثم عرج فى الأولوية على العمال . . ثم الطلبة والذي أرى التوسع الخاص بهم حتى طلبة المدارس الثانوية ثم المهنيين وان كان هناك تحفظ حول بعض الصور للاشتراكية التى يبدو عليها هؤلاء أحيانا نتيجة ضغط داخلى منهم أيضا وعلى ذلك فيجب أيضا افرازهم وتصنيفهم لاختيار المؤمن بالاشتراكية ليكون أساسا للتمثيل الشعبى .

وأخيرا رأى أن يكون تمثيل المرأة كبير نسبة الى الاحصاء الذى يعلن انهم أكثر عددا من الرجال فى المجتمع . متجاهلا بذلك واقع العادات والتقاليد فى ذلك الحين وخاصة فى الريف مع تجديد وجوههن العامة .

ورأى الدكتور رفعت المحجوب ان هذه القوى تتمثل فى الفلاح والعامل والحرفى وانها - أى القوى الشعبية - هى القوى التى يمكن عملا تمثيلها وهذا يقضى أن تكون كل قوة من تلك القوى التى ستمثل منتظمة فى منظمة خاصة بها قبل يوم الانتخاب والا استحال تمثيلها مع الرغبة الشديدة فى أن تكون ممثلة . ثم سجل ملاحظتين أولهما أن كثيرا من القوى الشعبية لا تنظمها منظمات خاصة بها وثانيهما ان المنظمات القائمة لا تضم كل أفراد القوى الشعبية التى تقوم هذه المنظمات بتمثيلها .

ثم اقترح طرق تمثيل القوى الشعبية فى المؤتمر فقال :

الطريقة الأولى : أن تجرى انتخابات مباشرة على مستوى الجمهورية كلها لكل قوة من القوى الشعبية التى تقرر تمثيلها . ويعيب هذه الطريقة عدم امكان الناخبين من التعرف على المرشحين .

الطريقة الثانية : أن تجرى انتخابات مباشرة على مستوى المحافظات لكل قوة من القوى الشعبية . ولا شك أن هذه الطريقة يمكن بها تفادى العيب الذى أخذناه على الطريقة الأولى كما يمكنها أيضا أن تحقق لنا قيام جهاز شعبى فى كل محافظة يتكون من مجموع القوى الشعبية فيها . تعتمد عليه فى الدفاع عن الاشتراكية .

الطريقة الثالثة : وهى أن تجرى انتخابات غير مباشرة على مستوى الجمهورية وفى اعتقادى ان الانتخاب المباشر أكثر ديمقراطية من الانتخاب غير المباشر . ولذلك فأننى اعتقد فى صلاحية الطريقة الثانية وهى أن تجرى انتخابات مباشرة على مستوى المحافظات .

ثم تحدث عن نسبة تمثيل القوى الشعبية فتصور لذلك طريقتين :

الطريقة الأولى : أن يتم هذا التوزيع على أساس النسبة العددية لهذه

القوى وعندئذ يثور التساؤل عن هذه النسبة العددية . هل يكون أساسها عدد أفراد كل قوة من القوى أو عدد المنضمين الى المنظمة الخاصة بكل قوة من هذه القوى .

والطريقة الثانية : هي أن نعطي كل قوة من القوى الشعبية التي ستمثل في المؤتمر عددا من الأعضاء يتفق مع وزنها في الاقتصاد القومي أى عددا من الأعضاء يتناسب مع مدى مساهمة كل قوة في الدخل القومي .

واستطرد قائلا : وتأتى بعد ذلك طريقة توزيع ما يخص كل قوة من القوى الشعبية من أعضاء المؤتمر من بين المنظمات الاقليمية الخاصة بهذه القوى .

وفي تصورى ان خير طريقة للتوزيع هي أن يكون هذا التفسير على أساس عدد الأعضاء المنضمين لكل منظمة اقليمية .

وقد خرج من هذا التعريف المهنيين والتجار وغيرهم حيث انه رأى ان القوى الشعبية تمثل فى الفلاح والعمال والحرفى فقط . وان كان قد أحال التمثيل للمنظمات أو التنظيمات التى تضم كل منهم الا انه اعترف بعدم امكانية هذا التمثيل الشامل أو الصحيح لعدم انتظام بعضهم فيها .

ولذلك اقترح انتخابات على مستوى المحليات يمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وفي ذات الوقت يعد جهاز شعبى للدفاع عن الاشتراكية ومع ذلك فهو طلب طريقة التمثيل المبنية على مساهمة كل قوى الاقتصاد فى الاقتصاد القومى ولكن شريطة أن يكون ممثلى هذه القوى من المنظمات الاقليمية أى ناتج الانتخابات المحلية التى افترضها أو اقترحها .

وأوجز أحمد كامل البدرى مفهوم القوى الشعبية . فى انها مجموعة القادرين على المساهمة فى البناء الاشتراكى .

ولكنه لم يحدد معيار القدرة . هل هى مادية أم عملية أم معنوية
وهل هناك مقياس أو نمط واحد لهذه المساهمة . ومدى تفاوت المساهمة
وبالتالى تفاوت هذه القوى الشعبية . وهل الطلبة وربات البيوت والمحالين
للمعاش لا يعدون من القادرين أم ماذا ؟! وإذا أرادت الرأسمالية المساهمة
فى ذلك فماذا يكون الوضع أو الموقف بالنسبة لها ؟

أما عمر كامل الوكيل فقد تساءل موضحا بذلك رايه فى القوى
الشعبية حيث صاح قائلا : هل من الممكن أن نقول ان القوى العاملة
للشعب هى تلك القوى التى كانت مستبعدة . . مزارعين أو عمال معالين
أو متعلمين جهلاء أو أميين . هذه هى الطبقة التى تكون كتلة الشعب تقريبا
إذا انتزعنا منها هؤلاء الرجعيين . . أى الاقطاعيين أو المستغلين أو الرأسماليين
أو المنافقين ؟

وهذا التعريف المشفوع بذلك التساؤل يطرح مسألة عزل فئة
أو مجموعة معينة وبالتالي فكل ما لا يعزل فهو بالتالى يحسب ضمن القوى
الشعبية . ومع ذلك فهو يطلق التعريف على المزارع والعامل والمعلم
والمتعلم والامى حيث يعتبره قوى شعبية . . ولكنه تجاهل الملاك الصغار
والذى يربوا عددهم فى ذلك الحين على مليونى مالك . وغيرهم من فئات
المجتمع الأخرى . .

وبعد شرح طويل من الدكتور طعيمة الجرف لمعنى الاشتراكية ومفهومها
فقد ضمن مزية المجتمع الاشتراكى مفهومه عن القوى الشعبية فقال :
ان المجتمع الاشتراكى يقوم على صهر الطبقات وعلى رفع المظالم الاجتماعية
وعلى جمع الناس جميعا فى اتحاد وفكرة واحدة . فهو يسقط بذلك كل
مبررات النظام الحزبى . فى صورته الظاهرة وفى صورته الخفية . وأعنى
بالخفية النقابات . فالتنظيم النقابى فى المجتمع الرأسمالى تنظيم لا يبعد

كثيرا من التنظيم الحزبى . فكل نقابة وكل مهنة وكل حرفة تنظم نفسها فى نقابة للدفاع عن مصالحها فى المجتمع وأمام الطوائف وجمع الجهات الأخرى . أما فى المجتمع الاشتراكى فيقبنى أن يعاد النظر فى التنظيم النقابى حتى تكون النقابات مكناة حرفية ومهنية فى خدمة المجتمع الاشتراكى .

أما الدكتور زكى نجيب محمود فقد ذهب . كرجل فلسفة - على حد تعبيره الى ان القوى الشعبية هى التى يمتد نشاطها فيجاوز حدود الفرد الى الغير بشرط أن يساير هذا النشاط ما اتفقنا عليه من معايير وأفكار . . وقد أصبح معلوما أن اطارا جديدا قد أعدناه لحياة جديدة ولا نزال نعدده وهنا تأتي فكرة الثورة الثقافية التى أشار اليها السيد رئيس الجمهورية ومعنى الثورة الثقافية فيما نحن بصددده أن نبذل فيما يقيم ولكن كيف ؟

وبعد أن تعرض للقدوة وكيف كان سلوك رجال الثورة فى الشهرين أو الثلاثة شهور الأولى رفيع فكانوا قدوة . . استدرك صريحا بقوله :

لا أمل الا أن يكون القادة فينا اشتراكيين بسلوكهم أى أن يغيروا القيم التى يزنون بها الأشياء . لا نزال نتبع المعايير القديمة . يكون مهما من يكون له كذا سكرتير وكذا سيارة وأن يكون محجوبا عن الناس . فالاشتراكية تكون بضرب المثل والعمل الجاد ولا بمجرد القول .

واعترض على تمثيل الطلاب - طبقا للتعريف السابق - حيث ان الطلاب مجموعة فى دور التكوين وبالتالي فليس نشاطها من النوع الذى يجاوز تأثيره الى غيرهم من الناس . فالطلاب يتلقون ولا يلغون .

كما رأى أن يكون التمثيل على أساس نوعى لا عددى بمعنى انه قد تمتد رقعة القطاع المعين ويكثر عدده . ولكن نوع العمل فى هذا القطاع الكبير متجانس واذن فقليله يغنى عن كثيره والعكس صحيح أيضا بمعنى انه

قد تضيق رقعة معينة ولكن نوع العمل داخل فى هذه الرقعة الضيقة متنوع .
واذن فلا بد أن يكون ممثلوها يمثلون هذه الأوجه المختلفة من النشاط .

ثم قال : الرقعتان الكبيرتان اللتان تسترعيان النظر هما رقعة الزراعة ورقعة ربات البيوت . وهاتان هما أكبر مساحتين فى القوى الشعبية التى عندنا . لكنها فى رأى على كبرها متجانسة النشاط . فلا يجوز أن أخذها بعددها وانما أخذها بنوع نشاطها . وعلى هذا الأساس قسمت أنواع النشاط الموجودة . . وعلى هذا الاعتبار أقترح أن تكون نسبة التمثيل كما يأتى :

١٤٪ للزراعة ١٠٪ منها للملاك و ٤٪ للأجراء .

والصناعة ٢٨٪ منها ١٨٪ للعمال و ١٠٪ لأصحاب العمل وهذه الـ ١٨٪ تقسم على أساس ١٪ للصناعة الاستخراجية و ١٤٪ لأصحاب الصناعة التحويلية و ٣٪ لعمال القوى .

والتجارة ١٤٪ يكون منها ٨٪ لأصحاب الاعمال و ٦٪ للعمال .

والخدمات ٢٨٪ منها ٤٪ للأجزاء و ٢٤٪ لأصحاب المهن تقسم على أساس الطب ٦٪ والمحاسبة والمحاماة معا ٦٪ والمهن الزراعية والهندسية معا ٦٪ والمهن التعليمية والمهن العلمية ٦٪ والمثقفون ورجال الصحافة ١٠٪ وربات البيوت ٦٪ .

ومع استبعاده للطلبة ضمن القوى الشعبية باعتبار ان نشاطها غير مؤثر فى الغير . فهذا ليس صحيح على الاطلاق . ولذا لان قطاع الطلبة .
وان كان غير منتج الا انه قطاع استثمارى . يتأثر نتائجه بمدى نجاح هذا الاستثمار أم لا . فان كان ناجحا فالنتيجة قوى عاملة منتجة فى كل القطاع واذا لم يكن كذلك . فهناك اهدار لموارد المجتمع على استثمار غير مفيد أو غير منتج . كما ان الطلبة وان كانوا لم يختبروا بالحياة العملية فانهم يمثلون

بعد مستقبل في المناقشات تعبيرا عن طموحاتهم لمجتمعهم ومعوقاتهم وحيث انهم شرعية من الشباب فلا بد أن يمثلوا بقدر . كما ان الطابة بتواجدهم فهم يعيشون الحياة العامة على أعلى مستوى وبذا فهذا تمهيد لتفريخ قادة سياسيين تمارسوا على الحياة التي مرت ابان فترة تكوينهم . وهذا التمرس جزء لا يتجزأ من تكوينهم على حد قوله .

وترى نفيسة الغمراوي ان هذه القوى تتمثل في كل من يعطى الدولة مثل ما تعطيه اى الذين يعملون بأمانة واخلاص لرفع مستوى الشعب الاصيل والمحافظة على المكاسب التي ظفر بها . فمن هم هؤلاء ؟ هم الفلاحون والفلاحات والعمال والعاملات والطلبة والطالبات والموظفون والموظفات وأرباب المهن وربات البيوت .

وعن كيفية التمثيل لهذه الفئات تساءلت : ا تكون الانتخابات الحرة التي نجريها في كل وحدة أو جماعة ؟ وحينئذ يتحتم على من لا ينتمى الى وحدة أو جماعة أن يسجل اسمه في الوحدة أو الجماعة التي تناسب وضعه أو مهنته وقد يتطلب هذا خلق وحدات أو جماعات جديدة لم تكن موجودة من قبل كربات البيوت مثلا . فوجود الجمعيات النسائية لا يكفي لأن هذه الجمعيات لا تمثل نساء الشعب جميعا والجمعيات التعاونية لا تمثل كل الفلاحين الحقيقيين فما بالنا بالفلاحات .

ثم طرحت تصورا أو اقتراحا لتمثيل المرأة في المؤتمر الوطني بالذات فقالت : هل ينتخب الرجال رجالا وتنتخب السيدات سيدات . كل في قطاعه الرأسي ؟ وهل يطبق نظام الالتزام المتبع في اعطاء الرجال الراشدين لأصواتهم على النساء الرشيديات أيضا ولا يظل اعطاء المرأة صوتها اختياريا كما هو الآن ؟ ولكن بالنسبة. لظروفنا الاجتماعية الراهنة وتقاليدينا التي لا زالت في مرحلة التطور والتبلور فلا مانع من تحديد هذا الالتزام بالنسبة

للمرأة وقصره على المرأة العاملة والمرأة المتعامة وتركه اختياريا بالنسبة للباقيات وبهذا نكون قد ضمنا تمثيل القوى الشعبية دون افتئات على التقاليد والعادات . كما نكون في الوقت ذاته قد خطونا خطوة موفقة في سبيل تطوير تلك التقاليد والعادات لتمكينها من مسايرة المجتمع الجديد والتفاعل المثمر بين طوائفه وفئاته . وبررت ذلك قائلة : وقد دعاني الى هذا الاتجاه ايماني بوجوب اتساع القاعدة الشعبية كما أشار سيادة الرئيس عبد الناصر . ولن تتسع القاعدة الشعبية كما ينبغي الا اذا مثلت المرأة في سائر القطاعات التمثيل الكافي .

وان كان تعريف نفيسة الضراوى أكثر شمولاً . الا انه قصر عن تعريف مفهوم الفلاح او الفلاحة ! فهل الفلاح هو المزارع او المالك ام الأجير أم ماذا ؟ ومع ذلك فقد تحفظت حول كيفية تمثيل الفلاحين انتاجاً من الجمعيات التعاونية حيث رأت أن هذه الأخيرة لا تمثل كل الفلاحين .

وأما عن مسألة التمثيل فقد رأت الزام المتعلمات من المرأة وخيار الأمية في الانتخابات وهذه التفرقة غير واردة في الديمقراطية كاصل أو كمبدأ . فالحياة العامة تستوعب الجميع . وليس معيار الحياة العامة التعليم فقط وان كان معيار هام . الا أن الروابط الاجتماعية والبيئية لها دور كبير في الانتخابات حتى بتواجد التعليم كعنصر حيوى . ولذا فهذه التفرقة أساساً اهدار لمبدأ المساواة بين المواطنين حتى لو كان بين متعلمين وجهلاء . فالمسألة ليست عملية أو بحثية بالنسبة للناخبين بقدر ما هي رؤية اجتماعية وبصيرة سياسية لديهم .

وهذا الاقتراح أو هذه المقدمة لا تؤدي للنتيجة التي أوردتها وهي اتساع القاعدة الشعبية . وحيث رأت أن هذا الاقتراح يوائم التقاليد والعادات الجارية بل انه مرحلة متطورة لها . ومع ذلك انها ترى من وجوب

تمثيل المرأة عن جميع القطاعات وأيضا هذا المطلب يتعارض مع مقدمات أو معطيات اقتراحها .

وقد رأى بهرام على حسن ان الفلاح تتركز فيه القوى الشعبية .

أما الدكتور أحمد فؤاد الأهواني فقد حدد بعض الشروط التي يجب أن تتوافر للفرد ليكون ضمن القوى الشعبية . أولها العقل المفكر . فالقوى الشعبية هي تلك التي تفكر بمنطق الثورة . . لأنه هو الباعث لهذه القوى أي أنه لا يفكر تفكيراً منطقياً عادياً .

وأما الشرط الثاني فهو أن يكون الفرد منتبهاً إلى منظمة أو إلى جماعة وأما الثالث فهو أن كل فرد وعضو في هذا المجتمع يؤدي وظيفته سواء كانت تتحصل في عمل فكري أو مهني أو يدوي أو غير ذلك يجب أن يكون صالحاً يستهدف الخير للجميع .

وهذا التعريف قد أخرج من مفهومه كل من يعمل بلا منطق ثوري حيث أن هذا الأخير منطق فضفاض وليس محدداً أو مراقباً من قبل الجماهير تحت مسمى الشرعية الثورية . ويبرر قائل هذا التعريف ان التفكير الثوري هو الباعث لهذه القوى الشعبية والمفروض أن هذه الأخيرة تشمل كل قوى الأمة بفئاتها وطبقاتها . وإذا كان التعريف قد اشترط أيضاً الانتماء إلى منظمة أو نقابة أو جماعة فاذن فهو يخرج بذلك عناصر عديدة من القوى المتعددة بالدولة طالما أنها لا تنتمي إلى هذه التنظيمات لسبب أو لآخر بل ان هذه تفرقة بين عاملين أحدهما يتبع تنظيم والآخر لا يتبعه . أو مزارعين أحدهما عضو في جمعية تعاونية زراعية وآخر ليس عضواً فيها . أي ان الأجراء مثلاً لن يمثّلوا كقوى شعبية رغم ان هناك أصوات رددت رأى الرئيس عبد الناصر في افتتاح المؤتمر الوطني للقوى الشعبية بأنه يعتبر أهم هذه القوى هم الأجراء الزراعيين .

وتحدث عبد العزيز مصطفى وضمن كلمته كل من التعريف بماهية القوى الشعبية وكيفية تمثيلها قائلا : أرى أن ينتخب أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية على أساس المحافظات وأن يكون الانتخاب وحيدة واحدة يمثل فيها عامل النسيج وعامل الصلب وعامل النقل وعامل البترول وجميع طوائف العمال فى المحافظة وكذلك الطلبة والمهندسون والأطباء والمحامين والضباط والقضاة والموظفون والمرأة وجميع المهن لأنهم جميعا يمثلون مصلحة واحدة هى تطوير بلدهم حتى يحققوا المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاونى . لماذا نقسمهم الى طوائف ؟ يوجد شعب عامل يدافع عن ثورة كل الشعب وأرى أن يكون التمثيل على أساس من النسبة العددية حتى يمثل الجميع ولنترك خرافة التخصص الطائفى مادام هدفنا العدالة الاجتماعية لكل الشعب .

وفى هذا المفهوم نجد عبد العزيز مصطفى يطالب بتمثيل جميع العاملين بالدولة على اختلاف فئاتهم ومهنتهم وحرفهم بعيدا عن التعصب أو التمييز لطائفة أو فئة منهم . بل لا يجب - فى نظره - أن تكون هناك لطائفة من القوى العاملة بالدولة مزايا دون الأخرى . فالكل سيشترك فى بناء المجتمع . وهذا فى رأيه يمثل العدالة الاجتماعية كما لابد أن يكون التمثيل عدديا تبعا لحجم كل طائفة أو فئة من القوى الشعبية بالدولة .

وقد ذهب الى هذا المفهوم أيضا لطفى أبو النصر عضو المؤتمر .

وقد قام الدكتور أحمد السيد درويش بتقسيم الشعب الى قطاعين أساسيين : قطاع منتظم فى تشكيلات كالنقابات والاتحادات والجمعيات . . وقد تحفظ حول هذا القطاع حيث طالب قبل الأخذ بمبدأ التمثيل الرأسى فى هذه النقابات والتشكيلات بوجوب تطوير مفهوم النقابة أو مفهوم الجمعية

بما يلائم الاشتراكية الصحيحة وحيث رأى أن دور النقابات يختلف من المجتمع الرأسمالى الى المجتمع الاشتراكى .

وأما القطاع الآخر والذي يتكون من الفئات التى لا تنخرط ولا تتجمع فى تجمعات نقابية أو هيئات فيقول : لا بأس علينا اطلاقا اذا لم يكن فى الامكان تمثيلها أو تجميعها فى نقابات أو هيئات وأن نسير ونعمل التمثيل الجذرى فى تكوين المؤتمر العام دون أن يكونوا ممثلين شكلا ولكنهم ممثلون موضوعا .

وكل واحد موجود فى المؤتمر العام من أول رئيس الجمهورية الى أصغر شخص فى هذا المؤتمر لا يمثل ذاته فقط وانما يمثل الشعب كله .

ثم استدرك موضحا ذلك بقوله : ومن هؤلاء عمال التراحيل . فهؤلاء لا يهمهم أن يكونوا ممثلين فى المؤتمر بقدر ما يعينهم الحصول على لقمة العيش . وأعتقد أنه فى وقتنا الحاضر لا يهم مثل هذه الفئات من الشعب أن تمثل بقدر ما يهمها أن تحصل على احتياجاتها الأساسية للحياة من غذاء ولباس ورعاية اجتماعية فتخفيض ثمن كيلة الذرة أهم ألف مرة عند عامل التراحيل من أن يكون عضوا فى لجنة تحضيرية أو عضوا فى مؤتمر قوى الشعب أو حتى مجلس الوزراء ذاته فان مثل هذه الأمور ليس لها أثر مباشر فى حياتهم .

ويناقض هذا العضو حديثه من حيث رؤيته بأن أى عضو فى المؤتمر يمثل كل الشعب وبين حجره عن ممارسة الديمقراطية لفئة أو طبقة بدعوى انها لا يعينها هذه الديمقراطية بقدر ما يعينها الحيز . ويبرر قوله بأن هذه الطبقة أو الفئة لا ينتظمها تنظيم أو نقابة أو منظمة ومن الصعب تمثيلها . لذا يرى أن أعضاء المؤتمر المنتخبين من المنظمات أو النقابات يمكنهم تمثيل هؤلاء نيابة عنهم . . ومن المعلوم نظريا وعمليا ان مسألة الحيز هى نتيجة

لوجود الديمقراطية من عدمها . حتى لو كانت ديمقراطية ذات طابع اجتماعى فهي ضرورية لحصول هذه الطبقة أو هذه الفئة على حقوقها من الحيز .

وإذا كان يمكن لهذا المنطق أن يكون قائما . فانه أيضا وبالقياس فان جميع الأميين ونسبتهم فى ذلك الحين تصل الى ٨٠٪ (ثمانين فى المائة) من الشعب لا يحق لهم الانتخاب . وتقتصر الديمقراطية على ٢٠٪ (عشرون فى المائة) من الشعب . وهذا منطق مناقض للدعوة للديمقراطية والهدف من المؤتمر . فالديمقراطية تعكس حضارة جماهيرها . ولكن لا يمكن الطموح للديمقراطية الخاصة تحت دعوى أن الحيز أهم من الحرية والديمقراطية وحتى لو كان الاهتمام الأول للحيز . فليكن ذلك - بل الأولى يمكن التنويه بأنه يتوافر الحيز . فلا بد كنتيجة لذلك أن تتوافر الديمقراطية كمطلب لمن سد رمقه من الحيز .

وعرف أحمد عبد العزيز القوى الشعبية بأنها كل من انتفع بالاشتراكية وعمل على تنفيذ قوانينها ومهد لارساء قواعدها وكل من انتفع بها من كل النواحي فهو من هذه القوى الشعبية .

ورأى محمد أمين القرموطى بأنها أولا الفلاح والعامل وكل من يعمل بأجر نظير عمله مثل الطبيب والمحامى والمدرس والمهندس والكاتب وأصحاب الحرف والمهن المختلفة وصغار التجار .

ولكنه ركز على الفلاحين والزراعة ليرد على نسبة التمثيل بالنسبة لهم ١٤٪ التى أعلنها الدكتور زكى نجيب محمود فقال : اننا بلد زراعى وقد حصرنا الاستعمار فى هذا النطاق لتكون مزرعة له ولا نصنع الا ما هو فى حاجة اليه . . لقد أصبح عدد المشتغين بالزراعة من المواطنين حسب

احصاء سنة ١٩٤٧ ما يقرب من ٧٥٥٤١٦٥ ر٧ من هؤلاء نحو مليونى مواطن من الملاك . فاذا أضفنا اليهم مليونين آخرين ملكتهم الثورة تنفيذاً لقوانين الإصلاح الزراعى وتحديد الملكية فيكون لدينا ما يقرب من أربعة ملايين مواطن من الملاك الذين يعملون فى الزراعة والباقي وعسدهم حوالى ثلاثة ملايين ونصف مليون من المواطنين يعملون كأجراء وتعمل الدولة على أن يكونوا ملاكاً هم الآخريين باستصلاح مليونى فدان أخرى من أجلهم .

هؤلاء جميعاً ملاكاً وأجراء هم أصحاب البلد الأصليون وما نحن الا فروع لهم سواء كنا أطباء أم مهندسين أم معلمين أم عمالاً يعملون فى الصناعة والتجارة والحرف الأخرى .

وليس من بيننا من ليس له أهل أو نسب فى الريف ان لم يكن أهلنا جميعاً فلاحين . اذن فالفلاحون هم الغالبية العظمى للشعب . هم أصحاب الحق الاول فى البلاد بحكم غالبيتهم وبحكم عماهم . هم حماة الثورة ومن أبنائهم انبعثت وهم الذين سيرشحون أنفسهم فى الانتخابات وسيبعثون بممثلهم .

وعرج على فئة العمال ودورهم حيث قال : بدأت الحركة النقابية العمالية عندنا دخيلة . فانشئت نقابة الدخان سنة ١٨٩٣ وكانت كلها من الأجانب وانشئت بعد ذلك نقابة الترام . وكان أغلبها من الأجانب أيضاً . ثم تطورت الحركة النقابية فدخلها المصريون ووصلوا الى المراكز القيادية فى النقابات .

واستخلص من ذلك مؤكداً رأيه فقال : اذن الشعب فعلاً هم الفلاحون والعمال .

ورداً على الدكتور أحمد السيد درويش بخصوص عدم تمثيل عمال

التراحييل فطالب بتمثيلهم وذكر أنه وضع مذكرة عنهم فى مايو ١٩٦١ ووضع صورة تحت نظر أمين عام المؤتمر وأعضاء اللجنة . ورأى انهم أصحاب الحق الأول والآخر وهم الذين سيقفون الى جانب الثورة لأنهم من الفلاحين الاصليين الذين منهم جمال عبد الناصر وصحبه .

ولطالما طبقا لهذا المفهوم أن المواطنين جميعا فلاحين كعنصر من عناصر المواطنة فان أى عنصر يمكنه أن يكون ممثلا لهؤلاء وهؤلاء . ولكن مع ذلك رأى العضو انه لا بد من تمثيل الفلاحين - كقوى عاملة - تمثيلا أكبر طبقا لحجم القوى العاملة بالدولة . بل ولطالما انه يعترف بأن أبناء المهن جميعا . هم أبناء فلاحين فهم لهذا يمكنهم تمثيل اهاليهم ومواطنيهم حيث انهم كانوا منهم يشعرون بآمالهم وآلامهم ولكنه فصل بين الأبناء الحضاريين والاباء الفلاحين .

وتأكيدا لنحق الأول للفلاحين ذكر أن الحركة النقابية العمالية دخيلة ثم تطورت كجزء من تاريخ الدولة النضالى . وبهذا فقد جرح هذه الفئة وان كان تدارك ذلك باعتبارهم قوى هامة من القوى الشعبية ولكنه لم يتجاهل أن الفلاحين هم الأصل وأصحاب الحق الأول .

وبهذه الاشارة فانه أدرج مسألة المواطنة فى سلم كاشيبه بالسلم الوظيفى فهناك الأولون والآخرين وهكذا مما يؤدى بذلك الى نمو الحساسية بين الفئات المختلفة تؤثر على رؤيتهم للعمل السياسى بما يشوبها من تعصب أو تفرقة أو ما شابه ذلك .

ولكن كمال الدين الحناوى حاول تأصيل وتبرير مطالبة العمال والفلاحين لنسبة أكبر فى التمثيل فقال : عندما يقف الفلاح ليتكلم لأبد أن يتحدث عن المسائل المادية التى تمس حياته وعما أصابه من صبور الاستغلال والاستعباد . فعندما يتكلم الزميل حسنين محمد محمود عن

المكافأة أو الجزاء الذى يناله اذا ما ارتفع انتاجه الزراعى وعندما يتحدث
 الآن طه الخطيب عن الوسائل التى تستخدم لأبناء الفلاحين عن الاراضى كان
 تترك الاراضى بورا حتى لا ينتفع بها . وعندما يتكلم الزميل العامل
 عبد العزيز مصطفى عن بعض حقوق العمال التى كانت موجودة وسلبت
 منهم كل هؤلاء دائما يتحدثون عن المصالح المادية التى تهمهم . وانى
 وان كنت من أبناء الفلاحين وتمتد جذورى الأصلية الى البيئة الريفية الا انه
 قد أتيت لي فرصة الثقافة وعندما أتحدث فى هذه اللجنة فأننى أكون
 مرتبطا بالمصالح المادية المحيطة بى ومصالح الطبقة التى أعيش فيها .
 كل هذه حقائق قائمة ولا يجوز أن نخاف من مناقشتها وهناك - كما قال
 السيد الرئيس - تناقضات كثيرة . فمصالح أعداء الشعب متعارضة مع
 مصالح الشعب وهم يحاولون أن يحققوا مصالحهم بالعدوان .

كما ان هناك متناقضات بين الفلاحين والعمال يمكن أن تحل بالطرق
 السلمية فى نطاق المجتمع الذى نعيش فيه ومن هنا فأننا نلتمس المذر لآى
 انسان يتكلم فى حدود مصلحته المادية التى تمس حياته اليومية .

ثم قال : والشعب عندى وهو صاحب المصلحة فى تطبيق الاشتراكية
 هو الطبقة العاملة : العمال . عمال الصناعة والزراعة والفلاحون وحلفاؤهم
 من المثقفين الوطنيين الذين لم يتدنسوا فى خدمة رأس المال والاقطاع
 والرجعية فى الماضى ومن حلفائهم كذلك صغار التجار والملاك الوطنيين
 فى حدود القسوانين الاشتراكية والمهنيون من محاسبين وأطباء ومعلمين
 ومحاسبين ومهندسين . . الخ .

فيجب عند تمثيل هؤلاء جميعا أن نعطي أكبر قسط من التمثيل
 للطبقة التى سيقع على عاتقها فعلا البناء الاشتراكي .

ثم استطرد بقوله : لقد تكلم بعض الناس عن النسبة العددية وأبدوا جزعهم وضربوا لذلك مثلا برجال الجامعة الذين يصل عددهم الى ستة آلاف بينما يصل عدد العمال الى ستة ملايين عامل وبذلك تكون نسبة الأولين الى الآخرين لا شيء . والواقع كما قال الزميل حمدي الحكيم اننا نريد جيشا يقاتل في سبيل الاشتراكية .

ولا يخفى أنه في أي تنظيم شعبي لابد أنه سيكون هنالك قرارات تحتاج الى تصويت . وهذه القرارات تؤثر على البناء الاشتراكي وعلى مصالح غالبية الشعب . فينبغي لذلك عند الأخذ بالنسبة العددية مراعاة العاملين فنعطى الطبقة العاملة صاحبة المصلحة الحقيقية نسبة تضمن لها ألا يصدر أي قرار من التنظيم يكون ضد الاشتراكية أو ضد مصلحة هذه الطبقة كما ينبغي في الوقت نفسه ألا نضع الخبرة أو القدرة القيادية لدى المثقفين واساتذة الجامعات الذين هم قلة في هذا البلد .

تم استعار تشبيها عسكريا فقال ، فالطبقة العاملة صاحبة المصلحة في الاشتراكية هي المشاة في جيش الاشتراكية وهي التي تكون غالبية الجيش أما بقية الطبقات الأخرى الحليفة فأسلحة مضادة كالمعدنية والطيران والمهندسين أما بقية الطبقات الأخرى الحليفة فأسلحة معاونة كالمدفعية والطيران والمهندسين وغيرهم .

وواجب كل هذه الأسلحة أن تمهد الطريق وتيسر تحقيق أهدافه ولكن لا ينبغي لها أن تغطي عليه أو تعوق سيره أبدا والمعتقد أن هذا المثل يمثل الواقع بالنسبة للمرحلة القادمة .

ثم تحدث بصفة خاصة عن التنظيم الشعبي المكون للقوى الشعبية فقال : وفي رأيي أنه ليس من المفروض أن يكون جميع المواطنين أعضاء في التنظيم السياسي . وهذه نقطة جديدة بالاعتبار بخلاف ما كان عليه الأمر في

تجربة الاتحاد القومى حيث نص الدستور المؤقت على ان المواطنين جميعا يكونون الاتحاد القومى والاتحاد القومى يعمل لحث الجمهور على بناء الوطن .

وان كان التنظيم الشعبى المنظم الذى هو عبارة عن لجان وقيادات على مختلف المستويات ليس من الضرورى ان ينتظم فيها جميع افراد الشعب وعلى هذا الاسباس يلزم فى كل مرحلة النظر فيمن يدخل التنظيم الشعبى فاذا كان من المصاححة فى هذه المرحلة ان نقصر التنظيم على فئة معينة فارى انه من الطبيعى جدا ان نلتزم بهذا .

وطالب بتمثيل المرأة عن طريق النقابات او الهيئات ولكنه أكد قائلا :
ان المرحلة المقبلة ليست هى المرحلة النهائية فى التنظيم الشعبى .

واذا كان كمال الحناوى رأى انه يحق لاي عضو ان يمثل فئته ويثته .
الا ان هناك وقفة مع فصل المواطن عن بيئته بمجرد انه حصل على شئ من التحضر او الثقافة . حيث ان هذه وتلك هى عامل هام ومساعد فى تمثيل البيئة التى كان ينتسب اليها مهما تدرج فى مناصبه والى فئة أخرى ينتسب اليها بحكم وظيفته . فلا بد ان يكون التمثيل عاما . والا تعارضت هذه المصالح الفئوية وتصارعت ويؤدى ذلك الى اهدار المصالح القومية او العامة او العليا فوق أى مصالح فئوية - وانه ليؤكد هذا المعنى والذى أيضا لم يطرحه - عندما عاد وقرر وجود تناقضات بين العمال والفلاحين . وبالطبع فان هذه التناقضات لا تحل الا اذا كان ممثل الشعب يعتبر نفسه ممثلا عاما وليس ممثلا للعمال فقط أو الفلاحين فقط . ومهما توافقت المصلحتين فانهما ربما يتعارضان أو يتناقضان من حين لآخر .

وان هذا التمثيل العام لا يضر أيضا المصالح الفئوية اذا كان لذلك ضرورة أو هدف . وبالتالي لا يؤثر فى التصويت لتأييدها أو رفضها . وان

كان العضو قد لمس نقطة هامة الا وهي حاجة التنظيم الى تصويت معين . وهو يرى ان العمال والفلاحين بتصويتهم الدائم لمصالحهم هو خير ضمان للحفاظ على حقوقهم وتجاهل مرة أخرى ان التمثيل لا يجب أن يكون فئويا في تنظيم شعبى حيث ان المصالح الجماهيرية ليست محل مساومة من فئة او أخرى في هذا التنظيم بقدر ما تكون محل نقاش ونتيجة محققة للمصالح القومية سواء كانت هذه المصالح فى جانب أو آخر . واذا كان المقصود بالحاجة الى تصويتهم فى مصالحهم . فان الجانب العملى قد أثبت انه قد استغل تصويتهم - تحت دعوى مصالحهم - لقرارات كانت ضد مصالح الدولة والمواطنين عامة . وخاصة القرارات الخاصة بالحريات والاعتقالات وباجهاض محاولات اصلاحية أو كبت أصوات جريئة .

ومع ذلك رغم انه رأى شمولية التمثيل بالنسبة للعمال والفلاحين وغيرهم الا انه عاد ورأى انه لا يجب أن يشمل التمثيل كل الجماهير أو كل الفئات بل يمكنه أن يشمل فئة دون الأخرى . وهذا منتهى الحجر على حرية المواطن أو الفئات المختلفة والعديدة للانتماء الى تنظيم سياسى أو شعبى تحت دعوى تحقيق مصلحة أو عدم تحقيقها . لانه المفترض ان المصلحة تتحقق للمواطنين لمجرد التمثيل بالتنظيم السياسى أو الشعبى . ومما يؤيد رأينا انه كانت لوجهة نظره الخاصة بالتمثيل الفئوى أو التمثيل لمصالح محدودة رد فعل معارض فقد تحدث العضو يوسف على يفند رأيه قائلا :

واخشى لو أطلق هذا المبدأ أن يتحول الكلام الى شكاوى شخصية أو طائفية قد تبعدنا عن الغرض الذى اجتمعنا من أجله . . كما انه لا يعجبني تخصيص أناس للاتحاد القومى لأن هذا يضيف عليه شكلا حزبيا وكفانا احزابا فكلنا جيش وطنى واتحاد وطنى تحت راية الرئيس جمال عبد الناصر . ورأى جمال أحمد سعد بخصوص قطاع غير مجمع على حد تعبيره

ويشمل الاجراء الزراعيين وربات البيوت والعمال الزراعيين وقد يشمل
عمال وموظفى الحكومة ممن لا تجمعهم روابط أو نقابات وكذلك عمال
وموظفى المؤسسات الصغيرة الذين ليست لهم روابط أو نقابات حاليا .
فقال رايه حول هذه العناصر فقال : انها تعتبر عناصر رئيسية وهامة فى
القوى الشعبية ولهذا ارجو أن نولى هذا القطاع عناية خاصة بأن نحصر
هذه القوى ونحاول أن نحدد وسائل مبسطة لتجميعها فى الوقت المحدد
لها . وقد يكون من غير الممكن أن تجمع كل هذه القوى ولكن قد يكون من
الممكن أن يجمع الكثير منها وبهذا نكون قد أدينا بعض ما علينا من واجب
فى هذه اللجنة .

أما زاهية مرزوق فقد تحدثت عن المنظمات والنقابات القائمة ومدى
ما يمكن أن تساهم به فى تمثيل القوى الشعبية . وخلصت الى انه ٧٦٪
من مجموع السكان الريفيين غير منضمين الى منظمات تعاونية . وكذلك فان
أكثر من ٥٠٪ من عمال الصناعة قد نأوا بأنفسهم عن المجال النقابى اما رغبة
فى الانطواء أو لعدم الوفاء بالاشتراكات أو لقلة الوعى بينهم أو لهذه الأسباب
جميعا . وعلى ذلك رأت انه لا يمكن الاعتماد على المنظمات القائمة ولا مناص
من اللجوء الى الانتخابات الحرة .

واستدركت تقييم هذه الانتخابات وكيفيتها فقالت : لقد دعونا
لانتخابات حرة وكنا صادقين فى دعوتنا للاتحاد القومى . واختلط الأمر على
الشعب وكما يأتى المواطن يطلب النصيح اذ بلغ المرشحون فى قسمه ٢٥٦
مرشحا وكان يجب على هذا المواطن انتخاب ثلاثين من بينهم . وكان يجب
عليه تبعا لذلك أن يجمع معلومات عن هذه المجموعة الضخمة من المرشحين
حتى يمكنه أن يختار عن وعى ثلاثين منهم ولكنه بعد جهد أمكنه أن يحصل
على معلومات عن ١٠٪ أو ١٥٪ من هؤلاء اما البقية فقد اختارها بمحض

المصادفة وأظن ان هذه المشكلة قد قابلها كثير من الناخبين هذا من جهة الناخب .

أما من جهة المرشح فقد سألت واحد منهم لماذا رشحت نفسك في هذا القسم بالذات وأنت لست من سكانه ولا تعمل فيه ولا حتى من أهل هذا البلد بالذات وليست لك أية مصلحة فيه فكانت الإجابة « خليها على الله » وفي النهاية فقد فاز من فاز بحق أو بغير حق ووجدنا أنفسنا أمام تشكيلة عجيبة من القوى الشعبية فوجدنا المؤمن بالثورة وغير المؤمن بها والذي تتوفر فيه القيادة والذي لا تتوفر فيه كما وجدنا الافتهازي والاقطاعي والراسمالي وغيرهم . فإذا اخترنا لتمثيل القوى الشعبية هذه المنظمات القائمة فانه يتحتم علينا وضع نظام آخر لتكملة النقص الذي أظهرته تشكيلات هذه المنظمات وأرى أن يكون عدد أعضاء المؤتمر العام ١٧٠٠ عضو توزع حسب تعداد السكان في المحافظات . أما اذا أخذنا بمبدأ الانتخابات الحرة فاني أقترح :

١ - أن يكون التمثيل الشعبي تمثيلا عاما يبدأ من القاعدة التي هي القرية، ثم المدينة ثم المحافظة .

٢ - أن توضع صفات لكل من يسمح له بتمثيل الشعب ولا يقبل ترشيح أى عضو الا اذا توافر فيه ٧٠٪ على الأقل من تلك الصفات .

٣ - ألا يشترك من يفوز في الانتخابات وقد سمح له بمركز القيادة في المجتمع بدون توجيه وتثقيف يساعده على تحمل أعباء هذه القيادة .

وأما بالنسبة لهذا الرأي فان الانتخابات الحرة هي خير معيار لتمثيل الجماهير . حيث أن النسب المعروفة قد أثبتت انه لو أخذ بالتمثيل من خلال المنظمات والنقابات فان هناك قطاعات عديدة أرشد من الجماهير لن تمثل في الانتخابات وتطبيقا لذلك فقد رأيت أن يكون التمثيل موازيا لعدد السكان .

ويرى على السيد على بأن القوى الشعبية تتمثل فى الرجل الذى
 لا يجد قوت يومه ؟ لأن هذا الرجل هو الذى يؤمن بالاشتراكية أكثر من
 الشخص الذى يأكل ديكاً رومياً وهو أيضاً الرجل الذى سيستطيع أن يدافع
 عن الاشتراكية !

ومعنى هذا كما أعلن أنور السادات فى إحدى المناسبات وهو يتقلد
 منصب رئيس الجمهورية رغم أنه أمين عام هذا المؤتمر أنها اشتراكية الفقر .
 فالفقراء طبقاً لهذا الرأى هم الذين يمثلوا فى التنظيم . وأما الطبقات
 المتوسطة والفوق متوسطة والغنية فلا يحق لتمثيلها . وهذا منتهى التفرقة
 بين المواطنين فى ممارسة حقوقهم السياسية المختلفة . وإزاء هذه التفرقة
 فكيف تعبر الفئات أو الطبقات الغير ممثلة عن ذاتها . وإذا ما تطورت
 مستويات المعيشة للفقراء فهل يخرجون من دائرة التمثيل ؟ وهل إذا انحدرت
 مستويات المعيشة بالنسبة لغيرهم فهل يحق لهم التمثيل ؟

فمقياس مستوى المعيشة أو الدخل الفردى لا يجب أن يكون معياراً
 وحيداً فقط لمسألة التمثيل . بل أن هذا يتعارض مع أبسط القواعد
 الإنسانية للمواطنين جميعاً بل وجميع الأديان . وإذا كانوا هم الذين
 سيدافعون عن الاشتراكية فالمسألة - إذن تبعاً لهذا الرأى - تتحول إلى
 صراع الفقراء مع ما فوقهم ولو بنسبة بسيطة وبالتالى فهذه دعوة لتأليب
 الطبقات . أى صراع طبقى وهذا ما لا يجب أن يكون .

ورأى الدكتور جمال سعيد كمقياس لتمثيل القوى الشعبية وهو مدى
 اسهام كل قطاع فى الدخل القومى . ولو أننا سرنا على هذا لكان - على
 حد تعبيره - من الممكن أن نحقق تمثيلاً نسبياً أفضل مما تحققه المعايير
 الأخرى التى ذكرت . ولم ينفى قطاعى الطلبة وربات البيوت وعارضه فى
 ذلك الدكتور حسين خلاف حيث رأى أن هذا الأساس أخذ به فى النظام

الراسمالى طبقا لاحصاءات ١٩٥٩ - ١٩٦٠ بالاضافة كما قال : اذا نظرنا الى هذا التوزيع لوجدنا ان العائد من الاملاك او من ايجار او ارباح او فوائد تزيد على اجور العمال على اختلاف فئاتهم ومعنى ذلك اننا لو اخذنا بهذا المعيار كانت نسبة تمثيل الملاك اكبر من نسبة تمثيل العمال وليس هذا من الاشتراكية فى شىء .

واستدرك يفند هذا المعيار قائلا : ان هناك فئة من الأمة تعتبر عند حساب الدخل القومى ليست ذات اثر فى تكوين هذا الدخل فى شىء رغم انها تقوم بخدمات هامة وهذا معروف جيدا عند القائمين بوضع الحسابات اتى تصور الدخل القومى . . هذه الفئات تقوم بخدمات جليلة ولكنها لا تقوم فى حساب الدخل القومى . فلو اخذنا بهذا المعيار لكان معنى ذلك ان تلك الفئات لا يصح ان تمثل على الاطلاق .

وعاد الدكتور جمال سعيد يوضح رأيه السابق ويرد على معارضه فقال : « التى لم أقل بأن تمثل الراسمالين وانما قلت بأن نخصص لكل قطاع نسبة معينة حسب مساهمته فى الدخل القومى . فاذا كان قطاع الزراعة يساهم بأربعمائة مليون من الجنيهات فيمكن ان يمثل بثلاثين فى المائة . وفى داخل القطاع الخاص بالنشاط الزراعى يمكن ان يمثل العمال الزراعيون وصغار الزراع وغيرهم فليست الفكرة اذن ان تمثل الراسمالين والتمثيل انما يتم داخل القطاع ولا علاقة له بالطبقات المكونة للدخل القومى » .

ومعيار نسبة مساهمة كل قطاع فى الدخل القومى . ليس معيارا ثابتا او منصفا . وهو معيار يتطور بتطور المجتمع فى أى اتجاه . فاذا كانت الزراعة تمثل نسبة كبيرة . ومع التطور . فان البترول وقناة السويس يزيد مساهمتهم رغم ان العاملين فى هذين القطاعين لا يمثلوا ٥٪ من اجمالى العاملين بقطاع الزراعة . فهل يحق لهذه الفئة من اجمالى العاملين بقطاع

الزراعة أن تمثل تمثيلا كبيرا يفوق أضعاف العاملين بقطاع الزراعة ١٩

وماذا عن العاملين بقطاع الخدمات حيث انه قطاع غير منتج آثاره في موازنة إيرادات الدولة . بل يبدو نشاطه أكثر في موازنة مصروفات الدولة .

وهذا الرأي يؤدي الى تمثيل رأسمالية الدولة وان كان الهدف هو ابعاد تمثيل الرأسمالية الفردية . وهذا المعيار لا يجب ان يكون معيارا ديمقراطيا أو تعبيراً عن المصالح العامة للمجتمع .

وذكر أحمد عبد الحكيم ان القوى الشعبية تتكون من الذين يُخلصون في العمل ومن الطبقة الصالحة المنبثة في أنحاء البلاد ومن الذين يقومون بواجبهم نحو بلادهم ومن الذين يخدمون أهليهم وذويهم . ولا سيما الفلاح .

رغم ان هذا التعريف عام وليس له حدود . فهو يبدو كمقومات عامة أو صفات يجب أن يتحلى بها من يتصدى لتمثيل الجماهير . ومع ذلك فقد غلب هذه الصفات بصفة خاصة عند الفلاح وكأنه المواطن الوحيد الذي يتصف بها دون المواطنين الآخرين . وهذا حكم مبدئي متعسف . ويعصف بحساسية شديدة جميع الفئات الأخرى مما يؤدي الى وجود تفرقة غير عادلة .

أما فريدة حسن فقد رأت بعد اعمال مسألة العزل فان القوى الشعبية تبدو واضحة في جميع طبقات الشعب العاملة في الميادين المختلفة .

أي طبقا لهذا . فان القوى الشعبية هي كل المواطنين بعد اعمال العزل السياسي لما أطلق عليهم أعداء الشعب . . . وهؤلاء أيضا اختلف في تعريفهم . فرأى البعض انهم الراسماليين والاقطاعيين ورأى آخرون انهم المنافقون والانتهازيون والمتسلقون ومنهم من عارض هذه المسألة اطلاقا .

وآخرين رأوا انها مسألة نسبية . وبهذا فان التحديد طبقا لهذا التعريف
يأتى بعد تحديد ماهية أعداء الشعب .

ورأى الدكتور رشوان فهمى أن يضم الى القوى الشعبية رجال القضاء،
ورجال الأمن والقوات المسلحة حتى تكتمل صورة مجتمعنا . وطالب بأن
تترك الانتخابات حرة وأن تكون اجبارية . فالقيادات يقررها الناخبون وهم
أدرى بنقتهم .

ويعرف الدكتور طه مندر نور نصر عناصر القوى الشعبية قائلا :
هم من تتماثل مصالحهم وتتجانس مطالبهم وتتقارب غاياتهم . هم الفلاحون
والعمال وأصحاب الفكر العادل وهم القريبون من هذا المجموع من رجال
الحقوق والطب ومختلف المهن .

وحاول صيام فرج مصطفى بندق تعريفها أيضا فقال : انها التى تعمل
على تنبئ قواعد الاشتراكية وعلى تنفيذ القوانين بكل دقة وأمانة وإخلاص
دون انحراف والدفع بها الى الأمام . وأما طريقة التمثيل فتكون عن طريق
المنظمات للقوى المختلفة وخص بالذكر الفلاحين .

وفسر أحمد سعيد ماهية القوى الشعبية مستندا الى ما جاء فى كلمات
الرئيس عبد الناصر فقال : ان التنظيمات الثورية تقوم دائما على الثقة
فهى جماعة من الأفراد ارتبطوا مع قائد برابط معين من أجل تحقيق هدف
معين وتعاهدوا على الكفاح من أجله . هنا تأتى مهمة القائد فى التنظيم
ولقد قال قائدنا جمال : « ان أصحاب المصلحة فى التنظيم الاشتراكي
هم الأجراء » على اطلاق اللفظ . معنى هذا ان القائد يثق فى جميع الأجراء
فى الوطن لأنه لا مصلحة لهم فى وجود نظام رأسمالى اقطاعى فى البلاد .
والثقة المتبادلة بين القائد وبين أصحاب المصلحة فى التنظيم هى التى
تستطيع أن تقيم القوى الشعبية وتحددها .

ولكن هل معنى ذلك ان فئة الاجراء على المستوى العام فى جميع مجالات الحياة بالدولة هم القوى الشعبية الوحيدة فى الدولة ؟ واذا كان كذلك . فانه فى داخل فئة الفلاحين ذاتهم لا يوجد اجراء فقط انما هناك ملاك صفار . فهل هؤلاء لا يعتبرون من القوى الشعبية لمجرد انهم ملاك صفار وليسوا اجراء ؟! ويوجد البعض منهم اغنياء بالوراثة او الملكية فهل يعدون ذلك من القوى الشعبية لمجرد انهم اجراء . . حتى لو كانوا اغنياء !!

وكما تحدثت باهتمام فاطمة عنان عن تمثيل المرأة . فقد حضرت السيدة عليا عزمى حديثها فى هذه النقطة ايضا فاقترحت ان تتجنب نساء الهيئات العاملة من يمثلن من النساء وان تقتصر اصواتهن على ممثلاتهن فى حدود نسبة عددية يتفق عليها وان يكون ذلك الانتخاب على مستوى المحافظات . واستدركت بقولها : ان عدد المشتغلات بمختلف المهن النقابية والجامعيات يكاد يبلغ سدس عدد الرجال . وهذا فى مرحلتى التعليم الثانوى والعالى . . اما قطاع الزراعة فتشترك فيه المرأة على قدم المساواة مع الرجل فى اعمال الحقل والبيت وكافة فروع الانتاج الريفى .

وصاحت قائلة : ان من الواجب ان تكون اجتماعاتنا وآراؤنا على مستوى الوطن وليست على مستوى المهن . . وردى على ذلك ان مركز المرأة فى هذا المجتمع ليس مهنة ولكنه قطاع يمثل كافة المهن ولكن له وضعه الخاص من ناحية العبود . فنساء جمهوريتنا اكثر من الرجال ومن ناحية العمل فان المساواة التى حصلنا عليها ما تزال مقيدة بقيود الماضى ورواسبه وحتى تنتهى هذه القيود وتزول هذه الرواسب . فيسمع صوت المرأة على انها امرأة وعلى ان لها مطالب خاصة بها لا يستطيع التعبير عنها رجل ثم تبسالت من من الاعضاء الرجال مستعد ان يناقش مشاكل الامومة والطفولة واجازات الوضع للمرأة العاملة ومسائل الزواج والطلاق وما اليه .

وقد تناسست فاطمة عنان ان قاسم أمين هو الذى قاد تحرير المرأة فى الثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين وقبل الثورة وبهذا التناسى أطلقت صيحتها بأن الرجل لا يستطيع أن يعبر عن المرأة كما وان المرأة تمثل أكثر من نصف المجتمع فان هذا لا يجعلها فى مضاف الأغلبية البرلمانية فالناخب رجل أو امرأة له الحق فى أن ينتخب مثله امرأة أم رجل .

ومع ذلك فطبيعة تكوين المؤتمر المنعقد أفرزت الحديث على المستوى المهنى حتى يبدو من الاستعراض العام لما قيل فيه بأنه مؤتمر صاحبت فيه الشكوى المهنية أو الفئوية والمطالبة باصلاح الأحوال والأمور فى كل فئة على حدة . وكلما كان الحديث على القضايا العامة أو القومية فكل يتحدث من منطق مهنته أو فئته . وهذا واقع ما حدث . وان كانت لم تتحدث فى هذا فانها عرجت على النوع وليس المهنة .

أما على بهرام السياخى فقد حدد ماهية القوى الشعبية بمفهوم المخالفة حيث قال : ان الشعب جميعه هو القوى الشعبية الحقيقية ما عدا كل مستغل للشعب بأى نوع من أنواع الاستغلال وكل من يعوق حركة الانتاج وكل من يعوق عجلة الثورة الاجتماعية . وهؤلاء المستغلون والمعوقون معروفون لنا نحن الشعب .

ودعا حسن زكى أحمد أن يمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية هؤلاء الفنيون والمخططون الذين اشتركوا فى تصميم خطة التنمية وفى تنفيذها حتى يكتمل تشكيل القوى الشعبية بموازين قوية فنية يمكن أن تثار فيها المناقشة حول أمور هى المستقبل الفعلى للشعب .

ودعوة هذا العضو تخفى خشيته ألا يمثل فى المؤتمر المزمع عقده الفنيين أو الخبراء فى مجالات التخطيط حتى يكون المؤتمر قائم على دعائم

قوية . وهذا يؤكد تخوفه من التمثيل الفئوى الذى ربما يتجاهل أو يحى وجوب تمثيل العلميين والمتخصصين والذى لا بد من تواجدهم لتوجيه هذا المؤتمر الوجهة السليمة فى المستقبل وحتى لا يبدو مجرد مظاهرة تمثيلية لمؤتمر القوى الشعبية .

وأما خليفة الله مهنا حسن فقد أوجز تكوين القوى الشعبية فى الفلاحين والعمال وأصحاب المهن وأعضاء النقابات وكل من ساهم فى بناء المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى . . ثم صاح قائلاً : ان وجودنا نحن الفلاحين فى هذا المكان الذى لم تطأ قدم فلاح من قبل على هذه الصورة التى يراها الجميع لهو بداية لبناء المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى السليم ثم ردد شعرا فقال :

من كان يحلم ان مجلس الامة	ياتى بفلاح البلاد ويجمع
من كان يزعم ان نكون مجلس	ولنا من الآراء رأى يسمع
دم يا جمال على البلاد تعقرها	ان البلاد بغيركم لا تنفع
برئيسنا المحبوب يكمل خطنا	وتصلح الأرض الفساد وتزرع
بكمو تصير الأرض أرضا خصبة	وبفضلكم ينمو النبات ويطلع

وقد ربطت الدكتورة نعمت مهران بين وجود القوى الطبيعية فى مصر كسبب أو لاستكشاف القوى الشعبية . وقد عدت هذه الاستكشافات فى العلماء وفى الاقتصاد والطب والزراعة والهندسة والكثير من العمال المهرة فى الصناعة والحرف والزراعة . وقالت : ولكننا كنا قاصرين فى توزيع هذه القوى توزيعا عادلا واستغلالها لصالح أفراد الشعب حتى نحيلهم الى قوة دافعة فتكدر الأطباء فى المدن الكبيرة وقبع العلماء فى جامعاتهم وعزف الفنيون من المهندسين والزراعيين عن الانتقال الى الريف وبذلك حرم الريف من هذه القوى الموجودة فى الوطن .

ثم قالت : لا أعتقد أن الواجب يقتضي لنا تقسيم قوى الشعب الى طوائف أو نسب والا خلقنا شبه أحزاب متناحرة متطاحنة داخل مؤتمراتنا للقوى الشعبية وطالما سنبعد الأفراد الذين نعتقد فيهم عدم التجاوب من نظام مجتمعنا الاشتراكي واننا سنوالى عملية الانتخاب هذه لنترك الباب مفتوحا لمن نعتقد فيهم الصلاحية دون ما تحديد لأعداد أو فئات (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) .

فهذا الرأي يقوض الهدف من انعقاد المؤتمر باعتراضها على التقسيم الطائفي أو القوي حتى لا تتحول هذه الطوائف الى شبه أحزاب تتنافر ومتناقضة ومختلفة داخل المؤتمر الذي يمكن أن ينفجر من الداخل جراء هذا التطاحن . وقد ركزت على التكنوقراطيين أيضا كقوة هامة لابد من استغلالها واستثمارها وطنيا .

ورأى محمد النادى اسماعيل ان هذه القوى الشعبية هي كل قوى تعمل فى أى قطاع من قطاعات العمل المختلفة لتنتج ويعود انتاجها على الشعب أما بالنسبة لكيفية التمثيل فما دام سيأتى عن الطريق الرأسى للانتخاب فلا يوجد لذلك الا طريق المنظمات القائمة فعلا . وخص بالذكر الجمعيات التعاونية الزراعية .

ولكن العضو صلاح أبو المجد اختلف معه فى ذلك ورأى ان اللجان النقابية هي وحدها التى تستطيع استخلاص حقه من الملاك والمستأجرين الذين هم أعضاء فى الجمعيات التعاونية أو غير أعضاء فيها .

وتحدث الدكتور عبد الحالى خيرت ضيف وتناول ماهية القوى الشعبية بشئ من التفصيل وحاول أن يدعم حديثه بالأرقام وتقسيم السكان واعترض على كيفية التمثيل حيث انه اذا كان على أساس عددي فهذا غير سليم فقال : جرى العرف على تقسيم القوة البشرية الى قسمين :

أولاً : الأفراد الداخلون فى قوة العمل .

ثانياً : الأفراد الخارجون عن نطاق قوة العمل .

فأما عن أولهما فهم الأفراد الذين يسهمون فعلاً بمجهودهم الجسدى أو العقلى فى أى عمل يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات أو الذين يقدرّون على أداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه . ويبلغ عدد الداخلين فى نطاق قوة العمل من المشتغلين والمتعطلين ٦٠ر٥ ملايين موزعين على الوجه الآتى :

فى قطاع الزراعة ٤ر٣ مليون نسمة وفى الصناعة ٧ر٠ مليون والتجارة ٥ر٠ مليون والخدمات ١٠ر١ مليون ٠٠ ومن بين هؤلاء ٤ر٥ ملايين مشغول و٣ر٠ مليون متعطّل . وثانيهما الأفراد الخارجون عن نطاق قوة العمل وهم القادرون على العمل ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن العمل المثر بسبب عدم رغبتهم فيه أو بسبب عدم إمكانهم الدخول فى ميدان العمل ويدخل فى هذه الفئة : الطلبة والطالبات وربات البيوت وغيرهن من النساء المتفرغات للأعمال المنزلية . وأرباب المعاشات الذين لا يزاولون عملاً مثيراً وأقل من ٦٥ سنة - ونزلاء المؤسسات العامة كالمصحات والمستشفيات والسجون - وألزاهدون فى العمل الذين لا يزاولوا عملاً مثيراً ولا يبحثون عنه رغم قدرتهم وذلك بسبب اكتفائهم بما يحصلون عليه من دخول خاصة أو إعانات دورية .

ولا أستطيع أن أتصور وأتخيل تمثيلاً للقوى الشعبية من غير طلاب

وربات بيوت .

ثم تعرض لنسب عددية لكل منهم . فقال : ان الداخلين فى قوة العمل ٨ر٤٤٪ من السكان وربات البيوت و٦ر٦ مليون أى ٨ر٥٢٪ والطلاب ٤ر٠٪ ٠٠ ولو أننا أخذنا بتمثيل الفئات على أساس عددى فقط لوجدنا ان أصحاب المهن الحرة وأصحاب الفكر والرأى سوف لا يكون لهم أى نصيب فى

هذه التشكيلات •

بمعنى انه لو تحدد أعضاء المؤتمر القادم بألف عضو لمثل فيه أصحاب
المهن على الأساس الآتى : $\frac{1}{100}$ من طبيب واحد و $\frac{1}{100}$ من مهندس
و $\frac{1}{100}$ من محاسب واحد و $\frac{4}{100}$ من محام واحد و $\frac{8}{100}$ من أحد
رجال المهن العلمية و $\frac{9}{100}$ من رجال التعليم و $\frac{9}{100}$ من مهندسين
زراعى •

يتبين من هذه البيانات اننا لو أخذنا بتمثيل الفئات على أساس عددى
فقط أيضا لكانت الأغلبية لربات البيوت ولكان نصيب الداخلين فى نطاق
قوة العمل ضئيلا بالنسبة لنصيب الخارجين من قوة العمل ولكان نصيب
المهن الحرة ضئيلا بالنسبة لنصيب الطلاب والطالبات • لهذا كان لا بد لنا
أن نبحث عن بعض المعايير الأخرى لترجيح النتائج التى ننتهى اليها عند
الأخذ بالتمثيل العددى المطلق •

فيجب أن نأخذ بالمعيار الاقتصادى من حيث مساهمة كل قطاع فى
الدخل أو الانتاج القومى • والقوة الفكرية والقيادية لكل فئة وخاصة
أساتذة الجامعات • وكذلك القوة العددية وكذلك التوزيع الجغرافى لكل
القوى الشعبية ليكون التمثيل تمثيلا شاملا •

وقد عرف محمود جلال عثمان القوى الشعبية فرأى انها التضامن
والتكامل بين أفراد الشعب والوحدة فى رأى والتعاون مع بعضنا البعض
وهذه هى الاشتراكبة السليمة التى نادى بها الرئيس على حد تعبيره •

وأما عبدالله عطية فهمى فقد رأى انها تمثل فى الفلاحين الذين تغير حالهم بعد انتفاضتنا الثورية والذين استفادوا من القرارات الثورية وأصبحوا ملاكا بعد أن كانوا أجراء عند الاقطاعيين .. وكذلك العمال الذين أصبحوا شركاء فى رأس المال . ثم الطبقة البرجوازية الصغيرة والمتوسطة من الموظفين والمفكرين والمثقفين التى آمنت بمبدأ اشتراكيئتنا وحافظت ولا تزال تحافظ على مكاسبنا وتفاعلت مع انتفاضتنا .

وجمع حامد بكير هذه القوى فى تعريف محدد قائلا : كل من أزر القوانين الثورية الاشتراكية وتجاوب مع الثورة وعمل للمحافظة عليها فهو من الشعب .

ويرى محمد هاشم العشيري استحالة ضم جميع القوى العاملة تحت تنظيم معين قبل هذا المؤتمر . وانه توجد بالفعل تنظيمات مستكملة فى صورة نقابات أو اتحادات أو هيئات تمثل وجهات النظر المختلفة الموجودة فى جميع القوى التى لم تسنح لها فرصة تجميع نفسها .. فمثلا العامل فى المصنع يمثل وجهة نظر وأمانى كل عامل آخر بالنسبة لمجتمعنا الجديد .. ثم يحدد القوى الشعبية فى الآتى :

١ - قطاع الفلاحين - ويمثل الحائزين فى جمعيات الاصلاح الزراعى ويكون ذلك عن طريق الجمعيات التعاونية ويشمل هذا القطاع أيضا عمال الزراعة وتمثيلهم يكون عن طريق النقابة القائمة فعلا لهم .

٢ - قطاع العمال - ويكون تمثيلهم عن طريق النقابات الفرعية والنقابات العامة والروابط .

٣ - قطاع الشباب - ويكون تمثيلهم عن طريق الطلاب بالمعاهد والجامعات .

٤ - قطاع المهنيين - ويكون تمثيلهم عن طريق النقابات المهنية والفنية .

٥ - قطاع الثقافة ووسائل الاعلام - ويكون تمثيلهم عن طريق النقابات أو عن طريق الهيئات التي تمثلهم .

٦ - قطاع التجارة - ويكون تمثيلهم عن طريق الغرف التجارية أو ما يماثلها .

ثم قال : وفي هذا المجال أرى انه لا داعي لقطاع نسائي خاص حيث ان هذا القطاع ممثل تمثيلا كافيا في أغلب القطاعات السابقة . خصوصا في قطاع الشباب والمهنيين .

وأما من ناحية النسبة العددية للتمثيل فيجب ألا ترتبط بالنسبة العددية لأي قطاع أو بزاوية الانتاج والدخل القومي أو بزاوية الاكتمال العلمي أو الجنسين بل أرى أن يكون التمثيل على أساس ما يتحمله كل قطاع من مسئولية في ثورتنا الاجتماعية هذه ومقدرته على حمايتها والسير بها والتوعية لها حتى نصل الى ما نبتغيه من الكمال الاجتماعي والسياسي.

ولم يعدد هذا الرأي كيفية مساهمة كل قطاع في الثورة الاجتماعية وربما يكون قطاع مساهما بنسبة كبيرة ولكنه يضم فئة قليلة والعكس صحيح فما هي اذن قواعد التمثيل العادل لهذه المساهمات ؟

كما ان هذا المعيار أيضا متغير وليس ثابت . فهل التمثيل سيختلف من حال لآخر أو من محاضرة لأخرى .

ويتحدث المهندس احمد علي كمال عن كيفية تمثيل القوى العاملة فيرى أن يمثل كل مائتين عضوا بالمؤتمر وأن يخصص لكل مهنة عدد كحد أقصى وليكن مائة وآخر كحد أدنى وليكن اثنين وبذلك يتسع المجال لتمثيل سائر

٢ - تأمين الموظف من الخوف وحمايته ووضع الأسس السليمة التي تربط بينه وبين رئيسه .

٣ - إلغاء تسعيرة المؤهلات لان ذلك يؤدي الى صراع طبقى بين الموظفين فيجب أن يكون الأجر على قدر العمل . فمن يعمل يأخذ حقه ومن لا يعمل يبتز . ويعتبر غير صالح ومن أعداء الشعب .

ولكنه رأى أيضا أن يكون تمثيل الفلاحين عن طريق الجمعيات التعاونية لا عن طريق جمعيات الإصلاح الزراعى فقط ويمكن إعادة انتخاب الجمعيات التعاونية بسرعة بحيث لا يمثل فى مجلس ادارات هذه الجمعيات أكثر من عضو واحد لكل أسرة حتى لا يكون هناك اقطاع عائلى داخل هذه الجمعيات وبهذا الشكل تشكل تشكيلا سليما ومنتجا .

ويرى محمود محمد زيدان أن الفلاحين قوة أصيلة للشعب يتفرع منها باقى القوى الأخرى وما زالت هذه القوة تحتفظ بخواصها وطبائعها نقية صافية . . وبعد دعم الجمعيات التعاونية الزراعية بشبكة من الرقابة ودعم المشرفين على الجمعيات بأسس التعاون والاشتراكية وبعد إبعاد أعداء الفلاحين الذين ذكروا وتطهير مجالس ادارة الجمعيات ودعمها بعناصر اشتراكية جديدة وادخال العمال الزراعيين أعضاء بهذه الجمعيات يمكن لها أن تمثل قطاع الشعب الأصل تمثيلا حقيقيا وذلك حتى تتمشى مع جمعيات الإصلاح الزراعى .

وهنا يدافع العضو عن الجمعيات التعاونية الزراعية التى يشترك فيها المالك والمزارع مقابل جمعيات الإصلاح الزراعى التى تتكون ممن استفادوا من قانون الإصلاح الزراعى ووزعت عليهم الأراضى الزراعية . وهذا الدفاع كان ردا على هجوم سابق على هذه الجمعيات لكثرة انحرافها ومخالفاتها وعدم قيامها بمهامها .

المهن وحتى لا تطفى مهنة على غيرها وأن تجرى الانتخابات على مستوى المحافظات وإذا قل عدد أفراد أية مهنة بأية محافظة عن النصاب الذى يتيح انتخاب عضو فتضم محافظتين أو أكثر لبعضها .

واقترح أيضا أن يعين نسبة ولو ضئيلة من عدد المؤتمر موازنة للقوى ولسد أية ثغرة فيمن ينتخبون وأرى أن يكون من بين المعينين بعض أولئك الذين لهم فضل سابق فى محاربة المحتلين والغاصبين وممن حملوا مشعل الكفاح فى سائر العهود .

وقد أخذ باقتراح تعيين نسبة من الممثلين فى الدستور المؤقت الذى صدر بعد هذا بثلاث أعوام . واستمر ذلك الاقتراح حتى الدستور عام ١٩٧١ والذى نص على أن لرئيس الجمهورية أن يعين عشرة أعضاء فى مجلس الشعب وربما من أجل الهدف الذى أعلنه هذا العضو .

أما عبد الفتاح عبد المقصود أحمد فقد أعلن أن من أهم قوى الشعب الموظفين وقد ذكر أحد الزملاء أن عددهم سبعة ملايين ونصف المليون بعائلاتهم ولكن طبقا للإحصاء الرسمى يبلغ عددهم ٢٧٠ ألف موظف وهم بعائلاتهم ١٠٠٠ر٣٥٠٠ موظف .

وأما عن التمثيل فمن لهم نقابات فهم بطبيعة الحال يمثلون . أما الآخرون فيجب أن يمثلوا وأن تفكر اللجنة الفرعية الأولى فى طريقة ذلك .

ويمكن أن يختلط الموظف فى حدود عمله بالشعب ويؤدي له خدماته بذمة وأمانة إذا ساعدت الحكومة فى ثلاثة أهداف هي :

١ - التغلب على الروتين وتكسيه ففيه كثير من العقد التى توقف سير عجلة الاندفاع الثورى .

ولطالما أن الفلاحين قوة أصيلة للشعب يتفرع منها كل المهن والحرف الأخرى وهذه الأخيرة لم تفقد هذه الأصالة فإن من المنطق أن نصل لنتيجة وهو أن أى عنصر من الفروع سيكون ممثلا لكل الشعب وليس لفئة أو طائفة أو فرع فقط ومع ذلك فانه رأى ان هذه الفرصة لا تؤدي حتما الى هذه النتيجة انما لابد أيضا من تمثيل الفلاحين تمثيلا خاصا .

ويحدد مبدئيا الدكتور سالم محمد شحاته هذه القوى الشعبية بانها كل فئة لها مصلحة فى نجاح هذه الثورة الاشتراكية والتمكين لها والمحافظة عليها على أن تكون قوة دفع ايجابية الفعل ولست أقلل من قيمة انسان فالشيخ العجوز الجالس على مصطبة وارد يمكن للشباب ويحكى لهم تاريخ الاقطاع وظلم الاستغلال قوة شعبية والفلاحة فى دارها تربي اولادها وترعى ماشيتها قوة شعبية . ويقول : وعندى أن يكون تمثيل هذه القوى على مستوى المحافظات وأن تمثل كل فئة بمقدار فاعليتها وانتاجها واثرها فى البيئة والمجتمع فالخدمات متداخلة والمستويات متشابكة .

ثم عرج على فئة أخرى يذكرها باهتمام فيقول : واخواننا عمال التراحيل والأجراء أمانة فى أعناقنا جميعا يعرف الطبيب مشاكلهم الصحية ويعرف الزراعيون ثمن عرقهم وجهدهم ويعرف الاجتماعي أحوالهم ومعيشتهم ننوب نحن عنهم وينوب عنهم جيرانهم التعاونيون وآخرون يحبونهم هم مندوبو الجمعيات التعاونية للأصنلاح الزراعى . ذلك الى أن ننمى وعيهم ونلم شملهم فى جمعيات تعاونية . لا أحب الطائفية . فنحن أبناء وطن واحد والمؤمنون اخوة . على أن يراعى فى المرشحين فى كافة المستويات تجاوبهم وتفاعلهم مع الثورة الاجتماعية . وأن توزن الثقافة بما هى أهل له من تقدير وما عليها من مسئوليات قيادية فى هذا الميدان بقدر ما يمكن فان الاشتراكية لا تنكر الفوارق الثقافية ولا كيف أن يكون القادة

فى أنحاء الجمهورية متجاوبين فحسب وانما يشترط ان يكونوا متفاعلين
وفرق بين انسان يؤمن بالثورة فحسب وبين انسان يؤمن بها ويفهمها
وينفعل بها .

ثم استدرك قائلا : وأرجو أن ترفع مستوى اللجان الانتخابية في رأسها
من يطمئن اليه ولا يسمح للناخب بتسليم اللجنة كشفا قد أمل عليه او
سلم اليه خارج اللجنة . وانما على الناخب أن يؤشر على الأسماء أو يملئها
على رئيس اللجنة وله حق طلب تلاوتها عايه كما أرجو أن يكون حق
الانتخاب الزاما على أن يبطل صوت الناخب اذا لم يستعمل حقه فى اختيار
كامل العدد المطلوب انتخابه .

وأرجع دافعه لهذا المطلب تسلل الرجعية الى القساعة الشعبية عن
طريق عيوب الانتخاب .

ورأى توسيعا للقاعدة الشعبية زيادة عدد أعضاء الجمعيات التعاونية
الزراعية وأعضاء مجلس القرية وأعضاء لجنة الاتحاد القومى بالقرية الى أكبر
عدد ممكن على ألا يشغل انسان أكثر من منصبين فى وقت واحد اذ لوحظ
أن أعضاء الاتحاد القومى بالقرية هم انفسهم أعضاء الجمعية التعاونية
الزراعية وأعضاء مجلس القرية . ولكى تشترك أكبر عدد ممكن من
العائلات فى التنظيمات الشعبية يجب أن توسع القساعة وبذلك يتسنى
اشراك أكبر عدد من المواطنين فى المسئوليات العامة وفى ذلك دفع لهم الى
الاهتمام بشئونهم وبهذا تنهيا الفرصة لخلق قيادات شعبية متجددة كانت
تقف من أمورها بنوقفا سلبيا ولعلنا بذلك نؤلف بين قلوب العائلات .

ويحدد أنور محمود خفاجة اطارا لمفهوم القوى الشعبية بأنها العناصر

البشرية التي تعمل وتسهم في الانتاج حسب التخطيط العام بكامل طاقتها . . ولكنه سبق ذلك التحديد بمقدمة قال فيها : لما كانت القوى حسيلة للعمل وما دمننا بصدد تنظيم شعبي كامل وشحنه لجميع القوى فانه يتحتم أولا توفير العمل لكل فرد من افراد الشعب .

وعلى أساس الاطار الذي حدده فانه اعتبر كل من يدخل في نطاقه - ذكرا أو أنثى - تنتظم هيئات أولا يجب أن يمثل في هذا المؤتمر عن طريق نوع القوة التي هو أحد أفرادها وعلى هذا الأساس تكون القطاعات الرئيسية - كما يقول - للقوى الواجبة التمثيل هي : الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات . ثم استطرد يقول : يضاف اليها قطاع خامس لعناصر القوى الفرعية التي لا تدخل تحت القطاعات الرئيسية الأربعة .

وقطاع آخر يمثل طالبات وطلبة الجامعات والمعاهد العليا بصورة لا تعطلهم عن التحصيل أو تزج بهم في السياسة على اعتبار انهم اتموا مرحلة الثقافة العامة وبلغوا سن الادراك ودراستهم تعتبر تاهيلا مهنيا علاوة على اعتبار قوى هو أنهم همزة الوصل بين حاضرننا ومستقبلنا مع ملاحظة أن تمثيلهم في حدود ضيقة وبصورة لا تعطلهم عن التحصيل أو تزج بهم في السياسة كما اقترح تمثيل ربات البيوت بصورة رمزية .

وعن التمثيل أعلن توزيع نسبه كالآتي :

١ - تمثيل القطاعات الرئيسية الأربعة للقوى وهي الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات بأعداد متساوية بصرف النظر عن عدد افراد كل قطاع. واقترح لكل منها ٢٢٪ .

٢ - يوزع العدد الذي يخص كل قطاع رئيسي على المحافظات بنسبة

- عدد أفرادها في كل محافظة وبحد أدنى ٢٥٪ من المجموع
- ٣ - يوزع العدد الذي يخص كل محافظة على الفئات التي يتكون منها كل قطاع رئيسي توزيعا متساويا بصرف النظر عن عدد أعضاء كل فئة .
- ٤ - تخصيص ١٠٪ الباقية لتمثيل الفئات الأخرى التي لا تدخل ضمن القطاعات الرئيسية الأربعة والجامعات والمعاهد العليا وربات البيوت .
- أما عن طريق التمثيل فهو يرى لجلالة المهمة وخطورتها والصورة الحقيقية للمجتمع التي حاول تبianaها تمل عليه أفضل الاختبارات طريقا لتشكيل هذا المؤتمر . فقد آن الاوان - كما يقول - لأن نهتم بالجواهر لا بالمظهر أما اذا لم يجد رأيي قبولا واجتمعت الكلمة على الانتخاب - وهو ما لا أرجوه - فلا أقل من أن يكون التشكيل بالاختيار ممن تسفر عنهم انتخابات مقيدة بشروط على مستوى المحافظات .

ويرى الدكتور حسين شعبان ان هذه القوى كمجموعات ممثلة في نقابات أو جمعيات أو اتحادات فمن أصالة الرأي النظر إليها في هذه الصورة لتكون أساسا يسهل على اللجنة مهمة وضع أسس اختيار القوى الشعبية الأصيلة التي تبحث عنها - وان كان أيضا أشار الى ضرورة تمثيل الفلاحين وربات البيوت والطلبة والأساتذة بالجامعات .

- ويعلن محمد حامد محمود نسبة تمثيل القوى الشعبية فيرى أن تعطى
- الزراعة ٣٣٪ ، الباحثون الفنيون ١٠٪ ، الملاك ٥٪ ، المستأجرون ١٨٪ .
- الصناعة ٣٣٪ ، الباحثون الفنيون ١٥٪ ، العمال ١٨٪ .
- التجارة ١٠٪ ، الباحثون الفنيون ٣٪ ، التجار ٥٪ ، عمال التجارة ٢٪
- الخدمات ٢٤٪ ، الباحثون الفنيون ٢٠٪ ، العمال ٤٪ .

ثم استدرك بقوله : وقد يقال ان بعض الفئات لم يتم حصرها بعد أو لم تحدد مواطن تجمعها • والقول عندى أن نقوم بعملية حصر كاملة قبل الانتخاب ولو تأخر ميعاد المؤتمر قليلا • ثم تجرى الانتخابات فى كل قطاع من القطاعات الأربعة بالنسبة التى ذكرتها على أن يكون الانتخاب على مستوى المراكز أو المحافظات كل حسب مواطن تجمع القوى فى كل فرع •

ثم قال أيضا : وهنا أرى من واجبى أن أنبه الى الفارق الكبير بين الاتحاد القومى ونظام الحكم المحلى • فالأول ان لم يكن حزبا الا أنه تنظيم سياسى يحتاج للقيادات فى كل مستوى قيادات فاهمة واعية مهمتها نشر الرسالة وجمع القلوب • وهذه القيادات لا يصح أن تنتخب بل تختار وتدرّب وتثقف فى « مدرسة الكادر » ثم تنتشر فى البلاد تتلقى التوجيه من أعلى وتنشره فى القاعدة كما هو جار فى كل التنظيمات الشعبية فى العالم من أحزاب وغيرها •

اما مطالب المواطنين واحتياجاتهم فهى عمل الادارة المحلية وهى حكم الشعب بالشعب وللشعب وهى وحدها التى تحتاج لتجديد ثقة المحكوم بالحاكم من وقت لآخر • اما الاتحاد القومى فنأشر دعوة ومؤلف قلوب يحتاج لقدرة وفهم وثقافة •

وقد أشار الأستاذ يوسف على يوسف بأن القوى الحقيقية الأصلية التى يتمثل فيها المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية هى الشعب الذى حارب الاستعمار وذاق طغيان الاقطاع ألا وهو الفلاح • الفلاح هو الذى حارب الاستعمار فى فلسطين سنة ١٩٤٨ وأبناء الفلاح وأحفادهم هم الذين استشهدوا وهم الذين خاضوا المعارك واقتحموا الصفوف وكنا نفخر باستشهادهم هؤلاء هم الشعب الحقيقى الأصيل •

وبذلك تجاهل هذا رأى كفاح العمال عام ١٩٥١ فى منطقة قناة السويس • وهنا أيضا يبرز شىء من التميز للفئة الواحدة أو الطائفة الموحدة •

وأشار أيضا عبد اللطيف بلطية الى انها الفلاح والعامل لكنه لم يوافق على تمثيل المرأة لخطورة واجب ربات البيوت فهى المدرسة الأولى التى تتفتح عليها أعين الأطفال •

فقد حرم هذا رأى المرأة من حق التمثيل رغم ان تاريخها الاسلامى شاهد على مشاركتها فى القيادة والريادة والمساهمة فى أخطر أمور الدولة •

وقد حدد أحمد عصمت العزيزى هذه القوى فى :

- ١ - العمال بجميع فئاتهم سواء كانوا صناعيين أو زراعيين أو تجاريين أو عمال خدمات •
- ٢ - أصحاب العمل صناعيين كانوا أو زراعيين أو تجاريين أو أصحاب خدمات •
- ٣ - المهنيين من محامين وأطباء ومهندسين ومحاسبين وفنانين • الخ •
- ٤ - موظفى الحكومة •
- ٥ - الطلبة •
- ٦ - قوة العمل النسائية •

ورأى أنه عند تمثيل هذه القوى يجب أن نراعى النقاط الثلاث التالية بحسب ترتيبها وأولها مدى فاعلية هذه القوى وتأثيرها الثورى فى الفترة القادمة •

وثانيهما النسبة العددية لهذه القوى • وثالثها قوة الانتاج لها •
وعن كيفية تمثيل هذه القوى فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية قال :

أولا : أرى أن نجعل من انتخابات هذا المؤتمر مرحلة من مراحل
تكوين تنظيمنا الشعبى فلا ينتهى المؤتمر بانتهاء مهمته بل يبقى بعد ذلك
مثلا بمندوبين فى تنظيمنا الشعبى •

ثانيا : تجمع القوى الشعبية فى اتحادات عامة على مستوى الجمهورية
تجمع بين الفئات المتجانسة كل مجموعة منها فى اتحاد على أن يتم ذلك
بعيدا عن النقابة أو المصنع أو المصلحة الحكومية بل نجعل من الطريقة فى
بعض الاتحادات والمدينة فى البعض الآخر والمحافظة فى البعض الآخر نجعل
منها بداية تكوين اتحاد فرعى نصل منه رأسيا الى الاتحاد العام مثلا له •
وانى أقترح الاتحادات العامة التالية :

- ١ - اتحاد عام لقوة العمل الصناعية ويضم العمال وأصحاب العمل •
- ٢ - اتحاد عام لقوة العمل الزراعية ويضم العمال وأصحاب العمل •
- ٣ - اتحاد عام لقوة العمل التجارية ويضم العمال وأصحاب العمل •
- ٤ - اتحاد عام لقوة العمل فى قطاع الخدمات ويضم العمال وأصحاب
العمل • على أن يراعى فى هذه الاتحادات الأربعة السابقة عمل نسبة لكل
من العمال وأصحاب العمل حتى لا تطفى فئة منها على الأخرى نتيجة كثرتها
العددية •

- ٥ - اتحاد عام لموظفى الحكومة ويوضح هذا قائلا : وهنا أجدنى مضطرا
لأن أفرق بين كبار الموظفين وصغارهم وعمال الحكومة فى نقطة واحدة وهى
أن نحدد لكل منهم نسبة معينة حتى لا تطفى فئة على أخرى أيضا •

٦ - اتحاد عام للمهنيين جميعا . وقال هنا أيضا : واني لا أرى ما يدعو الى تحديد نسبة لهذا الاتحاد اذ أن لأفراده من الوعى ما يمكنهم من تمثيلهم تمثيلا نسبيا صحيحا .

٧ - اتحاد عام للطلبة .

٨ - اتحاد عام لقوة العمل النسائية .

ثالثا : يكون تمثيل القوى الشعبية في هذه الانحادات عن طريق الانتخاب المباشر الحر . كل فئة على حده مستخدمين القرية أو المدينة أو المحافظة وحدة للانتخاب . وسنقوم بفتح باب القيد في الوحدة الانتخابية لكل اتحاد على حده وبعد أن ينتهى القيد لفتح باب الترشيح لانتخاب العدد المطلوب أو المقرر لهذه الفئة .

رابعا : بعد تكوين الاتحادات العامة والاتحادات الفرعية ينشأ لها مكاتب تنفيذية في الجمهورية والمحافظة الى القرية .

خامسا : يختار مستقبلا مندوبون عن هذه المكاتب لتمثيلها في التنظيم الشعبى كل فى مستواه وبذلك نكون قد حققنا :

١ - ربط النقابات والروابط المهنية المتجانسة بعضها البعض حتى يمكن أن تتفاعل العقليات والأفكار المختلفة فى سبيل صالح المجموع وليس من وجهة نظر مصلحة فئة واحدة .

٢ - ربط هذه النقابات والروابط بالتنظيم الشعبى ربطا حقيقيا يجعل هذه القوى تنصهر مع بعضها فى بوتقة واحدة مع الاتحاد القومى .

٣ - التمثيل الحقيقى لهذه القوى حيث أن النقابات الحالية لا تمثل

في احسن حالاتها اكثر من خمسين في المائة من قواها الحقيقية .

٤ - ايجاد دوافع قوية لحوض معركة حقيقية لانتخابات المؤتمر

الوطني .

٥ - تطوير مفهوم الروابط والنقابات مع الثورة الاشتراكية وعلاج

مشاكلها علاجا جذريا على مستوى النظرة الجماعية لصالح المجموع .

٦ - خلق الخلايا ومراكز الاشعاع الثوري في هذه القوى .

٧ - توسيع القيادة والقاعدة في جميع المستويات .

٨ - التوفيق بين نظامي الانتخاب المباشر والنسبي للاستفادة

بمزاياهما مجتمعين فتكون اللجان التأسيسية بعد ذلك والمؤتمر العام

للاتحاد القومي معبرين اصدق تعبير عن هذه القوى الاشتراكية .

كما حدد ايضا احمد جمال صادق هذه القوى الشعبية ونسب

تمثيلها قائلا :

١ - ١٥٪ للجمعيات التعاونية الزراعية في الريف وكذا الجمعيات

التعاونية للاصلاح الزراعي ويكون تمثيلها على مستوى المحافظات .

٢ - ٧٪ لاتحادات الطلاب بالجامعات والمعاهد العليا ويكون تمثيلها

بطريق الجامعات والمعاهد العليا .

٣ - ٢٠٪ للنقابات العمالية ويكون تمثيلها على مستوى الجمهورية .

٤ - ٢٥٪ للنقابات المهنية ويكون تمثيلها ايضا على مستوى

الجمهورية .

٥ - ١٠٪ للغرف التجارية ويكون تمثيلها على مستوى المحافظات .

٦ - ٥٪ لاتحاد الصناعات والغرف الصناعية ويكون تمثيلها على مستوى المحافظات .

٧ - ٨٪ لهيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا ويكون تمثيلها عن طريق هذه الجامعات والمعاهد .

٨ - ١٠٪ للاتحادات النسائية ويكون تمثيلها على مستوى المحافظات .
واذا وزع على كل قطاع ما يخصه حسب النسب التي ذكرتها لأمكن بعد ذلك توزيع هذا العدد على التشكيلات الداخلية في هذا القطاع بنسبة العدد الذي يضمه كل تشكيل على حده مع مراعاة جعل حد أدنى وحد أقصى لمثل كل تشكيل .

أما حسن عفيفي فقد اكتفى بالإشارة الى انه بعد العزل السياسي للبعض فلا يبقى الا الاصدقاء وهم القوى الشعبية الحقيقية والتي منها ينبغى أن ينبثق مؤتمرنا الوطنى وهذه القوى اما أن يكون لها تشكيلاتها وتنظيماتها واما أن تكون منطلقة فى صفوف الشعب كفايات وخبرات وطاقات وأترك تفصيلات ذلك للجان القرية التي تتكون منها .

وقد رأى عبد السلام شعبان ان هذه القوى تشمل فى النقابات والاتحادات والروابط والجمعيات التعاونية الزراعية وأن يكون التمثيل فى كل ما تقدم بطريق الانتخاب المباشر وعلى مستوى المحافظات لكى يكون التمثيل اصدق تعبيراً وأكثر شمولاً وذلك بعد فتح باب القيد لكل من يرغب فى الانضمام لها متى توافرت فيه الشروط المطلوبة للعضوية . . أما فيما عدا هؤلاء فقد رأى أن يكون التمثيل بينهم بطريق الاختيار . ولا يؤخذ الاختيار كنقيضه فى نظامنا الاشتراكى . ففي كثير من دساتير العالم نص

عليه كوسيلة مكملة للتمثيل الشعبى بل قد نص عليه أخيرا فى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بنظام الادارة المحلية وهو من أحدث القوانين الاشتراكية والذي تشكلت بمقتضاه مجالس المحافظات والمدن والقرى اذ تنص المواد ١٠ و ٣١ و ٤٦ من هذا القانون على تكوين هذه المجالس من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين بحكم وظائفهم وأعضاء معينين بطريق الاختيار من غير المنتخبين فى القاعدة الشعبية .

وتجاهل ذلك الرأى أن مسألة الاختيار تصنع الشللية كنتيجة لمناهج أو أساليب الاختيار وعدم توفيقها بين هذا وذاك . . ومن هنا تتصدع هذه المجالس ولا تستطيع أن تؤدى أو تقوم بدورها كما ان الاختيار يتيح لنمو مراكز قوى عديدة . ومن هنا يكون التصارع حول الانضمام الى هذه المجالس أو غيرها . فالاختيار يغلب عليه الطابع الحكومى وليس الشعبى . وهذا يبدو بوضوح فى دور المجالس بالنسبة لتحقيق مهامها .

أما عبد الحى همام فقد بدأ حديثه شعرا فصاح قائلا :

اصطفى الله للبلاد رجالا	واصطفينا من الرجال « جمالا »
واعترزنا بصحبه واتخذنا	منهممنا أخوة وآلا
وجعلنا هو أئمة جيل	فغدونا نفاخر الأجيالا
واستبقنا الى العلا بنفوس	لا ترى فى الوجود شيئا محالا
وعلى سنة الرئيس مضيئا	لا ينال الكلال منا منالا
حين قال اعملوا ولا تتوانوا	فغدونا كلنا عمالا

ثم قال : ذكرت كلمة « مواصفات » وطالب بها السيد المهندس أحمد البدرى وأناى أطالب بها أيضا ولكن لتوضع بالعكس أى توضع المواصفات

لكل شخص ليس من صالحه تطبيق المبادئ الاشتراكية والباقي هو الشعب
 الاصيل . وكل من تحدده هذه المواصفات يفرز ثم يعزل نهائيا لا ينتخب
 ولا ننتخب فى أى تشكيل لمدة خمس سنين على الأقل حتى يؤمن بسياستنا
 الاشتراكية . وأما فيما يختص بالتمثيل فأرى أن يكون رأسيا على مستوى
 الأقسام والمراكز ويقسم المرشحون حسب القطاعات التابعين لها فى كل
 قسم وتعد القوائم الخاصة بالانتخاب بحيث تبين منها كل طائفة على حدة
 وتقدم هذه القائمة للناخب لينتخب مرشحا واحدا من كل فئة وبهذا نضمن
 أن تمثل كل القطاعات والطوائف فى المؤتمر وأطالب بأن يكون التصويت
 اجباريا وتفرض الغرامات التى تكفل ضمان ادلاء الجميع بأصواتهم .

وإذا كان من المفترض أن المواطن والشروط القانونية والدستورية
 كافية للترشيح . فان هذا الرأى يضع قييدا سياسيا ويحجز على الرأى
 الآخر أو الرأى المختلف فى التمثيل .

وقد قام محمد فتحى فوده بتحديد فئات القوى الشعبية أيضا ولكنه .
 بدأ حديثه بقوله : أرى أن يكون الاتجاه العام الى أن ينتمى جميع المواطنين
 مستقبلا فى نقابات واتحادات وهذا الهدف ينبغى أن نعمل له عملا متواصلا
 فمتى يتحقق والى أن يتم ذلك فلا مناص من أن يقتصر على تمثيل المنظمات
 القائمة فى كل قطاع حتى يكون ممثلوها رسل الاشتراكية الى نقاباتهم
 وجمعياتهم وروابطهم واتحاداتهم وصلة سليمة بين القاعدة والقمة
 والتنظيمات القائمة التى يمكن اعتبارها فى هذا المجال هى : النقابات
 العمالية بالنسبة للعمال سواء فى ذلك النقابات العامة أو الفرعية أو اللجان
 النقابية - النقابات المهنية لأصحاب المهن الحرة - الروابط بالنسبة لعمال

الحكومة والمؤسسات العامة - الاتحادات الطلابية بالنسبة للطلبة - الغرف التجارية بالنسبة للتجار وأصحاب الشركات التجارية - الغرف الصناعية لأصحاب المصانع - الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي والنقابة العامة للعمال الزراعيين ونقابات الفرعية ولجانها النقابية - الجمعيات النسائية ونوادي أساتذة الجامعات - القضاة وضباط الجيش والشرطة .

وبذلك أخرج هذا القول كل مواطن لا ينتمى أو ينتظم تحت أى من المنظمات التى ذكرها فكيف يتفق ذلك مع مبدأ شمار تعزيز وتدعيم الديمقراطية . فان الذين ينتسبون الى مثل هذه المنظمات لا تمثل أكثر من اجمالى الجماهير . فكيف تحرم معظم الجماهير من ممارسة حقها فى الترشيح أو الانتخاب . بل الأولى أن من لا ينتظم تحت هذه المنظمات هو الذى يجب أن يمثل حيث لا يوجد من يمثله . أما فى ضوء انتسابه للمنظمات المذكورة فهذه الأخيرة تقوم بحمايته وتدعيمه وتمثيله .

ولكن محمود عبد الله اسماعيل حصر هذه القوى من حيث الأولوية والأهمية فى العمال الزراعيين . ويجب أن يمثلوا فى مؤتمر القوى الشعبية بالاختيار لا بالانتخاب وبنسبة كبيرة لاختار الذين يستطيعون أن يعلموا ويعلموا أن هنا كعزلا وهناك مصادرة بل وهناك ما هو أقسى من ذلك لكل من يقف فى سبيل رفع مستوى معيشتهم أو يقيد حريتهم .

وأما منصور عبد المنعم فقد بدأ تحديده لهذه القوى قائلا : أظن انه لا يوجد بيتنا من ينكر أن لجنتنا الحالية مثلت كل القوى الشعبية فماذا لو جعلناها أساسا لبناء مؤتمرنا الوطنى ومما لا شك فيه ان كل عضو من أعضاء هذه اللجنة يمثل قطاعا أو على وجه التحديد قوة من القوى الشعبية

وانه رئيس أو عضو منتخب لمجلس ادارتها فيمكننا والحالة هذه أن نوسع القاعدة ونزيد التمثيل بقدر ما نريد مع مراعاة النسبة العددية التي سوف تحددها اللجنة التحضيرية لأعضاء المؤتمر الوطني ويكون ذلك بانتخاب على أساس هذه القوى مقسمة على المحافظات .

واستدرك قائلا : وأحب ألا ننسى اننا في ثورة اشتراكية نحن أحوج ما نكون في بدئها الى أصحاب الفكر والرأى والقيادات الحكيمة والجنود المخلصين وأخشى أن تحرم من التمثيل كفاية من الكفايات التي تمدنا بالفكر الصائب والرأى السديد . لذلك أقترح تجميع أصحاب الكفايات في مجموعة نسميها « القوى الفكرية الشعبية » حيث تجمع رجال العلم والأدب والاقتصاد والنشر والتشريع وغيرهم .

وهذا الرأى يقطع بتغليب الاختيار على الانتخاب مبررا دعواه بأن هذا أفضل لجميع الكفايات المتخصصة والقادرة على العطاء .

وقد أشار الدكتور محمد صلاح الدين اسماعيل انه يجب تعبئة كل من القوى التي يخرجها الوطن فهناك كثير من الكفايات التي لا تشملها رابطة معينة كما انه هناك بعض القطاعات لا يمكن تنظيمها في قطاعات رأسية في الوقت الحاضر . لذا فاني أرى أنه لابد من وجود نسبة محددة ولتكن ١٠٪ أو أكثر أو أقل تجيء عن طريق الاختيار لتكملة أى نقص في التشكيل أو لدعمه .

وقد أخذ ببعض ما جاء في هذا الاقتراح كما سبق ذكره حيث نص الدستور المؤقت عام ١٩٦٤ والذي صدر عقب هذا المؤتمر بثلاث سنوات على تعيين رئيس الجمهورية لعشرة من الأعضاء بالتعيين في مجلس الشعب

ولكن ماذا كان رأى اللجنة الفرعية والتي كلفت ببحث وتحديد هذه

المسألة ؟

جاء بتقرير اللجنة بأن أكدت نقطة أساسية في عملية بناء المجتمع الاشتراكي وهي أن تعباً كل قوى الشعب العاملة سواء أكان عملها فكرياً أم مادياً . وعلى الرغم من أهمية هذه الحقيقة ومن اعتقاد اللجنة أن تحديد القوى الشعبية يجب أن يتم على هذا الأساس إلا أنها قد وجدت أن بعض هذه القوى على أهميتها وفعاليتها في بناء المجتمع الاشتراكي ليست مجمعة في منظمات خاصة بها .

ولما كان تمثيل القوى الشعبية في المؤتمر الوطني سيتم بطريقة الانتخاب الرأسي وهو ما يستلزم وجود منظمات خاصة لكل قوة شعبية يراد تمثيلها - فقد وجدت اللجنة أنه لا سبيل إلى تمثيل القوى الشعبية غير المجمعة في منظمات خاصة بها . ولايمان اللجنة بأهمية هذه القوى الشعبية غير المجمعة في منظمات أوصت بضرورة العمل على تنظيم كل قوة من هذه القوى في منظمات خاصة بها حتى يستكمل الشعب تجييع كل قواه الحقيقية لتسهم معاً في بناء الاشتراكية وفي حمايتها .

وخلصت اللجنة من دراسة القوى الحقيقية الأصلية للشعب إلى أن القوى المجمعة في منظمات خاصة بها والتي يمكن تمثيلها في المؤتمر الوطني القادم هي :

الفلاحون - العمال - الرأسمالية الوطنية - النقابات المهنية - هيئـة التدريس بالجامعات - موظفوا الحكومة - الطلاب - القطاع النسائي .

١ - أما الفلاحون فقد حددت اللجنة القوى الشعبية في هذا القطاع بأعضاء الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي وأعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية الأخرى وأعضاء النقابة العامة للعمال الزراعيين والنقابات الفرعية لها وأعضاء روابط عمال الزراعة الذين يعملون في القطاع الحكومي .

٢ - العمال وهم أعضاء وتنظيمات عمالية للصناعة والتجارة والخدمات بما فى ذلك عمال المواصلات والنقل .

٣ - الرأسمالية الوطنية وتشمل أصحاب المتاجر والمصانع وقد حددت اللجنة القوى الشعبية فى هذا القطاع والتي ستمثل فى المؤتمر الوطنى بأعضاء الغرف الصناعية والغرف التجارية .

٤ - وأما أعضاء النقابات المهنية فقد حددت اللجنة تمثيل هذا القطاع بكل أعضاء النقابات المهنية والتي صدر بتكوينها قوانين .

٥ - أعضاء هيئة التدريس بما فى ذلك جامعة الأزهر ومن فى مستواهم ومن المشتغلين بالبحث فى هيئات البحوث والمعيدى ومدرسى اللغات بالجامعات .

٦ - موظفوا الحكومة وتمثل بموظفى الحكومة من غير المنضمين الى نقابات .

٧ - الطلبة وممثلهم طلاب الجامعات وطلاب المعاهد العليا وما يعادلها وطلاب المدارس الثانوية والمعاهد الأزهرية الثانوية وما يعادلها ورات اللجنة أن يكون حق الانتخاب لهذه الفئات جميعا دون قيد من السن وأن يقتصر حق الترشيح على من لا تقل سنه عن ١٦ سنة .

٨ - القطاع النسائى ورات اللجنة أنه قوة شعبية تحدد له نسبة عامة على أن توزع هذه النسبة بين القطاعات المهنية وبين التنظيمات النسوية القائمة .

وقد أصدرت اللجنة توصيات خاصة بجميع القطاعات السابقة والتي رأت تمثيلها . ففى قطاع الفلاحين أوصت بأنه يحسن العمل منذ الآن على تكوين تنظيم يضم العمال الزراعيين وذلك بدعم النقابة العامة الحالية للعمال

الزراعيين وتكوين لجان نقابية لها فى القرى ونقابات فرعية فى كل المحافظات وتعديل المادة ١٨ من قانون الاصلاح الزراعى وهى الخاصة بتكوين الجمعيات الزراعية التعاونية للاصلاح بحيث يدخل فى عضويتها صغار المستأجرين الذين لا تزيد مساحة الأرض التى ينتفعون بها على خمسة أفدنة . . واعادة النظر فى نظام الجمعيات التعاونية الزراعية وفى كيفية تشكيل مجالس ادارتها بحيث تضمن صدق تمثيلها للقوى الاشتراكية ونضمن تحقيقها لصالح هذه القوى . . وتوصى اللجنة باعادة انتخابات مجالس ادارة هذه الجمعيات على ألا يشترك فى هذه المجالس رجال الادارة (رجال البوليس والعمد والمشايخ) وبأن يكون أربعة أخماس أعضاء مجلس ادارة كل جمعية تعاونية زراعية على الأقل من صغار المائزين وهم من لا تزيد حيازتهم على خمسة أفدنة .

وأما فى قطاع العمال فقد رأت اللجنة اعتبار أرباب الحرف الصناعية ضمن فئة العمال الصناعيين . . وتوصى اللجنة بالعمل على تنظيمهم فى منظمات خاصة بهم فى شكل جمعيات تعاونية . وتوصى أيضا بتطوير المنظمات العمالية بحيث تصبح أداة لتطبيق الاشتراكية وحمايتها

وفى قطاع الرأسمالية الوطنية أوصت اللجنة بتطوير الغرف التجارية بحيث تصبح جهازا فعالا فى تنمية التجارة وفى تنمية الاقتصاد القومى . . وتوصى اللجنة أن تضم هذه الغرف القطاع الخاص وقطاع المؤسسات العامة وقطاع التعاون الاستهلاكى

وأما فى قطاع النقابات المهنية فقد أوصت باعادة النظر فى أوضاع النقابات المهنية بحيث تتحول الى تنظيمات تتواءم مع الاشتراكية .

وفى القطاع النسائى توصى اللجنة بأن تعنى الجهات المسئولة منذ الآن بتكوين منظمات لربات البيوت نظرا لأهميتها فى مجتمعنا ولضرورة

التعرف الى رأيهن بطريقة منظمة فى شئون المجتمع • وتوصى أيضا باعادة تنظيم الجمعيات النسائية القائمة تنظيما سليما يكفل مساهمته الجدية فى البناء الاشتراكى •

وأما عن التمثيل بعد ما تحددت الفئات المكونة للقوى الشعبية فجاء بالتقرير :

توصى اللجنة بأن يقوم السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة منبثقة من التنظيم الشعبى المقبل لحماية الثورة الاشتراكية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمينها فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية •

وترى اللجنة أن يكون عدد أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ١٥٠٠ عضو • وأما نسب التمثيل فى المؤتمر : فقد نظرت اللجنة فى عدة معايير لتوزيع نسب التمثيل بين القوى الشعبية المختلفة وقد بدأت اللجنة بدراسة المعيار العددي فاتضح لها بعد الدراسة ان الاعتماد على هذا المعيار وهذه لا تضمن أن يكون المؤتمر الوطنى صورة حقيقية لما يجب أن يكون عليه الدفع الثورى لانه قد يحرم المؤتمر من بعض القوى القليلة العدد ذات الفاعلية الكبيرة فى بناء المجتمع الاشتراكى من التمثيل المناسب •

لذلك نظرت اللجنة فى التمثيل على أساس المعيار الاقتصادى أى على أساس مساهمة كل قوى من القوى الشعبية فى الدخل القومى • وقد وجدت اللجنة أيضا ان الاتحاد على هذا المعيار وحده لا يفى بالغرض لان بعض القوى سوف لا تمثل اطلاقا بسبب عدم امكان تقدير قيمة خدماتها فى الدخل القومى كقوى القطاع النسائى وقوى الطلبة وان كانت هذه القوى تدخل فى مدلول القوى الشعبية الأصلية لذلك رأت اللجنة أن تخصص أولا حد أدنى مشتركاً لكل قوة من القوى المثلة قدره ٥٪ من العدد الكلى للمؤتمر لتمثيلها تمثيلاً فعالاً بصرف النظر عن عددها أو اسهامها فى الدخل القومى •

أما باقى نسبة التمثيل وهى ٦٠٪ فقد قسم على أساس أخذ متوسط مجموع نسبة المعيار العددي والمعيار الاقتصادي وأساس قياس المعيار العددي هو نسبة عدد أفراد كل قوة المسجلين فى منظمات الى المجموع الكلى لأفراد القوى المسجلين فى مختلف المنظمات وأساس نسبة المعيار الاقتصادي هو نسبة اسهام كل قوة من القوى المسجلة فى المنظمات فى الدخل القومى لمجموع اسهام هذه القوى .

وباضافة النسبة المئوية المخصصة لكل قوة على أساس المعيارين السابقين الى الحد الأدنى تحصل على نسبة الكلية التى تخص كل قوة حسبما يلى :

الفلاحون ٢٧٪ والعمال ٢١٪ الرأسمالية الوطنية ١١٪ النقابات المهنية ١٤٪ الموظفين غير المنتمين الى نقابات ١١٪ هيئات التدريس بالجامعات ٦٪ والكلية ٥٪ والنشاط النسائي ٥٪ فالاجمالى ١٠٠٪ ثم رأت اللجنة ان هذه النسبة أيضا فى حاجة الى تعديل يمكن من تمثيل القوى التى لا تسمح نسبتها فى الدخل القومى أو نسبتها العددية بتمثيلها تمثيلا مناسباً وبذلك تصبح نسب التمثيل النهائية كالآتى : الفلاحون ٢٥٪ أى ٣٧٥ عضوا والعمال (صناعة - تجارة - خدمات) ٢٠٪ أى ٣٠٠ عضوا والرأسمالية الوطنية ١٠٪ أى ١٥٠ عضوا والنقابات المهنية ١٥٪ أى ٢٢٥ عضوا والموظفين غير المنضمين الى نقابات ٩٪ أى ١٣٥ عضوا وهيئات التدريس بالجامعات ٧٪ أى ١٠٥ عضوا وكذلك الطلبة ٧٪ أى ١٠٥ عضوا وأيضا النشاط النسائي ٧٪ أى ١٠٥ عضوا .

وبذلك يكون الاجمالى ١٥٠٠ عضو وهو العدد الذى أوصت به اللجنة أيضا . . . وانهقد المؤتمر أيضاً بهذا العدد فى مايو ١٩٦٢ . لوضع الميثاق .
أى المنهاج الذى تدير عليه الثورة فى سياستها الداخلية أو الخارجية

وفى يوم السبت ٢٦ مايو ١٩٦٢ تحدث عبد الناصر فى جلسة افتتاح المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وقال :

أنا لما وضعت الفقرة الخاصة بالعمال والفلاحين بأن يكون لهم ٥٠٪ من جميع التنظيمات الشعبية بما فيها المجلس النيابى كنت حاطط كلمة « على الأقل » وبعدين شلتها ليه ؟ ايه الحكمة ؟ ثم أجاب بقوله : احنا نرجع مرة ثانية نقول فى حكم الطبقة مين الى كانوا تعبانين ومشتغلين ؟ مين الى كان بيشتغل وياخد نتيجة عرقه الثانى ؟ العامل والفلاح واستطرد يعدد مبررات هذه النسبة قائلا :

أولا : تذويب الفوارق بين الطبقات لكى نصل الى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى المجتمع المتحرر من الاستغلال بكل معانيه .
ثانيا : القضاء على الطبقة التى كانت هى صاحبة كل شىء مثلث وآلاف السنين وهى الرجعية . فهذه الطبقة يجب أن تسقط .

ثالثا : القضاء على التطلعات الطبقيّة حيث أورد ذلك بقوله : بدى أقول حاجة فى ناس يطلعوا من القرية ويتعلموا ويأخدوا الفرصة ويعملوا فى القاهرة أو الاسكندرية ويمشوا . ينسوا أولا . أولاد عمهم الى سابوهم يعملوا فى الغيط ينسوا المجتمع أو البيئة الى طلّعوا منها ويبقى لهم تطلعات عايز الواحد فيهم يشتري له خمسين فدان وبعدين مائة فدان الواحد فيهم يفتح له مكتب وعايز يتدحرج من الطبقة المتوسطة الى الطبقة العالية الرأسمالية أو الاقطاعية . دى حاجات لازم نقضى عليها لأن الأفكار والرجعية مش بس عند الرأسمالية والاقطاع يصح تكون عند ناس لهم تطلعات . الواحد منهم يتصور انه حيعمل ويشترى وينسى البيئة والقرية الى طاع منها . . واستطرد قائلا : أنا خايف برضه ابنا نجيب ناس فى

المجلس النيابي يزوحوا يعطوا وعود للفلاحين والعمال زى ما حصل زمان وأول ما يدخلوا المجلس سلامو عليكم وانتهى الوضع . بالطبع عارفين كلكم هذا الوضع . ومحدث يسأل بعد كده والواحد فيهم يبدأ يفكر فى نفسه والنائب المحترم عايز تطلعات طبقية . . . يشتري عمارة أو كام فدان أو يشوف له قرشين أو يدور على صنف سجائر أحسن من اللى كان ييشربه دي عمليات موجودة بالنسبة للناس والتطلعات الطبقيّة برضة موجودة . هو فى قرارة نفسه بيدور على واحد غنى يتجوز بنته علشان يساعده هذه العملية تطلعات طبقية وموجودة فى الفرد العادى .

فالعامل والفلاح هو اللى يمنع ويحمى من تسلل أو تلاعب الرجعية أو التفافها ثم قال : تسألونى من هو العامل ؟ ومن هو الفلاح ؟ ولم يجيب على هذه التساؤلات ولكنه قال : مش عارف ليه عاوز تحملونى أنا هذه العملية . اعملوا لجنة وقولوا لى أنتم من هو العامل ومن هو الفلاح فى رأيكم اتفضلوا اعملوا لجنة وضمنوا هذا الكلام فى التقرير الذى فى الميثاق . أعتقد ان فيه حاجات ممكن تقال النهاردة وحاجات تقال فى مؤتمر أكتوبر ويطبق فيها هذا النص هو تخصيص ٥٠٪ من مقاعد المجالس الشعبية للعمال والفلاحين . يبقى لازم النهاردة نعرف من هو العامل ومن هو الفلاح اننا بدى أعرف منكم أنتم وأناقشكم فى وجهة نظركم فى العامل وفى الفلاح .

وعندما رأى أحد الأعضاء ان هذا يتنافى مع الانتخابات الحرة المباشرة وطالبه بعدم هذا التحديد . . . رفض ذلك باصرار قائلا : لا . . . الطبقة دى بالذات . . . العمال والفلاحين يجب أن نعطيهم جميع الفرص حتى يستفيدوا بوضعهم الطبيعي فى هذا الميدان .

ثم قال : فيه ناس هنا بتتكلم عن الوعى بتقول الـ ٥٠٪ مثلا فى المجالس الشعبية أو المجالس الأخرى بتقول الوعى ناقص برضه الوعى ده

موضوعنا واحنا مسئولين عنه والمثقفين فى هذا البلد مسئولين عنه أنا
قصدي المثقفين ليسوا فقط المتعلمين الى معاهم شهادات عليا ودكتوراة
بل كل واحد مثقف عنده تفكير اجتماعى يقدر نشر هذا الوعى وعلى رأى
كمال الدين حسين نعمة سنة اول وعى وسنة ثانية وعى وسنة ثالثة وعى
ونفضل نعمل برامج .

احنا لا نستطيع أن نضمن تأمين الكلام الى بيقوله كله الا اذا كان فيه
وعى عند كل الناس لازم نضع فى حسابنا ان فيه حاجات طبقية او تطلعات
طبقية لا زالت موجودة. والسلاح الوحيد الى يخلينا نقضى عليها هو الوعى
الكامل . ثم عاد يردد أساس اختيار هذه النسبة قائلا : خلق نوع من
التوازن ونوصل اننا نقدر نذيب الفوارق بين الطبقات . . وأنا باعتبار ان
احنا بنعوز عشرات من السنين علشان حد يطام ويقول ان احنا اذبن الفوارق
بين الطبقات . . مش عملية سهلة . . عملية صعبة وعملية كبيرة جدا .

وهنا نتوقف لحظة . . لنرى ان مسألة التطلع او الطموح لهى من
جوهر الانسان . بل غريزية فيه . . وان هذا او ذاك له دور كبير فى تطور
وتقدم الانسان دائما . . فهو الباعث لآى عمل او نشاط يقوم به او بالمزيد
منه . . فكيف والمسألة كذلك . . نسعى للقضاء على بتر او تجاهل
او كبت غريزة فى الانسان . . هى فى الأصل ودافع لآى تقدم . . ورغم
قناعة الرئيس عبد الناصر بوجود التطلعات الطبقية فى الانسان كشيء
غريزى . . أى السعى الى الأفضل او لمستوى أرفع . . ورغم انه تخوف
من ذلك بالنسبة للنائب بالذات فان مع ذلك رأى ان العامل والفلاح
هما صمام أمن ضد الأفكار الرجعية أى هذه التطلعات ومع ذلك أيضا فان

هذا التخوف قد وقع بالفعل فى صفوف ممثلى العمال والفلاحين حيث
حقق معظمهم مستوى أفضل بصورة سافرة رغم امكانياتهم المحدودة .

ورغم النقاش الذي دار باللجنة التحضيرية والمؤتمر وتقرير اللجنة
الا ان مسألة توضيح أو تعريف العامل والفلاح لم تبدو محددة حيث
سيجرى عليها العامل واختيار ممثلي العمال والفلاحين

انما كان عبد الناصر يرى ان تحديد هذه النسبة الهدف الرئيسى
منها تذويب الفوارق بين الطبقات .. ومع ذلك فان هذه المسألة فى حاجة
الى سنين طويلة ربما تصل لعشرات السنوات وعلى ذلك اعتبر ذلك بداية
وليست نهاية لنظام سابق والنتيجة القضاء تماما على الطبقة الرأسمالية
والاقطاعيين كما يرى .. وبذلك القضاء على هذه القوى بتفتيش ملكيتها
ايا كانت .. وهذا يتيح الفرصة للنظام الثورى الجديد الهيمنة والاستقرار فى
المجتمع .

وأما عن مدى أهلية الفلاح أو العامل لممارسة دوره التشريعى والرقابى
فى البرلمان فانها فى حاجة الى وعلى وخبرة . وعندما وجه اليه استفسار فى
ذلك كما سبق عرضه رأى ان المسألة فى حاجة الى وقت والثورة مسئولة
عنه .. وبالفعل فقد حصل البعض منهم على دورات تثقيفية فى المعاهد
الاشتراكية التى انشأتها التنظيم السياسى فيما بعد وهو الاتحاد
الاشتراكى ولكن هل كانت لها دور كبير فى ايجابية أو دفع النائب لممارسة
برلمانية حقيقية .. ؟

ان استقراء واقع الأمر يبدو لنا ان حصيلة هذا الوعى كانت موجهة
لاتجاه سياسى واحد الأ وهو شرح الاشتراكية التى تطبق من وجهة نظر
السلطة السياسية .. ودور النائب فى نشرها وتأكيدا بين الناس ..
ودوره فى تعزيز سياسات الحكومة تحت القبة لتحقيق أهدافها .. وربما
كانت مظاهرات الطلبة عام ١٩٦٨ قد أشارت وهاجمت هذه المسألة وبدا
ان الطلبة يعتبرونهم مؤيدين فقط .. دورهم ينحصر فى التصفيق دائما

حماسة وتأييدا للقيادة السياسية فقط .. رأت هذه المظاهرات بأنهم ليسوا على مستوى التمثيل القومي واعتبروا ذلك من أسباب أو مقدمة لهزيمة يونيو ١٩٦٧ .

وقد أراد الرئيس عبد الناصر بتحديدته أو اطلاقه أو تعبيره بالقوى الشعبية .. كما صرح وأعلن بذلك .. الى القضاء على الصراع الطبقي الذى كان يهدد الدولة قبل الثورة .

ولكن اذا سرنا مع هذا المنطق الثورى .. فان القوى الشعبية بصعوبة تحديدها حتى على سبيل تحكى .. فانها تعنى فى المقام الاول الطبقات الفقيرة والمتوسطة التى كان لديها التطلع الطبقي الذى يؤدى الى صراع طبقي مع من هم يعتبرون فى قمة المجتمع .. والذين يمثلهم الرأسمالية والاقطاع .

ولكن هذا المنطق الثورى من جانب آخر .. نقل هذا الصراع وليس بين القاعدة والقمة انما بين القوى الشعبية بتحديدتها الذى بدأ من خلال التعريف الذى وصل اليه المؤتمر للقوى الشعبية .

ويعنى ذلك ان الصراع أصبح أفقيا وليس رأسيا .. فالصراع الأخير ربما يكون واضحا جليا محدد المعالم والمسارات مما يؤدى الى استجلاء الحلول أو المعالجات بضرورة أيضا واضحة حتى لو كان بمنطق أو منهج ثورى .

ولكن أيضا نقل هذا الصراع الى الطبقات المتقاربة أو المجاورة أو المتصلة بأنشطتها المتعددة بتفتيت قوى القمة .. فقد أصبحت لدى القوى الشعبية الجديدة تطلعات الى اكتناز مغانم هذا التفتيت .. وبالتالي فان الصراع الأفقى يصبح نتيجة لازمة وحتمية على مستوى القوى الشعبية بتحديدتها السابق بل أدى ذلك الى ادعاء وتصارع الفئة الواحدة مع الفئات الأخرى لاحتلال

مكان الصدارة في هذا الصراع الأفقى للحصول على أكبر المكاسب والمزايا التى نتجت عن تفتيت قوى القمة .. وبالمطبع فان قوة أى فئة واحدة لا تمكنها من التطاع الى السلطة أو مناصرتها منفردة حيث أن قواها مرتبطة بقوى الفئات الأخرى لاتصال نشاطها ومصالحها المتشابكة. وهذا يؤدى الى طريقين أولهما الصراع والثانى التعاون والمنطق الطبيعى لهذا وذلك هو الامتزاج أو الاندماج أو الانفصال أو الاتصال أو الانتهازية والاستغلالية أم التسابق نحو التصدي للعمل الوطنى بدعوى الأفضلية أو الاستحقاقية .

وبالمطبع فان هذا الصراع الأفقى يتزايد بتطور المجتمع .. من خلال تطور احدى أو بعض قطاعاته .. وبالتالي فان هناك فئة دون أخرى تتقدم بهذا التطور من الأخرى بدعوها هذا الى العمل الوطنى بالدولة .. وتحديد وتوجيه مساره وان كان قد بدأ قوميا الا انه يحمل فى طياته مصلحة هذه الفئة أو غيرها .

وعندما تتصارع عشرات الفئات بل ربما المئات فان الصراع يتخذ شكلا موسعا شاملا . ولذا فان هذا الصراع لا يفرز فى الحقيقة أى قوة يمكنها مواجهة السلطة حتى ولا من أجل المصلحة جميع هذه الفئات التى تمثل هذا الصراع الأفقى .

بل ان هذا يدعو أى فئة للتقرب أو التنازل للسلطة حتى تكون على مقربة منها . وبالتالي نستطيع أن نحصل على مزايا وامتيازات ومكاسب .

بل ان هذا الصراع الأفقى أى الفتوى يؤدى الى تطبع طبقى .. أى الى السلطة السياسية للحصول على مزايا ولكن لا يتطور ذلك الى مواجهة أو صراع طبقى مع السلطة السياسية .. انما عن طريق منهج التصالح أو المصالحة أو المهادنة الأكثر من غيرها من الفئات الأخرى .

اذن فالمسألة تبدو نصف دائرية . فالقضاء على الصراع الرأسى عن طريق الأفقى أى الفتوى يصل أو يدور مرة أخرى للتطلع الطبقي والذي لا تمثله طبقة رأسمالية أو إقطاعية انما تمثله السلطة السياسية التى طرحت هذا البديل .

وهذا يرتب نتيجة أخرى أو بمعنى آخر فحتى تصل فئة أو أخرى الى مرتبة طبقة السلطة الجديدة فلا بد . . ألا تصارع . . انما عليها أن تهدأ وتطيع وتسير على المنهج المحدد لها سلفا من قبل هذه السلطة ومن كان أكثر طاعة . . كان أكثر مغنما .

وقد تبدى هذا الصراع فى المطالبة المستمرة من جانب كل فئة فى الحصول على مزايا نقدية وعينية على مدى الثلاثين عاما الأخيرة : ولا سيما بالنسبة لبدلات طبيعة عمل كل فئة دون الأخرى واختلاف نظرتى المثقفين عن نظرتى الفلاحين والعمال كفئات نوعية بدت تحكمية على سطح الحياة العامة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بالدولة . ويؤكد صحة رأينا السابق فى هذا . ما جاء بمؤتمر اللجنة التحضيرية من مطالبات ورغبات فتوية أو طائفية . . بل اتهامات متبادلة من الفئات المتعددة وقد بدأ ذلك أيضا فى الاختلاف والخلاف حول نسب تمثيل كل فئة فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية المزمع عقده بعد ذلك .

ومن خلال مراجعة مواقف الأعضاء . ومدى تأثير ما يدور من خلاف على آرائهم : فقد عبر البعض عن خطورة ونذر هذا الخلاف الذى يبدو خلاف طائفى أو فتوى . وخطورته كما سبق الإشارة اليه فى انه على مستوى أفقى . . أى على مستوى القواعد الجماهيرية فيما بينها . . تشغلها عن مواجهة السلطة السياسية أساسا والتى تتحكم فى أمورها . من حيث اعتقادها ان مصالحها مرتبطة بموقف أو سلوك أو رأى من جانب فئة أو طائفة أخرى .

وبذلك يتجاهل الحقيقة الا وهى موقف السلطة السياسية من ذلك .
وسنعرض لبعض الآراء التى لمست هذا الصراع الفئوى أو الطائفى فى كلماتها
بهذا المؤتمر .

فقد تحدث كمال الحناوى رئيس تحرير جريدة الأخبار قائلا :
عندما يقف الفلاح ليتكلم لا بد أن يتحدث عن المسائل المادية التى
تمس حياته وعن ما أصابه من صور الاستغلال والاستعباد . فهو عندما
يتكلم الزميل حسين محمد محمود عن المكافأة أو الجزاء الذى يناله اذا ما ارتفع
انتاجه الزراعى وعندما يتحدث الأخ طه الخطيب عن الوسائل التى تستخدم
لابعاد الفلاحين عن الأراضى كأن يترك الأراضى بورا حتى لا ينتفع بها وعندما
يتكلم الزميل العامل عبد العزيز مصطفى عن بعض حقوق العمال التى
كانت موجودة وسلبت منهم . كل هؤلاء انما يتحدثون عن المصالح المادية
التي تمسهم . . واني وان كنت من أبناء الفلاحين وتمتد جذوري الأصلية
الى البيئة الريفية الا انه قد أتيت لي فرصة الثقافة . وعندما أتحدث في
هذه اللجنة فاني أكون مرتبطا بالمصالح المادية المحيطة به ومصالح الطبقة
التي أعيش فيها . كل هذه حقائق قائمة ولا يجوز أن نخاف من مناقشتها . .
كما ان هناك متناقضات بين الفلاحين والعمال يمكن أن تحل بالطرق
السلمية في نطاق المجتمع الذي نعيش فيه ومن هنا فاننا نلتمس العذر
لأي انسان يتكلم في حدود المصلحة المادية التي تمس حياته اليومية .

ورد عليه يوسف على قائلا : اذا كان المتكلم يرتبط بالمصالح
الشخصية . فأخشى لو أطلق هذا المبدأ أن يتحول الكلام الى شكاوى شخصية
أو طائفية قد تبعدنا عن الغرض الذي اجتمعنا من أجله .

ويقول أحمد سنعيد : ان التنظيمات الثورية تقوم دائما على الثقة فهي
جماعة من الأفراد ارتبطوا مع قائد برابط معين من أجل تحقيق هدف معين

وتعاهدوا على الكفاح من أجله هنا تأتي مهمة القائد فى التنظيم .. والثقة المتبادلة بين القائد وبين أصحاب المصلحة فى التنظيم هى التى تستطيع أن تقيم القوى الشعبية وتحددها .

ولكن لو اردنا أن نناقش - وفقا للاحصاءات - عدد المشتغلين فى الزراعة وعدد المشتغلين فى الصناعة ورأس المال المستغل فى كل منها والدخل القومى الخارج منهما لوجدنا أنفسنا فى متاهات ضمنية جدا . وتنتهى أخيرا الى ان القطاع الزراعى لا بد أن يبتلع نسبة الـ ٥٠٪ فهل هذا هو المجتمع الذى نريده فى النهاية ؟ المجتمع الذى تسود فيه الزراعة اننا نريد مجتمعا تقف فيه الزراعة مع الصناعة على قدم المساواة . نريد أن تتطور الزراعة وتنمو الصناعة الى مرحلة يتساوى الدخل القومى منها وما تدره الزراعة . ان التنظيم الذى عمله هو تنظيم للمستقبل وليس للحاضر فقط . ومن هنا كان من الواجب تقسيم نسبة الـ ٥٠٪ بين قطاعى الزراعة والصناعة بمعنى ان كل قطاع يحصل على ٢٥٪ كاملا .

أما د . سليمان الطماوى أستاذ مساعد بحقوق عين شمس فقال : ان ما سمعته فى الأيام الأخيرة . ومضى الى أن أبدى رأيا كنت أمسك عن ابدائه . والحقيقة العلمية التى أجمع عليها الناس الدارسون ان التمثيل المهنى لا يمكن أن يكون أساسا للتمثيل السياسى . والدليل على هذا ما حدث فى الأيام الثلاثة الأخيرة . فان كل الطوائف التى مثلت هنا قد مست فى كلامها من قريب أو بعيد طوائف أخرى . المحامون اتهموا وشتموا وكذلك الأطباء والمهندسين وسائر المهن حتى الجامعة لم تسلم فمن يوجه اليها اتهاما . كل هذا يؤكد ان التمثيل الطائفى لا يصلح أساسا للتمثيل السياسى وفى هذه اللجنة أخذ كثير من الأعضاء يشعرون انهم يمثلون طائفة معينة من الطوائف وليس هذا المقصود . من لجنتنا هذه اذ المقصود أن نكون جميعا

كأطراف الضوء كل منا يمثل الشعب فى مجموعة يجب أن نتفاعل جميعا وأخشى أن يظل هذا الاحساس فينا الى أن نعد الميثاق الذى سيمكننا سنين طويلة .

لم يقل أحد ان هناك فئة سليمة اطلاقا فكل دعوة يمكن أن تجرح وتريد أن تتجرد من الاتهامات المتبادلة وتنظر الى المستقبل بعيدا عن الحزازات الشخصية فلا يجرح أحد أحد فالوطن لنا جميعا والاشتراكية سوف تزيل هذه الفوارق فتختفى من مجتمعنا .

ويدعو أحمد فهم رئيس اتحاد العمال بالتوسع فى القاعدة النقابية وطالب بأن يكون من بين مسوغات تعيين العامل بطاقة عضوية النقابات فالاحصاءات تؤكد ان كثيرا جدا من أصحاب الأعمال الصغار يعمل معهم عديد من العمال يزيدون عن الألوف لتقوية الحركة النقابية كدعامة قوية فى بناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

ولكن د . حمدى الحكيم يرى : انه يجب أن نتطور فى مفهومنا طبقا للنظام الذى نعيش فيه لقد عشنا فى مجتمع رأسمالى وكان لا بد من طرح تقليدى كما قال أحمد فهم بين الرأسمالية والقوى العمالية وانتقلنا اليوم الى مجتمع اشتراكى فلا بد أن نغير مفهومنا طبقا لهذا المجتمع . ليس هناك تصارع فى مجتمعنا الاشتراكى ولكن يجب أن يقوم توازن فى المفاهيم والأغراض . وتعاون فى الانتاج ما دام أن المنظمات العمالية تعيش الآن فى المجتمع الاشتراكى .

لقد لاحظ الأستاذ الطماوى أن تشكيل لجنتنا تشكيل طائفى ولا حرج من ذلك فى هذه المرة لانى أعتقد انه لم تكن هناك وسيلة أخرى لبدء هذا التنظيم غير هذه الوسيلة رغم الصراع الذى قد يكون موجودا بين طائفة وأخرى . ولقد حدث المزج الذى نبتغيه فعلا بين هذه الطوائف فأصبح العامل

يتكلم عن الطبيب والمحامي والمهندس وأصبح الفلاح يتكلم عن هؤلاء جميعا وتلك ثمرة نستقبلها بابتهاج .

ويناشد الدكتور رشوان فهمي نقيب الأطباء أعضاء اللجنة ألا يجرحوا أية هيئة خاصة اذا كانوا لا يعرفون عنها شيئا وفي هذا يجعلنا نتألف ويحب بعضنا بعضا . . لاننا هنا مجموعة يكمل بعضها بعضا والبلد في حاجة اليها جميعا من عامل وفلاح وطبيب ومحام .

وحيث كان قد رأى د . لبيب شقير ان هناك قصور لبعض النقابات من تمثيل تطلعات وآمال فئاتها وطوائفها . وكان ذلك في بداية الحديث بالمؤتمر بالاضافة الى نفس المنطق الذي انتهجه البعض حول هذا الموضوع .

أما الشيخ محمد الغزالي : فقد تحدث الزملاء عن طوائفهم ومشكلاتهم ولا بأس من أن أتحدث في ايجاز عن مشكلة تتصل بطائفة كبيرة جدا من الأزهريين . أذكر أنا آسف ولا شك ان جميع الحاضرين سيشاطروننى الأسف عندما يعلموا ان وزارة الأوقاف قد عينت ثمانين عالما متخصصا فى مدى سنة بمرتب قدره ستة جنيهات شهريا شاملة اعانة الغلاء وغيرها وعينت فى السنة ذاتها ثمانين ساعيا بمرتب قدره ثمانية جنيهات شهريا . فكان العالم المتخصص الأزهرى الذى أمضى ١٥ عاما فى الأزهر الشريف استطاع أن يحصل بعد هذه المدة الطويلة على ستة جنيهات أما الساعى الذى لم ينل شيئا من التعليم فانه عين بثمانية جنيهات . وانى كمستول فى وزارة الأوقاف أعرض هذا الأمر على رأى العام ليرى كيف يعامل خريجوا المعهد العتيد وهو الأزهر هذه الطائفة المنكوبة واذا كان علينا أن نتحدث عن الحقوقيين وخريجي كلية الآداب فانه واجب علينا أن نتحدث عن أمثالهم من خريجي كلية الشريعة وكلية أصول الدين من أولئك الفقراء الذين تعلموا وأمضوا الزمن الطويل فى طلب العلم ومع ذلك يكون المستقبل أمامهم كما رأينا .

وعلى ضوء هذه الطائفية الموسعة .. فقد تحدث أمين عام المؤتمر أنور السادات قائلا : « ما كنت أود أن يكون ختام أعمالنا على هذا النحو فما كان يليق أن نتحدث كل طائفة عن نفسها ولا نرتفع في حديثنا الى مستوى الوطن كله . ان هناك ملايين من الفلاحين في القرى هم أهلونا جميعا لم يجدوا واحدا يذكرهم أو يتكلم باسمهم . لقد تحدث كثير من المحامين ملايين . كنت أود أن نرفع بكلامنا في ختام أعمالنا الى مستوى الوطن كله . وتحدث كثير من الموظفين ولم يجد الفلاحون في القرى من يتحدث عنهم وهم وأن نتنزه عن المستوى الطائفي وأن يكون ختامنا متشابهها لبدايتنا حيث اتسمت أعمالنا في البداية بالصراحة والارتفاع الى مستوى المجموع . مرة أخرى أقول انه ما كان يجوز أن يكون ختامنا لمناقشتنا بهذا الشكل » .

وبالطبع فان تشكيل اللجنة التحضيرية كما سبق القول هو مقدمة لهذه النتيجة أو الخاتمة التي غضب منها الأمين العام والذي يبدو انه لم يكن يتوقعها ومع ذلك فهي نتيجة منطقية لمقدمتها . وأيضا فان نقص الوعي أو انعدامه لدى ممثلي الفلاحين والذين اختيروا لم يتحدثوا عن فئاتهم كما يتصور البعض . ومع ذلك فان بعض أعضاء الفئات الأخرى قد تحدثوا عن فئة الفلاحين وهذا يؤكد عدم نجاح الأساس الطائفي للتمثيل السياسي وانما لا بد من التأكيد على ان النائب .. أيا كانت فئته .. فهو في المقام الأول والآخر هو نائب الأمة كلها .. نائب الشعب .

ومما لا شك فيه انه كان يمكن الأخذ بوسائل ومناهج القضاء على الصراع الطبقي في المجتمع فور قيام الثورة . وحيث ان بعض القوانين الاشتراكية ان كان هدفها ذلك الا ان آثار سلبية خطيرة وجسيمة قد وقعت بالمجتمع في خلال تطبيقها .

فماذا لو كانت قد حددت العلاقة بين العامل والرأسمالي بالتشريع

الواجبة لحماية العامل وتطويره تدعيما للاقتصاد القومى وتحقيقا لمكاسبه الخاصة ٠٠ ؟

وماذا لو كانت قد نظمت العلاقة بين الاقطاعى والزارع الاجير ايضا بشئ من الوسائل القانونية حتى كان يمكن الاستفادة من هذه القوى الاقتصادية المتمثلة فى الأرض لزيادة الرقعة الزراعية وعدم تفتيت الاراضى وهجرة العمالة الزراعية ٠٠ ؟

فقد كان الشعاع المعلن هو تذويب الفوارق بين الطبقات وكان يمكن ان يكون ذلك بشئ أكثر فاعلية فى بناء المجتمع ايضا مع هذا التذويب . وان كان قد بدأ انه قد تحقق فانه بالفعل تحقق فى فترة قصيرة ٠٠ برزت فيها طبقية من نوع جديد . من عناصر وقوى الثورة ذاتها . وان كان قد اختلف شكلها عن الشكل السابق للثورة والذي كانت بدايته من منتصف القرن التاسع عشر أى عمره يقرب من مائة عام فقط وليس آلاف السنين .

وبنسبة ٥٪ فى البرلمان ٠٠ فقد أصبحت تمثل نسبة حزب تحت القبة ٠٠ يتبع الحاكم وتوجيهاته وتعليماته ٠٠ حيث انهم يمثلون مصلحة ممن اكسبتهم الثورة أو حققت لهم مزايا وامتيازات وبعض الحقوق . وبذلك ظهر ما أطلق عليه ديكتاتورية البرلمان أو ديكتاتورية الأغلبية حيث انها تصوت مع الحاكم فى كل ما يعنى له أو يراه أو يتمناه .

ولقد تخوف الدكتور رشوان فهمى نقيب الأطباء أثناء انعقاد المؤتمر للجنة التحضيرية من معطيات او مقدمات هذا النظام الشمولى الجديد فقال : ساورنى قلق قليل بالنسبة لانحراف أفراد أو مجموعة وقلق كثيرا اذا انحرف فى المستقبل حاكم فى يده الأداة الحكومية والمؤسسات الصحافية وقد قصد بالمؤسسات - التنظيمات السياسية والشعبية والبرلمانية -

واستدرك قائلا : وبهذا يهيمن على أقوات الكثير من أفراد الشعب وليس
أقسى من النفس ولا أذل لها من الخوف ومن الحرمان من لقمة العيش .

ثم قال : فهذا النظام الذى نسير عليه مستحب فى الوقت الحاضر
لثقتنا فى عدالة حكامنا ولكن اذا اختار الشعب حاكما بعد جيل أو أجيال
وانحرف فائنا سنجد الصحافة وان كانت قد انتقلت ملكيتها الى الشعب
ممثلا فى الاتحاد القومى وتحورت من سلطة رأس المال قد وقعت بطريق
غير مباشر تحت سلطان الحاكم فاذا لم يهيا للصحفيين الضمانات الكافية
فسيأتى يوم من الأيام يستمر الحاكم الصحافة لتكون أداة لمديحه وتمجيد
كل أعماله حتى الخطأ منها وكذلك الحال فى الأداة الحكومية والقطاع العام
حيث ترتبط أيضا حزية الرأى بلقمة العيش .

وما تخوف منه نقيب الأطباء . . قد وقع بالفعل على مدى سنوات لاحقة
من هذا التاريخ . . وربما تعددت أشكاله ووسائله وأساليبه . . الا ان هذا
التخوف كان حقيقة وليس احساسا أو رؤية فقط .

وعلى مسار التاريخ النيابى المصرى سألت رئيس مجلس الشعب
الدكتور صوفى أبو طالب وكان ذلك فى مايو ١٩٨١ اننا نرى ان الحياة النيابية
التي تعطلت فور قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ تجددت بعد عودتها بشئ لم يكن من
قبل فى تاريخنا واعتقد انه غير قائم فى دساتير العالم الا وهو التقسيم
الثنوى للبرلمان فأصبح هناك فلاح وعامل وفئات رغم أنه من البديهييات
أن كل انسان مصرى أصله فلاح مهما كانت مهنته ومهما علا منصبه ورغم
أن نظامنا الدستورى والقوانين الوطنية تحمى مكاسب العمال والفلاحين
وتقابات واتحادات تحافظ وتطالب بمصالحهم ومع ذلك فهناك اصرار على هذا
التقسيم فى حياتنا النيابية ظهر أحدثه فى تشكيل مجلس الشورى أيضا
فلماذا كان هذا التقسيم والى متى سيظل هكذا !!؟

فرد الدكتور صوفي أبو طالب قائلا :

من الجوانب النظرى الفلسفى فانه منذ تاريخ الثورة الفرنسية والديمقراطية الحزبية بمعناها الكامل فى أوروبا تخلص من أية قيود شكلية أو موضوعية حتى وصلت الأحزاب السياسية الى حالة استقرار سياسى واقتصادى واجتماعى استغرق هذا بدوره قرنين من الزمان .

وبالطبع فان استقرار هذه الأحزاب ينبع من وجود قاعدة شعبية تسندها مدركة وواعية لبرنامج كل حزب وفى يدها أيضا صمام التغيير وقتما تريد وحسبما تقدمه برامج الأحزاب ، وعندما تفجرت الحرب العالمية الثانية حدث تغيير جوهري فى العالم كله من جوانب متعددة ومختلفة فلم تصبح الديمقراطية سياسية بالمعنى الذى كان قائما قبل هذه الحرب أى طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . بل أصبح جانب منها اجتماعيا فليس يكفى بالإنسان أو المواطن حركة الفكر والتعبير وتكوين الأحزاب وحرية الانتخاب والترشيح انما أصبح الإنسان يهتم بمقومات حياته اليومية من مآكل ومسكن وملبس أى ما تسمى بالديمقراطية الاجتماعية . وعلى ذلك فقد دعمت الديمقراطية السياسية بمبادئ وأفكار العدالة الاجتماعية ومن هنا بدأت تبدو بعض القيود والضوابط الواقعية أو القانونية على حركة الأحزاب .

فالحزب عندما يتوجه للناخبين فهؤلاء بدورهم يبدون اهتمامهم الأول بمتطلبات الحياة اليومية من سكن وارتفاع فى مستوى المعيشة وتعليم ومآكل وعدد ساعات عمل محددة وراحة أسبوعية لمدة يومين الى آخر هذه الحقوق فترتب على هذا أن الأحزاب السياسية الأوروبية تهتم فى المقام الأول بمطالب الناخبين اليومية أكثر من اهتمامها بالقضايا السياسية حيث ان هذه الأخيرة أيضا استقرت وأصبحت فى ضمير الأفراد والمجتمع .

وعندما نتجه بنظرنا الى الكتلة الشرقية القائمة على التنظيم السياسى

الواحد وهو الحزب الشيوعي المسيطر على الدولة والمجتمع وهو الذى يفكر بدلا من الفرد العادى فهو يعطى الضمان أو المتطلبات الاجتماعية للمواطن حيث يسلب منه حريته السياسية أو يتنازل عنها المواطن فى مقابل متطلبات حياته اليومية أى الاجتماعية وهذه هي مأساة الشيوعية فى هذه المجتمعات هذا من الناحية التاريخية .

وأما من الجانب الواقعى فى المسألة المطروحة ففى ظل دستورنا الحالى الذى هو ليس شرقيا بالمعنى الكامل وليس غربيا أيضا بالمعنى الكامل فإنه من جانب آخر يقوم على تعدد الأحزاب ورغم ذلك فإنه ينشأ فى إطار مجموعة مبادئ تسمى القواعد الأساسية للمجتمع موجودة بالدستور ونلتزم بها جميعا حيث أن هذه المبادئ قد ارتضاها الناس فى استفتاء شعبى ودستورى وبالتالي فلا يجوز مثلا أن يقوم حزب ويطالب بنظام ملكى بينما نجد ذلك فى الأحزاب الأوروبية فيمكن قيام حزب يطلب بذلك وهذا لأنه قد استقرت النظم السياسية هناك منذ زمن طويل ومن جانب آخر لو تركت الأحزاب مطلقة فى رعاية مصالح المنتمين إليها . قالوا قام حزب برعاية مصالح الفلاحين وحدهم وآخر للعمال وحدهم وثالث للمسلمين ورابع للمسيحيين فهذا يؤدى الى تفتيت الوحدة الوطنية التى نص عليها الدستور والزم احترامها لتحقيق السلام الاجتماعى وهذه من المقومات الأساسية للمجتمع كما يستوحى عدم تفرد كل فئة لمصالحها منفصلة عن المصلحة القومية العليا للمجتمع .

ومع ذلك فإننا لم ننفرد بهذا فى ألمانيا تنظيم أيضا لضوابط معينة لعدم السماح بعودة الأحزاب القديمة كالحزب النازى وعندنا أيضا عدم السماح بعودة أحزاب ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ كما أن الدستور الألمانى لا يسمح بتكوين أو قيام أحزاب فئوية حتى لا تفتت وحدة المجتمع .

فالعمال والفلاحون لدينا يمثلون ما يقرب من ٨٠٪ من الشعب وهذا الذى بنا الى خيار من فرضين : أما أن نسمح بقيام حزب ينادى بمصالح العمال وحدهم والفلاحين وحدهم ويستتبع هذا السماح لقيام احزاب فئوية لفئات المجتمع المتعددة وبالتالي تفتت المجتمع واحداث صراعات ليس من أجل المصالح القومية انما من أجل مصالح فئوية فقط .

أما الفرض الثانى وهو رفض قيام الأحزاب الفئوية وترك الأمر للناخب يختار من يمثله بصرف النظر عن الفئة الاجتماعية التى ينتمى اليها ، ولكن هذا الفرض الثانى يفترض أيضا أن يكون الناخب على مستوى عال من الثقافة . والوعى السياسى يعيش فى استقرار اجتماعى واقتصادى تمكنه من الحكم على المرشح من خلال برنامجه أو برنامج الحزب الذى ينتمى اليه وعلى ذلك فأننى أعتقد اننا ما زلنا فى مرحلة انتقال فى الجانب السياسى والاقتصادى والاجتماعى . فحقيقة قد حدث استقرار الآن ولكنه نسبى وما زال حتى الآن ينضج ليصل الى المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى المراد والمستهدف للناس أى المواطنين .

ويجب أيضا ألا نتجاهل أنه لو تركت الأمور للناخب وحده وهو يتمتع بما سبق ذكره فقد يفوز به من قبل من يكون له ملكة الاقناع والخطابة ولقاء الجماهير فينتخبه رغم أنه لا يصلح نيابيا . وهناك لا بد من معالجة هذا الأمر لتوفير الحماية والدفاع عن ٨٠٪ من السكان أى العمال والفلاحين . ولذلك كان لا بد من تحديد نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين للدفاع عن مصالح هذه القاعدة فى اطار قومى .

فنحن اليوم فى مرحلة تجمع لهذه القوى المختلفة وبالطبع فان هذا الحل

انتقالى يقابل بانتقاد من جانب البعض ويقال فلنترك الأمور للنائب . .
 واسرع فأقول. ان المسألة ليست مثالية انما نجاح النظام السياسى او فشله
 لا يحكم عليه بالقرب أو البعد عن المثالية انما يحكم عليه بقدر ملائمته
 للمجتمع الذى يحكمه والمرحلة الحالية لم تنته بعد الى استقرار اقتصادى
 واجتماعى نتيجة المتغيرات والتعولات فى السنوات الماضية . ومع ذلك فان
 التفكير فى أسلوب أفضل كما يرى هؤلاء البعض قد يأتى فى وقت لاحق حيث
 يكون الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى ويترك الأمر برمته
 للنائب وعندئذ يمكن الغاء أية ضوابط ومنها نسبة الـ ٥٠٪ محل الانتقاد .

واذا كانت هذه تعقيبات على اجابة رئيس مجلس الشعب . . فانه يمكن
 الرد بأن الديمقراطية الاجتماعية لا تتعارض أو تتناقض مع حرية النائب فى
 اختيار مرشحه وعدم فرض هذا التصنيف القنوى عليه أى عامل أو فلاح
 أو فئات . . حيث أن هذا التصنيف الأخير هو تفتيت قنوى للمجتمع . .
 وكل فئة تسعى لمصالحها منفصلة عن غيرها . . عكس ما يبدو أن النائب يمثل
 الأمة كلها فيدافع أو يسعى الى المصلحة العامة دون مصلحة فئة معينة .

واذا كان رئيس المجلس يرى وجوب احترام ذلك التصنيف بحيث انه
 دستورى فان الاعتراض أساسا على ما جاء بالدستور من ذلك التصنيف .
 أى الاعتراض على فلسفة هذا التصنيف .

واذا كان يرى رئيس المجلس الأسبق أن هناك قيود فى بعض الدول
 منها عدم عودة الأحزاب القديمة كالحزب النازى . فانه مع الفارق الشديد سمحنا
 بذلك وعاد حزب الوفد ومصر الفتاة تحت عنوان حزب العمل الاشتراكى
 وكذلك جماعة الشيوعيين فى حزب التجمع الوحدوى التقدمى واذا كان يرى

ان الدستور الألماني لا يسمح بتكوين أو قيام أحزاب فئوية حتى لا تتفتت وحدة المجتمع . . فان تصنيف دستورنا لنسبة العمال والفلاحين هي في حقيقة الأمر بمثابة أحزاب أو تنظيمات فئوية في البرلمان تؤدي الى نفس ما يخشاه وقد أثبتت الممارسة ذلك حيث أنها يوافقان على مصالحهم دون المصالح العامة للفئات الأخرى . . بل أنهم يوافقان على ما تأتي به الحكومة ضد الفئات الأخرى كما حدث ذلك عام ١٩٨١ من موقف مجلس الشعب بإجماعه الفئوي فلاحين وعمال ضد نقابة المحامين . . دون مراعاة للدستور والقانون والمواد السياسية .

ولا شك ان الصراعات التي يخشاها أيضا جرت كثيرا حتى أن كل فئة بالمجتمع المصري تطالب بمصالحها ومزاياها عديدة بغض النظر عن مطالب الفئات الأخرى والمصلحة العامة للمجتمع وأن مسألة ثقافة الناخب العالية لا تستتبع أن تكون شرطاً لأن يلغى هذا التصنيف . . فان الممارسة السابقة لما قبل الثورة تثبت أن الانسان المصري لديه الوعي الكافي للفرقة بين حزب وآخر . . وأن الانسان المصري بوعيه الاجتماعي فيما بعد الثورة هو الأقدر على اختيار المرشح أو الحزب المناسب وطالما أن الدافع الاجتماعي فان الديمقراطية الاجتماعية تتحقق تبعاً لاختيار الحزب الذي سيحقق المطالب الاجتماعية للناخبين الذين اختاروه . . وفي ذات الوقت تتحقق الديمقراطية السياسية . . ولا جدال أن علاقة النائب في مصر مع الناخب ذات طابع اجتماعي واضح .

واذا كان رئيس المجلس يرى أنه ما زلنا لم نصل الى مستوى ناضج سياسي أو اقتصادي أو ثقافي . . فان هذا ادعى الا نعود لتعدد الأحزاب

حيث ان اختيار الأحزاب يتطلب هذا المستوى الناضج .. ففيما هذا التناقض
اذن ١٩

وهل هذا المستوى الناضج يسمح باختيار الأحزاب ذات القائمة النسبية
ولا يسمح باختيار مرشحين أفراد سواء كانوا عمال أو فلاحين أو فئات ..
وبذلك لا يجوز الفصل بما يمكن أن يقرر بالناخب .. لانه من السهل
التفريق به من جانب حزب وليس من جانب مرشح فرد .. وهذا ليس
المثالية في شيء .. انما المسألة مرجعها تحكم السلطة السياسية في تكوين
مجلس تشريعي يمكن أن يطوع لمصالح أهدافها .. دون نظر الى المصالح العامة
والعليا للمجتمع ..

الفصل الثالث

تقنين... الثورة

أراد الرئيس جمال عبد الناصر تقنين الثورة • أى كتابة تاريخها
أو تاريخ وقائعها والمتغيرات التى قامت بها فى المجتمع المصرى بل والمنطقة
العربية أيضا لما لها من تأثيرات على هذه الأجهزة •

وقد عبر عن ذلك فى مناسبات عدة • أبرزها عندما كان يفتتح الدور
الآخر لبرلمان السيد أنور السادات فى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ عندما تحدث عن
مهام مجلس الأمة فى المرحلة حينذاك قائلا: « لا بد أن نفرغ من تقنين
الثورة » وان كان قد تشدد فى هذا فلانه سبق وانه أعلن فى ٩ يونيو ١٩٦٧
وإثناء ليل الهزيمة ان قرار تنحيته عن رئاسة الجمهورية ليس تصفية للثورة
وانما لاتاحة الفرصة لأجيال أخرى •

وعلى ذلك وبعد أربعة أيام فقط من هذا النداء أعلن الرئيس أنور
السادات رئيس المجلس حينذاك قائلا : كلفنا السيد الرئيس فى بيانه
الافتتاحى بمهمة تقنين الثورة والواقع ان هذا التكليف قد جاء من قبل فى
عدة مناسبات واذا كنا قد تأخرنا فعلا فى ان نبدأ فيه فاعتقادى انه لا بد
من ان نبدأ فيه منذ الآن لأن تأمين الثورة أصبح واجبا عاجلا وملحا باعتبار
ان هذا التأمين هو الحصانة الأكيدة لاستمرار الثورة ودوامها فى ظل من
الشرعية القانونية وسيادة القانون والواقع ان هذا العمل يحتاج الى جهد

الفصل الخامس

حضارة... للبيع

المنظمة للعلاقة بين المالك والمستاجر . هناك التشريعات التموينية والتشريعات المنظمة للتجارة والزراعة وللجمارك وغيرها عما يتصل بالحياة اليومية للجماهير وهذه علينا أن نتصدى لها مباشرة وأن نبدا متعاونين مع جهات الاختصاص فى الحكومة فى النظر فيها .

وعلى كل فان علينا أن نبادر بالقيام بهذه العمليات كلها كعملية متكاملة ومتوازنة ولا شك ان عملية تقنين الثورة عملية ملحة تستلزم أن نستعين فى دراستنا لها بكل ذى رأى على أن تعرض حصيلة هذه الدراسة على اللجنة التشريعية فتقوم ببحثها ثم تأخذ طريقها الى المجلس حيث تناقش .

وعندئذ وافق المجلس على ما رآه المكتب بالنسبة لعملية تقنين الثورة حتى يمكن للمكتب أن يشرع فى وضع تفصيلات الخطة اللازمة لها .

الفصل الرابع

من أين لك هذا...؟

فى خطبة افتتاح البرلمان لدور الانعقاد العادى الخامس لمجلس الأمة حيث كانت فى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ . كان الرئيس جمال عبد الناصر يستعرض بعض ملامح التغيير الذى طرأت على تنظيم الدولة واعدادها لمعركة أخرى لازالة آثار العدوان . ومن ضمن ما رأى انه يجب أن يكون محل تغيير هو اثراء البعض بلا اسباب أو مبررات واضحة أى انها غير شرعية واعتبر ذلك انحراف عن مسار الثورة .

وفى هذه الخطبة أعلن قائلا : احنا طلبنا فى مجلس الوزراء . . . وكان رئيسا للوزراء فى ذلك الحين . . . بالنقاء الثورى والطهارة الثورية . . . وبالنسبة للكلام الى بيتقال الكثير انا بقول قانون من أين لك هذا لابد أن يطبق ونعرف بالنسبة لكل الناس الى خدموا من سنة ١٩٥٢ لغاية النهاردة عندهم ايه من أول رئيس الجمهورية لغاية طبقة المديرين .

وبالطبع فانه لو كان قد وقع أو جرى ما أعلنه الرئيس عبد الناصر لكان الأمر يدعو للدهشة . حيث ان هناك قطعا البعض قد أثرى على حساب الثورة ويطلق على هؤلاء فئة أو طبقة الانتهازيين وهم فى كل عصر عقب كل حدث جديد سواء كان سيئا ام حسنا لابد أن يكون على استعداد لهذه الانتهازية .

وعقب هذا بشهرين تقدم العضو عبد اللطيف بلطية بطلب إحاطة لوزير العدل في ذلك الوقت وهو المستشار محمد عصام الدين حسونة جاء به : نشر أن وزارة العدل قد انتهت من إعداد تعديلات في قانون من أين لك هذا لضمان فاعلية تنفيذ القانون وشمول أحكامه لحالات لم يكن يشملها من قبل حتى يكون رادعا لكل انجراف وجزاء لكل استغلال . . ولما كان إصدار هذا القانون أمرا ملحا وعاجلا وهو مطلب جماهيري دعا اليه السيد رئيس الجمهورية في خطابه في افتتاح مجلس الأمة . . ولما كان مشروع القانون المشار اليه لم يرد بعد الى المجالس رغم ما نشر من انتهاء وزارة العدل من أعداده . . فأرجو التكرم بإحاطة السيد الوزير بذلك .

فرد عليه الوزير قائلا : أشرف بإحاطة المجلس علما بأن مشروع القانون موضوع طلب الإحاطة وهو المشروع الذي كانت وزارة العدل قد أعدته في ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٧ قد بحثته اللجنة الوزارية للشئون التشريعية وانتهت بجلستها المنعقدة في ٢٦ ديسمبر ١٩٦٧ الى المبادئ التي التقت عندها وعهدت الى بصياغتها ولقد تمت هذه الصياغة وآمل أن تتمكن الحكومة في القريب العاجل من تقديم مشروع هذا القانون الى المجلس الموقر .

ثم عقب العضو بقوله : ان هذا القانون ليس قانونا عاديا حتى يسير على النحو الذي سار عليه . انه قانون يمس من قريب ويمس بعمق كرامة الأفراد وسلامة التصرفات . اننا فيما نتحدث عن قانون من أين لك هذا انما نريد أن نقول للناس « من عمل صالحا فلنفسه » ومن استغل ومن أنرى على حساب الأفراد وعلى حساب الأرزاق « ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد » . ان هذا المطالب دعا اليه السيد رئيس الجمهورية لأنه مطلب جماهيري ومطلب ملح واذا كنا نطالب بسرعة عرض مشروع هذا القانون على

المجلس لإصداره فاني أعلن باسمي وباسم زملائي أننا نود أن نكون أول من يطبق عليهم هذا القانون .

اننا الآن وفي المرحلة الحاسمة والدقيقة التي يجتازها هذا الوطن نجد جماهيرنا تطالب في حساسية زائدة بإصدار هذا القانون .

وفي تقديري أنه سيضع أسسا قوية وسيضع كسل فرد في مكانه الصحيح وسيحاسب كل انسان على ما قدمت يداه .

لذلك أرجو من السيد الوزير أن يتفضل مشكورا بتحديد موعد لعرض مشروع هذا القانون على المجلس خاصة أننا سمعنا من سيادته الآن أن جميع الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا المشروع بقانون قد انتهت . ان أخشى ما أخشاه أن يتحقق ما لدى الجماهير من شعور من أن هذا القانون قد لا يرى طريق النور .

وعندئذ رد الوزير قائلا : لقد بقيت فقط الخطى التي ينص عليها الدستور في إحالة المشروع بقانون الى مجلس الأمة .

وأستطيع اذ شاء المجلس أن يلزمني او يلزم الحكومة بميعاد معين فستلتزم بذلك .

فرد عليه الرئيس السادات : هل تكفى ثلاثة أسابيع .

فأجاب الوزير : نعم تكفى .

وكان ذلك في ٢٠ يناير ١٩٦٨ . وبالفعل تقدمت الحكومة بمشروع

القانون .

كبير وإلى مشاركة فكرية واسعة . وقد ناقشنا الموضوع في اللجنة الدائمة للمجلس في الاجتماعات التي سبقت افتتاح الدورة كما ناقشه مكتب المجلس في سياق دراسته لبيان السيد الرئيس .

وقد وضع لنا في اجتماع المكتب ان الحاجة تدعو الى عقد ندوة موسعة يشترك فيها بعض أعضاء المجلس مع ممثلين لوزارة العدل وعدد من المشتغلين بالقانون وتكون مهمة هذه الندوة ان تحدد لنا المضمون السياسى والاجتماعى لعملية التقنين وتحدد الأسس التشريعية التى يمكن أن تسير استمرار الثورة وطرق التحول الاشتراكى وستستوعب ما يتطلبه ذلك من اجراءات واقعة أو محتملة وأمامها فى هذا الميثاق والتجربة التى تمت منذ صدور الميثاق ومنذ صدور قوانين يوليو سنة ١٩٦١ الاشتراكية وما أعقبها من قوانين والاجراءات التى استلزمتهما فى بعض الأحيان حماية الثورة والوجه الجديد لمجتمعنا الذى نتطلع اليه بعد ازالة آثار العدوان .

على اننى أريد أن اشير فى هذه المناسبة الى عملية أخرى وهى تطوير التشريعات القائمة بما يتناسب مع ظروف المجتمع الجديد واحتياجاته ومتطلباته ووزارة العدل تقوم بدورها فى هذا المجال وأمامنا بعض القوانين الاساسية كقانون المرافعات وقانون العقوبات وبقية القوانين الاساسية فى طريقها الينا ويمكن أن ندخل عليها من التعديلات ما نراه منحقا لمصالح الجماهير .

وهناك أيضا مسألة أخرى وكنت قد أشرت اليها فى الدورة السابقة وضربت لذلك مثلا بالقوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر وقد اتفقنا فى الهيئة البرلمانية على أن تقرر كل لجنة التشريعات التى تدخل فى دائرة اختصاصها وأن تقترح جميعها وادخال التعديلات المناسبة عليها وأمام اللجان فى هذا المجال عدد كبير من التشريعات الى جانب التشريعات

من العضو عبد الحافظ الزملوط تقدم بالسؤال التالى :
 جاء به ما الذى انتهت اليه فكرة بيع الآثار القديمة ؟ وهل حققت
 نجاحا أم باءت بالفشل ؟ وما النفع الذى عاد على البلاد من جراء ذلك ؟
 وأجاب د محمد عبد القادر حاتم :

ردا على سؤال السيد العضو عبد الحافظ الزملوط عما انتهت اليه
 فكرة بيع الآثار القديمة ، وهل حققت نجاحا أو باءت بالفشل ، وما النفع
 الذى عاد على البلاد من جراء ذلك .

أتشرف بعرض الآتى :

نشأت فكرة بيع الآثار القديمة فى عام ١٩٦٧ ، وتقرر فى ٣١ مارس
 سنة ١٩٦٨ الموافقة على الفكرة الا انها لم تخرج الى حيز التنفيذ . وهناك
 من يعارض هذه الفكرة نظرا لأن هذه الآثار تمثل جزءا عزيزا من تراثنا
 القومى ينبغى الحفاظ عليه واحكام الأمور التى تتصل بتقييمه أو التصرف
 فيه ، وقد رأت الوزارة ان الموضوع يحتاج الى اعادة النظر لخطورته وبعد
 تقدير احتياجات خططنا المقبلة من انشاء متاحف المركزية والاقليمية
 والحضارية التى يمكن تزويدها بهذه الآثار ، فقد تضمن مشروع الخطة
 العشرية انشاء متاحف القاهرة والاسكندرية وعواصم المحافظات بحيث

تستوعب هذه الآثار مما يمكن معه الحفاظ على هذه الآثار الخالدة من ناحية ، ولتكون فى متناول القاعدة العريضة من المواطنين ، بالاقاليم خاصة الطلاب من شباب واطفال لربطهم بتراث أجدادهم العظيم ، بالإضافة الى أن ما يمكن أن يعود علينا من نفع بالبيع يمكن أن يتحقق عن طريق اقامة معارض فى الخارج من وقت لآخر لأهم آثارنا على أن تعود آثارنا اليها دون بيع أو تفريط ، فان هذا الجيل لا يمكن أن يتحمل وزر بيع آثار أجداده التى مضى عليها أكثر من خمسة آلاف سنة .

ولقد ثبت أن تجربة عرض آثار توت عنخ آمون سنة ١٩ باليابان ثم فرنسا وآآن تجرى الاستعدادات لعرضها بانجلترا ثبت أنها تحقق فوائد كثيرة من دعاية سياحية واسعة ودخل بالعملة الصعبة وفيرة أكثر من مليون جنيه مع اعادة هذه الآثار لنا .

وعقب مقدم السؤال عبد الحافظ نصر الزملوط :

شكرا للسيد نائب رئيس الوزراء على هذه الاجابة التى كنا فى حاجة الى معرفتها ذلك ان اثارنا تمثل بحق بالنسبة لنا . حضارة خالدة ، وهى فى الوقت نفسه الواجهة الحضارية التى يتجه الاجانب لزيارتها ليقفوا على معالم حضارتنا المصرية الخالدة .

ان ما ورد فى الاجابة التى أدلى بها السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة والاعلام خاصا بإنشاء متاحف فى عواصم المحافظات المختلفة بحيث ييسر للمواطنين أن يشاهدوا ويتعرفوا على آثارنا ودراسنها والوقوف على عظمتها أمر يستحق التقدير .

واود أن اوضح فى هذا الشأن أن موقفى ليس معارضا لفكرة بيع الآثار متى كان ذلك يعود على البلاد بالفائدة ، وانما أعارض بيع الآثار

للأفراد حتى لا تقبر فى البيوت والصالونات ، وأرى أن يكون بيعها للمتاحف ليكون ذلك عرضا لثقافتنا وحضارتنا على العالم أجمع .

وانى لأرجو مزيدا من المحافظة على آثارنا وحسن عرضها ومنع تكديسها فى المخازن ، وأرجو أن تصبح هذه الثقافة الحضارية متاحة لجميع المواطنين والأجانب .

وتحدث أيضا العضو المهندس عرفة على مهدى فقال :

ان حضارة مصر تتصدر حضارات العالم أجمع ، فهى أسبق الحضارات قاطبة ، ولها دين على كل الحضارات العالمية ، ومن ثم فانه ينبغى أن تنتشر هذه الحضارة فى كل ركن وموقع فى العالم .

اننا لا نطالب ببيع الآثار عموما ، وانما ينصب طلبنا على بيع الآثار المتكررة فقط لأنها دعاية لنا فى الخارج ، دعاية لتاريخنا وحضارتنا ، دعاية لفننا وتراثنا ، وهى فى نفس الوقت دعاية تجتذب السياح من جميع أقطار العالم ، والسياحة مورد ضخمة لتنمية ثروتنا القومية . كما أن بيع الآثار المتكررة يتيح لنا الحصول على مزيد من العملات الصعبة .

واننى لأرجو من السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء ألا يقف عند حد النصوص وأن يعيد دراسة الموضوع بغية الوصول الى بيع القطع الأثرية المتكررة وأعتقد أن فى ذلك فائدة كبرى ، وشكرا .

الفصل السادس

الصدام بين العلم والسياسة

ومع هزيمة يونيو ١٩٦٧ • ووضوح المناخ العام الذي وقعت فيه هذه الكارثة وأسبابها ولا سيما ما كان يتردد بين الناس والنواب واعترف به أيضا رئيس الجمهورية •

كانت هناك إعادة نظر لدى نواب البرلمان لما جبلوا عليه من تعامل وعلاقات مع الحكومة •• ولكن ليس هذا ما دعاه البرلمان الى أن يكون جريئا وحاسما متحفظا في خلافته بالحكومة وانما وضوح الموقف في هذه الأونة كان حافزا لأن تحاول كل مؤسسة دستورية أو مسئول كبير أن يضع نصب عينيه انه ليس هناك أمرا خافيا وانه لابد من تحديد الأمور والعلاقات وبالتالي تحديد المسئوليات وخاصة ان الدولة بصدد إعادة تنظيم نفسها لمعركة قادمة لازالة آثار العدوان •

وربما كان البرلمان أكثر المؤسسات حساسية في هذا حيث انه كان قد ساهم بأكبر نصيب من التعبئة العامة والقومية لحرب يونيو ١٩٦٧ بل ويمكن القول والجزم ان عدد غير قليل من أعضائه قد خدعوا بشعارات وسياسات معلنة من جانب الحكومات المتعاقبة ولا سيما الخاصة بالاستعدادات والحلول والامكانيات وما شابه ذلك •

وربما كان أنور السادات كرئيسا لمجلس الأمة أبان افتتاح دور الانعقاد العادى الخامس عندما ألقى كلمته ترحيبا بالرئيس عبد الناصر تحت القبة وكان ذلك فى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ . . ربما كان محقا عندما جاء بكلمته : ان جماهير ٩ و ١٠ يونيو تمثل ثورة على النكسة واسبابها .

وبالتأكيد فان من أسبابها سيطرة الحكومة على البرلمان مما أدى بهذا الأخير لحالة عجز أو شلل لممارسة دوره الدستورى للدولة ولا سيما فى مجال الحريات العامة والشخصية وغيرها من القضايا الهامة والحيوية بالنسبة للجماهير . .

ولذلك فانه ما واثت المجلس الفرصة لاثبات كيانه ووجوده كمركز للثقل السياسى امام الحكومة الا وقد استغلها لتحقيق عدة اعتبارات أهمها ان البرلمان لا بد أن يكون محل تقدير واحترام الحكومة بالإضافة الى ان البرلمان اكتسب وضع به من التمييز من جراء موقفه المؤيد للرئيس عبد الناصر فور اعلان قرار تنحيته . وهذه الفرصة قد واثته عندما ألقى المهندس عبد الخالق الشناوى وزير الرى بيانه يوم السبت ٩ ديسمبر ١٩٦٧ وأحيل هذا البيان الى لجنة التنمية الزراعية والرى لاعداد تقرير عنه .

ففى أعقاب القاء الوزير بيانه . . كان قد التقى معه العضو عبد المولى عطية فى البهو الفرعونى . وقد حيا العضو الوزير قائلا له : كل سنة وأنت طيب يا سيادة الوزير فرد عليه الأخير : وأنت طيب ولكنه استدرك قائلا للعضو : ازاي حال الرز عندكم ؟

فرد عليه العضو : حالة الرز هذه السنة على ما يرام والحمد لله المحصول طيب ويبشر بالخير .

فرد عليه الوزير قائلا : عاشان تبطلوا التهريج والتضليل فى البحيرة . ولكن العضو توعدته قائلا : اذا كنت تعتبره تهريج سنلتقى يوم

الثلاثاء فى المجلس ونؤكد ان كانت البيانات التى قيلت فى محافظة البحيرة تهريج أو تضليل أو لا ؟

وكان يزامل هذا العضو فى هذه الواقعة زميله عبد المنعم مكرم وعندئذ توقف الحديث بينهما وذهب كل منهما فى طريقه .

ثم كان اجتماع لجنة التنمية الزراعية والرى حيث اجتمع الأعضاء بالوزير لمناقشة بعض ما ورد فى البيان تمهيدا لاعداد التقرير عنه .

وأثناء المناقشة أيضا وقف العضو رشاد الشبراخيمى يقول : ان البيان مع ما كان فيه من سياسة عامة الا انه ترك بعض الأمور معلقة للرد على تساؤلات بذاتها وفى مقدمة هذه التساؤلات موضوع ماكينات الرى بالوجه القبلى ومشكلتها التى كانت قد تكونت من أجلها لجنة تحقيق برلمانية .

والموضوع الثانى خاص بما قيل من ان كثيرا من الأراضى بمحافظة البحيرة أصيبت بالعطش وهى مزروعة بالأرز مما اضطر الناس أن يقلعوا الأرز ويحولوا الأرض الى زراعة ذرة نتيجة لان العطش قتل زراعات الأرز .

وهنا قاطعه الوزير قائلا : أنت جبت البيانات دى منين ؟ فرد عليه العضو قائلا : والله ان هذه البيانات قيلت أكثر من مرة وسمعناها من أكثر من جهة .

ولكن الوزير أخذ يوضح سياسته المائية .. وفى ثنايا هذا التوضيح قال : أنا أرجو ان الدجل والتهريج لا يكون مكانه هنا .

فرد عليه العضو ردا عنيفا حيث قال : ان هذا المكان أقدس وأعظم من أن تلقى فيه مثل هذه التعبيرات وأنا أرجو أن يكون هناك رد موضوعى ولا يكون وصفا للتهريج ولا للدجل .. وانتهى الأمر عند هذا الحد .

وفى يوم الثلاثاء ١٢ ديسمبر وعقب ما حدث بيومين طرح هذه المسألة العضو محمود أبو وافية حيث أعلن انه تلقى تكليفا من زملائه أعضاء المجموعة الاقليمية لحاقظة البحيرة بأن يقوم بتقديم احتجاجهم الشديد على وزير الري لما صدر عنه من ألقاظ فى لجنة التنمية والري وكذلك العضو عبد المولى عطية حيث انها تعتبر ماسة بكرامتهم كأعضاء فى المجلس وهذا استنادا الى المادة ١٣٨ من اللائحة الداخلية للمجلس .

ولكن الرئيس السادات رفض الاستناد الى هذه المادة كأساس لحديث العضو محمود أبو وافية ولذلك رفض نيابته عن العضو عبد المولى عطية فى الحديث فى هذه المسألة وأعطى الكلمة للعضو صاحب واقعة الاهانة بالبهو الفرعونى وكذلك للعضو رشاد الشبراخيمى صاحب الواقعة الأخرى أثناء اجتماع لجنة التنمية الزراعية والري . وبعد أن فرغ كل منهما من رواية الواقعة الخاصة به تصدى للدفاع عن الوزير زميله سيد مرعى وزير الزراعة ووزير الدولة للإصلاح الزراعى حينذاك حيث اعتبر ان هذا تضامن حكومى وحيث انها مسألة تمس الحكومة كفريق فوقف قائلا :

اعتقادی ان الواقعة التى أشار اليها الأخ الزميل عبد المولى عن مناقشة تمت فى البهو الفرعونى بينه وبين السيد وزير الري أعتقد انها تتسم بالصفة الشخصية فى الحديث وأعتقد انه لو نقل أى عضو منا حديثى انا شخصيا أو تبسطى مع السادة الأعضاء فى البهو الفرعونى أو فى المكتب . . اقول لو نقل هذا الحديث فى شكل غير التبسط أو تبادل الحديث الفردى فقد نأخذ هذا المظهر لذلك فأنى أعتقد ان حديث الأخ عبد المولى مع السيد وزير الري وقد بدأ بكل سنة وأنت طيب » يعنى حديث مجاملة وأنا أثق تماما فيما يقوله الأخ عبد المولى فاذا كان هذا الكلام قد حدث فى

اعتقادی انه كلام تغلب عليه الصفة الشخصية أكثر مما يتصف بالعمومية
ثم استدرك قائلا : واننى أقرر اننا اذا نظرنا الى أحاديث السادة الوزراء
بينهم وبين السادة الأعضاء فى البهو الفرعوى أو فى مقابلاتهم الخاصة
بخارج هذه القاعة فانها تتصف جميعا بالصفة الشخصية و برفع الكلفة
فيما بينهم ولكن اذا نقلت هذه الأحاديث الى هنا تحت هذه القبة فسيكون
نتيجتها الحتمية أن يتحرز الوزراء ولن يكون فى ذلك فائدة .. ولكننى أؤكد
فى نفس الوقت للأخ عبد المولى اننا نحرص على كرامته حرصه هو على كرامته
وكرامة المجموعة الاقليمية لمحافظة البحيرة .

ثم بدأ برد على واقعة العضو رشاد الشبراخيمى فقال : فهى فى
نظرى تختلف عما ارتآه الأخ عبد المولى اذ انها كانت فى اللجنة وجو اللجاز
غير جو المجلس من حيث النقاش وقد واجهت انا بنفسى تجربة قريبة فى هذا
الخصوص فى الجلسات الطويلة التى عقدتها لجنة التنمية الزراعية وكان هناك
من العبارات الواردة فى النقاش لو أعدتها على مسامعكم فقد تؤخذ على هذا
المحمل الذى أخذتها به كموضوعات نقاش على مستون اللجان وليست على
مستوى المجلس .

ثم اقترح فقال : ولهذا فأنا أطلب من السيد رئيس المجلس والسادة
الأعضاء - حرصا على كرامة هذا المجلس وأنا عضو فيه تلك الكرامة
التي أقدسها - أن يمنحونا فرصة لبحث هذا الموضوع فى هدوء مع
الأخوين عبد المولى ورشاد الشبراخيمى ثم نتقدم بنتيجة ما وصلنا اليه الى
هيئة مكتب المجلس .

وقد بدأ هذا الموقف وكأنه محاكمة سياسية أو أدبية للوزير مما دعاه
الى الدفاع عن نفسه وان كان ذلك قد جاء فى صورة تحدى للمجلس . فوقف
قائلا :

أود أن أقول اننى اذا كنت قد تكلمت بما تكلمت به فانما كان من أجل الاشاعات ومن أجل الحملة الظالمة التى مثلت على مسرح محافظة البحيرة فى صيف هذا العام . ولم أقصد اطلاقا البسادة الأعضاء ولم أقصد اطلاقا ايا من أعضاء لجنة الزراعة التى تشرفت بأن فسرت بيانى أمامها انما كانت هناك حملة ظالمة ويجب أن تقف هذه الحملة الظالمة .

ثم قال : ان مهندسى الري كانوا قد عانوا أكثر مما يمكن أن يعانیه بشر فى صيف العام الحالى وهم يقومون بواجبهم المقدس فى خدمة انتاج هذا البلد خدمة كانت تكلفهم العمل نهارا ليلا دون بديل من أجل أن يردوا الأرض المتعطشة وأود أن أصل الى نقطة يجب أن أصل اليها وهى ان محافظة البحيرة رغم ما قيل فى الجرائد وما قيل فى الاشاعات التى انطلقت من غير رابط ومن غير حدود ومن غير هدى اطلاقا أقول ان محافظة البحيرة فى النهاية زرعت أكبر مساحة عرفت فى تاريخها أرزا ووصلت اليها مياه أكبر ما عرفت فى تاريخها من مياه فى صيف هذا العام وكان متوسط انتاج الفدان من الأرز هذا العام أكبر ما وصلت اليه هذه المحافظة من يوم أن عرفت زراعة الأرز ومع كل فقد قامت حملة ظالمة جدا وكلكم تعرفونها أيها السادة المحترمون . اننا بقراءة ما جاء فى هذه الحملة اعتقدنا اعتقادا جازما ان البحيرة قد هلك الزرع والنسل فيها وهذا يجب أن يوقف لأننا فى عهد جد ولسنا فى عهد هزل اطلاقا .

ثم صاح يتحدى قائلا : اننى أريد أن أسمع منكم كلمة وسأرتب نفسى على هذه الكلمة . هل يصح فى وسط وقت الجد أن تمثل هذه الرواية الهازلة على مسرح تلك المحافظة ؟

ثم استدرك قائلا : ان المهندسين أتوا الى برمتهم فى ذلك الوقت وقالوا ان عقبات توضع أمامنا وان الأمر أصبح متخيفا لدرجة اننا لا نستطيع

أن نقوم بواجبنا وأن عليك أن ترد ردا حاسما على هذه الافتراءات ولكن طمأنتهم وقات لهم لا تعنوا بهذه الاشاعات اطلاقا ولا بتلك العقبات وقوموا بعملكم وهذه هي النتيجة لا يمكن اطلاقا أن تكون نتيجة أحسن مما وصل اليه هؤلاء المهندسون في وسط مثلت فيه مأساة في تلك المحافظة .

ثم صاح متهمكا متحديا بقوله : أيها السادة المحترمون أود أن أقول ان الهندسة ليست علم كل فرد انما هي علم المهندسين وحدهم ولا بد أن يترك للمهندسين أن يعرفوا كيف يصرفوا أمورهم ماذا والا فهذا هو رأيي لكم وأريد أن أسمع الكلمة والكلمة الحاسمة لاننى لا بد أن أرتب نفسى على هذا الأساس .

وهنا صاح الرئيس السادات من على منصة رئاسة المجلس قائلا : لا . . لا يا سيادة الوزير . . أرفض هذه اللهجة فان كل عضو في هذا المجلس لهو فلاح أصيل عريق خبير بالأرض والزراعة والرعى ومهما أوتى أى مهندس من علم ودراسة فى هذا فان الفلاح أيضا خبيرا فى الأرض والرعى . . ثم قال : وان كان قد حدثت الواقعة مشار الخلاف فى البهو الفرعونى وكما تكلم السيد وزير الزراعة كان من الممكن أن تسوى المسألة على النحو الذى طابه فى البهو الفرعونى أيضا . ولكن اذا كان السيد وزير الرى حولها الآن الى عملية كبيرة وهى اهانة الأعضاء فى المجلس .

وهنا وقف المهندس سيد مرعى يحاول الدفاع أو شرح وجهة نظر وزير الرى . . الا ان الرئيس السادات أصر على رأيه قائلا : ان صلب الموضوع وكما ألقى السيد الوزير تعليقه الآن . . نقله سيادته الى مشكلة كبيرة بينه وبين السادة الأعضاء تكلم عن الاختصاص وعن اختصاص المهندسين وانه يجب أن يترك الأمور للمهندسين وما كان يجب أن ينقل الكلام بهذه الصورة الى المجلس أبدا ثم عقب مستدركا حديثه بحدة قائلا : أقول

مرة أخرى انه كان يودى أن أنهى الموضوع فى البهو الفرعونى كما بدأ فى البهو الفرعونى ولكن بعد كلمة السيد الوزير التى صور فيها الأمور وكأنه خلاف حاد بينه وبين المجلس فانى سارفع الأمر الى السيد رئيس الجمهورية .

وهنا صنفق له الأعضاء تأييدا وحماسا . ثم رفعت الجلسة وفى اليوم التالى كانت الصحف تتحدث عن أزمة بين الحكومة ومجلس الأمة . ولكن فور افتتاح الجلسة أعلن الرئيس أنور السادات قائلا : بالنسبة لما أثير بالأمس خاصا بالسيد وزير الرى اجتمع مكتب المجلس لهذا الغرض وأعد تقريرا فى هذا الشأن وهذا نصه :

استعرض مكتب المجلس فى اجتماعه الذى عقده اليوم ما جرى من خلاف بين بعض السادة أعضاء المجلس والسيد الوزير خلال المناقشة التى جرت فى جلسة المجلس فى يوم ١٢ ديسمبر ١٩٦٧ .

وبذلك فان مكتب المجلس ركز على واقعة محاولة اهانة الأعضاء من جانب أحد الوزراء الذى أثار ثورة البعض من الأعضاء حيث أراد أن يجعل من المجلس كله خصما له ولطائفة من العاملين فى الدولة - أى المهندسين - فى قضية ليس للمجلس دخل فيها ولم يعرف تفصيلاتها ولم يطلع على وقائعها ليقول كلمة فيها مستخدما الضغط على المجلس بأنه اذا لم يأخذ برأيه فى هذه القضية المجهلة فانه سيرتب نفسه على هذا الأساس .

واستطرد التقرير يذكر : وأمام تطور الأمر على هذا النحو وحسما لما قد يؤدى اليه استمرار المناقشة بالحدة التى جرت بها وأمام ما ظهر من ان السيد الوزير قد نقل الموضوع الى مشكلة بينه وبين المجلس رأى السيد رئيس المجلس نظرا لان هذا الموضوع ما كان يتعين أن يصل به السيد الوزير الى هذا الحد وأن ينقل الأمر الى السيد رئيس الجمهورية .

ثم اقترح التقرير الذى تلاه الرئيس أنور السادات تشكيل لجنة خاصة تتولى التحقيق فى الوقائع الثلاث التالية : ما نسبته السادة الأعضاء الى السيد وزير الرى وما ضمنته تعليقات السيد وزير الرى حول بعض التصرفات فى محافظة البحيرة وكذلك الأبعاد الحقيقية لما عناه السيد الوزير من الفقرة الأخيرة من تعليقه ومدى توافق ذلك مع الأوضاع الدستورية . على أن ترفع اللجنة تقريرها الى رئاسة المجلس فى موعد أقصاه ٢٥ ديسمبر ١٩٦٧ . فوافق المجلس على ذلك . مع الإشارة بأن رئيس الوزراء فى ذلك الحين كان الرئيس جمال عبد الناصر ولكن مع ذلك أتاح الرئيس السادات الفرصة للبعض للدلاء بما يرونه من ملاحظات أو آراء أخرى حول هذه المسألة . ولكن قبل أن نتعرض لهذه الآراء فإن المجلس قد وافق على تقرير مكتب المجلس بما فيه اقتراح تشكيل لجنة للتحقيق . ولكن بدا من الآراء والكلمات التى أبديت . فإن معظمها لا يرى تصعيد الأمر أكثر من هذا ويكفى أن تسوى بهدوء ولا سيما ان الراى العام يترقب ذلك وإبان الظروف التى تمر بها البلاد كان لا بد من تسوية الأمر . هكذا استشعر الأعضاء . مما أدى بهم الى الاكتفاء بالتصالح أو الاعتذار الغير مباشر من الوزير . وهنا أيضا صفق الأعضاء من الموجودين مرة أخرى لموقف التسوية .

وكان العضو أحمد يونس أول المتحدثين عقب الانتهاء من القاء التقرير فىرى أن واقعة وأبعاد الحديث الذى وجهه السيد الوزير الى هذا المجلس فيه انتقاص لسلطاته واعتداء على اختصاصه وبالتالى فيه مخالفة دستورية ويرى لذلك أن يكون الحساب عليها حسابا سياسيا لا أن يكون عن طريق اجراء تحقيق يسأل فيه الوزير مما يقصده .

ثم تحدث العضو عبد المولى محمد عطية أحد أطراف هذا الخلاف

الشديد وأكد على صحة وصدق ما أعلنه فى المجلس من توجيه اهانات من الوزير له . وان الوزير يصر على المساس بكرامته والتي تعتبر من كرامة المجلس . ويرى انه لابد أن يتخذ فى ذلك اجراء .

ثم تحدث فى نفس الاتجاه العضو علوى حافظ وان كانت نبرته أكثر انفعالا وحسدة فقال : فى تصورى أن الذى حدث بالأمس سواء فى قاعة المجلس أو فى البهو الفرعوى انما يعتبر سابقة خطيرة فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر ونحن كنواب الشعب نحمل ارادته وسلطته ليس من واجبنا فقط رقابة أو متابعة أو مساءلة السلطة التنفيذية وانما واجبنا أيضا أن نورث أجيالا من بعدنا تقاليد برلمانية سليمة فاذا سمح أحد أعضاء السلطة التنفيذية لنفسه أن يوجه عبارة « دجل أو تهريج » الى نواب الشعب .. وهنا قاطعه أصوات خشية من تصعيد وتطور الأمور بتبادل السب والاهانات بين العضو والحكومة وأثبات الأصوات والضجة الدائرة بالقاعة فى هذا طلب رئيس المجلس أن يستكمل العضو حديثه الذى تداركه بهدوء وتروى فقال : اننى مع السادة الزملاء المتحمسين لانتهاء الموضوع اذا لم يكن هذا قد حدث وأرجو ألا يكون قد حدث ولكن الموضوعات التى تمس كرامة المجلس وتقاليده البرلمانية يجب ألا تميم ويجب ألا تطول بل يتحتم البت فيها فورا .. واذا كان تقرير المكتب يقترح تشكيل لجنة من بعض أعضاء المجلس لاجراء التحقيق فى ثلاث نقاط فانى أتساءل فيم ستبحث هذه اللجنة ؟ هل ستبحث فيما اذا كان السيد الوزير قد استخدم الفاظ جارحة أو غير لائقة أو انه يريد أن يستعل بطائفة أو فئة من فئات الشعب على أعضاء مجلس الأمة أم انها ستبحث فى الأسلوب الذى تحدث به السيد الوزير داخل هذه القاعة ؟

ان رأيى الشخصى ان التحقيق فى هذا الموضوع لا لزوم له فما دام الحديث محل الخلاف قد قيل فى جلسة المجلس فانه من حق المجلس أن يباشر سلطاته ازاء من يتحدث فى هذه القاعة بأسلوب غير لائق وله الحق فى ذلك طبقا للائحة الداخلية للمجلس .

لذلك أرجو ألا يطول الحديث ويكثر حول موضوع خرج الى صفوف الشعب وأثار اهتمامه منذ اللحظة التى اطاعت فيها الجماهير عليه فى الصحف بالبنت العريض تحت عبارة « أزمة فى مجلس الأمة » وهو لا يخرج فى حقيقته عن كونه مشادة بين أحد السادة الوزراء وأحد السادة الأعضاء .

اننى أرجو السيد رئيس المجلس أن يتفضل بإنهاء هذا الموضوع فى هذه الجلسة وذلك بأن يستدعى السيد وزير الرى وأن يوجه اليه سؤالاً مباشراً : هل قلت للسيد الزميل كذا وكذا . . . وهنا ثارت ضجة بالمجلس حيث أن هناك اتجاه آخر يرى عدم تصعيد المواقف لمثل هذه المواجهة وأن كان يجنب لتسويته . ولكن العضو استطرد فى حديثه قائلاً : ومن حق السيد الوزير أن يجيب بنعم أو بلا وإذا كان السيد الوزير يقول انه يود أن يسمع كلمة حاسمة فى مجلس الأمة فليكن فائى أرجو أن يقول السيد الوزير كلمة الحق فى مواجهة مجلس الأمة حتى يسمع الكلمة الحاسمة فى مجلس الأمة .

أما عن الاتجاه الذى يرى تهدئة الموقف وإنهاء بتسوية ودية فقد كان العضو عبده اسماعيل حيث قال : للحق أقول . . اننى كنت حاضراً اجتماع لجنة التنمية الزراعية والرى عندما أدلى السيد الوزير بعبارة « انه لا مجال الآن للدجل والتهريج » وهى العبارة التى يتركز عليها النقاش الآن .

ولقد ظننت فى أول الأمر أن هذه العبارة موجهة للأخ رشاد الشبراخيمى الذى أثار الحديث فى هذا الموضوع الا أن السيد الوزير

للحق عندما توجه الأخ رشاد الشبراخومي وسأله عما يقصده بهذه العبارة قال انه لا يقصد اطلاقا أن يمس أحدا من أعضاء اللجنة الحاضرين بصدق زوايته وبأنه كان حسن النية .

- ولهذا اعتقد أن الموضوع لا يجب أن يجاوز هذا الحد ويكفينا شرح السيد الوزير لهذا الموضوع كما هو ثابت في محضر اللجنة الذي يمكن الرجوع اليه الآن للتعرف على ما كان يقصده سيادته بما قاله في اللجنة .

وفي ذات الاتجاه الهادئ تكلم المهندس ابراهيم شكرى رئيس اللجنة التي وقع فيها ما وقع حيث قال : اننى اعتقد أن الحديث الذى أدلى به الأخ عبده اسماعيل قد يكون أقرب فى تصوير الواقعة مما أدلى به الأخ رشاد الشبراخومي . ثم قال : بأنه عندما سئل السيد الوزير عن يقصد من عبارته فأجاب بأنه لم يقصد بها أحد من السادة أعضاء المجلس ولا أى عضو فى هذه القاعة وانه يحترم هذا المكان وفخوره بأنه يؤدى واجبه بين السادة الأعضاء ثم استطرد يوجه الشكر الى السيد العضو لأنه أثار هذا الموضوع فأتاح له فرصة توضيح وجهة نظره بالنسبة للحملة الظالمة التى تعرضت لها الوزارة وكرر السيد الوزير جانبا من الكلام الذى أدلى به فى هذه القاعة وهؤداه أن مهندسى الرى لهم اختصاص ويجب أن يعطوا الفرصة لممارسة عملهم لأنهم المسئولون ولا يصح أن يتدخل أحد فى اختصاصهم .

ثم استدرك قائلا : وهذا لا يعدو أن يكون ترديدا لما ذكره فى اللجنة من أن المهندسين هم المختصون بهذا الموضوع . وأن أن المجلس ياحس فى مدى حرصى على كرامته وكرامة السادة الأعضاء ولو استقرت فيما قاله السيد الوزير باللجنة شيئا يمس الأخ رشاد لبادرت بتوجيه نظر السيد الوزير .

ثم ختم دفاعه قائلا : اننى لم أستشعر شيئا لأننى على علم بما حدث فى الصيف وما نشر فى الصحف بخصوص هذا الموضوع وهذا هو الذى

جعلني أفهم تماما ما يقصده وفي اعتقادي أن الجهود التي بذلت من رجال
الرى والمهندسين في هذا الصيف جديرة بتوجيه الشكر اليهم ولا يصح أن
يلهينا كلمات صدرت من الممكن أن تسوى بطريقة غير هذه الطريقة - عن
الموضوع الأصلي الخاص بالقضايا المهمة .

ثم التقط نفس الخط عبد الفتاح عزام فقال : اننى عندما استعيد
عبارة السيد الوزير ان الهندسة للمهندسين أشعر انه لا يقصد أحد من
السادة أعضاء المجلس اطلاقا ولا يقصد الانتقاص من سلطة مجلس الأمة إنما
هو يقصد أولئك الذين يرغبون في زراعة الأرض بمحافطة البحيرة ولا
يحسبون حسابا لمقننات المياه والكمية التي يمكن أن تخصص لهم .

ومن هذا يصل العضو الى نتيجة مؤداها - على حد تعبيرة - اذن
فالسيد الوزير لا يقصد اطلاقا المساس بشعور أحد من أعضاء المجلس أو
أعضاء البحيرة . ولذلك فأننى أتساءل لماذا تجعل من المجلس خصما
للوزارة ؟ وبناء على ذلك اقترح قبل التحقيق أن يحضر السيد الوزير الى
المجلس ليفسر لنا بعبارة الهندسة للمهندسين ومن يقصدهم بذلك
وللمجلس بعد ذلك أن يتخذ ما يراه . . وبذلك يتفق هذا العضو مع رأى
علوى حافظ فى ذلك . ثم تحدث حسن حافظ وكانت كلمته على مستوى
المسئولية الدستورية نحو هذا الموقف الهام فقال : ما أحوجنا فى هذا
الوقت بالذات الى أن يكون هناك وحدة وتفاهم كامل لا يشوبه أى خلاف
بين الحكومة وبين مجلس الأمة هذه واحدة والثانية وهى حقيقة نقولها من
إعماقنا انه لا يوجد خلاف ما بين مجلس الأمة أو بين بعض أعضاء مجلس
الأمة وبين الحكومة ولذلك عز علينا - وهذا عتاب للصحافة - أن تنشر إحدى
الصحف اليوم تحت عنوان كبير « أزمة حادة بين مجلس الأمة والحكومة ،
والواقع انه لم تكن هناك أزمة حادة ، والمسألة لا تعدو عبارة قيلت وقد

فسرها السيد رئيس لجنة التنمية الزراعية على حقيقتها ومن ثم فليس هناك مساس بأحد ان الذى يجب أن يعنينا ويشغل بالنا فى الوقت الحاضر هو العمل على ازالة آثار العدوان وهو أمر يتطلب وحدة الصفوف والنفوس معا . والمسألة ليست فى حاجة الى توضيح فقد شرح الزملاء الموضوع بما لا يدع مزيدا لمستزيد وأحب أن أبين انه ليس فى الموضوع أية مخالفة دستورية على النحو الذى ذهب اليه صديقى الأستاذ الأخ أحمد يونس . اذا اتضح لنا الآن انه ليس ثمة مخالفة على الاطلاق ثم ان المادة ٢٤٦ من اللائحة الداخلية تقضى بأنه لا يجوز طلب سحب الثقة من الحكومة أو من أحد الوزراء الا بعد الانتهاء من مناقشة استجواب موجه الى الحكومة أو الى الوزير ثم نصت المادة ٢٤٧ من اللائحة أيضا على أن يكون هذا الطلب بناء على اقتراح يقدم كتابة الى الرئيس موقعا عليه من عشر أعضاء المجلس وواضح انه ليس ثمة استجواب قدم ولا طلب من عشر أعضاء . ولهذا أرجو أن يوافق المجلس على أن ينتهى الموضوع عند الحد الذى فسره الأخ عبد الفتاح عزام واذا كانت هناك عبارة قيلت فأننى أعتقد انها قيلت بحسن نية .

ثم ختم كلمته الذى صفق له الأعضاء من اجلها : وأعود فأكرر اننا فى مسيس الحاجة فى هذا الوقت لأن تكون هناك وحدة بين الحكومة وبين مجلس الأمة تلك الوحدة التى المسها وأؤكد لها فى كل وقت .

وكان العضو حامد عبداللطيف متحمسا للاتجاه المضاد للوزير واقتراح مكتب المجلس . ولكنه للرأى الآخر مبررا ذلك بالديمقراطية ودورها فى تسخير العام لخدمة الشعب على ما فهم من عبارته التى جاءت تقول : الواقع اننى كنت أميل الى الموافقة على رأى هيئة مكتب المجلس أما وقد تطور النقاش تطورا الى الموافقة على رأى هيئة مكتب المجلس أما وقد تطور النقاش تطورا

موضوعيا فأننى أرجو أن يعلم شعبنا الذى استخلص ديمقراطيته السليمة بعد أن أزال العوائق التى تعترض طريقها من نفوذ رأس المال والملكية والاقطاع والاستعمار اننا ونحن نمارس هذه الديمقراطية حريصون على أن ننتفع بالعلم والعلماء فى كل اختصاصاتهم فى جميع فروع المعرفة من مهندسين زراعيين وقانونيين وأطباء . . الى غير هؤلاء من طوائف العلماء . فنحن نرحب بالاستفادة منهم وبعامهم لانارة الطريق أمام المجلس ولكن ذلك يكون على أساس أن يستخدم العلم لصالح الشعب وأن يكون العلم وسيلة هذا الشعب فى أن يخطو فى طريقه الى حياة أفضل . ثم عرج بحديثه نحو الاستطراد فى فى الديمقراطية قائلا : فالديمقراطية التى نقيمها اليوم والتى استخلصت نفسها سليمة الى هذا المجلس لا تسمح أبدا باقامة ديكتاتورية أيا كان نوعها حتى ولو كانت ديكتاتورية العلم لأن العلم ينبغى أن يستخدم لصالح الشعب وديكتاتورية العلم مرفوضة اذا سارت فى طريق تفرض به نفسها على الشعب . والواقع أن أخطر الديكتاتوريات هى ديكتاتورية العلم وهما نحن نشهد أن العلم صاحب القوة النووية لو ترك لذاته لحطم العالم كله فى دقائق ولكن السياسة والسياسيين هم الذين يسخرون هذه القوى لصالح البشرية . لذلك كله أرجو أن يتحقق هذا المعنى . واقتراح أن يتفضل السيد وزير الرى بالقاء بيان نستشف منه هذا المبدأ حتى نستطيع أن نخطو مع الوزارة والسيد وزير الرى بالذات على طريق التعاون وعلى طريق الاستهداء بعلمه وعام السادة المهندسين حتى يمضى المجلس فى طريق قيامه بمسئوليته .

هذا وقد أثار هذا العضو مسألة هامة قليلا ما طرقت فى أوساط الدول النامية وكثيرا ما بحثت فى الدول المتقدمة . وهى مدى مساهمة العلميين والفنيين فى الحكم ومدى مساهمتهم فى ذلك سياسيا او بطابع

علمى بحث أو تخصصى محدد . . . ولذلك فسنعرض لهذه القضية الهامة فى سطور تالية بعد الانتهاء من عرض الموقف البرلمانى الذى نحن بصدده .

أما العضو محمود غلام فقد نعى الى تفسير نفسى لما حدث وإن كان قد قام بتوجيه لوم صريح للوزير فقال : الواقع وللحق ان ما حدث بالأمس قد يكون فيه شيء من الانفعال فتحن جميعا بشر ولا يوجد منا من لا يخطئ ونحن كأعضاء مجلس الأمة قد نفعل فى غمرة حماس فنتفوه بكلمات قد لا نقصدها . والواقع أن السيد الوزير جانبه التوفيق فى العبارة الأخيرة التى قالها بالنسبة للسادة المهندسين وفى تصورى أن منصب الوزير منصب سياسى يجب أن يتسم بسعة الصدر وبالباقية الدبلوماسية فى مثل هذه الحالات وفى تصورى أيضا انه قد ظهر فى المجلس الآن اتجاه واضح لتصفية هذه المشكلة داخل هذه القاعة . وذلك باعتذار السيد الوزير لاسادة أعضاء المجلس ، وأرى - معنا للتضارب - أن يحسم هذا الخلاف فى مثل هذه الظروف الحالية خاصة ان الصحافة قد تناولت هذا الموضوع بطريقة جعلت الشعب يشعر بأن ما حدث داخل المجلس انما هو أزمة حادة مع انها لا تخرج عن كونها مشادة نتيجة لتوتر الأعصاب بالأمس أما اليوم - والأعصاب أهدأ والحمد لله - فأرى أن نطالب بحضور السيد الوزير لكى يعتذر .

وفى غمرة هذا الاتجاه الذى حاول الدفاع عن الوزير وطالب بانتهاء المسألة بأسلوب هادئ وقف العضو محمود موسى السيد يقول : أعتقد ان بما انتهى اليه مكتب المجلس من تشكيل لجنة للتحقيق أمر سليم لأن اللجنة سوف تطرح أمام المجلس هذه النقطة التى سيتضح منها ما كان يعنيه السيد الوزير بكلامه فاذا كان يعنى المجلس فللمجلس أن يتخذ حياله ما يراه من اجراء مناسب واذا كان يعنى سيادته آخرين خارج المجلس فان

الأمر بالنسبة للمجلس يكون منتهيا لأنه دون ذلك وحتى هذه اللحظة مازال ضمير المتحدث متحرجا من عدم تحديد من هو المقصود بكلام السيد الوزير . هذه هي المسألة التي يجب أن تتضح للمجلس قبل أن يتخذ أى اتجاه .

بل ان العضو أحمد سعيد كان أكثر حماسا لمحاسبة الوزير بعد ما ظهر اتجاه المهادنة وألقى كلمة تتسم بالقوة والعنف والتوبيخ وان كانت لم تلقى استجابة من أعضاء المجلس حيث قال : ان القضية المطروحة امام المجلس اليلة قضية ذات شقين : الشق الأول ثانوى والشق الثانى مبدئى .

أما عن الشق الأول : وهو الشق الثانوى فانه يحدث فى جميع المجالس البرلمانية كما ان كل مجلس عرضة فى أى يوم من الأيام لأن يواجه بخلاف على الألفاظ أو بخلاف على الوقائع بين الأعضاء من الحكومة وأعضاء المجلس سواء أكان هذا الخلاف بناء على معلومات خاطئة حصل عليها العضو أم على معلومات حصل عليها الوزير من وكلائه كما أتصور أن يكون الخلاف على شئ آخر غير المعلومات .

وفى تصورى أن الأمر بحاجة الى الروية والتفكير والا نعالج المسائل علاجاً عاطفياً سواء أكانت هذه العاطفة مع الوزير أو ضده .

فمن الممكن أن يكون موضوع الخلاف حول مفهوم العبارات التى أدلى بها السيد الوزير عن مياه الرى التى وصلت الى محافظة البحيرة وما قد تعنيه هذه العبارات وهذه يمكن أن تكون محل دراسة أو مناقشة أو تحقيق ويجب ألا نتصور على أنها خلاف أو أزمة .

أما الشق الثانى وهو المبدئى والخاص بما ذكره السيد الوزير من أن الهندسة يجب أن تترك للمهندسين ويجب ألا يتدخل أحد فى أعمالهم فهذه العبارة فى مفهومى ومفهوم أغلبية الأعضاء انما صدرت عن عقلية فردية مستعلية .

ثم أطلق اسم الرئيس عبد الناصر كشعار وتأكيد لوجهة نظره في ممارسة الديمقراطية قائلا : ان الرئيس عبد الناصر يطالبنا منذ سنوات بالعمل الديمقراطي وأنا لا أتصور مع تقديري لجهود السيد الوزير التاريخية ان تترك مقاليد الأمور في بلدنا لعقليات فردية مستعلية تنساذى بالفردية فتقول بأن طائفة من الطوائف يجب أن تترك وشأنها فنسلب هذا المجلس حقوقه وسلطاته .. هذا المجلس انما جاء بإرادة الشعب ليسير أمور الشعب . ان أى وزير لا يستطيع اطلاقا ان يصدر قانونا دون عرضه على هذا المجلس . يجب أن يدرك الأعضاء جميعا أن الأجيال القادمة ستحاسبهم وستحملهم مسئولية كل كلمة تقال تحت هذه القبة . اننا لا نتعسف ولكننا فى الوقت نفسه لا نتهاون وانما نطلب ما هو حق لهذا المجلس فقد فهمت من عبارة السيد الوزير انها استعلاء .

وانى أطالب السيد الوزير رئيس المجلس بدعوة السيد الوزير ليشرح لنا قصده من عباراته .. ثم استدرك أيضا : لقد طالب السيد الوزير فى نهاية كلمته بسماع كلمتنا وعلينا أن نجيب على سؤاله .

أما العضو محمد كمال عبد الحميد فقد خرج عن الاتجاهين ونحى بحديثه الى مسألة أخرى وان كانت لها أهميتها لتكون أساس أى حديث بعد التحقق منها فقال : ارجو أن أوضح حقيقة جاءت على لسان السيد الوزير بالأمس وهى أن موضوع الرى فى محافظة البحيرة قد تعرض لمعوقات هذه النقطة فى الحقيقة هى الأجدر بالتحقيق لمصلحة أعضاء المجلس عن محافظة البحيرة ولمصلحة رجال الرى أيضا . لا شك ان هذه المعوقات قد حدثت ولكن بعض المعانى قد لا يست الأمس واليوم العبارات التى ذكرها السيد الوزير .

فى اعتقادى أن موضوع المعوقات التى أشار اليها السيد الوزير والتى

عرقلت أعمال المهندسين هو الذى يمس كل المواطنين فما هى حقيقة تلك المعوقات ؟ أرى ان هذه المسألة هى التى تستحق التحقيق هى هذه ولا غيرها وكل ما عداها مبنى عليها هذا ما أردت ايضاحه .

وكان آخر المتحدثين قبل رفع الجلسة عبد الفتاح الشوربجي الذى تصدى للرد على كل الآراء التى رأت محاسبة الوزير واحدة بعد الأخرى أى نصب نفسه محاميا وان كان قد مال أيضا للموضوعية فى هذا الموقف محاولا ألا يزيد حرج الحكومة أو التعنت من المجلس فقال :

من استقراي لما حدث بالأمس أعتقد ان السيد وزير الرى قد أكد فى كلامه انه لا يقصد أعضاء المجلس وأحب أن أطمئن السادة الزملاء أحمد سعيد ومحمود موسى وعبد المولى عطية الى أن قصد السيد الوزير واضح لا لبس فيه فهو لا يقصد أعضاء المجلس وقد أوضح لنا السيد رئيس اللجنة نفس هذا المعنى الليلة اذن فلماذا نريد أن نستوضح فيه السيد الوزير الآن ولم هذا الاصرار ؟

مسألة ثانية لقد فهمت من حديث السيد الوزير انه استشعر حملة ظالمة وجهت اليه فى صيف العام الماضى لم يوضح لنا أسبابها ولكنه طلب منا نحن أعضاء المجلس نجدة لتقضى على هذه الحملة ، اذا فلنبحث عن أسبابها لنتعرف على حقيقتها ولنتأكد ما اذا كانت هذه الحملة ظالمة أم غير ظالمة ولذلك قال سيادته أو د أن اسمع كلتمكم الحاسمة .

هذه هى الحقيقة : وزير مسئول يعلم حدود مسئوليته جيدا ويعلم أيضا حقوق هذا المجلس جيدا يريد أن يعرف منكم رأيكم فيه وفى هذه الحملة الظالمة عليه بعد أن أكد وجود تلك الحملة .

ثم جاءت بعد ذلك العبارة التى ذكر فيها أن الهندسة على المهندسين

وحدهم انه بهذه العبارة انما يطلب أن يترك العمل الهندسى للمهندسين
وحدهم وهو يقصد بهذه العبارة من قاموا بتلك الحملة الظالمة اذ عليهم
وحدهم أن يتركوا الهندسة للمهندسين وهو فى ذلك لا يقصد أبدا أعضاء
المجلس بالمرّة كما اننى لم أستشعر أى معنى فى كلامه يمس كرامة المجلس
أو يخالف الدستور واللائحة وأعتقد انه لا يمكن أن يقصد أى وزير تحقير
عضو بالمجلس فهو يعلم أن المجلس هو السلطة التشريعية وأن لعضو المجلس
سلطاته كما ان له حدوده .

أما ما جاء على لسان الزميل أحمد يونس خاصا بالوضع الدستورى
وما فهمه من بيان رئاسة المجلس من أن كلام السيد الوزير فى نهايته كان
اختصاصا للمجلس ككل وان الأمر فى هذه المسألة الدستورية يجب أن
يرجع فيه للسيد رئيس الجمهورية فانى أعتقد أن المسألة الدستورية من
شأننا نحن فى هذا المجلس .

أما عن التقاليد البرلمانية التى تحدث عنها السيد علوى حافظ وما
قاله بشأن وجوب ارسائها فانى أسأله بدورى : هل ارساء هذه التقاليد
يكون بضيق الصدر حتى بين أعمدة البهو الفرعونى أم بسعة الصدر
والتحدث بوضوح وصراحة كاملة وبأن يكون الاحترام رائدنا ومتبادلا
بيننا ؟

انى أعتقد أنه لا تحقير ولا مهانة فيما قاله السيد الوزير بل ان بعض
ما قاله انما كان استنجاجا بنا لنصرتة ضد حملة ظالمة عليه قد يتعرض لها
أى عضو من الأعضاء . . هذه الشكايات يجب أن نتعرف فيها الحق من
الباطل ويجب ألا نأخذ الأمور بظواهرها بل يجب أن نتعمق فيها ويجب أن
نحسن الظن أولا . . فاذا تأكد لنا سوء القصد بحثنا أسبابه . . يجب أن
يكون حسن الظن رائدنا فى العمل ويجب أن نعرف أن السيد الوزير

حريص على كرامة المجلس وكرامة أعضائه وأنه إنما استعان بالمجلس على هذه الحملة الظالمة أهلها فقد أكد أن البحيرة قد حصلت على أكبر كمية من المساء وزرعت أكبر مساحة عرفت في تاريخها أرزا وجصلت على أكبر إنتاج من الأرز هذا العام .

ثم ختم كلمته بين تصنيف الأعضاء قائلا : وكل ما أرجوه أن ينتهي هذا الموضوع سريعا ولا يفوتنا أن نوجه الشكر الى كل من بذل جهدا بناء في محافظة البحيرة بل وفي الجمهورية كلها وليكن رائدنا الحق دائما .

وهنا استشعر الرئيس السادات بأن الجو بدى أكثر وضوحا وهو تغلب الرغبة في إنهاء الموضوع عن تصعيده كما جاء بتقرير هيئة المكتب الذى يرأسه وللحق فقد نزل لهذه الرغبة وأعان ذلك حيث طلب من الدكتور عبد العزيز السيد وزير التربية والتعليم أمام الأعضاء بأن يستصحب السيد وزير الري الى المجلس .

ورفعت الجلسة ثم انعقدت بعد نحو ساعة زمن حيث تلى الرئيس السادات ما جاء على لسان السيد وزير الري كما ورد فى مضبطة الأمس . ثم طلب من الوزير تفسير ما حدث وخاصة بجلسة الأمس فرد الوزير بكل

ثقة قائلا : الواقع أن ما ذكر أمس من أمر المهندسين لا يحتاج الى تفسير اطلاقا فهو واضح وضوح الشمس واننى كنت أتكلم من بدء كلامى الى نهايته عن رواية مثلت على مسرح محافظة البحيرة فى صيف هذا العام . وفى كلامى عن المهندسين إنما كنت أقصد المهندسين وعملهم فى محافظة البحيرة أما اذا كان قد تبادر الى ذهن انه خاص بالمجلس هنا فأنا فى الواقع لا أعرف كيف يتبادر الى ذهن مثل هذا الكلام والا فلماذا أتيت اجتماع لجنة التنمية الزراعية لأجيب على الأسئلة الخاصة بهذا البيان ؟ وأنا كمهندس أعرف تماما واجبى ولا يمكن اطلاقا أن يكون قد تسرب الى

ذهنى مثل هذا ولقد دهشت أن يتبادر الى ذهن أحد مثل هذا فالموضوع خاص بمحافضة البحيرة ولا يمكن اطلاقا أن يتصور أن يأتى أحد الوزراء ليسلب المجلس حقا من حقوقه الدستورية فهذا المجلس المحترم انما هو لرقابة الأعمال فى جميع النواحي فى الجمهورية وأنا مقتنع بذلك والا لما كنت وزيرا • هذا ما أود أن أقوله •

وعندئذ وبمجرد حضور الوزير وتفسيره لما حدث فهو اعتذار ضمنى عما بدر منه ازاء المجلس وبهذا شعرا الأعضاء أنه لا بد من انهاء هذه المسألة بسرعة وفور هذه الكلمة فصفقوا له وصاحت بعض أصواتهم تقول : يكتفى بذلك •• يكتفى ذلك •

وهنا شدد الرئيس السادات على المعنى السابق وأعلن قائلا : هل يكتفى السادة الأعضاء بهذا التفسير ؟
فوافق الأعضاء بالتصفيق ••

وانتهت الأزمة كما أطلق عليها صحفيا فى ذلك الحين •• ورغم أن هذا الوزير كان يشهد له بالكفاية الفنية فانه قد خرج مع أول تعديل وزارى عقب هذه الواقعة •• وبالطبع كان لا بد أن يحدث هذا وذاك لاسترضاء الأعضاء الذين أحالوا - ضمينا - موقفهم الى رئيس وزرائه فى ذلك الحين الرئيس جمال عبد الناصر • الذى أحسن صنعا بهذا تقديرا واحتراما للبرلمان المفترض انه يمثل الشعب كمظهر من مظاهر النظام الديمقراطى •

وأما وقد انتهينا الى هذا ••

وبادىء ذى بدء فأننا لا بد أن نشير الى أن هذه الكلمة التى أعلنها ذلك العضو هذه المسألة هى تبعد عن تاريخ الثورة منذ عام ١٩٥٢ بحوالى خمسة عشر عاما •• أى الثورة ما زالت حتى تاريخها حديثة نسبيا ••

الفصل السابع

النشئل .. ظاهرة تحت القبة

وقد جاء جاء بطلب الاحاطة الذى تقدم به العضو صبرى مبدى أنه قد: .
 « كشرت حوادث النشل فى الفترة الأخيرة وتعددت وبرزت معها
 ظاهرة خطيرة هى ظاهرة النشل الجماعى مع استعمال السلاح وهى مسألة
 كفيلة - اذا ما لم تقمع بكل امكانيات القمع - بأن تزرع القلق فى نفوس
 الناس وتثير الاضطراب فى حياتهم .

لذلك أرجو احاطة السيد وزير الداخلية علما بذلك ليقدم للمجلس
 بيانا بالأسباب التى أدت الى خلق هذا الوضع الشاذ . وما تراه الوزارة من
 طرق لمواجهته » .

وقد وقف محمد صبرى محمد مبدى ليشرح طلب الاحاطة فقال :

لقد أردت بتقديم هذا الطلب أن يكون مدخلا متواضعا . ومساهمة
 بناءة من هذا المجلس بفكره ورأيه فى هذه القضية التى برزت على مسرح
 المجتمع أخيرا . وذلك مساندة لجهد وزارة الداخلية فى هذا الصدد ولا أريد
 أن أستبق ما قد يرد فى كاحة السيد وزير الداخلية ولكننى استأذن فى
 أن أبدي ثلاث ملاحظات :

الملاحظة الأولى : تتصل بما انتهى الى أسمع الكثير منا من أن السبب

الرئيسى فى تفاقم هذه الظاهرة فى الآونة الأخيرة كان مرده الافراج عن بضعة آلاف من النشالين الذين كانوا معتقلين من قبل وأن هذا الافراج جاء نتيجة لتطبيق تعديلات أدخلت أخيرا على بعض القوانين المقيدة للحرية فى المجتمع فان صح هذا فالرأى عندى اننا نصبح مطالبين - بحق - بوقفه نتأمل فيها معنى الحرية فى هذا المجال ، لأن الحرية ليست شكلا خاليا من المضمون بل هو جوهر أساسى ومقتضى هذا الجوهر ألا يصطدم بأى حال من الأحوال مع حرية وأمن المجتمع ككل .

الملاحظة الثانية : هى ، انه مع التقدير البالغ لموقف السيد وزير الداخلية من الناحية الانسانية فى هذا المجال ، أعتقد أنه كان يجب على الوزارة ألا تتردد فى الإبقاء على هؤلاء المجرمين فى الاعتقال ، فى هذا الظرف الضاغط والعصيب الذى يمر به المجتمع المصرى فى هذه الفترة ، ذلك الظرف الذى ألقى - بطبيعة الحال - على كاهل الشرطة أعباء بالاضافة الى الأعباء التى تنوء بحملها ومن ثم فلا محل لأن تزيد على أعبائها عبئا جديدا .

أما الملاحظة الثالثة : فهى تتصل بما يتردد من أن هذا الأمر يمكن علاجه بتشديد فى العقوبة أو ما الى ذلك ، وقد يكون هذا صحيحا ولكن الرأى عندى انه علاج جزئى لا يتناول المشكلة من جذورها . والعلاج الرئيسى - فيما أعتقد - يجب أن تبرز فيه مسئولية المجتمع ازاء هذه الطغمة الفاسدة التى حادت عن الطريق السوى ، وذلك بأن يرعاها ويوفر لها سبل العيش . وفى رأى أن هذا الجانب يجب أن يكون محل عناية ورعاية عند دراسة أى بحث لعلاج هذه الظاهرة .

ولا أريد أن أستطرد فى كلمتى ، لأننى أرى أن يحال موضوع طلب الاحاطة بعد الاستماع الى كلمة السيد وزير الداخلية والى ما قد يدور من

مناقشة الى لجنة الأمن الداخلى والحكم المحلى لبحث الامر من جميع جوانبه
ثم تعرض تقريرها على المجلس ليقول فيه رأيه من خلال مناقشة موسعة .

ثم كان بيان وزير الداخلية الذى أدلى به شعراوى جمعة فقال :

أود قبل كل شئ أن أعبر عن شكرى العميق للصحافة للاتجاه الايجابى
البناء الذى اتخذته فى معالجتها لمشاكل الأمن ومتابعة قضاياها . وأرجو أن
أسجل هنا أن تناول الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية لهذا الموضوع قد
اتسم بالموضوعية الكاملة . وانطلق من نظرة واعية ازاء هذه الظاهرة
وأسبابها واستهدف منذ البداية تقصى جذور هذه المشكلة وطرح أبعادها
المختلفة وتبصرة الجماهير بشأنها بل واقترح مجموعة من الحلول جديرة بأن
تكون موضع دراسة وعناية وتقدير .

ولقد نجحت الصحافة بالفعل فى تنبيه الأذهان الى خطورة هؤلاء
المنحرفين ، وحشدت فى مواجهتهم رأيا عاما قويا يطالب بعزلهم عن المجتمع
ويدعو الى معاقبتهم فى حزم .

وهذا الاتجاه يعكس التجاوب الفائم على التفهم بين الرسالة التى
تحملها الصحافة والرسالة التى تضطلع بها الشرطة كما يساعد على تنمية
وعى الجماهير بالدور الهام الذى يمكن أن تقوم به لمساعدة الشرطة على القيام
بواجباتها فى الحفاظ على الأمن .

وفى نفس الوقت فإن النقد الذى وجهته الصحافة فى نطاق هذا
الموضوع يمثل فى حقيقة الأمر نموذجا للنقد الايجابى البناء الذى يضع فى
اعتباره دائما أن يكون اضافة ايجابية للعمل وليس تعويقا أو تشويها أو
مسايرة له .

ويسرنى أن أحيى المبادرة الطيبة التى صدرت من مجلسكم الموقر ،

والتي تجلت في اهتمام المجلس بدراسة مشاكل الأمن وتتبع أسبابها وكذلك في اتصال عدد من أعضاء المجلس بى للتعاون من أجل وضع حد لسلسلة الأعمال التي تقوم بها حفنة من المنحرفين لا يقدرّون الظروف التي تمر بها البلاد .

ولاشك أن تعاونكم الايجابى سوف يفتح مجالا أوسع للتعرف على مشكلات الجماهير كما سيعطى أجهزة الأمن قدرات أكبر على حل هذه المشكلات .

ولعل من أبرز نتائج هذا الاهتمام أن انتقل الموضوع الى ممثلى الشعب وفى هذا المجلس الموقر ليقرروا فيه رأيهم استجابة لنداء الجماهير وتحقيقا لمطالبها .

كما أود كذلك أن أشير الى ظاهرة لها دلالتها العميقة وهى أن الجماهير وعيا منها بطبيعة المرحلة التي تمر بها وفهما من جانبها لمقتضيات الحفاظ على الأمن وحماية أرواح الناس وممتلكاتهم قد نادت لأول مرة باعتقال الخطرين على الأمن وهو الحق الذى يخوله القانون للسلطة . وهذا دليل على عمق الثقة بين الشرطة والشعب ودليل على انه ليس هناك حدود لما يمكن ان يصنعه التلاحم بين الجماهير ورجال الشرطة من عمل ايجابى لصالح الوطن .

وقبل أن أتحدث عن الجهود المبذولة لمكافحة جريمة النشل ونتائجها ، أرجو أن أضع أمام حضراتكم عددا من الملاحظات الوثيقة الصلة بموضوع البيان :

الملاحظة الأولى :

ان جهاز الشرطة خلال الفترة الأخيرة تضاعفت واجباته وتشعبت

مستوليته حتى شملت مجالات جديدة متعددة منها : أعباء الدفاع المدنى .
والتهجير وتأمين المنشآت والمؤسسات وتدابير سلامة الجبهة الداخلية فى
الظروف الحاسمة التى نمر بها .

ومع الجهد الذى قامت وتقوم به الشرطة فى هذا الشأن فانها تقوم
بمستوليته كاملة فى حفظ الامن ومكافحة الجريمة بكفاءة ومقدرة . وهى
فى ذلك انما تلتزم بقول السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه
بالمؤتمر الشعبى بالمنصورة فى ١٨/٤/١٩٦٨ ان اخلاص الشرطة للنظام
الشعبى يكون بحماية امن الشعب فى وطنه .

الملاحظة الثانية :

ان الجريمة ظاهرة موجودة فى كل مجتمع . وهى نتاج عوامل متعددة
واسباب متشابهة نفسية واجتماعية واقتصادية .

وليس ارتفاع معدلات الجريمة أو انخفاضها هو المقياس الصحيح للحكم
على جهود اجهزة مكافحة ونشاطها .

لذلك فان مكافحة الجريمة مسألة ينبغى أن تتضافر كافة الجهود من
جانب الأجهزة المعنية بالمشكلة .

الملاحظة الثالثة :

ان السبب فى انتشار جريمة النشل بالذات يعود الى انها تنفرد دون
غيرها من الجرائم بطابع معين يسهل على المجرم ارتكاب هذه الجريمة على حين
يجعل أمر ضبطه وتعقبه صعب المسالك محدود النتائج . ذلك ان جريمة
النشل ترتكب فى لحظات معدودة ولا تكتشف عادة الا بعد أن يكون المجرم
قد غادر مكان ارتكاب الجريمة وأصبح من العسير تعقبه . كذلك فان المجرم
النشال بحكم خفة حركته وطبيعته جريمته لا يترك أثرا ينم عنه ومن ثم

يتعذر على رجال المكافحة الافادة من امكاناتهم العلمية والفنية . كما ان جسم الجريمة غالبا ما يكون مفقودا أو أشياء متماثلة كالنظارات والأقلام الثمينة ولهذا يصعب تمييز بعضها عن بعض وبالتالي يصعب تتبعها للوصول الى الفاعل .

وأخيرا فإن جريمة النشل يسهل ارتكابها في مواطن الزحام الكثيف وهو متوافر بصورة حادة تكاد تستغرق معظم الأوقات في كافة وسائل النقل العامة بل وفي الشوارع والميادين بالمدن الكبرى وبصفة خاصة القاهرة .

على أنى أؤكد لحضراتكم - برغم هذه الصعوبات - أن الشرطة تملك من الوسائل ومن الامكانيات ما يكفل لها السيطرة على الموقف والحد من هذه الظاهرة الاجرامية .

لقد لاحظت الوزارة - من خلال الاحصائية - ان هناك زيادة في جرائم النشل بالقياس الى الأعوام السابقة وترجع هذه الزيادة الى بعض الأسباب التي أشرنا اليها .

على أن السبب الرئيسى لزيادة جرائم النشل فى الفترة الأخيرة ، وارتكابها بأسلوب جماعى واتجاهها الى العنف . انما يرجع الى نشاط المعتقلين الجنائيين من محترفى النشل وذوى السوابق المتعددة الذين سبق أن أفرجت عنهم الوزارة ، بقصد فتح أبواب جديدة للأمل لهم وفرص لبدء حياة جديدة ولكنهم عادوا أكثر استهتارا بالأمن وامعانا فى الجريمة .

وكانت حركة الاعتقالات قد بدأت خلال شهر سبتمبر عام ١٩٦٥ باعتقال بعض الأشقياء الخطرين ممن عرف عنهم ارتكاب الجرائم المخلة بالأمن العام وبلغ عدد المعتقلين لأسباب جنائية ٢٨٢٧ معتقلا .

وقد أخذت الوزارة فى الافراج عن بعض من هؤلاء المعتقلين على فترات تمت نهائيا فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٩ وكانت نتيجة ذلك زيادة واضحة فى احصائيات جريمة النشل وجراة غسير معتادة فى أسلوب ارتكابها وبروز ظاهرة النشل الجماعى .

واذا كانت الوزارة قد لجأت من قبل الى اعتقال المنحرفين وقد كانت ظروف البلاد اقل حساسية وخطورة وأعباء الشرطة اخف مما هى عليه الآن فان الأمر يقتضى الآن حزما شديدا خاصة وأن الوزارة كانت قد أعطت لهم - بعمليات الافراج - الفرصة رغم أعبائها ورغم ظروف المرحلة التى نمر بها ولكنهم أهملوها .

ومع ذلك فان الوزارة تضع فى اعتبارها أن الاعتقال آخر اسلوب تلجأ اليه لمكافحة الجريمة وهى تستخدمه فى أضيق الحدود مع التأكد المستمر ان من تشملهم عمليات الاعتقال هم المجرمون الذين لا يرجى صلاحهم على ضوء سوابقهم فى الماضى واستمرار نشاطهم الاجرامى فى الحاضر .

ان خطورة هؤلاء المنحرفين لا تقف عند مجرد قيامهم بارتكاب جرائمهم ولكنها تمتد أبعد من ذلك الى قيامهم باجتذاب أفراد جدد الى هذا المجال الاجرامى وخاصة من بين الأحداث المشردين يعلمونهم ويدربونهم على احتراف النشل . أى ان هذه العناصر المنحرفة تعتبر بذورا للجريمة تنتج المنحرفين كل يوم وتقدم الى المجتمع الآمن مزيدا من عناصر النشل والانحراف .

ان الامانة تفرض علينا أن نعترف فى شجاعة أن هناك أعدادا من المجرمين لا جدوى من انصلاح أمرهم ، ولسوف يظلون أعداء للمجتمع . يكتوى المواطنون بجرائمهم العنيفة المتكررة مهما أتاحت لهم فرص العودة الى الطريق الصحيح .

وتزخر سجلات الشرطة بنماذج متعددة لمتحرفين تؤكد سوابقهم ونشاطهم انه ليس هناك أمل في عودتهم الى الطريق الصحيح . ومن أمثلة ذلك مجرم بلغ عدد الاحكام القضائية الصادرة ضده في جرائم السرقات خلال ١٢ عاما ٥٨ حكما وكان أقصى عقوبة وقعت عليه ستة شهور مع الشغل ، ومجرم آخر بدأ ارتكاب جرائمه منذ عام ١٩٣٨ وبلغ عدد الاحكام الصادرة ضده في جرائم السرقات خمسين حكما وما زالت تحريات الشرطة تؤكد استمراره في متابعة جرائمه حتى الآن ، وثالث بلغت جملة الاحكام الصادرة ضده ٣٨ حكما وعشرات غيرهم على هذه الصورة من الاستهتار البالغ ، ومن الواضح ان أعداد هذه الاحكام لا تمثل الا جانبا يسيرا من نشاطهم الاجرامي اذ يقوم الى جانبها مئات من الجرائم التي قاموا بارتكابها دون أن يضبطوا أو ضبطوا ولم تكف الأدلة على ادانتهم .

ان بلادنا تمر الآن بمرحلة حاسمة في تاريخها وهي مرحلة الاعداد لمعركة النصر باذن الله مما يتطلب تنقية المجتمع من أمثال هؤلاء الخطرين الذين يثيرون القلق وعدم الطمأنينة في نفوس المواطنين ويستأثرون من رجال الامن بجهود كبيرة لتعقبهم ومواجهتهم وهذه الجهود ينبغي أن توجه الى مكانها الصحيح في خدمة اهداف معركة التحرير .

ان التزام الدولة بتطبيق بيان ٣٠ مارس وقرارات المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي في شأن اطلاق الحريات وسيادة القانون يعادله تماما التزامها بصيانة الأمن واقرار النظام ودعم الجبهة الداخلية وتنقية المجتمع من كل عاثب بالامن في تلك الظروف الدقيقة . ولقد أعلن السيد الرئيس في أكثر من مناسبة ان الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب .

ان وزارة الداخلية - وقد عرضت على حضراتكم نتائج الافراج عن الخطرين في ضوء الواقع الذي تلمسه - تترك الأمر بين أيديكم لتقرير ما ترونه

فى هذا الشأن باعتباركم ممثلين للشعب معبرين عن ارادته .

لقد كانت جرائم النشل بوجه خاص موضع اهتمام الوزارة الدائم ودراستها المستمرة ولقد اتخذت الوزارة بالفعل عددا من التدابير الوقائية والعلاجية ذات تأثير فعال فى منع هذه الجريمة ومكافحتها ويسرنى أن أعرض على حضرتكم جانبا من التدابير التى اتخذتها الوزارة فى هذا الشأن .

أولا : تسخير أكبر عدد ممكن تديره من سيارات النجدة بالمناطق المزدهمة بمحافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة والقليوبية لتأمين المواطنين وضبط من يشتبه فيهم .

ثانيا : تعزيز قوات مكافحة النشل من ضباط وأفراد بمدينة القاهرة الكبرى والاسكندرية ودعم وسائل الانتقال والاتصال لهذه القوات .

ثالثا : تعيين اطواف من رجال الشرطة النظاميين بملابسهم الرسمية تكون مهمتها المرور فى مناطق التجمعات ومحطات الاتوبيسات والترولى والترام وفى مختلف المناطق المحتمل وقوع حوادث نشل بها .

رابعا : زيادة الحملات التفتيشية وغيرها من أنواع الدوريات على أوكار المجرمين ومناطق تجمعهم على أن يراعى بحزم عدم المساس بالمواطنين الأبرياء وقصر نشاطهم على الخطرين على الأمن وحدهم .

خامسا : عقد اجتماعات دورية بين أجهزة البحث الجنائى بمحافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة والقليوبية - لتبادل المعنومات والاتفاق على الخطط والبرامج وتنسيق التعاون بين هذه المحافظات المتجاورة لمكافحة هذه الجريمة وضبط مرتكبيها .

سادسا : اعداد مجموعات من الصور (البومات) تضم صور النشالين المسجلين بكافة ادارات البحث الجنائى ومصلحة الأمن العام مع تصنيفها وفقا

لأسلوب الاجرام الخاص بكل نشال والمنطق المكانى الذى يزاوئ فيه نشاطه على أن توزع هذه الالبومات على جميع ادارات البحث الجنائى فى مديريات الأمن وبهذا يمكن تعقب النشالين اذا ما نزحوا الى أى مكان فى الجمهورية كما تفيد هذه الالبومات فى التعرف على المتهمين اذا ما عرضت على الشهود والمجنئ عليهم .

سابعاً : وجهت الوزارة عنايتها الى المسجونين ممن حكم عليهم فى جرائم النفس والمال وكلفت مصلحة السجون باعداد نموذج خاص بأسماء هؤلاء المسجونين موضح به ما تم نحوهم فى السجن من اصلاح والحرفة الملائمة لكل منهم على أن ترسل هذه النماذج لادارات البحث الجنائى المختصة قبل الافراج عن كل مسجون بثلاثة شهور وتقوم ادارة البحث الجنائى خلال هذه الفترة بالاتصال بالجهات المعنية لتدبير العمل الملائم للمفرج عنه .

ثامناً : تقوم الوزارة حالياً باجراء بحث اجتماعى ونفسى لعدد من النشالين الخطرين للتعرف على ظروفهم الاجتماعية وأسباب انحرافهم ومدى استعدادهم للتوبة اذا ما وجدوا فرصة العمل الشريف وعلى ضوء هذا البحث تضع الوزارة خططها العلاجية كما توجه الوزارة اهتماما خاصا للأحداث المشردين لابعادهم عن الوقوع فى شرك النشالين المحترفين مستعينة فى ذلك بوزارة الشئون الاجتماعية والهيئات المعنية وذلك بهدف الحد من تضخم عدد النشالين مستقبلا .

تاسعاً : تجرى الوزارة فى الوقت الحاضر اتصالات مع الوزارات المختصة لانشاء منطقة عمل فى احدى المناطق النائية تصلح لاقامة الموضوعين تحت مراقبة الشرطة من الخطرين طبقا للمرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وذلك حتى يمكن تنفيذ مراقبة الشرطة المحكوم بها على المجرمين بأسلوب فعال

يحمى المجتمع من خطرهم وفي نفس الوقت يمكن الافادة من طاقاتهم فى عمل منتج .

عاشرا : القيام بحملات اعلامية مستمرة لتوعية الجمهور بأساليب ارتكاب جرائم النشل وكيفية اتقانها واهمية تعاون المواطنين مع الشرطة فى منع هذه الجريمة ومكافحتها وذلك بهدف تكوين رأى عام يعمل بايجابية فى مواجهة هؤلاء المنحرفين على أن تعد خطط التوعية والتعبئة بالاشتراك مع لجان الاتحاد الاشتراكى والمنظمات والنقابات العمالية والقائمين على أجهزة الاعلام .

حادى عشر : تم الاتفاق بين وزارة الداخلية ووزارة العدل على تعديل القانون بما يكفل تشديد العقوبة فى بعض حوادث السرقات ومنها النشل وربما يضمن تقديم المتهمين الى المحاكمة فى أقصر وقت ممكن ولسوف تعرض على مجلسكم الموقر فى وقت قريب التعديلات المقترحة لمناقشتها واصدارها .

ان هناك تطورا مستمرا فى تفكير المجرم وأسلوبه فى ارتكاب جرائمه بحكم طبيعة العصر وظروف المدنية الحديثة ، ولكن الشرطة بالجهد الدائب والأسلوب العلمى الصحيح مصممة على أن يكون لها السبق الدائم فى ذلك الصراع الأزل بين القائمين على أمن المجتمع والخارجين عليه .

وقد استطاعت الشرطة من خلال الجهود التى بذلتها والاجراءات العديدة التى اتخذتها أن تقضى على هذه الموجة بشكل حاسم وسريع . وقد بذل رجال الشرطة فى ذلك جهودا كبيرة وأظهروا متابرة ويقظة حققت لهم السيطرة الكاملة .

ان رجال الشرطة وهم جزء من قوى الشعب العاملة يقدرون كل التقدير مسئولياتهم فى هذه الظروف الحاسمة ولقد كانوا فى كل الفترات العصيبة

التي مرت بها البلاد رجالا مؤمنين يبذلون الجهد ويسترخصون التضحية في سبيل خدمة جماهير شعبنا وذلك أمر يجعل من واجبي ان أسجل الشكر لرجال الشرطة ضباطا وصف ضباط وجنودا وأن أنوه في نفس الوقت عرفانا وشكرا بالتعاون الجاد والصادق من جانب جماهير الشعب .

والذي لا شك فيه ان شعار « الشرطة في خدمة الشعب » قد اكتسب من خلال هذه الممارسة أبعادا عميقة . وأصبح علامة من علامات التغيير الذي يتحرك به المجتمع نحو الحياة الأفضل . كما يفتح آفاقا جديدة لمزيد من التعاون من جانب الجماهير في سبيل الحفاظ على حرية وأمن واستقرار كل مواطن .

واننى لاتجه الى أجهزة الاتحاد الاشتراكي ولحضراتكم هنا باعتباركم ممثلين للشعب ملتحمين بقواعده آملا ان يأخذ هذا الجانب ما يستحقه من اهتمامكم .

ثم عقب العضو مقدم طلب الاحاطة محمد صبرى محمد مبدى قائلا :

أود بعد الكلمة المستفيضة التي تفضل بها السيد الوزير أن أتوجه بالشكر والتقدير الى رجال الشرطة على الجهد الذي يبذلونه خدمة لأمن البلد ودعمنا له هذا الجهد الذي سجلته الجماهير من جانبها ولكنى أريد أن يؤكد لنا السيد الوزير هنا - ونحن بصدد علاج هذه الظاهرة - ان وسيلة الاعتقال هى بداية الطريق فى هذا العلاج وليست آخر السبل فيه واعتقد ان سيادته لا يختلف معى فى هذا الرأى اذ أشار الى ان الجماهير تطالب بضرورة اعتقال هذه الطغمة المنحرفة كما اعتقد ان جميع الاخوة أعضاء المجلس يشاركوننى هذا الرأى اذ هو السبيل الى ازالة كل قلق لدى الجماهير التى تأبى فى هذه الاونة أن يشغلها عن المعركة أى شاغل آخر .

وتحدث مختار هانى قائلا :

بعد أن أستمعنا الى اجابة السيد الوزير التى اوضحت الأمور أتوجه بالشكر الى السادة رجال الشرطة لما بذلوه من جهد فى مكافحة هذه الجريمة الخطرة التى تتميز بدقتها وصعوبة الاهتداء فى كثير من الأحيان - الى مرتكبيها وقد لمسنا جميعا وبلا جدال نتيجة الجهد المبذول فى هذا المضمار اذ وضعت الحكومة حدا لمقترفيها ومحترفيها ومن ثم قل هذا النوع من الجرائم بشكل ملحوظ ولذلك فانى أقترح على السادة الزملاء أن يتوجهوا معى بالشكر الجزيل الى السيد وزير الداخلية والسادة القائمين على الأمن من رجال الشرطة . وشكرا .

وعلق أيضا مصطفى الجندى فقال : ان بيان السيد وزير الداخلية بيان مفصل وواضح من وجهة نظر الوزارة ولكن الجريمة - فيما أعتقد - ليست حدثا بوليسيا فحسب . بل هى أيضا حدثا اجتماعيا . ثم فليس فى مقدور القانون وحده أن يحد من هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر كظاهرة انحراف الأحداث وظاهرة سرقة السيارات من بعض طوائف الطلبة وأنصاف المتعلمين . اذ أن كل هذه الظواهر تحتاج الى دراسات واعية من أجهزة متعددة فى الوزارات المختلفة ومن هنا نستطيع أن نقول ان وزارة الداخلية ليست هى الوزارة الوحيدة المسئولة عن هذه الجريمة لأن مناطق تفريخ الجرائم تختلف عن مناطق نشاطها اذ تدخل الأولى فى اختصاص بعض الوزارات مثل الشئون الاجتماعية والشباب والصناعة بينما تقع دراسة مناطق النشاط على عاتق وزارة الداخلية . ومن ثم أرى أن أريد وضع سياسة لهذه المشكلة طويلة الأمد أن تختص بتقرير هذه السياسة وزارتنا الشئون الاجتماعية والشباب على أن تضاف اليهما وزارة الصناعة التى لها - فيما أعتقد - دور مهم فى هذا الشأن اذ يقع عليها عبء توجيه الأحداث فى المصانع لقضاء

أوقات الفراغ ونظرا للتطور الذى حدث لمجتمعنا اذ أصبح مجتمعا صناعيا .
أرى أن يدرس المجلس موضوع الجريمة دراسة علمية واعية .

ولما كان قد طالبنا رجال الشرطة ببذل المزيد من الجهد للمحد من
النشاط الإجرامى فى هذا المجتمع . فقد وجب علينا أن نوفر لهم كافة
الامكانيات التى تتيح لهم ممارسة عملهم كأن نوفر لهم وسائل الانتقال
حتى يمكنهم الوصول الى مكان الجريمة فى وقت قصير يسمح لهم بالقبض
على الجناة قبل أن تضيع آثار الجريمة وأن تزود أجهزة الشرطة بالعدد الكافى
من رجال مكافحه الجرائم والقبض على المجرمين . هذا ويمكن للمجلس عند
عرض ميزانية وزارة الداخلية أن يتدارك العجز فى الرجال والعتاد بتقرير
الاعتمادات اللازمة لهذا الغرض حتى تستطيع أجهزة الشرطة أداء رسالتها
التي تتطلبها الامن فى هذه الاونة الحرجة . اذ لو وفرنا الامكانيات اللازمة
لأمكننا محاسبة هذه الاجهزة . اننى أؤكد وجوب رعاية مثل هذه الأمور
رعاية تامة طالما اننا نطالب رجال الشرطة بمسئوليات ولا تتأتى هذه
المطالبة اذا لم تتح لهم الامكانيات الكافية . أقول هذا لاننى أعلم ان هناك
سيارات متوقفة عن السير بسبب العجز فى بونات البنزين مما ترتب عليه
عدم قيام الشرطة بالمرور على القرى . كما أعلم أيضا ان هناك نقصا فى
دركات العساكر والخبراء اذ يقوم بحراسة بعض القرى التى يبلغ تعداد
سكانها ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف نسمة سبعة خبراء فقط .

لقد أتاح لنا السيد محمد صبرى مبدى فرصة الكلام عن موضوع
الامن ككل . ومن ثم يجب أن ننظر اليه من هذه الناحية العامة ولا ننظر اليه
على انه مجرد جرائم نشل أو سرقة أو قتل أو أمن سياسى ذلك ان
مسئولية رجال الشرطة هي أمن الشعب كله بعزل أعدائه عنه ومن ثم فلا بد
أن تمنح رجال الشرطة الامكانيات اللازمة طالما اننا نطالبهم بمسئوليتهم

تجاه المجتمع .

لقد وردت الى شكاوى كثيرة جدا من محافظة الغربية مفادها ان مهمة الأمن ببعض القرى يتولاها سبعة خفراء يقوم احدهم بوظيفة عامل تليفون ويسند الى الثانى عمل آخر ولا يبقى الا خمسة يتولون حراسة القرية واذا كانت هذه القرية تعيش فى أمن فهو بفضل عناية الله وحده .

اننى أرى ضرورة التوسع فى نظام مدارس الشرطة التى تقوم بتدريس وسائل الاجرام الحديثة وكيفية مكافحتها لتضييق الهوة السحيقة بين الضباط والشرطى بسبب الفارق الكبير بينهما فى المستوى الثقافى ومن ثم اطالب بالتوسع فى نطاق الحاق العساكر بالاعدادية ذلك النظام الذى بدأت به الوزارة بهمة ولكن لم تلبث هذه الهمة أن فترت أخيرا كما اطالب أيضا بنشر الوعى البوليسى عن طريق وحدات الاتحاد الاشتراكى .

بل أرى ضرورة التلاحم بين الاتحاد الاشتراكى والشرطة لأن هذا هو الكفيل بضمان عدم انتشار ظاهرة الاجرام ، وشكرا .

(تصفيق)

وأعلن رئيس المجلس :

لقد كثر عدد طالبنى الكلمة لذلك أوجه النظر الى انه يتعين على العضو الذى يطلب الكلام أن يطرق ناحية جديدة فى الموضوع .

فتحدث عبد الفتاح عزام :

الواقع انه لا يمكن انكار الشمس فى وضوح النهار . وفى المدة الأخيرة ظهر تقدم كبير ولا شك ان شعار « الشرطة فى خدمة الشعب » أصبح واضحا خاصة من ناحية المعاملة فقد كان الناس فى الماضى يخشون رجال الشرطة ولكنهم الآن يلجأون الى رجال الشرطة لحمايتهم . ولكى تستمر الشرطة فى

أداء خدماتها للمواطنين لا بد من توفير الامكانيات لها .

فقاطعه رئيس المجلس قائلا : لقد سبق أن طرق الأعضاء هذا الموضوع
فنرجو السيد العضو أن يتعرض لنقاط جديدة .

فاستدرك عبد الفتاح عزام حديثه فقال :

إن السيد الزميل محمد صبرى محمد مبدى طالب بأن يكون الاعتقال
هو الوسيلة الاولى وطلب من المجلس الموافقة على هذا رأى واننى اختلف
معه فى ذلك اذ لا يجوز أن يكون المجلس وهو الذى يمثل الشعب - هو الذى
يدعو الى الاعتقال وكفى ما قاسيناه فى الماضى .

هذا هو ما أردت أن أوضحه .

وداعب العضو هارون عطية الله الوزير بقوله :

جاء بيان السيد وزير الداخلية ان الوزارة ستقوم بإرسال الحظرين
الى المناطق النائية ولما كان السيد الوزير لم يحدد هذه المناطق فاننى أرجو
ألا تكون هذه المناطق النائية هى محافظة أسوان الوديعة .

وبالفعل ضحك الأعضاء .

ثم تحدث الدكتور محمود السقا فقال :

هناك بعض المشاكل حين نناقشها نجح فيها بالقول يمينا أو يسارا
دون أن نقف على جوهر هذه المشكلات فالموضوع المقدم بطلب احاطة الى
السيد وزير الداخلية وضع انه كان بناء على حادث فردى وقع ومن ثم
لا نستطيع اعتباره يمثل ظاهرة اجتماعية معينة والدليل على انه ليس ظاهرة
اجتماعية وانه حادث فردى هو امكان الوصول فيه الى نتيجة بمجرد القبض
على هؤلاء المنحرفين الذين ضلوا الطريق لاعتبارات معينة ودليل آخر هو
قول السيد رئيس المباحث العامة اذ قرر وأكد بيقين أنه لا عودة اطلاقا الى
مثل هذه الحوادث . وان الذين ارتكبوا هذه الحوادث الفردية قد قبض عليهم

بصورة جماعية وان المشكلة قد انتهت بانتهاء سببها . ومن هذا يمكن أن أخرج بنتيجة أخرى وهي أن مهمة المشرع ليست معالجة الظواهر الفردية وهو لا يملك عند وضعه للأحكام فى التشريعات أن يكون عاطفيا ولذلك استبعد هذا اللقاء الذى يمكن أن يتم بين السيد وزير الداخلية والسيد وزير العدل ليضعنا تقنيا جديدا بناء على هذا الحادث الفردى ، اذ لا يمكن أن يتلقى المشرع هذه الظاهرة الفردية بالتشريع لأن واجب المشرع ألا يكون عاطفيا كما سبق أن أوضحت . ولو تعمقنا فى هذه الظاهرة من الناحية التشريعية السليمة لوجدنا أن حصول النشال على مافى جيب ضحيته لا يخرج عن كونه سرقة بالاكراه . أوضحت المادة ٣١٤ من قانون العقوبات عقوبتها .

هذه هى الصورة السريعة للموضوع وأيضا انى استبعد اعتبار هذه الظاهرة الفردية ظاهرة اجتماعية .

ثم أعلن رئيس المجلس :

أمامنا الآن طالب الاحاطة ورد السيد وزير الداخلية عليه . ولقد توسعنا فى اعطاء الفرصة للسادة الأعضاء فى الادلاء بأرائهم فى هذا الموضوع ونحن الآن بصدد نقطة نود ابرازها مؤداها ان أية جريمة ينذر واقع الحال باحتمال تكرارها يستوجب الأمر ضرورة الانتباه الى وضعها فى المستقبل وسيقرر علماء القانون الجنائى أن الجريمة تقع فى مرحلة وسط ، وانه يسبقها وضع اجتماعى ثم يجب أن يتلوها وضع اجتماعى بعد استيفاء العقوبة . وبناء على هذا هذا ، أقترح أن يحال موضوع طلب الاحاطة والبيان الذى ألقاه السيد وزير الداخلية الى لجنة الأمن الداخلى والحكم المحلى لتدرسه . ثم تجتمع هى ولجنة الشئون التشريعية ولجنة الخدمات - مع ممثلين لوزارة الداخلية والشئون الاجتماعية واللجنة أن تستعين بمن تشاء

من أساتذة الجامعة المتخصصين فى علم النفس الجنائى والقانون الجنائى كما أن لها أن تستعين بالمعهد القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية لدراسة الموضوع من جميع جوانبه دراسة كاملة ولدراسة التشريع الذى ستتقدم به الحكومة حتى يمكن للجنة أن تعرض صورة شاملة للموضوع . ومن ثم لا بد لها أن تدرس احتمالات المستقبل وما يمكن أن تظهر فيه من انحرافات لا يخلوا منها أى مجتمع ناميا كان أو متقدما بالإضافة الى ذلك هناك نقطة أخرى فى صدد الموضوع المعروض . وهى اننا نريد أن يقوم السيد وزير الداخلية بما يملك من امكانيات بالعلاج السريع للمحيلة دون انتشار هذه الجرائم .

والأمر الأخير هو الاقتراح الذى تقدم به الزميل مختار هانى بتوجيه الشكر للسيد وزير الداخلية ورجال الشرطة على الجهود التى بذلت . بحيث أمكن فى وقت قصير علاج هذه المشكلة بوجه عام .

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

فوافق المجلس .

الفصل الثامن

إلغاء العمدة

فى اواخر عام ١٩٦١ . وحيث كان هناك مؤتمرا للجنة التحضيرية للقوى الشعبية . وعندما كان يناقش موضوع العزل السياسى . واطلاق تعبير أعداء الشعب على بعض الطبقات والفئات مبررا لشمولها العزل الذى سيظل سياسة ما قبل الثورة .

كانت العمدة ضمن هذه الفئات التى طالب البعض بعزلها . معديدين مساوئها وعيوبها . وان كان للعمدة والمشايخ فى مصر تاريخ حافل بالمواقف السياسية المشرفة وكذلك مواقفها الوطنية الرائعة . ومع ذلك فيبدو أن هذه المطالبة كانت أشبه بتصفية حسابات سياسية أو اجتماعية حتى أن البعض قد تصدى للدفاع عن نظام العمدة . وحيث أن ما بدر من البعض منهم يعد سلوك أو تصرفات فردية .

ففى عام ١٩٢٥ حيث كانت حكومة زيور باشا قد أصدرت فى ٨ ديسمبر من ذات العام مرسوما بقانون لتعديل قانون الانتخابات . كان للعمدة موقف سياسى وطنى دستورى خطير . حيث أن هذا التعديل يضيق من حق الانتخابات فيقصره على كل من بلغ سن الثلاثين وأباحه لمن بلغ سن الخامسة والعشرين بشروط مالية وأدبية ومن بينها أن يكون حائزا لشهادة دراسة ثانوية (البكاوريا) أو لشهادة تماثلها . كما جعل الانتخاب على درجتين وقوبل ذلك القانون بعاصفة من الاستنكار من جميع الأحزاب .

ورغم ذلك شرعت وزارة الداخلية فى ارسال الأوراق والدفاتر الخاصة بتنفيذه الى المديرىات والمحافظات لتحرير جداول الانتخابات الجديدة التى نص عليها القانون والتى كان اعدادها سيستغرق وقتا طويلا لتقسيم المواطنين الى الفئات الادبية والمالية التى نص عليها القانون . وقد سرت فى الامة فكرة مقاطعة الانتخابات التى ستجرى على اساسه فكانت حركة موفقة بين كثير من العمدة فى مختلف المديرىات للامتناع عن تنفيذه .

وكان عمدة تلا بمديرية المنوفية اول من أعلنوا هذا الاضراب وأرسلوا برقية بذلك الى وزارة الداخلية وكانت هيئة الوزارة لا تزال بالاسكندرية فسافر مدير قسم الادارة بوزارة الداخلية الى الاسكندرية على عجل وقابل رئيس الوزارة ليتلقى تعليماته فى شأن هذا الاضراب بصفته وزيرا للداخلية أيضا . فكلفه بالتوجه الى مديرية المنوفية وتخير موقعى هذه البرقية بين العدول عن الاضراب أو العزل من العمودية فأصر عشرة منهم على الاضراب فصدر قررا من الوزارة برفتهم فتضامن معهم بقية عمدة المركز واستقالوا من العمودية وأضرب كثير من العمدة فى المديرىات الأخرى تأييدا منهم لمقاطعة الانتخابات التى تجرى على اساس هذا القانون . وخشيت الوزارة ان تسرى بين العمدة حركة الامتناع عن تنفيذ قانون الانتخاب فقدمت العمدة الممتنعين الى المحاكمة أمام محاكم الجنح هذا فضلا عن أنها عينت بعض العمدة بدلا من المضربين . كما اعتزمت الاعتماد على لجان من معاونى الادارة وبعض معلمى المدارس الابتدائية والاستغناء عن العمدة فى هذا العمل وان كانت فى نفس الوقت قد وجهت انذارا للعمدة الآخرين بقولها « ان فيما حدث عبرة بالغلة للعقلاء من العمدة والمشايخ وجميع الأفراد المخذوعين ببعض الأحزاب » . وعلى الرغم من ذلك فقد انتشرت حركة الاضراب عن تنفيذ القانون فى معظم المديرىات وارتفعت الأصوات تؤيد موقف هؤلاء العمدة

المضربين . وقد زادت الوزارة فى تخطيطها وتخطيطها لاختصاصاتها فأصدرت الأوامر الى النيابة العامة باجراء التحقيق مع بعض الأحرار الدستوريين بتهمة تحريض العمدة على الاضراب ومن هؤلاء أحمد عبد الغفار ووهبه القاضى وأبو حسين بك . ومن الواضح فعلا أن الأحزاب على اختلافها كانت هى المحرك الرئيسى لحركة الاضراب ومما يؤكد ذلك أن حسن يس رئيس لجنة الطلبة التنفيذية وهو وفدى كان قد أرسل تحية باسم الطلبة الى عمدة البلاد المستقلين . كما أخذت الصحف تندد بتصرفات الوزارة حيال العمدة قائلة " أنه حتى ولو استطاعت الوزارة اجتياز عقبة تكوين لجان الانتخاب على أية صورة فلن تستطيع أن تضغط على أبناء الأمة لينزلوا الى ميدان الانتخاب رغم ارادتهم . وفى يوم ٣ يناير عام ١٩٢٦ صدر الحكم فى قضية عمدة تلا فحكم محمد توفيق رشوان قاضى المحكمة بتغريم سبعة من العمدة مبلغ مائة قرش واثنين منهم مبلغ خمسين قرشا وبتبرئة سبعة وعشرين منهم كانت وزارة الداخلية قد عزلهم من مناصبهم .

وكان لذلك الحكم رد فعل قوى وصل مداه الى الصحف الأجنبية التى علقت عليه بفولها " ان النقطة المهمة فى الحكم هى أن النيابة طلبت أن تطبق على العمدة الذين امتنعوا عن تسلم دفاتر الانتخاب مادة من قانون العقوبات توجب محاكمة الموظف الذى يستقيل ويكون من شأن استقالته اخلال بالراحة العامة . وصرح القاضى فى الحكم بأن خطر الاخلال بالراحة العامة لم ينشأ من استقالة العمدة بل من أن الحكومة حاولت تطبيق قانون الانتخاب ضد ارادة الأمة " . كما كان ذلك الحكم دافعا للأمة كى تتمسك بموقفها فى مقاطعة الانتخابات التى دعت اليها الوزارة . ويؤكد القضاء استقلاله مرة أخرى فيصدر فى ٧ يناير ١٩٢٦ حكما من محكمة بتبرئة العمدة والمشايخ الذين قدموا استقالتهم تفاديا لمخالفة الاجماع على مقاطعة الانتخاب .

وفى موقف آخر بعد السابق بسنوات . وكان ابان حكم وزارة
 صدقى باشا الابتدائية والتي فرضت دستورا لا يرضى الشعب . وأمام
 الانتخابات المحتمل اجرائها بناء على هذا الدستور ، التحم كل من الاحرار
 الدستوريين والوفد لمعارضة ذلك النظام . وقد دعا الوفد الى استقالة العمدة
 والمشايخ وكان ذلك فى ٧ نوفمبر ١٩٣٠ . وبالفعل نجحت تحركات نواب
 الوفد فى الريف فى تحقيق هذه الدعوة . واستقال عدد كبير من العمدة
 والمشايخ مما أحدث ارتباكا لحكومة صدقى فاضطرت الى اتخاذ اجراءات
 شديدة ضد هؤلاء العمدة والمشايخ ومثال ذلك ما حدث لعمدة مركز بنى مزار
 اذ بلغت الغرامات التى فرضت عليهم ألفى جنيه منها ٤٠ جنيها على عمدة
 شلقام ٢٠ جنيه منها لتمارضه يوم انتخابات المشايخ أى مشايخ البلد و ٢٠
 جنيه لانه استقال . وقد دفع العمدة هذه الغرامات بعد أن ألحقت بهم اهانات
 بالغة . أما الذين لم يدفعوا أو تأخروا فقد سيرت اليهم قوات الجيش
 والبوليس والاوريات المسلحة فاذا لم يجدوا العمدة اقتضت البلد الرهائن
 على نحو ما كان المحاربون يضعون فى الحرب حين يفتحون بلدا من البلاد
 وكانت هذه الرهائن تؤخذ لتحبس بالمركز حتى تسترد الغرامة المحكوم بها
 على العمدة والشيخ من ذلك ما حدث بكفر الشيخ ابراهيم اذ اعتقلت زوجته
 كى يسدد هو المبلغ وأريد أخذا للمركز فى احدى لوريات الحكومة لولا
 أنها هددت بأن تقتل نفسها . وقد أخذ الحاج عبد الله حسانين غيث والشيخ
 ابراهيم الجارحى وخادم الشيخ مبروك لهذه الغاية . ويضيف « الرافعى »
 ما يؤكد ازدياد حركة استقالات العمدة بالشكل الذى أزعج الحكومة التى
 لجأت الى ارباب العمدة بالمحاكمات والغرامات ومسح ذلك بلغت الاستقالات
 اربعمائة استقالة .

وهذه امثلة لتاريخ العمدة فى مصر . وان لم يبدو فى السينما المصرية
 التى قدمت عديد من الأفلام التى يبدو فيها هؤلاء العمدة أو المشايخ بصورة

منفرة وقاسية وغير سليمة أو صادقة . وبالطبع فقد تأثر الرأى العام بعد الثورة بمثل هذه الأقلام حتى بدا هذا النظام وكأنه نظام متخلف غير حضارى وليس له أى مقومات سياسية أو اجتماعية من شأنها العمل على تماسك وارتباط أفراد الريف ببعضهم . وكذلك معارضة الدولة فى حفظ الأمن والنظام بحكم صلة العمدة بالقرية صلات اجتماعية متعددة . ولا سيما فى المناطق النائية التى لا توجد بها شرطة كافية . أو حتى مع وجودها فهى تساعد فى مهامها .

ولكن فى المؤتمر المذكور فى بداية هذه السطور . . كانت هناك حماة قاسية وغير صحيحة من الناحية التاريخية كما بدت لنا فى المواقف سالفة الذكر والتى جاءت فى كتب عبد الرحمن الرافعى ود . عبد العظيم رمضان فى كتاب تطور الحركة الوطنية من ١٩١٨ - ١٩٣٦ . وجريدة الأهرام والاتحاد والوطن ومركز الوثائق التاريخية القومى . وكان لابد من هذا العرض لاستجلاء شىء أو جزء من الحقيقة التى وغيرها فى سطور تالية . وفى هذا المؤتمر تحدث البعض . وأولهم السيدة فريدة حسان المحامية وعضو الاتحاد القومى حيث اقترحت بإلغاء نظام العمدة ومشايخ البلاد . وقد عرضت هذا الاقتراح بقولها : فكم من تضرر على الحوادث الجنائية وقع ؟! وكم من إهمال فى تنفيذ القوانين جرى ؟! وكم عانوا المستغلين على استغلالهم وذلك على حساب الفلاح الأجير ؟! وطالبت بالاستعاضة عنه بنظام آخر .

وعضد على بهرام الاقتراح السابق بقوله :

ان هذا النظام يمثل قطاع إدارى مسيطر على القرية بما له من جاد وسلطان وهو فى حقيقته سند الاستعمار والرجعية والانتهازية ويود عودتهم بفارغ الصبر .

وأقر الغاء حيث أنه - فى رأيه - اذا بقى فلا حرية ولا اشتراكية
وأكد أن الغاء هو قضاء على الحزبية ويستعاض عنه بما أشارت اليه الزميلة
فريدة خسان بتشكيل لجنة من الاتحاد القومى والجمعية التعاونية وتسمى
لجنة الامن بالقرية . ورأى ايضا أن هذا النظام لا يتفق مع الحكم المخلى :

وطالب لذلك طه الخطيب بالالغاء حيث أنه يرى اننا فى زمن العدالة
ولابد من الغاء نظام العمد . فهو من دعائم الاستعمار .

أما عثمان خايل عثمان فقد رأى أيضا أن هذا النظام أسلوب فاسد
موروث من العهد الملكى وأن نفوذه ينسحب على الشعب والحكومات أيضا .
وقال : أن هذا النظام شئنا أو لم نشأ قد وقر فى نفوس جمهور المواطنين
أن هذا الشخص ذو نفوذ وأنه يستطيع أن يكون سببا فى خيرهم أو شرهم
ومن هنا جاء فساد الأنظمة الانتخابية . ذلك لأن نظام العمد قد جعل
الناخبين أشبه بعمال التراحيل فى يد المكاول الذى يتحكم فيهم ومهما قيل
عن نفوذ الموظفين أو الحكومات فاننا كنا نشعر دائما بنفوذ العمد من وراء
الستار . لقد اشتركت فى عدد من اللجان وكانت جميعها تقترح الغاء
نظام العمد اصلاحا للانتخابات واصلاحا للاوضاع القضائية وتحقيقا للحرية
ولكن ثبت أن هذا النظام كان من القوة بحيث لا يمكن أن يتم الالغاء الأمر الذى
بالنسبة للمواطنين . وقد أعد فى وقت من الاوقات مشروع بالغاء نظام العمد
دعا أحد العمد الى أن يرسل لى خطابا موقعا عليه « عمدة كذا وما وراء
البحار » . فاذن يجب أن نقضى على هذا العدو كما قضينا على الملكية .

ولكن الدكتور سليمان الطماوى تحدث فى هذا النظام من وجهة نظر
أخرى . فرأى أنه ليس بدعة فى مصر بل ان له مقابلا فى كثير من بلاد
العالم . وعرض لموقف الثورة منذ قيامها من هذا النظام فقال :

حرصت الثورة على دراسته وكانت أمام سبيلين : أما الغاء نظام

العمد أو اصلاحه ولكن تبين أن المجتمع الريفي في القرية يتكون عادة من أسرة أو أسرتين كبيرتين والعمدة لا يخرج من كونه كبير الأسرة . قبل أن يكون مستندا الى سلطات الحكومة . ولذلك فإن الثورة اتجهت الى اصلاح نظام العمد فصدر قانون في سنة ١٩٥٧ يتضمن اصلاحات كثيرة واخشي ما أخشاه ألا يكون أثرها قد ظهر بعد . ولقد ذهب هذا الاصلاح مع الديمقراطية الى أقصى مداها فجعل اختيار العمد بالانتخاب المباشر كما جعل لوزير الداخلية الحق في الاعتراض على العمد في حالة ثبوت فسادهم وأصبح له الحق في شطبهم كما أن العمدية أصبحت عشر سنوات بعد أن كان العمدة يظل في العمدية طيلة عمره .

وكان حسين محمد محمود من رأى الدكتور سليمان الطماوى وبرر طلب الغائه من البعض أنهم من مناطق الاصلاح الزراعى وهى مناطق كانت مملوكة لكبار الملاك واصحاب التفاتيش الذين كانوا يعيشون العمد بنفوذهم ويسلطونهم على الفلاحين ولكن الأمر يختلف عن ذلك فى البلاد الأخرى حيث يكون العمدة عادة من بين الفلاحين وهو من أهلهم وأقربائهم . واستطرد يقول : وعلى أية حال فإن الثورة فيما جاءت تهذب الكثير منهم وتادبوا . وإذا كان يراد اصلاح نظام العمد فهذا أفضل من الغائه وذلك بالغاء النصاب المالى بحيث يستطيع أى شخص تتوافر فيه الكفاءة والأخلاق أن يرشح نفسه للعمدية .

وفى ذات الاتجاه رأى محمد النادى اسماعيل أنه وإن كان نظام العمد قد أوجد آثارا نفسية سيئة لأنه جاء نتيجة للظلم ونتيجة للسخرية . إنما الحقيقة أن هذا النظام قد تطور كثيرا منذ قيام الثورة . فبعد أن كان العمدة يظل فى منصبه مدى الحياة حددت له وزارة الداخلية عشر سنوات يعاد بعدها النظر فى أمره . وبعد أن كان العمدة يختار من بين الملاك فقط أصبح

يختار الآن بالانتخاب المباشر ، وقال : فنحن ما زلنا نسير فى طريق التطور وما زالت القرية فى حاجة الى الابقاء على وظيفة العمدة للاشراف على الأمن فيها الى أن تهيب الدولة الجهاز الذى تستطيع أن تحكم به القرى وحينئذ تتوافر هذا يمكننا المطالبة بتطوير هذه الوظيفة مثلما حدث بالنسبة للتطور السابق بجعلها بالانتخاب المباشر دون اشتراط نصاب .

وقد طالب محمود محمد فايد بعزل المشايخ أو العمدة والخبراء سياسيا لأنهم كانوا سيفا للاقطاعيين والرجعيين . وهم الصورة الباقية من الاستغلال فى الريف . ورأى أيضا أن منهم الموظفين الذين لا هم لهم من وظائفهم الا استغلال الفلاح عن طريق وظيفتهم . وقد اعترض عبد الله عدلى عن جزء مما ذكره زميله السابق قائلا : هناك اقتراح مقدم من أحد السادة الزملاء الى اللجنة الفرعية يقضى بعزل العمدة والمشايخ والخبراء . وانى أتساءل ما الذى عملته طائفة الخبراء الفقراء حتى يعزلوا ؟ . ولكن لم يؤخذ بهذا الاقتراح فى تقرير هذه اللجنة .

ولكن فى أوائل عام ١٩٧٢ كان قد ترددت بعض الأقاويل باعادة النظر فى نظام العمدة والمشايخ حيث بهذا العام قد أعيد تنظيم الدولة تبعا ليوم ١٥ مايو ١٩٧١ . ومن ضمن ما تردد الغاء هذا النظام مما حدا ببعض الأعضاء بالمطالبة بالابقاء عليه من خلال بعض الأسئلة التى تقدموا بها للحكومة ليتساءلوا عن صحة ما تردد .

ولكن رغم موقف الحكومة بالابقاء الا أن العضو محمد تمام الشحنيى كان له رأى آخر وهو أن وحدات التنظيم السياسى أى الاتحاد الاشتراكى يمكنها أن تقوم بعمل واختصاصات وسلطات هذا النظام . وبذلك تعزيز سيطرة التنظيم السياسى على الدولة بقراها ونجوعها . رغم أن التجربة على مستوى أكبر لا تبدو ناجحة بصورة كبيرة .

وعلى ذلك تقدم العضو باقتراح برغبته فى مارس عام ١٩٧٣ بالغاء نظام العمدة والمشايخ واسناد حل المشكلات اليومية بالقرية الى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى . وقد برر العضو اقتراحه قائلا : انه فى ظل الاستعمار العثمانى والتركى والانجليزى الذى كان يتسلط على الشعب دائما تنشأ نظام العمدة والمشايخ انما الآن ولأول مرة منذ آلاف السنين أصبح المصرى يحكم نفسه بنفسه ولا يسيطر أحد على مقدراته .

ان تحالف قوى الشعب العاملة الممثلة فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى هى القدرة وحدها على ايجاد الحلول لمشكلات القرية اليومية بدلا من النظام العتيق الذى يتمثل فى سلطة العمدة والشيخ . يتجبر على الفلاحين الكادحين أصحاب الأرض وأصحاب المصلحة الحقيقية وان الغاء هذا النظام يحقق تطورا للجهاز الادارى مما يتمشى مع الدولة العصرية .

ان الاتحاد الاشتراكى أصبح يخدم الناس ولا يحكم بنفس الصورة البغيضة القديمة صورة العمدة والمشايخ الذى يقاسى منهم الفلاحون دائما لانهم ينتقمون ويظلمون ويسلطون سيطا العذاب ضد الشعب موالاة للحكام .

وأما مبررات العضو فهى غير كافية حيث ان مصر بها خمسة آلاف قرية فكيف تلغى هذه الوظيفة بدون مقدمات أو تدرج دون توظيف عمدة هذه الآلاف من القرى والاستفادة من خبرتهم المحلية وحيث ان العضو نفسه قد ذكر سبب رفض هذا الاقتراح مسبقا عندما أقر بقدوم هذا النظام فكيف يلغى اذن فجأة أو بهذا الاسلوب التشريعى القاطع ؟

كما وان السلطة أو الظلم امام للعمدة أم الوظيفة كاختصاص أو السلطة فلم يوضح ذلك وهل كل العمدة والمشايخ ظالمين ؟ كيف ذلك وان هذه الوظيفة بالانتخاب الحر المباشر مما يؤدى الى نشر الوعى الديمقراطى

بين أهل القرى وبالتالي زيادة وعيهم السياسى على مستوى الدولة ؟

كما ان هؤلاء العمدة منهم من هو مؤهل على مستوى التعليم الجامعى فان كان ذلك النظام القديم الا انه يتطور تبعا لتطور المجتمع ولم يكن جاهدا ازاء هذا التطور وزيادة نسبة التعليم بين الأهالى وعلى ذلك فهم على مستوى الاختيار السليم الواعى مهما كانت هناك من رواسب عصبية أو أسرية .

كما ان هؤلاء العمدة يتم اختيارهم يختلف معياره من قرى لآخرى تبعا للظروف والعادات والتقاليد التى يرى الأهالى توافرها فى المرشحين الى جانب الشروط الرسمية التى تحددها الدولة أو الحكومة وبذلك فان عنصر العادات الاجتماعية قائم ومطلوب لاحترام هذه العادات والتقاليد ولا يمكن فرض هذا العنصر عن طريق الحكومة أو التنظيم السياسى . كما وأن الاتهام بأنهم موالين للسلطة أى الحكومة فهذا الاتهام جائز ولكنه ليس حتمى لوجود عنصر الانتخاب فى اختيارهم أما ولاهم للتنظيم السياسى فهو حتمى وليس اختياري لأنه جهة تبين وليس انتخاب .

كما ان نظام العمدة والمشايخ يرتبط بالمجتمع مهما كانت المتغيرات الطارئة أما ارتباطه بالتنظيم السياسى فهو معرض للتغير تبعا لتغير شكل أو ملامح أو قيادات أو فلسفة هذا التنظيم .

وقد بحثت لجنة الاقتراحات والعرائض هذا الاقتراح برغبة برئاسة محمود أبو وافية وأشارت بالابقاء على نظام العمدة والمشايخ - حاليا - لان تنظيمات الاتحاد الاشتراكى لا تستطيع القيام بهاتين الوظائفين على أكمل وجه بسبب اشرافها على عدد كبير من القرى . وهذا التنويه من اللجنة مخرجا لرفضها ذلك الاقتراح الذى وضعها فى موقف حرج حيث أن جميع الأعضاء وبالمجلس أعضاء بهذا التنظيم السياسى كما أن هذا الأخير هو الوحيد فى الدولة وبحكم هذا فان جميع المواطنين ينتمون اليه وعليهم الولاء

له . . فكيف يرفض مثل هذا الاقتراح الذى يبسط نفوذه وسلطاته فى ربوع البلاد ؟! انما الواقع العملى الذى يستشعره الأعضاء ان أعضاء هذا التنظيم ليسوا جميعهم - ذات شعبية كبيرة بين الجماهير . كما أن المظاهرات الطلابية منذ عام ١٩٦٨ وحتى تاريخ تقديم هذا الاقتراح تؤكد فشل التحام هذا التنظيم بالجماهير . فكيف اذن يقوم بحل المشاكل اليومية لها وهو فى وضع مهزوز او ضعيف فى شارع الجماهير ؟ كما ان الصراعات قائمة فى القرى خاصة بين ممثلى هذا التنظيم والسلطات المحلية التنفيذية وأعضاء مجلس الشعب أيضا والعصبيات الباقية بالريف . . فمن الصعب او المستحيل أن ينفرد التنظيم السياسى بحياة الجماهير اليومية وهو ما زال فى صراع لم يهدأ أو يستقر أو قوى فى مواجهة هذا وذاك . .

وقد جاء بتقرير اللجنة أيضا : ان التشريعات الثورية شملت وظيفة العمدة والمشايخ بالتطوير فرفضت عن شاغلها عنصر الثوريين من الآباء الى الأبناء واصبح العمدة يأتي بالانتخاب الحر المباشر من جميع أبناء القرية ولفترة محدودة ومن ثم ألغيت تقريبا الركائز الأساسية للعمدية وهى التى كانت تستند الى العصبية والثراء والقوة .

وبعد انشاء نظام الادارة المحلية عام ١٩٦٠ انتقل جانب كبير من اختصاصات العمدة الى مجالس القرى والى نقط الشرطة التى تتزايد تباعا مما أدى الى عدم تسلط العمدة كما كان الوضع من قبل .

والواقع ان القرية بظروفها الحالية لابد لها من حاكم من أهائها لأن القرية قاعدة السلم الإدارى فى مصر ومن ثم فان العمدة والشيخ هما قاعدة ذلك السلم بالنسبة للادارة المركزية فى الأقاليم . وفى الغناء نظام العمدة والمشايخ ما يجعل ذلك النظام يظهر فى صورة أخرى .

لذلك تبين للجنة أن العمدة والشيخ مازالا يقوم كلاهما بدور هام

لا يمكن انكاره وخاصة فى مسائل الامن والمنازعات العائلية والتوفيق بين
الأسر التى لو تركت دون مواجهة تابعة من ظروفنا وواقعنا الريفى لأدت الى
نتائج خطيرة .

وأمام انتشار التعليم وازدياد الوعى وتغير ظروف القرية وكفالة المراقبة
والاشراف لا خوف من تسلط العمدة او الشيخ .

وهكذا فان اللجنة رفضت الاقتراح بمبررات مقنعة الى حد كبير
بالاضافة الى أن السياسة كعنصر حاكم يمكنها التسلل من خلال الصورة أو
الوجه الاجتماعى أو العائلى للعمد والمشاينخ .

الفصل التاسع

موانع التقاضى

من المعلوم أنه ليس هناك قرار أو قانون أو مرسوم يمكنه أن يكون محصنا من الإلغاء أو تعويض ما يترتب عليه من آثار سلبية . . . في مفهوم الدولة الحديث .

ولكن في غالب الأحيان . . . عندما تمر بعض الدول أو المجتمعات بمراحل تحويل أو تغيير تتسم بطابع راديكالي أو ثوري أو حتى ديكتاتوري . . . تمضي القوانين أو القرارات الصادرة من جهاز الحكم أو ما يمثله أو يفوضه في ذلك .

وكانت ثورة ١٩٥٢ قد استنتت هذه السنة فور تفجرها . حيث أصدرت بعض التدابير المختلفة بل وقانونا في نوفمبر عام ١٩٥٢ لتحسين قراراتها وخلال هذه المدة أصدرت قانونا آخر مماثلا في يناير ١٩٥٣ وحددته بعام . ثم صدر إعلان دستوري في ١٠ فبراير ١٩٥٣ عهد بمقتضاه إلى مجلس الوزراء سلطة محصنة من الطعن فيها أمام القضاء وحددت مدة سريانه بسبعة شهور ، وعندما انتهت . وبذلك لم يعد هناك مجال للطعن بعدم دستورية أي قرار صدر قبل ذلك .

وقد اصطلح على عدم الطعن بالدستورية . . . موانع انتقاضي ، وقد نصت جميع القوانين الثورية على عدم الطعن حتى يمكن أن تسود الثورة

التشريع • وهو بمثابة دستور مؤقت • ونص ضمن نصوصه على أن يتولى قائد الثورة في مجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير وعلى النظام القائم فيها •

وعندما صدر واستفتى على دستور عام ١٩٥٦ بعد ما انتهت فترة الثلاث سنوات التي حددتها الثورة •• ضم الدستور نصا يقر جميع القرارات على كل مقادير الحياة في مجتمع تسعى فيه الى احداث تغيرات عديدة •

وعندما تكون مجلس الأمة عام ١٩٥٧ لم يتم مراجعة أى قرار او قانون صدر قبل ذلك • عكس ما قام به اول مجلس نيابى عام ١٩٢٤ عقب ثورة ١٩١٩ • بل انه قد صدرت قرارات أيضا أثناء تواجده محصنة من الالغاء أو الطعن القضائى واستمر هذا الحال حتى بعد حل هذا المجلس الى مايو ١٩٧١ وحيث صدر أول دستور دائم بعد الثورة ونص على انه لا يجوز تحصين أى قانون او قرار ضد الطعن القضائى • ورغم وجود هذا النص فان هناك محاولات برلمانية فردية ثم فوقية حيث تمثلت فى توجيهات السادات بالتقدم بقانون يلغى جميع موانع التقاضى فى بعض القوانين تمهيدا لعدم تعطيل هذا النص فى الدستور • وكسنة يمكن أن يستنها أى مواطن او جهة تضرر من قانون أو آخر ، وكان لا بد من هذه الخطوات حيث أن ذلك النص قد وضع فى دستور عام ١٩٦٤ المؤقت • وأن كان معطلا لم يعمل به •• وصدرت قوانين وقرارات أيضا ذات حصانة من القضاء •• وكانت البداية عقب إعلان بيان ٣٠ مارس من جانب الرئيس عبد الناصر •• والذي جاء بهذا المبدأ •• وان لم يكن محل تطبيق أو تنفيذ فى عهده •

وقد جاء فى السؤال الموجه الى وزير العدل محمد أبو نصير من العضو

عبد القادر البعراوى انه قد جاء فى قرارات المؤتمر القومى العام (الدورة الأولى) للاتحاد الاشتراكى العربى بأنه يتعين إعادة النظر فى جميع النصوص القانونية المانعة لحق التقاضى كغالة لهذا الحق وتدعيما لسيادة القانون .
 وقرر بيان ٣٠ مارس ألا ينص فى أى اجراء للسلطة على عدم اجواز الطعن فيه أمام القضاء كما قرر الميثاق بأن سيادة القانون هى الضمان الأخير للديمقراطية .

وانطلاقا من هذه المفاهيم نرجو أن توضح الحكومة اتجاهاتها نحو النصوص المانعة لحق التقاضى فى قانون العاملين المدنيين بالدولة وقانون العاملين بالقطاع العام وذلك فى حالتى الفصل من غير الطريق التأديبى والاحالة على الاستبعاد .

واذا كان الاتجاه هو تنقية قانون العاملين المزمع اصداره من النصوص المانعة لحق التقاضى فما هى العقوبات التى تحول دون تعديل القانون الحالى بصفة عاجلة ودون انتظار اصدار القانون الجديد ؟

وأجاب الوزير قائلا : أشار بيان ٣٠ مارس ضمن المبادئ التى تضمنها واجمع الشعب على قبولها الى وجوب فتح سبل الطعن أمام القضاء فى أى اجراء للسلطة باعتبار أن القضاء هو الميزان الذى يحقق العدل ويعطى لكل ذى حق حقه ويرد أى اعتداء على الحقوق أو الحريات .

وتنفيذا لذلك فقد بادرت وزارة العدل بتشكيل لجنة للاصلاح القضائى والتشريعى والادارى للنظر فى تعديل القوانين بما يتفق وما أشار اليه البيان . فى شأن موانع التقاضى وغيره من المبادئ التى تضمنتها فى شأن اصلاح النظم القضائية والتشريعية فى الجمهورية العربية المتحدة (مصر)

وقد زاولت اللجنة عملها فور تشكيلها وناقشت العديد من الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ البيان وأعدت لذلك عدة مشروعات بقوانين تكفل هذا التنفيذ وما زالت هذه المشروعات محل دراسة وزارة العدل وستكون جميعها في طريقها الى مجلس الأمة في وقت قريب .

وبالنسبة لموضوع موانع التقاضي فقد بادرت الأجهزة الفنية بوزارة العدل فور صدور بيان ٣٠ مارس باعداد بيان حصرت فيه التشريعات التي صدرت متضمنة موانع التقاضي وقد عرضت هذه التشريعات بعد حصرها على الوجه السالف على لجنة الاصلاح القضائي والتشريعي والاداري وقد صدرت فعلا القوانين التي تبيح الطعن في اجراءات الحراسة والاعتقال .

أما بالنسبة لموضوع الفصل بغير الطريق التأديبي بالنسبة لموظفي الحكومة فقد انتهت وزارة العدل كذلك من دراسته وأعدت مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون مجلس الدولة هو في سبيله الآن الى مجلس الأمة لاستصداره ويقتضى التعديل برفع الحصانة التي كانت مفروضة على ضوء القرارات باعتبارها من أعمال السيادة وذلك باباحة الطعن بالالغاء أو التعويض .

أما بالنسبة الى موظفي القطاع العام فقد أعد مشروع قانون جديد للعمل هو موضع دراسة حاليا لدى جميع الجهات ومن المبادئ المقترحة في هذا المشروع الجديد والتي تجرى مناقشتها النص على أن يفسح ايضا الطريق أمام موظف القطاع العام الذي يفصل بغير الطريق التأديبي في اللجوء الى القضاء متظلما من قرار فصله .

وأسمعت هذه الاجابة ذلك العضو الذي عقب عليها قائلا : أشكر السيد الوزير وأستحثه نحو سرعة تقديم المشروع المشار اليه . وأود الاحاطة

بأن الله سبحانه وتعالى قد كفل للناس حق المواجهة وحق الدفاع حتى أمام ذاته العلية فقال تعالى « وكل انسان أئزمناء طائره فى عنقه ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا » وقال جل شأنه : « يوم تأتى كل نفس تجادل عن نفسها وتوفى كل نفس ما عملت وهم لا يظلمون » .

وهكذا ضرب الله لنا الأمثال لنسير على هديها ومرة أخرى شكرنا للوزارة على سرعة مبادرتها واستجابتها لتنفيذ ما أشار به المؤتمر القومى العام .

ولكن الوزير عاد فتحدث بلهجة مغايرة للهجة الأولى ليوعز بأن الفضل فى ذلك لرئيس الجمهورية . فقال : أرجو أن يكون معلوما انه على الرغم من أن النص القانونى يعتبر هذه القرارات من أعمال السيادة ويمتنع الالتجاء فى شأنها الى المحاكم الا أن السيد رئيس الجمهورية قد قرر - منذ مدة - انشاء لجنة برياسة وزير العدل وعضوية رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ورئيس مجلس الدولة لتستعرض وتنظر بصفة استشارية جميع حالات التظلم لمعرفة أوجه التظلم التى يتقدم بها أصحابها ثم توافى السيد الرئيس بما تراه وقد نظرت اللجنة جميع التظلمات وقررت - بالفعل - قبول بعضها وأعدت مشروعات القرارات الجمهورية لعودة أصحابها الى أعمالهم .

وعندئذ استقبل الأعضاء هذه اللهجة . . . بالتصفيق .

وفى الخامس من مارس عام ١٩٧٢ أحال المجلس اقتراح بمشروع قانون مقدم من الدكتور جمال العطيفى بإلغاء موانع التقاضى فى بعض القوانين الى لجنة الشئون التشريعية . وقد جاء فى تقرير اللجنة ان هذا المشروع جاء - تنفيذيا للمادة ٦٨ من الدستور التى تنص على أن يحظر النص فى القوانين

على تخصيص أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء .

وكان أمام اللجنة لازالة موانع التقاضى طرق ثلاثة :

فالطريقة الاولى : أن يصدر قانون يتضمن نصا عاما الغاء موا.

التقاضى الواردة فى أى قانون . وهذه الطريقة مع سهولتها ، محفوفة بالمخاطر ، اذ انها تفتح باب الجدل حول ما اذا كان هذا النص أو ذاك يعتبر مانعا من التقاضى . مما قد يوقع المتقاضين فى اضطراب ، خاصة وأن بعض ما قد يبدو فى ظاهره مانعا من موانع التقاضى قد لا يكون كذلك عند التأمل والفحص ، فالنص مثلا على نهائية بعض القرارات التى تصدر من الإدارة لا يعتبر مانعا من موانع التقاضى لأنه من المقرر أن مجلس الدولة يختص بالفصل فى الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية (المادة ٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩) كذلك فان منح الاختصاص بالفصل فى بعض المنازعات لهيئات تضم الى جانب العنصر القضائى عناصر غير قضائية لا يعتبر دائما من موانع التقاضى وفق المعيار الذى وضعته المحكمة العليا وهو أن يكون طابع التشكيل القضائى ولو دخل فيه عنصر إدارى وأن العبرة أن ينظر النزاع أمام هذه الجهة طبقا للأصول الأساسية لضمانات التقاضى ، وعلى هذا فان هيئات التحكيم المشكلة للفصل فى منازعات الدولة وللقطاع العام تعتبر جهات قضائية بالمعنى الصحيح . وبالمثل فان اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى تعتبر جهة قضاء وفق ما انتهت اليه محكمة النقض فى بعض أحكامها .

أما الطريقة الثانية : التى لا يمكن أن تزال بها موانع التقاضى ، فهى

أن تصدر قوانين متفرقة بتعديل كل قانون جاء به نص مانع للتقاضى . وهذا

الأسلوب وان كان يفضل عن الأسلوب الأول الا ان عيبه انه يتطلب اصدار أكثر من عشرين قانونا مما يستغرق وقتا طويلا يبقى فيه النص الدستوري معطلا .

أما الأسلوب الذى اتبعه المشروع المقترح ، فهو يجمع بين مزايا الأسلوبين الأول والثانى اذ انه يضمن حالات موانع التقاضى قانونا واحدا ينص على الغائها مع تحديد النصوص القانونية التى ستلغى فى هذه القوانين . ويترتب على الغاء هذه الموانع أن يصبح المرجع الى الأصل المقرر فى قانون مجلس الدولة وهو جواز الطعن الغاء وتعويضا فى أى قرار ادارى نهائى .

وقد تبيننت اللجنة ان حالات موانع التقاضى التى أوردها المشروع المقترح كانت نتيجة دراسة مستفيضة للنصوص القانونية التى وردت فى قوانين متفرقة وان المشروع قد احتاط فى مذكرته الايضاحية فأشار الى ان هذا المشروع لا يحول دون النظر فى اصدار قوانين أخرى لازالة ما قد يرى انه مانع للتقاضى فى أى نص آخر . كما أشار الى ان هناك قوانين خاصة ببعض طوائف العاملين مثل رجال الهيئات القضائية وضباط القوات المسلحة وضباط الشرطة . وقد عهدت الى هذه الهيئات نفسها بالفصل فيما يطرحه عليها أعضاؤها من منازعات تقديرا لطبيعة وطائفتهم . كما ان المشروع المقترح رأى أن يدع تقدير كفاية الضمانات المقررة ، لقوانين هذه الجهات عند اعادة النظر فيها .

ثم جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا المشروع بقانون :

وصف بيان ٣٠ مارس القضاء بأنه الميزان الذى يحقق العدل ويعطى لكل ذى حق حقه ويرد أى اعتداء على الحقوق والحريات ، ولذلك فقد نص من بين الخطوط الأساسية التى رأى أن يتضمنها الدستور ، كفالة حق التقاضى

والا ينص فى أى اجراء للسلطة على عدم جواز الطعن فيه أمام القضاء .

ثم جاء الدستور الجديد مؤكدا لهذا المعنى فى مادته ٦٨ حيث نص على كفالة حق التقاضى للناس كافة وعلى أن يحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء .

وقد اقتضى اعمال هذا النص الدستورى مراجعة النصوص المانعة للتقاضى فى القوانين القائمة .

ويبين من هذه المراجعة ان النصوص المانعة قد تضمنتها عدة قوانين متفرقة هى التى تناولها هذا الاقتراح بمشروع قانون ويمكن تقسيمها كالتالى :

أولا - نصوص وردت فى قوانين الاصلاح الزراعى ، وهى :

(١) الفقرة الرابعة من المادة ١١ من المرسوم قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى المضافة بالقرار بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٩ وهى التى تبص على ان قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بشأن تقدير ثمن الاراضى التى يتم توزيعها ، يكون نهائيا غير قابل للطعن فيه بأى طريق من الطرق ولا أمام أية جهة من جهات القضاء .

فقد وضعت المادة ١١ قواعد لتقدير ثمن الاراضى الموزعة ، ثم أضافت ان لمجلس الادارة اذا رأى ان ثمن الأرض مقدرا طبقا لهذه القواعد لا يتناسب مع غلتها الحقيقية فانه يقدر الثمن الذى يلزم به المنتفع على هذا الأساس على أن يتم هذا التقدير بواسطة لجان ابتدائية ادارية يشكلها وزير الاصلاح الزراعى . ويجوز التظلم من قراراتها أمام لجنة استئنافية برياسة وكيل عام الاصلاح الزراعى وهى مشكلة أيضا تشكيلا اداريا وتعرض هذه القرارات على مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ويكون قراره نهائيا غير قابل للطعن فيه .

(٢) الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من المرسوم قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٥٥ حيث تنص على انه استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز الطعن بالغاء القرار الصادر بالغاء قرار توزيع الأرض على صغار الفلاحين طبقا لقانون الاصلاح الزراعى واسترداد الأرض فى حالة اخلال الفلاح بالتزاماته الخاصة بزراعة الأرض بنفسه أو العناية بها أو تسببه فى تعطيل قيام الجمعية التعاونية بأعمالها أو اخلاله بأى التزام جوهرى آخر يقضى به العقد والقانون .

ومع ان هذه المادة قد نصت على تحقيق الموضوع قبل صدور قرار الالغاء بواسطة لجنة تشكل من نائب بمجلس الدولة رئيسا ومن عضوين من مديرى الادارات بالهيئة التنفيذية للاصلاح الزراعى الا أن هذه اللجنة ليست جهة قضاء بل هى جهة تحقيق كما ان ضمانات التقاضى الأساسية لا تتوافر أمامها وقراراتها تنفذ بالطريق الادارى فمن المصلحة حماية للفلاح الصغير ولغايات قانون الاصلاح الزراعى فى توزيع الأراضى المستولى عليها على صغار الفلاحين ، أن يتاح الطعن فى مثل هذه القرارات أمام محكمة القضاء الادارى المختصة طبقا للقواعد العامة .

(٣) الفقرة الثانية من المادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ حيث ان هذه المادة تنص على انه اذا لم يقدم الممول اقرارا بما يملكه من اطيان ومقدار الأموال المقررة عليها وذلك لحساب الضريبة الاضافية التى ينص عليها هذا القانون ، أو اذا ذكر فى اقراره بيانات غير صحيحة بقصد التهرب من دفعها أو جزء منها تفرض عليه غرامة تعادل خمسة أمثال الضريبة التى ضاعت أو كانت تضيع على الخزانة العامة بسبب عدم تقديمه الاقرار فى الميعاد المحدد أو بسبب البيانات غير الصحيحة وتقضى بالغرامة احدى

اللجان التي يؤلفها وزير المالية والاقتصاد (وقتذاك) لهذا الغرض ويكون قرارها في هذا الشأن غير قابل للطعن .

(٤) الفقرة الثانية من المادة ٣٥ مكرر (أ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى المضافة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ حيث تنص هذه الفقرة على ان قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بالغاء عقود ايجار الاراضى المستولى عليها يكون نهائيا وغير قابل لأي طعن بعد التصديق عليه من وزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى وينفذ بالطريق الادارى .

ويلاحظ ان الالغاء طبقا لهذه المادة يمكن أن يتم فى ثلاث حالات :

(أ) حالة تقتضيها اجراءات الاستصلاح أو التوزيع أو التصرف فى الأرض المستولى عليها .

(ب) حالة يقتضيها تخصيص العقار لغرض ذى نفع عام .

(ج) حالة اخلال المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد .

ومع التسليم بأن ايجار هذه الاراضى المستولى عليها مؤقت بطبيعته حتى يتم توزيعها أو التصرف فيها أو البدء فى استصلاحها . فإنه من المصلحة أن يكون للقضاء مراقبة ما اذا كان الالغاء قد تم فى حالة من هذه الحالات التى يجيزها القانون وتحقيقا لغايات الاصلاح الزراعى أم انه تم لأسباب أخرى لا تتصل بالمصلحة العامة . فمهمة القضاء فى هذه الحالة تقتصر على التحقق من قيام السبب الذى ينص عليه القانون والذى يجيز الالغاء .

(٥) الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة

١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى فيما نصت عليه من قرارات اللجان المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة ١٤٪ غير قابلة

لاى طعن أمام أية جهة قضائية وهى لجان تشكل برئاسة نائب بمجلس الدولة ومن عضوين من مديرى الإدارات بالهيئة التنفيذية للإصلاح الزراعى . وتعهد اليها المادة الثالثة من هذا القانون باختصاص الفصل فى المخالفات التى تقع من أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية التى ينقل الاختصاص فى الإشراف عليها وتوجيهها الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وذلك فى حالة تخلف أحد أعضاء الجمعيات عن الوفاء بأى التزام جوهرى يقضى به القانون أو فى حالة تسببه فى تعطيل قيام تلك الجمعيات بأعمالها أو فى حالة مخالفته الدورة الزراعية الإرشادات والتعليمات التى تقررها الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو غير ذلك من الحالات . وتملك هذه اللجان أن تحكم على مرتكب المخالفة بغرامة أو عقوبات أخرى منها إلغاء عقد الإيجار أو تعديله أو الحرمان من استغلال الأرض .

ولا شك ان خطورة هذه الاختصاصات تستوجب أن تكون اللجان الإدارية خاضعة فى ممارستها لرقابة القضاء .

(٦) المادة السابعة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية .

وتنص هذه المادة على انه استثناء من أحكام قانونى مجلس الدولة والسلطة القضائية لا يجوز الطعن بإلغاء أو وقف تنفيذ . القرارات الصادرة من لجان الفصل فى المنازعات الزراعية واللجان الاستثنائية المنصوص عليها فى هذا القانون أو التعويض عنها .

وتشكل لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية طبقا لهذا القانون برئاسة المشرف الزراعى فى الجمعية التعاونية وعضوية أحد أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكى فى القرية وأحد أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية

وصراف القرية ويجوز التظلم من قراراتها أمام لجنة استئنافية تشكل بدائرة كل مركز برياسة قاضي يندبه وزير العدل وعضو نيابة يندبه النائب العام وأربعة أعضاء يمثلون الاتحاد الاشتراكي ووزارة الزراعة والجمعيات التعاونية ثم معاون مالية المركز . فهي لجنة مشكلة غالبيتها من عناصر غير قضائية . ويصدر بتشكيلها قرار من المحافظ ويمكن أن تنعقد بحضور أربعة من أعضائها .

وقد كانت اللجان التي يرأسها المشرف الزراعي مشار تقدر شديد لتراخيها في الفصل في المنازعات ولعدم توافر الضمانات الأساسية للتقاضي في إجراءاتها كما أن مجرد ضم أعضاء من الاتحاد الاشتراكي إليها ليس هو القضاء الشعبي بمعناه الأصلي . أن أن هؤلاء الأعضاء يختارون بمعرفة المحافظ في المرحلة الأولى ثم بمعرفة لجنة الاتحاد الاشتراكي في المركز أو أمين الاتحاد الاشتراكي بالمحافظة في المرحلة الاستئنافية .

لذلك . فإن المشروع رأى أن يبادر إلى إزالة المانع المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السابعة وإجازة الطعن في قرارات هذه اللجان الاستئنافية باعتبارها هيئات إدارية ذات اختصاص قضائي على أن يعاد النظر في نظام لجان الفصل في المنازعات الزراعية برمته ضمن مراجعة شاملة لقانون الإصلاح الزراعي تستهدف تنظيم الفصل في المنازعات الناشئة عنه .

ومما هو جدير بالذكر أنه قد صدر أخيرا القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي متضمنا النص على جواز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة في القرارات الصادرة من اللجان القضائية في المنازعات المتعلقة بتحقيق الاقترارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي

المستولى عليها أو التي كانت محلا للاستيلاء طبقا للاقرارات المقدمة من الملاك وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه منها كما أجاز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا أيضا في قرارات اللجان القضائية بشأن المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون حصر تملك الأجانب للأراضي الزراعية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

وبذلك لم يعد هناك أى مانع من موانع التقاضى فى هذه الحالات فضلا عما كان قد استقر عليه قضاء محكمة النقض من اعتبار اللجنة القضائية المشكلة طبقا لقانون الاصلاح الزراعى جهة قضائية مستقلة بالنسبة لما خصها المشروع بنظره من تلك المنازعات (نقض مدنى ، جلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣١ القضائية) .

كذلك يلاحظ ان مانع التقاضى فى بعض الحالات الأخرى التى تضمنها قانون الاصلاح الزراعى الخاصة بمنازعات الاراضى البور والتى لم يكن يجوز الطعن فى قرارات اللجنة العليا للاصلاح الزراعى بشأنها أمام القضاء طبقا للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل لبعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى هذا المانع أصبح غير ذى موضوع بعد أن صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ واعتبر الاراضى البور فى حكم الاراضى الزراعية فى تحديد الحد الأقصى للملكية الذى تقرر طبقا لهذا القانون .

ويلاحظ أيضا ان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها بنص فى مادته ٢١ على اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى بالفصل فى المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض عن أكله . وانه ان كان هذا القانون قد نص على ان قرارات هذه اللجان نهائية غير قابلة للطعن . الا ان القضاء كان قد استقر على اعتبار هذه اللجان جهات قضائية بالمعنى الصحيح كما

أسلفنا .

كذلك يلاحظ انه وان كانت المادة ٣٩ من هذا القانون قد نصت على تشكيل لجان قضائية أخرى للفصل فى المنازعات المتعلقة بتأجير الاراضى الصحراوية وتوزيعها والاعتراضات التى ترفع فى شأن نزاع ملكيتها او المنازعات المتعلقة بالملكية وغيرها من الحقوق العينية وقد نصت المادة ٢٤ من هذا القانون على ان قرارات هذه اللجان القضائية نهائية وغير قابلة لاي طعن - الا انه لما كانت هذه اللجان القضائية نهائية وغير قابلة لاي طعن - الا انه لما كانت هذه اللجان تشكل وفقا للمادة ٣٩ تشكيلا كاملا من عناصر قضائية ، اذ ان رئيسها رئيس محكمة ابتدائية على الأقل وأعضاؤها قاض ونائب من مجلس الدولة وكانت تتبع احكام قانون المرافعات المدنية والتجارة فى كل ما لم تتضمنه اللائحة التنفيذية من اجراءات التقاضى أمامها - فان النص على نهائية قرارات هذه اللجان لا يعد مانعا من موانع التقاضى واذا كان هناك ما يدعو لاقتراح استئناف هذه القرارات أمام جهة قضائية أعلى فان موضع تقدير ذلك يكون عند مراجعة أحكام هذا القانون لا بمناسبة هذا المشروع ، الذى يقتصر على ازالة موانع التقاضى نفاذا لحكم الدستور دون أن يتعدى ذلك الى مراجعة شاملة لطبيعة المنازعات التى تنشأ عن هذه القوانين وتحديد الاختصاص بنظرها ، ودرجاته .

ثانيا - نصوص وردت فى بعض التشريعات الزراعية الأخرى ، وهى :

(١) الفقرة الرابعة من المادة ١٢ من القانون رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مراقبة أصناف القطن ورتبه التى تنص على ان قرارات لجان التحكيم التى تشكل طبقا لهذا القانون نهائية ولا يجوز الطعن فيها أمام المحاكم بجميع درجاتها . ولا يزال هذا القانون قائما رغم صدور القرار الجمهورى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٥ باعادة تنظيم الهيئات العاملة فى قطاع القطن والذى انشأ

جهازا للفرز والتحكيم والاختبارات التى تجرى على القطن سمي هيئة التحكيم واختبارات القطن .

(٢) الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء صندوق التأمين على الماشية التى تنص على ان للجمعيات التعاونية لتربية الماشية حق الطعن فى قرارات لجان التأمين والتقرير وغيرها من اللجان أمام مجلس ادارة الصندوق خلال الخمسة الأيام التالية لابلاغ القرار للجمعية وتكون قرارات المجلس ولجانه نهائية ولا يجوز الطعن فيها بأى وجه من الوجوه وأمام أية جهة وان كان هذا القانون يجيز للتظلم من هذه القرارات أمام وزير الشئون الاجتماعية والعمل (وزير الزراعة حاليا بعد أن أصبح صندوق التأمين على الماشية تابعا لوزارة الزراعة طبقا للقرار الجمهورى رقم ٤٧٢٧ لسنة ١٩٦٦) .

ويلاحظ فى شأن التشريعات الزراعية بوجه عام ان القانون الأساسى الخاص بها وهو القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة وقد جمع اهم الأحكام التى كانت متفرقة فى تشريعات مختلفة لم يتضمن مانعا من موانع التقاضى .

ثالثا - نصوص وردت فى قوانين الضرائب ، وهى :

(١) المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير ايجار الاراضى الزراعية لاتخاذها أساسا لتعديل ضرائب الأطنان حيث تنص على أنه لا يجوز الطعن أمام المحاكم فى قرارات لجان التقديرات ولجان الاستئناف وهى لجان مشكلة تشكيلا اداريا .

(٢) المادة الثامنة عشر من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطان حيث تنص أيضا على أنه لا يجوز للمحاكم النظر في أى طعن يتعلق بضريبة الأقطان .

ويلاحظ أن هذا القانون قد أحال على المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ فيما يتعلق بتقدير الإيجار السنوى المتخذ أساسا لتحديد ضريبة الأقطان .

وقد انفردت ضريبة الأقطان بهذه الأحكام التى لا تجيز الطعن فيها بينما رسم المشرع طريقا للطعن القضائى بالنسبة لسائر الضرائب الأخرى . وتعتبر اللجان التى عهد إليها القانون بتقدير إيجار الأراضى الزراعية وتحدد الضريبة لجنا إدارية ذات اختصاص قضائى يجوز الطعن فى قراراتها أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة وذلك طبقا للمادة ١١ من قانون مجلس الدولة متى ألغى منها النص المانع للتقاضى .

(٣) المادة السادسة من القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتخفيف الضريبة عن صغار مالكي الأراضى الزراعية حيث تخول مدير عام مصلحة الأموال المقررة سلطة توقيع غرامة على الممول إذا قدم بيانات خاطئة للانفاذ من الإعفاء أو فى حالة عدم تقديمه الإقرار الذى نص عليه هذا القانون ويجوز التظلم من هذا القرار أمام وزير المالية (الخزنة حاليا) وهو الذى يفصل فيه نهائيا ولكن لا يجوز الطعن فى قراره أمام أية جهة قضائية . وهو نفس الحكم الذى كان منصوصا عليه فى المادة الرابعة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٢ الذى ألغاه هذا القانون .

(٤) الفقرة الثانية من المادة ٢٤ رابعا من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية . المعدلة بالقانون رقم ٥٤٩

لسنة ١٩٥٥ حيث تنص على أن لكل ممول يتأخر في تقديم الأقرار الذي نص عليه القانون أو يضمن إقراره أو إخطاره بيانات خاطئة يترتب عليها الإعفاء بدون وجه حق من الضرائب المستحقة على عقاراته يحرم من الانتفاع بأحكام هذا القانون وتفرض عليه غرامة مساوية لضريبة العقار في سنة واحدة ويجوز التظلم من القرار أمام وزير المالية والاقتصاد (الحزاة حاليا) أو وزير الشئون البلدية والقروية (الاسكان حاليا) كل فيما يخصه ولكن لا يجوز الطعن في قراره أمام أية جهة قضائية .

ويلاحظ أن النص في هذا القانون نفسه على نهائية قرارات مجالس المراجعة - وهي التي تتولى تقدير القيمة الإيجارية النهائية - لا يعتبر مانعا من موانع التقاضي لأن قانون مجلس الدولة يجعل له الاختصاص بالفصل بهيئة قضاء إداري في الطعون التي ترفع عن القرارات الإدارية النهائية الصادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي . ومجلس المراجعة يعتبر من الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي وتكون قراراته بذلك خاضعة لرقابة القضاء .

رابعاً - نصوص وردت في قوانين الرسوم القضائية ، وهي :

١ - الفقرة الثانية من البند ج من المادة ٧٥ فقرة ثانيا من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية المعدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ حيث تنص على تخويل قلم الكتاب أن يطلب تقدير قيمة الأرض التي يستحق عنها الرسم ولا يجوز الطعن في التقدير بعد ذلك بأي حال من الأحوال .

٢ - الفقرة الثانية من البند ج من المادة ٦٤ فقرة ثانيا من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية المعدلة بالقانون

رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ حيث تنص أيضا على حكم مماثل .

٣ - الفقرة الثانية من البند ج من المادة الثانية من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ في شأن الرسوم أمام المحاكم الحسبية المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ حيث نصت أيضا على حق قلم الكتاب في أن يقدر قيمة الأرض التي تسوى على أساسها الرسوم بمعرفة خبير ولا يجوز الطعن في التقدير بعد ذلك بأية حال من الأحوال .

ويلاحظ في هذا الشأن أنه وإن كان القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر قد جعل قرار أمين عام مصلحة الشهر العقاري والتوثيق في منح أجل في أداء الرسوم التكميلية أو تقسيطها أو الرجوع في ذلك غير قابل للطعن - فإن ذلك لا يعد مانعا من موانع التقاضي لأن منح أجل لأداء المستحق أو تقسيطه هو من إطلاقات الدائن التي ينفرد بتقديرها في هذه الحالة .

خامسا - نصوص وردت في قوانين تنظيم الجامعات وبعض الكليات ، وهي :

١ - المادة ١٦ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات التي تنص على أنه لا يجوز الطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية في قرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها .

٢ - المادة ٤٩ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٢ في شأن النظام الأساسي للكلية الفنية العسكرية حيث نص على أنه لا يجوز الطعن بالالغاء أمام أية جهة قضائية في القرارات والأوامر الصادرة من السلطات التي تدير الكلية في شئون طلبتها .

٣ - المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٣ فى شأن النظام الأساسى للكلية الحربية حيث تنص على أنه لا يجوز الطعن بالغاء أو وقف التنفيذ أمام أية جهة فى القرارات والأوامر الصادرة فى شئون الطلبة من الهيئات التى تتولى تنظيم وإدارة الكلية .

٤ - المادة ٣١ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن النظام الأساسى للكلية البحرية وتتضمن نفس الحظر .

٥ - المادة ٣١ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن النظام الأساسى للكلية الجوية وتتضمن نفس الحظر .

ويلاحظ أن هذه النصوص وإن كانت لم تنزع عن القضاء سوى ولاية الالغاء دون ولاية التعويض ومع أن المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة كانت قد انتهت إلى أن التشريع الذى يمنع الالغاء فحسب دون التعويض هو تشريع دستورى (الحكم الصادر فى ٢٧ إبريل سنة ١٩٥٧) إلا أن الالغاء وهو نوع من التعويض العينى قد يكون هو الملاذ المناسب فى كثير من الحالات التى يكون فيها القرار الصادر بشأن الطلاب مشوباً بعيب اساءة استعمال السلطة .

كما أن المشرع فى القوانين التى أصدرها حديثاً بشأن الكليات العسكرية قد اتجه إلى عدم تحصين القرارات التى تصدر بشأن طلابها وهو ما يتبين من القرار بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء المدرسة الثانوية الجوية إذا لم يتضمن مثل النص الذى تضمنته قوانين الكليات العسكرية وكذلك فإن قانون التعليم العام رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ والقرارات المنفذة له لم يتضمن مثل هذا المانع من موانع التقاضى وقبله فإن القرار بقانون رقم

٤٩ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى لم يتضمن نصا مماثلا ، وان كانت لائحته التنفيذية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٦٣ قد نصت فى المادة ٥٦ على أن القرارات التى تصدر من الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات على الطلاب تكون نهائية فان النص على نهائيتها لا يمنع من الطعن فيها طبقا للقواعد العامة طالما أن المادة لم تتضمن النص على عدم جواز الطعن فيها أمام القضاء .

سادسا - نصوص وردت فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ، وهى :

١ - الفقرة الثالثة من المادة ٨١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل فيما ينص عليه من أن قرار التحكيم الطبى يكون نهائيا وغير قابل للطعن .

فهذه المادة تنص على العجز أو المرض مدة معينة كسبب من أسباب انتهاء عقد العمل كما انها لا تجيز انتهاء العقد الا بعد بلوغ العامل سن الستين وترسم الطريق الى اثبات العجز أو المرض أو السن فى حالة تعذر اثباته بشهادة الميلاد وتجزيز عند اختلاف الشهادات التى يقدمها كل من العامل ورب العمل أن يطلبها من مكتب العمل احالة الموضوع على لجنة تحكيم طبى وهى التى تنص هذه الفقرة على أن يكون قرارها نهائيا غير قابل للطعن .

٢ - المادة ٤٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية فيما تنص عليه من أن يكون قرار التحكيم الطبى نهائيا وغير قابل للطعن .

وهذا التحكيم الطبى خاص بتحديد انتهاء العلاج وتاريخ العودة للعمل أو تحديد الإصابة بمرض مهنى وثبوت العجز وتقدير نسبته وذلك للافادة من أحكام تأمين إصابات العمل .

تنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون **سابعاً - نصوص وردت فى قوانين متعلقة ببعض العاملين فى الدولة :**
نظام السلوكى الدبلوماسى والقنصرى بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٧ على أن على الوزارة اخطار من تتخطاهم من أعضاء السلوكين الدبلوماسى والقنصرى فى الترقية بالاخيار الى وظيفة مستشار أو قنصل عام من الدرجة الاولى وما يعلوها وان لهم التظلم الى الوزير فى خلال شهر من اخطارهم وتكون قرارات الوزير فى هذا الشأن نهائية ولا يجوز الطعن فيها أمام اية جهة .

فهذا النص مانعاً من موانع التقاضى يتعين ازالته مع التسليم بأنه فى الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبى من أعمال السيادة وقد تقرر القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية باحالة الموظفين الى المعاش أو وسع المشروع تقديرًا لطبيعة هذه الوظائف ان ينشأ لنظر هذه المنازعات هيئة قضائية من بين رجال السلوك السياسى ذاتهم مسع توفير الضمانات الاساسية للتقاضى أمامها .

يلاحظ أن المانع الذى تضمنته المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة بعد تعديلها بالقرار بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ لم يعد قائماً بعد صدور حكم المحكمة العليا فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ بعدم دستورية هذا القرار بقانون فيما قضى به من اعتبار

الغاء هذا المانع تشريعيا في مشروع مستقل خاص بتحديد حالات الفصل
بغير الطريق التأديبي .

كما يلاحظ أن هناك طوائف أخرى من العاملين في الدولة تنظم
قواعد تعيينهم وترقياتهم وتأديبهم قوانين خاصة مثل رجال الهيئات
القضائية وضباط القوات المسلحة وضباط الشرطة . وقد عهدت هذه
القوانين الى هذه الهيئات نفسها بالفصل فيما يطرحه عليها أعضاؤها من
منازعات تقديرا لطبيعة وظائفهم وقد رأى المشروع المقترح أن يدع التحقق
من توافر الضمانات في الهيئات المشكلة للفصل في هذه المنازعات للقوانين
الخاصة بهم عند إعادة النظر فيها . وقد صدر فعلا أول هذه القوانين وهو
قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ متضمنا مثل هذه الضمانات .

كما أنه يجب أن يلاحظ أن النص في قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٩ على أن قرار رئيس
الجمهورية بالإحالة الى الاستبعاد يكون نهائيا لا يجوز الطعن فيه بالغاء
لم يعد قائما بعد صدور القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام
العاملين المدنيين بالدولة الذي لم تتضمن نصوصه الخاصة بالإحالة الى
الاستبعاد أى قيد يمنع من الطعن في القرارات الادارية النهائية الصادرة
بذلك وهو نفس الحكم في القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذي صدر
أخيرا بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومثل ذلك ما كان ينص عليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بعد
تعديله بالقانون رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن عدم جواز الطعن في
نهائية قرارات الوزير بشأن التخطي في الترقية بالاختيار من الدرجة

الثانية الى الاولى ومن الاولى فيما يعلوها . فقد ألغى هذا المانع بصدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى حل محله القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ثامنا - اعانة المصابين بأضرار الحرب :

صدر القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات او اعانات او قروض عن خسائر فى النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية وقد نص فى مادته التاسعة على انه لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه أمام أية جهة كانت فى القرارات التى تصدر بالتطبيق لأحكام هذا القانون وهو نفس المانع الذى كان يتضمنه القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ بعدم جواز الطعن فى قرارات لجان اعانة المصابين بأضرار الحرب .

ولما كان هذا القانون ينص على تشكيل لجان ادارية لمعاينة وحصر الأضرار وتقدير الخسائر كما انه أجاز لوزارة الشؤون الاجتماعية اصدار قرارات بتحديد شروط وأوضاع صرف المعاشات والاعانات والقروض بسبب هذه الخسائر وكان من الواجب أن يطمئن كل مواطن يكون قد لحقه ضرر بسبب الأعمال الحربية الى سلامة تنفيذ حكم القانون والقرارات المنفذة له ، فإنه من الواجب ازالة هذا المانع من موانع التقاضى المنصوص عليها فى المادة التاسعة بحيث تصبح القرارات التى تصدر طبقا لهذا القانون خاضعة لرقابة القضاء الادارى .

وقد اقتصر المشروع المقترح على هذه النصوص المانعة للتقاضى فى القوانين القائمة أى تلك التى لا تزال قابلة للتطبيق على حالات مستقبلية فمن ثم فقد كان من المتعين ازالتها نفاذا لحكم الدستور الجديد .

ويلاحظ أن دستور سنة ١٩٥٦ قد حصن جميع القرارات الثورية التي اتخذت قبله مثل القرارات الصادرة تنفيذا للقانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة والذي منع المحاكم من سماع الدعاوى المتعلقة بها كما يلاحظ أن المشروع لم يتناول النصوص التي وردت فى قوانين ثورية أقتضاها التحول الاجتماعى وأسبغ عليها الميثاق مشروعية كاملة فضلا عن أنها لم تتضمن مانعا من موانع التقاضى بالمعنى الصحيح بل عهدت الى لجان قضائية بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيقها مثل قوانين التأميم المتعاقبة التى صدرت منذ عام ١٩٦١ وقد نصت على نهائية قرارات هذه اللجان وعدم جواز الطعن فيها حتى تستقر أوضاع الدولة المالية للدولة وهى التى آلت اليها هذه الأموال نتيجة صدور قوانين التأميم .

وقبل ذلك ما نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن التعويضات المترتبة على تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية من ألا تسمع أمام المحاكم والهيئات بجميع أنواعها أى دعوى ترفع على الحكومة من الشركة المؤممة أو مساهميها أو أصحاب حصص التأسيس أو أصحاب الديون فتأميم الشركة العالمية لقناة السويس وما ترتب عليه يعتبر بلا شك من أعمال السيادة .

وقد أثر المشروع هذه المعالجة للنصوص المانعة للتقاضى تجنباً لاجداث قلقلة فى العلاقات القانونية من شأنها المساس باستقرار المعاملات والأوضاع الاجتماعية السابقة . ولا يحول هذا الاقتراح بمشروع قانون دون النظر فى اصدار قوانين أخرى لازالة ما قد يرى انه مانع للتقاضى فى أى نص آخر . وقد فضل المشروع هذا الأسلوب رغبة منه فى الاسراع بازالة التقاضى فى

أهم التشريعات القائمة اعمالا لما تنص عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن كل ما قررته القوانين من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا وناظدا وانه مع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والجراءات المقررة في هذا الدستور .

وعندما تلى تقرير اللجنة التشريعية والخاص بهذا الموضوع الهام ناقش بعض الأعضاء مشروع القانون المقدم من حيث المبدأ .

فوقف الدكتور محمود القاضي يقول : تركز المذكرة التفسيرية بصفة أساسية على المادة ١٩١ من الدستور وهي كما يلي « كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا وناظدا ومع ذلك يجوز إلغاؤها وتعديلها وفقا للقواعد والجراءات المقررة في هذا الدستور » .

ورأى محمود القاضي بأن الدستور صريح فى الإلغاء ولا يحتاج الأمر لقانون حيث انه قانون من مرتبة أسمى .

ثم استدرك قائلا : وعندما تذكر المادة ١٩١ من الدستور ينبغي أن تتابع تاريخها فقد نصت المادة ٦٦ من دستور عام ١٩٦٤ المؤقت على « كل ما قررته القوانين والقرارات والأوامر واللوائح من أحكام يبقى نافذا ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والجراءات المقررة فى هذا الدستور » وأحكام هذه المادة تشابه مع نص ١٩١ من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ الذى إن وجد وجه الخلاف فى أن دستور ١٩٦٤ ليست له صفة الدوام ولذلك لا أدري أبدا أن نحتج بما جاء فى هذه النصوص ونظر إليها بأكثر مما تستحق بل يجب الأخذ فقط بما جاء بدستورنا الدائم .

ومع ذلك فهناك عبارة لم ترد صراحة في المادة ١٩١ لأنها مفهومة بداهة وهي « فيما لا يتعارض مع نصوص هذا الدستور » لأننا لو وقفنا عند نص المادة الوارد صراحة فإن تستطيع المحكمة الدستورية العليا - أو المحكمة العليا - التي ستنشأ بإذن الله تعالى أن تلغى قانونا قديما فأي قانون قديم يتعارض مع هذا الدستور لن تستطيع المحكمة العليا - اذا اعطيناه حماية توجب هذا النص - أن تلغيه ، أو تنظر في دستوريته طالما أن هناك نصا صريحا يحميه ويقول ٠٠ أن كل القوانين واللوائح الصادرة قبل هذا الدستور تبقى نافذة ومع ذلك يجوز تعديلها أو إلغاؤها فمن المعروف أن مسألة التعديل أو الإلغاء تستغرق وقتا ومنذ بداية دورتنا البرلمانية الحالية في نوفمبر ١٩٧١ وحتى الآن لم تقم بتعديل أو إلغاء أى شيء مع أن هناك الكثير من القوانين التي تتعارض مع نصوص هذا الدستور .

ثم قال : فبينما لم يصادف دستور سنة ١٩٦٤ هذه المشكلة نجد أن دستورنا الحالي يصادفه الكثير جدا مما يتعارض مع نصوصه وأقرر ثانية أن الدستور عبارة عن قانون بل هو القانون الأساسي . ومن الطبيعي أن كل قانون من مرتبة أعلى نصا يلغى ما قبله من قوانين تتعارض مع أحكامه .

ثم اتجه في حديثه لتقرير اللجنة فأعلن قائلا : أن التقرير يعترف باللجان القضائية بوصفها بأنها هيئات قضائية وهذه نقطة مهمة للغاية يجب مناقشتها فقد جاء به « كذلك فإن منح الاختصاص بالفصل في بعض المنازعات لهيئات تضم الى جانب العنصر القضائي عنصر غير قضائي لا يعتبر

دائما من موانع التقاضى وفق المعيار الذى وضعتة المحكمة العليا وهو أن يكون طابع التشكيل قضائيا ولو دخل فيه عنصر ادارى وأن العبرة بأن ينظر النزاع أمام هذه الجهة طبقا للأصول الأساسية لضمانات التقاضى ، •

ثم قال : ان هذا يمثل مبدأ خطير • والرأى عندى انه من موانع التقاضى وقد استندت المذكرة التفسيرية المرفقة بمشروع القانون الى حكم لمحكمة النقض الدائرة المدنية صادر فى جلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٥ اشير فيه الى « اعتبار اللجنة القضائية المشكلة طبقا لقانون الاصلاح الزراعى جهة قضائية مستقلة بالنسبة لما خصها المشرع بنظره من تلك المنازعات وأرد على ذلك ردا بسيطا هو أن محكمة النقض وهى محكمة تكن لها كل التقدير والاحترام ، قد أصدرت حكمها قبل صدور هذا الدستور الدائم والذى جاء بأحكام جديدة ومحكمة النقض كانت تقضى فى ظل دستور آخر اذن لا حجية لهذا الحكم •

ثم استدرك قائلا : وينص الدستور الدائم فى المادة ٦٨ منه وهى المادة التى يركز عليها التقرير - على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا » ان معنى القاضى الطبيعى اننا فى دائرة قصر النيل مثلا يكون قاضى محكمة قصر النيل هو القانون الطبيعى أو فى دائرة العطارين يكون قاضى محكمة العطارين هو القاضى الطبيعى فالقاضى الطبيعى اذن له استقلاله وضماناته ولا يجوز فصله ولكن هذه اللجان تضم أعضاء يجوز فصلهم • وعندما عرض القانون الخاص برجال القوات المسلحة قلنا ان لجنة الضباط المشار اليها فيه ليست

قضائية ولو اننا نظرنا الى الامر بالصيغة المطروحة الآن لقلنا انها لجنة وقضائية لأن بها عنصرا قضائيا واننا لا يمكننا اعتبارها قضائية لأن الهيئات القضائية لها قانون ينظمها وعندما أراد الدستور نفسه أن يعتبر مجلس الدولة هيئة قضائية وضع له مادة خاصة يعتبر بمقتضاها مجلس الدولة هيئة قضائية وهي المادة رقم ١٧٢ من الدستور الدائم التي تنص على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ٠٠٠ الخ ٠ ومن هنا فان اللجان المكونة من بعض موظفين اداريين وبينهم قاضى او وكيل نيابة او نائب احكام - هو الحال فى لجان الضباط - لا يعتبر فى رأى لجانا قضائية اذ أن الدستور قد نص صراحة فى المادة رقم ١٦٥ على أن « السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها وتصدر احكامها وفق القانون » ٠

اذن فلا يجوز أن يقال ان هذه اللجان تصدر احكامها وفقا للقانون ٠ ثم ختم حديثه بنقطة أخرى فقال : كما ان قرارات لجان الضباط يصدق عليها رئيس الجمهورية وعلى ذلك فلا يجوز أن تعتبر تلك اللجان التي تعتمد قراراتها السلطة التنفيذية لجانا قضائية لأن ذلك يتعارض مع ما نص عليه الدستور من انه « لا يجوز لأى سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة » ٠

فلجان الضباط ولجان الاصلاح الزراعى مثلا عند اجتماعها للفصل فيما يعرض عليها لا تعتبر هيئات قضائية لأنه يوجد قانون خاص يحدد الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها ويبين شروط وتعيين أعضائها ونقلهم ٠

ثم تحدث عبده مراد وقد أعلن انه يتفق مع الدكتور محمود القاضى فى بعض آراءه الدستورية ولا يتفق مع بعضها الآخر ٠ فوقف قائلا : فاما

من ناحية ان هذا الاقتراح بمشروع قانون لا لزوم له لأن الدستور قد نص صراحة على الغاء موانع التقاضى فهذه أولى النقاط التى أخالفه فيها لأن المحاكم انما تطبق القوانين ؛ فالدستور هو الذى يضع القواعد التى تنظم السلطات والحقوق والواجبات الأساسية فى الدولة فهذه القواعد هى التى ترسم الحدود بين السلطة القضائية والسلطة التشريعية . لذلك لا يجوز للمحاكم على اختلاف أنواعها أن تقرر ما اذا كان قانون ما دستوريا فتطبقه أو غير دستورى فتمتنع عن تطبيقه ولا يجوز للمحاكم العادية أن تتعرض - حين نظر القضايا - الى دستورية القوانين انما هى تطبيقها وتفسيرها انما أن نقول هذا دستورى أو غير دستورى فهذا ليس من اختصاصها أما المحكمة التى نيط بها النظر فى دستورية القوانين فهى المحكمة الدستورية العليا كما نص على ذلك فى الدستور .

وهذا يعنى اننا حينما نتقدم باقتراح بمشروع قانون لالغاء موانع التقاضى انما ننفذ ما ورد فى الدستور فى هذا الخصوص .

أما النقطة التى اتفق فيها مع الدكتور محمود القاضى وهى أن اللجان القضائية لا تعتبر محاكم . فأقول أن الراى قد استقر - وهذا مفروغ منه - على أن اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى تكون قراراتها ادارية ولا تؤل بغير ذلك ويسرى عليه ما يسرى على القرار الادارى من احكام ومن بينها ما نص عليه الدستور من انه لا يجوز تحصينها ضد الطعن فيها .

ثم قال : ان الدكتور جمال العطيفى رئيس اللجنة التشريعية رأى أن يستفيد من الدراسات السابقة التى تمت فى هذا الموضوع وأن يترك الموانع الواردة فى بعض القوانين التى قد تحتاج الى دراسة أو مناقشة فنفرغ من هذا أولا ثم ندرس ذلك ثانيا . وائنى لأخالف هذا الراى ولطالما اننا بصدد تنفيذ نص دستورى وقد لا نستطيع أن نحصر جميع موانع التقاضى

لأنها قد تحتاج الى عقول الكترونية وانمسا على قدر الامكان ما يحضرنا وما نستطيع التوصل اليه وحصره من موانع التقاضى يجب أن يدرج فى صلب هذا الاقتراح بمشروع القانون . ولما كان الدستور قد نص على عدم تحصين أى قرار ادارى ولم يستثنى شيئا فالاستثناء هنا فيه مظنة مخالفة الدستور وبالتالي فالاستثناء فى هذا الاقتراح بمشروع قانون هو أن نلغى بعض هذه الموانع دون الغاء بحجة أن هذا البعض يحتاج الى دراسة أو الى مناقشة ... أو ... الخ . فهذا يستاهل تأجيل نظر هذا الاقتراح بمشروع قانون لمدة اسبوعين أو ثلاثة حتى تستكمل دراسة المسائل الشائكة أو المعقدة لتنظر ككل . وان كان ورد فى التقرير انه يمكن بعد الموافقة على الاقتراح بمشروع القانون المعروض أن تعدل بعض القوانين الذى لم يتناولها - وهذا معروف - وفى ذلك استطراد لا لزوم له لأننا جميعا نعرف أن المجلس يستطيع فى أى وقت أن يعدل أو يصدر ما يشاء من القوانين وانى أعتقد أنه اذا وافق المجلس على هذا الاقتراح بمشروع قانون دون أن يكون جامعا لكافة موانع التقاضى فربما يكون هذا ايماء بأن ما ترك ليس مانعا للتقاضى لذلك أقترح تأجيل نظره لتدرس اللجنة كافة موانع التقاضى .

ثم تحدث الدكتور جمال العطيفى رئيس اللجنة التشريعية ومقرر التقرير فقال : هناك نص فى الدستور يقول انه لا يجوز تحصين أى قرار ادارى من رقابة القضاء هذا النص الدستورى يحتاج لصدور قانون لتنفيذه مثله تماما مثل ما جاء فى الدستور من تحديد أقصى مدة للحبس الاحتياطي ومن ثم فنحن فى حاجة الى تعديل قانون الاجراءات الجنائية لكي نعمل هذا النص وبالتالي فالاشارة التى وردت بالذاكرة الايضاحية لا علاقة لها ولا تمثل اطلاقا بالتفسير الذى يراه الأخ الدكتور محمود القاضى .

لقد أوضحت اللجنة الفرق بين النص الذى كان واردا فى دستور سنة ١٩٥٦ والذى حصن جميع القرارات الثورية السابقة بالإضافة الى نص مماثل فى دستور ١٩٦٤ لنص المادة ١٩٦ الحالة وبين الدستور الحالى الذى لم يحصن أى قرار ولذلك قررت المحكمة الدستورية العليا فى ظل الدستور الجديد أن النص الوارد فى قانون مجلس الدولة الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبى يعتبر من أعمال السيادة هو نص غير دستورى اذن هذه النقطة - كما قال الأخ عبده مراد - غير منتجة فى هذا الموضوع الذى نحن بصدده .

ثم قال : ان اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى وبطبيعة الحال - جهة قضاء ولا يجب تحصين قراراتها . وانى مع تسليمى بهذا تماما فانى لم أشر فى المذكرة الايضاحية الى هذه اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى انما أشرت الى نوع آخر من الهيئات القضائية التى نشأت وتضم الى جانب العنصر القضائى عنصرا اداريا وهذه تجربة عشناها خلال حوالي ١٨ سنة . هذه الجهات القضائية - نظرا لطبيعة منازعات معينة - تشكل تشكيلا مختلطا من مستشارا أو أكثر من رجال القضاء ومن آخرين وغالبا ما يكونون من وزارة الاقتصاد أو المساحة والرى أو غيرها وهذه اللجان تصدر قرارات وصفت عند البعض ومنهم الأخ عبده مراد بأنها قرارات ادارية . كما وصفت عند البعض الآخر - وعلى رأسهم محكمة النقض - بأنها جهات قضائية بالمعنى الصحيح .

وأما حكم محكمة النقض المشار اليه فى المذكرة الايضاحية أو التفسيرية فهو لا يفسر وجود عناصر غير قضائية من موانع التقاضى الدائمة بل أحيانا مانع من موانع التقاضى . لأن ذلك وفق المعيار الذى وصفته المحكمة الدستورية العليا وهو أن يكون طابع التشكيل قضائيا ولو دخل فيه عنصر

ادارى والعبرة بنظر النزاع أمام هذه الجهة طبقا للأصول الأساسية لضمانات التقاضى وأمثلة ذلك هيئات التحكيم التى تفصل فى منازعات القطاع العام فهذه تشكل برئاسة مستشار وعضوين يمثلان الجهات المتنازعة كأن يكون مدير الادارة القانونية أو مدير الحسابات أو أى موظف آخر . وهذه الهيئات - هيئات التحكيم - جهات قضائية بالمعنى الصحيح ولا منازع فى هذا اطلاقا . بل بالعكس وافق المجلس الموقر فى جلسة سابقة على قرار بقانون خاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وفيه فصل كامل عن هيئات التحكيم ولا يتنازع أحد فى ذلك أيضا . وعلى أية حال فأننى أرى أن هذا تزييدا لأننا لم نقل بعدم الالغاء .

وقبل أى شىء لابد من ذكر كيف طرح هذا الموضوع برمته الآن . فبعد صدور بيان ٣٠ مارس الذى أشار الى وجوب الغاء موانع التقاضى فى القوانين كانت الثورة الضخمة بشأن موانع التقاضى تتعلق بالموظفين وقد اعتبر قانون مجلس الدولة فى تعديله سنة ١٩٦٣ فصلهم عن غير الطريق التأديبى عملا من أعمال السيادة وكانت هذه أخطر صورة وعلى أية حال فقد ألغيت وقد تشكلت لجنة بوزارة العدل - برئاسة المستشار عادل يونس - رئيس محكمة النقض الحالى - وتوفرت هذه اللجنة مدة ثلاث سنوات لحصر جميع القوانين المانعة للتقاضى أو التى يظن ان فيها مانعا للتقاضى وهذه اللجنة تعرف تماما ماذا يعنى قانون منع التقاضى بمعنى أنه اذا نص فى قانون ما على النص التالى :

يكون قرار المحكمة نهائيا فهل يعتبر هذا مانعا من التقاضى ؟ لا لأن قرار محكمة . أيضا قد ينص فى قانون آخر على : قرار ادارى نهائى ، فهذا أيضا ليس مانعا للتقاضى لأن نهائية القرار هنا هى التى تجيز الطعن فى القرار أمام مجلس الدولة انما عندما ينص فى القانون على انه « لا يجوز

الطعن فيه أمام أى جهة قضائية أو بأى طريق من الطرق « هنا نشعر أننا أمام ما يمكن أن يسمى مانعا من موانع التقاضى وكما سبق أن ذكرت فوزارة العدل بلجانها الفنية قد بذلت مجهودا ضخما لمدة ثلاث سنوات وحصرت كل حالات منع التقاضى وقد وصل عددها الى ١٥٠ قانونا . ثم روجعت هذه القوانين مرة أخرى قانونا قانونا ومع هذا فقد أوضحت فى المذكرة الايضاحية أن هذا الاقتراح بمشروع قانون لا يحول دون النظر فى اصدار قوانين أخرى لازالة ما قد يرى انه مانع للتقاضى فى أى أمر واننى لم أذكر ذلك تسليما بأن هناك موانع أخرى قد أغفلتها وانما من باب الاحتياط الكلى لأنه ليس لدينا عقل الكترونى فى التشريعات ولكن بقدر الامكان وبقدر الدراسة الجادة التى جرت فى وزارة العدل والتى جرت بعدها فى لجنة الشئون التشريعية استطعنا فعلا أن نستخلص النصوص القائمة التى فيها مانع من التقاضى وقلنا بصراحة أن هناك قوانين وقتية صدرت واستنفذت أغراضها ولم نتعرض لها .

فقاطعه حافظ بدوى رئيس المجلس مشيرا اليه بذكر امثلة لذلك . فرد قائلا : المثال على ذلك كل القوانين المتعلقة بالتأمين فلقد عهدت هذه القوانين تقرير التعويضات فيها الى لجان يرأس كل لجنة منها مستشار بمحكمة النقض ويشترك فيها عضوان من وزارة الاقتصاد وذلك لسرعة البت فى المسائل الخاصة بالتقييم وكانت هذه اللجان هى الركن الأساسى فى عملية التحول الاشتراكى التى بدأت منذ سنة ١٩٦١ وعلى أساسها تكونت الذمة المالية التى بنى عليها القطاع العام والمجتمع الجديد . حيث كان الهدف الأساسى من تشكيل هذه اللجنة بهذه الصورة هو تحقيق سرعة البت فى تقدير التعويضات وبصرف النظر عما يمكن أن يقال عن هذه اللجان الا أنه اذا جاء أى شخص اليوم واعترض على طريقة تشكيلها ودفع

بعدم دستوريته بدعوى انها تحتوى على نص مانع للتقاضى فعليه فى هذه الحالة أن يرفع قضية بهذا أمام المحكمة العليا وذلك لأن هذه القوانين رغم انها لا زالت قائمة الا أنها انتهت منذ أكثر من عشر سنوات .

وهناك مثال آخر على ذلك فى قانون تأمين قناة السويس الذى صدر فى سنة ١٩٥٦ اذ صدر بعده قانون آخر فى شهر يناير سنة ١٩٥٧ يحصن من أى طعن فى اجراءات التعويضات التى تقرر فى قانون التأمين اذ قضى بأنه لا يجوز سماع الدعوى عن أى اجراء اتخذ بشأن تعويضات تأمين قناة السويس .

ومن هنا فقد أغفلنا الرجوع الى القوانين التى صدرت منذ عشر سنوات أو أكثر لأنه قد ترتب على صدور هذه القوانين علاقات قانونية استقرت لفترة طويلة كما انها تتصل بمسائل متعلقة بالقوانين الثورية الخاصة بمرحلة التحول الاشتراكي .

فقد وضعنا معيارا محدودا للقوانين التى يتعرض لها هذا الاقتراح بقانون هو القوانين القائمة فعلا الآن والتى لا زالت قابلة للتطبيق فى المستقبل واعتقد اننا لم نخفل قانونا واحدا من هذه القوانين .

الفصل العاشر

الجنايات السياسية...

وعودة الإخوان المسلمين

عقب حركة التصحيح التي قام بها الرئيس السادات . . . وعزل بعض القيادات التي كانت مهيمنة إبان هزيمة يونيو واستمرت حتى يوم تصحيح السادات هذا . . . وحيث أنه أعلن أن عهد الشرعية الدستورية هو الإطار الذي سيكون حاكم البلاد . . . وبدويًا عليه أن يكسب أنصار سياسيين في بداية توليه المسئولية . . . فقد قام بتصحيح بعض الأوضاع الخاصة ببعض القوى السياسية المناهضة لنظام حكم عبد الناصر وكذلك حمل بعض المظالم التي وقعت في صفوف بعض قطاعات الدولة وبالتالي فهو يكسبها كراي عام . . . ولا شك أن مثل هذه الخطوات قد دفعت أصوات عديدة لصالحه . . . مع اعتبار أنه كان يعلن مسئوليته التضامنية مع الرئيس عبد الناصر فيما وقع أو حدث من أخطاء . . . ومن جهة أخرى رأى بعض المناصرين لنظام حكم عبد الناصر والذين استفادوا من حوله أن الرئيس السادات يرتد عن نظام الثورة . . . وإن كان الرجل قد حاول كثيرًا أن يؤكد أن نظام الشرعية الدستورية . . . مكملًا ومرحلة متطورة للثورة بعد فترة الشرعية الثورية .

ومن هذه القوى السياسية المناهضة جماعة الإخوان المسلمين والتي أعلن عن كشف السلطة لمؤامرة من جانبهم في يوليو عام ١٩٦٥ عرفت بمؤامرة سيد قطب وقبض على بعضهم واعتقل آخرون وبالطبع فإن كل من كان ينتمى إليهم - كجماعة - ويعمل في مؤسسات الدولة ، فصل من عمله حتى لو . . . يشترك بالفعل فيما أعلنته السلطة . . . ولكن لمجرد أن اسمه كان

ضمن الكشف لدى إدارة الأمن السياسى • وان كان البعض منهم كان يردد فكر زعيمهم سيد قطب بحسن نية ولا يقصد بالطبع قلب نظام الحكم بقدر ما كان يسعى الى اصلاحه بالانتقاد الدائم فى أى محفل يتواجد فيه •

وعلى ذلك أوعز الرئيس السادات بالتقدم لمشروع قانون بعودة من اعتقل •• وأفرج عنه بعد ١٥ مايو ١٩٧١ بأنه يعود لعمله لاعالة أسرته •• وبالطبع كسب رأى عام يحيط بهذه الأسر •• رأى عام يحيط بالأحياء السكنية التى يقطن بها هؤلاء المعتقلون السابقون •• وهكذا فان كل نظام جديد لابد وأن يكسب مظالم نظام سابق •• وان كان ذلك أيضا ليس على اطلاقه •• حيث اشتبّط القانون مرور فترة اختبار لهؤلاء العائدين تصل الى خمسة أعوام •

ومبرر ذلك واضح فى التأكد من صدق نواياهم نحو النظام الجديد •• بالاضافة الى أن السلطة تمسك العصا من النصف كما يقال •• فهى ترحم ولكنها تلوح بالردة اذا لاح فى الأفق ما يضجر ولا سيما أن فترة الهزيمة طالت •• والصبر يمزق القلوب وزئير الجماهير يثن فى الصدور •• فعوامل الاثارة سهل وسريع •• ولكنها على كل حال خطوة جديدة بالتشجيع والتقدير طالما أنها فى مصلحة الأمة المصرية وتقترب لقوى سياسية دينية ليست هينة أو ضئيلة فهؤلاء الاخوان المسلمين لهم منزلة أو درجة عند الجماهير وان لم تكن هذه الأخيرة لا ترغب فى حكمهم المباشر •• الا أنها ترغب فى تواجدهم على الساحة السياسية •• من أجل تقويم أى نظام سياسى حاكم يظلم •• أو يطفى •• أو يفسق •

وقد جاء فى مذكرة ايضاحية لقران رئيس الجمهورية بالقانون رقم

١٠١ لسنة ١٩٧١ بالعفو عن بعض العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جنائية فى قضايا سياسية ، الى خدمة الدولة .
والمقدمة من وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد أنه قد :

وافتنا وزارة الداخلية بمذكرة تشير فيها الى الآتى :

— فى أواخر شهر يونيه وأوائل شهر يوليو سنة ١٩٦٥ اكتشفت المؤامرة الإخوانية الأخيرة حيث ضبطت بعض التنظيمات الحركية التى تعتنق أفكارا جديدة وتعمل على نشرها بشتى الوسائل ، وقد عرفت هذه المؤامرة باسم مؤامرة (سيد قطب) نظرا لأنها كانت تعتنق أفكاره وتجعل منه رائدا لها وزعيما وموجها لحركتها .

— وقد قدم المتهمون فى هذه المؤامرة الى المحاكمة ، وصدر الحكم ضد ١٨٤ متهما بعقوبة الجنائية خلاف من حكم عليه بالاعتدام ونفذ ، ومن بين هؤلاء ١٢٧ متهما كانوا عاملين سابقين بالحكومة والقطاع العام وفصلوا من عملهم قانونا للحكم عليهم بعقوبة الجنائية ، وما زال جميع هؤلاء العاملين السابقين بالسجن لتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليهم عدا ١١ متهما قد أوفوا العقوبة واستمر اعتقالهم لاعتناقهم الفكر القطبى أو الإخوانى ، ١٨ متهمسا أفرج عنهم وبدون عمل حاليا .

— ان غالبية من تقدم ذكرهم ليس لهم مورد رزق خلاف وظائفهم كما انهم أرباب أسر ، وليس لديهم حاليا ما يكفل لهم حياة شريفة ، وقد بادت جميع المحاولات سواء التى بذلوها هم شخصا أو بذلتها الادارة العامة لمباحث أمن الدولة فى عودتهم الى أعمالهم السابقة أو أى عمل مناسب .

وتتترح وزارة الداخلية علاجا للوضع المتقدم استصدار تشريع - قبل انعقاد دورة مجلس الشعب القادمة - على نمط القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ الصادر بالعفو عن بعض العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة - يجيز بصفة عامة اعادة الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جنائية فى قضايا سياسية الى الخدمة .

وتبرر الوزارة اقتراحها هذا بأن القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ صدر بخصوص المحكوم عليهم من محكمة الشعب عام ١٩٥٥ وهم أعضاء جماعة الاخوان المنحلة نفس الفئة التى صدرت ضدهم أحكام فى المؤامرة الأخوانية ١٩٦٥ هذا فضلا عن وحدة الهدف من التشريع فى الحالتين ألا وهى كفالة الحياة الشريفة لمن يفرج عنه من المحكوم عليهم فى قضايا سياسية .

ولما كان الغرض الذى ترمى اليه وزارة الداخلية من استصدار التشريع المشار اليه والذى يجيز اعادة الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جنائية فى قضايا سياسية الى الخدمة - يتفق وما ترمى اليه مبادئ ثورة مصر العربية ودستورها الدائم من كفالة العيش الشريف لجميع المواطنين .

لذلك أتشرف بأن أعرض على سيادتكم مشروع القانون المطلوب - برجااء التفضل بالنظر والموافقة على اضداره .

ثم كان تقرير لجنة القوى العاملة برئاسة صلاح غريب الذى جاء به :
أحال المجلس الى اللجنة بجلسته المعقودة بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧١ هذا القرار بقانون ، فنظرت بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧١ ، بحضور السادة أحمد الباجورى المستشار القانونى للسيد رئيس الوزراء ، عبيد العزيز حمادة مستشار وزارة الخزانة ، على

زين الدين الببلاوى رئيس الادارة المركزية للعاملين بالجهاز المركزى للتنظيم
والادارة ، وفوزى محرم السكرتير الفنى للسيد الدكتور وزير الخزانة عن
وزارة الخزانة • مندوبين عن الحكومة •

وبعد أن استعرضت اللجنة هذا القرار بقانون ومذكرته الايضاحية ،
واستمعت الى المناقشات التى دارت فى شأنه ، نورد تقريرها عنه فيما يلى :
- قدم المتهمون فى المؤامرة الاخوانية الأخيرة سنة ١٩٦٥ الى المحاكمة
وصدر الحكم ضد ١٨٤ متهما فيها بعقوبة الجناية غير من حكم عليهم بالاعدام
ونفذ فيهم الحكم ، ومن بين هؤلاء ١٢٧ متهما كانوا عاملين سابقين فى
الحكومة وفى القطاع العام وفصلوا من أعمالهم للحكم عليهم بعقوبة الجناية ،
وآلت محاولات من أفرج عنهم فى عودتهم الى أعمالهم السابقة أو أى عمل
مناسب الى الاخفاق •

ذلك بأن من الآثار المترتبة على الحكم بعقوبة الجناية عزل الموظف
وحرمانه من الاشتغال بالوظائف العامة كعقوبة تبعية لعقوبة الجناية المحكوم
بها وفق ما تقرره المادتان ٢٤ ، ٢٥ من قانون العقوبات ، ولما كانت
غالبية من تقدم ذكرهم ليس لهم مورد رزق غير وظائفهم ، كما أنهم أرباب
أسر ، وليس لديهم ما يكفل لهم حياة شريفة ، ومساواة لهم بمن سبق
الحكم عليهم عام ١٩٥٥ من محكمة الشعب من نفس جماعة الاخوان المسلمين
الذين صدر فى شأنهم القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بالعفو عن بعض
العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب الى
الخدمة •

وحرصا من الدولة على كفالة العيش الشريف للفئة التي حكم عليها في المؤامرة الاخوانية الاخيرة ، وتمكيننا لمبادئ ثورة مصر العربية ودستورها الدائم ، فقد أعد القرار بالقانون المعروض ليستثنى المحكوم عليهم في جرائم سياسية قبل ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ من العقوبة التبعية ، فيجوز اعادة تعيين المحكوم عليه ، كما يقرر العفو عن باقى العقوبات بالنسبة الى المفرج عنهم صحيا فى قضايا سياسية ، وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة حتى ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ ، ذلك بأن العفو عن العقوبة ، وهو نزول الهيئة الاجتماعية عن تنفيذ العقوبة ، كلها أو بعضها أو أن يستبدل بها عقوبة أخف لا يترتب عليه أصلا الا عدم تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه ، ويبقى الفعل معتبرا جريمة فى نظر القانون ، كما يبقى الحكم بالادانة قائما من حيث العقوبات التبعية وآثاره الجنائية . وان جاز أن ينص فى أمر العفو على غير ذلك عملا بالمادتين ٧٤ ، ٧٥ من قانون العقوبات ولما كان الافراج لأسباب صحية ليس عفوا بالمعنى المتقدم ، فقد حرص المشرع فى المادة الأولى من القرار بقانون المعروض على أن يقرر العفو عن باقى العقوبات المحكوم بها فى هذه القضايا بالنسبة الى الأحكام الصادرة حتى ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ ضد من أفرج عنهم صحيا . وهم بذلك ينتفعون بقرار العفو .

وجاءت المادة الثانية من القرار بقانون المعروض تجيز اعادة الموظف العمومى المحكوم عليه بعقوبة جنائية فى القضايا السياسية الى الوظيفة التى كان يشغلها قبل الحكم عليه ، أو الى أية وظيفة أخرى مماثلة أو غير مماثلة . وهذا الذى تقرره المادة هو خروج عن المبدأ العام السابق ذكره فى آثار الحكم بعقوبة الجنائية ، كما أنه حكم عام ينطبق على جميع المحكوم عليهم فى

جرائم سياسية الى ما قبل ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ تمكنا من العيش الشريف وذلك فى حالات ثلاث أوردتها المادة الثانية وهى اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة ، أو اذا كان ممن يدخل فى حكم المادة السابقة أى المفرج عنهم صحيا والذين عفى عن باقى العقوبة بالنسبة لهم أو اذا كان قد استوفى العقوبة المحكوم عليه بها .

وفى جميع هذه الحالات الثلاث ، فانه يلزم لاعادتهم الى أعمالهم أن يقدموا طلبا بذلك الى الجهة التى كانوا يتبعونها قبل فصلهم خلال الثلاثين يوما التالية لصدور هذا القانون على أن يوضعوا فى الدرجات أو فى الفئات التى كانوا عليها قبل تركهم الخدمة ، وفى أقدميتهم فيها ، مع انشاء درجات أو فئات شخصية فى حالة عدم وجود درجات أو فئات خالية . على أن تلغى لدى خلوها من شاغليها . وأوضح القرار بقانون المعروض فى أحكامه انه يقصد بالموظف العمومى الموظف أو المستخدم أو العامل الذى كان فى خدمة الحكومة أو أحد فروعها أو فى مجالس المديریات أو المجالس البلدية أو أية مؤسسة عامة . وأوضح القرار بقانون فى عجز المادة الثانية أن العفو عن العقوبة يعتبر بمثابة استيفاء لها ، وعلى ذلك تعتبر العقوبة قد نفذت ، ولا يجوز إعادة تنفيذها .

وجاءت المادة الثالثة فى فقرتها الأولى بحكم منطقى ، وهو أن كل موظف أعيد الى الخدمة وفق حكم المادة الثانية ، يكون تحت الاختبار مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ اعادته ، كما أجازت الفقرة الثانية للمادة لأسباب هامة تتعلق بالأمن يقدرها وزير الداخلية - فصل الموظف خلال فترة الاختبار وهذا القيد الذى جاءت به المادة ، وهو أن يكون الموظف تحت

الاختبار لمدة خمس سنوات أمر بديهي نظرا لحداثة عهدهم بما اقترفوه من جريمة ، كما أن اجازة الفصل خلال هذه الفترة لأسباب هامة تتعلق بالأمن العام ويقدرها وزير الداخلية ، أمر طبيعي يمليه حرص الدولة على أمنها الداخلي وحققها في رقابة مثل هؤلاء المحكوم عليهم حتى لا يخرجوا على القانون في مرحلة ثانية ، أو ينتهزوا فرصة وجودهم في الوظائف العامة للعمل على ما قد يضر بالدولة فمن حق الدولة اذن أن يكون لها سلطة فصل من يتضح لها خلال فترة الاختبار أنه غير جدير بحمايتها والرعاية التي كفلتها له .

وقد حددت المادة الرابعة من القرار بقانون نطاق سريان أحكامه على كل من سبق الحكم عليهم في قضايا سياسية اذا أفرج عنهم صحيا أو اذا استوفوا العقوبة المحكوم بها ، وذلك بالنسبة الى الأحكام الصادرة حتى ١٥ من مايو ١٩٧١ .

واللجنة اذ توافق على ذلك ترى أن القرار بقانون المعروض مطابق لأحكام المادة ١٤٧ من الدستور ومستوف لشروطها ، ومن ثم فلا اعتراض لها عليه وترجو المجلس اقراره بالصيغة المرافقة .

وقد نوقش هذا القرار وكان أول المتحدثين العضو مختار هاني فقال :
لقد صدرت المادة الثانية من هذا القرار بقانون بكلمة « يجوز » ولا ندرى معيار هذا الجواز ، هل الجهة الادارية مطلقة اليد في اعادة أو عدم اعادة الموظف المفصول الى عمله ؟ في اعتقادي أن عدم اعادته لا بد وأن يكون مبنيا على أسباب معينة ومحددة ، لأنه لو أطلقنا للجهة الادارية عدم الجواز دون أية قيود ، فانه سيصبح وسيلة - في بعض الأحيان - لتحكم البعض

من المسئولين فى الشركات التى كان يعمل بها هؤلاء المفسولين • وقد حدث ذلك فعلا • أعود فأكرر انه يجب أن يكون عدم الجواز مقيدا ومبنيا على أسباب معينة ومحددة ، كأن يكون الموظف المفسول من غير المشهود لهم بحسن السمعة أو أن المراقبة تدل على عدم ابتعاده عن حقل الجريمة التى ثبتت عليه سلفا •

وتحدث العضو عبده مراد : ينص القانون على جواز إعادة الموظفين الذين كانوا يعملون فى المؤسسات العامة ، وقد ذهبت بعض الشركات التابعة لهذه المؤسسات - الى أن هذا النص لا يسرى عليها ، لذلك أرجو أن تقدم الحكومة تفسيرا بأن هذا القرار بقانون يسرى على جميع الشركات التابعة للمؤسسات العامة ، اذ ليس هناك فرق بين المؤسسات العامة والشركات التابعة لها •

ثم تحدث محمود أبو وافية قائلا : بالنسبة لآى قانون يصدر ، تعتبر المناقشات التى تثار فى المجلس بشأنه من الأعمال التحضيرية ، وهى بذلك تكون جزءا مكملًا ومفسرا له •

وأود أن أورد على وجهتى النظر التى أبدأها الزميلان مختار هانى ، وعبده مراد • فبالنسبة لما ذكره الزميل مختار هانى من أن المادة الثانية صدرت بكلمة « يجوز » فنحن نعلم ان هذه المادة تتضمن العفو عن بعض العقوبات واجازة عودة الموظف المحكوم عليه بعقوبة جنائية فى القضايا السياسية الى الوظيفة التى كان يشغلها قبل الحكم عليه • وطالما أن هذه القضايا سياسية فيجب أن يكون المعيار معيارا غير الزامى بالنسبة لتقرير حالة عودة الموظف المفسول من عدمها • وانى أرى بالنسبة لموضوع الجواز

من عدمه - أن نترك لمن يناط به تطبيق هذا القرار بقانون حرية وضع هذا المعيار ، لأن القضايا السياسية تختلف في مفهومها بما يمس أحيانا مصلحة الدولة العليا ، والدليل على ذلك أن بعض المحاكم ، وكان آخرها محكمة الثورة ، أصدرت حكمها على بعض الأشخاص بالحبس سنة مع إيقاف التنفيذ وهذا الحكم فيه إبعاد عن العمل السياسى ، لأنه أحيانا يتورط انسان ما فى موضع سياسى معين فيفصل من عمله ، ومن ثم تكون عودته للعمل خطأ سياسيا ، ويكفى أن يصدر هذا القرار بقانون عن مجلس الشعب حتى يعاد للناس حقهم فى الحياة والعمل ، وبذلك نكون قد قررنا الحق الكبير وهو حق كل مواطن فى العمل .

اذن لا يجب أن نلزم الجهة التى سيناط بها تطبيق هذا القرار بقانون بضرورة إعادة الموظف المفصول الى العمل .

وفيما يتعلق بما ذكره الأخ عبده مراد ، فانى أرى أن لفظ « الدولة » الوارد بالقرار بقانون انما يشمل جميع العاملين بالحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها .

فعقب محمد خيرى حافظ (نيابة عن المقرر) - بالنسبة لما ذكره الزميل عبده مراد ، أقول ان المذكرة الايضاحية للقرار بقانون قصدت فئة معينة . اذ ورد بها ما يلى :

« فى أواخر شهر يونية وأوائل شهر يوليو سنة ١٩٦٥ اكتشفت المؤامرة الإخوانية الأخيرة حيث ضبطت بعض التنظيمات الحركية التى تعتنق أفكارا جديدة وتعمل على نشرها بشتى الوسائل ، وقد عرفت هذه المؤامرة باسم مؤامرة (سيد قطب) نظرا لأنها كانت تعتنق أفكاره وتجعل منه

رائدا لها وزعيما وموجها لحركتها .

وقد قدم المتهمون فى هذه المؤامرة الى المحاكمة ، وصدر الحكم ضد ١٨٤ متهما بعقوبة الجناية خلاف من حكم عليه بالاعدام ونفسه ، ومن بين هؤلاء ١٢٧ متهما كانوا عاملين سابقين بالحكومة وبالقطاع العام وقصلوا من عملهم قانونا للحكم عليهم بعقوبة الجناية ، وما زال جميع هؤلاء العاملين السابقين بالسجن لتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليهم عدا ١١ متهما قد أوفوا العقوبة واستمر اعتقالهم لاعتناقهم الفكر القطبى أو الاخوانى و ١٨ متهما منهم أفرج عنهم وبدون عمل حاليا .

اذن هذا القرار بقانون يخدم فئة معينة ، وأرى انه من الخير أن يقره المجلس .

واذا كان لأحد من الاخوة الأعضاء اقتراحات تتعلق بمستفيدين جدد فعليه أن يتقدم باقتراح بمشروع قانون فى هذا الشأن .

ثم قام العضو حسين المهدي قائلا : نستطيع أن نقول بأن هذا القرار بقانون يختص بفئة معينة دون غيرها ، فالقانون عندما يصدر يجب أن يكون له صفة العمومية ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى فانى متفق تماما مع الأخ مختار هانى فيما ذهب اليه من أن كلمة « يجوز » سوف تكون مفتوحا كبيرا للارادة الفردية فى يد بعض المسئولين ولذلك فانى أرى أنه لابد وأن تحدد أسسا معينة ثابتة قاطعة تحدد حالات عدم جواز العودة الى العمل وبذلك يكون الأمر عند التطبيق واضحا جليا أمام الجميع .

وتحدث الدكتور السيد على السيد قائلا : أعتقد أن الحكومة قد اتخذت

الاجراء الأكبر عندما أفرجت عن هؤلاء المحكوم عليهم بعقوبة جنائية فى قضية سياسية وبالتالي فان اعادتهم الى وظائفهم هو الاجراء الأصغر وان كانت هناك خطورة من بعض هؤلاء - كما ذكر زميلى - فالدولة لا تفرج عن الشخص الذى مازال خطرا ، أما وقد أفرج عنه فليست هناك خطورة .
وبالتالى فلا بد من كفالة العيش الكريم للذى أفرج عنه ، ووسيلة ذلك عودته الى عمله وفى اعتقادى انه من الأفضل لو أن النص قد تضمن كلمة « القطاع العام » بدلا من ورودها بالمذكرة الايضاحية ، ولذلك اقترح أن يعاد القرار بقانون الى لجنة القوى العاملة لدراسته مرة أخرى ، بالاشتراك مع الحكومة ، كذلك لقد تضمن هذا القرار بقانون عيبا فى الصياغة ، وللأسف لا تستطيع اللجان ادخال تعديلات على هذه القرارات بقوانين حتى فى الصياغة فاننا نجد فى نهاية المادة الثانية « ويعتبر العفو عن العقوبة فى حكم هذا النص بمثابة استيفاء لها » وهذه الفقرة كان يجب أن ينص عليها فى نهاية المادة الأولى فى نهاية المادة الثانية ، حيث ان المادة الأولى هى التى تتكلم عن العفو ، والمادة الثانية تتكلم عن العودة للوظائف .

ثم وقف محمد خليل حافظ (نيابة عن المقرر) يعقب بقوله :
نحن نعلم أن المذكرة الايضاحية جزءا لا يتجزأ من القانون ، ومادامت المذكرة الايضاحية لهذا القرار بقانون ذكرت « القطاع العام » فأعتقد ان فى هذا الكفاية .

وتحدث محمد عبد الحميد المراكبى : تنص المادة الثالثة من القرار بقانون على ما يأتى « كل موظف أعيد الى الخدمة وفقا للمادة السابقة يكون تحت الاختبار مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ اعادته .

ويجوز لأسباب مهمة تتعلق بالأمن يقدرها وزير الداخلية أن يفصل الموظف خلال فترة الاختبار ، .

وانى أرى أن هذه المادة تحوى تحكما بالنسبة للموظف الذى سيكون تحت الاختبار . ما هى جهة الاختبار التى سيخضع لها هذا الموظف ؟ هل هى جهة الأمن أم جهة الادارة ، أخشى ما أخشاه أن يؤدى هذا الاختبار الى قيام تعسف ضد هذا الموظف فيفصل مرة أخرى ، لذلك فانى أقترح إعادة هذا القرار بقانون الى اللجنة .

وأقترح أن يعاد الموظف المفصول نتيجة عقوبة جنائية فى قضية سياسية الى عمله كموظف عادى ويخضع بالتالى لسيادة القانون فاذا ما ارتكب أية جريمة أو مخالفة يحال الى الساحة التأديبية لمحاسنته كموظف عادى .

وأعلن أحمد جاويش قائلا :

فى الواقع نحن نناقش قرار بقانون صدر - أثناء غيبة المجلس - لصالح فئة من الناس وطبقا لقانون العقوبات فكل انسان يحكم عليه فى جنائية يفصل من وظيفته ، ولما كان هؤلاء الذين صدرت ضدهم أحكام جنائية سنة ١٩٦٥ ، وقد فصلوا من وظائفهم ، وليس لهم مورد رزق آخر ، فقد تقدمت الحكومة - مشكورة - بهذا القرار بقانون الى السيد رئيس الجمهورية أثناء غيبة المجلس لكى تكفل لهم حياة شريفة ، وبالتالي فمن الأجدر بمجلس الشعب - وهو الحريص على حقوق المواطنين - أن يقر هذا القرار بقانون بدلا من اعادته مرة ثانية الى اللجنة لأن فى ذلك اجحافا بطائفة من المواطنين ، واذا كان لدى أحد من السادة الأعضاء تعديلات

أخرى ، فأرجو أن يتقدم بها من خلال اقتراح بمشروع قانون ، لأن هذا القرار بقانون غير قابل للتعديل اطلاقا .

وتحدث محمد فتحى فودة فقال : الواقع أن هذا القرار بقانون إنما هو اضافة انسانية يضيفها المجتمع الى رصيد الانسانية الكبير ، واننى اختلف مع السيد المقرر فيما ذهب اليه ، من أن هذا القرار بقانون قصد به الخير بفئة معينة ، فهو قانون يخدم كل الحالات التى تنطبق عليه لذلك استأذن المجلس فى رفع هذه الكلمة من المضبطة حتى لا تفهم على أنها رأى اللجنة .

كذلك فاننى اتفق مع السيد الزميل محمود أبو وافية فيما قاله من أن النص على جواز اعادة الموظف العمومى الى الوظيفة مقصود به أن يترك التقدير للمجتمع ، فله أن يقدر مدى جسامة الجريمة التى ارتكبها المواطن وبالتالي جواز حرمان البعض من الاعادة الى خدمة الدولة .

أما المقصود بالموظف العام فى حكم هذا القرار بقانون ، فقد ورد فى نهاية المادة الثانية انه « يقصد بالموظف العمومى فى حكم على هذا القانون الموظف أو المستخدم أو العامل الذى كان فى خدمة الحكومة أو أحد فروعها أو فى مجالس المديریات أو المجالس البلدية أو أية مؤسسة عامة » . والمؤسسة العامة فى رأى تشمل الشركات التابعة لها أيضا ، ومرجع ذلك فى النهاية للحكومة اذ يمكنها اضافة الشركات الى حكم المادة ، لأنه لا يجوز لنا اطلاقا أن نعدل فى القرار بقانون ، فاما أن يقبل أو يرفض ككل .

ثم وقف الدكتور جمال العطيفى مؤيدا عبده مراد ، فقال :

فطالما ورد بالنص « العامل فى الحكومة والمؤسسات العامة » فان العاملين بالشركات لا يشملهم هذا النص ، وهذا أمر قصده الحكومة ، الا

إذا قررت هي - وليس رئيس اللجنة أو مقررها - خلاف ذلك ، وفي هذه الحالة يستقيم الأمر ، وأن كان هذا لا يمنع من اقرار هذا القرار بقانون لأن فئة كبيرة ستستفيد منه ، وإذا كانت هناك أية اضافات بعد ذلك فيمكن التقدم باقتراحات بمشروعات قوانين من السادة الأعضاء بشأنها .

أضيف الى ذلك أن هناك قرارا آخر صدر في مناسبة سابقة بالعمو عن المفرج عنهم لأسباب صحية ، وجواز اعادتهم الى أعمالهم ، والجديد في الأمر أن هذا القرار السابق كان يتضمن مانعا من التقاضي ، اذ انه يقضى بجواز اعادتهم تحت الاختبار لمدة خمس سنوات ، يجوز خلالها فصلهم دون جواز الطعن في قرار الفصل ، أما القرار بقانون المعروض الآن - وهذا هو الجديد - فلا يتضمن أية موانع من التقاضي ، بل جعل قرار الفصل خاضعا لرقابة القضاء ، أما عن جواز الفصل فهو أمر طبيعي ، لأن الأصل عدم إعادة الموظف الذي ارتكب جنائية ، ورغم ذلك فاذا كانت هناك اعتبارات معينة ، تتعلق بالأمن العام ، وتقتضى عدم إعادة البعض الى أعمالهم في الحكومة والمؤسسات العامة ، فان هذا لا يمتنع من أن يطالب الحكومة والسيد وزير الداخلية بضرورة العمل على تدبير أعمال لجميع المفرج عنهم ، سواء كانوا معتقلين سياسيا أو جنائيا ، لأن هذا العمل هو أول طريق لضمان عدم الانحراف مرة أخرى .

لذلك - ومع طلبى اقرار هذا القرار بقانون - أرجو من السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية أن يولى هذا الموضوع عناية خاصة وأن يعمل على تدبير أعمال لمن لا يعودون الى أعمالهم الأصلية .

ورد ممدوح سالم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية فقال :
أشكر للسيد الدكتور جمال العطيفي تناوله هذا الموضوع ، وأود أن

أوضح أن الوزارة أنشأت مكتبا للرعاية اللاحقة ، يتابع توفير الأعمال للمفرج عنهم سواء من السجنون أو المعتقلات ، فى قضايا جنائية أو سياسية ولقد تقدمت وزارة الداخلية بطلب استصدار هذا القرار بقانون ، لتطبيقه على المفرج عنهم فى القضايا السياسية ، فى الوقت الذى شعرت فيه أن عليها واجبا بالنسبة للمفرج عنهم فى مثل هذه القضايا ، بإعادتهم إلى أعمالهم استقرارا لنفسياتهم ، وتوفيرا لسبل العيش أمامهم ، وحتى تكون سيادة القانون هى الفيصل بين الدولة والمواطنين ، ولا يوجد إجراء استثنائي آخر يحول دون معاملة انسانية سليمة يعد قضاء العقوبة فى السجن .

ثم أعلن رئيس المجلس :

ما زال استفسارا بعض السادة الأعضاء قائما ، فهل تشمل عبارة ، المؤسسات العامة ، الواردة بالنص ، الشركات أيضا ؟

فعاد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية يقول :

المقصود بهذا القرار بقانون أن ينطبق على ١٢٧ متهما كانوا يعملون فى الحكومة والقطاع العام ، وعلى ذلك فإن هذا القرار بقانون يسرى على الحكومة والقطاع العام بما فى ذلك الشركات .

ثم وافق المجلس بالإجماع على القانون .

الفصل الحادى عشر

الضباط العائدون

تقدمت الحكومة بمشروع قانون بجواز إعادة بعض ضباط القوات المسلحة السابقين الى الخدمة العاملة بها . وقد جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون : أنه بالنظر الى أن بعض الضباط السابقين كانت قد انتهت خدمتهم لصذور أحكام ضدهم في قضايا سياسية قبل ١٥ مايو عام ١٩٧١ أو لأسباب تعلقة بالأمن أو السمعة وتبين عدم صحة هذه الأسباب ولدى النظر في أمر اعادتهم الى الخدمة وقف قيد المدة المنصوص عنه في المادة ٢٠ من قانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية الى الخدمة حيث تنص على ألا يكون قد مضى على تركه أو فصله من الخدمة ثلاث سنوات . مما يؤدي الى عدم إعادة البعض مما ذكروا حيث قد مضى أكثر من ثلاث سنوات على شطبهم من الخدمة . وان كان قد أفرد تشريع مستقل للحالات المذكورة الا أن القانون الجديد قد أبقى على القيد المذكور ليحكم أحوال الاعادة العادية للخدمة .

وبهذا القانون الجديد يمكن للضباط التقدم بطلب الاعادة خلال ثلاثين يوما من تنفيذه على ألا يكون قد مضى عليه أكثر من عشرة سنوات خارج الخدمة العاملة وكذلك وجوب موافقة جهة الوظيفة المدنية بالنسبة للمنقولين الى وظائف مدنية مع اشتراط موافقة لجنة الضباط المختصة بالاعادة حتى تكون هذه الاعادة متمشية مع صالح الخدمة بالقوات المسلحة . كما نظم هذا

القانون قواعد الترقية والمرتب والشئون الأخرى لهؤلاء الضباط العائدين وكان وزير الحربية في ذلك الحين الفريق أول محمد أحمد صادق . وقد وافق مجلس الشعب على هذا القانون بعد ما تقدمت لجنة العلاقات الخارجية والدفاع الوطنى برئاسة النيابة دكتور صفوت محى الدين وحيث لم تعدل الا مدة الثلاثين يوما الى ستين يوما المحددة للتقدم بطلب الاعادة وقد جاء بتقرير اللجنة أن هذا المشروع قد تم نظره على وجه الاستعجال وأن منطلق الحكومة فى هذا المشروع هو أن ثورة التصحيح لم تكن تهدف إلى إعادة أصحابه فحسب وإنما كانت أيضا للمحافظة على كرامة الانسان وأمنه وطمأنينته .

وكان تسهيل هذا المشروع مادته الثانية التى كانت تنص على أن يجوز أن يعاد الضابط السابق الى خدمته بالقوات المسلحة بشروط قد سبق ذكرها وعندئذ اعترض العضو الدكتور محمود القاضى على كلمة او لفظ يجوز اكتفاء بالشروط الواردة للاعادة . وقد أعلن مبررات هذا الاعتراض قائلا : ذلك لأننا جميعا نعلم أن القوانين التى اشتملت على كلمة « يجوز » كانت بابا واسعا من الصعب بمكان التحكم فى حدوده ومما يذكر فى هذا المقام القانون الخاص بأعضاء مجلس الشعب الذى كان يجيز عودة عضو المجلس الى وظيفته ونعلم جميعا الصعوبات التى كانت تعترض تطبيق هذا النص كذلك الحال فى القانون الخاص بإعادة القضاء فان جعل الأمر جوازا انتهى الى أن بعض القضاة عادوا الى مناصبهم والبعض لم يعد وبشان مشروع القانون المعروض الآن فطالما أن نص المادة الثانية أورد ضمن شروط العودة الى خدمة القوات المسلحة أن توصى لجنة الضباط المختصة بإعادته الى الخدمة فلا داعى اذن لكلمة « يجوز » فاذا ما وافقت لجنة الضباط واستوفيت الشروط الأخرى الواردة فى المادة يجب أن يعاد الضباط الى خدمة القوات المسلحة .

ومع هذا الاعتراض كان رأى العضو عبد البارى سليمان مبررا رأيه فقال : لا شك أن الاعتبار الذى أدى الى تقديم مشروع هذا القانون انما هو اعتبار يتصل اتصالا وثيقا بثورة التصحيح ولا شك أيضا فى أن الدافع الذى أدى الى تقديم هذا المشروع هو دافع اجتماعى عام روعى فيه ما وقع على بعض السادة الضباط من غبن أو ظلم تحت ستار القضايا السياسية ولذلك كان أمرا مقضيا أن يصحح ذلك فى مشروع هذا القانون وطالما أن القانون الجديد قد أعفى من الآثار الجنائية ورد لهؤلاء الناس حقوقهم فالسؤال الذى يجب أن يثار بعد هذا هو ما اذا كانت حقا لهؤلاء أم لا ؟

ثم استدرك قائلا : وعلى هذا فلا معنى اطلاقا لأن تصدر هذه المادة بكلمة « يجوز » طالما أن باقى الاشتراطات توافرت بالفعل بالنسبة للسادة الضباط وخاصة عندما توصى لجنة الصلاحية بأنه رجل صالح وتوافرت فيه كافة الشروط ففي هذه الحالة أصبحت العودة من حقّه ووجب على الدولة اعادته الى الخدمة وبناء عليه اقترح حذف كلمة « يجوز » .

وأما الاتجاه الذى رأى ابقاء النص على ما هو عليه أى « يجوز » فقد تحدث العضو عبده مراد فقال : هناك فرق كبير جدا بين ما أشار اليه الدكتور محمود القاضى وبين مشروع القانون المعروض لأن هذا الأخير يتحدث عن الضباط الذين حكم عليهم أى الذين أدينوا فعلا فى قضايا معينة وهو يعفى هؤلاء المحكوم عليهم من العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الأحكام الصادرة عليهم فليس هناك مساس بحجية هذه الأحكام ولا يتصور أبدا أن تكون عودة المعفى عنه اجبارية وانما يجب أن تكون جوازية فجواز الاعادة يعفى بالفرض وأى زيادة أو تعديل يفسد ويخل بالمضمون لأن الشخص مازال محكوما عليه فى حقيقة الأمر لذلك لا أوافق على التعديل المقترح بحذف كلمة « يجوز » .

ورأى سيد جلال أيضا الإبقاء عليها لأن لجنة الضباط قد لا توافق على إعادة الشخص وهذه اللجنة مكونة من كبار ضباط الجيش بما فيهم وزير الحربية وإذا فتح الباب على مصراعيه فمن الجائز أن يعاد إلى الخدمة من لا تصح أعادته •

ثم تحدث اللواء محمد سعد سليم مدير إدارة شئون الضباط للقوات المسلحة مندوبا عن وزير الحربية فقال : ان وزارة الحربية تتمسك بكلمة « يجوز » لسببين : أولهما انه ليس كل السادة الضباط الذين أدينوا في المحاكمات أو استبعدوا من خدمة القوات المسلحة صالحين للعودة إليها فيجب أن تنظر إلى صالح القوات المسلحة وصالح الأفراد وعند الموازنة بين الأمرين لابد أن يكون صالح القوات المسلحة ككل هو الأسبق وهو الهدف من المشروع المعروض • وثانيهما : أن القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم خدمة ضباط القوات المسلحة يتضمن النص على جواز إعادة الضباط إلى الخدمة بشرط ألا تتجاوز مدة تركهم الخدمة أو نقلهم منها ثلاث سنوات والهدف من مشروع القانون المعروض الآن توسيع هذه القاعدة لأن شرط الثلاث سنوات كان يحول دون إعادة بعض الضباط الذين تشعر القوات المسلحة أنها في حاجة إلى خبرتهم وكفاءتهم فالهدف الأساسي اذن هو توسيع القاعدة •

ولم يوافق المجلس على التعديل المقترح وإنما وافق عليه كما تقدمت به الحكومة • وعلى ضوء ذلك عاد بالفعل بعض الضباط للقوات المسلحة وانضموا بين صفوف القيادات العسكرية التي حاربت في أكتوبر ١٩٧٣ وكان النصر حليفا لمصر • • عندما رفع الظلم عن أبناءها الضباط •

الفصل الثاني عشر

جيل الثورة وتمثيلهم الشعبي!!

لماذا الطلبة ؟

انهم قوة سياسية مدخرة أو قوة سياسية مؤجلة فى أى دولة. فى العالم .. والطلبة جزء من شباب الدولة بل طليعتها المثقفة .. وهو وقود التغيير والحركة والبناء والتقدم . فالشباب قوة .. كبيرة وعريضة .. فهى ليست فترة من العمر فقط ... ولكنها افراز ونتاج للحاضر والمستقبل . وقد قال الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم « أوصيكم بالشباب خيرا . فهم أرق أفئدة . ولقد بعثنى الله نذيرا مبشرا . فخالفتى الشباب وخالفتى الشيوخ » . والى هذه الدرجة فان الشباب هم محور أى مجتمع يتطلع الى غد أفضل . والطلبة كيان اجتماعى لا يمثل طبقة معينة أو مجبدة بل يمتد الى جميع الطبقات ينبع منها واليها .. وهو ليس فئة محددة ايضا .. لأنه كان يجمع بين جميع فئات المجتمع .. وانما هو معبر عن انعكاسات السياسة والاقتصاد والأوضاع العامة فى المجتمع . والطلبة بهذا يمثلون معظم ان لم يكن كل فئات وطبقات الجماهير المختلفة بما ينعكس عليهم من تأثيرات ووسائل تربية سواء فى المنزل أو البيئة المحيطة أو المناخ العام للمجتمع . وعلى ذلك فاذا تمرد هؤلاء الطلبة فالشعب اذن هو الذى يتمرد بحكم التمثيل الغير نيابى للطلبة عن هذا الشعب . وان كان هذا التمثيل بحكم تكوينه شعبى .

والطلبة ذات كيان اندفاعى قوى كالأعصار .. ولا يبالى بالنتائج

الشخصية بقدر ما يهمة النتائج التي يرى تحقيقها . وجميع السياسة
والزعماء يخشون الطلبة بحكم تمثيلهم الشعبى كما وان هؤلاء السياسة
يدركون بحكم تكوينهم الشاب السابق خطورة اندفاع وتدفق هذه القوة
الشابة نحو أى هدف تريد تحقيقه .

كما أن الطلبة - المفترض - أنها تعيش أقدم المراحل الزمنية وهي
مرحلة تلقى العلم وبالتالي فهي تملك من هذا المنطلق هيبة خاصة أو وضع
مميز بالمجتمع وصلت الى أن جميع الدول أو معظمها تحرم على السلطات
البوليسية اقتحام أو التعدى على حرمة المكان الذى يتلقى فيه الطلبة
علمهم .

وعلى ذلك هل يمكن القول بالزأى بأن الطلبة هم الذين ثاروا على
الثورة ؟ رغم أن الطلبة تمثل طليعة جيل هذه الثورة ؟

وهل يمكن القول بأن الطلبة كانوا فى عهد الرئيس عبد الناصر وعهد
الرئيس السادات محل اعتبار فى حسابات كل منهم ؟

يمكن القطع بأن الطلبة هم بالفعل طليعة جيل الثورة . فان هذا
الجيل لو احتسب عمره الزمنى منذ عام ١٩٥٠ فهو بالتاكيد جيل الثورة .
حيثما نما وترعرع وتربى فى أحضان نظام الثورة .

بل ان هذا الجيل كان يردد صباح كل يوم أناشيد يومية قبل البدء
فى اليوم الدراسى لهم . فقد كانوا يرددون أناشيد وطنية حماسية وكذلك
أغاني مدح وثناء وتبجيل فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر . وكان
الثورة كانت تجد انه لزاما حتى يربى جيل الثورة . فتربيته تبدأ فى
فجر كل يوم حتى مساء نفس اليوم . بالأغاني والأناشيد . فتأثيرها
وجدانى أسرع من أى وسيلة أخرى .

وعندما يصل هذا التأثير مجتمعا في وجدان مثل هذا النشء الصغير فالعلاقة احتماليين ازاء أى صدمة كبيرة أو قوية .. فلاحتمال الأول اما أن يكون الانهيار والحطام النفسى مما يؤدى الى اللامبالاة واللائتواء واللاجدية واللاخلاص أو ما شابه ذلك من تلك النتائج النفسية . وأما الاحتمال الثانى فيكون بالصمود والتصدى وان كان ذلك أيضا منبعا للرفض أو الاعتراض العنيد .. وهذا الأخير ربما كون ذات طابع طفولى .. تبعا للمرحلة السنية - تمتد الى درجة كبيرة - ومن الصعب توجيهه أو السيطرة عليه .

وكان أول تواجد طلابى على المستوى السياسى بعد الثورة .. فى قاعة مجلس الشعب حيث انعقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى أواخر عام ١٩٦١ ، حيث كان ضمن أعضائها مجموعة من الطلبة تمثل اتحاداتهم الطلابية على مستوى الكليات والجامعات وكان لتواجدهم تأثير فى اقناع المؤتمر المنعقد عامة وبعض الرافضين لتمثيلهم فى أن يكونوا ضمن ممثلى القوى الشعبية فى المؤتمر العام فى شهر مايو ١٩٦٢ حيث وضع الميثاق . فقد تحدثت هذه المجموعة عن دور الطلاب فى الحركة الوطنية وتعرضوا لموقف الثورة من الطلبة ومشاكلهم وقضاياهم .. وأعلنوا بصراحة الآثار السلبية والايجابية لموقف الثورة من الطلبة وخاصة الاتحادات الطلابية التى تعد برلمانات طلابية على المستوى الجامعى . كما عرضوا مدى ما يمكن أن يساهموا به فى المجتمع من خلال النظام السياسى الجديد . ودار نقاش وحوار ساخن حول دور الطلبة وتمثيلهم السياسى ولا سيما بعد أن اعترض على ذلك عدد من الأعضاء لا يزيدوا عن أصابع اليد . وسنعرض لذلك حتى نتبين النقاط الهامة فى هذا النقاش الساخن . وكان من أوائل المتحدثين فيما يخص الشباب وخاصة الطلبة محمد هاشم العشيرى المهندس

الزراعى وعضو مجلس محافظة الفيوم ومقرر الشباب بالفيوم أيضا تحدث
قائلا :

ان القوى الحقيقية فى الشعب كله بعد عزل أعداء الشعب منه .
لأننا فى مجتمع اشتراكى عامل يمثل كل فرد فيه قوة عاملة .. وهذه
القوى العاملة جميعها منها ما يدخل فعلا تحت تنظيم معين كامل ومنها
ما تسنح له الفرصة لاستجماع واستكمال صورته التنظيمية .. مثال
ذلك : اتحاد الشباب القومى .. فقد صدر القرار رقم ٣ لسنة ١٩٦٠
بتشكيل اتحاد الشباب القومى الذى يتدرج من القاعدة الى القمة على جميع
المستويات ويضم أساسا الطلبة باعتبارهم الطليعة كما يضم أيضا الشباب
من العامل والفلاح والمهنى ... الخ يضمهم كلهم فى اتحاد كامل واطار من
القومية والوطنية فى صورة جماعات وأسر فى كل قرية وحي . هذا
التشكيل يحمل أهدافا عدة منها الهدف التالى على وجه التحديد وهو
« تربية الضمير الاجتماعى وروح العدالة الاجتماعية فى نفوس الشباب
 للمشاركة فى إقامة المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى المتحرر من كل
أسباب الضعف والخوف والحاجة ومن كل ألوان الاستغلال السياسى
والاجتماعى والاقتصادى .. » هذا الهدف وحده يفسر مدى مسئولية
الشباب عن ثورتنا الاجتماعية هذه .. فهل هذا التشكيل لا يعتبر قوة
عاملة انه فى طليعة القوى العاملة . بل من مواطن القوى العاملة التى يجب
بعثها فى ثورتنا والاعتماد عليها حتى يكون هذا التشكيل حماسيا وراعيها
لثورتنا الاجتماعية هذه .

ومن فترة التجربة نستطيع ان نستخلص بعض الأخطاء أو الثغرات
التي لم تمكننا من الوصول بهذا الاتحاد الى سلطة تنظيمية . من ضمن هذه
الثغرات أن التشكيل اعتمد أساسا على اللجان الفرعية وهى لجان الشباب

للاتحاد القومى . طبعاً كل لجنة لها مقرر وترك التنظيم للمقرر واللجنة التى تصادف وكان مقررها لديه هواية أو فكرة عامة عن الشباب قام بتشكيل هذا التنظيم فى قريته على أحسن وجه وأما اللجنة التى كان مقررها ليس لديه الهواية أو الفكرة فقد ترك هذا التشكيل حتى الآن بدون أى تنظيم . كما أنه لم يوجد الرائد الصالح لقيادة الشباب الى الآن فى أية محافظة بل ترك الشباب فى صورة تنظيم دون أى نوع من أنواع المساعدة الفعالية فى التوجيه من ناحية الاختصاصيين فى القيادة الشعبية .

لذلك لم توجد الامكانيات الخاصة بالشباب من جميع النواحي بل اعتمد على الامكانيات الموجودة فعلاً مثل النوادى الريفية أو ادارات الشباب بالوزارات .

وكان من الأسباب التى أضعفت هذا التشكيل انه لم تكن لديه الفرصة لأن يعرف أهدافه بالضبط .

ولمأ يمكن أن اخرج به أن هذا التشكيل الكامل الواعى هو من أقوى التشكيلات التى أوجدتها الثورة ويجب عليها أن تتبناه وترعاه وتعمل على تقويته حتى يصبح قوة عاملة وحتى يمكنه أن يقوم بدوره فى هذه المرحلة الحاسمة من ثورتنا الاجتماعية .

ومن خلال هذه الكلمة . . فان للثورة تجربة خاصة بتنظيم الشباب ومنهم القطاع الطلابى وقد أقامت اتحاد الشباب القومى محاولة بذلك تجميع الشباب وبث الفكر الثورى فيهم ولا سيما الاشتراكية كنظام جديد يطبق ولا بد من ترسيخه وتعزيزه من خلال الإيمان والقناعة به تمهيداً لأن يكون النظام السياسى اشتراكياً لا لبس فيه . بالإضافة الى ممارسة أنشطة لشغل وقت الفراغ . . .

ولكن اتحاد الشباب القومى الذى كان لابد من قيادته للشباب القيادة الواعية المؤمنة بهذا العمل والنتيجة ولا يمكن أن يقود الشباب لا يؤمن بعمله أو فكره أو طاقته أو تنظيمه وفى ضوء ذلك فشل الاته مواقع متعددة بالمجتمع . أما من لديه ملكة القيادة الشبابية والطلاب فكان يهمه فى المقام الأول التلقين وليست الحوار مع الشباب . و ما ينفرهم من قيادته والتسليم بتوجيهاته أو تنفيذها . وعلى ذلك قطاع من الشباب وخاصة الطلبة معه ولكن فى اطار الأنشطة الرياضية كهواية أو بحث عن شغل وقت الفراغ .

بالإضافة الى عدم تعزيز اتحاد الشباب القومى بالامكانيات والمتوافرة لترجمة الطاقة الشبابية الى عمل ميدانى مفيد مثير يشع فى نفوسهم . ورغم ما قاله ذلك العضو الا أنه تراجع فى نهاية تخوفا من هذا الانتقاد الصريح . . الواجب .

ثم تحدث على مختار خيرى عضو مجلس ادارة نقابة المهن المتعددة ومدير منطقة المنصورة التعليمية فقال :

لقد بذل الطلاب عصارة نفوسهم فى تحقيق أهداف الثورة . أريد أن أقول - باعتبارى من المشرفين على هذه الاتحادات الطلابية - أقمنا هذه الاتحادات قبل أن ننشئ القيادات من المعلمين والأساتذة ف هناك كثير من المسئولين فى مدارسنا وجامعاتنا ومعاهدنا ممن لم بعد بهذه الاتحادات ولا يعنون بتحقيق أهدافها .

يجب أن نسير - أساتذة ومعلمين وطلبة - فى طريق واحد نحو واحد متعاونين متضافرين حتى نصل الى الهدف المرسوم .

وانه ليهمنى أن نرى أبناءنا وقد نشأوا فى أجواء متقاربة

اتجاهات وروحا وأهدافا واحدة فلا زالت معاهدنا ومدارسنا مع الأسف تختلف فى أجوائها فلدينا المدارس الخاصة المعانة بالفعل وأخرى معانة بالتلميذ وأخرى تتقاضى مصروفات وغيرها من المدارس الأجنبية التى تسمى بمدارس اللغات .

لم تعد المدارس مؤسسات تجارية أو المكان الذى يشتري فيه العلم بدراهم معدودات ولم تعد المدرسه مسجد ولا كنيسة ولكنها أصبحت المؤسسة القومية التى يشع منها نور القومية الاشتراكية الصحيح التى تتفق مع روح العهد الذى نعيش فيه . فلنتكاتف جميعا والنتيجة بهذا الشكل الذى يواجهنا الى الدرس والبحث . اننا نرجو أن يكون هذا موضعا للتفكير فى الغد ولدى المسئولين عن وضع الميثاق .

وقد بس المتحدث نقطة هامة وحاسمة . . ففى الوقت الذى أنشئت فيه اتحادات طلابية تمثل القيادات والرواد من الطلبة فليس هناك فى المقابل أساتذة جامعيين يتميزون بهذه السمة . بل انهم غير مؤمنين بدور ووظيفة ومسئوليات هذه الاتحادات الطلابية . . مما يؤدى نتيجة لذلك الصدام بين الطلبة والأساتذة والسبب عدم قناعة أو ايمان بهذا التمثيل الطلابى .

كما انه أشار الى ضرورة ربط الوحدات التعليمية برباط متقارب من القوانين أو اللوائح حتى تكون القواعد متقاربة فيمكن الاتصال بينهم والحوار حتى ينتج فى النهاية بلورة عامة لفكر هذا القطاع . ويمكن القول بأن الفجوة التى صرح بها المتحدث أثارت نقاط سلبية عديدة بين أهل الحرم الجامعى الواحد . . فأصبح الطلبة فى واد والأساتذة فى واد آخر ليس بينهم قضايا عامة تقربهم لبعض من خلال الحوار أو النقاش أو الدراسة المشتركة . وتخوف الأساتذة من العمل السياسى وسط الطلبة أدى الى احساس هؤلاء

بالفراغ السياسى الذى لابد من ماؤه بالحوار والنقاش والندوات والعمل الميدانى فى مجال الخدمة العامة وقد نشأ هذا التخوف من الأساتذة نتيجة وجود أكثر من جهة فى الحرم الجامعى تمارس نشاطا سياسيا .. ولكنه غير متوافق .. بل شتت الجهود الطلابية .. مما كان للفراغ السياسى تواجد أكبر .

أما حسن همام رئيس الاتحاد العام لطلاب الجمهورية فقد تحدث حديثا صريحا فقال :

مرت علينا فترة من سنة ١٩٥٣ الى ١٩٥٩ قالت فيها ثورتنا لهذا الشباب : فليتوقف اتحاداتكم ولتكن بالتعيين . وكان غرض الثورة وهى تنتقل الى مرحلة البناء .. أن يتخلص شباب الماضى من الحزبية .. أن يتخلص شباب الماضى من بعض الرواسب .. فهل تحققت هذه الفكرة ؟ اننا كنا جندا ولكن كانت تنقصنا التوعية التى أرادتها الثورة للشباب .. نحن الطلاب تفتحت أعيننا على ثورة .. تفتحت أعيننا على حلم جميل . ضحى الطلاب من أجل تحقيقه بالأرواح فكيف لا نكون جندا للثورة ؟

جاءت اتحادات التعيين مخيبة للآمال وقضت على روح التفكير وروح المنافسة وروح العمل فقد بلغت نسبة الطلاب الذين أدلوا بأصواتهم قبل سنة ١٩٥٣ أكثر من ٩٣٪ بينما هبطت هذه النسبة حسب آخر احصاء الى ٧٪ فيا للعجب .. ايكون هذا فى مرحلة بناء ؟ لم تهبأ لنا الفرصة لكى نأخذ دورنا القيادى .. لماذا ؟

كنت أخرج الى المؤتمرات العالمية فى المؤتمرات الأولى .. تمكنا بفضل الوحدة الطلابية الشعبية من أن ننحى طلاب اسرائيل عن المكاتب التنفيذية تمكنا من أن نقضى على الشغب الذى كان ينبعث من جانب طلاب اسرائيل لأنها كانت وحدة طلابية .. لم تكن تملك التوعية الطلابية كاملة .. لم

أستطيع أن أحمل مبادئ ناصر .. لم أستطع أن أخرج بفكرة عدم الانحياز الى الخارج .. لم يكن معى سوى الزاد الروحي .. سوى خطب جمال عبد الناصر .. كنت أود أن يكون الزاد الروحي والتوعية من مصادر عديدة ومن كل مكان .

هذه حقيقة .. مشكلة الاتحادات تؤخذ فى جامعاتنا على انها مشكلة روتينية .. كنا نود أن تكون اتحاداتنا الطلابية فلا يمكن أن يبنى مجتمع الا على التعاون بين الطالب والأستاذ .

هذا هو المجتمع الذى ننشده .. حتى تتاح الفرصة القيادية للطلاب كى يأخذوا دورهم .. ان اتحاداتنا قد بلغت اليوم قمة عظمتها بقيام الاتحاد العام لطلاب الجمهورية وهى اتحادات تحررية تمثل قوى شعبية .. ولم تكن فى يوم من الأيام اتحادات طلابية فقط .. وجامعاتنا تستطيع أن تقوم بواجباتها كمراكز اشعاع لخلق جيل قيادى عقائدى .. يؤمن باشتراكيتنا ويؤمن بالثورة كعقيدة ويستطيع طلاب الجامعات أن يذهبوا الى أعماق الريف وينتقلوا اليه لأن كل منزل ريفى به طلاب ويستطيعون أن يقولوا ان لنا مكاسب اشتراكية يجب أن نحافظ عليها كما يستطيع الطالب والطالبة أن يلقنا أسرتيهما دروسا فى الوطنية .

وهناك مشكلة أخرى وهى أنه لا يوجد تعاون بين الأستاذ والطالب لأن الأستاذ مشغول دائما بالعلم ولا يوجد لديه أى وقت من أوقات الفراغ ومع ذلك فهناك فئة من الأساتذة تشترك ليل نهار فى تثقيف أذهاننا ولكننى كنت أود أن يكون كل طالب وكل أستاذ جنديا فى معركتنا هذه .

أما بالنسبة لروادنا فان رسالتهم لابد أن تكون رسالة ايمان فالرائد الذى يقوم بتثقيف الطالب والطالبة لابد أن تكون رسالة ايمان فالرائد الذى يقوم بتثقيف الطالب والطالبة لابد أن تكون لديه عقيدة ثورية ولا بد أن

يحافظ على مبادئ الثورة ومكاسبها حتى تنتشر المبادئ الثورية بين الطلبة والعمال والفلاحين وحتى يخلق جيل ثورى قيادى وحتى تنشر الخلايا الثورية بين الطلاب . وكنت أود أن أسمع من السيد الرئيس كلمة فى هذا الشأن أنقلها الى زملائى الطلاب حتى يستجيبوا لها فنحن أبناء الثورة ونريد أن نحقق لمجتمعنا فى الحاضر والمستقبل . أما فيما يتعلق بنظام الفصلين الدراسيين فيحدونى كبير الأمل باسم آلاف الطلبة أن يعاد النظر فى هذا النظام لأن الدراسة لا تنتظم أكثر من شهرين فى كل من الفصلين وفى خلال ذلك يشتغل الطلاب بالاستعداد للامتحانات ويشتغل الأساتذة بالتصحيح وذلك على حساب النشاط الرياضى والثقافى فقد خلت ملاعبنا من المتفوقين فى النشاط الرياضى وخلت مكتباتنا أيضا ولا أقول ذلك بالنسبة للجميع وإنما بالنسبة للغالبية العظمى من الطلاب .

واننى بهذه المناسبة أود أن يكون هناك تنسيق بين الهيئات المعنية بالشباب حتى لا تتضارب اختصاصات كل منها فهناك عشرات من الهيئات التى تخطط للشباب وكل منها تدعى لنفسها صفة التخطيط والشباب مظلوم بين مختلف هذه الهيئات واننى أقول ذلك للسيد الوزير الذى يرمى الحركة الطلابية حتى يهز الجهاز التعليمى من أعماقه لنصل الى علاج الكثير من مشكلاتنا .

أما مشكلة الخريجين فانهم يعيشون فى مجتمعنا وكأنهم غرباء عنه . وفى كل يوم يسألنى عهبرات من الخريجين ويقولون : أين المصير ؟ فأجيبهم : انتظروا . . واننى أعلم - وأنا أتكلم هنا - أن ثورتنا البناءة التى بنت المصانع سوف تبني مستقبل الخريجين والعمال والزراع وانى أمل أن يتحقق كل هذا فى المستقبل القريب . أن طلابنا فى الخارج قوة ضائعة لم تستغل وهم يعدون بمشرات الألوف من الطلاب الذين يتشبعون فى الخارج بالعقائد

الفكرية البعيدة عن روح مجتمعنا . . فلماذا لا تكون هناك رابطة بيننا وبين هؤلاء الطلاب ؟ وقد اتصلت بهم فى الخارج فوجدت أنهم يشكون من أن الصلة بيننا وبينهم مفقودة رغم أن هذه الصلة من اليسير إيجادها لأن صلة الطلاب بعضهم ببعض صلة روحية وأرى أنه يجب اعتبارهم جزءا من الاتحاد العام لطلاب الجمهورية العربية المتحدة . أما طلاب الدراسات العليا فإن ضلتهم بالجامعة تنقطع بعد أن يتخرجوا فيها وكنت أود أن يخرج هؤلاء الطلاب الى المجتمع الى الحقل الى الريف الى كسل ميدان تؤهلهم خبراتهم وكنت أود أن يأتى طالب الدراسات العليا الى طالب السنة الأولى أو الثانية بالجامعة ليلقنه ويعلمه المبادئ الثورية وأن يأخذوا مكانهم معنا كعاملين فى هذا المجتمع .

واتى أتساءل لماذا لا تعطل الجامعات ستة أشهر فى كل عام لمدة عامين وفى تلك الفترة يتم تجنيد هيئات التدريس والطلاب تجنيدا كاملا لنشر الوعي القومى والثقافى والمبادئ الثورية وهكذا نبني مستقبلنا ومجتمعنا ؟ فلو خرجنا أساتذة وطلابا الى أعماق الريف لعلمنا الفلاح والعامل ورب البيت الريفية ومحونا الأمية وساعدنا على إقامة المجتمع المتكامل الذى نبحث عنه .

وانى لاحظ أن طلاب الدراسات العليا ينتهى واجبهم بعد تخرجهم فى الجامعة ولذلك قانى أطالب بتغيير نظم الاتحادات وجعلها اتحادات طلابية صرفة . . يتولى فيها الطلاب زمام أمورهم بأنفسهم وأن يكون نظام تمثيل الطلاب فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى قطاعات رأسية على مستوى المحافظات كما أطالب أيضا بتجنيد هيئات التدريس والطلاب مدة ستة أشهر من كل عام لمدة عامين تجنيدا كاملا لنشر الوعي القومى والثقافى وأن يؤجل موعد انتخابات المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية بسبب اقتراب موعد الامتحانات .

واننى أرجو كذلك أن تعمل اتحاداتنا من أجل ذاتية الطالب فى الجامعات والمعاهد العليا وأن تحارب المبادئ الهدامة وأن تعمل على خلق حرية للفكر سياسيا واجتماعيا وأن تعمل على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصاد للطلاب وأن تعمل أيضا على نشر العدالة الاجتماعية وافهام الشعب فى مختلف المحافظات وفى كل مكان بمكاسبه الثورية وأن تعهمل على أن يأخذ الطالب دوره القيادى حتى يأمن على مستقبله العلمى وأن تعمل الاتحادات كذلك على تأمين مستقبل الحريج وتهيئته لأن يأخذ مكانه فى المجتمع واننى أطالب كذلك بالاهتمام بالتدريب العسكرى واعداد الطلاب من الناحية العسكرية وجعلهم على أتم استعداد للدفاع وللحفاظة على مكاسب ثورتنا السياسية والاجتماعية .

وهناك كلمة أخيرة أقولها باسم الشباب وهى : اننا أسعد جيل .لأننا الجيل الذى وهبه القدر الرئيس جمال عبد الناصر .. ورمزا لكفاحه ونضاله .

وتبين من حديث رئيس الاتحاد العام لطلاب الجمهورية بأن الثورة أرادت القضاء على حزبية الطلبة داخل الجامعة . أى النشاط السياسى بين الطلبة . وبالطبع فان تاريخ الطلبة فى مصر هو جزء هام ومؤثر فى النضال الوطنى ما قبل الثورة . وكانت الأحزاب السياسية تعى ذلك بل القصر الملكى والحكومات المتعاقبة وكان الكل يتسابق فى استمالة الطلبة كقطاع هام وجيوى ومؤثر فى منسارات القضايا العامة والشعبية والوطنية . فأوقفت وألغت الاتحادات الطلابية تصورا منها إلغاء النشاط السياسى داخل الجامعة . وهذا النشاط كان يدور حول القضايا الوطنية ويتدارسها ويناقشها ويتظاهر من أجلها الطلبة مشاركين بذلك أو مساهمين برأيهم وتأثيرهم فيها . وكان نتيجة لذلك كما استبان من كلمة رئيس الاتحاد :

الفراغ السياسى وهو جزء من ممارسة الطلبة لحياتهم الطلابية حول المشاركة الوطنية فى قضايا المجتمع . بذلك حرم الطلاب من ممارسة الحرية فى التعبير عن آرائهم وقضاياهم ومشاكلهم أيضا . وقضت على روح المشاركة العامة والمنافسة فيها وقوة الدفع فى العمل العام بالإضافة الى عدم ايمان معظم اساتذة الجامعة بدورهم السياسى . ويدل على ذلك بفرق النسبة التى أدلت الطلبة بأصواتها والسبب احساس الطلبة بغياب ارادتهم وتأثيرها من خلال التعيين الذى فرض عليهم من جراء اختيار ممثلهم فى اتحاداتهم بالتعيين . . أى بالفرض من السلطات العليا . . مما أدى بالطبع الى رفضها . . كما لمس رئيس الاتحاد بأن قضية الاتحادات الطلابية ينظر اليها كجانب ادارى من الهيكل العام للجامعة . ولم ينظر إليها نظرة أوسع وأكبر من حيث كونها قضية تمثيل طلابى أى الديمقراطية . والتعبير عن الرأى أى الحرية وكيفية ممارستها . وتنمية الريادة والقيادة اعدادا للمستقبل .

كما افترقت السياسة العامة نحو الطلاب كطاقة متجددة يمكن استثمارها فى ميادين الخدمة العامة بالريف وخاصة نحو الامة بل تطرف فى ذلك مطالبا بأجازة جامعية طويلة لهذا الغرض وغيره .

وان كان بالطبع قد تطرف أيضا لكن فى جانب آخر وهو مطالبتة بتكوين ونشر خلايا ثورية بين الطلاب من أجل نشر الوعى الجديد للثورة حول اهدافها ومناهجها ومكاسبها وانجازاتها . . وان كان هذا الرأى قد أخذ به بصور غير علنية ومغرضة للبعض من القوى السياسية التى كانت تتصارع على السلطة فى أواخر الستينيات ممثلة فى خلايا ولجان منظمة الشباب الاشتراكى التى انبثقت عن التنظيم السياسى الاتحاد الاشتراكى ومع ذلك فان بعض هذه الخلايا أيضا شاركت فى أول ثورة طلابية بعد الثورة عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

كما تحدث صلاح أبو المجد وذلك ليضيف لحديث رئيس اتحاد الطلبة فقال :

لقد فات الزميل حسن همام أن يذكر المدن الجامعية . فقد أنشئت هذه المدن للطلبة الغرباء والطلبة الفقراء ولكن مع الأسف فقد تقوم إدارات المدن الجامعية بفرض قيود تحرم كثيرا من الطلبة الوافدين من محافظات بعيدة والطلبة الفقراء من دخول المدن الجامعية . فأرجو أن يعاد النظر في هذه القيود وأن تعطى الأولوية للطلبة الغرباء . والطلبة الفقراء في دخول المدن الجامعية بلا قيد ولا شرط .

وكان الصوت الوحيد الذى لم يرحب بتمثيل الطلاب فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى سيضع الميثاق هو الدكتور زكى نجيب محمود وان قوبل بمعارضة شديدة وجاء رد الطلاب بالفعل بالمؤتمر . فقد قال :

نحن فى موقف من تنظيم دار أو بيت أسرة فكيف ننظمها ؟ وكيف نرتبها ؟ وماذا نصنع بالطلبة الآن ؟ أظننى أكون غافلا لو قلت ان الطلبة ليسوا قوة ولكننى أتساءل من يملك زمام هذه القوة ؟ أنترك هذه القوة تشرع لنفسها أم نشرع لها نحن ؟ وقد سمعت كلاما كثيرا وقرأت لبعض الكتاب فى الصحف فى هذه الأيام مقالات ذهبت بهم المبالغة فيها الى الحد الذى قالوا فيه بأن يكون الطلاب أعضاء فى مجالس الكليات والجامعات وأن يكون لهم نصيب فى الاشراف على الجامعات .

واننى أخال ان هؤلاء جميعا قد نسوا أننا أساتذة وان هؤلاء طلاب .. اتنا نعلم ونربى ولسنا فى نفس موقف المالك والأجير فهل اختلطت الصورة فى أذهان هؤلاء وهل يريدون أن يقتصوا من الأساتذة للطلاب كما يريدون أن يقبضوا من ملاك الأراضي للأجراء وكانهم يريدون أن يقتصوا لفئة مظلومة ؟ نحن أساتذة ولسنا ملاكا وهم طلاب وليسوا

أجراء ٠٠ اننا نربي وهم يربون فلا ينبغي أن يكونوا معنا في القيادة الفكرية على مستوى واحد ٠ ولو أننا تركنا هذا المنطق يمضي الى نهايته لوصل بنا الأمر الى الموقف الذي يعبر عنه أحد الزملاء بأن الانتخاب للمؤتمر القومي ينبغي أن يكون حرا فليات من يأتي لتمثيل الجامعة سواء كان المدير أو الطالب قد يكون من الجائز نظريا عندهم أن يتولوا الطلاب زمام الجامعات وعلى المديرين والأساتذة أن يستمعوا أو أن يسيروا وفق ما يخططه لهم الطلبة في رأيي ان هذا أمر غير جائز فانها قوة ولكن يجب أن يترك زمامها الى وزارة التربية والتعليم أو الجامعات أو المجلس الأعلى لرعاية الشباب ٠ اننى لا أنكر أنهم قوة ولكن ما أنكره هو أن يتولوا زمام أنفسهم كما يريدون أو كما يخيّل الى أنهم يريدون ٠ لقد قال الزميل بأن تعطل الجامعات لمدة عامين وانى اتساءل لماذا لا تعطل أيضا المصانع والمزارع والمتاجر والمعامل اسوة بالجامعات ؟ الى هذا الحد قد وصلنا ؟ ولو تركنا المنطق ينحرف بنا الى هذا الحد لوصلنا الى مثل هذه النتائج ٠ لماذا تعطل الدراسة عامين اذا صبح ما سمعته فان سمعى ضئيل ؟

فلو كان اجتماعنا اليوم لتقرير قواعد الانتخاب للبرلمان على أساس الأفراد لاستحال على أن أنحى الطلبة لان الأساس عندئذ سيكون للأفراد وكنا سنحدد الشروط العامة طبقا للسن فنقول ان من يزيد عمره على ١٨ أو ٢٠ أو ٢٥ عاما ينتخب أو ينتخب وعندهئذ يتقدم الطالب للانتخاب لا بصفته طالبا وانما بصفته مواطنا فليس هناك بلد في العالم يسمح بأن ينتخب الطالب فيه بصفته طالبا بل ينتخب كمواطن عادى ولا ينبغي أن يختلط الأمر علينا في هذا الشأن فاننا لم نأتى الى هذه اللجنة لنضع قواعد الانتخاب للبرلمان وانما أتينا لنحدد كيفية تمثيل القوى الحقيقية للشعب في المؤتمر الوطني واعتقد ان الأفكار التي سمعناها كادت تلتقى حول ماهية قوى الشعب العاملة وفي امكاننا أن نصل الى تعريف نتفق عليه

لهذه القوى بناء على هذه الأفكار • وأرجو ألا نترك لطلابنا القيادة في أيديهم والا انقلبنا الأوضاع وليس لك يا زميلي أن تكون في مركز قيادي لانك طالب تقاد ولا تقود وحتى يأذن الله لك ولنا بالخير والسلام •

وقد ذكر د • زكى نجيب محمود انه حضر ندوة في انجلترا - أثناء الحرب العالمية الثانية وتناولت الدور الذى يقوم به الشاب وقال : واننى أذكر ان أحد الانجليز سألنى لماذا تسمحون فى بلادكم لطلاب بالخروج الى الشوارع فى مظاهرات ؟ فقلت له : ألا ترى ان جامعاتكم قد خلت من أكثر من نصف طلابها لانهم قد ذهبوا الى ميدان القتال فى ألمانيا اما عدونا نحن فهو فى شوارع القاهرة ولا بد لهؤلاء الطلاب أن يتركوا قاعات الدروس ليقابلوا عدوهم • ثم استطرد قائلا : ولو حدث اعتداء كالذى حدث فى سنة ١٩٥٦ لأقفلت قاعة الدروس بيدي ولأخذت طلابي وأنا على رأسهم بسلاحهم وسلاحى لنقاتل العدو •

وتحدث د • عبد الحالى خيرت ضيف أستاذ المحاسبة بكلية التجارة بجامعة عين شمس وذلك ليرد على بعض ما أعلنه رئيس الاتحاد العام للطلبة فقال :

أود أن أؤكد ان وجود أساتذة الجامعات فى الاتحادات الطلابية لم يقصد منه تعويق نشاط الطلاب وانما كان القصد منه أن يكونوا روادا وقادة ومستشارين وآباء فهم اخواننا وآباؤنا وأبنائنا قبل كل شيء •

والمسألة الثانية التى فهمتها من بين هذه العبارات انه يأخذ على بعض أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات عدم اسهامهم فى النشاط الاجتماعى • وأود أن أؤكد ان كلامنا كان يسهم بقدر ما يملك وبقدر ما يستطيع فى اللجان المختلفة فقد أسهمنا فى النشاط الرياضى والاجتماعى والثقافى والفنى وفى المسكرات والرحلات الجواله وقد خرج بعض أصدقائي من

أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات لمسح بعض الأحياء مسحاً اجتماعياً كاملاً فأسهموا بتجربتهم وجهودهم فى الدراسات الاجتماعية التى تهتم بها مختلف أجهزة الدولة فى كل نواحي النشاط .

ورد الطالب حسن أحمد همام على وجهة نظر د . زكى نجيب محمود الأستاذ المساعد للفلسفة وعلم النفس بأداب القاهرة قائلاً : اننى لم أقل بتعطيل الجامعات عامين متتاليين بل قلت بتعطيلها لمدة ستة أشهر فقط فى عامين وهذا أمر ليس بالجديد أو الغريب فقد طبقتة كوبا فعلاً . اما عن مسألة تمثيل الطلبة فى مجالس الجامعات فليس بالجديد أو الغريب ففى كل الجامعات نجد الطلبة أيضاً فى مجالس الجامعات .

اما عن قول الطلبة بتولى القيادة فأقول انه اذا لم يكن لهم الدور القيادى فلمن يكون ؟ فالطلبة هم قادة المستقبل وأكرر القول ان طلبة الاتحادات العامة يوكل اليهم بعد تخرجهم مباشرة مناصب قيادية بدليل اننا كنا نكرم بالأمس (١٢٠ ديسمبر) رئيس اتحاد طلبة الجزائر الذى عين عقب تخرجه مباشرة سفيراً لبلاده فى لبنان .

كما ذكر لى أحد الأساتذة - د . خيرت ضيف - ان الأساتذة يشتركون فعلاً فى جميع أوجه النشاط الطلابى وليسمح لى أن أقول له : ان أقلية فقط هم الذين يشتركون اما الأغلبية فلا يشتركون فعلاً . وليس أدل على ذلك من قول أستاذ فى اجتماع لنا يوم الخميس الماضى « نحن لا نتعدى عدد أصابع اليد الواحدة وباقى زملائنا عبء ثقيل علينا لانهم لا يسهمون معنا . وهذا القول ثابت فى السجلات الرسمية وشهد شاهد من أهلهم . اما عن اجتماعات مجالس الكليات فهى قليلة ودليلنا على ذلك أن مجلس كلية العلوم لم يجتمع خلال ١٤ شهراً الا ثلاثة أو أربع مرات على الأكثر .

أما عن ميزانية اتحادات الطلبة والتي تبلغ نحو ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه
فلا نعرف عنها شيئاً وكل ما نعلمه انها تنفق فى اقامة الحفلات وليس
مساعدة الطلبة اجتماعيا وثقافيا .

أما محمد أيوب محمد مصطفى وكيل اتحاد طلاب جامعة عين شمس
فوقف يقول :

إننا ما زلنا فى ثورة تتطلب حشد القوى والجهود واعتقد اننا كدولة
متخلفة فى حاجة فعلا الى جهود الطلبة ومشاركتهم فى بناء المجتمع والنهوض
به ولا يجوز أن تطبق علينا ما طبقته انجلترا على نفسها .

والسألة الثانية والخاصة بكراسى الطلاب فى مجالس الجامعات فليس
لى أن أقول ان المسألة لا يمكن تمثيلها بملاك وأجراء ولكن المقصود بذلك
أن ينقل الطالب بأمانة وجهة نظر زميله لهذه المجالس .

أما طلعت شهاب الدين وكيل اتحاد طلاب كلية الزراعة بجامعة
القاهرة فقد تحدث عن بعض المواقف المشرفة للطلاب فى كفاحهم ضد
الاستعمار الانجليزى . وقال : ان الطلاب الموجودين الآن سيتخرجون
كل فى طريقه الى قطاع من القطاعات ولكن لن يكون هناك بعد ذلك شئ
اسمه طلاب ؟ هذا لن يحدث أبدا فلا زوال لهذه الطائفة بل انها ستزداد
قوة وإيماننا بدورها القيادى وتكون كعهد الشعب بها فى مقدمة القوى
الشعبية التى تحمى مكاسبنا الاشتراكية .

وتحدث عن نقطة تجميد تشكيلات الطلاب الاتحادية أيضا كزميله
حسن همام فقال : ان الحزبية والرجعية لعبت دورها وشوهت حركة الطلاب
التقدمية الثورية مما اضطر قيادة الثورة فى ذلك الوقت - حماية لحركة
الطلاب من التشويه - أن تقوم بإلغاء نظم التشكيل الاتحادى للطلاب .

وجعلت العضوية بالاتحاد بتعيين طلاب موثوق في قدرتهم وفي كفايتهم واستمرت فترة انتقال دامت ست سنوات وكان لا بد أن ينظم الطلاب عقائديا وثوريا خلال مرحلة الانتقال وهذا ما لم يحدث وعادت انتخابات اتحاد الطلاب بعد هذه الفترة من السلبية وروح الانعزال من أى عمل وطني وشعبي ولكن للأسف الشديد ولدت هذه الاتحادات مكبلة مسلوكة الارادة . وقد يكون الطلاب أنفسهم مسئولين عن هذا الفشل الى حد ما . ولكن سوف يبقى العبء الأكبر من سلبية الطلاب والشباب واقعا على القيادة الثورية والمسئولين عن قيادة الشباب منذ عام ١٩٥٢ .

ثم وضح أسباب فشل الاتحادات الطلابية في تادية دورها لحاق جيل من القادة يتدرب على حمل المسئولية . فعددها قائلا :

١ - تعدد القيادات والتنظيمات التي تولت أمر الشباب - منظمات الشباب - شباب التحرير - الشباب الجامعي العربي - شباب مصر - اتحاد الشباب القومي - وعدم وجود تنسيق بين هذه القيادات رغم وحدة الهدف . فكانت كل قيادة تبدأ عملها بهدم التنظيم السابق مما أوجد أزمة الثقة في نفوس الطلاب تجاه هذه القيادات المختلفة .

٢ - قيادة تنظيمات الطلاب والشباب لم تكن في مستوى الأحداث وينقصها الثقافة والقدرة على التنظيم وتحريك مشاعر الشباب والطلاب .

٣ - عدم وضوح الفكرة والعقيدة التي يلتف حولها الطلاب .

٤ - تدخل سلطات الجامعة المختلفة في الانتخابات .

٥ - طريقة الانتخاب ولائحة الطلاب لا يمكن أن تخلق قيادات ثورية

سياسية واعية .

٦ - قصر مدة عضوية الاتحاد لأن الانتخابات تتم دائما في نهاية الدور

الأول .

٧ - نظام الفصول الدراسية بوضعه الحال لا يترك للطلاب الوقت لمزاولة نشاطه .

ثم اقترح عدة مطالب يرى أنها تعيد لهذا الحشد المثقف من الطلاب حيويته وثوريته الموجودة فيه فعلا ليشارك في بناء المجتمع الجديد ليكون طليعة للقوى الشعبية . ورأى بأن هذه المطالب تقضى على مسببات السلبية التى ذكرها فقال :

أولا - أن يتولى قيادة الطلاب شخصيات قوية واعية تتفهم نفسيات الشباب وتربيتهم تربية روحية وعقائدية ويهمننا جدا شخصية القائد اذ أن لها أثر كبير جدا فى خلق قيادات أخرى من الطلاب .

ثانيا - اعداد دراسات وندوات مستمرة للطلاب وذلك عن طريق جهاز المفكرين والمثقفين واطلاق الحرية الكاملة فى المناقشات وتحرير الطلاب من الخوف وبعث الثقة فى نفسه .

ثالثا - عدم تدخل سلطات الجامعة فى حذف الطلاب على أن تكون فى كل كلية لجنة تشكل من الأساتذة والطلاب لحذف الطلاب ذوى السمعة السيئة .

رابعا - يتولى الاتحاد العام لطلاب الجمهورية وضع دستور للطلاب على أن يكون فى كل محافظة مجلس لطلاب المحافظة كفرع للاتحاد العام لربط طلبة الجامعات مع طلبة المعاهد .

خامسا - أن تصبح الاتحادات طلابية بحثه من القاعدة الى القمة يتولى قيادتها الطلاب أنفسهم حتى تتكون لديهم القيادة الناضجة على أن يكون هناك مكتب استشارى من الأساتذة والطلاب المؤمنين بفكرة الاتحادات الطلابية كاعداد وتكوين يتولى هذا المكتب من الاتحاد بالأفكار الناضجة

المتجددة ويدلى بأرائه الفاصلة فيما تشتط فيه هذه الاتحادات من قرارات .

ثم أضاف قائلا : بجانب ذلك أرى أن نبداً بتربية الشباب ثقافياً وقومياً فى سن مبكرة ليسير العلم والثقافة والوعى القومى جنباً الى جنب فاذا ما وصلوا الى الجامعة كانوا عناصر صالحة وفى هذه الحالة نطالب بأن ترفع عن هؤلاء جميعاً الرقابة فننزع بذلك الخوف من نفوس الطلبة كما يجب أن ترعى الجامعات القادة وتشجعهم بمختلف الوسائل أدياً ومعنوياً وعند التخرج يجب أن يكون هؤلاء القادة الأسبقية فى الأعمال القيادية الثورية حتى نستطيع أن نستفيد من خبرتهم القيادية ويسهموا بوعيمهم فى المجال الجديد الذى يدخلونه .

كما عقب على اقتراح سابق للمهندس محمد عبد الفتاح عضو المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية بشأن تكوين اتحاد من الأساتذة والطلاب على غرار المصانع المختلفة التى تجمع بين المهندسين والموظفين والعمال فقال : ان هذا يختلف عن طبقية وطبيعة النظام الجامعى فالمهندس والعامل يشتركان فى انتاج سلعة واحدة ولكن فى الجامعة هذا أستاذ وهذا طالب . هذا يعلم وذاك يتعلم ما يلقيه له أستاذه ولا يمكن أن يكون الاتحاد اتحاداً طلابياً الا اذا كان طلابياً لحماً ودماً وأن يكون دور الأستاذ فى ذلك هو الموجه والمرشد لهذه الاتحادات بما اكتسبه من خبرات سابقة حتى يستطيع الاتحاد أن يؤدى الأغراض المرجوة منه وخلق قيادات طلابية صحيحة وفى هذه الحالة نحن لا نطالب ببذعة فهذا هو النظام المتبع فى أغلب الاتحادات فى الخارج .

ثم تحدث عن كيفية تمثيل الطلاب ضمن المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فرأى أن يكون عن طريق الانتخاب المباشر لأعضاء هذا المؤتمر على أن يرشح المرشحون أنفسهم عن جميع السنوات فى الكلية أو المعهد ويكون هذا

منفصلا عن انتخابات الاتحاد . أما عن تمثيل باقى الطلبة فيجب أن يكون على مستوى المحافظات بحيث يمثل كل ٣٠٠٠ طالب طالب واحد على ألا تقل سن المرشح عن ١٨ سنة وبذلك يستطيع الطلاب أن يختاروا من يمثلهم التمثيل الحقيقى دون تزكية ثم قال : وقد سمعنا فى أرجاء هذه القاعة من ينادى بتسليح بعض النقابات كما قرأنا فى الصحف عن قيام الحرس الوطنى بنشاط فى جميع القطاعات وجدير فى هذا المجال أن أذكر ان اتحاد الشباب القومى يضم الشباب فى جميع هذه القطاعات فاذا كان هناك تدريب أو دعم فليكن لمثل هذا التشكيل .

أما محمد أيوب محمد مصطفى وكيل اتحاد طلاب عين شمس فقد طرح امثلة لدور الطلاب الخطير فى صيغ تساؤلية فقال : من أسقط كيش فى اليابان وسيجمان رى فى كوريا الجنوبية وعدنان مندريس فى تركيا ؟ انهم الطلاب . . من الذى عمر ألمانيا الغربية بعد الحرب وأعاد مجدها ؟ انهم الشباب وطلاب ألمانيا الغربية .

ثم قال : أقمنا تخطيطا اقتصاديا ولم نقم تخطيطا بشريا أو بمعنى أدق لم نقم بخطة للتنمية القيادية فى صفوف الطلاب والشباب وفى تصورى لا بد أن أقول ان هذه التنمية القيادية لا تقل أهمية عن التنمية الاقتصادية حيث ان الأولى هى التى ستحقق وستحفظ بنجاح الثانية . . ولا بد أن نعلم ان الشباب والطلاب هم القوة النقية والدعامة القوية لهذه الجمهورية .

وسأثبت بما لا يدع مجالا للشك ان الطلاب قوى عاملة بالمفهوم الواسع للعمل .

فقد قدمت تقريرا باسم طلاب الجمهورية فى مؤتمر الدار البيضاء أمام ممثلى ٧٢ دولة وكان موضوع المؤتمر « دور الطلاب فى التنمية الاقتصادية فى الدول حديثة العهد بالاستقلال » . . فلا بد من الاتجاه فى الزيادة الانتاجية

الى كل ما يوفر رأس المال أى يقلل من الحاجة اليه وهنا يبرز دور الطالب
(وأى مثقف) فيستطيع أن يسهم فى الآتى :

١ - بعض المشروعات الانشائية كالطرق والكبارى والتعمير والمرافق
العامة والتشجير وحفر القنوات وتوسيعها .

٢ - استصلاح الأراضى البور أو اقامة مزارع فواكه أو بساتين
زهور .

٣ - مشروعات تجارة أو الحداد أو الميكانيكا والاصلاحات .

٤ - تقديم خدمات صحية وتعليمية وتوجيهية .

وأما من ناحية التطبيق فى مصر . فقد ذكر ان الطلاب شاركوا فى
مشروع توسيع قناة السويس وانشاء رصف الطرق ومشروعات الخدمة فى
مواطن الطلاب ومدارس الشعب التى قامت محافظة القاهرة مشكورة
بافتتاحها . وهذه أمثلة من نشاط طلاب الجامعات والمعاهد من سنة ١٩٥٨
حتى الآن .

كما تحدث لطفى حسن محمد الوكيل العام لاتحاد طلبة الأزهر فقال :
لقد احتضنت الدولة كثيرا من المؤسسات التى تعمل على تأمين الشباب
ورعايته ودفعه نحو البحث والعمل على البناء . ولكننا نرى ان رعاية الشباب
يجب أن تعتمد أساسا على الدين وأنا لا أنكر ان هناك اهتماما من الدولة
بأمر الدين ولكن هناك بعض وسائل الاعلام قد تسربت اليها بعض العناصر
المنحرفة فكانت عاملا مدمرا لقوى الشباب الروحية فتسببت فى انهيار
خلق الشباب وانحراف أفكاره ولذلك فأنا أقترح ابعاد أصحاب الأقلام
الدمرة من المؤسسات الوطنية ومصادرة كل المطبوعات التى ظهرت أو ستظهر
فى هذا المضمار ولا ننسى ان هذه الأقلام الساقطة قد ظهرت بشكل واضح
فى أعقاب خروج الاستعمار .

ومن هنا فان جيل الثورة هذا والممثل في الطلبة .. كان له موقف خطير وهام في تاريخ مسر الثوري .

فكانت مواقفه تباعا منذ فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ وكذلك في أوائل عام في أعقاب خروج الاستعمار .
١٩٧٢ . وكان لهذه المواقف دلالات وردود فعل بالغة الأهمية في تاريخنا المعاصر .

وبالتأكيد فقد استشعر الرئيس جمال عبد الناصر ذلك وقد عبر عنه في بيانه الافتتاحي للبرلمان في ٢٣ نوفمبر عام ١٩٦٨ حيث قال :

فيه ناس تمزقت نفوسها وقلوبها خصوصا الشباب من هذا الجيل حينما رأى اسرائيل تحتل جزء من أراضينا وتصل بقواتها الى الضفة الشرقية لقناة السويس .. أنا شفت عدد من الشباب تمزق مش قادر .. مش قادر يحتمل الصورة ان اسرائيل موجودة وازاي تقدمت الى الضفة الشرقية للقناة ..

وحتى نتعرض لهذه الأحداث الطلابية من الوجهة التحليلية ولا سيما تحت القبة وموقف البرلمان تجاهها فان هذه الأحداث ذاتها تطرح تساؤلات عديدة .. يجب الاجابة عليها من خلال الموقف البرلماني منها . وأبرز هذه التساؤلات : ما هي أسباب ودوافع ثورة الطلبة ؟ وماذا يريد الطلبة ؟ ورد فعل البرلمان منها ؟ ثم أخيرا ما هي نتائج ثورة الطلبة ؟ وهل هناك من هو مسئول عنها مسبقا ؟ فلنبدا منذ البداية .. البرلمانية ..

ففي يوم ٢٧ فبراير ١٩٦٨ وفور افتتاح الجلسة أعلن رئيس مجلس الأمة حينذاك أنور السادات قائلا : من الطبيعي انه لا يمكننا أن نبدأ نظري جدول أعمال جلسة اليوم لاننا - كما تعلمون - نريد مناقشة الوضع

الداخى وأعتقد ان المدخل للموضوع هو أن نستمع الى بيان وزير الداخلية .
فأدلى الوزير شعراوى جمعة ببيان قال فيه :

« أود فى البداية وقبل أن أسرد ما حدث ، أن أعبر عن اعتزازى بأبنائنا الطلاب والعمال ، فهم ذخيرة المستقبل وعدته من أجل النضال ومن أجل استمرار الثورة على طريق الحرية والتقدم ، ولعل حضراتكم تذكرون كلمات الرئيس جمال عبد الناصر فى مجلسكم الموقر فى ٢٠ يناير عام ١٩٦٥ حيث قال سيادته ان المهمة الأساسية التى يجب أن نضعها نصب أعيننا فى المرحلة القادمة هى أن نمهد الطريق لجيل جديد يقود الثورة فى جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والفكرية . وان الأمل الحقيقى هو فى استمرار النضال ، ويتأكد الاستمرار حين يكون هناك فى كل وقت جيل أكثر وعيا من جيل سبق . أكثر طلابه من جيل سبق ، أكثر طموحا من جيل سبق .

واذا كانت الثورة من أجل ذلك تحرص على أن تنمى قدرات هذا الجيل وتفتح له آفاق التقدم وتتبع له الفكرة الحر أن يستكشف عصره فانها من ناحية أخرى تحرص على أن توفر له الرعاية والحماية حتى لا يتعرض لتيارات غريبة مفرضة تحرفه عن الطريق ، خاصة ونحن فى ظروف بالغة الحساسية، فقواتنا المسلحة تقف على استعداد فى القنابة تواجه عدوا متربصا ، وهذا يوجب علينا أن نوفر لها جبهة داخلية واعية متكاتفه .

لهذا وحرصا على مصلحة الوطن والثورة ومصلحة أبنائنا الطلبة ، طلبت الى النيابة العامة أن تتولى التحقيق وفور وقوع الحوادث وأن تعمل على انتهاء هذا التحقيق فى أسرع وقت ممكن حتى لا يحتجز شخص ترى النيابة براءته وقد استجابت النيابة العامة مشكورة لهذا فجندت أكبر عدد من أعضائها الذين أنهموا مشكورين التحقيق فى فترة وجيزة جدا ، تم بعدها

مباشرة وفورا ، الافراج عن جميع الطلبة المحتجزين عدا قلة بسيطة جدا
لا يزال التحقيق يستكمل معهم لمعرفة أبعاد العملية .

بعد هذه المقدمة أرجو أن أسرد باختصار ما دار من حوادث في
الفترة الماضية ، وأبدأ الحديث بليلة ٢٠ فبراير الجارى فقد وصلت معلومات
تفيد انه من المحتمل أن تخرج بعض المظاهرات للتعبير عن رأيها المعارض
للأحكام التى صدرت فى القضية الخاصة بالطيران ، وخوفا من أن تستغل
هذه المظاهرات فقد تم الاتفاق بين الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب ووزارة
الداخلية على أن يكون التعبير داخل محلات العمل ، وفعلا صدرت الأوامر
من الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب بذلك .

وفى صباح ٢١ الجارى بلغت أن هناك استعداد لخروج مظاهرة من
مصنع ٣٦ الحربى وكان المتفضل بالحديث معى هو السيد وزير الانتاج
الحربى وتم الاتفاق على محاولة أن يتم التعبير داخليا وفى الوقت نفسه كانت
هناك تعليمات لدى الشرطة لفض المظاهرات . ولكن خرجت المظاهرة وكانت
بعض الهتافات تنادى بالاتجاه الى مجلس الأمة والقاهرة .

وعندئذ تم الاتصال بين مأمور قسم حلوان وبين الذين يقومون على
هذه المظاهرة واتفق على فضها ولم يتم النجاح فى هذا . وحين وصلت
المظاهرة الى قسم حلوان فرقت بالمياه وكان الرد على ذلك هو ضرب قسم
البوليس بالطوب .

ولما كانت قوة قسم حلوان ١٥ فردا وكانت المظاهرة بين ٢٠٠٠
و ٢٥٠٠ شخص فقد خشى مأمور القسم أن يتطور الأمر الى هجوم على القسم ،
فأطلق الرش ولم يطلق الرصاص . فأصيب فى هذه الحادثة ٢٣ فردا نقلوا
الى مستشفى حلوان . ولعله من الواجب على أن أذكر بالشكر والتقدير

ما بذله الأطباء فى مستشفى حلوان وما قام به السيد وزير الصحة الذى بذل مجهودا كبيرا فى انقاذ المصابين .

وهنا حدثت بعض الأخطاء . ولكن أعتقد ان هذه الأخطاء كلها كانت فى سبيل الصالح العام .

بعد هذه المظاهرة وانتقال المصابين الى المستشفى توجه السيد وزير الصحة والسيد سامى شرف وأنا معهما لزيارة العمال المصابين .

والحقيقة اننى كنت مترددا جدا فى لقاء العمال ولكن الروح العظيمة التى قوبلنا بها من المصابين كانت فوق ما أتصور . . مما جعلنى أحيى من فوق هذا المنبر هذه الروح العظيمة التى استقبلت وزملائى بها هناك وعندما علم العمال ان معى السيد سامى شرف مندوبا عن السيد الرئيس لينقل اليهم تحياته وتمنياته الطيبة كانت هناك مظاهرة أخرى داخل المستشفى تعبر عن اعتزازهم وثقتهم بالسيد الرئيس جمال عبد الناصر وانتهت هذه المشكلة وأود أن أوضح هنا حقيقة هامة وهى انه لم يقتل فرد واحد فى مظاهرة حلوان ، لان بعض الاشاعات المغرضة استغلت هذا الظرف وأشاعت ان هناك قتلى والواقع ان عدد المصابين كما ذكرت هو ٢٣ فردا خرجوا كلهم من المستشفى ما عدا فردا أو اثنين بهما بعض الكسور . وهذه هى الحقيقة فليعلمها الناس جميعا .

أنتقل بعد ذلك الى يوم ٢١ وهو يوم الطلاب فأقول انه قد تم الاتفاق على أن تعقد الاجتماعات فى يومهم هذا داخل الكليات لتعبر عن شعورها فى هذا اليوم . وانتهى فى الجامعة اليوم بسلام ، حتى الساعة الثالثة بعد الظهر حينما مر بعض الطلاب داخل أحد المدرجات واجتمعوا على شكل مؤتمر وانتخبوا من بينهم لجنة تنفيذية لرفع آرائهم فى الأحكام التى صدرت وفى

بعض البنود الأخرى التى يريدونها وبعد انتخاب اللجنة التنفيذية هذه جرى اتصال بين أعضائها وبين أساتذة الجامعة لدراسة هذا الموقف وأجد لزاما على أن أذكر بالشكر المجهود العظيم الذى بذله السيد مدير جامعة القاهرة ووكيلها وأساتذتها فى لقائهم مع الطلاب وفى النصيح والتوجيه لهم فى هذه الظروف وتم اجتماع مع الطلاب فى مساء اليوم نفسه .

واتفق على أن يتم لقاء فى اليوم التالى لدراسة ما تم من قرارات وكان هذا اليوم يوافق يوم الخميس الذى كان يوم إجازة للطلبة ولكنهم استمروا مجتمعين وتوجه إليهم السيد وزير التعليم العالى ومكث معهم أكثر من أربع ساعات .

وانتهت المناقشات بين الطلبة وبين السيد وزير التعليم العالى بالاتفاق على أن تحل كل مطالب الطلبة بدراستها مع الأنشطة المختلفة فيما يتعلق باتحاد الطلاب يدرس مع اتحاد الطلاب وما يتعلق بالاتحاد الاشتراكى يدرس مع الاتحاد الاشتراكى ، وما يتعلق بالجامعة يدرس بالجامعة ، اما ما يختص بالقضية فيرفع الى السيد رئيس الجمهورية ، كأراء باقى طوائف الشعب التى عبرت عن رأيها .

على أنه بالرغم من هذا الاتفاق كانت هناك بؤادر لخروج مظاهرات يوم السبت ، وظهر مساء الجمعة ان هناك بعض الأفراد لهم بعض الاتجاهات المعينة قاموا باعداد لافتات معينة لهذه المظاهرات ، وقد تم التحفظ على هؤلاء الأفراد ويجرى التحقيق معهم .

وقد كان توجيه السيد الرئيس جمال عبد الناصر الصريح صباح يوم السبت أن يسمح بالمظاهرات اذا قامت وألا تتعرض لها الشرطة على الإطلاق بل تكون فى حمايتها وفعلا صدرت تعليمات لرجال الشرطة بهذا المعنى ، ثم حدث التجمع وخرجت المظاهرات من جامعة القاهرة اما جامعة

عين شمس فقد عقدت فيها مؤتمرات داخلية وكذلك كان الأمر فى كلية طب المنصورة اما جامعة الاسكندرية فقد خرجت منها مظاهرات اتجهت الى الاتحاد الاشتراكى العربى .

لقد بدأت مظاهرة جامعة القاهرة حوالى الساعة التاسعة صباحا واستمرت حتى الساعة الرابعة مساء وسارت فى طريق شارع القصر العينى الى مجلس الأمة ولم يتعرض لها أحد من رجال الشرطة على الاطلاق بل كانوا خلفها يقومون بالحفاظ عليها ، ثم دخل جزء منها الى مجلس الأمة حيث التقى الطلبة بالسيد رئيس المجلس وتفرعت المظاهرة بعد ذلك لعدة أجزاء : اتجه جزء منها الى ميدان التحرير وجزء آخر الى باب اللوق وجزء ثالث الى جريدة الأهرام وهنا تغير شكل المظاهرة وتغيرت الهتافات ، وتبدل الموقف واقترب المساء وكان لابد من انتهاء هذا الموقف بتفريق هذه المظاهرات ، وصدرت التعليمات لرجال الشرطة بأن يبدأ فى تفريق المظاهرة أولا عن طريق اصدار نداءات من مكبرات الصوت بعربات النجدة تعلن ان المظاهرات ممنوعة ، ثم تستخدم المياه بعد ربع ساعة من هذا النداء اذا لم تتفرق المظاهرة ، ثم يلجأ أخيرا الى استخدام قنابل الغازات المسيلة للدموع ، وقد تم هذا فعلا ، وانتهت المظاهرة حوالى الساعة السادسة مساء ولم يستخدم أى فرد من رجال الشرطة أكثر من العصى فقط ، وكان الجميع غير مسلحين رغم كبر العملية .

صدر بعد ذلك بيان وزارة الداخلية بالغاء المظاهرات وشرح أسباب هذا المنع فى ظل الظروف الحالية التى نمر بها .

وفى صباح اليوم التالى لم يمثل بعض الأفراد الى هذا البيان وقامت المظاهرات فى جامعة عين شمس وجامعة القاهرة وكانت التعليمات بمنع المظاهرات تنفيذا للبيان وتقديرا للموقف الدقيق الذى تمر به البلاد .

وقد حدثت فى هذا اليوم اشتباكات بين رجال الشرطة والمتظاهرين ،
ولاول مرة فى التاريخ وفى مثل هذه المظاهرات الضخمة التى لم تشهدها
مصر منذ فترة طويلة يتبين ان عدد المصابين من رجال الشرطة يزيد على
عدد المصابين من الأهالى كما لم تحدث حادثة وفاة واحدة بين الطلبة
أو المواطنين .

وقد استمرت المظاهرات لفترة طويلة فى شارع القصر العينى وميدان
عبدن باشا ثم أمكن السيطرة عليها فى حوالى الساعة السابعة مساء يوم
الأحد .

لقد كانت الصورة فى الحقيقة غريبة حيث بدأت بالتعبير ثم تطورت
فى اليوم الأول بشكل غريب واندست فى اليوم الثانى عناصر مسلحة بالعصى
والطوب وانفى أشكر الله على ان هذا الموقف قد انتهى الى هذه النهاية :
ذلك انه فى مثل هذه المظاهرات والصدامات لا تعتبر هذه النهاية النتيجة
التى كان يمكن أن تترتب عليها .

بعد هذا السرد المختصر لهذا الموقف أوجز حديثى فيما يلى :
ان الطلبة فى الحقيقة ما هم الا أبناء وأخوة لنا .

ان سلامة الجبهة الداخلية أمر حيوى لحماية الجبهة العسكرية ، ومن
واجب كل فرد فى هذه الأمة الضرب على أيدي العناصر المفرضة .

ان رجال الشرطة ضباطا وجنودا قد قاموا بواجبهم خير قيام على الرغم
من صعوبة المهمة والضغط الشديد على الذى تعرضوا له .

هذا بالاضافة الى انه لا يوجد قتيل واحد سواء بين عمال حلوان
أو بين الطلبة أو المواطنين .

وأخيرا انه تم الافراج بالنسبة لجميع من قررت النيابة العامة الافراج عنهم .

ثم تحدث وزير التعليم العالى فقال :
من الحقائق الواضحة للجميع ذلك الدور الهام الذى تقوم به جامعاتنا فى تطوير حياتنا وفى صنع المستقبل الذى نرجوه ولقد أدركت ثورتنا منذ يومها الأول أهمية الجامعات للقيام بهذا الدور الهام الذى تقوم به دائما مما أدى بدوره الى اهتمام نظامنا بكل ما يتعلق بالجامعات وبشبابها ، واذا كان لنا أن نذكر هنا بعض الحقائق القليلة فمن أهم هذه الحقائق ان ثورتنا قد جعلت التعليم الجامعى بالمجان للجميع كما ألزمت الدولة نفسها بفتح أبواب العمل أمام كل من يتخرج من هذه الجامعات .

بعد هذه النقطة الأساسية وقبل أن أعرض لتتابع الأحداث التى تمت فى الأيام الأخيرة من ناحية الجامعات أود أن أذكر بإيجاز شديد بعض المبادئ التى اشترشدت بها الجامعة فى علاج هذه الأحداث .

أول هذه المبادئ ان أبنائنا الطلبة لهم مطلق الحرية فى أن يتأثروا بما يدور حولهم من تطور وأحداث وأن يعبروا عن رأيهم فيها .

وثانى هذه المبادئ الذى حرصت إدارات الجامعات جميعا على تطبيقه أن تبذل الاقناع بروح الأبوة لأبنائنا الطلاب لكيلا يشوه تعبيرهم عن حرية رأيهم ولكيلا يستغله البعض بما يسىء الى الوطن فى ظروفه التى يمر بها .

والمبدأ الثالث الذى التزمنا به هو أن نحقق سلامة الطلبة حتى ولو تطورت الأحداث فى غير ما نريد وانى أحمد الله ان هذه الأحداث قد مرت دون أن تحدث حالة واحدة تحرم فيها عائلة من حياة ابنها .

بعد هذه النقط ، أود أن أعرض لما حدث منذ يوم الاربعاء الماضى

الموافق ٢١ فبراير فقد كان ذلك هو يوم الطلبة العالمى وتطبيقا للمبدأ الأول من جعل أبنائنا يفعلون ويعبرون بحرية تامة عما يدور حولهم من أحداث ومن تطورات فقد قررت الجامعة أن تحتفل بذلك اليوم على أساس أن يحتفل به فى كل كلية فعقدت فى كل كلية اجتماعات منذ الصباح وفى كل شئ فى جو الاجتماع الجامعى الهادئ واستمر الوضع كذلك حتى الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الأربعاء ، عندئذ اتصلت بى ادارة الجامعة وأخطرتنى ان مجموعة من أبنائنا طلبة كلية الهندسة قد انتقلت من كليتهم وطافت على بعض الكليات فى داخل الحرم الجامعى ثم انتهت الى فقد اجتماع فى شكل مؤتمر ، فى أحد مدرجات كلية الآداب ودارت فى هذا الاجتماع مناقشة كاملة فى موضوعات عديدة ومتشعبة من بينها قضية الطيران وما حدث فى حلوان فى صباح نفس اليوم وتكونت من بينهم مجموعة من الطلبة من اثنى عشر طالبا لرفع رأيهم فيما تناقشوا فيه ، وفيما توصلت اليه مناقشاتهم . ولقد اجتمع بهم على الفور السيدان مدير الجامعة ووكيلها طوال مساء الأربعاء وتناقشا معهم فى جميع ما أثاروه من موضوعات وكان حرص ادارة الجامعة هو أن يكون تعبير الطلبة عن آرائهم بأسلوب منظم سليم فى جميع ما عن لهم من مسائل هو التعبير الذى لا يجوز أن يحجر عليه مطلقا ، وذلك برفع ما يختص بقضية الطيران وحلوان الى الجهات المسئولة كما فعلت بقية طوائف الشعب . وبدراسة الجوانب الأخرى التى أثاروها مع الأجهزة المختصة فى النشاط الجامعى والسياسى مثل اتحاد الطلاب ووحدات الاتحاد الاشتراكى فى الكليات لكى ترفع بعد ذلك النتيجة بالكامل للقيادات السياسية واتفق على أن يتم اجتماعهم بالسيد وكيل الجامعة فى اليوم التالى أى يوم الخميس الموافق ٢٢ فبراير الجارى للاتفاق النهائى على الأسلوب الذى سوف يتبع ثم قابلنى السيد مدير جامعة القاهرة صباح يوم الخميس ورأيت أن اجتمع بهذه المجموعة من أبنائنا الطلبة لكى أزيدهم

توضيحا بكافة الوسائل فى الأمور التى يرون مناقشتها معى ، والتى كانوا قد ناقشوها بالأمس . فاجتمعت معهم فعلا يوم الخميس من الساعة الثانية من بعد الظهر ، حتى الساعة السادسة مساء وفى هذا الاجتماع دارت مناقشات واسعة أوضحت لهم فيها ان المسئولين عن حادث حلوان قد حولوا الى التحقيق وانه لم تحدث حالة وفاة واحدة بين جميع من تظاهروا فى حلوان ، ثم بينت لهم ان ما رآته ادارة الجامعة فى رفع آرائهم فى قضية الطيران وفى حوادث حلوان ، أمر مكفول لهم تماما وأوضحت لهم سلامة ما رآته ادارة الجامعة من ان مناقشة بقية الموضوعات يجب أن تتم بدراسة شاملة مع الأجهزة المسئولة عن اتحاد الطلبة وعن العمل السياسى فى الجامعة .

وأوضحت لهم انهم باعتبارهم وطنيين مخلصين ، يجب عليهم أن يظهروا بأنهم على مستوى المسئولية بما فى ذلك المسئولية عن سلامة البلد وأمنها فى هذه الظروف وقد ظهر واضحا انهم وصلوا معنا الى هذه النتائج .

ثم حدث بعد ذلك أن توالى الأحداث على النحو الذى سرده السيد وزير الداخلية والذى انطلقت فيه مظاهرة من الجامعة يوم السبت بدأت بخروج عدد محدود من الطلبة ، ثم أخذت تتزايد فى طريقها كما حدثت مظاهرة أخرى فى جامعة الاسكندرية ، توجهت من كلية الزراعة الى الاتحاد الاشتراكى كما حدثت اجتماعات داخل جامعة عين شمس وكلية طب المنصورة ثم تلا ذلك التطور الذى حدث فى مساء يوم السبت وما تبعه من بيان منع المظاهرات ثم كانت مظاهرات يوم الأحد .

ولقد كنا حريصين ، السادة مديروا الجامعات وأنا ، بأن تنتهى جميع هذه المظاهرات بسلام وألا يصاب الطلبة فيها بأى سوء ولذلك فقد حرصنا على حصر هذه المظاهرات فى نطاق الجامعة حتى لا يخرج الطلبة وتحدث

بينهم اندساسات لا نعرف مصدرها يمكن أن تشوه تحركاتهم وتعطى فكرة لا تتفق مع وطنيتهم ، وحرصهم على صالح وسلامة الوطن .

واذا كان تطور الأمر ، قد أدى الى بعض ما كنا نخشاه الا اننا باتصالنا بالسيد وزير الداخلية قد رأينا أنه استعجل من النيابة التحقيق مع الذين تم ضبطهم وكما أوضح انه سيفرج عن جميع الذين ستتخلى النيابة سبيلهم وقد تم بالفعل بالأمس الافراج الكامل عن هؤلاء كما أعلن ذلك أمامكم السيد وزارة الداخلية . وائني لأرجو أن ينتهى التحقيق سريعا مع الآخرين حتى اذا ظهرت برائتهم أفرج عنهم وعمن يكون منهم قد أدى واجبه الوطنى فى هذه الظروف .

وازاء هذه الأحداث فقد اتصل بى السادة مديروا الجامعات وأخبرونى انهم يرون وقف الدراسة بالجامعات لحين إستقرار الأمور وبعد دراسة أبعاد الحركة التى واجهناها ، صدر قرار بذلك ابتداء من يوم الاثنين الموافق ٢٦ فبراير حتى ١٦ مارس .

أيها السادة :

هناك عدة نقاط لا بد أن أختتم بها هذا البيان :

أولا : ان طلبة الجامعات هم موضوع ثقة هذا البلد كله ، وموضع آماله المقبلة ، وائنى والحكومة نقدر تماما وطنيتهم ودورهم كمتقنين ، فى صنع حياة هذا البلد ، وان الخير كل الخير ، فى ممارستهم والى أقصى الحدود لحرية رأيهم عن طريق المناقشة الحرة البناءة والمساهمة عن طريق هذه المناقشة فى صنع الحياة وفى تطويرها فى بلدنا واذا كنا بصدد مناقشة حرة بناءة ، والثى يجب أن يقوم بها أبناؤنا الطلبة ، كواجب عليهم فى هذا الوطن ، قد تتحول تحت تأثير بعض الانفعالات أو تحت تأثير بعض العناصر غير المقدرة لحقيقة الموقف الى مظاهرة تهدد فى بعض الظروف سلامة البلد وأمنه ،

فاننا يجب أن نصون أبنائنا الطلبة ونحميهم من ذلك ، على أن يكون ذلك أيضا بأسلوب النقاش الحر . وبأسلوب أبوى قائم على الاقتناع كذلك .

ثانيا : ان قدرتنا على كسب المعركة التى نخوضها الآن تتوقف قبل كل شئ على سلامة وقوة جبهتنا الداخلية بجميع عناصرها وفى وقت تقف فيه قواتنا المسلحة على الجبهة لتواجه العدو المعتدى .

ان المناقشة الحرة البناءة مع وجوبها ولزومها فى هذه المرحلة فانه يجب ألا يؤدي أسلوب ممارستها الى جعل هذا الهدف يغيب عن أعيننا لحظة واحدة ومن هنا فان كل ما يهدد سلامة وقوة الجبهة الداخلية يعتبر اضعافا لقوتنا الذاتية فى المعركة وأبنائنا الطلبة الذين يجب أن تكفل لهم حرية المناقشة البناءة لا شك حريصون كل الحرص على القوة الذاتية للوطن لكسب المعركة وأن من عناصر القوة الذاتية أيضا أن تكون نفسية الجبهة الداخلية غير متأثرة بأشاعات تطلق من هنا أو من هناك . . . ولقد تعرضنا فى الأيام الأخيرة لسيل من الاشاعات لو حلت تحليلا بسيطا لاتضح منها ان من يدبرها انما يريد منها هدم سلامة هذه الجبهة الداخلية ولذلك فان موقفنا من هذه الاشاعات لو حلت تحليلا بسيطا لاتضح منها ان من يدبرها انما يريد منها هدم سلامة هذه الجبهة الداخلية ولذلك فان موقفنا من هذه الاشاعات التى تنطلق ولا حقيقة لها مثل أن يعلن ان طلبة قد توفوا أو ان عمالا قد توفوا موقفنا أن ننظر الى كل هذا بالروح التى ترتفع الى مستوى مسئولية شعب يواجه معركة قريبة جدا .

ثالثا : ان قوة الانتاج واستمراره وتدفعه هو الركيزة الكبرى التى تستند عليها الجبهة الداخلية والقوات المسلحة فى المعركة . وكل تعطيل لقوى الانتاج هو اضعاف لا يقبله العقل فى الاعداد للمعركة وفى مواجهتها والعلم عنصر أساسى من عناصر دعم الانتاج ، سواء فى المعركة القصيرة

أم في معارك نضالنا المستمر ومسئولية استمرار تدفق وانتشار العلم تقع أساسا على الجامعات وعلى طلابها ومن هنا فان كل يوم يضييع دون أن تزيد مقرراتهم العلمية هو اضعاف للانتاج في وضعه الحالي وفي مستقبله أيضا .
ثم ادلى وزير الانتاج الحربى ببيانه أيضا قائلا :

غنى عن البيان ان الحالة في مصانع الطائرات بحلولان في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ الجارى أى اليوم السابق على المظاهرة كانت هادئة والعاملون منتظمون في مراكز الانتاج كل في موقعه حتى نهاية اليوم ولم تكن هناك اية بادرة عن احتمال قيام تجمع في اليوم التالى .

وفي يوم الأربعاء الموافق ٢١ الجارى دخل عمال المصنع (٣٦) واستقروا في عملهم وكانت نسبة الحضور كالعتاد في هذا المصنع . وكذلك في المصنع ٣٦ فقد دخل عماله في مواعيدهم وكانت نسبة الحضور فيه عادية من واقع الكروت .

ولكن حدث في الساعة السابعة والدقيقة العاشرة من صباح ذلك اليوم أن سمعت أصوات صفافير من الفم صادرة من أحد أقسام الورشة رقم (١) بالمصنع ٣٦ ثم ظهرت علامات تجمعهم العمال واتجاههم الى الخروج من المنافذ الرئيسية للورشة فحاول بعض القائمين بالاشراف على هذه الورشة اقناع هؤلاء العمال بالاستمرار في العمل مع التعبير عن آرائهم بالطرق الديمقراطية في محيط العمل ولكن هذه التجمعات خرجت الى الفناء الخارجى للمصنع مرددين هتافات تعبر عن عدم رضائهم عن الأحكام التى صدرت في قضية الطيران الأخيرة .

وقد حاول السيد مدير هذا المصنع - عند مقابله جموع العاملين خارج الورشة - جهده لعدولهم عن التظاهر ورجوعهم الى العمل على أن يكون التعبير عن آرائهم في حدود الاطار الداخلى للمصنع خشية أن تكون

هناك فرصة يندس بينهم جموع غريبة تفسد الصورة الصادقة المعبرة عن آرائهم ولكن لم يتمكن من إيقاف تيار المظاهرة وتوجهت الى الأبواب الخارجية للمصنع .

وأضاف أثناء خروج هذه المظاهرة دخول العاملين بمصنع ١٣٥ فانضم جانب منهم الى المظاهرة للمشاركة في التعبير عن آرائهم بينما توجه الباقون الى مقر عملهم بالورش المختلفة بهذا المصنع مقتنعين بما أبدته ادارة المصنع لهم من امكانية التعبير عن شعورهم بطريقة جماعية يتفق عليها .

وقبل وصول المظاهرة الى البوابة الرئيسية للمصانع انضم اليها بعض العاملون بمصنع ٣٦٠ أيضا . ثم واصلت الجموع سيرها في الطريق الرئيسي الموصل الى حلوان عن طريق كازينو كابركتاج .

وجدير بالذكر انه قد تمت محاولة ثانية من السيد مدير مصنع ٣٦ ومعه أمين المكتب التنفيذي بالمصنع اجتياز المتظاهرين للبوابة الرئيسية لتشجيعهم عن عزمهم - والعودة الى العمل مع اعطائهم الفرصة للمناقشة والتعبير عن آرائهم بحرية مطلقة داخل أسوار المصنع خشية أن يندس بين صفوفهم من يعكر صفو مسيرتهم وفعلا خرجت المظاهرة في حوالى الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين من الأبواب الرئيسية للمصانع .

ولقد سارت المظاهرة في طريقها الى حلوان ويبدو انها كانت محل نظام كامل وان الشعارات التي كانت ترفع مناسبة وملائمة في نطاق التعبير عن آرائهم ومشاعرهم .

وأود أن أسجل انه رغما عن ان المظاهرة قد بنارت بجموع من العاملين بمصانع الطائرات الا ان نسبة كبيرة من العاملين بتلك

المصانع قد استمرت فى مواقع العمل حتى نهاية اليوم فضلا عن أن بعض المتظاهرين قد عادوا فعلا للعمل بالمصنع فى الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم بعد تعبيرهم عن رأيهم وكانت الأبواب مفتوحة لاستقبالهم .

وأود أن أنوه الى أنه أثناء المرحلة الأولى لتجمع المتظاهرين قمت بالاتصال بالسيد وزير الداخلية لخطاره بالموقف بناء على اخطار من مظهرى المصانع واتفقنا على أن يكون للمتظاهرين الحرية المطلقة لبدء آرائهم وإظهار مشاعرهم داخل نطاق المصنع وحتى لا تندس بينهم عناصر خارجية تفسد الصورة الصادقة المعبرة لآرائهم .

ومن الطبيعى أن تقوم المصانع بمتابعة سير المتظاهرين اطمئنانا عليهم وكانت الأمور ماضية فى سيرها الطبيعى الا أنه يبدو وعند اقتراب المظاهرة من مدينة حلوان وأثناء مسيرتها حوالى الكيلو متر أن انضمت اليها فلول من المتظاهرين من مصانع أخرى بالمدينة ثم حدث بعد ذلك اشتباك مع الشرطة داخل مدينة حلوان على التفصيل الوارد ببيان وزير الداخلية بمجلسكم الموقر بالأمس . ويهمنى أن أؤكد أنه لم تحدث أية وفيات على الإطلاق .

وفى اليوم التالى - أى الخميس الموافق ٢٢ الجارى - انتظم العمل داخل مصانع الطائرات. الثلاثة منذ الدقيقة الأولى وأبدى العاملون بها من الوعى والاخلاص فى العمل ما يعبر بحق عن استشعارهم للمسئولية كما ان نسبة الحضور فى ذلك اليوم وفى الأيام التالية حتى الآن وهى النسبة العادية وظاهرة الحضور والانتظام فى العمل فى وضعها الطبيعى .

وأختتم كلمتى بأن العاملين بمصانع الطائرات على قدر واف من الوعى الكامل فى استشعار مسئوليتهم فى العمل على زيادة الانتاج ونحو ما تحتاجه المرحلة الحالية من الارتقاء فى العمل ولا سيما أن وجود العدو

المتربص في أرضنا العزيزة يتطلب منا أن نتكاتف وأن يكون هدفنا هو تطهير الوطن وطرد العدو وأن هذا لا يتحقق الا بالوعي الكامل وتفهم حق البلد في أداء العمل وزيادة الانتاجية اذ الانتاج هو أساس القدرة الذاتية للجتمع وانه كلما زاد زادت القوات المسلحة عزة وكرامة وقوة ذاتية لطرد العدو من أرضنا العزيزة .

وأما من التساؤل الأول والخاص بدوافع وأسباب ثورة الطلبة فسنعرضها من خلال ما جاء على لسان الأعضاء في هذا .

فيقول العضو عبد الجابر علام : لقد سمعت من الطلبة من يقول ان نسبة الـ ٥٠٪ المثلة للعمال والفلاحين في هذا المجلس انما وجدت لضمان بصماتهم ٠٠ كما سمعت منهم من يقول : كيف يحاسب الفلاح أو عامل جاهل وزيراً ؟ ٠٠٠ ؟

أما العضو أحمد القصبي فيحاول تحليل الدافع قائلا : أن الجامعة تطالب بالحريات . وأن كان ذلك لا يستقيم مع أن يطالب الفرد بالحرية في الوقت الذي يعترض فيه على حكم له قدسيته صدر من جهة قضائية لها استقلالها !! ولكن أود أن أسجل كلمة حق بالنسبة لطلبة الجامعة وهي ان حركتهم منذ أن خرجت من الجامعة الى أن وصلت مجلس الأمة انما كانت تدل على وعي جامعي وهو ما يتفق وما سمعناه في جلسة الاستماع بالأمس اما بالنسبة للطلبات التي تقدم بها ممثلوا الطلبة في هذه الجلسة فاني أعتقد انها تمثل رأى الشعب بجميع فئاته .

أما ضياء الدين داود فقال : ان العدو على بعد أمتار من حدودنا او كما قال بعض الزملاء انه على مرأى النظر يرتفع علم اسرائيل فوق جزء من أرض الوطن وبالرغم من ذلك تخرج وتطلق هتافات هوجاء هنا وهناك . إن الطلبة

فعلا يحتاجون الى وعى سياسى اذ انهم لم يتلقوا التوعية السياسية الحقيقية والنظرة الواقعية لقيم هذا المجتمع ولذلك نجد ان الكلام يتطير هنا وهناك دون وعى أو دون ادراك وكأن هؤلاء الطلبة لم يعيشوا فى ظل هذه الثورة ومبادئها خمس عشرة سنة هى عمر الثورة .. انهم يتحدثون عن الحريات واننى أقول لهم ان وجودهم فى الجامعة هو مظهر من مظاهر هذه الحرية وأن الطبقات التى أنتبتهم والتى حرمت من الحرية الاجتماعية قبل الثورة هى التى أوردتهم - اسم الحرية الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى - الى الجامعة لتعلمهم وان الفلاحين الذين يستكثرون عليهم أن يجلسوا فى مقاعد النيابة هم الذين بأموالهم ينفقون على هذه الجامعة .. انهم يطالبون بالحرية فى معنى الحرية ؟ ان الحرية ليست قانونا فلقد وصل الأمر ببعض الى المناداة « بأين قانون الحريات » لقد كوّنا فعلا لجنة لتقوم بتعديل قوانين الحريات ولكن أليس هناك احتمال بأن تخالف أيضا هذه القوانين ؟

وقد صنف له الأعضاء ثلاث مرات على هذه الكلمات

وتساءل احمد يونس قائلا : انى أتساءل كما تساءل الكثيرون من أبناء هذا الشعب لماذا قامت المظاهرات بعد صدور قرار إعادة المحاكمة والاستجابة السريعة لارادة هذا الشعب ولماذا ظهرت فى هذه المظاهرات بعض الشعارات الغريبة المزيفة ؟ وأقول ان هذا أمر يستوجب منا أن نوضح الموقف للشعب ولأبنائنا الطلبة وهم أمل الشعب وعدته وذخيرته وهم جيل هذه الثورة. الذين تربوا فى رعايتها وبين أحضانها أعود فأقول ان الموقف يتطلب منا فى هذه الفترة الحاسمة توضيحا دائما للرؤية .

اما خالد محيى الدين فقال : نحن هنا كمجلس أمة يجب علينا أن نأخذ درسا من هذه الصورة لأنها تعبر عن رأى عام - ما فى ذلك شك - موجود بين الناس جميعا .

ثم تحدث حامد محمد عبد اللطيف قائلا : من خلال المحاكمات التي تنشر رأينا أناسا يحرصون على أن يقولوا أنهم كانوا يملكون مقدرات هذا البلد . وأنهم كانوا يحكم وضعهم في القيادة يملكون التأثير ويقودون مقدرات البلد من عام ١٩٦٢ الى الآن فأى وضع يدعو للثقة بهذا النظام وكيف نسمح لشخص كان وزيرا أن يقول أنا وحدى الذى كنت أملك أن أغير مقدرات الأمور فى هذا البلد ؟ ان هذا معناه عدم الثقة . وهذه الثقة هى التى نبحث عنها والتى أدت الى الاستجابة السريعة لرد فعل المحاكمات . ثم استطرد قائلا : ألا يتطلب هذا الكلام الخطير منا أن نراجع أنفسنا . اننى أود أن نسأل أنفسنا عن المظاهرات التى مرت والتى قامت تلقائيا أو بتدبير أو غير ذلك . هل رأيت كيف كانت الجماهير فى الشرفات تواجه هذه المظاهرات ؟ يجب ألا نخفى عن أنفسنا ما يتطلبه العهد وفى هذا تقديم وتنقية ومتعة اننى لا أكتكم اننى قد ذهلت من مناقشة الطلبة بالأمس . اننى أعتقد ان من حق الطلبة أن يعبروا عن رأيهم . ومن حقهم أيضا أن يبرزوا هذا الرأى للجماهير ولأهليهم لأنهم منا . ويبقى أن نضع الأحداث التى ظهرت من خلال هذه المظاهرات أمامنا ونحللها لنتبين ما تهدف اليه .

ثم عاد مرة أخرى يقول : اننى ذهلت عندما وجدت الطلبة فى لقائنا معهم يعيشون فى فراغ سياسى كبير فالطلبة لا يعرفون كيف يمارس مجلس الأمة عمله ولقد لمست هذا عند اجتماعى بهم أمس .

أما العضو عبد الفتاح الشوربجي فقال : لقد سمعت هتافا يقول : « نريد قانون الحريات » وآخر « نريد حرية الصحافة » وأصبحت كلمة الحرية نغمة تتردد . وأعتقد ان البعض قد استمع الى بيان الطلبة بالأمس والذى جاء فيه ان الحرية تؤخذ ولا تمنع وفى تصورى ان هذا الكلام خطير للغاية صحيح اننى مع الرأى القائل بأن الحرية تؤخذ ولا تمنع ولكن هناك فارق

فمتى تؤخذ الحرية ومتى تمنح ؟

ان شعار الحرية « تؤخذ ولا تمنح » كان يرفعه الضباط الأحرار قبل ١٩٥٢ لانهم كانوا فى دولة لا يتعاون فيها البعض مع البعض الآخر ولم تكن أجهزتها مترابطة ولم يكن فيها تنظيم واحد يضم الجميع هنا فقط يحق رفع شعار ان الحرية تؤخذ ولا تمنح لان هناك الشئ وهناك نقيضه أما الآن والعلاقة بين الحاكم والمحكوم هى علاقة الأب بالابن فأننى لا أتصور اطلاقاً أن يأخذ الابن حريته من أبيه انما المعقول أن يمنح الأب الابن هذه الحرية . ثم قال : ان الشعار الذى يجب أن يرفع فى هذه الدولة ونحن بصدد تنظيمها الآن وكل الأجهزة فيها على مستوى المسئولية هو شعار الحرية للجميع وعلى الجميع ممارستها وليس شعاراً ان الحرية تؤخذ ولا تمنح . اننا قد عاصرنا وقتاً لم يره الشباب الذى كان ثائراً بالأمس وأمس الأول . لم يروا المظاهرات التى كانت تقوم وقتئذ . هذا الوقت الذى لم يكن يسمح فيه لى شخص أن يقابل وزيراً أو يجلس مع وزير على العكس مما حدث بالنسبة لشباب الجامعة . لقد فتحت لهم أبواب مجلس الأمة وجلسوا فى قاعاته فى الوقت الذى وقف فيه الأعضاء من حولهم وتقابوا مع السيد رئيس المجلس والسادة المسئولين سواء من الاتحاد الاشتراكى أو من الوزراء وتناقشوا معهم فيما يريدون النقاش فيه وأعتقد أن تلك هى قمة الحرية .

ثم استدرك قائلاً : واذا كانت هناك حرية وراح الشباب يمارسها ثم حدث خطأ شكلى فى جانب من الجوانب أو خطأ قد يكون ناتجاً عن تصرف فردى فلا بد للشباب أن يعرف المقاييس الحقيقية للحرية . فان القضية الهامة فى موضوع الحرية ان هناك من يشعرون بعدم وجود حرية فما هو السبب فى ذلك ؟ اننى أقول ان هناك عدة مظاهر تؤدى الى هذا الشعور

قد ترجع الى سوء تصرف أجهزة التحريات أو الى عدم الاعلام الواضح لكل كلمة حرة تقول كما قد يرجع ذلك الى خطأ مسئول فى حق من سيأله تفسيراً عن شئ من الأشياء غير مفهوم يلاحقه بالاستفسارات والتحريات عنه وعن أسرته . ان هذه التصرفات وان كانت صغيرة الا انها تعطى للناس مدلولاً خطيراً اذن لا بد من مقاومتها ومحاسبة كل مسئول على تصرفه حتى لا يفكر أى جهاز فى تعقب أى شخص مخلص صادق ذى رأى حر دون ما سبب أو جريرة أتاها ولا بد من وضع الضمانات الكفيلة بتحقيق هذا الغرض وبذلك نكون قد وضعنا الحرية فى مأمن من الانتهاك ويتمكن أبناؤنا من قطف ثمارها وأعود فأقول ان من واجب التنظيم أن يدرس الشباب هذه الأمور بطريقة سياسية صحيحة .

ثم قال : أود أن أعرض بعد ذلك لشعار أطلقه الطلبة المتظاهرون وهى : « نريد حياة نيابية سليمة » واننى بالنسبة لهذا الشعار أنسب تقصيراً لنا ذلك ان لنا كثيراً من الأعمال التى تعرض لها أخوانى الزملاء لقد مكثت ساعة بعد أن انفض اجتماع الطلبة أمس أتناقش معهم فى عدة موضوعات أرجو أن تسمحوا لى بعدم ذكرها وهم لا يذكرون لنا أى شئ أنجزناه .

ثم تحدث العضو أحمد سعيد بطلاقة وتدفق قائلاً : ان معنى خروج المظاهرات بسيط وواضح وهو أن هناك من جماهير الشعب من يشس من قدرة تنظيمات كثيرة فى هذا البلد على أن تمارس حقوقها وأن تؤدى واجباتها هذا هو المعنى البسيط للمظاهرات فالأمر لا يحتاج لتحليلات أو مناقشات فإذا ما خرجت مظاهرة لتنادى بحل مجلس الأمة أو تهاجم أعضاءه أو أى شخصية أخرى فى البلد فمعنى هذا ان هناك خلا ومن ثم تصبح مهمة المجلس عندئذ - اذا ما كان صادقاً مع نفسه عند مناقشته لموضوع هذه

المظاهرات - أن يبحث عن الحل أينما وجد ولا شك أن هناك آراء جميلة ترددت في هذه القاعة الليلة وأرجو أن نخرج منها بحصيلة تتبلور في انقاذ التنظيم الوحيد الذى لجأت اليه هذه المظاهرات . فهى لم تذهب الى الاتحاد الاشتراكي ولم تذهب الى منظمة الشباب بل جاءت الى هذا المجلس لأن لها فيه أملا وعلينا أن نحافظ على هذا الأمل بأن نقدم لهم شيئا ليس استجابة لمطالبهم فنقدم لهم صدقا لا تجارة ولا مزايدات فلا تقول لهم اننا سنعيد المحاكمة أو اننا سنسعى الى تحقيق حرية الصحافة أو لاستصدار قانون الحريات بل علينا أن نقدم لهم صدقا ، فلا متاجرة من هذا المجلس عليهم . ثم قال : انهم جاءوا الى مجلس الأمة ليقولوا لرئيسه اغثنا وأغث البلاد وهم بعد شبابا لم يتجاوزوا من العمر ثمانية عشر عاما أى انهم كانوا عند فجر الثورة فى الثالثة أو الثانية من سننى عمرهم ومعنى هذا أننا كنا نحدثهم باستمرار ما يزيد على خمسة عشر عاما ورغمنا من هذا فقد فلتوا منا .

ثم قال : أنتقل بعد ذلك الى موضوع الطلبة الذين ما زالوا معتقلين تحت التحقيق فالواقع أنه لا بد أن يساورنا بعض الشك واننى كمواطن كنت قريبا بعض الشيء من موقع المسؤولية من حقى أن أشك نتيجة لما نقرأه عن المحاكمات الأخيرة التى تتناول تصرفات بعض المسئولين فى الفترة الماضية فى كيفية معاملة هؤلاء الطلبة مما يدعونى الى أن أتساءل عما اذا كانوا يتعرضون لضرب أو لضغط أو لسوء فى المعاملة طوال مدة احتجازهم ؟ ومن حقنا أن نوفد لجنة للاطمئنان على حسن معاملتهم فان هذا فى رأى أجدى من أن تنتقل لجنة لزيارة سجن طره . ثم لا تأخذنا رحمة بعد ذلك بكل من تثبت ادانته .

ثم صاح بضيق قائلا : ان الحقيقة تؤلم دائما وقد تؤدى بالبعض الى

الاسراف فى الكلام ولكننى أجذر من هذا المكان المقدس فأقول اننا اذا لم نضع نصب أعيننا نتائج هـ يونيو ونعيها وتقف أمامها كالسد وكجبهة وطنية مصرية قومية صامدة تؤمن بأن الاشتراكية أساسها الحرية وأن أسلوب ممارستها انما يقوم على أساس من الديمقراطية اذا لم تفعل هذا فستصبح نتائج هـ يونية أكثر مما تتصورون ومن أجل ذلك فائنى أحذر وأندر ؟!

ثم تحدث نصر عبد الغفور بلهجة هادئة فقال : لقد انزعج كثيرا من أخوانى بما حدث بالأمس من مناقشات الطلاب كما انزعجوا أيضا مما حدث من مظاهرات واعتقد أن ما حدث ليس ظاهرة مزعجة على الإطلاق .

ثم حاول تفسير بواعث ثورة الطلبة فقال : قد يخفى على هذا الشباب فى الجامعات وفى غيرها ما يحدث من تطوير فى النظام العسكرى أو داخل القوات المسلحة لأن ذلك بطبيعته سر من الأسرار التى يجب أن لا يعلن عنها ولكنه يجب ألا يخفى عليه بحال من الأحوال ما يتم فى قطاعات أخرى من اصلاحات جذرية كانت مطلوبة . فقد كان متفقا بين الشعب والقائد - كما ورد فى خطبته الأولى بعد النكسة وفى خطبته الثانية هنا أمام المجلس - على أن تتم هذه الإصلاحات فلو ان الشعب استطاع أن يتحقق من أن هناك خطوات على الطريق من أجل الإصلاح لشاع الاقتناع فى نفوس جماهير هذا الشعب ولاصدر الشباب فى تصرفاته عن هذا الاقتناع ولكن لم يعد هناك شيء مقنع اذ ان كثيرا من الأجهزة وكثيرا من المسئولين هم أصلا غير مقتنعين . لقد تحدثت الى فريق من أبنائى الطلبة . وكنت ناظرا لبعضهم فى خوف وقالوا انهم سألوا بعض الصحفيين عن سبب عدم نشر بعض الأمور بالصحف فأجابوهم بأنهم لا يستطيعون أن ينشروا مثل تلك الأمور اذ : أنهم لا يطمنون على مصيرهم لو فعلوا ذلك .

ثم قال : وائنى واثق تماما أن مثل هذا الصحفى أو هذين الصحفيين

ليس على مستوى المسؤولية اذ انهما يعلمان تماما أنه ليس هناك من ضمير على ما ينشروا بالرغم من ذلك فقد أبلغنا هؤلاء الطلاب بأن هناك رقابة على الصحف ولهذا أصبحوا ثائرين جدا وارتفعت أصواتهم متسائلة كيف يمكن أن تكون هناك رقابة على الصحف وأنتم أعضاء مجلس الأمة ؟

ثم تحدث علوي حافظ وهو أحد الضباط الأحرار السابقين فقال :

اذا أردنا أن نصل الى الحقيقة فيما حدث خلال الأيام السابقة فإنه يجب أن يقال بصدق وأمانة دون رياء أو حياء ان ما حدث يحل كثيرا من مؤشرات الخطر وجوانب الخطأ اذا أبرزت الاحاسيس الحقيقية لكثير من أبناء الشعب الآن في هذه المرحلة من حياة الوطن والتي يتفاعل فيها الشعور بالألم والقلق والحسرة والسخط لذلك فإنه يتم اجراء مراجعة دقيقة شاملة للأخطاء لتصويبها لذلك يجب القيام بدراسة عميقة لجوانب الخطر لعدم تكرارها ومعرفة الفاعل صاحب المصلحة فيها أما أن يقال ان ما حدث كان تلقائيا وانه حدث نتيجة خطأ في التقدير زال وانتهى ولن يتكرر فهذا ما لم أقنع به في جلسة اليوم وهذا هو عينه الذي جسم الأخطاء في الماضي وأوصلها الى مرحلة الانحرافات والخراب والضياع .

ان ما حدث لا يستبعد أن يكون وراءه مدبر ومخطط ومنظم يجب أن نصل اليه ونحدده وقد يكون في أحد مواقع المسؤولية . ليس معقولا لمن يدبر مؤامرة أن يقول اننى سادبر مؤامرة ومن يخطط لمؤامرة لن يقول اننى أخطط لمؤامرة فقد يكون التدبير بالتلميح وقد يكون بالتلويح . قد يكون بالايحاء وقد يكون بالاستفزاز وقد يكون بالاثارة وقد يكون بالاهمال وقد يكون بالأوامر الملتوية والمتردة . وقد يكون بشيء من هذا فتحدث المؤامرة أو قد يكون بهذه كلها معا وقد لا تخرج من رجل واحد ولكن قد تخرج من مجموعة رجال ينتسبون الى رجل واحد وهذا مما يدخل الشك

والسياسة بأبعادها المختلفة ؟ نحن نحتاج الى رعاية وساسة وطنيين يقودون هذا الشباب .

ثم قال : ان جمال عبد الناصر صانع اشتراكيتنا ومعلمها قال في الاشتراكية انها شيئان : عدم استغلال الانسان للانسان وبيت سعيد لكل أسرة . .

ودون فهم الشباب لمضمون الاشتراكية بالمعنى الذى حدده لنا السيد الرئيس جمال عبد الناصر فان الشباب سيصبح فريسة لمفاهيم أخرى لها وستكون النتيجة أن ينقلب هذا الشباب علينا فى يوم من الأيام ويدمرنا فمن يتولى أمر البلاد بعد ذلك ؟ هل هم المصريون أو الوطنيون أو الثوار أو الاشتراكيون ؟ لا أحد من هؤلاء . .

ثم عرج فى تحليله لهذه المبررات حيث انه قام بتأصيلها جماهيريا وحيث ان ما حدث يمثل آلام الشعب وليس الطلبة فقط فقال : لقد أصبح جمال عبد الناصر قائد الثورة ١٠ يونية عام ١٩٦٧ بارادة الشعب ولقد التزم القائد أمام الشعب بخمس نقاط أساسية أشار اليها فى خطابه بعد الإنكسة عندما طالبه الشعب بالعدول عن التنحى والاستمرار فى موقع القيادة باعتباره ابن مصر المخلص الأمين القادر على ازالة آثار العدوان واعادة البناء السياسى والعسكرى .

كانت أولى هذه النقاط التى التزم بها القائد هى : « ان الشعب يريد وأنا معه » بداية جادة وحازمة . . وائنى كنائب من نواب الشعب أطالب جمال عبد الناصر الليلة وبعد النكبة التى كادت تحقيق بهذا الوطن أطلبه أن تكون البداية بعد الجيش فى قطاعات الشباب وفى منظمة الشباب . وذلك باستبعاد كل غريب وكل دخيل وكل يسارى متطرف

وهى جزء من الحقد الطبقي وهى جزء من عدم الفهم الحقيقى للموقف واننى
أتساءل هل هناك تقصير فى تفهم الموقف للشباب ؟ وهل هناك تقصير
فى اعداد وتدريس ورعاية هؤلاء الشباب ؟ وهل هناك تقصير فى اعداد
وتدليس ورعاية هؤلاء الشباب ؟ هل هناك تقصير فى تنظيم هذه القافلة
من الشباب ؟ وهل هناك بخل فى الانفاق على هذه المجموعات من الشباب ؟
ثم استدرك قائلاً : واننى أتساءل أين منظمة الشباب الاشتراكي ؟
أين راحت ؟ هل عملها هو تدريب الشباب على كتابة التقارير والقيام
بالتحريرات وجمع المعلومات ؟ وهل هذه هى مهمة منظمة الشباب ؟ وهل
مهمة منظمة الشباب هى تدريبهم على كتابة بيانات ونشرها فى شكل
تقرير ؟ لقد عملوا على زيادة حجم استهلاك الورق ونحن بلد يعانى من
ضخامة كمية الورق التى يستهلكها وهل مهمة الشباب هى ترتيب
الأناشيد ؟ والصيحات والشعارات بالسجع وغير السجع فى المناسبات وغير
المناسبات ؟

واستطرد فى تساؤلاته عن مبررات ثورة الطلبة قائلاً : اننى أعيب
وأبحث بين طيات هذه المنظمة عن الخطأ الذى حدث فى ٢١ فبراير ١٩٦٨
وسأقول بأدلة أمامى من الذى يعطى الجرعات ؟ ومن الذى يرعى ؟ ومن الذى
يعطى المناهج ؟ ومن الذى يلحق الشباب الاشتراكية ؟

انه واحد من اثنين : أما قارئ مجتهد وأما يسارى متطرف بل يكون
أفضل لو كان له ما فى المعتقلات أو السجون ٠٠ الى أين نذهب ؟

هذه مصر الدين ومصر الأزهر ومصر الكنيسة ومصر الانسان المؤمن
الطيب الحنون ذى الصدر الواسع والقلب الطيب الذى ينسى الخطيئة كما
يقول الناس .

ان ثورتنا واشتراكييتنا تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة على أن
 نبني قطاعا عاما قائدا وقطاعا خاصا تابعا وعلى أن يرتبط الاثنان معا من أجل
 الناس ومن أجل الاقتصاد القومي . نحن لم نقل فى برامجنا ان الحرية تؤخذ
 بالقوة أو أن الصراع الدموى وسيلة لحل التناقض بين الطبقات . . . اننا قلنا
 ان التقارب بين الطبقات واذابة الفوارق بينها يتم فى رفق بالذوق وان
 الاشتراكية هى ألا يكون هناك استغلال وأن يكون هناك بيت سعيد
 لكل أسرة . هذا هو تفسير اشتراكييتنا . فاين هذا مما يعطى لهؤلاء
 الصغار من مناهج غريبة نظرية ماركس وانجلز حوار وتعميق فى العملية .
 يقال للشباب مثلا أن ديمقراطيتنا أحسن ديمقراطية وان اشتراكييتنا أحسن
 اشتراكية ويقال له كذلك انك أحسن انسان فتكون النتيجة أن يتحول
 الى انسان لا استعداد عنده لأن يكون مفتوح القلب أو الفكر أو الصدر
 ثم من الذى جرع ذلك للشباب الذى سيمسك بالبندقية ليحارب لحسابنا
 فى المستقبل والذى سيدافع عن الوطن وعن أولادنا الذين نضع فيهم
 آمالنا . .

من هم ؟

وهل هناك فى قافلة القادة تربويون أو رياضيون أو وطنيون ؟ أقول
 انهم قلة ولكن الأغلبية هم كما سبق أن أوضحت لكم . ثم استدرك قائلا :
 وأحب أن أشير هنا الى اننى كنت أقف الى جوار السيد رئيس مجلس الأمة
 عندما حضر الشباب الى المجلس ليعبروا عن رأيهم بهذا التعبير الخاطئ
 وبالصورة القديمة التى اختفت ولكنهم عادوا اليها عندما تضايقوا فوجدت
 ان الكثيرين منهم ينقدون منظمة الشباب ويقولون انها تطلب منهم أن
 يكونوا يساريين متطرفين . . وأن يعملوا كجواسيس فلماذا نلجأ لهذا
 الأسلوب فى حين انه كان يجب علينا أن نعلمهم الرياضة والأخلاق والدين

والقلق والخوف فى قلبى على وطنى . وهنا من فوق هذا المنبر أصارحكم أيها السادة الزملاء ان الأيام والليالى الرهيبة التى بدأت منذ يوم ٥ يونية ١٩٦٧ والليالى والأيام التى بدأت منذ يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٦٨ والتى كادت أيضا أن تكون رهيبة تؤدى كلها الى معنى واحد فكما كانت نتيجة أخطاء الأيام التى بدأت فى ٥ يونية عام ١٩٦٧ هزيمة لقواتنا المسلحة ونكسة لشعبنا فان الأخطاء التى حدثت فى ٢١ فبراير ١٩٦٨ كادت أن تكون انتقالا من النكسة الى النكبة وشتان بين النكسة والنكبة فالنكبة تؤدى الى أن ينقلب الشارع فى الجبهة الداخلية الى ميدان قتال بين فريقين من المصريين فيتقاتلون مع أن الجميع من أبناء الشعب والجميع لهم مصلحة حقيقية فى النظام والجميع عدوهم واحد والجميع مصيرهم واحد والجميع مخططهم وهدفهم واحد ولكن كيف حدث هذا ؟ ولماذا يلجأ الطلاب الى أسلوب غريب فى التعبير قد نسيناه ؟ لقد كانت الأحجار فى طرف وكانت العصى والدروع والحيل فى طرف آخر .

ثم قال : كان أمام هذا الشباب عدة مجالات يقدرّون أن يعبروا بها عما يريدون فعن طريق الخطب يستطيعون أن يخطبوا وعندهم المقالات يستطيعون أن يكتبوا فى المجالات العلمية والمجلات المدرسية ومجلات الشباب ومجلات أخرى عديدة وعندهم الحوار وعندهم اللقاءات الفكرية التى تعقد باستمرار فى المربعات والمثلثات التى يخططونها وفى الاجتماعات والمكاتب حسب التقسيم الموجود فى منظمة الشباب وعندهم شعارات يرددونها ويهتفون بها وينفسون عن صدورهم . انهم يرددون هتافات باستمرار ونحن نسمع صوتهم فى كل مكان وقادتهم يشرفون عليهم باستمرار وينقلون لهم نقيه ولحن الانطلاق الخاص بتعبيراتهم هذه فلماذا لجأوا الى المظاهرة الصاخبة بالطوب والحجر والاعتداء ؟ انها جزء من الصراع الدموى

حتى لا يلوثوا الأرض الطيبة ويشدوا الشباب لحلق الحقد والصراع الدموي
ولغة الدماء وشهوة الدماء في صدورهم .

النقطة الثانية التي التزم بها جمال عبد الناصر هي : « وضع حد
للامتيازات التي حصل عليها البعض دون وجه حق » واننى أقول لجمال
عبد الناصر أبداً بمن حولك وبالقيادة وبالمتصدرين فى العمل السياسى
وفى القيادات السياسية بالذات لأنه اذا لم توضع القدوة الطيبة فى
مواقع القيادة فسنخلق امعات وسيفتح الباب للنفاق والرياء وهذا موجود
فعلا فى عدد كبير من القيادات التي تحتل مراكز حساسة فى الاتحاد
الاشتراكى .

كذلك يجب على كل وزير أن يكون قدوة للمواطنين وذلك بأن يراجع
نفسه وحياته وكيف بدأ ؟ وما وصل اليه ؟ لانه من غير المقبول أن تقول
للجماهير ان الاشتراكية تكافؤ فى التضحيات والأعباء ونترك البعض فى
مستوى القيادة والمسئولية يمارس تطلعات طبقية علنا وبلا حياء وفى
مواجهة الجماهير فانبأ نرى أمثال هؤلاء يبنون القصور بآلاف الجنيهات
ويؤثثونها بآلاف الجنيهات كما كان يحدث فى عصر الماليك وعصر القادة
الغرباء ثم يتصدرون القافلة الاشتراكية ويلقنون الجماهير الاشتراكية
وهى منهم براء وفاقد الشيء لا يعطيه ولا تستمد الوطنية من الجبان أو العميل
كما ان اليد المرتعشة لا تقوى على صنع انسان سليم أو اصدار قرار
جرىء .

أما الالتزام الثالث الذى أشار اليه الرئيس جمال عبد الناصر
فهو « التكافؤ فى التضحيات » ونحن نقول له ان التكافؤ فى التضحيات
يجب أن يشمل الجميع الكبير والصغير على قدم المساواة ولا بد أن يبدأ
من أعلى الى أسفل وليس العكس على انه يجب أن تجرى مراجعة شاملة

ودقيقة فى هذا الشأن فمن يريد أن يثبت فى موقعه القيادى ويتولى أمر هذا الشعب يجب أن يكون من لون هذا الشعب ويضحى أولا وأخيرا من أجله .

الالتزام الرابع هو « النقاء الثورى والطهارة الثورية » هذا منطق جديد لا يصدر الا من قلب زعيم حقيقى . . . اننا نلتمس العذر للجماهير وهى تحس بالقلق والألم والحسرة والسخط حين ترى « الشلل » التى تحيط ببعض المسئولين والى تمثل قطيعا غريبا من الآدميين منهم الوصوليون والأمعات والمحاسبين والأقارب والأصهار والحاقدون ومن أنهم خدمتهم بالقوات المسلحة أو لفظتهم القوات المسلحة .

ليس من المعقول أن يتقلد شخص الوزارة ١٥ عاما فلو دامت له هكذا لما وصلت الى غيره وانما المعقول أن نستفيد من كل الأشخاص والخبرات التى تتحل بالطهارة والنقاء الثورى وهم كثيرون فى هذا البلد ثم ان بقاء الشخص وزيراً هذه المدة الطويلة يتيح له أن يحيط نفسه بالشلل والفرق واننى أتساءل : هل توجد عندنا ديمقراطية ؟ واننى أجيب : نعم توجد فعلا عندنا ديمقراطية ولكنها فى بعض جوانبها ديمقراطية مقنعة أو محجور عليها هذا هو المعنى الذى تردد فى الهتافات ويجب علينا تحليل هذا المعنى لماذا يشعر المثقفون بالضيق ؟ لا شك ان لديهم تطلعات ولكنها ليست تطلعات طبقية وانما تطلعات فى سبيل خدمة الوطن . انهم يبذلون الجهد والعرق فى سبيل الحصول على شهادات من هنا ومن الخارج ثم يجدون المراكز ممثلة بشلل وفرق تحجب عنهم الفرص وتحول بينهم وبين الوصول الى هذه المراكز التى يستطيعون منها خدمة هذا الوطن ومن هنا كان لا بد لهم أن يثوروا وأن يتكلموا وأن يفكروا بصوت عال مرددون أين النقاء ؟ وأين الطهارة الثورية ؟ هذه هى قضية الديمقراطية الحقيقية التى نعانيها :

الشلل وفرق الراقصين الموجودة فى مواقع العمل ان هذه الشلل ليست لديها القدرة على تحمل المسئولية أو الدراسة أو التحليل وقد وصلت الى هذه المواقع دون ما جهد أو تعب وهى تحرص كل الحرص على البقاء فى هذه المواقع ولا رأى لهم يسايرون الأمور بما يضمن لهم البقاء فى مراكزهم من أجل هذا كانت ثورة المثقفين لأن ما يجرى لا يتفق والقيم أو العلم أو التخطيط وان ما يجب أن يراه الشباب اليوم هو النقاء والطهارة الثورية .

ان كل من يرتكب خطأ ما نتيجة لسوء تقدير فى الموقف ثم يتهرب من تحمل نتيجته مدعيا انه لم يرتكبه غبى وجبان ومثل هذا الشخص يجب ابعاده وأن يحل محله شخص شجاع ويستطيع أن يتحمل المسئولية ويقدر الموقف فالى متى نظل نعتمد على الرجل الواحد فى كل أمر كبيرا كان أو صغيرا ؟ فالرئيس جمال عبد الناصر قد التزم أمام الشباب ولكن ليس معنى ذلك أن يعمل وحده . وانما يجب أن يعمل كل فرد فى موقعه ملتزما بالمبادئ التى التزم بها جمال عبد الناصر . لا أن نلقى العبء عليه فى كل كبيرة وصغيرة . . . انهم يرجعون اليه فى كل شئ حتى السؤال عن تسيير المظاهرات أو عقد الاجتماعات فى الوقت الذى يواجه فيه الرجل عدوا ضاريا ويقتضى منه الموقف أن يوجه اليه كل جهوده وانتباهه ثم هو الى جانب ذلك يواجه موقفا سياسيا يتغير بين اللحظة والأخرى ويتعرض الى تيارات غريبة .

وذكر أيضا واقعة شهدا أثناء المظاهرات فقال : ان ما حدث من انفلاتات كان له أصل وكادت أن تحدث ضمنا انه سواء فى قافلة الطلبة - وهذه ظاهرة غريبة . لقد سرت وسط المظاهرات ولاحظت بين صفوفها شخصا يغذى الطلبة بالهتافات وكان متحمسا جدا وكان ينفذ بينهم

جيئة وذهابا فاستدرجته فى الحديث فتبين لى أخيرا: أن الذى يقود المظاهرة من طلبة تتراوح أعمارهم بين تسع وخمس عشرة سنة هو طالب جامعى اما الذى يغذى المظاهرة فهو صاحب صالون بباب الشعرية .

ثم ختم تحليله لمبررات ثورة الطلبة قائلا : أنتقل بعد ذلك الى الالتزام الخامس الذى التزم به جمال عبد الناصر أمام نواب الشعب تحت هذه القبة . الا وهو التمسك بالقيم والاعتصام بالدين . ان رجلا يلتزم أمام الشعب بمثل هذا الالتزام يجب أن يحاط بقافلة من العاملين والقادة تلتزم بمثل ما التزم به وتتصرف كما يتصرف جمال عبد الناصر .

وهنا . . ومن خلال هذه الكلمات التى تبرر ثورة الطلبة كجيل للثورة وعلى لسان ممثل الشعب تتضح عدة دوافع أو أوضاع دفعت الى مثل هذه المظاهرات . ويمكن بلورة الدوافع والاتجاهات فى العديد من المعانى .

وأبرزها الهجوم على تحديد نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى البرلمان . والمطالبة بالحريات وهذا مطلب شعبى وليس طلابى فقط . وان هذه المظاهرات تعبر عن رأى عام . . وتحكم بعض مراكز القوى فى بعض المواقع الهامة لمدة زمنية طويلة . وكذلك سوء تصرف أجهزة التحريات أو الأمن وعدم وضوح الاعلام فى تناوله للقضايا القومية والمطالبة بحياة نيابية سليمة واليأس من قدرة التنظيمات القائمة على أداء واجبها . وكذلك حرية الصحافة والاسراف فى الشعارات . . وكان هناك أيضا صراع دموى كجزء من الجهد الطبقي والتقصير فى رعاية الشباب . وفشل منظمة الشباب التى لم تزد الا حجم استهلاك الورق فى البلد من جراء كتابة التقارير السرية . وكذلك محاولة تعميق فهم الشباب بأن ديمقراطيتنا أحسن ديمقراطية وان اشتراكييتنا أحسن اشتراكية والمطالبة بالاصلاح الجذرى . والغاء الامتيازات التى حصل عليها البعض دون وجه حق .

والتكافؤ في التضحيات من أجل معركة الثأر • وتحقيق النقاء الثوري
والطهارة الثورية والقضاء على الشللية •

وان كان البعض قد فسرهما أيضا بعدم وجود توعية سياسية كافية
لدى هؤلاء الطلبة أو بمعنى آخر وجود فراغ سياسي بينهم •

ورغم ما ذكر من مبررات لهذه الثورة • الا أن البعض من الأعضاء
تساءل عن مصدرها أو مركزها أو باعثها الغير معلن أو غير محدد هويته •

وقد سارت التفسيرات في ذلك ثلاث اتجاهات • فمنهم من فسر
المصدر بأنه من داخل بعض رجالات النظام الثوري نفسه • ومنهم من
فسر مصدر الثورة من خارج فئة الطلبة وان كانوا لا ينتمون الى النظام
أى قوى رجعية أو أجنبية وثالث يرى انها نتيجة طبيعية للمناخ والظروف
السائدة أى كانت ثورة تلقائية صادقة من مشاعرها •

فأما عن الاتجاه الأول والنابع من داخل رجالات النظام نفسه فقد أعلن
وزير الداخلية تحت القبة قائلا : فقد وصلت معلومات تفيد انه من
المحتمل أن تخرج بعض المظاهرات للتعبير عن رأيها المعارض للأحكام التى
صدرت في القضية الخاصة بالطيران • وخوفا من أن تستغل هذه المظاهرات
فقد تم الاتفاق بين الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب ووزارة الداخلية
على أن يكون التعبير داخل محلات العمل وفعلا صدرت الأوامر من الاتحاد
الاشتراكي ومنظمة الشباب بذلك •

ثم استدرك قائلا : ولكن كان توجيه صباح السبت من السيد
الرئيس جمال عبد الناصر صريح أن يسمح بالمظاهرات اذا قامت
وآلا تتعرض لها الشرطة على الإطلاق بل تكون فى حمايتها • ثم أعلن الوزير
أيضا انه قد صدر بعد ذلك بيان وزارة الداخلية بإلغاء المظاهرات وشرح

أسباب هذا المنع فى ظل الظروف الحالية التى تمر بها البلاد .

ثم أعلن وزير الانتاج الحربى المهندس محمد البشرى مؤكدا على الشنق الأول من كلمة وزير الداخلية فقال : أود أن أنوه الى أنه فى أثناء المرحلة الأولى لتجمع المتظاهرين قمت بالاتصال بالسيد وزير الداخلية لخطاره بالموقف بناء على اخطار من مديرى المصانع واتفقنا على أن يكون للمتظاهرين الحرية المطلقة لبدء آرائهم واظهار مشاعرهم داخل نطاق المصنع وحتى لا تندس من بينهم عناصر خارجية تفسد الصورة الصادقة المعبرة لآرائهم .

ثم قال عبد اللطيف بلطية أمين الاتحاد الاشتراكى عن منطقة حلوان وعضو المجلس فى هذا المجال : لقد ترمى الى أسماعنا ان بعض عمال مصنع الطائرات يريدون - كأفراد من هذا الشعب - أن يعبروا عن شعورهم بالنسبة لأحكام صدرت هى فى تقديرهم لا تتناسب التنبيه مع عظم الكارثة التى وضعنا فيها رغما عنا فخرج هؤلاء العمال من مصنع ٣٦ ومعهم بعض عمال مصنع ١٢٥ فى مظاهرة اذا ما وصفت فانما توصف بأنها كانت على أعلى قدر وأعظم مستوى من النظافة فى الاتجاهات والحرص على القيم . خرجت المظاهرة فى طريقها الى حلوان وكان علينا كأفراد نعمل فى التنظيم السياسى أن نسارع بالمحافظة قدر استطاعتنا على نظافة تسير المظاهرة وسلامة الاتجاهات التى تسيطر على العمال وهم يسرون فيها . أخذت المظاهرة طريقها وهتافات مدوية بحياة قائد الثورة جمال عبد الناصر ان العمال جنودك يا جمال نحن معك يا جمال نريد أن نأخذ حقنا من الذين فرطوا فى حقوق وطننا .

وسارت المظاهرة على هذا النحو وكان علينا أن نراقب سيرها حتى نعمل على ألا يندس بين صفوفها من يشوه جمالها . وفعلا سارت المظاهرة على هذا النحو وما أن اقتربت من مبنى قسم حلوان حتى ذهبت الى السيد

مأمور قسم حلوان بصفتة المسئول عن حفظ النظام فرجاني أن أعمل على تزيق المظاهرة وبالطبع كان لا يمكن لي ولا لأي شخص غيري أن يقوم بهذا العمل . وقد حاولنا جاهدين تفريق المظاهرة بطريقة ودية فحدث خلاف بيننا وبينه على وسيلة ذلك . وأقرر احتقا للحق وبشاعة اننى أتفق مع السيد وزير الداخلية في انه لو اننى تمكنت من الاتصال بسيادته في تلك اللحظة لأمكنه أن يتدارك الأمر ولكن منعنى وحال بينى وبين ذلك ضيق الوقت وضيق المسافة التى كانت بين المتظاهرين وبين رجال الشرطة .

وقال العضو أحمد القصبى في هذا الشأن : في تقديرى ان ما حدث في حلوان بالتحديد من مظاهرات لم يكن عقوبا انما هو عمل نظمه كل من الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب وان كانت العملية قد خرجت عن أهدافها بعد ذلك فهذا موضوع آخر وعند هذا التفسير صنف له الأعضاء .

ولكن عبد اللطيف بلطية أمين التنظيم لحوان رد قائلا : قد ورد في كلام السيد أحمد القصبى ما قد يفهم منه بعض السادة الأعضاء ان مظاهرة عمال مصنع ٣٦ الحربى بحلوان كانت مدبرة والحقيقة انها لا يمكن أن تكون كذلك وبسبب ذلك واضح وبسيط وهو ان عمال المصنع لم يخرجوا جميعا للاشتراك في هذه المظاهرة بل بقى عدد منهم بالورش ٠٠ ثم استدرك رده قائلا : ما أردت أن أناقش ما جاء بكلمتى اليوم ولكنى أردت أن أصحح واقعة وهى انه قد تزامى الينا ان بعض عمال المصنع المشار اليه قد يقومون بمظاهرة وهذا هو ما حدث بالضبط فقد لقينا المظاهرة في منتصف الطريق بعد قيامها بأكثر من ساعة . ولقد طرح سؤالى لماذا يحدث هذا في حلوان بالذات ؟ ولماذا عمال مصنع ٣٦ ؟ والرد على هذا السؤال بسيط جدا فهناك سبب واحد لذلك وهو ان الشعب كله تآثر بالأحكام التى صدرت في قضية الطيران وعمال مصنع ٣٦ - وهو مصنع الطائرات - كانوا

أكثر تأثرا لانهم الذين عانوا ممن صدرت ضدهم هذه الأحكام .

ثم أعلن **خالد محيي الدين** قائلا : أقول انى سمعت شخصا من السيد وزير الداخلية كما سمعت فى الاتحاد الاشتراكى بصفتى عضوا بالمكتب التنفيذى للقلبوية ان الأوامر الصريحة الواضحة من الاتحاد الاشتراكى هى « لا مظاهرات » وهناك فرق بين التدبير وبين ان الاتحاد الاشتراكى كقيادة سياسية تتوقع الأمور فلا تتركها تذهب الى المدى الخطير الذى ذهبت اليه بل يجب أن تتواجد هذه القيادة حيث توجد الجماهير فتتحرك معها وألا تكون بينها بل تكون فى مقدمتها ثم استطرد فى دفاعه عن الاتحاد الاشتراكى قائلا : فخرج الاتحاد الاشتراكى على رأس الجماهير وتحركه معها وتصرفه لا يلقى ان هذا العمل كان تلقائيا ومما يؤكد انه كان كذلك هو تلك الظروف السياسية التى سبقت المظاهرات وتأثر الرأى العام بصدور الأحكام فى قضية الطيران . أقول ان هذا العمل كان عملا تلقائيا ويؤكد ذلك قيام الشعب يومى ٩ و ١٠ يونية وتحركه بنفسه دون تدبير او قيادة من الاتحاد الاشتراكى .

ولكن **العضو حامد عبد اللطيف** يتساءل عن عدم تعيينه عن مصدر هذه المظاهرات قائلا : اننى أود أن نسأل أنفسنا عن المظاهرات التى مرت والتى قامت تلقائيا او بتدبير أو غير ذلك ؟

بل يصل تساؤل **العضو عبد الفتاح الشووبجى** الى اليقين عندما يقول : اننى أتساءل كيف ينظم الاتحاد الاشتراكى المظاهرة ودون أن يتم تنسيق كامل بينه وبين وزارة الداخلية وعلى رأسها أحد أعضاء الأمانة العامة ؟ كذلك يبدو غير واضح لى سبب قيام مظاهرة دون أن يتحدد فيها المسئول ودون أن يتحدد لها موعد . ومكان بدايتها وموعد ومكان انتهائها ودون أن تتحدد شعاراتها ؟ ثم يعود فى ثنايا كلامه مؤكدا ظنه أو يقينه عن تدبير

ذلك من جانب الاتحاد الاشتراكي قائلا : أعود فأؤكد اننى مقتنع اقتناعا كاملا ان بيننا أيدي تستتر وراء الدعوى بأنها تبني فى حين أنها أيد هدامة وفى رأى انه لا بد من معرفة هذه الأيدي وعزلها من بين الصفوف حتى نقف صفا واحدا فى الجبهة الداخلية .

وعند هذا صفق له الأعضاء وكأنهم يصدقون على ظنه أو يقينه . ثم يعلن أحمد سعيد أيضا (مدير اذاعة صوت العرب سابقا) قائلا : وصر الى علمى عما ورد فى تحقيق النيابة العامة فى أقوال أحد أعضاء المكتب التنفيذى بحلول ان أنه قد بدأ من أقواله فى التحقيق أنه كان هناك تنظيم سابق للمظاهرات واتصال بأجهزة وزارة الداخلية فى هذا الشأن هذا وقد سمعنا سلسلة من التصريحات الرسمية المتناقضة أقنعت البعض الا أنها لم تقنعنى ولم تقنع السادة الأعضاء الذين سبقونى فى الكلام عما يحتم علينا أن نطالب بإجراء تحقيق برلمانى غير التحقيق الذى تجريه النيابة العامة .

ولكن وزير الداخلية شعراوى جمعة تصدى لما أعلن من وجود تعارض أو تناقض فى التصرفات الرسمية فقال ردا على العضو أحمد سعيد رد تكرار لما سبق قوله الا انه أضاف أيضا رأيا آخر فقال : لقد تم اتصال بين الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب وبينى فى هذا الشأن وصدرت التعليمات فعلا من الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب ومن وزارة الداخلية بمنع المظاهرات وإنه اذا أريد التعبير عن الرأى بالنسبة للأحكام فيكون ذلك داخل مقام العمل أو الدراسة وعلى شكل مؤتمرات فقط وعلى ذلك فليس ثمة تناقض بين تصريحات المسئولين فى هذا الصدد ثم قال : وبعد قرار اغلاق الجامعات توجه بعض طلبة الاسكندرية الى مبنى الجامعة وسمع لهم بالدخول الى الحرم الجامعى لمقابلة مدير الجامعة ثم أمروا بالتفرق بعد

ذلك .. وفى يقينى ان عدد طلبة الجامعات والمعاهد الذين خرجوا فى المظاهرات لا يتعدى ستة آلاف أو سبعة آلاف طالب من مجموع عددهم الذى يقرب من مائة ألف طالب .. وهذه حقيقة أردت أن أوضحها حتى لا يتهم طلبة الجامعة بأن لهم اتجاها معينا وحتى لا تشوه صورة أبنائنا الطلبة وقد انتظمت الدراسة فى كثير من الكليات واستمرت الى مساء يوم السبت وهو اليوم الأول للمظاهرات .

أما العضو فريد زكى حشيش فقد فجر ضجة بالقاعة مرتين حيث انه تحدث عن دور الاتحاد الاشتراكى أو موقفه تجاه المظاهرات فقد بدت تناقضها أو تعارضها حيث أعلن قائلا : جاء على لسان بعض الزملاء الذين تحدثوا الليلة ان الاتحاد الاشتراكى هو الذى بعث بهذه المظاهرات واننى كمضو فى هذا المجلس وكأمين مساعد فى المكتب التنفيذى أقرر ان الحقيقة هى ان الأوامر كانت صريحة لمنع المظاهرات .

ثم عاد وقال : ان التعليمات التى وصلت من الاتحاد الاشتراكى الى المكاتب التنفيذية تقضى بعدم التصدى للمظاهرات وهذا طبيعى لأن المتظاهرين هم أبناء الشعب فاذا كانوا يريدون التعبير عن رأيهم فى الأحكام التى صدرت فقد أبدى الاتحاد الاشتراكى فعلا رايه .

ثم صاح قائلا : أنه لا يصح أن نلقى التهم جزافا من فوق هذا المنبر المقدس اننى أكرر القول بأن الاتحاد الاشتراكى لم يحرك هذه المظاهرات لقد كان الاتفاق كما قال السيد وزير الداخلية على منع المظاهرات اما التعليمات التى صدرت من منظمة الشباب فتقضى بأن التجمعات داخل المصانع ووحدات الانتاج غير ممنوعة أما اذا أصر المتظاهرين على الخروج من وحداتهم الانتاجية فليجتهد أعضاء المنظمة أن تكون المسيرة سليمة .

أما **حسن حافظ** فصاح وكأنه يشير الى اداة الاتحاد الاشتراكي بالتلميح فقال : أن الأمر واضح فاذا كان المسئولين عن الطيران قد حوكموا على أساس انهم مدنيون فاصدار المحكمة للحكم ليس فيه مخالفة للقانون وانى أتساءل ما دام هناك اجراء آخر هو التصديق على الحكم فلماذا كان هناك اتفاق أو ترتيب للاعتراض عليه ؟

أما **علوى حافظ** فقال : اننى لعلمى من أن المنظمة تعلم أن المظاهرة أردأ أنواع التعبير عن الفكرة أو الرغبة وانها قافلة غير مضمونة الاتجاه أو الهدف ومن ثم فهى فى هذا كمن يقول لك « اركب البحر واقفز على الموجة وغير اتجاهها » فمثل هذا التفكير مبنى على غير الواقع بل هو تفكير خيالى فهل نلجأ للخيال حتى فى تقدير الموقف بعد أن لجأنا اليه فى الشعارات ؟ لقد أصبحنا لا نعرف كيف نقدر الموقف أو نقدر المسافة ثم أصبحنا أيضا غير قادرين على تحمل المسئولية ولا نعرف ماذا يحدث من مثل هذا التصرف ولا نقدر كيف تتألم الناس وتكاد تجن من هذا الموقف الذى نعيشه اليوم اذا تحرك أبناؤهم فالأم حينما ترى ابنها يتحرك فى هذا الاتجاه تتولاها الحشية عليه لانه ابنها أولا ولانه جزء من بلدها ثانيا .

أما **العضو حامد عبد اللطيف** فيقول بالتلويح أيضا : ان تقييمنا لهذه الأحكام دون معرفة التفاصيل فخطأ كل الخطأ . ثم هل نشغل - ونحن فى وضعنا الحالى - بالأحكام والمحاكمات كما كنا من قبل نشغل بالكرة وغيرها ؟ ان هذا بديل يوضع فى المجتمع تلقائيا دون أن نتحسس بالواقع اننا يجب أن نكون أكثر حرصا فى هذا كله .

أما عن الاتجاه الثانى والذى يرى ان تدبير هذه المظاهرات أو تحركها دفع من جانب المعارضة للنظام والتى تتمثل أساسا فى القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى انهارت أو تضررت أو خربت مصالحها من جانب

النظام الجديد أى نظام الثورة • وقد اصطلح على تصنيفهم بتعبير الرجعية •• وان كان أحيانا قد انسحب على بعض الدول العربية كتعبير سياسى عن اتجاه هذه الدول المتضارعة مع الرئيس جمال عبد الناصر • وربما يكون العضو ضياء الدين داود قد عبر عن ذلك الاتجاه أقرب تفسير لتحديد ماهية المعارضة على وسط هذه الأحداث • وهو ما يفهم من مفهوم المخالفة لتحديده المؤيدى الثورة • فيقول : اننا نتغافل عن كثير من الحقائق وننسى ونصاب بالنسيان ولذلك حينما نقول ان من حق كل الناس ان يعبروا فيجب لكى يحسنوا التعبير ان تتوافر عدة شروط وهى ان يكون هناك ايمان بهذه الثورة وايمان بقيادة هذه الثورة وحرص أكيد على استمرار هذه الثورة •

ان كل واحد منا يجب ان يحاسب ضميره بهذه القيم الثلاث أو القيود الثلاثة • لا بد أن ننطلق اذن الى المنطق السليم ولن نطلق الزمام أبدا للقوى المخربة والقوى المتصيدة وقوى تركيب الموج كما قيل هنا بحق •

ثم يؤكد أحمد يونس دور المعارضة الذى سبق تعريفها قائلا : قضية تحرير الوطن اليوم من الاحتلال هى أولى القضايا وان حلها المستهدف حرية الوطن وأمنه واستقراره وشرفه تجعلنا نستنكر ما فعلته فئة مضللة تسربت منتهزة ثورة شبابنا الطاهر وهو يناجى قائد ثورته ويرفع رأيه فيستجيب القائد الى صيحات أبنائه وجنوده ويحولها الى قرارات تطمئن النفوس • وتأتى الرجعية العميلة هذا الانتصار من القائد فى الاستجابة لنداء الشباب ولارادة الشعب • وتخلق المارك وتطرح الشعارات المضللة وهى تبغى بذلك أن تحقق أهدافا متعددة •• منها تحقيق هدف الاستعمار فى تفتيت الجبهة الداخلية الصامدة الملتفة حول قياداتها وتحقيق أهدافها الشخصية لتتأثر لنفسها ، ودفع القضية الأصلية قضية ازالة آثار العدوان

وقضية تحرير البلاد الى القاع لنشغل الشعب فى قضايا صغيرة
لا تنكر أهميتها فيلهى عن القضية الأولى وتتحقق بذلك آمالها المميتة فى
تصفية الثورة واستعادة مجد الرجعية الذى لن يعود الا على جثتنا .

أن ما يجرى حولنا اليوم فى العالم من محاولات الاستعمار المستمرة
والمستميته لضرب النظم التحررية والقيادات الوطنية فى العالم الثالث ..
كما حدث فى أندونيسيا وكما حدث فى غانا وكما حدث فى المحاولة الأخيرة
فى انقلاب الجزائر وكما يحدث الآن من تحرك الرجعية فى السودان لتقرب
الحكم الوطنى فيه - ليؤكد لنا ضرورة اعادة النظر فى طريقة تعبئة الشعب
لمعركة التحرير تعبئة كاملة يحس كل مواطن بها .

اننا نرفض مقاومة الرجعية العميلة فى بلادنا فى هذه الفترة عن طريق
القوانين أو الاجراءات الاستثنائية على أن يكون طريقنا الى ذلك بالشعب
بالمجاهير العريضة المؤمنة بثورتها وبقائدها . وفى هذا الاتجاه أيضا وقد
سبق لحالد محيى الدين أن دافع عن تدبير ذلك من جانب الاتحاد الاشتراكى
فعاد وقال : اننى أقول ان الشعب قد تحرك يومى ٩ و ١٠ يونية تلقائيا
وأصبحت لديه خبرة فى ذلك تمكنه من التحرك تلقائيا ودون أية توجيهات
واذا كانت هناك بعض العناصر الضارة قد حاولت استغلال هذا التحرك
استغلالا سيئا الا ان الجماهير - فى ٢١ فبراير ١٩٦٨ - بوعيتها قد
استطاعت بشكل عام أن تفرق بين الشعارات السليمة وغير السليمة وهذا
ليس غريبا على شعب ٩ و ١٠ يونية .

كما يلمح بذلك عبد الفتاح الشوربجى دون التصريح قائلا : وأتساءل
لماذا لم تسر المظاهرات فى ٢١ فبراير وما بعده من أيام فى خطها السليم
ولماذا انحرفت ؟ والفرق بين يومى ٩ و ١٠ يونية و ٢١ الى ٢٧ فبراير لا يزيد
عن ثمانية أشهر .. اننى أؤكد ان ثورة ٩ و ١٠ يونية لن تخمد ولن تنتهى

لأنها صدى الشعب تجاه حبيبته ولأنها ليست موجهة .. واننى أعتقد ان هناك يدا تلعب .. يدا موجودة ومستترة خلف ستار بدعوى انها تسهم فى البناء ويجب على القيادة السياسية أن تكشفها بوضوح وأن تعزلها من بيننا عزلا كاملا حفاظا على حقوقنا .. أعود فأؤكد اننى مقتنع اقتناعا كاملا ان بيننا أيدي تستتر وراء الدعوى بأنها تبني فى حين انها أيده هدامة وفى رأى انه لا بد من معرفة هذه الأيدي وعزلها من بين الصفوف حتى نقف صفا واحدا فى الجبهة الداخلية .

وتأكيدا على صدق كما تصور فقد صفقوا له الأعضاء عند هذا الحد من الحديث .

ثم تحدث علوى حافظ فى تحليل هذا الاتجاه قائلا : ان ما حدث لا يستبعد أن يكون وراءه مدبر ومخطط ومنظم يجب أن نصل اليه ونحدده وقد يكون فى أحد مواقع المسئولية . فليس معقولا ان من يدبر مؤامرة أن يقول اننى سادبر مؤامرة ومن يخطط للمؤامرة أن يقول اننى أخطط للمؤامرة فقد يكون التدبير بالتلميح وقد يكون بالتلويح قد يكون بالايحاء وقد يكون بالاستفزاز وقد يكون بالاثارة وقد يكون بالاهمال وقد يكون بالأوامر الملتوية المترددة قد يكون بشئ من هذا فتحدث المؤامرة أو قد يكون بهذه كلها معا وقد لا تخرج من رجل واحد ولكن قد تخرج من مجموعة رجال ينتسبون الى رجل واحد وهذا ما يدخل الشك والقلق والخوف فى قلبى على وطنى .

وهذه أمور معروفة لنا ولن تخفى علينا فنحن نعرف كيف تدبر المؤامرات لهذا فانه يجب التدقيق فى هذه العملية .

ثم عاد قائلا : أقول بل أؤكد وأنا سيىء الظن وقد يكون سوء الظن عصمة فى بعض الأحيان أقول - للثاريخ وللشعب - ان هناك بصمات لمجهول خلف هذه الفتنة التى حدثت أخيرا فليوفق الله كل المخلصين فى

الأجهزة السياسية والحكومية وفي القضاء لاكتشافها كي تنتزع من مواقعها ليسلم هذا الشعب من أضرارها .

كما ساهم رئيس المجلس حينذاك الرئيس أنور السادات في هذا الاتجاه مفسرا بقوله وهو بصدد الحديث عن اجتماعه بوفد الطلبة فقال : عندما حضروا كانوا في أشد حالات الانفعال شأنهم في ذلك شأن أى شباب وكان معهم بيان أعدوه وهم في هذه الحالة النفسية التي أرجعها الى انهم كانوا في حالة بلبلة واني أشارك بعض السادة الأعضاء رأيهم في جواز وجود شيء آخر من ورائهم الى جانب هذه البلبلة .

ومع ذلك فتفسير الرئيس السادات ينسحب أيضا على بعض رجال النظام ربما يكونوا من المسئولين بالاتحاد الاشتراكي وربما ينسحب تفسيره أيضا على الرجعية - كما أطلق عليها - وهم رجال النظام ما قبل الثورة . . . اذن فتفسيره يحمل أكثر من اتهام ولكنه بحكم ثورته وقربه من مواقع المسئولية والسلطة والصراعات على القمة لا بد وانه يعرف أو يعلم ما قام بطرحه من تفسير دون التصريح لأسباب سياسية .

أما عن الاتجاه الخارجى أو الثالث والذي حرك هذه المظاهرات سواء بالاستعانة باليد المجهولة أو المستترة التى ألح اليها البعض أو بفئة وطبقة المعارضين للنظام أساسا . فقد تحدث فى هذا الصدد العضو عبد الجابر علام حيث قال : واذا كان الاستعمار واذا كانت أمريكا واسرائيل وكل أعدائنا على هذه الأرض فى هذا الوقت الذى ما تزال المعركة قائمة بيننا وبينهم بمختلف الأسلحة يعتقدون انهم قد وجدوا فى هذه الأحداث فرصة لتفتيت الجبهة الداخلية فاننا نقول لهم لا وان طلبة مصر ورجال مصر هم على وعى وأقدر على فهم الظروف التى تمر بها البلاد ولن تمكن للمتطفلين الذين يريدون أن يتزعموا الطلبة من أن يركبوا الموجة ويحققوا أغراضهم وأقول لهم ان الطلبة

ليسوا في حاجة الى زعماء .

ومما لا شك فيه فانه لا بد أن يطرح تساؤل بديهي وسط هذه الأحداث وهو لماذا يتجه الطلبة بمظاهراتهم نحو مجلس الأمة تعبيراً عن حركتهم أو ثورتهم ولم يتجهوا الى جهة أخرى ؟

فأولا لم يتجهوا الى التنظيم السياسي القائم حينذاك وهو الاتحاد الاشتراكي العربي حيث ان بعضهم كانوا أعضاء بمنظمة الشباب الاشتراكي التابعة لهذا الاتحاد . وبالتأكيد فان هؤلاء الأعضاء لا يبغوا اخراج أو هز مكانة هذا التنظيم لانتمائهم له .

كما انه لو فرض أو ثبت كما أشار الى ذلك بعض أعضاء مجلس الأمة بأن الاتحاد الاشتراكي وراء تدبير هذه المظاهرة فمن البديهي ألا تتجه هذه المظاهرات لمن يدبرها بل بعيدا عنه لضرب أو هز أو زعزعة تنظيم آخر مقابل يرى الاتحاد الاشتراكي انه ينافسه في السلطة أو المكانة وخاصة ان من يرأس هذا التنظيم المقابل أي مجلس الأمة هو أحد الضباط الأحرار وعلى ذلك فان المظاهرات تبدو وكأنها تضرب أو تحتج أو تتمرد أو تحاكم الثورة كما قيل ذات مرة وعلى ذلك تصطبغ سلطات الدولة مما يؤدي الى فوضويتها نتيجة الصراع المطروح والمعلن على الساحة السياسية . .

أي نقل هذا الصراع من الجانب الخفي الى الجانب المعلن عن طريق الجماهير ولا سيما الطلبة أي الشباب . . أي ذات الجيل الذي أنبتته الثورة وكانت تزهر وتفتخر به . . أي وكان المطلوب نكسة الثورة . . في شبابها . . أي جيلها . . أو نكسة الشباب في الثورة . كما ان الاتحاد الاشتراكي لو أراد حصر هذه المظاهرات أو التقليل منها أو تخفيف حدتها أو منعها ابتداء فكان يمكنه اصدار تعليمات أو توجيهات بذلك الى أعضائه في منظمة الشباب الاشتراكي من الطلبة الجامعيين ولكنه لم يصدر مثل هذه التوجيهات .

كما ان الطلبة الذين غير منتمين لهذه المنظمة فهم يعلمون ان زملاءهم من أعضاء المنظمة يكتبون تقارير سرية حول اتجاهات الراى العام اى يستشعرون انهم جواسيس التنظيم السياسى عليهم مما يؤدى بهم الى التظاهر نحو مجلس الأمة وليس نحو التنظيم الذين يحجمون عنه .. حيث ان مجلس الأمة سيسمع لهم وانه السلطة التشريعية والنيابية والدستورية والقانونية امامهم اما هذا التنظيم الآخر فهو تنظيم غير محدد الملامح والسياسات والاهداف بل وانه يمثل شىء أو نوع من التسلط على حرياتهم فى القول والفعل مما يسجل عليهم ذلك فى تقارير زملائهم من أعضاء منظمة الشباب الاشتراكى .

وحيث ان هؤلاء الشباب هم امتداد لمظاهرات ٩ و ١٠ يونية والتي سبق وأن اتجهت أيضا الى مجلس الأمة فور اعلان الرئيس عبد الناصر قراره بالتنحى .. فهم يعرفون مسبقا ان هذا المجلس هو الممثل الدستورى والمحدد بلامحه لهم .. وعلى ذلك فلا بد من الاتجاه الى مجلس الأمة .. ممثلين الشعب . وثانيا لم تتجه هذه المظاهرات الى مقر أو منزل الرئيس جمال عبد الناصر حيث انه استهدف نقدا أو انتقادا من هذه المظاهرات والتي تمثلت فى بعض الشعارات .

بل وصل الامر فى شجاعة وجراة هذه المظاهرات وخاصة داخل الحرم الجامعى ان وقف أحد الطلبة - كريم - وهو ما كان يطلق عليه فى ذلك الحين رئيس لجنة وفد الطلبة على المسرح الرئيسى لقاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة يعلن البيان الذى اجتمعت من أجل وضعه وكتابته اللجنة المذكورة ليحصل على اجماع بالموافقة عليه من الطلبة المؤتمرين بالقاعة .. وقف يعلن بندها هاما ومثيرا فى ذلك الحين وهو : مطلوب حضور رئيس الجمهورية الى هذه القاعة للاجتماع بالطلبة ولتناقشتهم وتنفيذ مطالبهم .

وعندما أعلن هذا الطالب الزعيم هذا البند ضجعت القاعة بالتصفيق الحاد من الطلبة الحاضرين والذين وافقوا زميلهم على ذلك . بل كانت تتردد الاشاعات أحيانا بين الطلبة داخل الحرم الجامعى بأن الرئيس جمال عبد الناصر سيأتى الى القاعة . . وان الرئيس سيحضر للاجتماع بالطلبة . . وان الرئيس سينفذ مطالب الطلبة دون الحضور . . وان الرئيس سيفوض أحد المسئولين للقاء الطلبة . بل انه قد حدث بالفعل ان الرئيس جمال عبد الناصر قد اجتمع باتحاد طلبة الجامعة فيما بعد بمنزله .

ولذلك كان منطقياً أن يتجه الطلبة الى مجلس الأمة . . وعندما حضروا الى المجلس . . فقد قال بعض الأعضاء انه لا يجوز أن يدخل الطلبة مجلس الأمة ولا يجوز لهم أن يناقشوا رئيس المجلس أو الوزراء . . وقد جاء هذا على لسان العضو نصر عبد الغفور أثناء حديثه بقاعة البرلمان وقد أكدها رئيس المجلس أنور السادات حيث قال : لقد اعترض فعلا بعض السادة الأعضاء على هذا الاجراء بل ورغم ان مجلس الأمة ذاته كان محل انتقاد الطلبة فى شعاراتهم وبياناتهم الا انه كما سبق القول بأن السلطة السياسية الدستورية الواضحة المعالم والملاحق والتي - منطقيا - تعدو ملجأ الطلبة ازاء موقفهم من التنظيم السياسى أى الاتحاد الاشتراكى بمنظماته وكذلك رئيس الجمهورية وهو رئيس السلطة التنفيذية دستوريا ولكن الرئيس أنور السادات أمر بدخول الطلبة . . وفى السطور التالية يعلن رئيس المجلس فى قاعة البرلمان ما دار حول هذه المسألة فقال : يهمنى أن أحيط السادة الأعضاء علما بالزيارات التى قام بها الطلبة الى المجلس - فى يوم السبت الماضى وحوالى الساعة الثانية أو الثانية والنصف بعد الظهر - وكانت المظاهرات مسموحا بها - وصلت الى مبنى المجلس احدى المظاهرات للطلبة فامر بفتح الأبواب للمتظاهرين لاستقبالهم . ونظرا

لأن المظاهرة كانت تضم حوالى ألفى شخص فقد طلبت اليهم أن يختاروا من بينهم من يمثلهم فى عرض وجهات نظرهم وفعلا حضر الى المندوبين . وعرضوا ثلاثة موضوعات رئيسية . وهذه المطالب هي التى قدمت لى فعلا يوم السبت وكان عليها اجماع وهى : الأول يتصل بالأحكام التى صدرت فى قضية الطيران .

والثانى يتعلق بما حدث فى حلوان وضرورة التدخل فيه . والثالث يتعلق ببعض متاعب لهم من حرس الجامعة . . كما استمعت منهم لآراء مختلفة! بعضها عن الحريات وبعضها كان يناقض الآخر ففى الوقت الذى طالب فيه البعض بحل منظمة الشباب عارض البعض الآخر هذا الرأى وانهم من منظمة الشباب وهى تمثل الشباب . وازاء ذلك رأيت أن أخرج للطلبة لأعلن لهم ان اخوانهم تقدموا الى بهذه المطالب الثلاثة وهى التى أجمعوا عليها . ووعدت أن تبحث كل هذه الأمور على جميع المستويات وانصرف الطلبة . ثم قال : وبالأمس حوالى الساعة الحادية عشرة صباحا اتصل بمكتبى أستاذ من أساتذة كلية الآداب وقال ان هناك عشرة من الطلبة الموجودين فى الجامعة يريدون الحضور لمقابلتى فوافقت على ذلك وطلبت منه أن يقوم باصطحابهم ويحضروا لمقابلتى . واجتمعت بهم فعلا لمدة ساعة ونصف تقريبا ثم عادوا الى زملائهم . وفى المساء حضر جميع الطلبة الذين كانوا موجودين بالجامعة الى المجلس حيث عقدنا معهم اجتماعا حضر الجانب الأكبر منه فريق كبير من حضراتكم أى أعضاء مجلس الأمة . وقد أوضحت لهم الصورة السياسية لموقفنا اليوم وقلت لهم ان لكل انسان الحق فى أن يبدى رأيه ويعبر عنه ولكن بطريقة منظمة وبغير تعطيل للانتاج أو العمل على الاطلاق كما قلت لهم ان بيانهم الذى تقدموا به مرفوض شكلا وموضوعا وهذا هو السبب فى اننى لم أعرضه على حضراتكم يضاف الى هذا ان مندوبيهم عندما قابلونى بعد ذلك أخبرونى أنهم قد سحبوا البيان وهندس الطلبات

وانهم سيعدون بياناً آخر بعد أن استمعوا الى ما قيل لهم وبعد أن تبين لهم ان ما قدموه كان تحت ضغط حالة انفعال شديد . ثم قال : لقد قلت لهم أكثر من مرة وفي حضور الكثير من حضراتكم اننا لا نقبل شروطاً من أحد كما قات لهم اننى لم أقبل حضورهم لأتلقى أية شروط وانما استجبت الى رغبتهم فى الحضور الى المجلس باعتباره بيتاً لهم وشرحت لهم الصورة كاملة حتى يتمكنوا بعد هذا الشرح من الحكم على الأحداث كمستولين وكمواطنين .

وحيث وصل الطلبة الى مجلس الأمة . وحيث كان الأخير محل انتقادهم أيضاً . . فكان لا بد من رد فعل المجلس ازاء هذا التظاهر الطلابي الكبير . . ولا سيما أن الأعضاء استشعروا بل تعرفوا من المظاهرات والشعارات والبيانات ومن بينها اقامة حياة نيابية سنلينة أو حل المجلس أو ضرورة الحرية لمجلس الأمة في التعبير الصادق والحقيقى عن الجماهير كما جاء ذلك على لسان الأعضاء تحت قبة البرلمان أثناء نقاشهم حول ثورة الطلبة . وكان رد الفعل عنيفاً أيضاً من جانب بعض الأعضاء دفاعاً عن المجلس وكرامته ومكانته السياسية والدستورية بل والشرعية أيضاً ودفاعاً لما وجه اليه من انتقادات بل وتصدياً لما يمكن أن يحدث للمجلس من جراء هذه الانتقادات المعلنة من الشباب والذين يمثلون قطاعاً هاماً وحيوياً ومؤثراً بين الجماهير بل وان لهذا الشباب قطاع عريض من الأسر التى ربما تكون متعاطفة أو متضامنة بشكل أو بآخر مع هؤلاء الشباب وقد بدأ هذا الرد الفعل بين الأعضاء . . كما سيأتى الآن .

فقد وقف العضو عبد الجابر علام مشافعا عن نسبة الـ ٥٠٪ المثلة للعمال والفلاحين فى المجلس لأول مرة فى تاريخنا النيابى فقال : لقد كان من المتوقع أن يكونوا على علم بان هذه التجربة ثورية تحدث لأول مرة فى الجمهورية العربية المتحدة بل فى العالم أجمع وان هؤلاء

العمال والفلاحين أدوا دورهم كاملا فى خدمة الشعب لا أن يكون مفهومهم - وهم فى دور الاعداد - ان نسبة الـ ٥٠٪ انما هى للبصمات فقط . لقد كان من الواجب أن يعرفوا ان هذه تجربة ثورية حية عليهم أن يكملوها . ويؤسفنى أيضا أن أقول ان بعض من يتشرفون بعضوية هذا المجلس وفى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا تمشوا مع هذا الكلام وأيدوه وقالوا ان هذه الحرية التى افتقدناها فى المجلس .

ثم تساءل وهو ما زال يستطرد فى دفاعه قائلا : ما معنى أن يقال لأبنائنا الطلبة اننا لا نستطيع أن نمارس الحرية ؟ هل هذا الكلام يقال ؟ ان هذه موجة يريد البعض ركوبها واستغلالها ولكن أبنائنا الطلبة يرفضون ذلك ولن يمكنوا لاي انسان من أن يستغل قوة اندفاع الشباب المؤمن ببلده وبثورته وبقائده بهذه الأساليب والوسائل الرخيصة .

اننا منذ جئنا الى هذا المجلس ونحن نمارس حريتنا بالكامل ولا يمكن أن يدعى أحد غير ذلك .

واذا كان العضو السابق تحدث بحماس وانفعال فكان حديث أحمد القصبى فى ذلك هادئا وان كان أيضا لم يستطع أن يكتفم انفعاله المكتوم بل تحدث فى أمور خطيرة فى حاجة الى مراجعة . فقال : بمناسبة ما وصل الى أسماع بعض السادة الزملاء مما تردد على بعض الألسنة من كلمات خاصة بالمجلس فأننى كمدخل لهذا الموضوع أحب أن أقرر الآتى : ان عضو مجلس الأمة مواطن هيا نفسه للعمل . ثم دخل معركة انتخابية وتم انتخابه عن طريق الشعب انتخابا مباشرا ومجرد انتخابه عن دائرة معينة وجيئئذ عضوا بهذا المجلس لم يعد ممثلا لدائرة معينة بالذات وانما يمثل الأمة جميعها .

ان التكييف الدستورى لعضو مجلس الأمة انه يمثل الأمة بأسرها وهذا التكييف تترتب عليه نتائج خطيرة أهمها : ان عضو مجلس الأمة حر فى ابداء آرائه وتصرفاته وغير ملتزم بما يقدم اليه من الناخبين . وان عضو مجلس الأمة يمارس اختصاصاته بما يحقق صالح الأمة كلها غير مقيد فى ذلك بمصلحة دائرة فقط . وان عضو مجلس الأمة غير ملتزم بأن يقدم كشف حساب الى الناخبين . وان عضو مجلس الأمة ليس مسئولاً مدنياً أمام الناخبين .

ودور الشعب وحقه الدستورى ينتهى بمجرد انتهاء عملية الانتخاب ولا يلتزم المجلس أمام الشعب بعد ذلك بأى التزام وانما ينطلق المجلس بعد أن تتم عملية الانتخاب لأداء دوره الدستورى وليس للشعب فى هذا الصدد الا مراجعة رئيس الدولة راجيا استخدام حقه فى حل المجلس أو فى الاعتراض على بعض المشروعات اذا دعت الضرورة الى ذلك فطبيعة مجلس الأمة اذن انه - بحريته واختياره - يعبر عن آراء المواطنين ورغباتهم .

وليس هناك من قيد على استخدام تلك الحرية وهذا التصرف الا تجديد عملية الانتخاب وقد راعت الدساتير الحديثة أن تتمثل الرقابة الشعبية على المجالس النيابية فى إعادة التجديد وحتى لا تفقد هذه الرقابة الشعبية على المجالس روعى ألا تكون فترة المجالس النيابية طويلة حتى لا تفقد الرقابة الشعبية وألا تكون قصيرة حتى لا يفقد الأعضاء استقلالهم وقد أخذ الدستور المصرى بحل وفسط بأن جعل مدة عضوية المجلس خمس سنوات . ولقد وجدت لزاما على فى تناولى لهذا الموضوع أن أمهد له بهذه المقدمة لأقرر أنه اذا كان من مهمة المجلس أن يعبر عن آراء المواطنين ورغباتهم واذا كانت الأحداث الأخيرة قد اشترك فيها بعض من اخواننا العمال وبعض من أبنائنا الطلبة فان هذا المجلس لم يقصر أبدا فى التعبير عن رغبات المواطنين من

هاتين الفئتين •

فبالنسبة للعمال : فقد حقق هذا المجلس الكثير من رغباتهم سواء على مستوى الشمول أو على مستوى فئات معينة •

وبالنسبة للطلبة : فإن الجامعات ما زالت تذكر اقحام المجلس بقانون الجامعات حيث حمل رغباتها بكل أمانة فيما يختص بتعديل هذا القانون مما استجابت له الحكومة ونزلت على رغبة المجلس ومن هذا يتضح انه لم يقصر بالنسبة لرغبات فئة العمال والطلبة •

أما ضياء الدين داود فقد اتسمت كلمته للدفاع عن المجلس بالتهجم على الطلبة بما فيه من لوم وغضب واستعلاء وازدراء ورفض فقال : شتان بين ابداء الرأي وبين الفوضى • شتان بين أن تترك أناسا يعبرون عن رأيهم وفكرهم بكل ما يملكون وبقدر ما يستطيعون اذ ليس من حق أحد أن يعترض عليهم فنحن هنا نقدر الرأي ونحترمه ونناقشه • أقول شتان بين ذلك وبين أن نسمح لأحد من أن يدعى لنفسه حقا بقوة حق الشعب ولا ينبغي أن نترك فئة تدعى وصاية أو تمثيلا لهذا الشعب ان لها أن تتحدث وأن تدلى بآرائها وعلينا أن نستمع ونصغي - وكذلك على كل الأجهزة أن تستمع وتصغي وتدرس وتستجيب يعد هذه الدراسة والتأمل والمعرفة الحقيقية لكل الأوضاع - ولكن لا ينبغي مطلقا أن نسمح لمثل هذه الظواهر أن تنحرف عن أهدافها الحقيقية كما لا ينبغي أن نتيح لفئة أن يكون لها حق التعالي على الشعب أو التحدث باسمه دون الممثلين الحقيقيين له بل والتطاول عليهم فنحن لا نرتضى ذلك مطلقا كما لا يرتضيه الذين انتخبونا لتمثيلهم في هذا المجلس •

ثم استطرد في هجومه على الطلبة قائلا : انهم يتحدثون عن الحريات واننى أقول لهم ان وجودهم في الجامعة هو مظهر من مظاهر هذه الحرية

وان الطبقات التى أنبتتهم والتى حرمت من الحرية الاجتماعية قبل الثورة هى التى أوردتهم - باسم الحرية الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكي - الى الجامعة لتعلمهم وان الفلاحين الذين يستكثرون عليهم أن يجلسوا فى مقاعد النيابة هم الذين بأموالهم ينفقون على هذه الجامعة .

ثم استطرد قائلا : لذلك هم ينادون بالديمقراطية . لقد كنا فى ديمقراطية مزيفة قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فكيف كان يعامل الطلبة قبل هذه الثورة ؟ لقد كان البعض منا طلبة ممن حوصروا على كوبرى عباس ويعرفون جيدا كيف كانت تلك المعاملة ثم شاهدنا بالأمس الطلبة وهم يتحدثون الى آبائهم : مديري الجامعات ووزير التعليم العالى ووزير الداخلية ويناقشونهم الحساب أليست هذه هى الديمقراطية ؟ وهل فى هذا خروج عن الديمقراطية التى ينشدونها ؟

ثم تحدث سعد أمين عز الدين بهدوء والتزان قائلا : هناك نقطة تحيطها حقيقة . لبسا وغموضا بل هناك عدم وضوح لهذه الصورة والسبب فى رأى يتضمن عدة جوانب منها ان ما ينشر من نشاط هذا المجلس هو القليل من الكثير . فالصحافة لا تكتب عن نشاط أعضائه سواء فى الجلسات العلنية أو فى جلسات اللجان وكلها حافلة بجلائل الاعمال وبالأنشطة المختلفة غير كلمات قليلة لا تغنى ولا تسمن من جوع .

ولى كلمة تتعلق بجلسات اللجان وأرجو أن تسمحوا لى أن ننقد أنفسنا نقدا ذاتيا لأن المادة ٨٥ من اللائحة الداخلية للمجلس الخاصة باجتماعات اللجان تنص على أن « جلسات اللجان سرية » وهذه المادة تحتاج منا الى تعديل وانى أتساءل : لماذا تظل جلسات اللجان سرية ؟ فعلى من هذه السرية ؟ يجب أن نواجه هذا الشعب بكل شئ فنحن أول من يدافع عن حقوقه ويعبر عن آماله وآلامه وانى أذكر انه فى سنة ١٩٦١ كانت

الصحف مملوءة بأخبار نشاط هذه اللجان . . . ولذلك أرجو أن يعيد النظر في المبادىء ٨٥ من اللائحة الداخلية للمجلس بما يسمح بحضور الصحافة جلسات اللجان التى ليست لها صفة السرية حتى تنقل للشعب كل ما يقال لها من آراء ناضجة سليمة تمثل الصالح العام لهذا الشعب الأبقى الكريم .

وهناك نقطة أخرى أود التحدث بشأنها وهى خاصة بلجان الاستماع واللجان الموسعة التى نصت عليها اللائحة الجديدة للمجلس والتى لم تجتمع سوى مرة أو مرتين منذ بدء العمل بهذه اللائحة وفى رأى هذا حتى لا يكون الشعب فى متاهة وحتى يكون الشعب دائما مع المجلس فى أعماله أن نكثر من عقد هذه اللجان .

وفى ذات الاتجاه أى الدفاع عن مجلس الأمة وتعدد مواقفه الشعبية وإنجازاته وقف أحمد يونس يقول : اننا نناقش اليوم موضوعا هاما وقضية خطيرة تحتاج منا الى الرأى الحر والوقوف بصلاية فى مواقعنا من صفوف هذا الشعب الذى منحنا ثقة لندعم حريته ونحمى مكاسبه ولنفرض مشيئته ولنزيل من أمامه كل الحواجز والموانع التى تحد من انطلاقه ليعيش فى أرضه حرا مرفوع الرأس موقور الكرامة تحكمه سيادة القانون وتملا نفسه الثقة فى عدالة وانصاف دولته . . . بهذا المفهوم نؤدى واجبنا نحن أعضاء هذا المجلس وعلى هذا الطريق نسير كما رسمه لنا الشعب .

لقد أعطتنا الهزيمة دروسا كثيرة وعبرا عظيمة وأبرزت أمام الشعب قضايا عديدة . وأبرز هذه القضايا هى قضية الحريات العامة . وفى هذا المجلس جلساته المفتوحة والمغلقة وفى كل دوراته ارتفعت الأصوات لتطالب بمزيد من الحرية لهذا الشعب . وبمزيد من الحرية للصحافة وبمزيد من الديمقراطية . وتجاوبت القيادة المؤمنة بالشعب الذى تحفظ له عهده وتقدر له فضله وتمتز وتشرف بثقته فأصدرت القرارات الآتية : الافراج

عن المعتقلين ورفع الحراسات عن الموظفين وعدم تدخل الشرطة العسكرية والمباحث العسكرية في الشئون المدنية وسقوط دولة المخابرات الفاشلة المنحرفة المتآمرة ومحاكمة المسئولين عن الهزيمة العسكرية وسيادة القانون . كما تجاوب هذا المجلس مع الشعب أمرة في مراجعة شاملة لقوانين الحريات وتصنيفها مما يشوبها ووضع الضمانات الكفيلة بالمحافظة على حرية المواطنين ووضع مسودة الدستور لعرضها على الشعب .

وعندما صد حكم قادة الطيران استقبل الشعب الحكم باستهجان بالغ وألم مرير وترجم عنه الشعب بصيحته الغاضبة محتجا والتقى القائد مع الشعب مستجيبا فصدر قرار بعدم التصديق على الحكم وإعادة المحاكمة .

ولطالما أن هذه المظاهرات استهدفت أخطاء النظام الثوري بما في ذلك السلطة التشريعية فان الحكومة هي رأس حربة هذا النظام أى السلطة التنفيذية . وقد كان من المناسب أو الموائمة السياسية أن يكون هناك من يدافع عن هذا النظام ممثلا عن السلطة التنفيذية وكان ذلك المدافع هو العضو خالد محيى الدين أحد الضباط الأحرار وعضو مجلس قيادة الثورة الأسبق الذى تصدى للدفاع عن هذا النظام الثوري ولا سيما حكومته ثم عرج على الدفاع عن مجلس الأمة أيضا . فوقف قائلا : منذ يوم ٩ يونية ١٩٦٧ فتحت حكومة الثورة - وهذا فضل كبير لها - الباب على مصراعيه لمناقشة أسباب النكسة لدرجة اننى كنت أتصور وأنا أحضر اجتماع الجماعة القيادية فى بلدى وفى مكاتب تنفيذية أخرى ان هذه المكاتب ما هى الا مراكز نقد وان الاتحاد الاشتراكى أصبح فعلا مركز نقد لجميع الأخطاء بصورة أدهشت الجميع وأثرت فى الجميع .

ان شعب يومى ٩ و ١٠ يونية بدأ يأخذ مصيره بيده . بدأ يناقش بشجاعة وبأمانة وبشرف على هذه الأخطاء على جميع مستوياته وفى جميع

المؤسسات الجماهيرية بل وفي جميع البيوت وقد حدث في كثير من المكاتب التنفيذية أن طلب بعض الأشخاص أن يذهبوا الى الرئيس ليرفعوا لسيادته رأيهم في هذه الأحكام الا انه طلب اليهم أن يتقدموا بما يريدون وأن يقوم المختصون بنقل آرائهم الى سيادته ولقد حضر الرئيس الى مجلس الأمة وتحدث رافعا الغطاء عن كثير من الأخطاء ثم صدرت الأحكام الأخيرة وكشفت أيضا كثيرا من الأخطاء . ثم صاح قائلا : ان الجماهير متسربة دائما فهي تطالب بأن يتم كل شيء على وجه السرعة . فان شعب يومى ٩ و ١٠ يونية بعد النكسة يريد - والعدو يحتل جزءا من هذا الوطن - أن يتم بسرعة القضاء على كل هذه الأخطاء فلا بد لنا أن نراعى كل هذه الظروف ونحن نتكلم عما حدث حتى يمكن تصفية كل الجيوب الخاطئة .

واستدرك قائلا : ولا يفوتنا في هذه الظروف أن ننوه بما فعلته حكومة الثورة وقد أخذت أراجع نفسي وأنا أتحدث مع الطلبة بالأمس فوجدت ان هناك أشياء كثيرة قد تمت ولكن ربما نراها قليلة تحت ضغط الحماس . أذكر من هذه الأعمال على سبيل المثال إعادة بناء القوات المسلحة وتطهيرها من جميع العناصر المتخاذلة فهذا ولا شك عمل كبير تم في مدة وجيزة ولكنه يؤخذ ببساطة .

ثم أزال دولة المخابرات وقامت بتصفية الانحرافات التي كانت موجودة داخل هذا الجهاز وهذا في حد ذاته ليس أمرا هيبا في وقت تحتاج فيه الدولة - وهي تواجه عدوا خارجيا - الى وجود جهاز أمن لسلامتها فأعادت بذلك للناس طمأنينتهم بعد اضعاف الرهبة المعنوية لهذا الجهاز .

بل لقد أوقفت الدولة العمل بالقوانين التي تمس الحريات كما فتحت المناقشات الواسعة في جميع أجهزة الاتحاد الاشتراكي في جميع أنحاء الجمهورية . وجاءت بعد ذلك محاكمة الانحراف فيمن كانوا يطلقون على

أنفسهم الطبقة العسكرية وهناك فرق كبير بين الطبقة العسكرية وبين ضباط القوات المسلحة فالغالبية منهم طليعة هذه الثورة .

أليس هذا كله نقدا ذاتيا على نطاق عام ؟

أليس هذا كله يستحق الشكر والتقدير ؟

ان هذا النقد الذاتى يفتح أمامنا الطريق وليلقى على الأخطاء الضوء فنعمل على عدم تكرارها .

هذه هى الحقيقة وربما تكون فى حد ذاتها قاسية جدا الا ان هذا لا يدعونا الى الخوف فالحكومة لا تخشى ظهور هذه الحقائق فى حدود ما لا يفيد منه العدو لانه لا يد لنا من معرفة بمجريات الأمور حتى ولو كان فى ذلك ما يكشف عن عيب فىنا . ان محكمة الثورة حاليا عمل سياسى هام جدا .

أقول ان هذه الأعمال مع ضخامتها ومع انها فى حقيقتها أعمال هامة جدا فان شعب ٩ و ١٠ يونية يتعجل الأمور ويبغى السرعة فى كل شئ فيسأل دائما عن الاجراءات التى تمت والاجراءات التى ستتم وربما كان مرد ذلك الى ان العمل السياسى لم يقدر على اقناعه وهذا موضوع ليس مجال مناقشة الآن فالحقيقة ان الناس لم تضع بعد بما تم مع انه كثير جدا .

ثم اتجه بحديثه نحو مجلس الأمة فقال : ونحن هنا كمجلس أمة يجب علينا ان نأخذ درسا من هذه الصورة لانها تعبر عن رأى عام - ما فى ذلك شك - موجودين بين مناس جميعا . اننى لا أقول بأنه ما دامت قد حدثت مظاهرات فلا بد لنا أن نتحرك بسرعة وانفعال .. لا .. فان هذا الكلام غير سليم ولكننى أقول انه يجب علينا ألا نتجاهل هذا الأمر لاننا قادة سياسيون بل ويجب علينا دراسته ولقد تحركنا فعلا هنا فى مجلس

الأمة فأعلن عن تشكيل لجنة لدراسة جميع القوانين المتعلقة بحرية الأفراد وبالطوارئ وهي على ومك الانتهاء أو هي قد انتهت فعلا على ما أعتقد من دراستها .

هذا ما يمكن لمجلس الأمة أن يفعله لأنه ليس هيئة ائارة بل هيئة عمل فالصحافة والاتحاد الاشتراكي يمكن لكل منهما أن يثير الجماهير ويحركها ولكن هذا كله لا قيمة له الا اذا قام مجلس الأمة بتقنين وتشريع هذا الوضع في النهاية ولا بد أن يعرف الناس ذلك وأن نوضح لهم حقيقة قائمة فعلا وهي ان هناك لجنة قد شكلها المجلس لاعادة النظر في قوانين الحريات هذه الحقيقة يجب أن يعلمها الجميع ولقد طلبت من الطلبة أمس أن يطلعوا على مضابط اجتماعات المجلس ليعرفوا ماذا يفعل مجلس الأمة ولكي يعلموا ان كثيرا من القوانين التي تعرض عليه قد عدلت ونوقشت مناقشات مستفيضة داخل المجلس .

اذن فليس الأمر كما يقولون لا يتعدى كلمة « موافقون موافقون » فهناك تشريعات كثيرة أحالتها الحكومة على مجلس الأمة عدلت أو أعيدت ولم يكن التصويت على أي منها بالاجماع وهم دائما يتصورون ان من يعارض هو الأفضل ومن يوافق هو الأسوأ وهذا غير سليم لاننى اذا ما اقتنعت بحكومة معينة وباتجاهها السياسي فلا تعتبر الموافقة حينئذ ذنبا وما حدث هو في الحقيقة انفعال نتيجة أوضاع معينة تمر بها البلاد منذ يومى ٩ و ١٠ يونية .

الواقع الحقيقى - فى تصورى - ان تجربة مجلس الأمة الحالى كأول مجلس نيابى فى عهد الاشتراكية تجربة طيبة أدت رسالتها وسوف تؤديها الى النهاية وأتعشم ألا تنتهى مدة هذا المجلس الا ويكون العدوان قد أزيل من أرض الوطن .

أما حامد عبد اللطيف فقد ذهب - على حد تعبيره - عندما وجد الطلبة في لقاء الأعضاء بهم يعيشون في فراغ سياسى كبير ويقول أيضا : فالطلبة لا يعرفون كيف يمارس مجلس الأمة عمله ولقد لمست هذا عند اجتماعى بهم أمس فلقد تبين لى ان أكثرهم لا يدري فى أية دورة من الدورات يمارس المجلس انعقاده .

وتساءل عبد الفتاح الشوربجى - كنقد ذاتى - فقال : من المسئول عن كل ذلك ؟ ويطيب لى هنا وأنا أطرح هذا السؤال وأتركه دون اجابة ان أطرح معه سؤالاً آخر لاننى أشعر اننا نتحمل جزءاً من المسئولية حياله هذا السؤال هو أين يقف دور الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى من التنظيم ؟

لقد كلف أعضاء مجلس الأمة من القائد المعلم جمال عبد الناصر بعد انتخابه أن يكون الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى ولم نقم نحن بواجبنا نحو هذا التكليف .

اننى أعتقد ان الهيئة البرلمانية عليها دور لا بد أن تقوم به بل لقد كلفها القائد المعلم فى أحد لقاءاته بها أن تكون مجلس قيادة الثورة فأى تقاعس عن هذه الرسالة تقع مسئوليته أولاً وأخيراً ؟ علينا نحن !!

أما نصر عبد الغفور فقد نعى للثقة بالنفس اللماح فقال : يجب علينا فى هذا المجلس أن نناقش ما يحدث خارجه دون خوف أو خشية ولا نغير التفاتاً لما يقال بأن هذا المجلس لا يناقش أى شىء فهذا لا يزعجنا بحال من الأحوال وسبق أن قلت هذا فى الهيئة البرلمانية .

فمقياسى عملنا ليس ما يقال خارج هذا المجلس بل نحن الذين نقرر ما اذا كنا راضين عن عملنا أم لا ؟

وطالما ان هناك ايمان بأن هذا الشباب هو وليد الثورة بل هو جيلها الذى تربى فى أحضانها فكان لا بد أن يمس هذه المسألة أحد الأعضاء ليستكشف نتيجة هذا الاحتضان وماذا عن تربية هذا الجيل سياسيا واجتماعيا وكيف يفكر هذا الجيل وما هو المترقب منه .

فوقف العضو حسن الشابورى يقول : حدث فى اجتماع المكتب التنفيذى فى الاسكندرية أن حضر السيد أمين الشباب وكان هناك صراع دائم من يقوم بتنفيذ الحطة بالنسبة للشباب ؟ وهل يأخذ أمين الشباب على مستوى القسم تعليماته من أمين الشباب للمحافظة أم من الأمين العام للشباب مباشرة ؟

وقد تحدث أمين عام الشباب فى هذه النقطة فقال : ان السيد الرئيس جمال عبد الناصر يطالبنى بجيل جديد من الشباب حتى سنة ١٩٧٠ . والواقع اننى عندما كنت أستمع الى هذه المناقشة كنت فى غاية السعادة .

ثم قلت ان التاريخ يسجل ان مدرسة جمال عبد الناصر قد خرجت جيل شباب جديد قبل سنة ١٩٧٠ اذ انها خرجت هذا الجيل فى سنة ١٩٦٨ . وأما بالنسبة لمطالبتهم بحل مجلس الأمة . فأقول انهم على حق فيما قالوه فى هذا الصدد لانهم لا يعرفون ما يدور فى جلسات هذا المجلس ولا يدرون ما اذا كانت لدينا هنا حرية وديمقراطية أم لا . واذا كان واجبا أن يعلموا ذلك فالمفروض أن يعلموه عن طريق أجهزة الاعلام .

ثم يقول علوى حافظ : اننى شخصيا فى جزع وفى قلق وفى ألم بل أكاد أكون فى سخط لماذا ؟ اننى وأنا رئيس للجنة فرعية للشباب فى هذا المجلس الموقر جلست فى لقاء مع السيد وزير الشباب أسأله لماذا أوقفت النشاط الرياضى بعد النكسة ؟ وهل حدادا ؟ ولماذا لم تطور مناهج

وزارة الشباب بعد النكسة بما يتلاءم مع توجيه الرئيس جمال عبد الناصر ؟ ولماذا لم تعمل في ظل الركيزتين الأساسيتين اللتين تمتاز بهما مصر وهما الدين والوطنية ؟ ولماذا نحن اليوم على هذه الحال ؟

لقد أجاب السيد وزير الشباب قائلا : انني لست مسئولاً عن منظمة الشباب ؟

اذن فمن المسئول ؟

لذلك أيها السادة الزملاء نحن في خطر كبير جدا هذا الخطر يتمثل في أن تنمو منظمة تنفق أموال الشعب على قافلة ضخمة العدد دون رقابة مستمرة من نواب الشعب .

ثم قال وكأنه يرد على مظاهرات الشباب ردا دفاعيا : اننى لا أعتقد ان هناك بخلا أو تقصيرا في بذل المال وليس هناك تقصير في القيادة وأنا هنا سأستشهد بكلمة قالها السيد الرئيس العظيم والمعلم القائد جمال عبد الناصر قالها من فوق هذا المنبر بعد النكسة أعطى بها إشارة الخطر لمنظمة الشباب أعطى بها منهج العمل وخطة العمل ان هذا المعلم قد ركز في أولى خطبه بعد أن عاد إلى رئاسة الجمهورية على قطاع الشباب ماذا قال جمال عبد الناصر ؟ قال بكل أمانة وبكل صدق ودون رياء ودون حوار جدلى قال ان الثقة قد اهتزت الى حد كبير وقال ان هناك أناسا تمزقت نفوسهم وقلوبهم خاصة الشباب من هذا الجيل هذا يعنى ان الشباب في حالة قلق نفسى . ويجب أن يضاف الى برامج رعاية الشباب علاج لهذا القلق النفسى الذى أصاب الشباب نتيجة لانحرافات بعض الرجال من أبناء هذا الشعب قال : « لقد رأيت عددا من الشباب قد تمزق لأنه لا يحتمل أن يرى عدوه في جوه أرضه ان هذا هو القلق ويمثل

التعب النفسى لكل الناس للقيادات وللجماهير وللشباب ، ومن هنا أعطى جمال عبد الناصر إشارة الخطر لقطاع الشباب ولرعاة الشباب والمنظمى الشباب ولقادة الشباب والمتصددين لمسئولية الشباب فى هذا الوطن سواء كانوا داخل المنظمة أو داخل الوزارة المسئولة أمام هذا المجلس الموقر قال لهم اننا يجب أن نحسن تقدير الظرف النفسى للجماهير وأن نضعه فى اعتبارنا فنغير فى وسائل التعبير ثم طالبنا الزعيم المعلم بالايمان بالقدرة على اجتياز الأزمة فقال لنا حاولوا أن تخرجوا من دور الانفعال الى دور الفعل وكان لا بد أن يطبق هذا فوراً فى برامج مخططة يضعها تربويون وعلماء نفس وينفذها قادة مارسوا هذا العمل ومارسوا الاحتكاك بالجماهير فى قطاع الشباب .

لذلك فان جمال عبد الناصر حين قال بكل أمانة . . من فوق هذا المنبر هذا الكلام قال : « أيضا انه وضع طبيعى بعد النكسة أن تكون هناك موجة نقد من المصريين فى صراع مرير ضد عدو شرس يلون الصورة كل يوم ويحول فى أبعاد المعركة كل يوم يرمى بثقل المال والعتاد والامكانيات فى القطاع السياسى والعسكرى والشعبى أيضا لا بد أن تصدر موجة نقد ولا بد أن يقابل هذا تطور فى أسلوب عملنا وفى معالجة موقف الشباب للانتقال من دور الانفعال الى دور الفعل وتعليم الشباب كيف يمارس مهمة النقد فى مرحلة النكسة ، .

واستطرد فى هذا وكأنه يشعر ان الرئيس جمال عبد الناصر بعيدا عن مسئولية هذه المظاهرات حيث انه استهدف منها وكأنه أيضا يدافع بذلك الشعور فقال : أعطى جمال عبد الناصر انذارا آخر حين قال ان موجة النقد قد تنقلب الى موجة تشكيك فى كل شئ وهذا معناه الضياع معناه اننا نجد الطالب ابن الشعب يضرب الشرطى ابن الشعب

ونجد الطالب ابن الشعب المطالب بأن يؤدي رسالة لهذا الوطن والذي يجب أن يهيئ نفسه لمعارك كثيرة في انتظاره لأن جيلنا لن يستطيع أن يكملها نجد هذا الطالب يخرج ليأخذ موقفا هجوميا وضد من ؟ ضد نفسه ضد متجره وضد بيته وضد أمه التي تقف على الرصيف من خلفه أو في النافذة مخلوعة القلب عليه . وهي تراه يقلب الشارع الى معركة دموية .

إن جمال عبد الناصر يقول لهذا الشباب اننا في موقف شاذ وفي موقف صعب وان النضال مطلوب ولكنهم يترجمون النضال الى عضلات يترجمونه الى صراع . لقد قال جمال عبد الناصر ان هناك أنواعا عدة من النضال نعمل بها سواء في الناحية السياسية أو الاقتصادية أو النفسية أو العسكرية . قال لهم فلتجهزوا أنفسكم لهذه المجالات وكونوا مرنين واجعلوا قلوبكم مفتوحة وكونوا مستعدين لانكم ضربتم ضربة كادت تكون قاضية . ضربة مركزة وغادرة .

ومن هنا يجب علينا بالنسبة لقواتنا المسلحة ألا نجعل الشباب شاردا والا فانه سينتكس ويتمزق مرة أخرى وعلينا أن نجعله تابعا للقائد ولا نجعله يملأ ارادته على القائد لأن الصورة الحقيقية للموقف تتغير بين يوم وليلة فالعدو هو الذي يتحكم في المعركة لأن المنتصر دائما يكون بيده المبادرة والمهاجمة وكذلك توقيت المعركة .

ثم يقول : وهل ينتظر من الابن الصغير الذي يخرج على تقاليد المجتمع في احترام الكبير هل ينتظر منه أن يصبح مدافعا أو مناضلا أو مقاتلا عن بلده ؟ بالطبع لا بل يصبح مخربا . ومدمرا وسفاحا . ولعلاج هذا يجب أن نلجأ الى الرياضة والدين والأخلاق لا أن نلجأ الى نظريات انجلز وماركس تلك النظريات التي لا نريدها واذا كان يراد لهم أن يتعلموها فيمكن أن يتعلموها عندما يكبرون لا أن يتعلموها وهم صغار فيؤخذون فر

حجرة مظلمة أو فى خيمة ويعلمون اياها وبعد هذا نقول ان هذا الصغير سيصبح مناضلا يدافع عن مصر ان مثل هذا الشخص لن يكون قادما لمصر بل قادما لعقيدة لا تمت الى الدين أو الوطن بأية صلة .

فهل نقول بعد ذلك ان هذا هو الفكر الاشتراكى وان هؤلاء هم المثقفون وان غيرهم من أفراد الشعب هم الجهلاء ؟

وهل هذا هو التقسيم الذى سنصل اليه فى النهاية ؟ فنلغى تحالف قوى الشعب وتقيم دكتاتورية ولن تكون هذه دكتاتورية البوليتاريا بل ستكون دكتاتورية الصغار الملقنين بالنظريات المستوردة من الخارج . . . وواضح من كلامه انه يقصد بالذات أعضاء منظمة الشباب التابعة للاتحاد الاشتراكى . استدرك يروى قصته مع هؤلاء الشباب فقال : لقد اصطدمت هؤلاء الشباب عدة مرات حتى أخذوا يحبكون لى المؤامرات ويرسلون بعضا منهم لاستفزازى أشياء غريبة تحدث هذه الأيام على مسرح الحياة فى هذا الوطن وأحب أن أشير هنا الى اننى كنت أقف الى جوار السيد رئيس مجلس الأمة عندما حضر الشباب الى المجلس ليعبروا عن رأيهم بهذا التعبير الحاطى وبالصورة القديمة التى اختفت ولكنهم عادوا اليها عندما تضايقوا فوجدت ان الكثيرين منهم ينقدون منظمة الشباب ويقولون انها تطلب منهم أن يكونوا يساريين متطرفين وأن يعملوا كجواسيس فلماذا نلجأ لهذا الأسلوب فى حين انه كان يجب علينا أن نعلمهم الرياضة والأخلاق والدين والسياسة بأبعادها المختلفة ؟ نحن نحتاج الى رعاة وسياسة وطنيين يقودون هذا الشباب .

يقولون ان لمنظمة الشباب لجنة مركزية وان الأوامر تصدر رأسية وترسل فى شكل منشورات لم أجد فيها حتى الآن الا اصطلاحات جديدة دخلت على قاموس السياسة العربية مثل « استسلامى » و « انهزامى »

و « رجمى » وقد كتبوا لى شهادة فى منظمة الشسباب ووصفونى فيها بهذه الأوصاف .

هذا عن رد فعل المجلس وأعضائه نحو مطالب أو رغبات أو شعارات الطلبة بالنسبة لالغاء المجلس أو الغاء نسبة العمال والفلاحين المقررة وكذلك حرية المجلس وتصديده لمشاكل الجماهير .

وقد كانت الصحافة أيضا كما سبق العرض محل انتقاد ونقد الطلبة بل طالبوا بحريتها . وكان هناك أيضا رد فعل من الصحافة تجاه هذه المظاهرات . فماذا كان موقفها منها . . وماذا عللت هذه المظاهرات . .

ورغم ان المجلس كان مستهدفا فى هذه المظاهرات وكانت ردود فعله الاستياء والغضب والارتباك والتخبط والخرج والتعالى أحيانا فان الأعضاء تحدثوا بحرية أكثر من ذى قبل دافعهم فى ذلك كما اضطروا معترفين بان هؤلاء الطلبة يعبرون عن مشاعر الجماهير ولو أنهم ليسوا لديهم التفويض النيابى مثلهم . كما ان المجلس حاول أيضا أن يكون أكثر شجاعة أو على مستوى شجاعة وجرأة الطلبة ولو كانت أيضا حريتهم وشجاعتهم التى بدت كان يتخللها أحيانا التحفظ . بل ورغم مهاجمة بعض الأعضاء لمظاهرات الطلبة الا انهم تراجعوا فى كلماتهم أمام الدوافع لهذه المظاهرات وتحدثوا فيما يقصدونه الطلبة من هذه المظاهرات . . بل ان الطلبة كانوا بمثابة الرأى العام لهؤلاء الأعضاء والذين تمكنوا من تبين بعض الشعارات التى أطلقها الطلبة ليتحدثوا بطلاقة وانفعال أيضا نحو ما تحتويه هذه الشعارات من قضايا هامة ومصيرية .

وفى كل الأحوال فكان هناك خطأ واضح لدى الجميع يتشددون به الا وهو ان هذه المظاهرات هى امتداد لمظاهرات ٩ و ١٠ يونية وهذه الأخيرة التى كانت ثورة جديدة تلقائية بكل شعبية وهدف أى منهم هو الوقوف

مع جمال عبد الناصر .. وان كانت مظاهرات الطلبة كما قيل في تفسير منحركها قد تداخلت معها بل أشغلتها المصالح فئة وطبقة أو معارضة أو ما شابه ذلك .

فماذا قال الأعضاء .. وبماذا تحدثوا .. رغم كل شيء .. ؟

انهم انتقدوا الأوضاع السائدة ..

انهم تجرأوا بالتصدي للاتحاد الاشتراكي ومنظماته ..

انهم نقدوا الجهاز الحكومى بقسوة ..

انهم تحدثوا عن الفساد والامتيازات .

فقد قال عبد الجابر علام : ان ما حدث فى حلوان ما كان يصح أبداً .

انهم طالبوا جمال عبد الناصر بالتغيير ..

رغم ما فيه من مرارة أن يخفى على الشعب فحينما يلتقى أبناء الثورة المكلفون بالحفاظ على الأمن مع أبناء الثورة الحقيقيين عند نقطة عدم الالتقاء كان من الضروري توضيح ذلك للشعب . ان الشعب الثائر الذى يعيش النكسة والذى ارتفع فوقها والذى حول النكسة العسكرية الى نصر سياسى بموقفه يومى ٩ و ١٠ يونية يريد - وهذا من حقه - أن تكون الصورة واضحة أمامه لكى يعيش فيها « والى قرصه الثعبان يفرع من الجبل » لقد أحس الشعب انه كانت هناك مراكز قوى تؤثر على القيادة السياسية فلم تمكنها من تعديل ما تريد تعديله من أمور وهو الآن يقظ متحفز يدعو للقضاء على مراكز القوى التى تقف فى طريق القيادة السياسية والتى يتمسك بالسير وراءها حتى النصر .

اننى أقول انه اذا كان هناك خطأ واذا كانت هناك مسئولية فانها لا تقع على عاتق هذا الجيل الذى هو فى دور الاعداد والذى هو أملنا ونريد له أن يكبر لكى يتسلم الراية ولكن الخطأ والمسئولية يقعان على عاتق من

أعطيتهم أمانة ومسئولية الشباب وراحوا يتمتعون بمزاياها دون أن يؤدوا
الواجب نحو هذا الشباب .

أنا لم أتم بالأمس بعد سماعي لبعض الكلمات التي قالها بعض
أبنائنا الطلبة لقد عشنا مع العمال والطلبة سنة ١٩٤٦ وكان الطلبة
وما زالوا عماد النضال ، ولكنهم اليوم يعيشون في فراغ فإين أساتذة
الجامعة ومنظمات الشباب ؟ وإين المكاتب التنفيذية المتخصصة في الجامعات ؟
أقول أين كل هذه الأجهزة المتخصصة ؟ وماذا فعلت ؟ ان أقصى ما يأمل
فيه الطالب أن يصل الى وظيفة في شركته . . فإين التريية الاشتراكية
الثورية التي يجب أن تفرس في نفوس الشباب .

يجب أن نتنبه وأن نتيقظ وأن نكون على وعى كامل قبل أن يجرفنا
التيار اننى أشكر هذه الظروف التي أعطتنا هذا المؤشر الذي نستطيع به أن
نعدل من أنفسنا كي نصل الى أهدافنا في أقرب فرصة ان شاء الله .

وتعقيا على ما صدر من أحكام أقول ان شعبنا لا يميل الى سفك
الدماء لأنه شعب عاطفي ومؤمن ينسى الاساءة ويحب الاحسان .

لكن هذا الشعب بعد خمسة عشر عاما من سنى الثورة بذلها في
الجهد والعرق والبناء وجد نفسه ينهار بهذه الصورة ولكنه لم يستسلم
فارادته ما زالت حرة قوية وهو يريد أن يعيد البناء دون الهياكل القديمة
التافهة والنماذج السيئة لذلك فقد فقد نفسه التي نراها فبعض رجالها
في قفص الاتهام والبعض الآخر يجلس على منصة القضاء وهذه أقصى صورة
النقد الحر لاعادة بناء الشعب وتقديم البلاد .

ثم تحدث سيد جلال بهدوء وربما كان من ضمن اثنين فقط بدوا
بهدوء في هذه الجلسة الصاخبة فالآخر هو حسن حافظ فقال سيد جلال :

ان الموضوع الذى اريد أن أتناوله الآن سبق أن طرقه من قبل عدة مرات وهو يتلخص فى انه كان من الواجب أن تؤجل محاكمة المتهمين فى قضايا النكسة والمؤامرة متحفظ عليهم حتى ننتهى من ازالة آثار العدوان خشية أن يثير ما يصدر من أحكام فريقا من أفراد الشعب سواء كانوا عسكريين أو مدنيين وهذا يتعارض مع المصلحة العامة .

واننى لا أستسيغ أن تلهينا صحافتنا عن هدفنا الحقيقى بما تنشره يوميا من هذه المحاكمات فلدينا حوالى ٣٠٠ ألف مهاجر من منطقة القناة نتيجة للعدوان هم احق ببحث حالاتهم .

أما أحمد القصبى فقد سجل كلمة حق لطلبة الجامعة على حد تعبيره قائلا: ان حركتهم منذ أن خرجت من الجامعة الى أن وصلت مجلس الأمة انما كانت تدل على وعى جامعى وهو ما يتفق وما سمعناه فى جلسة الاستماع بالأمس أما بالنسبة للطلبات التى تقدم بها ممثلوا الطلبة فى هذه الجلسة فانى أعتقد أنها تمثل رأى الشعب بجميع فئاته .

ورغم أن الاتجاه العام للمناقشة بالقاعة كانت تتجه نحو عدالة وصواب مطالب الطلبة . . وانه لابد من تصحيح مسار الثورة . . الا أن العضو ضياء الدين داود الذى كان ضمن المتأمرين فى ١٤ مايو ١٩٧١ فلقد كان فى حديثه ملكيا أكثر من الملك ذاته كما يقول المثل فهاجم الطلبة وانتقدما بعنف وبتعالى فقال بانفعال : لقد خضنا معركة عسكرية انتهت بالهزيمة ونتأهب الآن لمعركة جديدة فأين مكان المعركة ؟ وأين مكان مواجهة العدو ؟ نحن نواجه العدو بينما فى صفوف الشعب ان العدو قد أرببه موقف الشعب يومى ٩ و١٠ يونيو ولا يمكن أن نقلل من شأن هذين اليومين لأن الشعب قد أظهر بجلاء تشبثه بهذا النظام الثورى الاشتراكى وتعاونيه كل التشبث وانه لن يتخلى أبدا عنه لأن هذا النظام بالنسبة له بمثابة حياة

أو موت وحرية أو عبودية نعود لها جميعا ومكاسب حققناها نتخلي عنها كلها . ولذلك فإن العدو وقد وضع في حسبانته أن يذهب بروعة ما حدث في هذين اليومين . ومن هنا كانت المعركة في صفوف الشعب التي نملك وحدنا . نحن الشعب كل أسلحتها ومقدراتها وان أى نخر في صفوف الشعب فهو منا ولذلك فإن مواجهتها لابد أن تكون صريحة وواضحة وإذا كان لنا حق التعبير فيجب أن يكون هذا التعبير في الحدود التي لا تعطى العدو سلاحا أو تظهرنا في هزيمة جديدة وفي الحدود التي لا يمكن أن نتفائل فيها عن ظروف موضوعية يعيش فيها هذا الشعب . ان العدو على بعد أمتار من حدودنا أو كما قال بعض الزملاء انه على مرأى النظر يرتفع علم اسرائيل فوق جزء من أرض الوطن وبالرغم من ذلك نخرج ونطلق هتافات هوجاء هنا وهناك . ان الطلبة فعلا يحتاجون الى وعى سياسى اذ انهم لم يتلقوا التوعية السياسية الحقيقية والنظرة الواقعية لقيم هذا المجتمع ولذلك نجد أن الكلام يتطاير هنا وهناك دون وعى أو ادراك وكان هؤلاء الطلبة لم يعيشوا فى ظل هذه الثورة ومبادئها خمس عشرة سنة هي عمر الثورة . ثم قال : لقد سمعنا بالأمس من بعض الطلبة فى لحظة أنهم حقا يشعرون بخطيئة حين خرجوا الى الشوارع وكان من الممكن أن يعبروا عن كل رغباتهم داخل الجامعات وفى مدرجاتها دون أن يمكنوا قوى عابثة من أن تستغل هذه الظواهر البريئة النقية الطاهرة وأن تدنسها بمظاهر بعيدة عنها كل البعد وهى بريئة منها كل البراءة لقد سمعت منهم هذا . لذلك فأننى أتساءل : ما الذى حدث ؟ اننا نسير فى طريق السلامة . . اننا نسير فى طريق اعادة البناء . ثم ختم كلمته قائلا : اننا لم نخف شيئا فلقد وقف رئيس الجمهورية وقائد هذه الثورة وأظهر كل الحقائق وتكلم عن العيوب وعن كل القوى وحدنا بكل الحفايا وتحدث عن علويات السياسة فى هذا البلد وقال عنها كل شيء ولم يخف انه كانت هناك قوى ضاغطة مما كان

يمكن ألا يقال بل مما يستحسن الكثير منها ألا يقال ومع ذلك قيل لأن هناك اطمئنانا الى أن القاعدة الشعبية العريضة من الفلاحين والعمال والمتقنين وغيرهم من أصحاب المصلحة الحقيقية في بقاء هذه الثورة واستمرارها لن تتهاون مطلقا ولن تدع مطلقا لتاجر أن يتاجر ولا لمستغل أن يستغل ولا لراكب موجة بريئة أن يسيء الى هذه الموجة . والله أسأل أن يحفظ هذه الثورة ويحفظنا دائما ما دامت فينا هذه الروح .

أما حامد عبد اللطيف فقد كان حديثه خطيرا وهاما حيث انه يحتوى على شيء من الانتقادات المبدئية التي كانت قد وجهت لثورة يوليو في بادئ أمرها عندما تفجرت عام ١٩٥٢ . وما آنذا مرة أخرى وبعد خمسة عشر عاما يلمح بل ويجاهر أيضا ببعضها وتحت قبة البرلمان فقال : اننا نحولنا الآن أشياء متناقضة . ما هي هذه التناقضات ؟ .

اننا نحاسب بعضنا بعضا من خلال المحاكمات القائمة الآن ونبرز من خلالها عيوب تعطي الناس أفكارا عن انحرافات وأخطاء وحين نريد أن نتحدث في ذلك - هنا - يقال : يجب أن يكون الكلام بقدر بحجة ان المعركة تحكمنا وأن سمعنا أمام العدو تحكمنا كذلك . وهذا هو التناقض .

فكيف تبرز الأخطاء على هذه الصورة المتبعة خلال المحاكمات ؟ فاذا أردنا الحديث فيها أو مناقشتها قيل ان لدينا معركة تحكمنا .

والواضح اننى لا أشك في أن نقطة الضعف التي تحكم مناقشاتنا هي أننا لا نستطيع أن نكاشف أنفسنا أو نصارحها لأن الانطلاقة الاولى ينبغي أن تكون لاجراج العدو وأرى ألا يصل بنا الأمر في ذلك الى درجة أن تقفل الجرح على ما فيه . . . أعتقد أن هذا وضع يصل بنا الى نتائج وخيمة .

ثم بعد هذا نجد ان بعض أجهزتنا تبرز أوضاعا معينة من خلال

المحاكمات • ثم تعود هذه الأجهزة بالذات . لتحذرننا من الحديث فيها بدعوى المعركة وظروف المعركة ولست أستطيع أن أوفق بين الأمرين وعندما أحاول أن أوفق بينهما أجد بينهما نوعا من الاتجاه من داخلنا - لا أقصد من داخل هذا المجلس - وإنما من داخل أجهزتنا عامة فهي تحاول أن تقودنا نحو خطأ وهذا الخطأ وهو أن نترك الجرح كما هو ثم تبرز هي السيمى فى ماضينا وهذا وذاك يتكون منه فكرة ومنطق أن نظامنا دظام خطأ حتى تتحول تحولا تلقائيا يفرض علينا •

أن أمامنا تجارب واضحة منشورة أمام العالم كله وإلى جانبها هذه الأخطاء ولكن الكلام عن هذه التجارب لا يصح إذا تركنا الخطأ يمر دون تعليق أو مراجعة ؟ ان هذا معناه أن يكبر الخطأ ويضاف إليه غيره ونصل بعد ذلك إلى الفشل • اننا ينبغي أن نقف ضد هذا وأن نتدبر بعمق • ورب قائل يقول اننا ننقد أنفسنا ونبرز أخطاءنا ولكن يرد على ذلك اننا اذا كنا ننقد أنفسنا فمن الواجب أن نترك الجماهير تقول ما تريد ونحن نعمل فعلا فى نفس الوقت على تصحيح الخطأ • ولكن التصحيح فى نظر الجماهير يسير بخطى بطيئة وهذا ما عبرت عنه المظاهرات التى حدثت •

ان أول نقطة هى البناء العسكرى ولقد خطونا فيها خطوات موفقة وجريئة ولكن هل معنى هذا أن نترك بناء الأجهزة الأخرى كلها وبناء الجهاز السياسى استنادا الى ما سبق من انتقادات وصيحات هنا وهناك تقول لا ؟ انتقادات وصيحات تقول بأنه لا يصح أن نعدل الآن ويجب أن نأخذ الفرصة • ومن خلال المحاكمات التى تنشر رأينا أناسا يحرصون على أن يقولوا انهم كانوا يملكون مقدرات هذا البلد • وانهم كانوا بحكم وضعهم فى القيادة يملكون التأثير ويقودون مقدرات البلد من عام ١٩٦٢ الى الآن • فأى وضع يدعو للثقة بهذا النظام وكيف نسمح لشخص كان وزيرا أن

يقول أنا وحدي الذي كنت أملك أن أغير مقدرات الأمور في هذا البلد ؟
ان هذا معناه عدم الثقة وهذه الثقة هي التي نبحث عنها والتي أدت الى
الاستجابة السريعة لرد فعل المحاكمات .

ثم قال : ولست أريد الدخول في الحديث عن محاكمة الطيران - لا أنا
ولا غيري - لاننا لم نطلع على التحقيقات لكي نقيم هذه الأحكام . انني
دهشت كيف نقيم الأحكام دون تفاصيل ؟ كيف نقدر ان هذا الحكم خطأ
وأن خمسة عشر عاما قليلة أو كثيرة ؟ ان تقييما لهذه الأحكام دون معرفة
التفاصيل خطأ كل الخطأ ثم هل نشغل - ونحن في وضعنا الحالي -
بالأحكام والمحاكمات كما كنا من قبل نشغل بالكرة وغيرها ؟ ان هذا بديل
يوضع في المجتمع تلقائيا دون أن نحس والواقع اننا يجب أن نكون أكثر
حرصا في هذا كله .

لقد قال السيد الرئيس من فوق هذا المنبر اننا لا بد أن نعيد النظر
في جوانب عملينا وأن نعيد البناء العسكري والبناء السياسي . ان البناء
السياسي بناء ضخيم كبير وهو كما قال السيد رئيس المجلس في لقائه مع
الطلبة - يتناول كل جوانب عملنا . ان السيد رئيس المجلس صرح بأن
هناك أخطاء كثيرة وقعنا فيها ففي كل الأجهزة أخطاء في الحكومة أخطاء
وفي الاتحاد الاشتراكي أخطاء . وصرح أيضا بأن كل الواجهات قد سقطت
جميعها يومي ٩ و ١٠ يونيو .

الا يتطلب هذا الكلام الخطير منا أن نراجع أنفسنا . هل رأيتكم كيف
كانت الجماهير تواجه هذه المظاهرات ؟ يجب ألا نخفي عن أنفسنا ما يتطلبه
العهد وفي هذا تقويم وتنقية ومنتعة .

وأقول - كما قال السيد الرئيس - انه ينبغي أن نعيد النظر في مراكز
القوى ثم أضاف قائلا : وأن يفهم العسكريون أن العملية ليست ارتثا وأن

هذا الشعب من حقه أن يسيطر على مقدراته وسنعمل جاهدين على أن يبقى العسكريون في أضيق الحدود وفي القطاع المدني اننا كنا نسير منذ البداية في التجربة على خطأ والطبيعي أن يبقى العسكريون للحرب وأن يبقى الذين أمضوا في التجربة أما باقي الأجهزة فتقوم على التقنين من القطاع المدني .

ومن التواجد المكثف للعسكريين بالقطاعات المدنية فقد برر ذلك جمال عبد الناصر في اجتماعه بمجلس الوزراء قبل اعلان ٣٠ مارس ١٩٦٨ حيث قال : كان علينا في مجلس الثورة أن ننقل بعض الضباط الى مراكز مدنية أو دبلوماسية تلبية لبعض حسابات استقرار الوضع الداخلي حتى ولو أدى ذلك الى التجاوز في مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب .

وقال العضو أيضا كنا في أول التجربة نسير على خطأ وقد برز هذا الخطأ يوم ٥ من يونية عام ١٩٦٧ لاننا كنا نكون جيشا ونعده للحرب والحكم معا . مما جعله يفقد مقومات الجندية العالمية . والجندى يجب أن يعد لكي يكون جنديا فقط فللعمل المدني رجاله وخبرائه وليس هذا المعنى الذى أسوقه بجديد فقد أكد السيد الرئيس عندما قال هنا أن العسكريين ينبغى أن يوضعوا في أماكنهم المناسبة .

وأخيرا قال : نقطة ضعفنا بعد النكسة هي الحرص على كتمان ما يخالج نفوسنا خوفا من أثر التصريح به على المعركة والرأى عندى انه يجب أن يحمل كل منا في موقعه نصيبه من المسئولية عن نقاء هذا البلد فلقد استمعت من خلال المحاكمة الى مهارات وأقول ان صحت كانت كفيلا بتحطيم مبادئنا ونظمنا .

أما عبد الفتاح الشوربجي فقد قال : مهما كان من أمر أحكام الطيران

فقد كانت هي القشة التي قصمت ظهر البعير .

ثم اتجه بحديثه الى الاعلام فقال : انى أوجه اللوم الى وسائل الاعلام التى تدين بعض المتهمين وتعبىء الشعور العام قبلهم . قبل أن يصدر القضاء حكمه فى الاتهامات الموجهة ضدهم فإلتهم برىء الى أن تصدر ادانته ومع انى لست من رجال القانون الا اننى أذكر هذه القاعدة البديهية وأن أرى فيها ضمانا يكفل حرية المواطن ولا أرى أن توجه الصحف الرأى العام وجهة بعينها فى قضية بما أو تعبىء النفوس وتثيرها ضد متهم ما . . ثم نحاول بعد ذلك تلافى هذا الأثر الذى أحدثته أجهزة الاعلام فى هذا الشأن فلقد رأيت اليوم فى الصفحة الثانية من مجلة المصور اتهامات فى شكل صور عن محاكمات لم تصدر الأحكام فيها بعد وانى أخشى أن يكون لها الأثر الذى لمسناه لهذا أرى أن تلتزم كل هيئة وكل سلطة من سلطات هذه الدولة بواجبها ولا تتعداه .

ومع ذلك عاد قائلا : أن بعض الصحفيين يقولون لنا ونحن فرادى أن الرقابة تمنع نشر بعض الأمور وفى اعتقادى أن كل ما يقال فى جلسة علنية لا يمكن للرقاب أن يمنعه لانى أفهم ان فرض الرقابة يكون على ما يضر البلد ولكن ما يقال فى جلسة علنية يحق للجمهور حضورها لا يجب أن يحجب عن النشر وانى أرجو أن يتخذ قرار بضرورة تخصيص أحجام محددة من الصحف لما يدور فى مجلس الأمة ولا بد من إبراز دور مجلس الأمة بأمانة حلوه ومره ولا يمكن على الإطلاق الا تبرز الصحف الا مناقشة المجلس للأفلام الجنسية والمينى جوب هذا الأمر الذى أثار الطلبة . فى اعتقادى ان هذا لا يجوز لا بد أن تبرز كل الموضوعات التى قام المجلس بدراستها على مدى دورات انعقاده كلها ولا بد أن تكون هذه الموضوعات موضع احترام واعتبار .

ثم طالب أحمد سعيد بأن يقف المجلس على الحقيقة من واقع المستندات الرسمية الخاصة بالمتهمين فى قضية الطيران • لا أن نكتفى بالاستماع الى بيان فى ذلك وكما يقول أيضا : وهذه نقطة هامة جدية بأن نصل فيها الى الحقيقة كاملة •

ثم استطرد قائلا : لقد تناولنا فى اجتماعات الهيئة البرلمانية والمجموعات الاقليمية التى عقدت بعد النكسة بعض أسرار هذا البلد وقانا اننا على استعداد لتقديم المستندات التى تؤيد ما أثرناه فى تلك الاجتماعات لوضعها أمام أية لجنة تحقيق يرى المجلس تشكيلا ومما يؤسف له انه قد بلغنى اليوم امر يبدو غريبا على أسماعكم وهو ان محافظة القاهرة تفكر فى اعادة الحفلات الصباحية بدور السينما بقصد الهاء الطلبة بالسينما ليتوهوا فيها ولينصرفوا عما عداها من أمور بلادهم • والواقع انه لا يمكن تميم الوضع بهذا الأسلوب ولا مواجهة المظاهرات بهذه الطريقة ولكن الأسلوب الأمثل هو الدخول فى حوار ومناقشة مع الطلبة فى أوضاع بلادنا وظروفها وتوضيح الحقائق لهم كما فعل السيد رئيس المجلس وبعض السادة الأعضاء بالأمس ويجب أن نستمر فى هذا الأسلوب حتى نصل الى اقناعهم بالحقيقة الواقعة •

ثم تحدث نصر عبد الغفور قائلا : ان كثيرا من الظلال تحيط جموعا كبيرة من هذا الشعب لانهم لا يتبينون مواقع أقدامهم ولا المسالك الصحيح أو الطريق الصحيح الذى يوصلهم الى الهدف وأخشى ما أخشاه أن يتحول الهدف الى حلم وفرق كبير بين الهدف والحلم فالهدف نقطة محددة معلومة نعرف كيف نحصل عليها ونقيسها بأبعادها الزمنية أما الحلم فليس له بعد ولا زمن يمكن أن يقاس عليها ••

كما قال : لو استطاع الشعب أن يلمس اصلاحات جذرية فى قطاعات

أخرى غير بناء القوات المسلحة لشعاع الاقتناع فى نفوس جماهير هذا الشعب ولأصدر الشباب فى تصرفاته عن هذا الاقتناع ولكن لم يعد هناك شيء مقنع اذ أن كثيرا من الأجهزة وكثيرا من المسئولين هم أصلا غير مقتنعين .

ثم تحدث عما قاله بعض الطلبة ان هناك رقابة على الصحف فقال :
واننى أعتقد ان هؤلاء الطلاب لا يعرفون ان كافة دول العالم فى مثل هذه الظروف التى تمر بها بلادنا لا بد أن يكون فيها رقابة على الصحف ولكنها رقابة لها حدود ولها قيود اذ تفرض فقط لتحول دون تسرب أى خبر يستفيد من العدو .

وأخيرا تحدث علوى حافظ فقد تدفق قائلا بحماس وانفعال :
ان أى عمل أيها السادة الزملاء يخرج عن رقابة الشعب ووجدانه يخشى من نتائجه :

وكفانا دليلا أكبر دليل ما حدث فى القوات المسلحة .

لقد جاء السيد وزير الحربية هنا وقال انه أعاد الصورة الى وضعها الحقيقى وذلك بأن يكون كل شيء تحت رقابة الشعب بمعنى ألا يكون هناك اتفاق لأغراض سرية .

لماذا أسقطت دولة المخابرات التى أعلن السيد الرئيس فى هذا المجلس الموقر سقوطها ولماذا انحرفت ؟؟؟؟

لأنها غابت عن الشعب وعن رقابة ممثلى الشعب وهذا ما يجعلنا
- نخاف - بعد أن سقطت دولة المخابرات وانكشفت فى ٥ يونية سنة ١٩٦٧
- أن تقوم دولة الشباب ؟!

وأخيرا وبعد استعراض دوافع وأسباب ومصدر حركة الطلبة وثورتهم

ورد فعل المجلس والصحافة والأعضاء الذين تحدثوا كثيرا في هذا .. ماذا كان موقف المجلس ؟

اقترح الأعضاء المتحدثين بعض الاقتراحات والتوصيات حتى يكتمل للمناقشة مدارها كاملا . مهما كانت مصيرها .

فقد اقترح سيد جلال تشكيل محكمة شعب لمحاكمة المتهمين في قضية الطيران بعد ازالة آثار العدوان حتى يمكن التفرغ لهذا الهدف وحتى لا يفسر اجراء المحاكمات حينذاك بأنه رضاء ضمنى بالوضع القائم الذى يتمثل في احتلال اسرائيل لجزء من اراضيها كما عبر عن هذا الرأى بأنه يتمشى مع ما هو متبع في مثل هذه الحالات بمختلف أنحاء العالم .

أما أحمد يونس فقد طالب باحداث تغييرات جذرية في أجهزة القطاع العام بل ويجب أن نفتح مناقشة طويلة هادفة حول هذا الموضوع على حد تعبيره وأعتقد ان هذا المطلب لم يتحقق الا في السبعينيات ولا سيما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ واستمر النقاش أيضا فيه حتى أوائل الثمانينيات . بل ان أكثر من مشروع قانون لتطوير القطاع العام وعقدت عشرات المؤتمرات والندوات وتعاقت الحكومات التي كانت تعد بتطويره وكل هذا حدث في الفترة المذكورة وحتى أوائل الثمانينيات كما سبق القول .

كما طالب بأنه يجب أن يشعر الفلاح باخلاص الأجهزة التي تخدمه . وأنه يجب البدء فورا في اعادة البناء السياسى .. وهذا الأخير عقدت له مؤتمرات في الاتحاد الاشتراكى في منتصف السبعينيات وشكلت من أجله لجنة تسمى مستقبل العمل السياسى . برئاسة المهندس الدكتور مصطفى خليل . وهى التى انبثقت عنها فكرة تعدد المنابر السياسية فى ظل التنظيم السياسى الواحد ثم تحولت الى أحزاب سياسية بعد شهور من تجربتها كمنابر سياسية .

ثم أعلن حامد عبد اللطيف بأنه علينا أن نعالج أمورنا بالفعل لا بالكلام وكما تحولت الرغبات التي أبديت في الشارع الى اجراء هو الغاء الحكم الصادر في قضية الطيران فطالب بناء على ذلك أن يتحول الكلام تحت القبة الى عمل جاد مثمر فقال : فلنبدا بتنظيم الاتحاد الاشتراكي ثم نولي اهتمامنا الى تنظيم القيادات في العمل والحرص على تمكين الاحتياطين العسكريين من أداء دورهم في عملهم الفني والابقاء على الذين صهرتهم التجارب في مواقع القيادة . واستطرد مقترحا : الانتهاء فورا من تعديل قوانين الحريات وعرضها على المجلس وايجاد الضمانات التي تكفل سيادة القانون . . وكذلك العمل السريع على تشكيل اللجنة العامة للدستور لوضع مسودة دستورية تعرض على الشعب يقول كلمته فيها ليتسنى اجراء انتخابات جديدة لمجلس أمة جديد يقود الأمة وترسى دعائمه على أرض صلبة .

أما عبد الفتاح الشوربجي فقد أعلن قائلا : اننى أقترح على القيادة السياسية في هذا السبيل قيادة عقائدية وثورية أن تترك العمل التنفيذي جانبا وأن تتجه بتركيزها واهتمامها نحو العمل السياسي كى تضمن بناء رجال ذوى عقيدة واحدة . ولقد تعلمت من قول المعلم قائد هذه الثورة ان بناء المصانع سهل ولكن بناء الرجال هو الصعب العسير . ثم توجه فى حديثه الى الرئيس عبد الناصر قائلا : اننى أود من كل قلبى أن يربى القائد أفرادا لا تعينى قلتهم العددية وأن يسرع فى تربيتهم الاشتراكية كى يصون العمل داخل هذا الوطن الذى لا يمكن أن تستقيم الأمور فيه الا اذا تولوها أفراد مخلصون مؤمنون بالله والوطن والاشتراكية سبيلا .

ثم استطرد فى اقتراحه قائلا : اننا أحوج ما نكون الى الفرد الصالح . اننا أحوج ما نكون الى الشخص المناسب فى المكان المناسب اننا أحوج الى التطبيق العملى والفعل لكافة الشعارات والمبادئ التى آمن بها ورفعها

القائد لهذه الثورة . . اننى أرى بعينى رأسى وأرى بقلبى بوضوح وجلاء ان الرجال قلة وان الذين قد تدربوا منهم عقائديا قلة أيضا وان كثرة من هذه القلة تحجب عن أداء دورها ولا تمكن من أداء دور فعال لا لشيء الا لعدم اكتشافها اكتشافا كاملا .

ثم ختم اقتراحه الذى يصر فيه على تربية جيل عقائدى لثورة الطلبة والمجتمع أيضا فقال : ان خيرا لنا أن نربى رجلا صالحا عقائديا من أن ننشئ أية صناعة أو نقيم أية تجارة أو مشروعاً عاماً فالأفضل والأجدى علينا أن نعد الكفاءة التى تتمكن من ادارة هذا المشروع أولا واننى أعتقد ان هذا هو الأساس فالشخص الصالح يمكنه انجاح أى مشروع ولكن لا يمكن لأشخاص غير صالحين أن يتعاونوا أو ينجحوا فى أى مشروع . ان الأفضل للأسرة الآن أن تربي أبنائها وسيظل هذا المجتمع صامدا دائما ما دام عبد الناصر فيه يقوده من نصر الى نصر والى الأمام .

ثم تحدث نصر عبد الغفور قائلا : اقترحت عقد مؤتمر لرؤساء تحرير الصحف مع السيد وزير الارشاد باعتباره المسئول عن هذا الجهاز الضخم وبحضور مسئول الدعوة والفكر فى الاتحاد الاشتراكى وأن تناقش أمور الصحافة بمنتهى الصراحة مع اللجنة الفرعية للثقافة والاعلام بالمجلس ولتكن بمثابة لجنة استماع يحضرها كل منهم بهذا الموضوع وسواء تم هذا اللقاء داخل المجلس أو خارجه فالأمران سيان اذ الهدف هو أن تتضح الحقيقة أمام المواطنين .

لذلك فأننى أطلب بعقد مؤتمرات لتناول بعض القضايا الأخرى التى تهم وتمس مصالح المواطنين حيث تدور المناقشة فيها بمنتهى الصراحة والوضوح وليس بمعزل عن الناس ففى طريق الحوار العميق والفكر الحر واللقاء المتبادل يمكن أن نصل الى ما فيه تحقيق المصلحة العامة للبلاد لذلك

فاننى أرجو ألا يضيق بعض الزملاء بالرأى المعارض فلنعارض ما شئنا أن نعارض فى هذه القاعة ودأخل هذا المجلس وليحترم كل منا رأى زميله .

أما عاوى حافظ والذى كان نجم هذه المناقشة أو نجم البرلمان فى ذلك الحين كما قيل وتردد حينذاك . . . وعندما كان يتدفق فى حديثه فقد طالبه رئيس المجلس أنور السادات بتحديد توصياته فانبرى قائلا :

— المشاركة الايجابية من القيادات على مختلف المستويات فى الجهاز السياسى والحكومة والمؤسسات بالالتزام بكل ما التزم به جمال عبد الناصر أمام الشعب بعد تطبيق مبدأ الطهارة والنقاوة الثورية على كل فرد فيها . وأعنى بذلك اجراء عملية فرز فى هذه الأجهزة حتى يتبين تقرير من الذى يستمر فى عمله ومن الذى يفصل منه دون نظر الى صلة القرابة بل يكون الفيصل فى هذا هو النقاء والطهارة وعدم وجود تطلعات طبقية .

— مراجعة تحليلة دقيقة شاملة للاتحاد الاشتراكى العربى ومنظّماته وقياداته حتى يتأكد الشعب من ديمقراطية العمل وامكانية التعبير عن كل وجهات النظر بصدق وأمانة ووصول صوت الشعب الى أعلى دون أية « رتوش » ووصول القائد الى الشعب بلا ابطاء وضمان بروز صفة الوطنية والدين فى كل المناهج وفى كل التوجيهات الثقيفية التى تصدر من الاتحاد الاشتراكى أو من منظمة الشباب .

— إعادة النظر فى منظمة الشباب الاشتراكى فى ضوء ما تسفر عنه التحقيقات التفصيلية التى أرجو أن تشترك فيها لجنة برلمانية .

— ان أى تنظيم للشباب يجب أن يكون تحت رقابة الشعب ونوابه وأن يكون هناك رباط وثيق بينه وبين الاتحاد الاشتراكى الأم وأن يكون القائد الميدانى مشرفا على كل القطاعات بما فيها قطاع الشباب .

- توجيه تحية مخلصه لأبناء الشعب من رجال الشرطة لما تحملوه من آلام نفسية مع طول النفس وضبط النفس وقبول التضحية في معرك الأيام الثلاثة المريرة التي بدأت في ٢١ فبراير ١٩٦٨ التي كانت أبرز دلائلها ان اصابتهم كانت أكثر من اصابات الطلبة والصمود للمحافظ على أمن الشعب حيال انفلاتات قد حدثت .
- ندب لجنة من مجلس الأمة لتقصي الحقيقة والمشاركة في تحليل الانحرافات التي ترتكبها السلطة التنفيذية والجهاز السياسي وللنظر في أمور المعتقلين .
- رفع صوتنا من هنا الى قائدنا العظيم نقول له - بكل ايمان المواطن الحر ووجدانه - ان مسئولية المرحلة الشاقة التي يخوضها شعبنا الآن ليست مسئوليتك وحدك بل مسئولية الشعب كله تتصدره القادة ولذلك فانا نتجه الى جمال عبد الناصر لتحقيق القيادة الجماعية او تشكيل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي على وجاه السرعة .
- ان تقوم أجهزة الاعلام والصحافة باذاعة وتشر ما يدور من رأى في الشوارع والأزقة وما يعبر عنه الشعب من مختلف وجهات النظر وليكن رائدنا في ذلك ما قاله الرئيس جمال عبد الناصر أمامنا من ان توفير السلامة في المرحلة القادمة لا يتأتى الا من فوق منبر هذا المجلس وفيما تكتبه أقلام الصحف .
- أما فيما يتعلق بالمحاكمات - ودون مساس بأى شئ فيها لانها معروضة أمام القضاء - فأننى أرى ان كل محاكمات النكسة سواء أكانت عن أعمال وقعت داخل الجيش أم خارجه تعتبر محاكمات تاريخية ولذلك كان من الواجب معالجتها بأسلوب تاريخى على نحو ما اتبع فى

المحاكمات التي قامت بها الثورة الفرنسية والثورات الاشتراكية في كافة أنحاء العالم لمحاكمة من انحرف عن أهداف هذه الثورات . واننى لا أوافق من يقول بأن الثورة تحاكم نفسها . فان ثورة ٩ و ١٠ يونية ١٩٦٧ قد اختارت جمال عبد الناصر قائداً ولذلك قانه اليوم أصبح قائداً بإرادة الشعب . ولقد أمر قائد ثورة ٩ و ١٠ يونية ١٩٦٧ بتشكيل المحكمة التي تقوم بإجراء هذه المحاكمات فهذا التشكيل اذن تابع من ارادة الشعب وبالتالي فان الشعب هو الذى يحاكم اليوم انحرافات ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وعندئذ تحدث رئيس مجلس الأمة لينهى المناقشة بدبلوماسية عند هذا الحد فقال : اننى أميل الى الأخذ بالرأى الذى أبداه السيد العضو أحمد القصبي من اننا لا نستطيع انهاء المناقشة الآن وقبل أن ترد الينا نتيجة التحقيق فهل توافقون حضراتكم على احوالة المناقشات التي جرت حول هذا الموضوع الى لجنة الأمن الداخلى وللحكم والتنظيمات الشعبية ثم ترد الينا نتيجة التحقيق ؟

وافق المجلس . . ووافق أيضا على رفع الجلسات أسبوعين نظرا لسفر بعض السادة الأعضاء لتأدية فريضة الحج كما سيتخلل الأسبوع التالى لذلك عيد الأضحى المبارك . . . وكل عام وأنتم بخير كما أعلن ذلك رئيس المجلس . . وانتهت الجلسة . . والتحقيقات أيضا ولكن لم ترد للمجلس نتيجة التحقيق ؟؟ وبعد أساييع حل مجلس الأمة . . ليأتى مجلس آخر .

وكان لابد للرئيس جمال عبد الناصر أن يكون له موقف أو كلمة ازاء ما حدث . فقد كانت أول مظاهرات ضخمة فى تاريخ مصر منذ قيام الثورة التي كان قائدها . . ثم أن المتظاهرين ذات نوعية هامة وحيوية بالنسبة له وللمجتمع حيث أنهم شباب وخاصة أيضا انهم طلبة أى لديهم قدر من العلم

والوعى بما يمكن أن يحدث .. كما ان هؤلاء الشباب المفترض فيهم جيل الثورة الذى تربى وترعرع ورضع مبادئ وفكر الثورة .. بل ان هؤلاء الشباب ذاته هو الذى خرج متظاهرا فى يومى ٩ و ١٠ يونيو رافضا الهزيمة .. رافضا لانتصار الاستعمار واسرائيل على أحلامه وطموحاته وقدراته .. وكان لابد له من كلمة أو موقف حيثما أن هذه الفئة كانت طبيعة جماهير غفيرة شاركتهم وتعاطفت معهم من شرفات المنازل أو فى الطريق .. وان هذه الطبيعة قد فجرت قنابل زمنية موقوتة فى مجالات عديدة بالمجتمع وأخيرا فان تاريخ مصر المعاصرة يذكرنا بتضامن الطلبة والعمال ودائما ولا سيما فى أحداث عام ١٩٤٦ التى ما زالت ماثلة للأذهان من جانب جيل المسنين .

وعلى ذلك فبعد أيام كان اتحاد عام عمال مصر يدعو لعدة اجتماعات لمناقشة مجريات الأمور والقضايا الهامة بين العمال . وكان قد تقرر عقد أول اجتماع فى حلوان بعد انتهاء جلسات مجلس الأمة – بإيام وقد دعى اليه الرئيس عبد الناصر كما أعلن فى حينه .. وكان ذلك فى ٣ مارس ١٩٦٨ حيث وعد ببرنامج اصلاحى عرف فيما بعد ببرنامج ٣٠ مارس .

وقد جاء فى خطابه أمام العمال فى هذا الاجتماع بخصوص هذه الأحداث الآتى :

أنا بأقول ان العملية بدأت تلقائية وبدأت هنا فى حلوان . وبدأت تلقائية فى الجامعة . ولكن بعد هذا لم تصبح عملية تلقائية . فكل واحد يمكن يكون له فى البلد أوضاع تلقائية . وأنا أيضا أقول لآخواننا الطلبة فى الجامعة قبل الانقياد وراء أى شعار لابد أن نعرف من الذى يردد هذا الشعار ؟ فكل واحد لديه أوضاع طبقية . وطبعا هناك ناس اتخذت أملاكهم واتخذت أراضيهم وناس تأمنت مصانعهم وأولاد هؤلاء موجودين فى

أوسطانا يسمعوا منا كلام ويروحوا فى البيت يُسمعوا كلام تانى • يسمعوا منا فى المدارس وطبعا كلام عن الثورة والاشتراكية ولكن يروحوا فى البيت يتأثروا طبعا بما يحدث فى بيوتهم وبما حدث فى عائلاتهم •

فحاولوا استغلال مظاهرات الطلبة بعد كده وحاولوا يتصلوا بالعمال بعد كده • فالمظاهرات سارت سليمة ثم رددت شعارات غريبة فمثلا تنادى بالغاء الاتحاد الاشتراكى • بالغاء منظمات الشباب • شعارات تنادى بحل مجلس الأمة وطبعا مع هذه الشعارات أخرى تنادى بالحرية والديمقراطية • وبحرية الصحافة وأعتقد انكم تذكرون اننى قلت ان هناك حزب رجعى موجود فى البلد • ان هذا الحزب الرجعى موجود ومنظم ومستعد فى أى وقت للانقضاض على هذه الثورة حتى يستعيد ما سلبته هذه الثورة •

وربما نقول اذن فليكن هناك تعدد أحزاب • ولكن كيف نطبق النظام الاشتراكى فى ظل هذا التعدد • بعد ما ننتهى من مرحلة التحويل الاشتراكى يمكن نفكر فى هذا الموضوع • وقد سبق وأن طرحت هذا الموضوع بعد النكسة فى مجلس الوزراء • فالتناقضات الموجودة فى الاتحاد الاشتراكى موجودة بالطبيعة لأن هذه التناقضات موجودة فى المجتمع •

أما بالنسبة للعمال فمن الواضح لنا جميعا انهم قوة من القوتين الأساسيتين فى تحالف قوى الشعب العاملة التى هى قوى الثورة • فالعمال والفلاحين بالذات هما القوتان الأساسيتان فى التحالف الذى يضم معهما قوى المثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية • فالفلاحون والعمال كقوتين من قوى التحالف الوطنى لهما وضع هام ولا أقول ان لهما وضعاً خاصاً ذلك قد يعطى معنى التحيز والتمييز والتفرقة •

فالعمال والفلاحين وضعهما الهام يأتى من حجمهما الأكبر فى التحالف الديمقراطى لقوى الشعب العاملة ثم يأتى ثانياً من المصلحة المباشرة فى

الثورة والتطوير الشامل الذى تستهدفه الثورة .

وفى الحقيقة انه بدون فلاحين وبدون عمال لا تكون هناك ثورة ولا يكون هناك نظام ثورى وانما الثورة والنظام الثورى كل منهما يفقد مبرر وجوده . . . وعندما رفع شعار حل مجلس الأمة . . . يعنى ربطه أيضا مع شعار الغاء نسبة الـ ٥٠٪ من العمال والفلاحين لأنهما ناس ليسوا متعلمين وناس ليسوا مثقفين ولا يصح لهم انهم يمثلوا فى مجلس الأمة . ولكن لماذا عملنا ٥٠٪ من عمال وفلاحين ؟ حتى لا تستطيع قوى الثورة المضادة اذا أدخل فيها عدد فى مجلس الأمة - انه يحول هذه الثورة عن طريق التشريع فى مجلس الأمة . الى سلب مكاسب العمال والفلاحين أو الى انهاء الثورة الاشتراكية وهذا هو سبب نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين .

اننى أقول ان الثورة لابد أن تتصدى لعناصر الثورة المضادة سواء كانت تمثل الرجعية أو تمثل أقصى اليمين أو تمثل أقصى اليسار المتطرف . . .

فالظروف التى نعيشها اليوم تشجع الثورة المضادة . لأننا فى نكسة والاستعمار والصهيونية استطاعوا أن يلحقوا بنا الهزيمة . وبالطبع فالرجعية تنتعش وتشعر أنه أمامها فرصة ومن ورائها الاستعمار لتقضى على الثورة .

ففى وقت النكسات كما نعيش اليوم تظهر قوى انتهازية كبيرة ناس كانت بتعمل بوجه ونشوفها اليوم بوجهين . وهو يمسك العصا من الوسط قائلا لنفسه : أنا عارف ماذا سيحدث ؟ فالاستعمار قوى وقادر ويقول أمريكا قادرة تعمل وقادرة تغير وأمريكا لن تتركنا . طبعاً هذا يمثل الانتهازين . وهؤلاء نتركهم حالياً وبالطبع فأننا فوراً اكتشفنا لآى انتهازى أو رجعى لابد أن نظهره ونكشفه .

ثم يقول ناس ليس هناك معارضة ونحن نرى هذه المعارضة بمجلس الأمة نفسه وردا على ما تردد من من الغاء مجلس الأمة فأننى أقول ان هذا المجلس هو أول مجلس أمة فى مصر يستكمل مدته فقرب من الخمس سنوات الدستورية له . وهذا المجلس يعمل فى لجان ويمكن وسائل الاعلام فعلا لم تبين أو تظهر هذا العمل . وهناك ناس معارضين . عدد من المعارضين . يمثلون كتلة موجودة فى المجلس . ومتماسكة ومعروفة ولكن نحن لا نرى فى هذا أى تصادم . فنحن نرى أن تترك المعارضة تعبر عن نفسها . بل نتركها أيضا فى الصحافة تكتب ما تشاء .

وأخيرا : ذكر أن عدد الطلبة المحتجزين فى المعتقلات ٦٠ طالبا . ثم قال : اذا كنا نريد أن نضع ما حدث فى اطاره السليم فلا بد أن نأخذ كظاهرة من ظواهر الاقحام الشعبى الواسع بالأحداث المصيرية التى نعيش فى وسطها ولا بد أن نأخذ أيضا كعلامة من علامات التصميم الشعبى العميق على فتح الطريق أمام النضال الوطنى لكى يصل الى غايته .

ثم أضاف عبد الناصر فى تعليقه : ان قوى الثورة المضادة موجودة بالفعل سواء كانت فى اتجاهات اليمين أو اليسار ولكننى أثق فى وعى الطلبة وفى قدرتهم على صد أى تأثير من جانب هذه القوى المفرضة .

ومن هذا الخطاب وذلك التعليق يتضح أن الرئيس عبد الناصر أكد على انفعالية وبراءة المظاهرات نحو هدفها من رفض المحاكمات التى لا تتناسب مع حجم الهزيمة والمرارة التى يشعر بها الشباب وان كان أشار الى توجيه هذه المظاهرات الى أهداف أخرى من خلال عناصر معارضة ان لم تكن خارجية كما أكد ذلك الا انها من عناصر الثورة المضادة التى سبق تعريفها أو توضيحها . ورغم نفيه لليد الخارجية الا انه عقب هذه المظاهرات وفى اجتماع مجلس الوزراء يوم ٧ ابريل وقبل مظاهرات الطلبة التالية فى

نوفمبر من نفس العام أى ١٩٦٨ خاطب الوزراء قائلا : لقد اتجه الامريكان للعمل على اسقاطنا داخليا عن طريق عدم الاستقرار الداخلى وأنا أقدر ان الامريكان حيصروا السنة الجاية من ١٥ الى ٢٠ مليون جنيه فى مصر على بعض العناصر الداخلية لتحقيق هذا الغرض ولهذا أعتقد انه خلال السنة المقبلة ستكون عندنا بعض المتاعب الداخلية .

واذا كان الرئيس عبد الناصر قد قدر ذلك أو بمعنى أدق عرف بذلك من مصادر خاصة وحدث بالفعل ما توقعه فمن باب أولى أن يكون على علم بأن الأمريكان كانوا وراء هذه المظاهرات الهادرة فى فبراير ١٩٦٨ . وان لم يعلن أو يصرح بذلك فلأنه لا يريد أن يعترف صراحة أو خفية بأنهم نجحوا فى هذا . وفى ذات الوقت فهو يصرح فى اجتماع يعلم مسبقا تسربه لخارج القاعة وان كان للخاصة وليس للعامة . يصرح للأمريكان بأنه على علم بتحركاتهم أو تصرفاتهم أو أهدافهم فى الجبهة الداخلية . وان كان قد أشار الى ذلك فى الخطبة السابقة ولكنه أسقط تأثيرهم على بعض المعارضين أو الذين يبدوون بوجهين أو يمسكون العصا من الوسط كما عبر عن ذلك . ولكنه لم يشأ أن يشير فى هذا الى الطلبة . حفاظا على اكتسابهم من ناحية وحفاظا على وجوده وكيانه وجاذبيته الشعبية من ناحية أخرى وكما سبق القول بعدم الاعتراف بنجاحهم فى ذلك .

كما انه فى المؤتمر القومى الذى عقد فى ديسمبر ١٩٦٨ حيث أشار الى أن التخريب الذى وقع جاء من عناصر جندت من جانب اسرائيل عندما وقع البعض منهم فى الأسر ولم يشأ أيضا الاشارة الى انهم الأمريكان . لأنه بالتاكيد كل من وقع تحت الأسر الاسرائيلى كان محل رصد ورقابة شديدة من أجهزة الأمن خوفا من تجنيده أو تخريبه أو ما شابه ذلك . ولكنه أيضا كبرياء منه لم يشأ الاعتراف أو الاشارة بأن الأمريكان وراء هذا أيضا .

كما ان الرئيس أنور السادات عندما تحدث أمام المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي في دور الانعقاد الخاص في ١٦ فبراير ١٩٧٢ إبان مظاهرات الطلبة في عهده لأول مرة . . أعلن قائلا : سنة ٦٨ قام الطلبة في فرنسا . انتهت بانتهاء اقتصاد فرنسا . ولم تكن في معركة لكن كان ديجول في وقتها واقف ويؤكد استقلال فرنسا عن أمريكا . وكان الفرنك الفرنسي أقوى عملة في العالم في ذلك الوقت بعد المارك الألماني للاحتياط الى جابه ديجول بهدوء وقعد بيني اقتصاد والراجل يفهم مفيش فايدة . اقتحم الجامعة وانتهت انه انهار اقتصاد فرنسا واضطرت الى تخفيض عملتها في الوقت الى الدولار فيه كان بيعاني أشد المعاناة ولكنا عارفين . ان زعيم العملية الى تمت في فرنسا كلها كان اسمه كوهين . علشان ديجول أخذ سياسة استقلالية عن الصهيونية العالمية وأمريكا راحوا واقعين .

وهذا القول أيضا من الرئيس السادات أراد به التنويه أو التلميح بأن الأمريكان وراء الاضطرابات الداخلية للتأثير على القرار السياسي والخاص بالمعركة أو المفاوضات . وأراد أن يشير لبداية هذه الاضطرابات منذ عهد عبد الناصر ضاربا المثل بفرنسا حيث ان مظاهرات الطلبة المصريين جاءت عقب مظاهرات الطلبة في فرنسا . وأراد أن يربط بين باعث ومحرك كل من المظاهرتين وبأن من وراء كل منهما مصدر واحد ألا وهو الصهيونية العالمية وأمريكا . وبالتأكيد فان الصهيونية العالمية تمارس نشاطها ونفوذها ابتداء من خلال أمريكا . ومع ذلك فهو أيضا لم يشأ الافصاح صراحة عن دور أمريكا في مظاهرات الطلبة لحساسية وخرج الموقف المصري قبل حرب أكتوبر .

وأنت هذه المظاهرات نتائجها من حيث بعض التغيرات التي ما كانت تحدث أو تقع الا نتيجة لهذه الأحداث . بل يعبر عبد المجيد فريد أمين

اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي في ذلك الحين قائلا : فجاءت الرياح - يقصد بها المظاهرات - ببرنامج سياسى جديد .. برنامج ٣٠ مارس الذى حاول به عبد الناصر أن يعبر تعبيرا سياسيا عن تجاوبه مع مطالب الجماهير التى تظاهرت فى الجامعات والشوارع فجمع شعاراتهم وهتافاتهم وصاغها فى هيئة برنامج سياسى .

ويبدو من تعليق عبد المجيد فريد أن مطالب المظاهرات انقلبت الى شعارات مرة أخرى فى صورة برنامج متجاوب معها .. بدليل انه لم يحدث تغيير يذكر أو ينفذ من هذا البرنامج مما أدى الى اندلاع هذه المظاهرات مرة أخرى بعد شهور من هذا البرنامج حيث كانت أهم مطالبها .. تنفيذ برنامج ٣٠ مارس .

وان كان قد سبق وأشار عبد الناصر فى مجلس الوزراء باحتمال وجود متاعب يفجرها الامريكان .. فانه مع هذا الغرض أو التوقع من جانبه فان لم تكن هناك سلبيات أو انحرافات أو عجز عن التغيير والاصلاح أو ما شابه ذلك .. فكان من الصعوبة أو الاستحالة أن يجد الامريكان أو غيرهم نوافذ أو ثغرات أو منحنيات أو غير ذلك لتحقيق انحرافهم أو النفاذ للجبهة الداخلية أو اثارة القلاقل . كما انه عرج على بعض عناصر أو قوى الثورة المضادة التى كانت محركا أو باعنا لهذه المظاهرات فى فبراير ١٩٦٨ وهى بعض أساتذة الجامعة . حيث أعلن ذلك فى ٢٣ سبتمبر ١٩٦٨ وأثناء اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي حيث قال : يوجد عدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وخاصة فى كليات الطب من بينهم أطباء رأسماليون ومستغلون وضد الاشتراكية ثم نجعلهم يقومون بالتدريس لشبابنا فى نظام اشتراكي . ثم قال : ومع ذلك فهى محدودة ولذلك فانى لست قلقا على الوضع السياسى بالجبهة الداخلية ومن السهل التعامل مع

العناصر المضادة الموجودة بين أعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد ويمكن ببساطة كشف مواقفهم الحقيقية أمام الطلبة .

وهذا ما رددته بعد شهر ونصف فريد عبد الكريم أمين الاتحاد الاشتراكي بمحافظة الجيزة في اجتماع اللجنة المركزية بحضور سيد مرعى وان كان قد أشار الى أن محركى المظاهرات أبناء الثورة المضادة وهم الذين حصلوا على أعلى الدرجات للالتحاق بكليات الطب والهندسة والصيدلة أيضا على حد تعبيره .

ويبدو أن تفسير الرئيس عبد الناصر مستوحى من مبرر واحد لفريد عبد الكريم .

وحيث ان الرئيس يرى أن التفسير سياسى بمعنى ان الثورة المضادة عناصرها رأسمالية فان أمين الاتحاد الاشتراكي يرى انها أيضا رأسمالية وان كانت ممثلة فى الطرف الآخر للعملية التعليمية الجامعية وهم الطلبة حيث أشار الرئيس للطرف الأول وهم أساتذة الجامعة .

أى بهذا التفسير فمعنى التآمر قائم بين طرفى الجامعة يحركها باعث واحد ألا وهو الرأسمالية .

وهنا أيضا ينسحب تفسير أو تعليق المهندس سيد مرعى على كلام أمين الجيزة - كما سيأتى فيما بعد - على كلام الرئيس عبد الناصر وهو ان هذا أو ذاك لا يعدو أن يكون تخريفا غريبا وتفسيرا شاذا لمظاهرات شملت الجامعات كلها على حد تعبيره فى مذكراته السياسية التى صدرت فى السبعينيات .

ومن الأمور التى اختلف مع اتجاهها بالمجلس وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب والتى لم يستطع أن يعلنها . ولا سيما انها طرحت

صراحة من جانب أحد الأعضاء الذى رأى أن الحكم ليس ارثا للعسكريين .
فرد الرئيس عبد الناصر على ذلك فى اجتماعه بمجلس الوزراء فى يوم الأحد
٢٤ مارس ١٩٦٨ قبيل اعلانه للبرنامج السياسى الاصلاحى فقال : بالنسبة
لما اثير بشأن وجود ضباط للجيش فى مراكز مدنية أو دبلوماسية وتعارض
ذلك مع مبدأ الرجل المناسب فى المكان المناسب .. أود أن أوضح لكم ان
القوات المسلحة كان بها دائما حوادث أمنية متتالية خلال الخمس عشرة سنة
الماضية .. أولها عام ١٩٥٤ عندما طلبنى ضباط المدرعات ولم يقبوا
يومها أن أخرج الا بعد أن رضخت لهم فى تلبية بعض طلباتهم .. كان
علينا فى مجلس الثورة أن ننقل بعض الضباط الى مراكز مدنية أو
دبلوماسية لتلبية لبعض حسابات استقرار الوضع الداخلى .. حتى ولو
أدى ذلك الى التجاوز فى مبدأ وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب
وكنتم مضطرا لذلك فى كل مرة .. وحتى الآن ما زال الفريق محمد فوزى
المستول عن القوات المسلحة يطلب منى طلبات مماثلة وعلى أن أنفذ ذلك
لأنه من المهم دائما أن تكون الحسابات سليمة بالنسبة للقوات المسلحة وأن
يكون الرأى العام للقوات المسلحة مقتنعا وراضيا ولا ننسى أن الذى يريد
أن يضرب النظام فى بلدنا سيضربه عن طريق القوات المسلحة وهكذا كان
تفسير عبد الناصر لاهدار مبدأ الرجل المناسب فى المكان المناسب . وهو
تفسير أمنى . وليس بنائى . فالحفاظ على نظامه أو حكمه أو شخصه هو
الهدف الأول والأخير . حيث ان انتشار أفراد القوات المسلحة - والذين
يمكن أن يكونوا أكفاء فى مهنتهم - فى مجالات أخرى لم يكن لهم فيها خبرة
وربما رغبة فى الخدمة بها سبب هام من أسباب عدم دفع التنمية بمعدلات
مناسبة وكافية بل واحداث هبوط فى مستويات ودرجات قطاعات أخرى .
ورغم ما أعلنه الرئيس عبد الناصر من مبررات لمظاهرات الطلبة
وتجاوبه مع هذه الثورة الشبابية . بإصداره لبرنامج ٣٠ مارس الاصلاحى .

واذ قد مرت على هذه الأحداث ثمانى شهور ولم يشعر الطلبة بالتغيير المنشود وان كان التغيير قد مس بعض الشكليات دون الجوهر . . وانه ليس تغييرا حقيقيا بقدر ما كان تغيير مواقع وأوضاع على خشبة المسرح دون تغيير جذرى أو فعال .

فاذا بمظاهرات الطلبة تندلع مرة أخرى فى نوفمبر عام ١٩٦٨ وأن كانت هذه المرة قد صاحبته أساليب تدمير وتخريب وكان الطلبة أرادوا التعبير عن عدم ولائهم أو انتماهم لما ضرب أو دمر . وكما توقع أيضا هو بنفسه . وان كان السؤال الهام انه رغم توقعه هذا هل كان عاجزا عن صدها أو عدم حدوثها مسبقا ؟ .

فقد تردد بين الجميع أن هناك قلاقل طلابية فى مدينة المنصورة وعندما تصاعدت هذه القلاقل الى درجة تتجاوز أصداء المدينة المذكورة . فقد أصدرت وزارة الداخلية بيانا عن هذه الأحداث التى كانت قد بدأت يوم ٢٠ نوفمبر وكان هذا البيان فى ٢٢ نوفمبر . وكان ذلك يعد أولى الاجراءات الرسمية لهذه الأحداث . وكان وزير الداخلية شعراوى جمعة هو نفس وزير الداخلية لمظاهرات الطلبة فى فبراير من نفس العام .

وقد جاء بالبيان الذى نشر بالصحف حينذاك انه على أثر صدور قانون التعليم العام الجديد قام أمس الاول (الأربعاء) تلاميذ بعض المدارس الثانوية فى المنصورة بمحاولات للخروج فى مظاهرات مطالبين بإعادة النظر فى بعض جوانب القانون التى تمس عدد مرات الاعادة فى الثانوية العامة والانتقال من سنة لأخرى مع الرسوب فى مادة أو مادتين وحاولوا اخراج تلاميذ بعض المدارس المجاورة ولكنها لم تستجيب لهم . كما قام السيد المحافظ بإسداء التوضيح والنصح لهم فاستجابوا وتفرقوا وفى المساء أعاد وزير التربية والتعليم توضيح ما سبق أن ذكره فى المؤتمرات الصحفية من

أن النظام الجديد فى النقطتين السابقتين لن يطبق هذا العام وليس له أثر رجعى بالنسبة لعدد مرات الرسوب لتلاميذ الثانوية العامة • وبالرغم من ذلك فقد خرج أمس (الخميس) تلاميذ المعهد الدينى بالمنصورة رغم عدم انطباق هذا القانون على المعاهد الدينية • فقاموا بقذف بعض المدارس الأخرى المجاورة بالحجارة لإخراج تلاميذها واستمرت المظاهرات من الساعة التاسعة صباحا الى الساعة الثانية ظهرا •

ولما كان السيد وزير الداخلية قد أصدر تعليماته بعدم التعرض لمسيرتهم وحمايتهم فقد قام رجال الشرطة بتنفيذ ذلك مما جعل المسيرة سليمة حتى الساعة الثانية ظهرا • واندست فيهم بعض العناصر من غير التلاميذ ولقد حاولت هذه العناصر من غير التلاميذ الاعتداء على مديرية الأمن وعندئذ اضطرت القوة الى اطلاق بعض الأعيرة فى الهواء فانفض المتظاهرون • وقد نتج عن ذلك اصابة ٩ ضباط و ٣٠ جندي وأربعة من الأهالى كما توفى أربعة آخرون • وقد انتقل اليهم وزير العدل والنائب العام على نور الدين • وفى ذات الوقت أعلن انه قد سافر د • حلمى مراد وزير التربية والتعليم أمس حيث عقد اجتماعا مع اتحاد طلاب الجمهورية شرح فيه التيسيرات التى سبق وأن تحدث عنها منذ أيام •

بل وقد زار الوزير الطلاب الخمسة الذين أصيبوا فى المظاهرات ونقلوا الى مستشفى المنصورة لعلاجهم حيث تبين ان اصاباتهم طفيفة •

وفى اليوم التالى لذلك البيان قرر مديروا جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية وأسيوط والأزهر تعطيل الفراسه بهذه الجامعات كما أصدر وزير التعليم العالى قرارا بتعطيل الدراسة فى المعاهد العليا ومراكز اعداد الفنين •

بل ان هذه القرارات قد صاحبت بيان لشرح أسبابها جاء به فى صباح أمس اجتمع عدد من طلبة كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية فى مؤتمر لمناقشة ما حدث فى المنصورة أول أمس .

وقد اجتمع بهم مدير الجامعة ومحافظ الاسكندرية وهيئة التدريس بالجامعة وشرحوا جميعا للطلبة حقائق الموقف فى المنصورة ولكن بعض الطلاب خرجوا بالاجتماع عن الهدف الذى عقد من أجله وحاولوا الخروج فى مظاهرة يسعون فيها الى اشراك زملائهم فى بغض الكليات الأخرى . وقد حاول رجال الشرطة نصحهم بالتفريق ولكن ازاء اصرار بعض الطلبة على الاستمرار فى التظاهر خارج الكلية فقد قامت الشرطة بتفريقهم الا أنهم عادوا الى الكلية للاعتصام بها . وفى ضوء تطور الأحداث وتفاديا لآى صدام يمكن أن يؤدى الى الاضرار بمصالح الغالبية العظمى من شباب الجامعات والمعاهد العليا المؤمنين ببلدهم والمقدرين لدقة الموقف الذى تجتازه أمتهم فى هذه المرحلة الحاسمة من حياتهم قرر مديرو الجامعات تعطيل الدراسة فى مختلف جامعات الجمهورية . وذلك تفويها للفرصة على العناصر التى تسعى الى بث الفرقة واشاعة البلبلة التى لا يستفيد منها الا أعداء الوطن فى الوقت الذى نشعر فيه جميعا الى توحيد الصف وتدعيم الجبهة الوطنية الداخلية . ولكن قبيل الاعتصام المذكور قام اتحاد طلاب كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية بتوزيع بيان مطبوعا بين الجماهير ينص على عدة مطالب وجاء به : قرر مجلس اتحاد طلاب كلية الهندسة ومجلس اتحاد طلاب جامعة الاسكندرية يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٨ تجاه الأحداث التى وقعت منذ صباح اليوم اعلان الاعتصام فى الكلية والاضراب العام عن الدراسة حتى تتحقق المطالب الآتية :

اولا : اقالة شمراوى جمعة وزير الداخلية والتحقيق معه علنا .

ثانيا : محاكمة المسئولين الأساسيين والفرعيين عن حوادث المنصورة
والاسكندرية ومنحاكمتهم محاكمة علنية .

ثالثا : رفع رقابة وزارة الارشاد نهائيا عن الصحافة المصرية .

رابعا : منع استعمال العنف على الاطلاق مع المواطنين بصفة عامة .

خامسا : الافراج فورا عن جميع الطلبة المعتقلين بالمنصورة
والاسكندرية .

سادسا : اشراك الطلاب فى ابداء الرأى تجاه تطوير التعليم الجامعى
والثانوى والاعدادى والابتدائى .

سابعا : ضرورة تحقيق الحرية الكافية للمواطنين وضمان أمنهم
واستقرارهم .

ثامنا : ضرورة سقوط مجتمع الشعارات وتحقيق التغيير الذى جاء
ببيان ٣٠ مارس .

تاسعا : حماية الطلبة وضمان عدم اعتقالهم وارهابهم .

وكان هذا البيان قبيل الاعتصام فى الاسكندرية . ولكن بالقاهرة
ورغم اغلاق الجامعات الا أنه حدث تشابك بين الشرطة والطلبة المعتصمين
مما أدى الى جرح عشرة طلاب وجنود شرطة .

وكان اعتصام الاسكندرية يشمل طلبة من كليات الهندسة والحقوق
والعلوم ومعهد القطن وقد وزعت هذه المنشورات قبيل الاعتصام بساعات
على القنصليات والسفارات الأجنبية بالاسكندرية .

ومن ضمن الشعارات التى كان الطلبة يطلقونها فى الاسكندرية ان
الكاتب الصحفى محمد حسنين هيكل . . كذاب حيث إنه كتب بعض المقالات
بصحيفة الأهرام يحلل هذه المظاهرات بأنها أمر عادى. حيث انها جزء من

ظاهرة عالمية خاصة بالشباب ولم يمس الأسباب الحقيقية لمظاهرات الطلبة بمصر على حد تفسير وفهم هؤلاء الطلبة .

وطالب أيضا المتظاهرون بالاشتراك فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنظمة الدراسية وفسر البعض هذا المطلب حينذاك بأنه مستوحى من الثورة الطلابية الفرنسية عام ١٩٦٨ .

وفور ذلك وحيث كان مجلس الوزراء سيجتمع يوم ٢٥ نوفمبر برئاسة جمال عبد الناصر لمناقشة مشكلة الاسكان . الا انه اجتمع وتدارس مسألة مظاهرات الكلية . وقام بتشكيل لجنة خاصة لتابعة ما يحدث مكونة من د . لبيب شقير وعبد المحسن أبو النور وشعراوى جمعة ود . عبدالوهاب البرلسى . والجدير بالذكر أنه فور وقوع حوادث المنصورة قد ذهب اليها عبد المحسن أبو النور وأنور السادات عضوى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى للاطلاع على الأحداث عن قرب ومحاولة تهدئة الموقف أو حله .

ولكن رغم اغلاق الجامعات واعتصام الطلبة . فان المظاهرات استمرت من جانب طلبة المدارس الثانوية التى لم تغلق أبوابها .

فقد قامت مظاهرات من تلاميذ هذه المدارس اتجهت صباح يوم ٢٥ نوفمبر الى مبنى كلية الهندسة والتى كان يوجد بها بعض الطلبة المعتصمين . فحاول رجال الشرطة منعهم من الوصول اليها . فكان رد قتل ذلك أن قام التلاميذ بحوادث تخريب فى شارع بورسعيد بالاسكندرية . وهاجم هؤلاء التلاميذ نادى محافظة الاسكندرية حيث يقع وسط منطقة آهات بالسكان وأحرقوا بعض ما كان فيه من الأثاث ولما اتجهت احدى سيارات المطافئ لهذا الحريق فان بعضا من الطلبة حاولوا اشعال النار فيها وفى خراطيمها الى درجة أن وقودها سال مشتعلا على أرضية الشارع قرب احدى محطات

البنزين . ومن ثم تطوع عمال هذه المحطة الى جانب عدد من المواطنين لمقاومة النار حتى لا تنتشر وخوفا من وصولها الى المحطة مما اضطر البوليس أيضا باطلاق بعض طلقات الرش في الهواء لتفريق المظاهرة ولفتح الطريق لمكافحة الحريق . وعلى اثر ذلك تفرق الطلاب بسرعة الى مجموعات . اتجهت بعضها الى حي الابراهيمية حيث انضم اليهم بعض الصبية من الطريق واشتركوا معا في تحطيم زجاج بعض سيارات أوتوبيس النقل العام الأمر الذى دفع بقوات الأمن تشدد من مطاردتها لهذه المظاهرة أو هذه المجموعة بل وتلقى القبض على بعض أفرادها . بل دمرت أيضا خمسة نوادى ليلية . وعندما علم طلبة الاعتصام بكلية الهندسة بذلك . طالب بعضهم بالاتصال بمحافظ الاسكندرية السيد أحمد كامل للتفاهم معه حول هذه الأحداث ومطالبهم . فرد عليهم بأنه لم يعد مستعد للتحديث وان لهم أن يقرروا موقفهم اذا شاءوا بقوا كما هم واذا شاءوا خرجوا .

وتصف جريدة الجمهورية احداث التخريب قائلا : وشاركت الطبيعة فى خاتمة المشهد حيث بدأ الرعد يقصف منذ الساعة الثالثة بعد الظهر ثم هطلت أمطار غزيرة على الاسكندرية حوالى ساعة الافطار (حيث كان الوقت شهر رمضان) صجبتها ظاهرة غير عادية من هطول كرات كبيرة من الثلج .

وفى ذات المساء - كما يذكر سيد مرعى فى كتابه - عقدت اللجنة المركزية اجتماعها الثامن وخصصه الرئيس جمال عبد الناصر لمناقشة اسباب وتطورات مظاهرات طلبة الجامعات التى بدأت هذه المرة من المنصورة وامتدت منها الى باقى الجامعات وبعد أن تحدث الوزراء المختصون عن كيفية بدء المظاهرات وتطورها . . . تكلم السيد فريد عبد الكريم أمين الاتحاد الاشتراكي بمحاضرة الجيزة لكى يقدم من جانبه تفسيراً يسارياً لمظاهرات

الطلبة فقال : « انه فى كل مرة تبدأ المظاهرات من طلبة الهندسة بالذات . . لماذا ؟ لأن من الواضح المؤسف أن فى كلية الهندسة أكبر نسبة من القادرين استطاعت أن تصل الى هذه الكلية لأنهم هم القادرون على أن يهيئوا لأبنائهم حياة خاصة واشرافا خاصا ومدارس خاصة ودروسا خاصة ورعاية صحية واشرافية خاصة لا بد وأن تنتهى الى أن أكبر نسبة من القادرين المغرورين هم الذين يستطيعون أن يحصلوا على أعلى الدرجات ومن ثم فإن أكبر نسبة من أبناء القادرين دخلوا هذه الكلية بالذات - كلية الهندسة - سواء فى جامعة القاهرة أو فى جامعة الاسكندرية . وكلية الطب وكلية الصيدلة أيضا . والتحرك لا بد أن ينتهى من كليات الهندسة الى كليات الطب الى كليات الصيدلة . . والدليل على ذلك البيانات الغادرة الحائنة التى صدرت من كلية الطب فى العام الماضى لأن أكبر نسبة - كما أقول لحضراتكم - من أبناء القادرين استطاعت أن تقتحم أبواب كلية الهندسة بالذات لما لهم من قدرة خاصة ومميزات خاصة - والدليل الظاهر الواضح على ذلك أن من يذهب منكم الى الجامعة سوف يجد حول أسوار كلية الهندسة آلاف العربات الخاصة . . وسوف لا يجد فى الكليات الأخرى مثل هذا المنظر والدليل على ذلك أيضا أن تحركات فبراير الماضية - وقد كلفت بأن أتصل ببعض الزعامات الغادرة الحائنة والقائدة لتحركات فبراير - ووجدت فيها مظاهر الشراء ومظاهر الانتماء الى طبقة معينة . . ذلك يؤكد أن فئة قليلة موجودة فى كلية الهندسة بالذات وكلية الطب انما تنتمى الى طبقة معينة تتجرع الحقد والبغض والنقمة فى بيوتها . . لكى تنقله نقمة أيضا وثورة داخل كلية الهندسة بالذات . .

ويعلق سيد مرعى على هذا قائلا : وكان هذا المنطق فى الواقع يمثل تخريجا غريبا وتفسيرا شاذا لمظاهرات شملت الجامعات كلها فطبقا لهذا

التفسير الشاذ فان الأغنياء فى مصر هم السبب فى المظاهرات وهم السبب فى كل ما يكدر نظام الحكم وهو الاتجاه الذى ساد من قبل تصرفات لجنة تصفية الاقطاع قبل النكسة وجرت محاولات للاستمرار فيه والعودة اليه حتى بعد النكسة .

ومن جانب آخر تابعت اللجنة الخاصة لمتابعة الأحداث نشاطها فى اجتماعات عقدت بمكتب شعراوى جمعة وزير الداخلية .

وفى اليوم التالى أى ٢٦ نوفمبر ١٩٦٨ عقد بالاتحاد الاشتراكى اجتماع هام برئاسة أنور السادات عضو اللجنة التنفيذية العليا حضره عبدالمحسن أبو النور والدكتور لبيب شقير وضياء الدين داود وشعراوى جمعة وأمناء الاتحاد الاشتراكى بالمحافظات وجرت فى هذا الاجتماع مناقشة واسعة حول الأحداث الطلابية وتقرر عودة المؤتمر القومى والذى يضم ١٧٠٠ عضو منتخب لدورة طارئة تعقد فى الأسبوع التالى (يوم الاثنين) وقبل انعقاد هذه الدورة تعقد اجتماعات بالمحافظات يكون الهدف منها بحث موضوع الطلبة والجامعات على ضوء حوادث المنصورة والاسكندرية . وقد تقرر ذلك بناء على انه برز الاتجاه للعلاج السياسى بحيث تكون له الأسبقية على العلاج الإدارى أى البوليس لهذه المسألة . واجتماع المؤتمر القومى بهذا الشكل قبل أى البوليس لهذه المسألة . واجتماع المؤتمر القومى بهذا الشكل ثم تقرر تأجيله الى نهاية يناير عام ١٩٦٩ لحين الانتهاء من اجراء انتخابات مجلس الأمة . وهى تعدو الدورة الثانية ولو أنها طارئة حيث عقد دورته الأولى فى ٢٣ يوليو ١٩٦٨ عقب انتهاء انتخاباته لأول مرة فى تاريخ التنظيم السياسى الواحد للثورة واستؤنفت فى ١٤ سبتمبر ١٩٦٨ . ثم عقدت اللجنة المركزية اجتماعا برئاسة عبد الناصر لبحث هذا الموضوع وفى هذا الاجتماع أعلن أن اللجنة اطلعت على بعض الدلائل التى توحي بأن هناك

جهات معينة من الخارج لم تكن بعيدة عن بعض تفاصيل الوقائع والاستعداد لاستغلالها .

وتطبيقا لما أعلنته اللجنة التنفيذية وقررت برئاسة أنور السادات حضر بالفعل محافظ الاسكندرية أحمد كامل ثلاثة اجتماعات بالمحافظة ليتحدث فيها عن حوادث الاسكندرية والظروف التي أحاطت بها .

وهذه الاجتماعات كانت مع أئمة المساجد ورجال الدعوة والارشاد وأساتذة المعهد الدينى وكذلك أعضاء اتحاد طلاب المدارس الثانوية وأيضا أعضاء مؤتمر المحافظة والأمناء بالاتحاد الاشتراكي . كما اجتمع بالعاملين بديوان المحافظة ورؤساء مجالس الأحياء . وفي خضم هذه الأحداث أصدر مجلس اتحاد طلاب الجمهورية بيانا يشجب فيه هذه المظاهرات وقد أكد على ولاء الطلاب للرئيس عبد الناصر . بل انه أعد تقريرا ليعلنه رئيسه في اجتماع المؤتمر القومى المقرر عقده . وقد جاء في هذا التقرير انه لم يكن هناك مبرر لخروج الطلاب في مظاهرات أتاحت الفرصة للعناصر المنحرفة للتدخل ومحاولة التخريب . وكذلك فان أسلوب التظاهر لا يصلح ولا يتناسب مع طبيعة المرحلة التي يمر بها الوطن .

كما جاء بالتقرير أن من الأسباب التي ساعدت على خروج المظاهرات وتضليل الطلاب وجود فراغ سياسى فى مجتمع الطلبة يستلزم ضرورة العمل الجدى على سد هذا الفراغ ببناء تنظيم فعال للشباب . ودعا اتحاد طلبة الجمهورية الى استخدام الحسم الثورى لتجميد العناصر المضادة وشل حركتها وسط تحالف قوى الشعب .

ثم كان يوم ٢ ديسمبر حيث عقد المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكي لبحث حوادث الطلبة . وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر أن وراء هذه الحوادث بعض العناصر التي قامت بتجنيد اسرائيل لضرب الجبهة الداخلية

بعد فشلها فى تحقيق هذا الهدف • فى هزيمة يونيو ١٩٦٧ وأعلن انه يعطى فرصة لمن تورط مع اسرائيل فى ذلك وليتقدم للسلطات المسئولة ويبلغ ذلك ولن يخاسب على ما فات • ونوه بأن هؤلاء جندوا عندما وقعوا فى الأسر وتعرضوا لضغوط متعددة أدت الى تجنيدهم • ثم بدأوا الحوار وان لم يكن كذلك تماما الا انه كان القاء كلمات من بعض أعضاء المؤتمر • وتهددت اتجاهااتهم بين أنصاف الطلبة والتهجم عليهم أو تبرير تصرفاتهم أو ادانتها •

وقد أذيع هذا الحديث فى التليفزيون حيث رآه الملايين من الجماهير فى ذلك الحين •

وكان أول المتحدثين الدكتور حمدى النشار مدير جامعة أسيوط بالنيابة وقد طالب على حد تعبيره بحالة الفئة الضالة الى مجالس التأديب الجامعية فضلا عن خضوعها للقانون العام وإيقاف العمل بتشكيلات الاتحادات الطلابية وربط النشاط الطلابي كله بالعمل السياسى واتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة فتح الجامعة بعد استيعاب الضمانات اللازمة لعدم تكرار ما حدث •

وتحدث عبد الجابر علام عامل بمحافظة القاهرة مهاجما أساتذة الجامعة حيث قال : اننا يجب أن نطهر صفوف أساتذة الجامعات من كل العناصر التى تؤيدها الثورة المضادة وتساءل أيضا بقوله : وكيف تمكن هذا النفر القليل من إثارة الطلاب • فان غياب العمل السياسى الجاد وسط الطلاب يتحمل قدرا من مسئولية الفراغ السياسى الذى ساعد على تضليل الطلاب •

ثم تحدث الدكتور فتح الله خطيب عميد كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة حيث بدا من كلمته انه معتدل فى نظره وانه كان يبدو أيضا فى صف الطلبة كابناء وتلاميذ له •• ولا سيما انه طالب بضرورة تنظيم الشبابة •

مع التركيز على الكيف منه وتقادى المعوقات والسلبيات التي وضحت في التجربة السابقة في ظل منظمة الشباب : وطالب بتحقيق الانفتاح في المنظمة المذكورة بما يمكن من التعبير الحر والتجاوب والمتبادل بين المستويات المختلفة ومشاركة منظمة الشباب في التعبئة السياسية والعسكرية . وأيضا الاسراع بتشكيل الاتحادات الطلابية حتى تكون هناك فرصة واضحة للشباب لكي يوضح طريقة سليمة وبأسلوب واضح من انفعالاته وأماثله وتدعيم العمل السياسي عن طريق المستويات المختلفة لتنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي .

ولكن عبد الحليم موسى الفلاح من محافظة الغربية رأى أنه لا بد من التعامل مع الطلبة كأبناء بالعصى وان كان حاول أن يلقي تعبيرا كبيرا ضمن حديثه حيث قال : يوجد بين أبنائنا الطلبة فراغ سياسي من ناحية يقابله نشاط من عناصر الثورة المضادة وهذا الوضع يجب أن يعالج . وإذا كان في بلادنا قوم نسوا عدوهم فلنذكرهم به بالعصى .

ثم تخوف الدكتور مصطفى أبو زيد الأستاذ بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية من خطر هذه القوة الشابة وتأثيرها فقال محذرا من ان الشباب ربما بحسن نية ينزلقون الآن الى أن يصبحوا مركز من مراكز القوى . مركزا يريد أن يتصرف كما يحلو له أن يفرض ارادته في كثير من الأحيان تحت ضغط للتهديد ولا يريد أن يخضع لجهاز الدولة .

وقال أيضا : يجب أن نتعاون للقضاء على أي مركز وأيضا كانت التضحية أو الوسائل فنحن نعلم ان النظام السياسي اذا قامت فيه مراكز قوى ضاعت الديمقراطية والحرية أيضا . ورأى ان المسألة تعدو أن تكون توعية واقتراح أن تكون ساعات الدراسة ملائمة بمواد التوعية ساعتين بدلا من واحدة . ونظام الامتحان حول هذه المواد حيث انه من المقرر عدم رسوب

الطالب فيها ورأى إعادة النظر فى ذلك حتى لا يتصور كل طالب أنه يستطيع النجاح فيها بأى كلام يقوله .

وكذلك يعمل الشباب فى الحقل السياسى من خلال لجنة الاتحاد الاشتراكى فى الكلية وهذا يعنى اننا لا يمكن أن نجعل للتنظيم الشبابى درجات مختلفة . . ويجب أن تصوغ منظمة الشباب عقائديا وتسلمه للكلية للعمل من خلال لجنة الاتحاد الاشتراكى وحدهما .

وقال أيضا : ان اتحاد الطلبة يجب أن يقوم أيضا الى جانب الاتحاد الاشتراكى ومهمته فقط الشئون الاجتماعية والرياضية أما العمل السياسى فمن خلال لجنة الاتحاد الاشتراكى .

وان التنظيم الشعبى يجب ألا تكون مهمته اعطاء الأوامر فحسب وانما يجب أن تكون القاعدة الشعبية جهاز استقبال يستقبل التوجيهات من أعلى وجهاز ارسال ترسل تعبيرات وآراء الناس الى أعلى . وأقترح نزول أعضاء اللجنة التنفيذية العليا لزيارات ميدانية بالمحافظات والاجتماع بالقواعد الشعبية .

ثم أتى دور عبد الحميد حسن رئيس اتحاد جامعة القاهرة . وقد تحدث عن الفجوة بين الجيلين . . جيل الآباء والأبناء أى الفلاحين والعمال والطلبة وأعلن ان الجيل الأكبر لم يلتحم مع الجيل الأصغر ولم يكن هناك لغة أو لهجة حوار بينهما . وطالب بالتقريب بينهما . ثم أعلن باسم مجلس اتحاد جامعة القاهرة استنكار المجلس استنكارا بشدة كل محاولة تخريب امتدت الى أموال الشعب بأية صورة من الصور ويندد بمقترفيها .

وثانيا : وبعد أن ثبت ما أشير اليه فى الصحف عن وجود عناصر دافعة وراء بعض الحوادث فان المجلس يتبرأ من كل من قد تقوم بينه وبينها

صلة ان وجدت ويعلن اسقاط صفة الطالب من أى فرد يتعاون معها
ويعتبرها خيانة وطنية يجب التصدى لها على كافة المستويات .

وثالثا : الثقة فى نزاهة النيابة العامة وأمانة التحقيق .

ورابعا : يتشاور المجلس مع الاتحاد العام لطلاب الجمهورية واتحاد
طلاب المدارس الثانوية فى توكيل بعض المحامين لمتابعة الاجراءات القضائية
مع الذين يدور معهم التحقيق .

وخامسا : يعرض المجلس على الاتحاد العام لطلاب الجمهورية واتحاد
الطلبة والتنظيمات الطلابية المخالفة اقتراحا بشأن تدارس ميثاق شرف
وطني للعمل الطلابي فى المرحلة الراهنة التى تجتازها امتنا يلتزم الطلاب
على حديه بتجنيد كل طاقاتهم لمعركة المصير ولضمان التعبير عن آرائهم
وأمانيتهم بالوسائل المشروعة والتى لا تبدد الجهد أو تسمم النفوس أو تؤثر
على أجهزة الدولة وتصرفها عن أهدافها الأساسية واهداء سياراتين أتوبيس
من أموال اتحاد طلاب جامعة القاهرة وفتح الجامعات سريعا .

ثم تحدث محمد شبانة أمين عام الاتحاد الاشتراكي بدمياط فألقى اللوم
والمسئولية عن هذه الأحداث على الطلاب ..

أما عفيفى عبد الحافظ قنديل من محافظة السويس فقد نعى بحديثه
منحى دينيا حيث قال : اننا نريد من شبابنا أن يكون من قوة ايمان ذلك
الشباب المسلم الذى أراد أبوه عبد الله بن أبى أن يحدث فتنة بين
المسلمين وبلغ أمره الرسول فذهب الابن الى الرسول وعرض عليه أن يأتى
بأبيه اذ رأى ذلك حفاظا على وحدة المسلمين . اننا نريد من شبابنا أن
يضع وحدة بلده وسلامته فوق كل اعتبار وطالب بالحزم والشدة للمخربين .

أما محمد عثمان اسماعيل أمين عام الاتحاد الاشتراكي بأسسيوط فكان

حديثه يميل الى الاجراءات العملية والتنظيمية وكأنه يشير أيضا الى سبب من أسباب هذه الأحداث حيث طالب بانهاء خاصية التعدد فى الأجهزة المشرفة على التنظيم الشبابى والتصدى من الجهاز السياسى فقط والذي يعد الشباب فكريا وخاصة الطلبة منهم .

ثم تحدث الدكتور عبد المنعم الصده وكيل جامعة القاهرة والذي دافع عن الطلبة ردا على كلمة الدكتور مصطفى أبو زيد وكذلك عن الجامعة قائلا : فى هذه القاعة تجتمعون اليوم لتقولوا كلمتكم فى الجامعة والطلبة . ان الجامعة برجالها وأبناءها ستظل دائما منار للعام ومعقلا للوطنية . انهم لا يكونوا قوة قائمة بذاتها من قوى الشعب العاملة . انهم من قوى الشعب جميعها . وأساتذة الجامعة هم رجال الثورة . وقال : ان هناك فراغا فكريا فى هذه الجامعة يجب على جميع أجهزتنا الجامعية والسياسية أن تملأه بحوار مستمر بناء حتى تبصر الشباب بحقيقة ما يجرى وحتى نبعث فى نفسه الثقة ونهدهى من روح القلق التى توجد فى مثل هذه الظروف الراهنة .

وأما فؤاد المغربى من محافظة كفر الشيخ فقد طالب بتشكيل اتحاد الطلبة من العناصر الجيدة وكذلك اعادة تنظيم منظمة الشباب الاشتراكى لأداء مهمتها نحو الشباب .

وردا على مطالبة الطلبة بإلغاء نسبة العمال والفلاحين وقف عبد اللطيف بلطية العامل بمحافظة القاهرة يعاير الطلبة قائلا : انى أقول للطالب فى الجامعة عليك أن تحمى هذه الثورة معى لأنه لو لم تقم هذه الثورة لما كان لك مكان فى الجامعة . . . والعامل أيضا يعرف انه لو لم تقم هذه الثورة لما وجد له عملا ومكانا فى المجتمع . وطالب بالتصدى للثورة المضادة ونفى وجود فراغ فكرى أو سياسى فى الجامعة وخاصة بين الطلبة . ثم صاح

قائلا : وأى مظهر للديمقراطية أروع من جلوس الفلاحين والعمال فى مقاعد التشريع . واننى أقول لأبنائنا الطلاب اذهبوا الى الفلاح واذهبوا الى المصنع لترد كرامة الفلاح وكرامة العامل .

واذا كان قد سبق للدكتور مصطفى أبو زيد اعتقاد ان الطلبة مركز قوة الا أن الدكتور أحمد السيد درويش عميد كلية الطب بالاسكندرية يعتقد ان الشباب بما فيهم الطلبة نقطة ضعف فى المجتمع . حيث قال :
واذا كان الشباب فى كل مكان قد أصبح نقطة الضعف التى يدخل منها الأعداء الى حرمان الشعوب والأمم فلا بد اذن من أن تصبح هذه هى قضيتنا الحقيقية التى تجمع من أجلها وأن نجعل من الأحداث الطارئة بمجرد مؤشرات الى مواطن الضعف وأن نتخذ من أحداثها أدلة لأهدافنا حتى نضع أيدينا على أصولها وجذورها بعيدا عن الغضب وعن الانفعال . كما رأى الدكتور عبد المنعم الصدة الغاء كل ما يعوق كذلك حركة الجامعة وأن نقيم وتقوم أجهزتها وأسلوبها وأن نوكل لأساتذتها أمورها وأن نعطيهم من الصلاحيات ما يمكنهم من تحمل مسئولياتها ولا بد من الاصرار على وجوب النظام والانتظام اصرارنا على وجوب العلم ذاته .

ثم تحدث محمد صبرى المحامى بالاسماعيلية والذى رأى تفسير هذه الأحداث بأن مبعثها الثورة المضادة والعاطفة الأبوية لعبد الناصر قال :
بعد ٥ يونيو راح أعداء الثورة يروجون ان النظام الثورى أوشك على التداعى وحاولت هذه العناصر التربص واثارة البلبلة وتأويل أى تحرك سياسى بما يخدم هواها .

وأما عن علاقة الطلاب بالثورة . . فلقد سمعت العناصر المضادة بشاهد يساند ما تروج له . . وقد كان الشاهد هو ذلك الحنان الأبوى وتلك الأصالة الأبوية التى جعلت القائد يفتح ذراعيه وبيته لقيادات طلابية

ولجيل ثورته • فانتهزت العناصر المضادة فرصة التحرك الأبرى والثورى لترفع عقيرتها بالقول بأن عبد الناصر انما فعل ذلك عن رهبة أو استرضاء •
والذى حز فى النفس ان مثل هذه التحركات قد وجدت آذانا صباغية لدى أعداد من الطلاب وعناصر سوء بداخلهم الغرور فقدوا بالتالى القدرة على التوازن ووطنوا بالوهم انهم أصبحوا فى موقع القوة فضاعت الرؤية واختلطت فى آذانهم المفاهيم •• الحرية هى الفوضوية والتعبير هو التشنج والصراخ والاحساس بالتمزق هو الائتلاف والتخريب وطالب بالحسم والحزم والضرب وتصفية الجيوب صيانة وتأمينا للحاضر والمستقبل •

وأما أحمد فهمي رئيس الاتحاد العام للعمال فقد أعلن آسفه على ما حدث ورأى أن يأخذ المجرم عقابه بلا شفقة أو رحمة ويجب محاسبته بتهمة الخيانة •

ولكن الدكتور اسماعيل غانم وكيل جامعة عين شمس فقد تحدث محملا الموقف بشئ من الموضوعية والاثزان محاولا أن يطرق أهم أطراف تلك الأحداث وهى الطلاب وأساتذة الجامعة فقال : بالنسبة لوضع الطلاب أنفسهم • فإن النشاط السياسى للطلاب أمر مستحدث بعد فترة ركود استمرت عشر سنوات ومهما كانت انجازات منظمة الشباب فهى أدبت الى فرقة بين الطلاب بعض أعضاء المنظمة رأوا فى أنفسهم قادة متميزين عن غيرهم وجموع الطلبة لا تعترف بهذه القيادات ونفرت منهم فورا •

ثم كان الاتجاه العام فى العام الماضى نحو تنشيط الاتحادات الطلابية وهو اتجاه محمود • ولكن صاحبه مبالغة فى تعظيم شأن بعض القيادات الطلابية وأن يتصوروا أنفسهم أكبر مما هم وأن ينتج عن ذلك نفور طبعى لدى جموع الطلبة نحوها لا يرون فيهم ممثلين لهم بل ممثلين لسلطة الدولة وأن تتجه بعض هذه القيادات لظهور استقلالها وتمهيدا لانتخابات مقبلة

للاتحادات الى المزايدات وضاعف من الالتجاء الى ذلك الأسلوب اعادة بناء الاتحاد الاشتراكي وانتخابات لجان الاتحاد الاشتراكي في الكليات التي اشترك فيها ممثلون عن الطلبة مع ممثلي العاملين وممثلي أعضاء هيئة التدريس والمعيدين .

وهناك عامل أساسي يجب ألا نغفله في هذه المناقشة المفتوحة وهو أنه في سنوات ما قبل النكسة كان الهجوم والنقد في كثير من حقوقنا شديدا مركزا على أساتذة الجامعات بحق وبغير حق وهذا كله من شأنه أن يقوض دعامة أساسية من الدعامات التي تقوم عليها الجامعة وأن يضعف من قدرة الأساتذة على توجيه طلابهم وأن يدفع البعض منهم الى العزوف عن جهودهم على مجالات تخصصهم العلمية وحدها .

ثم طالب الدكتور اسماعيل غانم باستقلال الجامعة وتدعيم السلطات الجامعية وتوجيه النشاط الطلابي اجتماعي وسياسي معا في الاتحادات الطلابية فقط . .

وأما عن أهم أسباب هذه الأحداث أيضا فهو مناخ الاكتئاب عقب الهزيمة .

ثم تحدث الشيخ عاشور صاحب تلك الحادثة المشهورة في ذلك الحين والتي رآها ملايين الناس على شاشة التليفزيون وعلى أثرها اعتقل سنوات حتى أفرج عنه ثم أنتخب عضوا بمجلس الشعب . . وفصل منه أيضا .

فقد وقف الشيخ عاشور محمد نصر امام مسجد المرسى أبو العباس بالأسكندرية وقال : هناك فراغا دينيا ليس مسئوليته على الطلاب وحدهم وانما مسئوليته عليكم جميعا . موجه حديثه لأعضاء المؤتمر القومي

والوزراء ثم استندرك قائلا : وليست القوانين وحدها التى تنشر الدعوة ولكن التطبيق هو الأساس . لقد تأخرت الأمة الاسلامية يوم أصبحت دولة كلام .. حتى فى التطبيق الاشتراكى الذين يتكلمون عن الاشتراكية لقد حضرت احدى محاضرات عن الاشتراكية ببيجى المحاضر راكب عربية مرسيدس ثمنها ٧ آلاف جنيه وبعدين لابس خاتم يساوى له ألفين جنيه وبعدين يطلع .. وهنا قاطعه أعضاء المؤتمر ولكنه استندرك قائلا : وبعدين يطلع فى المحاضرة ياخذ الشئلة معاه ويروح المطعم يتعشوا ويدفع سبعة تماتية جنيهات وهو فى المحاضرة .. لسه بيقول ايه اربطوا الحجر على بطنكم للجوع .. جوع .. جوع ايه .. الله يخرب .. أنت خلّيت فيها جوع .. وأنت ما بتجوعش ليه .. هو الجوع ده مكتوب على أنا .. هى الاشتراكية عليه وعليكم لا .. وختم كلمته قائلا : المهم اليوم نرى القيم الدينية قوانين فقط نريد أن نراها فعالة مطبقة وهنا قاطعه أعضاء المؤتمر مرة أخرى ولكنه رغم هذا قام بحركة تمثيلية للملابس السيدات الغير لائقة بتواجدهما فى المسجد أى ما أطلقا عليها فى حينها موضة المينى جيب أى الملابس القصير وعندئذ صاح الأعضاء وطالبوه بالنزول عن منصة الحديث . وهنا أيضا عقب الرئيس جمال عبد الناصر على كلمته وهو التعقيب الوحيد الذى يعقب كلمته لأحد الأعضاء فجاوب تسقيفه كلمة الشيخ عاشور وتبديد أثرها ولا سيما انها مذاعة على الهواء فعقب بلهجة تهكمية فقال : على العموم الشيخ عاشور بين لنا حاجة من الى احنا قلناها امبارح ان المناقشة مفتوحة لكل الناس وبأى طريقة من الطرق . والشيخ عاشور برضه أفادنا فى انه رفه عننا شوية فى وسط هذا الاجتماع . وفى الحقيقة أن أعتبر أن بلدنا من أكثر البلاد تمسكا بالدين . هذا باعتراف كل الناس .

وفى الحقيقة أيضا فان الثورة عملت من أجل الدين وأنا أقول برضه للشيخ عاشور وأمثاله أن ده شغلهم الى بياخدوا عليه ماهية والى بياخدوا

عليه فلوس والى مفروض انهم يدعوا ويبشروا من أجله • ولكن بالأسلوب
السليم مش بالأسلوب القبيح الى اتقال النهاردة أما الكلام على المينى جيب
الكلام ده الحقيقة كلام غير معقول • ثم قال : وفى أول الثورة جأنى من
طالب بحاجات كتيرة جدا وقال من لم يشرع بالقرآن يشرع بالسلطات واعمل
كذا وكذا وكذا • كان ده مش ممكن لأن اذا كنت حاعمل هذا الكلام كنت
سأضيق على كل الحريات الى فعلا اتعودنا عليها فى هذا البلد • ولا يمكن
الحقيقة ان احنا نرجع فيها • البلد والعالم كله بيتطور •

ثم تحدث أحد قيادات الطلبة التى تظاهرت فى شهر فبراير من نفس
العام وأدان القلة الفاسدة من الطلبة والتى قامت بالتعذيب •

ثم ختم الدكتور عبد المجيد عثمان محمد عميد كلية علوم جامعة أسيوط
حيث فسر مظاهرات الطلبة وأحداثها بأنها اندفاع بدون وعى واقتصر
تخصيص ٥٠٪ من ميزانية اتحاد الطلاب لكى يعوض ما دمر فى الأحداث
الآخيرة •

ومن خلال الكلمات السابقة • يتبين ان معظم المتحدثين كانوا فى اتجاه
هجومى على الطلاب • وان كانت هناك قلة من المتحدثين بدوا فى صفهم •
وآخرون كانوا فى موقف معتدل من خلال تحليلات الأحداث التى جرت •
فقد عاير البعض الطلاب بأن الفلاحين والعمال الذين يتهم الطلبة
على وجودهم بالبرلمان هم الذين يدفعون المصاريف الدراسية لهم •
وانه لولا قيام ثورة يوليو ما كان هؤلاء الطلبة فى الجامعات • بل وصل
بأحد المتحدثين أن يطالب الطالب بأن يقدم والده فداء للدولة اذا خرج عن
نظامها واعتبر أحدهم ان الطلبة نقطة الضعف فى المجتمع يتسرب اليها
الأجنبى لتدمير الدولة • بل وصل باتحاد طلاب جامعة القاهرة برئاسة
د • عبد الحميد حسن أن يهدد باستقاط صنف الطالب وينعت الطلبة أيضا

بالحيانة من خلال التنديد بتصرفاتهم ووصل أحد الأساتذة الى الحذر من خطورة الطلاب خوفاً من تحولهم الى مركز قوة . ويرفع أحدهم العصا لمن لا يمثل من الطلبة للنظام السياسى . ويطالب أحد الأساتذة بتطهير الأساتذة الممثلين للثورة المضادة أو معارضة النظام من بين الأساتذة الجامعيين . ويتهمة أحدهم بأنهم تصوروا ان عبد الناصر ضعيف لحنايته الأبوى وبالطبع فهو يلمح بشئ من المواربة باستعمال القوة معهم لردعهم عن تصرفاتهم وثورتهم . ومنهم من رأى ان هناك فجوة بين جيل الكبار والطلبة . وهذا الاتجاه رأى أيضاً ان هذه التصرفات اندفاعية . وأما عن الاتجاه الذى تعاطف مع الطلبة فمنهم من رأى ان هناك فراغ سياسى وآخر فسره بأنه فراغ دينى وان هناك تعدد أجهزة لرعاية الشباب وان هؤلاء الشباب ليس لديهم رؤية أو تبصير بحقائق الأمور وهنا تنويه بعدم حرية الصحافة والاعلام عموماً . ورأى آخرون إعادة النظر فى تشكيلات الاتحادات الطلابية وكذلك نشاط وتنظيم منظمة الشباب . ومنهم من رأى ان هناك تصارع وتضارب بين عناصر هذه الاتحادات والمنظمة وكذلك وجود مناخ كئيب بعد هزيمة يونيو يدفع الى مثل هذه المظاهرات . ومنهم من رأى ان المسألة لا تعدو أن تكون شعارات كثيرة تتردد فى المناخ العام ولا يتحقق منها شيئاً وكذلك فساد الذمم وبعض المسئولين ولا سيما القائمين على الدعوة الاشتراكية مما يؤدى هذا بدوره الى مثل هذه النتيجة !!

وفى منتصف شهر ديسمبر أى بعد هذا المؤتمر القومى بأيام . أعلن ان تحقيق النيابة العامة فى حوادث المظاهرات بمدينة الإسكندرية والمنصورة سيوجه اليهم التهم الآتية : التخريب والحريق والتظاهر والتجمهر والاتلاف وسيتم محاكمة الذين أتوا هذه التصرفات أمام محكمة

أمن الدولة العليا • كما أعلن ان الدراسة ستستأنف يومى ٤ و ١١ يناير ١٩٦٩ • كما اجتمع فى ذلك الوقت أيضا مجلس الوزراء برئاسة الرئيس عبد الناصر لبحث استئناف الدراسة والاستعداد لها كاعادة النظر فى تنظيم اتحادات الطلاب وعلاقتها بالتنظيم السياسى وبحث رعاية الطلاب ثقافيا واجتماعيا ومسئولية أعضاء هيئة التدريس فى الاشراف العلمى والاجتماعى على طلاب الجامعة • كما عرض فى ذات الاجتماع تقرير وزير التعليم العالى الدكتور عبد الوهاب البرلى يتضمن موقف الطلاب الذين قاموا بأعمال مخالفة تعاقب عليها لوائح الجامعات حيث يترك شأنهم للسلطات الجامعية المختصة •

وما أعلن عن نية الحكومة بالنسبة للطلبة ومحاكمتهم أمام محكمة أمن الدولة وما سبق اعلانه عن نقد أو انتقاد لقصور التنظيم السياسى وعلاقته بالطلاب كشباب • • واصطدامه بالاتحادات الطلابية وتصارعهم على القيادة الطلابية • • وما تردد عن ان مظاهرات المنصورة الأولى وأحداثها كان مبعثها ودافعها ابتداء من القيادات السياسية للاتحاد الاشتراكى التى هزمت فى انتخابات ذلك التنظيم السياسى وكذلك ما أعلن عن وجود أصابع أجنبية وراء هذه الأحداث ومن هذا كله أصدر التنظيم السياسى منشورا يوضح فيه وجهة نظره وليبرئ ذمته من الأحداث • فجاء بهذا المنشور : انه كانت حوادث الاضطرابات بالمنصورة هى اشارة البداية لتنفيذ مخطط استعمارى معادى مدروس ولو لم تطلق اشارة البداية من المنصورة لأطلقت من أى مدينة أخرى من مدن الجمهورية لتكون مبررا لنشر الفوضى واشاعة التخريب فى بلادنا وكان الطلبة هم الأداة المجنونة لتنفيذ هذا المخطط لتفتيت الجبهة الداخلية التى أصبحت هدف أعدائها بعد أن فشلوا عسكريا حينما وجدوا ان قواتنا المسلحة تحولت من حالة الدفاع الى حالة الردع وبعد أن يثسروا من حرب التجويع •

فاتخذوا من قانون التعليم ذريعة لبدء عملهم ونشاطهم التخريبي كوسيلة لافتيال المظاهرات وذلك يوم الأربعاء ولما وضح وأذيعت التفسيرات اتجه المدبرون الى المعهد الدينى فأثاروه وحرضوه للقيام بمظاهرات تخريبية انتهت الى تدمير بعض المدارس والمباني ومحاولة احراق وتدمير مديرية الأمن وسقوط ٤ قتلى وعدد من الجرحى . ثم انتقلت أعمال التخريب والدمار الى الاسكندرية والقاهرة وأسيوط وباقى مدن الجمهورية .

وكانت اتحادات الطلاب هى مخلب القط واليد الملوثة التى أثارَت الفتنة وأشاعت كذبا ان قتلى المنصورة يعدون بالمئات ونسى قانون التعليم وأصبحت حوادث المنصورة هى الفتيل الذى رغبوا أن يفجروا به بلادنا ويخربوها ويقتل الشعب نفسه بيده ويسلم نفسه لهزيمة أكيدة ويصبح الشعب كله لاجئين لا ملجأ لهم .

ولقد حاولوا أن يضموا العمال اليهم ولكن العمال فطنوا الى مخططهم فأعرضوا عنهم وقاوموهم ولقد نجحوا نجاحا جزئيا فى الاسكندرية فدمروا ٥٠ أتوبيسا وأحرقوها و ١٨٠ لوح زجاج بعربات الترام و ٩٠ لوح بثرام الرمل و ١١٦ اشارة مرور و ١٩ كشك مرور و ١١ محل غام ونهبوها ونسبة كبيرة من مصاييح الشوارع وقتل ١٥ مواطن منهم ٢ طلبة وسيدات .

ولا نعرف لحساب من ومن المستفيد من هذه الحسائر هل هم أعضاء اتحاد الطلبة المفتونون المغرورون المتطلعون الى فئات اليهود ؟

وذكر المنشور انه وجد مع الطلبة بكلية الهندسة كميات كبيرة من زجاجات مولوتوف وزجاجات الرمل توطئة لاستعمالها .

كما تعرض المنشور لموقف اتحاد طلبة الجامعة والمعاهد العليا بمحافظة الدقهلية فقال : كانوا سلبيين ولم يحاول واحد منهم أن يتدخل لفض

المظاهرات بل العكس كانت تحركاته مريبة بين المتظاهرين ومحاولة تحميل الشرطة مسئولية ما وقع ولم يفضوها طوال يومين ولم يلمسوا لها عذرا في الدفاع عن نفسها وكانوا ينتظرون منها أن تستسلم للحريق والموت .

ومحاولة التقليل من قيمة التخريب

والظهور أمام الطلبة بعد الحوادث بمظهر المدافعين عنهم كوسيلة للدعاية الانتخابية للاتحاد .

وطالبوا بتشجيع القتل دفعة واحدة بيجدوا الجو المناسب لاثارة الفتن والتخريب من جديد ولما فشلوا في تشجيع الجنازة أحضروا نعوشا فارغة وزينوها بالزهور وحاولوا أن يمروا بها في المدينة استدرارا لعطف الشعب واصرارا على استمرار البلبلة واثارة الشعور .

وبعد صدور قرار اغلاق الجامعات طالبوا ببقاء الطلبة بالمساكن الجامعية ليكونوا ركيزة لهم وليديروا خططهم فيها لاستمرار حوادث الشغب والتخريب .

فلم يكونوا خلال أيام الحوادث على مستوى القيادة، ولا الوطنية ولا التفاعل مع الطلبة ولا حتى مع أنفسهم . وشخصياتهم ضعيفة وأفكارهم متخلفة . كل همهم التعالي والتكبر والتجبر واطهار السلطات الكاذبة . ضلوا طريقهم وضللوا الطلبة الصغار . وعندما أمرت النيابة بالافراج عن بعض الطلبة الذين قبض عليهم أثناء المظاهرات أصرروا على عدم الافراج عنهم حتى يتم الافراج عن باقى المقبوض عليهم .

وعلى هذا . . فرأى الشعب . . هو انه يدرك حقيقة الوقائع ويحتقر الفئة الضالة وسيعزلها وسيقتصر الشعب في حرب الاشاعات والحرب النفسية .

ويدمغ الشعب اتحادات الطلاب ومن دبر ونفذ معهم الحوادث المؤسفة
ويعلن الشعب ان الحرية فى مفهومه تعنى انها سبيل الى النصر وضمان لبناء
الاشتراكية وانه لا حرية لحائن ومضلل ومغرور تحركه الأصابع الخفية
ليشكك ويفتت الجبهة الداخلية .

ويطالب الشعب باجراء محاكمات عاجلة وعلنية لتعرية المارقين وتوقيع
الجزاء العادلة التى تتناسب والجرائم التى ارتكبوها فى حق الشعب
والاستمرار فى غلق الجامعات حتى يتم وضع لوائح منتظمة لسلوك الطلبة
وأن تعطل اتحادات الطلبة حتى يعرفوا حقوقهم ويقدرُوا واجباتهم والله
مؤيدنا وناصرنا ..

ويبدو من المنشور السابق ان هناك هجوم حاد على الطلبة من جانب
التنظيم السياسى الممثل فى الاتحاد الاشتراكى .

فالذى فجر أكبر زلزال فى هذا التنظيم هم الطلبة . ابتداء فى
فبراير ١٩٦٨ . وما تعرض له من انتقاد شديد وهجوم عنيف تحت قبة
البرلمان ولا سيما منظمة الشباب المنبثقة منه .

كما ان هذا التنظيم رغم اعادة تنظيم الانتخاب لأول مرة عقب مظاهرات
الطلبة فى فبراير الا انه رغم هذا فهو مستهدف أيضا ولا سيما ان الانتخابات
قد أتت ببعض الوجوه أو الشخصيات الغير مرغوبة جماهيريا فى ذلك الحين .
فشعر الطلبة ان التغيير المنشود لم يحدث أو لم يأتى كما أرادوا أو تمنوا
ذلك .

كما ان الصراع الذى جرى فى انتخابات الاتحادات الطلابية التى جرت
قبيل أحداث نوفمبر قد تبين منه ان عناصر منظمة الشباب وعناصر اتحاد
الطلبة فى تناقض وتضارب وتصارع وعلى ذلك فان عناصر اتحاد الطلبة

تحاول أن تكشف ان عناصر المنظمة لا تمثل الطلبة بقدر ما تمثل السلطة السياسية والتنظيم السياسى المرفوض أيضا .

وهكذا فان المنشور جاء دفاعا عن التنظيم وانتقادا عنيفا وحادا للطلبة وخاصة الاتحادات الطلابية فقد أشار المنشور الى ان الطلبة مجرد أداة لأصابع أجنبية أرادت التخريب وضرب الجبهة الداخلية التى تسعد للحرب الثار .

وعلى ذلك نعتت اتحادات الطلبة بصفات قاسية منها ان يدها ملوثة . . وان أعضاء هذه الاتحادات مفتونون بأنفسهم ومغرورون وعملاء لليهود أى لاسرائيل . . أى خونة . . ولذلك فهم ممثلون مخادعين لزملائهم الغفيرة من الطلبة . وانهم أداة اثاره بلبلة بين الجماهير وان ليس لديهم وطنية ولا تفاعل مع زملائهم . وان شخصياتهم ضعيفة هزيلة غير مؤثرة وانهم متخلفين فكريا . وانه لا بد من اعادة النظر فى لوائح الجامعات لتنظيم سلوك الطلبة وعلى ذلك لا بد أن تستمر الجامعات متعطلة الى حين وضع هذا التنظيم الجديد .

وكان هذا المنشور وزع بين القطاعات المختلفة الا انه لم يؤثر تأثيرا كبيرا حيث انه لم يؤثر تأثيرا كبيرا حيث انه صدر من جهة مرفوضة او تنظيم ضعيف لا يستطيع شيئا بين الجماهير بشهادة الرئيس عبد الناصر فى أكثر من مناسبة . وفشل هذا التنظيم فى سد الفراغ السياسى بعد الثورة وكذلك فى التعبئة الهامة فى المواقف الكبيرة والخطيرة وانه لا يحمل الا مركز قوى تجد ان ثورة الطلبة ليس فى صالحها بل تهددها من حين لآخر .

وبعد ذلك بأيام . . أعلن الوزير فى مؤتمر صحفى بأنه بالنسبة لطلبة جامعة القاهرة لن يحال أى منهم الى المحاكمة أمام القضاء انما هناك

بعضهم ارتكبوا مخالفات وسيحالون بمقتضاها الى المجالس المختصة لمحاكمتهم طبقا للوائح الجامعية .

وبالنسبة لطلبة جامعة الاسكندرية سيقدم عدد من طلبتها الى المحاكمة امام القضاء بعد عطلة عيد الأضحى وسيحال عدد آخر الى المجالس الجامعية لمحاكمتهم تأديبيا .

وفى نفس المؤتمر أعلن أنه تم الافراج عن ٦٤ طالبا من الاسكندرية و٣٢ طالبا بالقاهرة وتبقى ٢٢ طالبا يجرى بحث حالاتهم .

وبعد ذلك بأسبوع تقرر الافراج عن ٩١ من المحتجزين على قضية المظاهرات فى سجن الحضرة بالاسكندرية .

وفى الثلاثين من ديسمبر ١٩٦٨ أذيع قرار الاتهام حيث وجه التهمة لما يقرب من ٤٦ طالبا منهم ٤٠ طالبا من جامعة الاسكندرية من بينهم الطالب عاطف الشاطر رئيس اتحاد الاسكندرية وثلاثة من هيئة التدريس منهم الدكتور محمد عصمت زين الدين الأستاذ المساعد بكلية الهندسة ومعيدان بالكلية . وكذلك محام ومهندسان .

وكما جاء بالاتهام بأن هؤلاء المتهمون ثبت من التحقيق انهم قاموا بتحريض الطلبة على الاعتصام وداخل كلية الهندسة وتشجيعهم على التظاهر وقد قرر النائب العام احالة أوزاق التحقيق مع ٢٤ طالبا الى جامعة الاسكندرية لتقديمهم الى مجالس تأديبية بكلياتهم ومن بين هؤلاء الطلاب عدد قد اعتصم بكلية الهندسة أو تظاهر خارجها .

وقد تضمنت قائمة الشهود على هذه التهم والمتهمين ٣٠ شاهدا منهم د . حسن بغدادى مدير جامعة الاسكندرية وعميد كلية الهندسة وعدد من أساتذة الجامعة وضباط حرس الجامعة وعدد من رجال الشرطة . كما تقرر

احالة أوراق التحقيق الخاصة بما يقرب من ٤٥ تلميذا من المدارس الثانوية بمحافظة الاسكندرية الى وزارة التربية والتعليم للنظر فى أمرهم طبقا للوائح الخاصة بها .

وفى اليوم التالى - أى ليلة رأس السنة الميلادية - أعلن النائب العام انه تم تصفية مراكز جميع المتهمين فى قضايا المظاهرات بالاسكندرية وأفرج عن لم تثبت ادانته منهم وبقي ٩١ متهما فقط ما زالوا محبوسين وضدهم أدلة كافية على اشتراكهم فى الحوادث التى تخللت المظاهرات وذلك من بين ٤٩١ شخصا كان مقبوضا عليهم .

وسيرأس المحكمة المستشار حسن فهمى البدوى رئيس محكمة استئناف الاسكندرية .

وفى أول يناير أى فى اليوم التالى لتصريح النائب العام كان الرئيس جمال عبد الناصر يتواجد فى مستشفى المواساة بالاسكندرية حيث كان يزور شقيقه الليثى عبد الناصر الذى يعالج به وقد التقى بعدد من أساتذة كلية الطب بجامعة الاسكندرية وتحدث اليهم واستمع منهم كثيرا لبعض الجوانب التفصيلية فى مسألة الطلبة والجامعات . وقضى معهم نحو ساعة . وعلى اثر ذلك قرر استعمال حقه الدستورى ولم يوقع على القرار الخاص بتشكيل محكمة أمن دولة عليا والتى كان من المقرر أن يحاكم أمامها الطلبة الذين أقامت عليهم النيابة العامة دعوى الاخلال بالأمن فى حوادث مظاهرات الاسكندرية فى أواخر شهر نوفمبر ١٩٦٨ وقرر أن يترك موضوع مسألة الطلبة بالمحكمة للجامعات تتصرف فيها بالطريق التأديبى طبقا للوائح الجامعية . وعلى اثر ذلك أيضا بعث الدكتور حسن بغدادى مدير الجامعة ببرقية شكر للرئيس باسم أعضاء هيئة التدريس .

وبعد ذلك بأيام زار الدكتور حلمى مراد وزير التربية والتعليم مدينة

المنصورة ليتفقد الاستعداد لاعادة الدراسة . كما أصدرت جامعة الاسكندرية قرار بتشكيل لجنة التأديب . انتهت الى توجيه الانذار الى طالبين وبراءة أربعة وقد انتهى ذلك أيضا في جامعة القاهرة ولم يفصل أحد منها . . . وعند هذا . . . يبدو أن الأمر انتهى وتسير الأمور كما كانت ولكن في مارس ١٩٧٠ فوجيء الجمهور بنشر خبر في صحيفة الأهرام فحواه ان الرئيس عبد الناصر أصدر قرارا انسانيا بانهاء تكليف تجنيد الطلاب الذين اشتركوا في أحداث نوفمبر ١٩٦٨ ، والذين تم تجنيدهم بعد أن صدرت ضدهم أحكام تأديبية بالفصل لمدة تتراوح بين عام وعامين وقد عاد جميع الطلاب الى كلياتهم وبدأوا في حضور المحاضرات وقد تقرر السماح لهم بتأدية الامتحانات هذا العام مع التجاوز عن نسب الحضور والغياب خلال النصف الأول من العام الدراسي ومن بينهم الطالب عاطف الشاطر رئيس اتحاد طلبة جامعة الاسكندرية .

ومن هذا الخبر تبين أنه عندما أعلن ان الرئيس عبد الناصر احالة القضية لسلطات الجامعة . وأعلنت عندئذ أحكام المجالس التأديبية لم يعلن عن فصل أحد الطلبة . وان كان ذلك قد شاع بين الطلبة فقط والدافع لهذا هو الردع والتخويف والتاويل بهذا العقاب اذا تجرأ أحد الطلبة أو البعض منهم للتظاهر مرة أخرى .

وعندما تبين أن هؤلاء الطلبة فصلوا وكلفوا بالتجنيد فان الخدمة الوطنية حينئذ اعتبرت عقابا وليست واجبا وطنيا مما ينقر الطلبة تبعاً لذلك من أداء هذه الخدمة باعتبارها عقابا وليست واجبا وطنيا بحتا . بل ان هذا أدى بالفعل الى هرب عشرات بل المئات من الطلبة الى الخارج وتطور هذا الى هجرة هربا من التجنيد ولا سيما ان مدة الزامه قد طالت الى حين ازالة آثار العدوان مما أدى الى احساس الطلبة بالضياع والتساؤل عن انتهاء

فترة تجنيدهم للبدء فى طريق حياتهم وطموحهم المهنى والعملى والاجتماعى .
وهذا الاحساس انتقل الى الأسر المصرية التى جند أبناءهم وبالتالى انتقل
هذا الاحساس لطلبة الجامعة الذين ثاروا مرة أخرى فى أوائل السبعينات
لتأخير حرب الثأر .. وحرب الخلاص أيضا ..

هذا وكان النائب العام فى ليلة رأس السنة وإبان اعلانه لتصفية
مراكز المتهمين فى قضية المظاهرات بالاسكندرية قد أعلن أن التحقيق قد
كشف عن تنظيم سياسى مضاد أطلق عليه اسم الاشتراكيون الأحرار
ويتزعمه الدكتور عصمت زين الدين الأستاذ السابق بكلية الهندسة بجامعة
الاسكندرية والذي كان ضمن المتهمين فى قضية المظاهرات . وقد جرى
تحقيق خاص حول هذا التنظيم سوف ينتهى بعد أسبوع وسيقدم المتهمون
فيه الى نفس محكمة أمن الدولة العليا التى تنظر قضية الاعتصام لنظرهما
معا فى وقت واحد لوجود ارتباط بين القضيتين ومع ذلك لم يسمع أو ينشر
أو يذاع شئ عن هذا فيما بعد . وهذا يفسر دافع من دوافع الرئيس
عبد الناصر التى ألغى بسببه تشكيل هذه المحكمة وإحالة القضية لسلطات
الجامعة . هذا اذا كان هناك مثل هذا التنظيم بالفعل . وهذا الدافع ان وجد
فلأن الرئيس جمال عبد الناصر لا يريد إبراز أن هناك معارضة منتظمة أو
محاولة تنظيم معارضة ضد نظام الحكم ولا سيما فى ظروف ومناخ هزيمة
يونيو ١٩٦٧ حيث انه طوال فترة حكمه لم تبدو معارضة لنظامه الا خصومه
التقليديين وهما الاخوان المسلمين ولهما جذورهما قبل الثورة وكذلك ما أطلق
عليها الثورة المضادة الممثلة فيمن أضرتهم الثورة .

ولكن أن يظهر مثل هذا التنظيم فهذا علامة خطر لا يمكن أن يعلنها
داخليا للتشجيع الغير مباشر على مناهضة حكمه . وأيضا للخارج حتى
لا يعطى انطباعا بأن حكمه مهزوزا أو يمكن زعزعته بمثل هذا التنظيم أو

غيره وان كان هذا اندفاع من الساحة السياسية بالايجاز بأن هذه المظاهرات والأحداث ليست وليدة شعور وطنى عام انما مصطنعة بتنظيم سياسى مرتبط بجهات أجنبية . . فسرعان ما تراجعت أيضا عن ذلك خوفا من أثر هذا وان كان فى ذات الوقت أعلن ان هناك أسرى حرب ١٩٦٧ قد جندوا من جانب اسرائيل وان عليهم أن يتقدموا بما لديهم من معارومات وسيغفى أى منهم من العقاب . ولكن ما مدى صحة وجود هذا التنظيم . . ؟

قبل تصريح النائب العام بأسبوع . . أذاعت صحيفة الجمهورية اللبنانية المسائية وبالتحديد فى الثالث والعشرين من ديسمبر ١٩٦٨ بأن هناك حركة سياسية مضادة بالجمهورية المصرية أطلق عليها اسم حركة مصر الحرة .

وقد أصدرت البيان رقم ٢ وأعلنت فيه عن تشكيل جهاز القيادة للحركة على الوجه التالى :

اللجنة السياسية وتتكون من تسعة أعضاء منتخبين . . . ثلاث من العمال وثلاث من الطلاب وخريجي الجامعات وثلاث من رجال القوات المسلحة . . وهذه اللجنة تشرف على أعمال اللجان الفرعية المكونة من خلال الحركة المنتظمة فى اطرار مهنية وعمومية . وكذلك لجان العمليات الخاصة فى الأراضى ولجنة النشر والدعاية ولجنة الشئون الادارية .

وقالت الصحيفة انه جاء فى البيان : ان نضالنا هو نضال العمال والطلبة ورجال القوات المسلحة من أجل قيام ثورة فى الحكم . . وهذا النضال لا يتحقق الا بكفاح ثورى مستمر ينضم اليه فى مرحلته الحاسمة الفلاحون . وان نضالنا هو من أجل القضاء على نغمة الاضطهاد التى تعوق سير المجتمع المصرى . وان نضالنا هو من أجل خدمة الحق فان كشف الحقائق هو الخطوة الأولى فى سبيل الحرية . . أما اخفاء الحقائق وتزييفها

فهو خيانة في حق مصر تخدم مصالح الرجعية وعلى هذا الأساس فأننا سنكشف في البيانات التي سنصدرها الحقائق التي يحاول الحكم منع نشرها أو اذاعتها .

وان ما أعلنته هذه الصحيفة وما سبق أن اندفع نحو اعلانه من النائب العام ، وان اختلفت التسمية ، وما سبق من عرضه لجوانب مصدر هذه المظاهرات سواء كانت الأولى أو الثانية فبهما لا شك فيه ان مثل هذا التنظيم يمكن أن يكون قد تكون كنواة ولكن للأسباب التي أوردناها فلم يعلن شيئا عنه اطلاقا . وان كان هذا غير صحيح . فقد أرادت السلطة السياسية أن تثبت أن المظاهرات ليست تفسيراً ذاتياً صادقا بقدر ما كانت مدفوعة من الخارج وان بدت بواعثها وطنية .

والواقع أنه منذ قيام الثورة . . فقد أعلن مرات عديدة على اكتشاف تنظيمات مناهضة اذا كان هذا سيحقق مصالح للنظام السياسي ولا يعلن عن تنظيمات مناهضة من جانب آخر اذا كان ذلك تحقيقاً لمصالح النظام أيضا .

وعلى ضوء هذا الواقع فان اكتشاف مثل هذا التنظيم أو غيره لا يعني كثيرا الا بقدر ما يساهم في التفسير والتحليل سواء كان موجودا أم غير قائم بالفعل .

ومع ذلك سواء كان موجودا أو غير ذلك . فهذا يؤكد تحليلاتنا التي نوردها حيث أن النظام السياسي حينذاك لم يكن صادقا مع شعبه أو جماهيره بقدر ما كان ينبغي تحقيق تواجد السلطة فقط .

ثم تولى الرئيس أنور السادات مسئوليات رئيس الجمهورية وكان من المعلن ان رئاسته ستسير على سياسة الرئيس الراحل عبد الناصر وكان

الانطباع السائد عليه أنه دون المسئولية الكبرى. وخاصة بالنسبة لمعركة
 الثار . وكذلك دون زعامة الرئيس عبد الناصر وخاصة أنه كان رئيسا
 لمجلس الأمة الذي كان محل سخريه وانتقاد لاذع من رأى العام ومستهدفا
 من مظاهرات الطلبة وان كان هذا الانطباع بدأ يقل تدريجيا فور حركة
 تصفية بعض مراكز القوى التي كانت قائمة منذ عهد عبد الناصر والتي
 كانت تمثلها بعض الشخصيات السياسية . وهذه الشخصيات مرفوضة أو
 محل غضب وصيق الرأى العام .

وعندما قامت مظاهرات تأييد لهذه الخطوة. فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١
 واستمرت عدة أيام أصدر ممدوح سالم وزير الداخلية حينذاك . فى ١٩
 مايو ١٩٧١ قرارا بمنع المظاهرات وذلك للتفرغ للانتاج والاعداد للمعركة .
 ثم أعلن الرئيس أنور السادات ان عام ١٩٧١ هو عام الحسم بالنسبة
 لقضية تحرير الأرض المحتلة من اسرائيل . وحيث كان يدرك مدى التمزق
 الداخلى واليأس الذى يعاينيه المواطن المصرى من جراء تأخير هذه المعركة .

وكانت فى هذه الفترة قد تكونت جماعات أو أسر ناصرية فى بعض
 الجامعات أو ما أطلق عليهم الناصريون وهم الذين يروا الاستمرار على هدى
 من سياسات وفكر الرئيس عبد الناصر وكانت الجماعات الدينية فى الآونة
 ذاتها هزيلة وليست بقوة هذه الجماعات الناصرية .

وقد تدارس هذا الأمر كل من ممدوح سالم وزير الداخلية ومحمد
 عبد السلام الزيات سكرتير عام الاتحاد الاشتراكى ووزير الدولة لشئون
 مجلس الشعب وذلك لزفع تقرير للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى الذى
 أوصى باحياء نشاط منظمة الشباب ولا سيما ان هناك بوادر من الاضطراب
 داخل الجامعة قلقا من أجل المعركة .

والتقى ذلك برغبة الرئيس السادات بتكوين تنظيم شبابي جديد
يضمن الولاء له وأيضا تنظيم نسائي جديد .

ويقول محمد عبد السلام الزيات فى هذا : « اننى بتدارس أمر المنظمة
القائمة تكشف لى أن خطوط الاتصال موجودة على امتداد الجمهورية كلها
فالمنظمة - بصرف النظر عنها - فيها قواعد واتصالات يمكن عن طريقها
أقدر أكلف المنظمة لعمل أى شئ فى أى مدينة من مدن الجمهورية وان بها
شباب حصلوا على دورات فى المعسكرات والمعهد الاشتراكى ذات الفروع
وبذلك استطاعوا أن يهضموا شئ من المعلومات السياسية أو لديهم أرضية
سياسية يتحركون فيها .

وبدأت حركة المنظمة تتجدد .. من خلال المعسكرات التى تعقد لهم
فى نادى الشمس حيث كان يضم آلاف الشباب ومن مختلف الجمهورية .

وتم تعيين الدكتور كمال أبو المجد أمينا للشباب بالأمانة العامة
للاتحاد الاشتراكى . وكان يعمل حينذاك نائب الملحق الثقافى بالسفارة المصرية
فى الولايات المتحدة الأمريكية . كما انه لا ينتسب لجماعة الاخوان المسلمين
بصلة رسمية الا انه ربما كان يتعاطف معهم أسريا حيث كان خاله الشيخ
مخلوف أحد القيادات الكبرى لهذه الجماعة . وكان أول افتتاح لهذه
المعسكرات فى يوليو ١٩٧١ حيث حضر ٨٠٠ شاب رشحوا من جانب أمناء
الاتحاد الاشتراكى بالمحافظات . وحضر اجتماع الافتتاح محمد عبد السلام
الزيات حيث أعلن : ان خطنا هو نفس خط الرئيس عبد الناصر .

ولكن محمد عبد السلام الزيات لاحظ فتور شديد من جانب الشباب
فى استقبالهم أو حماسهم لكلمته . وعندما شعر بذلك قرر أن يعقد معهم
اجتماعات يومية مسائية ولا سيما مع الطلبة الناصريين ومن جانب آخر

كان ممدوح سالم يعقد اجتماعات مع بعض المجموعات في وزارة الداخلية وكذلك يحضر اليهم الدكتور كمال أبو المجد والدكتور محمد الحفيف .

وكانت ترفع التقارير بهذا النشاط للرئيس السادات . وكان في الوقت ذاته شهدت الجامعات نشاط سياسي كبير وانتشرت صحف الحائط الناقدة وكذلك مؤتمرات سياسية للطلبة مما أدى الى انزعاج الرئيس السادات منها مما أدى الى عقد اجتماعات متوالية مع أساتذة الجامعات ومديرها والمسئولين الكبار في الاتحاد الاشتراكي .

كما أن المسألة تجاوزت ذلك الى نشر صور خاصة أو رسم صور كاريكاتورية لاذعة للرئيس السادات وحرمة . فأول مرة يتناول النشاط السياسي في الجامعة حرم إحدى الشخصيات الكبرى في الدولة وهذا مما أغضب السادات بدرجة كبيرة . فكيف تتجاوز المسألة هذه الحدود طبقا للتقاليد والعادات الريفية التي كان يعلنها باصرار وبايمان . فالحياة الشخصية لها حرمة فكيف تنشر صور زوجته بهذا الاستخفاف والتهكم . . هكذا بدا غاضبا وكان لابد من التفكير في حل حاسم وراذع لما يحدث . . وهذا ما سيأتي بيانه فيما بعد سطور قليلة .

وكانت جماعات الناصرية في الجامعة ترى أن الرئيس السادات يقوم بتصفية نظام الرئيس عبد الناصر . ولذلك كانوا نشطين في معارضته داخل الجامعة .

وانتهى عام ١٩٧١ دون معركة وترددت التساؤلات عن سبب ذلك . وبالطبع كان يدرك الرئيس السادات أيضا أن هذه التساؤلات مطروحة ولذا فقد وجه كلمة للشعب في ١٣ يناير ١٩٧٢ يذكر فيها أسباب عدم حسم القضية بدخوله للمعركة .

فكان المبرر والسبب الغير المعلن هو مفاوضات التسليح مع الاتحاد السوفيتي مصدر السلاح الأول والوحيد لمصر . حيث كانت هذه المفاوضات تتعثر بسبب طلب مصر لأنواع محددة من السلاح اعدادا للمعركة ولكن الاتحاد السوفيتي لا يستجيب كما أن علاقة الرئيس الجديد لم تكن في مستوى علاقة الرئيس عبد الناصر بالاتحاد السوفيتي . كما ان هناك موقف شخصي من أنور السادات . فحينما كان رئيسا لمجلس الأمة كان قد رأس وفد برلماني لزيارة الاتحاد السوفيتي وقد أبدى رأيه صراحة في كلمة هناك حيث أعلن انه يمقت الشيوعية .

وعلى ذلك فكان الاتحاد السوفيتي يشعر بتوجس نحو هذا الرئيس الجديد وميوله اليمينية وليست اليسارية . وهذا ما كان يعلن رغم اصرار أنور السادات على انه يعلن العكس حتى لا يخسر علاقته أو تأييد الاتحاد السوفيتي للحق العربي في الساحة الدولية وكذلك عسى أن يتجاوب معه ذلك الصديق رغم المفاوضات المتعثرة والجفاء الواضح .

وأما المبرر الآخر الذي أدى الى تأخير المعركة فقد تحدث فيه وأعلنه صراحة بل وقد وضع تأثيره الحيوى على المعركة . وتفاصيل هذا الرمز كما جاء على لسانه هي انه :

فى يوم الأحد ٩ يوليو سنة ١٩٦٧ بالتحديد . لم يكن قد مضى على معركتنا مع العدو أكثر من شهر . ونحن نذكر جميعا ان جماهير شعبنا خرجت فى ٩ ، ١٠ يونيو لتعبر عن رأيها بالصمود ، بعد شهر واحد فى يوم الأحد ٩ يوليو ١٩٦٧ . تحرك لواء اسرائيلى مدرع نحو القنطرة شرق ، كانت قيادتنا تتابع هذا كله ، عملت حساباتها قيادتنا ، كالاخبار فى الأمم المتحدة ومن مصادر كثيرة بتؤكد ان الاسرائيليين عازمين يعبروا الى الضفة الغربية . وجاء تحوُّك هذا اللواء الاسرائيلى يوم الأحد ٩ يوليو عام ١٩٦٧ .

ووصلت قيادتنا الى قرار رفعته الى الرئيس جمال . الله يرحمه . هذا القرار بمقتضاه أنه طالما أن هناك لواء مدرع اسرائيلي يتحرك نحو القنطرة شرق ، فلا بد من أن تتعامل معه القيادة قبل العبور . كما تقضى الأصول العسكرية وأعطى الرئيس جمال الموافقة على هذا القرار ، وخرجت القاذفات والطائرات يوم الأحد ٩ يوليو ٦٧ ، خرجت القاذفات والطائرات المصرية الى كانت تجمعت على عجل ، نتيجة لنجدة الاتحاد السوفيتي لنا السريعة ، لكي تتعامل مع هذا اللواء المدرع قبل أن يعبر الى الضفة الغربية ، وظلت قاذفاتنا ومقاتلاتنا في الجو لمدة ساعتين ، والضباب يخيم على المنطقة بالذات ، ولا تستطيع القاذفات ولا المقاتلات أن تحدد أهدافها بسبب هذا الضباب . عندئذ اتصلت القيادة بالرئيس جمال وكانت الساعة حوالي ١٢ الظهر ، وأبلغوا الرئيس جمال بالموقف ، القاذفات والمقاتلات مش قادرة ترى أهدافها لأنه فيه ضباب ، وفي يومها في الساعة الواحدة بعد الظهر ، ألغى الرئيس جمال هذا القرار ، وكان تقدير الرئيس جمال حقيقة ، وكما قلت أنا سابقا أنه كما كان عبقرية سياسية كان أيضا عبقرية عسكرية ، وكان تقديره ان هذا اللواء يتحرك ليس للعبور بل أرادوا أن يشنوها حرب نفسية علينا ، وانما لتعزيز موقفهم في القنطرة شرق ، ولكن القيادة تحوطا منها أن يكون هذا بداية لعملية عبور للضفة الغربية ، اتخذت قراراتها وأبلغت الرئيس ووافق لهم على القرار الساعة الواحدة بعد الظهر ، قال لهم أوقفوا ، كان تقديره فعلا انه ليس الا تعزيزا للجبهة ، جبهة الاسرائيليين في شرق القناة ، ولكن كانت عملية العبور في نظره في ذلك الوقت ، وكما ثبت بعد ذلك ، كانت مستبعدة في ذلك الوقت .

أردت أن أحكى لكم هذا التاريخ ، لأننى فى الأيام الأخيرة من شهر نوفمبر الماضى ، واجهت مثل هذا الموقف تماما .

وتعلمون اننى أعلنت وبعد حساب دقيق أن سنة ١٩٧١ لابد أن تكون سنة الحسم طبعاً سأل الكثير من الأصدقاء ومن الأعداء ، لماذا هذا القرار ؟ ببساطة شرحت للكل ، أن هذا القرار يعنى ، انه اذا لم نتوصل الى الحسم فى سنة ١٩٧١ ، ستظل القضية معلقة الى ما بعد ٧٣ ، ١٩٧٤ ، وهو ما تريده اسرائيل وما يريده الامريكان . وقد يمتد الأمر بذلك الى فترة أطول ، وسنوات أطول ، فيصبح أمر واقع ، للاحتلال الاسرائيلى للضفة الشرقية للقناة وللأرض العربية وفى أكتوبر الماضى دعيت المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وفى هذا المجلس ، وفى هذه الجلسة بالذات تدارسنا كل الموقف ، سياسياً وعسكرياً ، وانتهينا الى قرار ، وأصدرت تعليماتى للتجهيز للعمل قبل انتهاء سنة ٧١ ، الحطة تماماً ، فى الأيام الأولى من ديسمبر وهم منتظرون منى الإشارة أو الأمر بالبدء ، بعد ما أعدوا ، حصل الضباب الى حصل يوم الأحد ٩ يوليو سنة ٦٧ - قامت معركة بين دولتين صديقتين : هما الهند والباكستان ، واضطرت انى لابد ، احنا داخين معركة مصير والمعركة شدت انتباه العالم والمعركة بين الهند والباكستان . مش بس شدت انتباه العالم كله ، وانما أصبحت معركة بين القوى الكبرى ، التى هى فعلاً يتمس معركتنا . وروسيا بينها معاهدة وبين الهند . الجانب الآخر الباكستان ، فى الأحلاف الغربية ، فى الحلف المركزى وفى حلف جنوب شرقى آسيا . موازين مش بس انتباه العالم الى هذه المعركة ، بل ان ميزان القوى ، الى لا يجب أن نتجاهله أبداً لما نيجى نخش معركتنا ، أو نبدأ معركتنا ، أصبح فيه كلام وفيه اختلاف ، فى اللحظة الأخيرة ، كما أصدر الرئيس جمال قراره الساعة ١ بعد الظهر يوم الأحد ٩ يوليو ، أنا أصدرت قرارى فعلاً للفريق أول صادق وقلت له : استنى لابد من إعادة الحساب ، بيدفعنى فى هذا كان ، الى بيتصور ان معركتنا منفصلة عن التوازن العالمى الى موجود بين القوى الكبرى ، أو لا تؤثر فيها الأحداث الى

بتجرى من حولنا ، يبقى واهم وخاطيء ، وأنا غير مستعد انى أورط بلدى
 أو أورط القوات المسلحة فى عملية أنا مش حاسب حسابها تماما احنا
 مستعدين نضحى بكل ما تتطلبه المعركة ، ولكن غير مستعدين أن نتورط
 فيما لا يجب أن نتورط فيه . وده كان سبب انى أصدرت القرار التالى
 للقائد العام ، وزى ما تنبأت تماما ، أمريكا بتشعر انها فى معركة الهند
 والباكستان ، خسرت جولة فى التوازن العالمى ، أمام الاتحاد السوفيتى
 عشان كده بنسمع النهارده ، فيه نقد للرئيس الأمريكى داخل أمريكا عشان
 موقفه من معركة الهند وباكستان من ناحية ، وبنشوف بقى فعلا وواقعا ان
 الولايات المتحدة بتصعد الموقف فى فيتنام ، بعمليات الغارات المكثفة الى
 بتعملها أخيرا فى فيتنام ، فى نفس الوقت ، الى يوم أول يناير فى رأس
 السنة بتعلن انها ستمد اسرائيل بمزيد من الفانتوم .

وفى خطابى الأخير يوم الخميس ، كنت واضح تمام الوضوح ، والخطاب
 معايا هنا أنا جايه . أنا قلت فى هذا انه كتب علينا القتال ، وقلت فى
 هذا الخطاب : أن نعد الجبهة الداخلية ، وفورا ، لأبعاد المعركة الجديدة
 واتكلمت يمكن بشئ من الرمز ، قلت انه كان فيه ضباب ، ولا يزال هذا
 الضباب قائما ، قلت انه كان فيه ضباب ، البعض حاول انه يقول هذا
 الكلام الى أن الضباب معناه أن مفيش معركة ، لا ، أنا أوضحت فى خطابى
 تماما ، لا سبيل لنا الا المعركة بوضوح ، وأوضحت فى خطابى اننا بنبجهاز
 نفسنا ، ونبجهاز جبهتنا الداخلية ، علشان معركة طويلة ، بأبعاد جديدة
 ليه . فى سنة ٧١ وزى ما حكيت عن اتخاذ القرار بالنسبة للمعركة ، أرجو
 أن يكون واضحا أن قرار المعركة ، انتهينا منه ، لم يعد فيه مناقشة ولا
 رجوع ولكن قرار بدء التنفيذ هو الى خضع للحسابات . فهو قرار غير
 قابل لا للتأويل ولا لآى تحريف .

وواضح من كلامه السابق أن المسألة كانت تتلخص فى مشكلة الضباب التى كانت ترمز لما كان يدور بين الهند والباكستان وتأثير حربها - أى الضباب - على قضية التحرير المعركة ان وقعت . . ورغم هذا المبرر الا انه يبدو غير مقنع للرأى العام . بل ترددت بعض الاشاعات بأن هذا مبرر لضعفه أو تردده فى حسم المشكلة بدخوله للمعركة وعلى ضوء ذلك كانت المظاهرات .

وكانت شعارات هذه المظاهرات هى الاعداد للمعركة وتجهيز الدولة للمعركة ولا سيما اقتصاديا .

وقامت المظاهرات أو بدأت بوادرها فى ١٧ يناير أى بعد أربعة أيام من كلمته للجماهير .

ولكن لم ينشر شئ عن هذه المظاهرات أو حركتها الا يوم ٢٥ يناير عندما : نشر أن وزارة الداخلية أصدرت مساء أمس بيانا شرحت فيه تطور حوادث جامعتى القاهرة وعين شمس منذ يوم ١٧ يناير حتى أمس . عندما قامت قوات الشرطة بانهاء حالة الاعتصام فى جامعة القاهرة وتضمن البيان انه قد قام عدد من الطلاب بعقد عدة مؤتمرات واجتماعات داخل الجامعة أصدروا فيها عدة توصيات تتضمن رفض الحلول السلمية والمطالبة باقتصاد حرب والدعوة الى اعداد الجبهة الداخلية لمواجهة المعركة كما أبدوا رغبتهم فى الاجتماع بالمسئولين لتوضيح عدد من التساؤلات التى تدور فى أذهانهم حول طبيعة العمل الوطنى فى هذه المرحلة .

وذكر البيان انه قد اعتقل ٧٠ طالبا وكان قد بدأت اجازة نصف العام الدراسية مع اعتقال هؤلاء الطلبة .

ومع ذلك النشر توالى عدة بيانات قد صدرت من بعض الثقافات

والاتحادات لتعلن موقفها من هذه المظاهرات التي بدأت • فقد أصدر اتحاد طلاب جامعة القاهرة بيانا يعلن فيه مناشدته للسلطة المسئولين للافراج الفوري عن الطلبة الذين تم احتجازهم أمس وان الاتحاد يجند كل امكانياته من أجل تأييد الحركة الطلابية التي قامت من أجل مصر وان الاتحاد موقفه واضح من التساؤلات والمطالب التي تقدم بها الطلاب والتي انبعثت من أفكارهم وتساؤلاتهم والتي عرضت في مؤتمراتكم وهي هدفه الذي يسعى لتحقيقه مؤكدا انها لا ينبغي أن تكون ملكا الا لجمهير الطلاب • وان الاتحاد لن يسمح لأحد بأن ينحرف بالحركة الطلابية عن مسارها الحقيقي وكذلك فان الاتحاد يعلن أن حركته مستمرة وانه سوف يبقى مؤيدا لكل الجهود المخلصة من أجل مصر •

وان مجلس اتحاد طلاب جامعة القاهرة اذ يرفع هذا البيان لا يفوته أن يسجل الخطوات الديمقراطية للسيد رئيس الجمهورية والتي اتخذت لمناقشة قضايا الطلاب حتى وصلت لمجلس الشعب • وعاشت مصر حرة مستقلة وعاشت جماهير الطلاب •

كما أعلنت نقابة الصحفيين بيانها الذي رأى انه من الضروري أن نتفهم الحركة الطلابية الأخيرة على انها جزء من مسيرة الشعب منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واستمرارها بقيادة الرئيس أنور السادات وانها مرتكزة على المبادئ الأساسية للثورة ومبادئها ابتداء من ميثاق العمل الوطني الى بيان ٣٠ مارس وبيان الرئيس السادات في ٢٣ يوليو ١٩٧١ • وان الحركة الطلابية الأخيرة في أساسها حركة وطنية مخلصه والقضايا المطروحة هي نفسها القضايا التي تثيرها مختلف طوائف الشعب وهي تتفق مع الخط الجاد لمواجهة ظروف الحرب •

ويرى مجلس النقابة تطابقا بين ما ينادى به الطلبة من استعداد

للمعركة وبين من نادى به الرئيس السادات من ضرورة دعم الجبهة الداخلية وما اتخذته الحكومة من اجراءات اقتصادية تم اعلانها في جلستي مجلس الشعب أمس والتي هي خطوة على الطريق .

ويرى المجلس انه حفاظا على الوحدة الوطنية فلا بد من قدر كاف من التفهم المتبادل ولذا فمن الضروري النظر بعين الاهتمام لبقية ما نادى به الطلاب وبما يحقق التوحد حول أسلوب واحد لمواجهة العدو يكون محل اقتناع الجماهير والمنظمات الدستورية في الدولة .

ويعيد مجلس النقابة التأكيد على ما سبق لجماهير الصحفيين أن عبروا عنه في جمعياتهم العمومية المتوالية وعن طريق مجلسهم في اتصالاته بالمستولين من رفع الرقابة على الصحف وما أبدى السيد الرئيس أنور السادات إيمانه الكامل بضرورته ووعده بذلك . تعيد فتؤكد ان تلك هي احدى ضمانات حرية الصحافة الرئيسية .

ويود المجلس أن ينبه الى ان حرية الصحافة ترتبط أيضا بالمناخ الديمقراطي العام وبممارسة كل منظمات المجتمع الجماهيرية بدورها الديمقراطي وهو الأمر الذي نادى به الرئيس السادات في حركة التصحيح التي قام بها .

وبناء عليه فلا بد أن توضع سياسة للنشر تتيح لكافة الفئات أن تبدي وجهة نظرها كاملة أمام الرأي العام مهما تعارضت للوصول الى الفكرة الصائبة وفي هذا المجال فانه ينبغي ألا يشمل حظر النشر سوى ما يهدد أمن الدولة أو أسرارها العسكرية .

وأما بيان نقابة المحامين فقد ذكر به : ان المحامين اذ يحيون حركة الجماهير الطلابية ومبادرتهم من أجل وطنهم يوقنون ان نضالهم ليس

وليد اليوم وانما هو امتداد لنضال شعبنا وأبنائنا الطلاب عبر التاريخ
كما يؤمنون ان تلك الحركة كانت وستظل دوما حركة خالصة من أجل
الوطن حريصة على عدم تشويه نضالها أو تعويق سيرتها مدركة لمسئولياتها
الوطنية متلاحمة مع مجموع الحركة الوطنية فى مواجهة العدو من أجل
التحرير وبناء المجتمع .

كما صدر بيان من نقابة المعلمين موجه للطلاب جاء به : اننا
نبارك صيحتكم هذه ونستجيب لندائكم الذى يحدده العمل على خلاص
الوطن وتحرير أرضه . نحن نؤمن بأنها ثورة صادرة من القلوب الحانية
على مصير الوطن ورعايته والتي تنطلق من ثورة القلب على تراب الأرض
الطاهرة . ان ثورتكم العارمة لتنبهنا الى انه يجب ان نجد ونجتهد فى
الاعداد الكامل ليوم المعركة وهو ليس ببعيد .

ونحن معكم بكل خلجات قلوبنا ولن نتوانى فى بذل أرواحنا فداء
للوطن العزيز .

ولكن فى هذه الظروف الدقيقة التى يمر بها وطننا الغالى تزنوا اليكم
العيون والأبصار وتتطلع اليكم القلوب والعقول تأمل أن تكونوا عند حسن
الظن الوطن بكم . جنود وأوفياء تحذوكم الحكمة وترعاكم الروية فأنتم
عدة الوطن وعتاده ودعامته وعماده .

ولتعلموا أيها الأبناء ان القضايا المصيرية لا يمكن أن تحل بالحماس
المشتعل ولكنها تؤخذ بالحكمة المثبتة والروية الهادئة . . . تعالج بالانابة
والصبر . . والوطن أحوج ما يكون الى جمع الشمل .

ولتعلموا ان انطلاقة غير محسوبة لن تجنى من ورائها غير الضرر
والخسران وحاشاكم أن تندفعوا بحماس الشباب المتأجج وأمامكم عدو

ماكر مخادع يسعى جهده أن يجرنا الى عمل متهور فى الوقت الذى يناسبه ولا يكون فى صالحنا . . فنقع فى الخطأ الذى سبق أن وقعنا فيه وأنتم أحرص من أن تمنحوه الفرصة أو تيسروا له السبيل الى ذلك .

وأما نقابة المهندسين فقد أصدرت بيانا جاء به : ان حركة الطلاب لم تكن سوى تعبير عن كلمة المصير وهم فى هذا ليسوا وحدهم بل هو تعبير شامل فى صدر كل مصرى من الحاكم الى المحكوم بل فى صدر كل عربى من الخليج الى المحيط .

وهكذا فى يوم واحد وهو ٢٥ يناير أعلنت وزارة الداخلية أول بيان رسمى عن أحداث الطلبة . وتوالت بيانات النقابات المهنية لاعلان رأيها وموقفها من هذه الأحداث والمظاهرات ولا سيما ان ذلك لم يحدث فى عهد الرئيس الراحل عبد الناصر . وخاطب الرئيس أنور السادات الجماهير ليعلن تفاصيل هذه الأحداث ورأيه وموقفه تجاه هذه الأحداث . فيقول فى ذلك اليوم : ولكن ببساطة أبقى ألقى حوادث الطلبة . . شئ غريب . بتاريخ ١٥ يناير قام أعضاء جماعة أنصار الثورة الفلسطينية فى كلية الهندسة جامعة القاهرة بدعوة أعضاء الجماعة وأعضاء الجمعية الدينية والطلاب ذوى النشاط بمجلات الحائط بالكلية لعقد مؤتمر طلابى فيها بتاريخ ١٧ لمناقشة خطاب رئيس الجمهورية تجاه اعداد الجبهة الداخلية للمعركة ، ولتحديد دور الطلاب فيها واصدار بيان يتضمن مطالب الطلاب بتاريخ ١٧ ، عقد الاجتماع المشار اليه حيث قام أعضاء الجماعة باصدار عدة توصيات تتضمن رفض الحلول السلمية واغلاق الجامعة لاعداد الطلبة عسكريا وهددوا بالاعتصام فى حالة عدم اجابة مطالبهم ، فى نهاية المؤتمر قرر المجتمعون الاعتصام بالكلية حتى يحضر اليهم أحد المسئولين للرد على تساؤلاتهم . . طيب . .

يجتمعوا عشان يناقشوا فى صالح بلدهم أمر طبيعى .. ينقدوا أمر طبيعى
بس بلاش الاسفاف ، من غير اسفاف وبأسلوب فلمى لأن دول طلبة
جامعة والأساس فى الجامعة الأسلوب العلمى السليم وانه بتكون فيه
حقائق والمناقشة تمشى على حقائق وتراعى مصلحة الوطن ، والمصلحة
القومية العليا ، ويراعى ظروف المعركة الى بتجتازه البلد ، وانه فى
٨٠٠ ألف من أولادنا اخوانهم وأباؤهم وعائلاتهم وقرايبهم قاعدين بيسفوا
تراب ، بقالهم أربع سنين ، يجب أن يراعى كل ده فى الاعتبار ، وبعدين
يقعدوا يناقشوا وينتقدوا صحيح ، انما انعقد المؤتمر ، الظاهرة الغربية
بقى انه الاعتصام فى حالة عدم اجابه مطالبهم .. ايه فى جبهة ، جبهة
حرب الى احنا فيها ده يجوز لآى فئة من الفئات انه تفرض رأيها على
الشعب ، وصاية على الشعب مثلا ، علما بأن أنا بأقول ليست هناك أية
حقائق قدامهم تديهم هذا الحق ، انهم حتى يصدروا قرار سليم ده فى
ساعتين اجتمعوا وقرروا بدء المعركة من خلال انفعال وصريخ وزعيق
قرروا بدء المعركة ، والله دى كانت تبقى عملية سهلة اذا كان قرار بدء
المعركة بسهولة يعنى مكناش فى الللى احنا فيه النهاردة ، أجهزتنا
شغالة فى الداخل وفى الخارج ، أجهزة عسكرية والأجهزة المدنية والحساب
وتقدير الموقف والمخابرات والمعلومات والتصعيد الى بتعمله أمريكا
واللى بيجرى فى العالم وموازين القوى ، اذا كان ده كله ممكن نتجاهله
ونيجى كده نقول فى ساعتين بدء المعركة تحت انفعال ، وييجوا هنا
لا ، نعتصم هنا لغاية اجابة مطالبنا ، أنا أقدر وكنت طالب قبل كده فى
الجامعة ثم فى الجيش ، وأقدر تماما التمزق الى فى طلبتنا وفى شبابنا
وعقدنا كلنا ، بس احنا قلنا سلطة الدولة وقلنا سيادة القانون ، وسيادة
القانون من غير احترامه تبقى فوضى وأولى الناس باحترام سيادة القانون
هم الناس الى قاعدين فى الجامعة بيدرسوا دول طلبتنا فى نهاية المؤتمر

قرر المجتمعون الاعتصام بالكلية حتى يحضر اليهم أحد المسؤولين للرد على تساؤلاتهم .

بتاريخ ١٨ عقدت عدة مؤتمرات بكليات الاقتصاد والآداب والعلوم بايعاز من طلبة لهم ألوان معينة ورفعت جميعها نفس الشعارات وأصدرت توصيات مماثلة حاولت ادارة كلية الهندسة وأعضاء هيئة التدريس بها وأعضاء اتحاد الطلاب بالكلية منع جماعة أنصار الثورة الفلسطينية من عقد اجتماعاتها ، ونشبت بسبب ذلك خلافات وتشاجرات انتهت بالتوفيق بين الطرفين وتمكين جماعة أنصار الثورة من عقد اجتماعاتهم بالكلية .

توجه الدكتور كمال أبو المجد أمين الشباب الى كلية الهندسة حيث حضر المؤتمر الذي عقد بها يوم ١٨ وقد وجهت اليه عدة تساؤلات حول خطاب رئيس الجمهورية الأخير وبعض الموضوعات الأخرى ، وقد قام سيادته بالرد على بعض هذه التساؤلات وانصرف من المؤتمر عقب ذلك ، أنا هنا عايز أقف نقطة صغيرة ، عايزين مسئول .

طب الدكتور كمال أبو المجد أستاذ جامعي وأمين الشباب في الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي يروح لهم . راح حوالى ست ساعات قبله عميد كلية من الكليات قايم يتكلم مسكوه الطلبة واعتدوا عليه وبهدلوه ، راح أمين الشباب تلقى في الخمس ساعات أشد الإهانات وهو أستاذهم وأستاذ فاضل باعتراف الكل ، ويشغل أيضا أمين الشباب في الاتحاد الاشتراكي ، نفس البهذلة .

هي دي الحركة الطلابية بقي الى بنقولوا عليها ، يعنى غيب أحد المسؤولين راح الراجل وناقش معاهم من قبلها معقول عميد كلية مش عايز أقول عملوا فيه ايه ، الولد الى ما يحترم مش أستاذة يبقى ما يحترم مش أبوه ،

يعنى الدولة لا ترعاه ولا أنا مستعد أعمل له حساب ، أبدا لأن الخروج على قيمنا أو على قيم مجتمعنا مشى هى دى الثورة ، ومشى دى معركة الطلاب أبدا بعد ذلك توجه وفد من الطلبة الى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي ، فى محاولة لمقابلة سكرتير أول اللجنة المركزية تلا ذلك قيام الطلاب المعتصمين بكلية الهندسة التى تعقد بها وكتابة لافتات ووضعها بالطرق أمام باب الكلية وإصدار عدة بيانات يوم ١٩ .

استمرت كليات جامعة القاهرة فى عقد مؤتمرات وتأييد اعتصام كلية الهندسة ، وقد تضامن مع طلاب الكلية الأخيرة بعض طلاب الكليات الأخرى وعلى رأسها كلية الاقتصاد ، فى الاعتصام داخل الكلية يوم ٢٠ وجهت الدعوة لعقد مؤتمر طلابى بقاعة جمال عبد الناصر ودعى لحضوره رئيس الجمهورية وقد تجمع فى هذا المؤتمر أكثر من سبعة آلاف طالب وطالبة فى انتظار أحد من كبار المسئولين للرد على التساؤل وكونوا وفودا توجهت احداها الى اللجنة المركزية لمقابلة سكرتير أول اللجنة وآخر الى منزل الرئيس ، ألا أن هذه الوفود فشلت فى التوصل لعمل لقاء مع أحد كبار المسئولين ، طينب بدأ فى كلية الهندسة استشر اتحاد الطلبة فى كلية الهندسة وهيئات التدريس أن العملية ابتدئت تنحرف ، توصلوا فى الآخر الى اقتناع بينهم وبين بعض ، وبمدين كل ده واحنا ما فى أى تدخل ، وما فى أى تعرض ، بعدها بـ ٣ أيام من يوم ١٧ ، الكلام ده ابتدئ ، قالوا يوم ٢٠ نعمل اجتماع فى قاعة جمال عبد الناصر ، الى هى القاعة الكبرى بتساعة جامعة القاهرة ، اتفضلوا راحوا ولا أى تدخل اجتماعوا ، الدور ده بقى بيقلوا الوفد جه لرئيس الجمهورية فى البيت لو انى أنا بترك نفسى للانفعال ، أو لو انى أنا مش مقدر ان الحركة الطلابية فى أساسها سليم انما فيه شوية ، قلة ضئيلة من المنحرفين لو انى أنا مش

مؤمن بهذا كله ، كان بقى لى تصرف آخر ، لأن الورقة الى سابوها وماضيين عليها فى البيت عندى تكفى جدا علشان أضعهم بتهمة الفتنة وشنق الجبهة الداخلية لكن أنا أعلم ان الحركة الطلابية ، بخير طلابنا بخير ، القاعدة الأساسية بخير ، انما هى قلة منحرفة ، وللأسف ما أسهل من إثارة الحقد . . الحقد سهل جدا ، الاثارة بيه إثارة للحقد ، إثارة للشعور ، مافيش أى مناقشة موضوعية بأسلوب علمى ، أبدا وانما عملية انفعالية بحتة ، ومخطط وراءها للأسف ، للأسف عايزين رئيس الجمهورية ومعتصمين فى قاعة جمال عبه الناصر الى أن ييجى رئيس الجمهورية .

يا سلام طيب ما انتوا لو انصرفتوا مع أساتذتكم بالأسلوب السليم كابناء مع أمين الشباب أستاذكم أيضا كابناء . والمسألة ابتدت مسألة تساؤلات أو عدم وضوح رؤية . والله أنا مستعد بكل راحة لأن أنا وظيفتى انى أوضح الرؤية كاملة قدام كل من يريد ، انما بالأسلوب الى تم بيه قلت لهم قولوا لهم انى أنا لن أجى ، لأن المعاملة الى عومل بيها أستاذكم أبوكم الى هو فى محل الأب الدكتور كمال أبو المجد ، خرجت عن كل الحدود ، وبرضه قلت سيي بهم معتصمين قالوا معندهم مش أكل ، قلت خلوا اتحاد الطلبة بتاعهم بيعت لهم أكل ، وهم معتصمين فوق ، خليه لغاية ما يوصلوا لى يوصلوا له .

تشكلت من بين الطلاب الى موجودين بقاعة ناصر ، لجنة باسم اللجنة الوطنية لطلاب جامعة القاهرة تضم طلبة من الكليات المختلفة ليسوا أعضاء بالتنظيمات السياسية ، أو الاتحادات الطلابية ، وانتخبوا أحدهم أمينا عاما لها بالاجماع ، كما اتفق على أن يلتقى كل طالب كلمة يعلن فيها موقف كليته ، دون الادلاء باسمه ثم أصدرنا بيانا يتضمن تأييد مطلب كليسة الهندسة ، وضرورى حضور السيد رئيس الجمهورية ، كما تم الاتفاق على

الاعتصام حتى حضوري .

أسلوب جديد ، اتخذ المؤتمر عدة توصيات تدور حول رفض الحل السلمي . ما اتقال من قبلها بشهرين في الجبهة وفي العيد الصغير ، واعداد الجبهة الداخلية للحرب متاخذ من الجرائد لأن ده كان في المرحلة الماضية قبلها كلها هي الى بنشتغل فيها وزى ما حكيت لكم . وتحديد موقف الاتحاد السوفيتى أعلنته وقلت ان فيه مفاوضات على أعلى مستوى ، بس مرضتش أقول انى أنا رايع لأن فيه مسائل بتتم بترتيبات خاصة ، تعديل اقتصاد الدولة ليصبح اقتصاد حرب منشور في الجرائد من قبلها وسياسة الدولة وسياسة للحكومة . وفي خطابى يوم ١٣ الى بيقلوا عليه توجيه الاعلام الى خدمة المعركة طالع كده ، كل ده كلام ، كل هذا ما جاش جديد مكتوب في الصحف في المرحلة الى قبل بدء كل هذا ، اذن العملية فيه حاجة وراها فيه شىء مقصود ، الكلام ده ما هو من غير ما تقولوه وارد أكثر منه .

بتاريخ ٢١ بدأ نشاط الطلبة يخرج من حيز المؤتمر الى الطريق العام ، بتعليق اللافتات التى تتضمن العبارات المعادية بشارع الجامعة وعلى النصب التذكارى ، وفوق اشارات المرور ثم محاولة بعض العناصر الطلابية توزيع البيانات والمنشورات الصادرة عن المؤتمر على كليات أخرى ، أو بعض الأماكن العامة كمحطات السكة الحديد وبعض المقاهى ، كما طرحت توصية تتضمن المطالبة بالاضراب عن الطعام والخروج فى مسيرة الى مجلس الشعب يوم الأحد ٢٣ الى الآن المؤتمر رفض الاقتراح بالتوصية الأولى ، الى هي الاضراب عن الطعام ووافق على الثانية الى هم يروحوا مجلس الشعب .

فى نفس اليوم ، يوم ٢١ حاول مدير الجامعة وبعض أعضاء هيئة التدريس المشاركة فى تهدئة الطلاب ، الا أنهم طالبوا اخراجهم من القاعة

وخرجوا فعلا مدير الجامعة وأساتذتهم يخشوا القاعة الى هي قاعة في داخل حرم الجامعة يقولوا اخرجوا فورا ويخرجوهم .

أنا مش حاعلق أنا بأقول لكم الوقائع ، بس ، وبأسيبكم وبسيب الشعب يعلق على هذا .

. بتاريخ ٢٢ تم لقاء في المساء بين أعضاء اتحاد عام طلاب جامعة عين شمس ومندوبين عن مؤتمر جامعة القاهرة والسيد سكرتير أول اللجنة المركزية ، ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وبعض السادة الوزراء ، وقد نوقشت فيه مطالب الطلبة ، واتفق على عقد لقاء مع القيادات الطلابية في اليوم التالي بقاعة الشيخ محمد عبده .

بتاريخ ٢٣ ترددت فكرة بين الطلاب المعتصمين في القاعة بالخروج في مسيرة تتجه الى مجلس الشعب للالتقاء مع أعضاء مجلس الشعب وعرض مطالبهم على المجلس أثناء الاجتماع الا أن المجتمعين انقسموا في الرأي وانتهوا الى ارسال وفد منهم يمثل كل الكليات لعرض مطالبهم ، برغم ده كله قالوا : عايزين نطلع مسيرة تروح مجلس الشعب ، انقسموا على بعض، طب مجلس الشعب بعث وكيله واثنين من أعضائه راحوا لهم الجامعة عشان يأخذوا منهم مطالبهم قالوا لا عايزين نروح مجلس الشعب ، وزير الداخلية قال لهم بسيطة ه أتوبيسات اتفضلوا اركبوا خدوا ه أتوبيسات وراحوا المجلس قدموا طلباتكم اركبوا الخمس أتوبيسات وراحوا المجلس قدموا طلباتهم وعادوا مرة أخرى الى الاعتصام ما حدش اتعرض لهم اطلاقا .

اجتمعت اللجنة الطلابية العليا والسيد مدير جامعة القاهرة والسادة أعضاء مجلس الشعب الذين توجهوا للمؤتمر صباح اليوم واتفق على نشر الوثيقة المعدلة بالجرائد الصباحية ان السيد وزير الداخلية أبدى استعداده

بارسال ٥ أتوبيسات لنقل مندوبى الطلاب وبعض أعضاء هيئة التدريس للاجتماع بمجلس الشعب بقاعة الشيوخ وانهاء الاعتصام .

صدر بيان السيد مدير جامعة القاهرة تضمن أن ادارة الجامعة وهيئات التدريس والمثلة فى مدير الجامعة قد تابعت بكل اهتمام الحركة الديمقراطية الوطنية التى تجرى وهى اذ تقدر شرف وطنية الحركة وجماهيرنا تعترف بما للطلبة من دور ممثلة فى اللجنة الوطنية العليا للطلاب .

وتم توزيع البيان على الطلبة - مدير الجامعة وهيئات التدريس الى دخلوا القاعة طردوهم وقالوا لهم اطلعوا ، بيهددوا ويقولوا لهم ننشر لكم ونهدد أمور و . . . و . . . الخ بجامعة القاهرة .

بدأت بعض كليات عين شمس فى التضامن مع طلاب جامعة القاهرة ، وبدأتها كلية طب عين شمس يوم ٢٠ بمؤتمر انتهى بقرار الاعتصام تضامنا مع جامعة القاهرة ، وأصدروا القرارات المؤيدة لما صدر عنها من قرارات وتلتها كلية الهندسة ثم الآداب ثم عدد من طلاب التجارة تميز الشحرك فى جامعة عين شمس بسيطرة العناصر الى أنا قلت انها لها ألوان معينة والتى كان لها وبعض العناصر الأخرى التى كان لها ارتباط بمراكز القوى السابقة ، ويرجع ذلك الى عدم امكانية العناصر الطلابية من ذوى الميول المعروفة من الوصول الى لجان الاتحاد الاشتراكى والسيطرة عليها بوجه عام كما لم تتمكن من السيطرة على الاتحادات الطلابية بالصورة التى نجحت بها فى جامعة القاهرة واقتصر تأثيرها وسيطرتها على كليتى الطب والهندسة .

دعا بعض الطلبة من ذوى الميول برضه بكلية هندسة الاسكندرية الى عقد مؤتمر يوم ٢١ حضره ٣٠٠ طالب وعميد الكلية وأعضاء هيئة التدريس وانتهى باصدار توصيات وقرارات تتضمن تأييد السيد الرئيس وارسال

برقية لسيادته بهذا التأييد رد عليها بما نشر بالصحف يوم ٢٢ من موافقة سيادته على الالتقاء بطلبة جامعة الاسكندرية عقب اجازة العيد .

عقد بها عدة مؤتمرات يوم ٢٠ وهو آخر أيام الدراسة قبل اجازة نصف السنة وصدرت جميع القرارات مؤيدة للموقف . موقف الرئيس .
لم تعقد بها مؤتمرات قبل قيام الطلاب بآجازة نصف السنة .

يوم ٢٠ الجارى الساعة ١ من مساء يوم اجتماع المجلس توجه وفد من الطلبة المعتصمين فى ٥ سيارات أتوبيس لمجلس الشعب ورفقتهم مدير الجامعة وبعض أعضاء هيئة التدريس كانوا قد اجتمعوا بأعضاء مجلس الشعب

بنخرج من ذلك بصورة أؤكد ان فى ٧ أيام الى استمرت فيها هذه العملية والى هذه اللحظة أؤكد قدامكم اننى أعرف ان قاعدتنا الطلابية سليمة ، الا من فئة قليلة جدا منحرفة أتيح لها عن طريق اثارة الحقد وعن طريق الاثارة وعن طريق الالتواء انها تسيطر وتحاول انها تجتذب الطلبة الى ما يسمى بلجنة الطلبة واللجنة العليا للطلبة .

طيب والله احنا عندنا فى مصر مثقفين فى الميثاق ان احنا بنمارس السياسة من خلال تنظيم هو الاتحاد الاشتراكي الذى يجمع قوى الشعب العاملة وجينا قلنا ان الطلبة عن طريق اتحاد الطلاب بتاعهم لما اشتكوا الاتحاد ثم اشتكوا من منظمة الشباب قلنا الطلبة يمارسوا نشاطهم من خلال اتحاد الطلاب بتاعهم الى هم منتخبينه ايه بقى اللجنة العليا الجديدة دى الى طالعة .

وقبل ما تبدأ الدراسة أنا جمعت اساتذة الجامعات الخمس فى قاعة جمال عبد الناصر بجامعة القاهرة ، ويذكروا السادة هيئة التدريس فى

الجامعات الخمس ان أنا نبهتهم الى انه فيه هناك تيارات يأخذوا بالهم لأنها تريد أن تفسد في الجبهة الداخلية بتاعتنا ، لغينا الحرس الجامعى وأنا برغم كل اللي حصل مايرجعش الحرس الجامعى لا ، أنا ح أدى مزيد من الديمقراطية بس بشرط ان الطلاب يطلعوا من بينهم كل هذه العناصر ، مش عايز أنا تدخل خالص - لن أعيد الحرس الجامعى .

طلبت من كل الجامعات ان كل جامعة تضع اللائحة بالشكل الذى تراه ومش ضرورى تكون واحدة لأن كل جامعة فى الجامعات الخمس لها ظروفها وتستطيع ان تضع اللائحة الى هى عايزاها ، وقررت أمام أساتذة وهيئات تدريس الجامعات الخمس ، اننى مستعد لتوقيع كل لائحة تتوصل اليها كل جامعة ، زى ما هم عايزين ، الكلام ده كله حصل ، ايه بقى اللجنة الجديدة دى اللجنة الجديدة العليا ؟ كان فى أثناء الجبهة فى الشرق أو فى الغرب فى معركة انجلتروا قامت لجنة الطلبة لمراقبة المعركة ولتطبيق اقتصاد الحرب ؟ والى قامت فى روسيا فى الناحية الثانية من المعسكر الشرقى لجنة برضه وليه وليه ؟ اثارة أبناءنا الطلبة لما ليس فى مصلحتهم اطلاقاً .

خلينا صرحاء ونتكلم بصراحة ، الطالب طالب علم ، الدولة فى حاجة الى كل دقيقة من وقت كل طالب لأن فيه حاجة الخريجين يطلعوا تعتمد علينا البلاد العربية ، مقبلين على بناء جديد لدولة حديثة بالعلم والايمان مش بالعلم بس ، بالعلم والايمان ، الايمان يعنى تحترم القيم يعنى ما يعتدوش على مدير جامعتهم ، ولا على عميد كليتهم ولا على أساتذتهم ، الى مايحترم مش دول يبقى مايحترم مش أبوه ، يبقى لا يستحق أن ترعاه الدولة وأنا بأقولها بصراحة ، ومستعد أن أواجه فى هذا تمام المواجهة أما من يطلب العلم أهلاً وسهلاً . الدولة بتصرف ، عملت مجانية التعليم لكى تتاح الفرصة لأكبر عدد ممكن أن يتمتع بالفرصة المناسبة المتكافئة وأنا بأناقش مع أساتذة

الجامعة أساتذة الخمس جامعات قبل افتتاح الدراسة ، قلت لهم قالوا ان العدد ما يديش فرصة للأساتذة انهم يجيدوا أداء الخدمة ، قلت لهم احنا فى مرحلة صعبة وضربت لهم مثل بى أنا نفسى أنا لو وجدت فى الظروف الى أنا وجدت فيه أيامها لولا ان اخواتى طلبوا التعليم أنا ما كنتش أكملت تعليمى لأن لا قبل لأبويا بمصاريفى أنا بمصاريفى أنا واخوانى لولا ان اخوانى تركوا التعليم ، لم أكن أنا كملت تعليمى النهارده كل انسان بفرصة متكافئة أيا كان بيحسب المجموع ما بيتسألش أبوه مين ولا نشأته ايه ولا ولا أبدا .

الفرصة متكافئة الاشتراكية حققت ده كله ومجانية التعليم والدولة بتقول هذا ، أظن أبسط حق الطالب ان الدولة مادام تولت هذا وأدت الفرصة المتكافئة أبسط حق ان كل طالب لازم يطلب العلم فعلا ، وان اوقات الدراسة لا تستخدم أبدا لغير الدراسة ، من الناحية الأخرى الطالب شأنه شأن كل مواطن فى البلد له الحق أن يشارك فى أمور بلده بتخلص الدراسة ، بعدين يعملوا مؤتمر كل جامعة حسب اللائحة الى تحطها والى تراها هى ، بتحط لائحتها بيخلص الدراسة بيعملوا فى المؤتمرات بيناقشوا كل شىء ولكن فى حدود المسلك السليم مش بس مشلك من أجل المعركة لا ، مسلك من أجل القيم الى احنا عايشين عليها ، احنا ما بنفتحش الجامعات عشان نعلم كل قيم هذا البلد .

لا ده احنا بنفتح الجامعات وبتوسع وبتكبر وندى فرصة متكافئة عشان نحافظ ضمن ما نحافظ على قيم هذا البلد الى خلت فيه صمود والى خلته تحدى الغزاة عبر القرون ، والى خلطنا واحنا عزل فى عدوان ٥٦ والقنابل نازلة الشعب كله فى الشوارع بيقول سنقاتل وفى ٦٧ يوم ٩ و ١٠ و ٨٠٪ من سلاحنا راح وما فى عسكرى من السويس الى القاهرة

تذكروا هذا كله فى خروج الشعب بارادة واحدة ، سنصمد سنقاتل
لا تقبل الهزيمة الشعب الى صنع ده صنعه بقيمه ماحدث طلعه يوم ٩ و ١٠
الى طلعتة قليمه الاصيله الى ممتدة عبر التاريخ ، تيجي النهاردة كلمتة
بسيطة ضئيلة جدا عايزة تهدم كل هذا ، وبعدين زى مايقول بيطلب العلم
ويشترك فى أمور بلده ما فى مانع بس لازم ننهج بقى منهج جديد لأن
المسلك بقى واحد من دلوقت وطالع على المسلك والسلوك فى كل مكان مش
الطلبة بس ، الطلبة والموظفين وكل انسان يعمل فى هذا البلد لابد أن
نسلك سلوك المعركة وسلوك البناء فعلا ، عايزين تقعدوا تناقشوا اطلبوا
ما شئتم من حقائق عشان تناقشوا على أساس ، على أسلوب علمى سليم ،
فيه عدم وضوح رؤية بالأسلوب الديمقراطى السليم عندكو اتحاد الطلبة .
يا اتحاد الطلبة عايزين ندوة فى الحنة الفلانية وعايزين نعرف المشكلة
الفلانية أبغادها ايه بالكامل بتوضح كل شىء وكل مسئول مستعد فى كل
الأوقات انه يوضح ويروح ، وكل شىء ، لكن بالأسلوب الفوضوى وان احنا
نقلبها فوضى ووصاية شىء . المؤسف انها بقت وصاية على الدولة . وصاية
على الحكم وصاية على تحالف قوى الشعب العاملة ، آباؤهم الفلاحين ،
والعمال هم أوصياء عليهم بدل ما هم أولياء أمورهم دول ، لا ، هم عايزين
يعملوا أولياء أمور ، تحالف قوى الشعب من فلاحين وعمال ومثقفين وجنود
ورأسمالية وطنية طب ده انتم لسه أولياؤكم . لسه لكم ولى أمر ماينقولكو
لا ناقشوا الأمور واشتركوا فى أمر بلدكم بس أد واجبك العلمى الأول الى
الدولة بتصرف عليه ومن عرق الفلاح ومن عرق العامل ، الفلاح الى بيطلع
من الصباح لغاية الغروب فى الغيط باخلاص ووفاء لأرضه وبلده ،
ويشتغل من الصباح الى الغروب .

والعامل الى يشتغل ساعات عمل ويطلع منهك مرهق كل دول
بيدفعوا الضريبة ، الضرائب الي بتعلم الأولاد وبعدين ييجوا عايزين

يفرضوا وصاية على الدولة ويأريت فيه مادة فيه شيء. وقال ايه ده الحركة الطلابية لا لا ، لا ، لا ، لا ، ده مش الحركة الطلابية أبدا الحركة الطلابية أنا باعترف بها وأنا قلت كنت طالب ومارستها ولكل طالب الحق جنب طلب العلم أن يهتم بأمور بلده ولكن بالأسلوب الديمقراطي المنظم وبالسلوك السليم ، أما بغير هذا لا يمكن أن أسمع أبدا لا في مرحلة الحركة ولا بعد الحركة حتى لأن احنا بعد الحركة في مرحلة بناء هذا البلد هذا الوطن محناش في مرحلة هدم قيم ، احنا في مرحلة بناء البلد بالعلم والايمان .

في الآخر عايز أقول لكم حاجة ، سنة ٦٨ قام الطلبة في فرنسا ، انتهت على ايه الى تابعوا الموقف والى قراه كويس يقدرُوا يعرفُوا انهيار اقتصاد فرنسا ، فرنسا مش في معركة ولا حاجة كانت ، لكن كان دييجول في وقتها واقف وبياكد استقلال فرنسا عن أمريكا وكان الفرنك الفرنسى أقوى عملة في العالم في ذلك الوقت بعد المارك الألماني للاحتياط الى جابه دييجول بهدوء وقعد بينى اقتصاد لأن الاقتصاد أساسا هو كل شيء اضطر الراجل يفهم مفيش فايدة اقتحم الجامعة وانتهت أنه انهار اقتصاد فرنسا واضطرت فرنسا الى تخفيض الفرنك في الوقت الى الدولار فيه كان بيعانى أشد المعاناة وكلنا عارفين ، اتعرف ان زعيم العملية الى تمت في فرنسا كلها كان اسمه كوهين علشان دييجول أخذ سياسة استقلالية ، الصهيونية العالمية وأمريكا راحوا دافعين . عشته في السجون وفي المعتقلات عشته وأنا بدور على لقمة العيش ، باشتغل سواق ثم شيال أهلى الى اليوم في طين القرية مبتكلمش من مركز السلطة أنا باتكلم من مركز الاحساس بالمسئولية نحو هذا البلد ، طين هذا البلد ، تقاليد هذا البلد ، قيم هذا البلد ، لا يمكن أبدا أن أسمع ان الى حيكونوا قيمين في يوم من الأيام انهم يعملوا فيها بهذا الشكل وهم مش الطلبة ، عشان أكون واضح هذا الكلام

ليس منصبا على مجموع الطلبة أبدا قلة ضئيلة منحرفة وتحت شعارات الحق والاثارة الاحقاد يجر وراهم ناس أبرياء من ولادنا .

تعالوا بقى نشوف بعد كده ايه الى جرى علشان لما باقول ان عملية مخطط ولن أترك هذا المخطط يمضى لهدفه أبدا تعالوا بقى نشوف ايه الى تم ، كل الدنيا لما تيجى تهدي وكل مايقولوا لي أقول لهم سيبوا الأولاد حيهدوا العقلاء حيطرودوا المجانين الى فيهم العناصر الطيبة وأنا مؤمن ان القاعدة سليمة حتلفظ العناصر الغير سليمة ، ايه الى جرى خرجوا من القاعة زى ما حكيت لكم وابندوا يلفوا على القهاوى ، البعض منهم راح يخطب فى العمال ، البعض خد ورق مكتوب فيه قرارات على أنها صادرة عن العمال وراحوا الصحف عشان ينشروها وهو لم يتصل بعامل ولا شىء ، فى الشوارع يوزعوا منشورات على القهاوى فى الشوارع والأتوبيسات ماشية يرموا ورق ايه ده .

امبارح فى ميدان التحرير قاعدين وموزعين نفسهم الجماعة ايام موزعين نفسهم واثارة اثارة اثارة اثارة أنا دعيت لهذا الاجتماع امبارح وفى نفس الوقت الى دعيت فيه لهذا الاجتماع فى نفس الوقت قلت خلاص كفاية بقى سبع أيام كافية ، وما ظهر فيها لي واضح تماما وضوح الشمس هذا المخطط لابد من ضربه ايا كان ، لأن المسألة ما عدتش مسألة شخصية المسألة مش مسألتى أنا شخصيا أو شخص رئيس الجمهورية ، المسألة مسألة البلد النهارده مسألة جبهتنا الداخلية الى كان تركيز أعداءنا اليهود وأمريكا واليهود عليها انها تنشق ، تعالوا شوفوا ايه الى بيحصل للجبهة الداخلية ، مناشير بتتوزع على القهاوى ، محاولة لإثارة العمال جرى فى الشوارع وتظاهر ايه ده .. ليه .. المعركة احنا قلنا المعركة لمصلحة مين ؟ مصلحة مين يجرى كل هذا ؟ أنا خدت قرار فى هذا الاجتماع فى نفس

الوقت خدت قرار قلت وقفوا الاعتصام ولا تدخل وأضع الصورة واضحة أمام الشعب .

هناك مخطط وعندى مقوماته ، ولما باقول ان الحركة الطلابية فى قاعدتها الأساسية بريئة من هذا ، بأقولها لكم وبدي عليها المثل ، الى معتصمين كل عدد الى معتصمين فى جامعة القاهرة وفى عين شمس بلغ ٩٥٠ الى وتأخذوا مش ألف وخمسمائة زى ما هم دايرين فى كل حته ، عشان أقول وأدل ان القاعدة الطلابية بريئة من هذا لأنها قلة منحرفة كل الى عايزهم من التسعمائة وخمسين دول ثلاثين واحد فقط ، عشان النيابة تحقق معاهم وتجيبلى أساس المخطط ، والجامعة تتولى من وناحياتها بالطريق الجامعى محاسبة العناصر الأخرى والباقي يتفضلوا النهارده كلهم يروحوا ، ثلاثين واحد لكن قد كده أثروا ، وحاولوا يأتروا فى جبهتنا الداخلية ، وقد كده نشطوا للتخريب والتدمير ، ومع ذلك أنا بأقول سيادة القانون وأنا أعنى ما أقول ، لن أتخذ اجراء استثنائى .

النيابة تحقق معاهم والجامعة بتحقق مع الجزء الآخر بالأسلوب الجامعى ، لن أعيد الحرس الجامعى ، للطلاب أن يمارس حقه السياسى من خلال اتحاد طلابه وبالأسلوب الى يتفقوا عليه فيما بينهم ، أنا مش حافرض عليهم أسلوب ، لكن من خلال اللجنة ، لجنة الطلبة العليا .. لا .. بصراحة وقت الدراسة للدراسة ، وقت السياسة للسياسة ، لكن بانصح ان كل انسان لازم يلتزم بالمسلك احنا هنا قيمتنا قايمه عليه ، مش بس قيمنا احنا لوحدنا ، لا ، كل شىء له قيمة ممكن أن تبني احنا لنا قيم أقوى منه ، وأحسن منه فليه متمسكين بقيمتنا عشان نبني بناء سليم ونضيف .

احقاقا للحق وزى ما قلت ، أنا بأنصف القاعدة الأساسية للطلبة وأبرؤها من هذا الانحراف بتاع القلة المنحرفة ، أدى تلغراف من رئيس

اتحاد طلاب المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية ، باسم أربعة عشر ألف طالب ، هم مجموع طلاب المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية ، وباسم القيم الوطنية والنورية والعلمية التعاونية التى يعبر عنها شباب هذا المعهد ، مستوحاة من آمالهم فى تحقيق النصر ، وفى تهيئة الجبهة الداخلية لمرحلة المواجهة ، نعلن ايماننا بقيادتكم الوطنية التى وضعتها الأقدار على رأس هذا الوطن ، وهو يمر بأخطر مرحلة ، كما نعلن باسم الضرورة الحتمية التى أملت اقتصاد الحرب وقرارات التقشف نحو مزيد من هذه القرارات ، تتعدى القطاع الحكومى والقطاع العام الى القطاع التعاونى ، الذى اتسع مجال نشاطه لنحو ثمانين فى المائة من السكان ، وغيره من القطاعات التى تشمل المؤسسات الخاصة والجمعيات ، تمكينا لهذه القرارات من الجدية والشمول ، يعنى كلام بأسلوب سليم مائة فى المائة ما فى حاجة ، عايزين مزيد من القرارات من التقشف حاضر قوى كل ده ممكن .

أبناء كلية الشريعة والقانون بالأزهر ورئيس إتحاد طلابهم علوى أمين خليل باعت برقية تأييد ، اتحاد طلاب الدراسات العليا بمعهد الآثار وممثلو اللجان محمد حلمى أبو العيش عنهم باعت تأييد ، مؤتمر اتحاد طلاب كلية الزراعة بالقازيق ، رئيس الاتحاد باسم الاتحاد كله ، وباسم المجتمعين يسجلوا استنكارهم لكل المحاولات والاتجاهات الدخيلة على الحركة الطلابية الوطنية والحادة ، ونحن من ورائكم صفا واحدا فى معركة التحرير .
رئيس الاتحاد محمد النادى .

أغلبية طلاب حقوق عين شمس ، الذين شجبوا وما زالوا يعارضون حماقة جماعة المهرجين ورواد الكافثيريات يقولون سر على بركة الله .

عنهم أعضاء الجمعية الدينية ، عثمان ممدوح عبد المحسن خليفة -

ليسانس حقوق .

طلاب كلية الحقوق جامعة القاهرة مؤتمر طلاب كلية الحقوق بجامعة القاهرة لجنة العشرة المختارة من مؤتمر الطلاب ، عنهم على محمد اسماعيل بيايدوهم اتحاد الطلبة بمعهد اعداد الفنيين التجارى وعندهم رئيس الاتحاد اسماعيل محمد التامر .

ايماننا منا بمصر العربية ، مصر الصامدة وهى تعيش قضية مصيرية فى هذه الفترة وانطلاقا من شعورنا لمناقشة النضال بالعقل والضمير ، والعمل البناء ، نؤيدكم فى كل الخطوات التى اتخذت واثقين فى كل ما تتخذونه من قرارات من أجل تحرير كل ذرة من أرضنا .

التلغراف الى لازم أسجله لأن الحركة بدأت من كلية الهندسة لازم أسجل هنا حقيقة لكلية الهندسة ، عميد الكلية وأسرة كلية هندسة جامعة القاهرة واتحاد الطلاب يستنكرون خروج المسيرة لمجلس الشعب ، ويحملون اللجنة الوطنية العميلة مسئولية ما حدث وما سيحدث وان هذه اللجنة لا تمثل طلبة الجامعة باسم اتحاد طلاب حقوق القاهرة يؤكد البيان الذى أصدره الاتحاد يوم ٢٠ يناير باستنكار الأسلوب غسير الديمقراطية الذى لجأت اليه بعض العناصر غير المسئولة ، من طلاب جامعة القاهرة ، ونؤيدكم فى الخطوات الايجابية التى اتخذتموها لتحرير البلاد .

رئيس الاتحاد ماهر رشوان .

عميد كلية الهندسة جامعة القاهرة وأسرتها من أعضاء هيئة التدريس والطلاب يشرفهم اللقاء بسيادتكم لتوضيح ما غمض عليهم من أمور ، واننا ننتهز هذه المناسبة لنعلن تأييدنا لكفاحكم ومواقفكم الوطنية ، وتمسككم بما عاهدتم به الشعب من ديمقراطية الكلمة وممارستكم لهذه الديمقراطية ، وحرية الراى ، واننا نعهدكم الوقوف وراءكم صفا واحدا للذود عن الوطن وتحرير الأرض المغتصبة ، طبقا للخطة التى ترونها كفيلة بتحقيق الهدف

المصري وثقة منا في قيادتكم الحكيمة فقد آثرت الكلية الانتظام في العمل
لتهيئة الجو المناسب للقاء بسيادتكم وفقكم الله : عميد الكلية محمد عبده
السعيد .

بدى نماذج عشان أقول اني ببرأ الحركة الطلابية في مجموعها ، لتكن
الحركة الطلابية حركة طلابية فعلا ، ولا تستغل أبدا ولا يفرض ادهاب
فكرى داخل الجامعة ، الى بينادوا ويقولوا الديمقراطية ، وكذا وكذا هم الى
كانوا يفرضوا ادهاب فكرى داخل قاعة جمال عبد الناصر في جامعة
القاهرة ، ما كان واحد يستطيع يتكلم الا يسكتوه اذا ما خدش بارائهم .
وكل ده باتابعه متصور ان القاعدة الأساسية الكبيرة الى أنا مؤمن انها
سليمة لابد حتلفظه من داخلهم ، وكان يسعدنى أعظم سعادة انها تلفظهم .
أدوا فرصة للاتجاهات والتيارات أن تعمل ، الى مرتبطين بمراكز القوى
القديمة عملوا اليسار اشتغل ، اليمين اشتغل ، بتوع مراكز القوى القديمة
الى اتكسرت اشتغلوا عملوها فوضى ، وأريد بها فتنة ، حاقول لكم بعد
ما يوصل القضاء كسيادة القانون تماما حاقولكم ابعادها واحطها أمامكم .

لكن لنكن واضحين يا أبنائي من دلوقت ، أبناء الطلبة لنكن واضحين،
لن أسمح بأى شىء يمس الجبهة الداخلية ، أبدا ، المرة الى فاتت أنا سبتكم
سبعة أيام ، المرة دى لن أسمح بدقيقة ، وقت الدراسة للدراسة ، بعد
الدراسة اتفضلوا اعملوا مؤتمراتكم السياسية داخل اتحاد طلابكم ،
بالشكل الى انتو عايزينه فى المكان الى انتو عايزينه بعد ذلك ما حد له
عندى شىء مش مصلحة عليا لهذا الوطن وفيه معركة الاستنزاف كانت
الغارات بتوصل من ٨٠ طيارة الى ١٨٠ طيارة فى اليوم الواحد ، مدة شهور
تنتهى الغارة ونروح نلاقى الرجل ماسك مدفعه ومحروق هو والمدفع
بيطلق ويبضرب لآخر دقيقة ، وحتى نزلت القنبلة وحرقتة وهو ماسك

سلاحه وماسك مدفعه عشان يدافع عن مصر مش يهد مصر ويهد وحدة مصر لا سلوكننا لازم يتسم بهذا السلوك الى باقوله سلوك المعركة فى المرحلة الى جاية كل منا زى ما أنا قلت يوم ١٣ يسأل نفسه ماذا أستطيع أن أقدم لهذا البلد .

وكان المهندس سيد مرعى قد تولى منذ أسابيع منصب سكرتير أول وأمين عام الاتحاد الاشتراكى ضمن تعبئة واعداد الدولة للمعركة . وأشار فى كتابه الى هذه المظاهرات حيث قال : لقد كان على منذ اللحظة الأولى أن أواجه اضطرابات الطلبة . . بعد أن تحولت التجمعات الطلابية داخل الجامعات والمعاهد الى مظاهرات تجتاح أهم شوارع العاصمة وميادينها ، واعتصم البعض داخل المدرجات ، حتى تحولت قاعات العلم ومعاهده الى ساحات سياسية لتتصارع فيها كافة المذاهب والآراء ، لا فى القاهرة وحدها ، بل امتد ذلك الى الاسكندرية والمنصورة وأسيوط وغيرها من الجامعات الاقليمية ، كما لاحت فى الأفق - بالعدوى - بوادر الاضطرابات داخل التجمعات العمالية كذلك .

وكان يقينى أن الوحدة الوطنية تزداد عمقا بالحوار ولا تضيق به ، بل ان التحول الاشتراكى يزداد رسوخا بالانفتاح على الدنيا . . كما أن الثقة فى قيادات الدولة ومؤسساتها وما تتخذه أجهزتها من قرارات ، لا تكون الا بعد استعراض أفكار فئات الشعب واستطلاع آرائها . .

وتاكيدا لايمنانى بذلك ، فتحت بابى على مصراعيه . . والتقيت بالتجمعات الطلابية على اختلاف آرائها وأفكارها واتجاهاتها ومذاهبها فى مؤتمرات متواصلة داخل قاعات اللجنة المركزية ، بلغ عددها ثمانية وأربعين اجتماعا ومؤتمرا فى أقل من شهر واحد دار خلالها نقاش وحوار مفتوح ، حول كل القضايا الوطنية ، وفى مقدمتها ظروف المعركة المصرية .

وقلت فى مستهل هذه الاجتماعات ان الاتحاد الاشتراكى يهـمه أن تكون صلته بالطلبة متينة ومنظمة ، ففتح لهم الفرصة دائما لعقد اجتماعاتهم ولقاءاتهم فى داخل الاتحاد الاشتراكى ، بل وأكثر من ذلك انهم يستطيعون أن ينظموا أى اجتماع طلابى بحث ، أو اجتماع يشارك فيه أساتذة الجامعة أو بعض القيادات السياسية اذا أرادوا ليكون هناك التقاء فكري حول القضايا الوطنية .

ولم تكن تلك الروح التى سادت أعمال الاتحاد الاشتراكى خلال هذه الفترة قاصرة على الطلاب .. ولم تكن خوفا منهم ، وانما كانت بمثابة سياسة عامة يتبناها النظام السياسى ولصالح جميع فئات قوى الشعب العاملة .. ان نظام الباب المفتوح الذى قررت أن يسير فيه الاتحاد الاشتراكى هو نظام المناقشة الحرة .

وكانت تجربة شاقة للتنظيم السياسى أن يقف أثناء هذا التحرك الواعى وقفة بحث وتأمل ودراسة لأسلوب العمل بالتنظيم السياسى نفسه ، وأقرر أن أجهزتنا كلها الشعبية والتنفيذية على السواء تحتاج الى مزيد من الانفتاح على الجماهير .

وبهذا الأسلوب السياسى الجديد بدأت نشاطى داخل التنظيم السياسى مواجهها أولى ما تصديت له من مشاكل وأكثرها إلحاحا .. مشكلة الطلبة ، واعتقد أن هذا الأسلوب السياسى قد حقق أغراضه ، فمنذ البداية وضعت نصب عيني أهدافا ثلاثة ربما آكون قد وفقت فيها .

— كنت أهدف — أولا — الى ازالة الفجوة أو أزمة الثقة بين جموع الشباب والقيادات المسئولة ، تلك الفجوة التى ظهرت بانقضاء عام ١٩٧١ ، عام الحسم .

– وكنت أهدف – ثانيا – الى وضع حلول عاجلة وفعالة لما يواجهه الشباب عامة ، والطلاب خاصة من مشاكل فى حياتهم أو فى دراستهم أو فى نشاطهم .

– وكنت أهدف – ثالثا وأخيرا – وهذا هو الأشمل والأهم ، أن أهد من خلال مناقشاتى ومناقشات قيادات التنظيم مع الشباب ، لسياسة عامة مضمونها الانفتاح الكامل على الجماهير .. سماع الرأى والرأى الآخر .. كنت أهدف الى نوع من « الانفتاح السياسى » .. أحاول أن أعيد الطريق أمام تطبيقه فعلا وعملا .. حتى نصل – مع جماهير الشعب – بعد فترة التمهيد هذه ، الى خطوة أبعد وأعمق فتقيم « المنابر السياسية » .. ومن المنابر نستطيع أن نعبر .. حتى نصل الى الضفة الأخرى .. نصل الى حرية إقامة « الأحزاب السياسية » .. وهذا هو ما تم فعلا .

ومن هذا المنطلق السياسى ذاته ، اتجهت الى مباشرة أعباء مهمتى الجديدة داخل التنظيم السياسى .. اتجهت الى مسئولية تغيير أسلوب العمل فى الاتحاد الاشتراكى .

ولعل من أهم ما تضمنه دليل العمل السياسى الذى وضعناه وقتها هو تحويل عضوية الاتحاد الاشتراكى لأول مرة من العضوية الاجبارية الى العضوية الاختيارية .. بحيث لا ينضم الى التنظيم إلا الراغبين .

وحقيقة ان المشاركة السياسية الايجابية ، والمؤمنون بالخط الفكرى والسياسى الذى يقوم عليه التنظيم ، ألا يرغب أحد على عضوية التنظيم دون اقتناع مع توفير الضمانات لاكتساب العضوية وممارستها ، وبهذه الضمانات يفتح باب التنظيم السياسى كاملا أمام المواطنين بحيث تكون العضوية اختيارية وتوافر فيه الشروط التى ينص عليها النظام الأساسى للاتحاد ثم رأينا إلغاء نظام العضوية المنتسبة .

أما فيما يتعلق بمبدأ تحالف قوى الشعب العاملة ، فقد رأيت ضرورة الحفاظ الكامل عليه خلال تلك المرحلة واعتباره الأساس الراسخ للوحدة الوطنية مع عدم جواز النيل منه أو المساس به .

ولأن الشباب كان يشكوك - بل ويعسانى فى الواقع - من الفراغ السياسى فقد رأيت انه من الضرورى اقامة تنظيم شبابى ولاؤه لله ، والوطن ويحظى بثقة واحترام وحب الشباب فى مختلف القطاعات تمكينا ودعمنا للتنظيم السياسى واثراء له فى كل مراحل النضال الوطنى .

لذلك ناديت بضرورة اقامة تنظيم شبابى يرتبط بالتنظيم مع تمتعه بقدر من الاستقلال وحرية الحركة وتكون له قياداته الذاتية على كافة مستوياته حتى لجنته المركزية ، مع تمثيله فى اللجنة المركزية للتنظيم الأم .

كما عززت الطلب الخاص بتشكيل المجلس الأعلى للشباب ليكون مسئولا عن وضع الخطة القومية للشباب ومتابعة تنفيذها وتوفير الامكانيات اللازمة لها .

ورأيت أن تكون الاتحادات الطلابية فى هذه المرحلة هى الجهة التى تمثل الشباب من طلاب الجامعات والمعاهد العليا منعا للازدواج والتضارب على أن يتم التنسيق بينها وبين منظمة الشباب ولجان الاتحاد الاشتراكى على جميع المستويات ثم يتبع هذه المرحلة انضمام شباب الجامعات والمعاهد الى تنظيمهم الشبابى الذى سوف تكون له فروغه داخلها حتى يتم توحيد كافة خطط تربية الشباب وجمع كافة القوى الشبابية فى اطار وطنى واحد .

وحيث انها اول مظاهرات فى عهد السادات بصفته رئيسا للجمهورية ورغم معاصرته لهذه الحركة مرتين من قبل وهو رئيسا لمجلس الامة فيجب أن نتعرض فى تحليلها الى مقارنتها بالمظاهرات التى حدثت ابان عهد

الرئيس الراحل جمال عبد الناصر • وموقف السادات منها ومدى تعبيرها
عن الرأي العام • وكذلك موقف البرلمان •

فأما عن دوافع وأسباب هذه المظاهرات فهي تدور حول المعركة وما
يرتبط بها من قريب أو بعيد • أى كل ما هو يبدو من تجهيزات والاعداد
لهذه المعركة • ولا سيما الاحباط من محاولات حل المسألة سلميا وأخبار
المفاوضات المتتالية والتي لا تأتي بجديد أو حل • ولذلك فإن الدافع ابتداء
هو اليأس من الحل السلمى الذى حاول الرئيس أنور السادات تحقيقه وان
كان ذلك أيضا تأكيد لسياسة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذى
كان أيضا يسير فى هذا الاتجاه وأقرب دليل على هذا موافقته على مبادرة
روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بل وقد بادر أنور السادات
من جانبه فى هذا المجال إلا أنه لم يتحقق شيئا • وهذا اليأس بدوره دفع
ال جماهير أو الرأي العام للمطالبة بالاعداد للمعركة العسكرية •• وان كان
ذلك الاعداد أيضا يسير وفقا لمفهوم كل من الرئيسين جمال عبد الناصر
وأنور السادات • بل وقد أعلن السادات بنفسه ان عام ١٩٧١ هو عام
الحسم على اعتبار أن الحلول السلمية المعروضة أو المفاوضات لم ولن تأتي
بحل للقضية وان المعركة قادمة •• وانما المسألة تعدو توقيت زمنى وعلى
ذلك فان هذه المظاهرات تطالب بالمعركة كعلاج للهزيمة ودفعاً للبناء •
أما مظاهرات عبد الناصر فكانت من أجل المطالبة بالتغيير •• تغيير كل
ما أدى الى الهزيمة •• تغيير الأشخاص وقيادات ومواقف وأخطاء أى تغيير
يجزى للنظام السياسى •

وان كان الرئيس جمال عبد الناصر قد تعرض لهذه المظاهرات فى
خطاب ٣ مارس ١٩٦٨ - ثم بعد نوفمبر ١٩٦٨ أيضا فان السادات قد
تعرض لها كذلك فى الخطاب السابق وخطاب لاحق سنتعرض له ومن ثم فان

أعلى سلطة في الدولة قد اهتمت بهذه المظاهرات وأولتها عناية خاصة دفعت بكل منهم للتصدي المعلن والمباشر لها مما يؤكد أن هزيمة ١٩٦٧ كانت - بلا قصد - بداية نحو الشعور العام أو الاهتمام بمشاكل وقضايا قومية كان لا يجرؤ على مناقشتها أو الحديث فيها مؤسسة أو جهة أو شخصية قبل الهزيمة . وهذا مؤداه أن يجعل من الفردى محل احتزاز دائما .

وكما ان مظاهرات ١٩٦٨ فشل في التصدي لها من جانب السلط بالاعتقالات وفض الاعتصام حدث ذلك أيضا في هذه المظاهرات كما يلا أن أنور السادات قد ردد بعض المعاني في حديثه السابق قد ترددت قبل في جنبات مجلس الأمة عندما كان يناقش مظاهرات ١٩٦٨ و حينذاك رئيسا له .

وأولى هذه المعاني - حرية الطلاب في مناقشة القضايا الهامة وال التي تهم بلدهم ولكن دون اسفاف ودون تهديد بالاعتصام من أجل تحا مطالبهم ولا سيما في ظروف غير عادية وهي ظروف الحرب .

وثانيها ان هذه المظاهرات وان كانت تعبيرا عن التمزق النفسى ال يعانيه الشباب من هزيمة يونيو ١٩٦٧ الا أنهم لابد من احترامهم في المجتمع ولا سيما الكبار مقاما وسنا وكذلك احترام القانون وبالتالي مناقشتهم للأمور العامة من خلال التنظيمات الشرعية أو السياسية الدولة كالاتحاد الاشتراكي أو الاتحادات الطلابية .

وثالثها التهديد باستعمال السلطة للأحكام العرفية للتصدي لهـ المظاهرات ولا سيما المتطرفين من الطلبة ذات الألوان السياسية ال لا تتواءم مع النظام العام حينذاك . ولكن هذا التهديد يمتزج بعدم اع

هذه السلطة ثقة في القاعدة الطلابية انها بخير. ولا تبغى أو تريد أى خال
أو تخريب للدولة .

وكما أنه قد وقعت بعض التغييرات اثر هزيمة يونيو ١٩٦٧ وعلى
الرغم من ذلك طالب المتظاهرون بتغيير جذرى الا أن هذه المظاهرات كانت
من أجل رفض الحلول السلمية وحتمية المعركة وعن هذه المطالب رد الرئيس
السادات بأنه يتضامن معهم حيث أنه سبق وأن أعلن ذلك من شهرين من
قبل هذه المظاهرات ومع ذلك فإن سوء الفهم أدرك البعض الذى أوعز
القيام بها . وردا على موقف الاتحاد السوفيتى المضطرب أو السلبى من
تسليح مصر لم يرد أن يعلن انها تتعثر ولكنه المح بأنها ما زالت جارية على
أعلى مستوى .

وفي مظاهرات ١٩٦٨ لم يكن خط هيئة التدريس كبيرا فى المساهمة
بتهدئة هذه الأحداث وان هذه المساهمة كانت كبيرة فى أحداث يناير
١٩٧٢ .

وقد استنكر الرئيس أنور السادات تشكيل اللجنة الطلابية العليا
كما سبق وأن استنكرت فى مظاهرات ١٩٦٨ .

كما ان اتحادات الطلبة لم تستنكر هذه المظاهرات فى عام ١٩٦٨
الا اتحاد واحد فقط ألا وهو اتحاد طلبة جامعة القاهرة والذى كان قد أبدى
استعداده لشراء أوتوبيس من ميزانية الاتحاد بديلا عما خربوا فى مظاهرات
نوفمبر ١٩٦٨ . ولكن معظم اتحادات الطلبة على مستوى الجامعات قد
أصدرت بيانات تأييد للرئيس السادات واستنكار لما حدث من مظاهرات
طلابية وان كان يمكن القول أن هذه الاتحادات الطلابية قد مالت للسلطة
السياسية حينذاك فانها قد تشكلت قبل تولى الرئيس السادات مسئولية
رئاسة الجمهورية . وقد بدأت هذه التشكيلات تبدو ميلا للسلطة السياسية

من قبل بدءا من الاستنكار الذى اشرنا اليه من اتحاد جامعة القاهرة والذى كان يرأسه فى ذلك الوقت الطالب عبد الحميد حسن . كما وان المظاهرات فى ١٩٦٨ قد وصلت الى فناء مجلس الأمة الا أن هذه المظاهرات لم تصل الى هذا المدى بل وصلت بعض وفودها فقط الى المجلس .

ولم تناقش مسألة هذه المظاهرات فى مجلس الأمة كهيئة تشريعية بل نوقشت فى لجنة الشيايب برئاسة المهندس أحمد التونى . عكس مظاهرات عام ١٩٦٨ التى نوقشت فى المجلس مناقشة اثمرت عن نتائج عديدة . وبالبدىهى فان السادات قد حاول أن يضع هذه المظاهرات فى حجم أصغر مما بدت فى عام ١٩٦٨ . ولذلك فان ايعازه أو توجيهاته كانت بالمناقشة على مستوى لجنة وليس المجلس ككل . والذى كان يتيح الفرصة لمهاترات وانتقادات تبدو عالية الصوت كما حدث ذلك فى مظاهرات ١٩٦٨ وأثناء مناقشة المجلس لها . كما ذكر الرئيس السادات انه قد سبق واجتمع بهيئة التدريس وحذرهم من التيارات المناهضة للنظام أو التى ستفتت الجبهة الداخلية التى يجب أن تعد للمبركة . ومع ذلك انفلت الزمام وان كانوا قد أصدروا بيانات تأييد لرئيس الجمهورية .

كما ان الرئيس السادات طالب بان يكون الطالب . . طالب دراسة أولا ثم يهتم بالأمور العامة وأخذ يعدد فضل أو دور الثورة فى توسيع القاعدة الطلابية بالمساواة وتكافؤ الفرص وان لهم أولياء أمور وعلى ذلك لا يمكنهم أن يكون لهم موقف ضد أو مناهض لهؤلاء أولياء الأمور الممثلين فى الأب والأستاذ وبالتالي السلطة . كما ان الرئيس السادات أشار الى تجربته الشخصية كطالب سابق فى كلية التجارة عام ١٩٣٥ . وذلك للتدليل على انه قد عانى كما يعانى الطالب من أمور خاصة وعامة ومحنته المادية التى عاشها فى نضاله وكفاحه الثورى .

كما أشار الرئيس الى دور الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية في مظاهرات فرنسا عام ١٩٦٨ والتي أدت باعتزال ديغول السياسة والتي أعقبها الطلبة في مصر عام ١٩٦٨ أيضا . وكان ذلك دلالة أو تمهيدا أو مقدمة لما سيعلمه الرئيس السادات فيما بعد بأن هذه المظاهرات كان محركها قوى أجنبية . . . وكان ذلك نفس رأى السلطة السياسية من قبل عندما أعلن الرئيس عبد الناصر في ديسمبر ١٩٦٨ وأمام المؤتمر القومي الذي عقد لمناقشة المظاهرات حيث صرح بأن هناك عناصر مصرية تعمل لحساب إسرائيل وأبدى استعداداه لاعطاء فرصة للذين تورطوا مع إسرائيل أن يقدموا أنفسهم للجهات الوطنية للتكفير عما تورطوا مع إسرائيل أن يقدموا أنفسهم للجهات الوطنية للتفكير عما أتوا به من تصرفات أو أعمال مناهضة وعلى ذلك فإن السلطة السياسية في كلا العهدين مع اقرارها بحق الطلبة في الاحساس العام والاهتمام بالقضايا العامة وصواب بعض مطالبهم ومحاولة استمالة هؤلاء الشباب وارضاءهم الا أنها تلمح وتوعز وتعلن بشكل أو بآخر بأن هذا التعبير العام محركه وباعثه قوى أجنبية ورغم هذا الشعور العام .

ومن خلال بيان الرئيس أيضا لوحظ أنه أشار بعدم سعادته باضطرابه لفض الاعتصام حيث يلمح بأنه اضطر لاقحام الأمن في ذلك . وقد سبق وأن ذكرنا أنه كان شديد الغضب من هذا الاعتصام والذي وصل تعداداه الى ثلاث آلاف طالب . وكان مصمما على فضه . وكان ممدوح سالم وزير الداخلية في ذلك الحين يهدى من روعه . . . حيث كان جهازا من الرئاسة الخاص به والذي أنشأ لأول مرة يرفع اليه تقارير بخطورة أمر الطلبة . . . حيث كانت تقارير وزارة الداخلية لا ترى ذلك انما الأمر أقل خطورة .

وفى ١٧ يناير وكان اليوم التالى لبعض التعديلات الوزارية صـ
الرئيس السادات على فض الاعتصام وأمر ممدوح سالم تنفيذ ذلك حـ
اقتحمت الشرطة الجامعة وتفرقة الاعتصام .

وكانت هناك حوادث قد وضحت أثناء هذه المظاهرات ذات موقـ
متناقض . فهناك جانب من الطلبة يؤيد السادات وجانب يعارضه . . وجانـ
أخذ موقف المتفرج . . كما كانت هناك استفزازات توقع بينهم . وهنا
تفسيرا ومبرر خطير لذلك يسرده محمد عبد السلام الزيات فيقول
انه فور اندلاع هذه المظاهرات أرسل فى طلبه الرئيس السادات وعنفه عـ
أسلوب الحوار الجارى . . مع الطلبة والأساتذة وان هذا يؤدى الى تفاقـ
الموقف واتهمه بأنه سبب المصائب كلها أى مظاهرات الطلبة . « وأنا كلفـ
ناس تعمل فرق تصدى » . . هكذا قال له .

ويضيف عبد الزيات قائلا : فقد كلف الرئيس السادات نواب مجلسـ
الشعب عن الصعيد لعمل هذه الفرق للتصدى للمظاهرات مما أدى إلى
وقوع المصادمات التى حدثت بين الطلبة فى الجامعة وأدت الى اصابات لبعضـ
منهم .

كما ذكر عبد السلام الزيات فى إحدى صحف المعارضة أوائل عا.
١٩٨٣ بأن الرئيس السادات كان يشجع أيضا الأسر والجماعات الدينية
وأعطى توجيهها لذلك الى الدكتور صوفى أبو طالب نائب رئيس الجامعة فـ
ذلك الحين . وحيث كان الأخير يحضر - بناء على هذا - اجتماعات هذه
الأسر والجماعات ويهاجم الناصرية والشيوعية وحيث انه رأى ان الناصريـ
وجه للشيوعية . وعندما كتب ذلك لم يرد عليه الدكتور صوفى رئيس
مجلس الشعب مما أكد ما ذكره بل ونضيف ان ممدوح سالم كان يعلم بذلك
ولكنه غير راضى عنه . كما ان محمد عثمان اسماعيل أمين عام الاتحاد

الاشتراكي بأسيوط قام بتنفيذ هذه التوجيهات بصورة سافرة مما أقلق أنور السادات ومن هنا اكتسبت الجماعات الدينية قوة ودفعة للتصدي لمواجهة التيارات المضادة كالشيوعية أو غيرها .

ومن هنا أيضا ثور لدينا الدهشة عما يذكره عبد السلام الزيات عن موقف الرئيس السادات من هذه المظاهرات بهذه الكيفية . . . ولا سيما ان شهادته هذه قد أعلنت بعد وفاة الرئيس السادات . . . ؟ وانه قد سبق الإشارة بأن ان هناك بيانات نقابية تصدر لتعان موقفها من هذه المظاهرات . ولم تصدر في مظاهرات ١٩٦٨ .

وقد اهتم بيان نقابة الصحفيين بها حيث انه أكد انها جزء من الثورة وليست منفصلة عنها حتى لو كان الرئيس عبد الناصر قدئذها قد مات وانما الثورة مستمرة بقيادة خليفته أنور السادات كما ان هذه المظاهرات تعبر عن رأى عام أيضا . .

وقد انتهزت نقابة الصحفيين هذه الفرصة الهامة والكبيرة من مطالبتهم برفع الرقابة على الصحف كما أبدى أو وعد بذلك الرئيس السادات .

كما أشار بيان نقابة المحامين انها حركة طلابية مخلصه لا يشوبها أى انحراف . . وفى ذلك الاتجاه وذاك أيضا كان المعنى الذى برز فى بيان نقابة المهندسين وان كان بيان نقابة المعلمين قد أشار الى التعاطف مع الحركة الطلابية لأهدافها الوطنية الا انها تطالب الطلبة بالهدوء والتعقل لظروف الدولة الغير عادية والمصيرية والتي تتطلب التأنى فى اتخاذ القرارات المصيرية ولا سيما قرار الحرب .

وبعد هذه الأحداث التى وقعت كلها فى ذلك اليوم أى ٢٥ يناير ١٩٧٢ نشر انه قبض على ٩٥٠ طالبا وهو مجموع المعتصمين بالجامعة وانه تم

الافراج عنهم عددا ٣٠ طالبا . كما أن السلطات المسئولة سوف ترسل الى ادارتى جامعة القاهرة وعين شمس كشفا بأسماء الطلبة الذين سبق أن اعتقلتهم سلطات الأمن سواء أثناء اعتقالهم داخل الجامعات أو أثناء سيرهم فى المظاهرات حتى تتولى الجامعات التحقيق معهم اداريا داخل مجالس التأديب وفقا للوائح الجامعات ٠٠ مع توالى بيانات التأييد للرئيس السادات أيضا من جانب بعض النقابات والمؤسسات والاتحادات النقابية .

وفى أوائل فبراير تم التنسيق بين مجلس نقابة المحامين والمحامون المشتركون فى هيئة الدفاع عن الطلبة المحتجزين رهن التحقيق فى الاعتصام والمظاهرات . كما أعلن ان أمانة الشباب بالاتحاد الاشتراكى ترعى هؤلاء الطلبة وأعلن أيضا ان الأمانة ستقوم بتدريب ١٠ آلاف شاب عسكريا وسياسيا بعد أيام على دورات كل ١٥ يوم .

وصرح الدكتور كمال أبو المجد أمين الشباب بالاتحاد الاشتراكى بأن هناك فراغ يعانى به الشباب فقال انه لا توجد تنظيمات لأمانة الشباب فى الجامعات لعدم كفاية الوقت ولوجود جهات متعددة مثل لجان الاتحاد الاشتراكى والاتحادات الطلابية وإدارة الجامعة ٠٠ وكأنه بهذا يؤدى انتقادا شخصيا أو ذاتيا كما يبدو وهذه يعزز ثقة الشباب فى أمانة الاتحاد الاشتراكى مما يقربها اليها وهذا هو المطلوب الا انه رغم ذلك فلم تحدث هذه النتيجة المرجوة .

وانعقدت الهيئة البرلمانية وهى مكونة من أعضاء مجلس الشعب وأمناء الاتحاد الاشتراكى بالمحافظات لبحث وتقييم الحركة الطلابية برئاسة المهندس سيد مرعى وكونت لجنة خاصة لدراسة أوضاع الطلبة ولاسيما الجانِب الاجتماعى منها .

وعقدت لجنة الشباب بمجلس الشعب اجتماعا برئاسة المهندس أحمد

الدمرداش تونى عضو مجلس الشعب وحضره حافظ بدوى رئيس المجلس والدكتور كمال أبو المجد والذى أعلن فيها : ان حركة الطلاب فى جوهرها حركة صحيحة بل وبالغة الصحة وهى تعبير عن قلق هذا الجيل نتيجة لعدم وجود المؤسسات التى تعنى به العناية الكافية كما ان الكثير من التساؤلات التى أثارها الطلاب كانت أيضا موضع تساؤلات كثيرين من غير المجتمع الطلابى وقال : ان من أشد الأمور خطأ أن يصدر الأمر للقاعدة كما لو كانوا جميعا مضللين أو خونة وهذا خطأ أخلاقى وخطأ سياسى .. لقد أحسن أكثرهم وأساء أقلهم ولن نجعل الانحراف هى القضية وان كنا نأخذ على بعضهم انهم تخطوا اطرار الشريعة .

وقال أيضا : اننا نريد استئناف الحوار فى هدوء وموضوعية حول القضايا التى أثارتها الحركة الطلابية كما نريد توضيح الأمر فيما يتعلق بالانحراف والمنحرفين وعلينا أن نحترم النتيجة التى تنتهى اليها النيابة العامة .

وبعد أيام من هذا التصريح أعلن انه قد تم خلال التحقيقات مع الطلاب المحتجزين اكتشاف قضيتين ليس للطلاب أى دخل فيهما ويبلغ عدد المتهمين فى القضية الأولى ١٦ متهما والثانية ٨ أشخاص .

وفى اليوم التالى لهذا أعلن بيان هيئات التدريس بالجامعات أثر اجتماعهم بالمهندس سيد مرعى السكرتير العام لاتحاد الاشتراكي : ان الحركة الطلابية حركة وطنية شريفة عبرت عما يدور فى أذهان الجماهير وانه من الضرورى الافراج فورا عن جميع الطلاب المحتجزين دون أن يتعارض ذلك مع امكان استمرار التحقيق مع من توجه اليه تهمة محددة .

وعقب ذلك أقيمت ندوة كبرى نظمها الاتحاد الاشتراكي والاتحاد العام لطلاب الجمهورية وأصدرت عدة توصيات بعد نقاش طويل .. أبرزها ان

الحركة الطلابية الأخيرة تعبر عن المطالب التي تعكس رغبات القاعدة الطلابية في هذه الميادين . ورفعت لمجلس الشعب واللجنة المركزية ومجلس الوزراء، فبالإضافة الى البيانات التي أصدرتها النقابات المهنية وحركة النقاش التي دارت بين الاتحاد الاشتراكي والطلبة ولا سيما اصرار الطلبة على مطالبهم ومرونتهم مع ظروف المعركة وبيان هيئة التدريس الذي يتعاطف مع الطلبة ويؤيدهم الى حد كبير . . . فهذا وذاك كان بمثابة ضغوط يتعرض لها الرئيس السادات مما حدا به لتخفيف حدة غضبه والنزول عن الرغبة العارمة والاحساس العام لدى الجماهير والطلبة والمهنيين حيث ان مطلب المعركة وجو المعركة المناسب هو مطلب نادى به من قبل فكان لزاما عليه ان يؤكد ان ما أعلنه كان يعنيه عمليا وليس نظريا أو خطب فقط . ولذلك نجد انه في خطاب ١٦ فبراير بالمؤتمر القومي العام الذي دعا اليه قد تحدث في ذلك وأعلن قرار الافراج عن الطلبة .

فأعلن في ذلك المؤتمر : وبإدنى ذى بدء فأننى أريدكم أن تعرفوا ان حركة الشباب المصرى بالتعبير عن نفسه لم تكن بعيدة عن الجو العام الذى وصفته لكم قبل قليل . أى كحالة من نفاذ الصبر ولقد كان منطقيا ان يظهر نفاذ الصبر أول ما يظهر لدى الشباب . وهو بطبيعته حركة نحو المستقبل كما انه بالطبيعة أيضا حركة نشيطة بالحياة تتعجل ولا تتمهل . وذلك مفهوم .

ويجب أن نعترف لأنفسنا ان بعض ما أحاط بحركة الشباب كان يمكن تفاديه . ذلك لأن أعداء الوطن والخائفين من تطوره التاريخى . ودوره القائد فى المنطقة العربية كلها ، كانوا على استعداد لاستغلاله . وبعضنا من هذا حدث بالفعل للأسف .

كانت هناك أخطاء ألصقت نفسها بحركة الشباب ، وكان هناك

أعداء حاولوا أن يستغلوا حركة الشباب . . ولم يكن لصدورنا أن تضيق .
لقد انتظرت عليهم سبعة أيام كاملة . فلقد كان علينا أن نوازن بين الآثار
الإيجابية لهذه الحركة . وبين ما يمكن أن يصاحب ذلك من آثار سلبية .

وأريد على هذا المستوى العالى من السلطة الشعبية أن تعرفوا موقفى
بوضوح اننى لا أريد احتواء حركة الشباب . ولا أريد عزل حركة الشباب
ولا أريد ضرب حركة الشباب . . وفى يقينى ان مثل ذلك خسارة لقوى
النضال الوطنى . بل هو خسارة للقوى الصاعدة للمستقبل . ولكنى
رأيت وما زلت أرى ان مبادرة الشباب الى الاهتمام العام مطلب من مطالب
الثورة والمعركة . على أن يكون ذلك من خلال المؤسسات وليس خارج
المؤسسات .

ولعلى أمامكم هنا أن أضيف أمرين اتخذت فى كل منهما قرار أرجو أن
توافقونى عليه القرار الأول : أن نعيد اقامة منظمة الشباب على أساس
جديد وقوة الدفع البناء الذى ولدته حركة الشباب المصرى طول تاريخها
البعيد والقريب . وأريد أن أكلف الدكتور كمال أبو المجد وهو من أقرب
خبرائنا السياسيين اتصالا بمشاكل ومطامح الشباب بهذه المسئولية .

أما القرار الثانى : فهو اننى طلبت الى النائب العام أن يفرج فوراً
عن كل الطلبة الذين ما زالوا محتجزين للتحقيق فى بعض ما لحق بحركة
الشباب الأخيرة ، ولقد كان باقيا من هؤلاء قرابة الثلاثين . وقد طلبت
الافراج عنهم جميعاً بدون استثناء واحد . على أن يحول التحقيق كله برمته
وأوراقه وبما توفر من معلومات به الى الجامعات تتولى عن طريقه المجالس
التأديبية بحثه . وعندما يثبت فى هذا الاطار الجامعى ان هناك فى التحقيقات
ما يمكن أن يختص به القضاء بأنه يمكن وقتها . وليس فى هذا الوقت .
أن تكون المسألة القانونية .

وطبقا لما سبق نشره من ان هناك قضيتين لم يكن للطلبة فيهم يد .
وكما نشر أيضا بأن نيابة أمن الدولة كشفت ان ثلاث أجانِب ضبطت معهم
عدد من منشورات الحركة الطلابية وصلوا بعد أيام من بداية الاعتصام
فى الجامعة ٠٠ دون معرفة الطلاب لاستغلال هذه الحركة أولهم بلجيكي
والاثنان الآخران فرنسيان وقد التقطوا صورا فى القاهرة لمخابرات
اسرائيل وطبقا لنفس الخط باعلان ان أى تعارض أو معارضة أو نقدا أو
مظاهرة لا بد وأن يكون الايعاز بها ومحركها أو باعثها قوى أجنبية ٠٠ بغض
النظر عن صحتها أو عدم ذلك وتبعاً للحوادث ذاتها والظروف المحيطة
والاستنتاج والتحليل : فإن الرئيس السادات أيضا فى كلمته أمام المؤتمر
القومى السابق اشارة اليه قد تناول هذا الموضوع بشئ من التفصيل ٠٠
لم تعلنه جهة تحقيق أو جهة قضائية وانما حرص على ذلك من جانبه لاقناع
الجمهور بأسلوب مباشر .

فاستدرك حديثه فى المؤتمر قائلا :

بتاريخ ١٩٧١/٧/٢٥ أخطرنا الرقيب العام المساعد ان هناك بعض
المنشورات المعادية معنونة برقم «١» صادرة من الجبهة الوطنية المصرية محررة
باللغات العربية والفرنسية والانجليزية وزعت داخليا عن طريق البريد .
تعاقبت بعد ذلك عملية توزيع العديد من المنشورات داخل البلاد حيث قامت
الرقابة البريدية بضبط أكثر من ١٥٠ خطابا منها على دفعات ابتداء من
١٩٧١/٧/٢٤ حتى تاريخ ٢/١٤ السنة دى :

كانت هذه الخطابات توجه الى بعض الفئات والشخصيات المختلفة عدد
من النقابات المهنية والنوادي والجمعيات وبعض الصحفيين والأجانِب عدد من
أساتذة الجامعة - عدد من أصحاب المحلات العامة - بعض ضباط القوات
المسلحة - بعض الشخصيات العامة .

اتضح من الفحص الفنى للورق الذى طبعت عليه هذه المنشورات انه من غير المستعمل محليا مش من مصر . كذا عدم امكانية طبعا داخليا بالاضافة الى ان كاتب النسخ العربية من جنسية غير مصرية . وان القرائن كلها تشير الى ان جميع هذه المنشورات يتم تجهيزها واعدادها فى الخارج وان بعض أجهزة المخابرات المعادية تقف خلف هذه المنشورات .

أبرز الاتجاهات الى فى المنشورات دى كان ايه : الهجوم على ما يسمى الوجود السوفيتى فى البلاد - نقد السياسة الداخلية والخارجية والهجوم على شخص رئيس الجمهورية وانتقاد الاتحاد الاشتراكى فى تشكيله الجديد . كذا التشكيل الوزاى الأخير والتنديد بالصحافة واتهامها بانها تخضع للسلطة خليكوا واخذين بالكم من الكلام ده . المنشورات دى كلها ثبت انها جاية من برة . نقد المعاهدة المصرية - السوفيتية ووصفها بانها أهدرت حرية وكرامة الشعب المصرى . مهاجمة الحلول السلمية لمشكلة الشرق الأوسط وان عام ٧١ انتهى دون حسم المشكلة الاشارة بشعب السودان لضربه العناصر الشيوعية فى الفترة الأخيرة . المنشورات دى بقى بتتحدث الشعب المصرى على الثورة ضد الأوضاع فى البلاد وضد الوجود السوفيتى وتحرير البلاد منها قبل تحريرها من الاحتلال الاسرائيلى . المطالبة بحرية الصحافة - التنديد بمهمة يارنج خذوا بالكم من الكلام ده كله - يوم ١٣ / يعنى ١٣ الشهر ده أكدت المتابعة ان أحد الأشخاص شوهد الساعة ١١ر٣٠ وهو يلقي بعض الخطابات المشتبه فيها فى أحد صناديق البريد . وتم ضبطها قورا . اذن من الرقيب العام المساعد حيث اتضح من فحصها انها تحمل المنشورين رقم ٩ و ١٠ - الصادرين عن نفس هذه الجبهة الى بتشتغل من ١٥ مايو ١٩٧١ - فى فبراير مسكو أول منشورات منها والمنشور كان رقم ٩ و ١٠ يعنى فيه من نمرة ١ الى ٩ بتوزع ويقول نفس الكلام الى حكيتكم لكم ده واللى اتورطوا فيه أولادى وقد تم

اخطار نيابة أمن الدولة وقامت بضبط الشخص الى كان بيوزع تبين انه يدعى فوك ماركسين طالب فرنسي كان يقيم فى فندق سكاربيه فى شارع ٢٦ يوليو وسبق له التردد على البلاد أكثر من مرة

بتاريخ ١٤ فبراير ده برضه شوهد شخصان أجنيان يقوم أحدهما بالقاء مجموعة من نفس الخطابات فى أحد صناديق البريد ثم توجه بعد ذلك وألقى نفس الشخص مجموعة أخرى فى صندوق بريد آخر وتم اخطار نيابة أمن الدولة فوراً حيث قامت بضبطهما وتبين ان الشخص الذى ألقى الخطابات يدعى هيرين جاك بير جوزيف بلجيكي الجنسية من رجال الصناعة من مواليد ١٩١٧/٨/٣٠ وأن الشخص الذى كان يصطحبه هو نجله ويدعى هيرين بير طالب من مواليد ٥٤ . نتيجة استجواب الثلاثة الى مقبوض عليهم عندى فى المخابرات .

باستجواب المتهم الأول الفرنسى فوك ماركسين الى قلت لكم عنه اعترف بأنه جند بواسطة المخابرات الاسرائيلية فى فرنسا وانه تسلم حقيبة سوداء بها جيب سرى وضعت فيه مجموعة من هذه الخطابات وسلمت له لالقائها فى صناديق بريد القاهرة وانه قد تسلم فى مقابل ذلك ٥٠٠ دولار بالاضافة الى ثمن تذكرة السفر وقد قام فعلاً بتنفيذ هذه المأمورية كما اتضح انه على علاقة ببعض الطلبة الأجانب بالقاهرة وانه يتردد على ناديه . دا المتهم الفرنساوى الاولانى

اعتراف المتهمى الثانى البلجيكي - اعترف بأنه على علاقة بكثير من اليهود الذين تعرف عليهم عن طريق سيدة يهودية كان على علاقة بها منذ خمس سنوات وفى الفترة الأخيرة اتصل به أحد العاملين بسفارة اسرائيل فى بلجيكا وسلمه حقيبة بها جيب سرى وضعت له خطابات التى تم ضبطها اليوم وطلب منه القاءها ببريد القاهرة وقام فعلاً بتنفيذ هذه المأمورية اليوم .

وسجلنا اعترافاته ومقبوض عليه فى المخابرات عندنا .

الثالث - الى هو يباى ابن الثانى - ذكر ان والده كان على علاقة بسيدة يهودية وانه احضر معه بعض الخطابات فى حقيبة سوداء وجذره من الاقتراب من هذه الحقيبة وانه تردد بصحبته اليوم على صندوق بريد القاهرة حيث ألقى هذه الخطابات .

التعليق بقى الى عندنا - بدأ بتوزيع هذه المنشورات بمعرفة المخابرات الاسرائيلية عقب حركة ١٥ مايو وهى تهدف بالدرجة الاولى الى بلبلة الجبهة الداخلية واشاعة جو من الفرقة وعدم الاستقرار واثارتها ضد النظام القائم فى البلاد . كذا بث الكراهية ضد الاتحاد السوفيتى والتشكيك فى مساعداته لمصر .

الى جانب ذلك هناك ملاحظتان جديرتان بالنظر :

الاولى : كثافة هذه المنشورات من حيث الكم - كميته كبيرة - فلقد كان هناك تركيز من جانب المخابرات الاسرائيلية على توزيع أكبر كمية منها خلال أحداث الطلبة الأخيرة وقبل افتتاح الجامعات .

الملاحظة الثانية : الشئ الغريب تواؤم الموضوعات التى تناولتها المنشورات الأخيرة مع التغييرات والأحداث السياسية فى مصر - فنجد المنشور رقم ٨ موجه الى المثقفين وطلبة وأساتذة الجامعات بالوجود الروسى وأخيرا نجد المنشور رقم ١٠ يتضمن هجوما على التشكيل الوزارى الجديد .

المعلومات دى أنا جبتها علشان أضعها امامكم بوصفكم ممثل الشعب وقدام أولادى الطلبة وممثل الطلبة والشباب الى قاعدين معانا هنا النهاردة .
والمعلومات دى كانت سبب من الأسباب - أنا قلت السبب الأول

انى أفرجت عن أولادى انه أنا واثق من سلامة القاعدة الطلابية - السبب الثانى - ده - أنا بأبرأ أولادى الطلبة انه يكون لهم صلة بإسرائيل - لكن عايز أقول لهم أهو أدى نتيجة عدم الرؤية فى أثناء معركتنا نتصرف التصرفات اللى اتصرفوها - قامت جت إسرائيل وباعته وواخده كلامهم كله حطاه فى منشورات •• كلامهم كله طبعاه فى منشورات •

عايز أقول بالنسبة للمرحلة اللى جايه انشاء الله لأولادى الطلبة والشباب : البلد لها حق عليكم • ان وقت الدراسة مقدس - لن أسمح بعد ذلك فى وقت الدراسة بأى لحظة - وقت الدراسة مقدس • بعد ذلك - أولادى الطلبة شأنهم شأن كل المواطنين لهم الحق فى أن يبدوا نظرتهم فى أمور بلدهم - يبقى بأسلوب جامعى وباستئذان من الإدارات بتاعتهم وبمؤتمرات منظمة من خلال التنظيم بتاعهم وبالأسلوب السليم اللى يقولوا فيه رأيهم ما فى عندى مانع - يقولوا ما احناش عاوزين مهمة يارنج - يقولوا زى ما هم عاوزين يقولوا بس يقولوها بالأسلوب اللى يحافظ على وحدة الجبهة وما يخليش إسرائيل واذاغات لندن وأمريكا تصور الحكاية فى الخارج للدرجة ان المصريين فى الخارج بعثوا ببيكوا من تصوير راديو أمريكا وراديو لندن والاذاعة الاسرائيلية لما يحدث فى مصر بعثوا ببيكوا ويقولوا ازاي دا يجرى - جبهتنا - ازاي دا يجرى - وازاي واحنا فى المعركة •

الى هذا الحد كان تصوير واستغلال العناصر المعادية لنا - طب احنا سبق قبل كده كان فيه ١١ محطة اذاعة معادية خلال معركتنا سنة ٥٦ و٥٧ بتذيع ضدنا وما اتزمتشى الجبهة الداخلية أبدا وتغلبننا عليهم •

أنا أفرجت عن أولادى الطلبة علشان أقول إن مالهومش صلة بإسرائيل • بأكررها وعلشان أقول لهم «الثلاثة دول معتقلين عندى فى المخابرات العامة واعترفوا اعترافا كاملا وأجانب وجايين من بره وجايين

المنشورات وزى ما قلت لكم لهجة المنشورات ماهوش مصرى الى كاتبها - لهجته غير مصرية وورق ما بنستعملوش فى مصر لكن كتب كل الى بينادى بيه اولادى المنحرفين الى فى الطلبة مش القاعدة السليمة بتاعة الطلبة بتاعتنا - اظن يكون فى ده درس لنا جميعا ويكون لأولادى درس لنا فى هذا ونتنبه بقى ونحارب ونخش معركتنا كما يجب أن ندخلها بوعى ولما ينفذ صبرنا ما نغلطش نمسك نفسنا - مجروحين كلنا مجروحين لكن ما نغلطش وندى فرصة لعدونا انه ينفذ الى جبهتنا مرة أخرى .

ولقد دار فى هذا المؤتمر القومى حوار بين أعضائه والرئيس :

- سؤال : لماذا لا يتم قبول متطوعين للعمل الفدائى فى سيناء من

بين الطلبة ٩٠٠ .

- الرئيس : الباب مفتوح لتدريب شاق وعنيف يستمر ٦ شهور

بعدها يصبح فدائيا جاهزا للعمل فى سيناء .

- سؤال : لماذا لا يعمم هذا نظام التدريب العسكرى الجاد فى

المدارس ٩٠٠ ؟

- الرئيس : ابتداء من هذا العام سيكون فى كل محافظة مدرسة

ثانوية عسكرية نأخذ فيها أولادنا أبناء الشهداء ثم ذوى اللياقة البدنية

وتدريجيا سوف نعمم هذا النظام على كل المدارس الثانوية بل سوف نعممه

أيضا فى المدارس الابتدائية ثم فى الجامعات . اسرائيل حريصة على تنشئ

أجيالها تنشئة عسكرية واسرائيل موجودة فى قلب العالم العربى ولا بد

أن نعمل للمستقبل حتى نخلق أجيالا قادرة على وقف أطماعها التى

لا تتوقف .

- سؤال : أعتقد انه من الضرورى اشراك كل الأجهزة المسئولة عن

الشباب فى خطة قومية واحدة حتى لا يقع التعارض أو الاضطراب .

— الرئيس : الحقيقة احنا بندرس موضوع الشباب بكل عناية وأماننا اقتراحان باعادة وزارته. والمشكلة فى ذلك هو الخوف من أن يقتل روتين الوزارات الميسادرات التى يجب توافرها فى المؤسسة التى تعنى بأمور الشباب . والاقتراح الثانى هو أن نشكل المجلس الأعلى للشباب ليضم جميع المعنيين بأمور الشباب وما زلنا ندرس الاقتراحين .

— سؤال : أرى عدم محاكمة الطلبة تأديبيا كما أرى عدم محاكمتهم جنائيا — خوفا من الاثارة .

— الرئيس : أولا أنا لا أخاف من الاثارة — ولكنى أسأل من الواجب أن يحال الى المجالس التأديبية للجامعة من تنكروا لكثير من القيم الجامعية ذاتها . من طردوا أساتذتهم ومديرهم من عرق العامل والفلاح .. وأنا لا أقول سرا الآن — لقد اتصل بى طلبة كلية الهندسة الذين بدأوا أولى الاجتماعات فى الجامعة ليقولوا لى ان العملية قد أفلتت من أيديهم وانهم يخشون من عمليات تخريب يتوقعونها .

والقضية الآن بوضوح اننى لن أسمع بأن يخصص وقت الدرس لشيء آخر غير الدرس — بعد ساعات الدروس من حق الطلاب الجامعيين أن يشاركوا بالرأى فى قضايا أمتهم ولكن ذلك ينبغى أن يتم من خلال تنظيماتهم الشرعية .

وعقب ذلك المؤتمر بيومين تشكلت مجالس تأديب بجامعات القاهرة وعين شمس والأزهر والمعاهد العليا لحوالى ٢٤٤ طالبا .

فى ذات الوقت بدأت الامتحانات النظرية والتحريرية بالسكليات العملية ، وهو ما يطلق عليها امتحانات نصف العام .

وفي ذات الوقت أعلن ان المنشورات التي ضبطت كانت من اسرائيل وليست من أمريكا وكان ذلك في ٢١ فبراير ١٩٧٢ •

وأختير يوم ٩ مارس يوما للطلاب المصري بناء على اختيار اتحاد الطلبة حيث كان اليوم العالمي للطلاب ٢١ فبراير •

كما تقرر تعويض أصحاب المحال التي أصيبت بأضرار أثناء مظاهرات الطلبة والتي أشار اليها محمد سلامة وزير العدل في تقريره أمام المؤتمر القومي • وأعلن مصدر مسئول بوزارة الداخلية ان هذه التعويضات ستدفع من ميزانية اتحاد الطلاب • وساد الهدوء الظاهري مرة أخرى في الجامعات حيث استمرت الدراسة وتتابعت الأسابيع وحيث أبدى الرئيس السادات اهتمامه بالمناسبات الخاصة بالطلبة احتراماً لمشاعرهم ومشاركة في احتفالاتهم الطلابية فقد بعث برسالة اليهم في مؤتمرهم الذي عقد بمناسبة يوم الطالب المصري والذي كان قد سبق الاتفاق على تحديده مع سكرتير عام الاتحاد الاشتراكي المهندس سيد مرعى جاء بها :

بسم الله الرحمن الرحيم ••

أبنائي الطلاب أعضاء المؤتمر التاسع لاتحاد طلاب الجمهورية •• في مناسبة المؤتمر السنوى لاتحادكم الذى ينعقد فى ظروف بالغة الدقة يجتازها شعبنا والشعب العربى كله • أحب بعد تهنئتى لكم ودعائى بالسنداد والتوفيق أن أضع أمامكم بعض الحقائق التى أرجو أن تكون موضعاً للدراسة والبت فى جلسات مؤتمركم •

الحقيقة الأولى : ان ثورة التغيير التى بدأت عام ١٩٥٢ والتى حمل الزعيم الراحل جمال عبد الناصر عليه رحمة الله لواء قيادتها طوال ثمانية عشر عاماً مضى عن جماهير مصر وإرادة شعبها لا تزال رحاها

دائرة ولا تزال وسط الصعاب والمشاكل تشق طريقها المستقيم نحو الحرية والاشتراكية والوحدة .. وهذه الثورة تحتاج اليوم أكثر مما احتاجت فى أى مرحلة من تاريخها الى جهد الشباب وثوريتها وإيمانه الذى لا حدود له بشعبه واستعداده النقى الطاهر للبذل والعطاء دفاعا عن مصالح ذلك الشعب وسيادته .. فالتحدى الهائل الذى يواجه أمتنا فى الداخل والخارج ويحتاج الى جهود الشباب والى تجدد والى طاقته الخلاقة والى تطلعه الدائم للمستقبل وتعبيره عنه

الحقيقة الثانية : ان الشباب والطلاب ليسوا قوة مستقلة .. ولا ينبغى أن تنفصل بمصالحها وحركتها عن مصالح وحركة قوى الشعب المجتمعة فى تحالف داخل اطار التنظيم السياسى وعليكم أنتم كقيادات شبابية وطلابية أن تجعلوا ذلك أساسا لرؤيتكم كلها ومنطلقا لحركتكم فى خدمة هذا الشعب والدفاع عن مصالحه .

ان العمل الوطنى الكبير الذى ينتظر الشعب فى مواجهته الحتمية مع الذين يحتلون أرضه ويتآمرون على حقوقه يجعل الوحدة الوطنية لقوى الشعب خلال هذه المرحلة قضية مصيرية لا يجوز التهاون فى المحافظة عليها والشباب والطلاب وهم أبناء قوى الشعب العاملة كلها عليهم أن يجسدوا فى حركتهم هذه الوحدة وأن يجعلوا من أنفسهم حراسا لها . فلا بد من اليوم للوحدة الوطنية غير التشتت والضياع وتفريق الصفوف .. وليس فى نية قوى الشعب العاملة ولا من مصلحتها أن تسمح بشئ من ذلك .

الحقيقة الثالثة : ان التنظيم السياسى وأجهزته التنفيذية المختلفة مطالبة كلها بأن تتخذ كل الاجراءات التى تكفل تدعيم الاتحادات الطلابية وإزالة القيود التى تعوق حركتها كى تضيف للتنظيم الشبابى قوة وحيوية .. وفى هذا فان ارادة الطلاب وفكرهم يجب أن تكون ينبوع الاول

الذى نستمد منه هذه الاجراءات حتى يتعلم أبنائنا معنى الديمقراطية وممارستها .. وحقيقة الحرية وتعاتها .

الحقيقة الرابعة : ان الاتحادات الطلابية مطالبة من جانبها بأن تزداد انفتاحا على جماهير الطلاب وارتباطا بحركتهم وتعبيرا عن مصالحهم ومشاعرهم حتى تكون بحق الاداة القوية الصالحة للعمل الطلابى فى الجامعات والمعاهد .. وحتى يتأكد من خلال نشاطها هذا التزاوج الضرورى بين معنى الحرية ومعنى النظام . ذلك ان الانفصال بين الحرية والنظام هو أول الطريق الى الفوضى الى العقم والجمود . لقد أعملتكم وأعطينا مصر ولا تزال تعطينا الكثير ونحن نعطي لمصر حقها علينا وشباب مصر هو صانع حاضرها وجل مستقبلها .. وأمام التحديات التى تواجهها مصر فإن شبابها فيكم وفى مئات الآلاف من الجنود الواقفين على خطوط النيران هو بحق صانع حاضرها وهو أمل مستقبلها . وان التلاجم بين شبابنا فى الجامعات وفى المصانع وفى الحقول وعلى الجبهة هو قاعدة نضالنا الراهن وهو قاعدة انطلاقنا الى المستقبل مسلحين بإيماننا بالله وثقتنا بالله وثقتنا فى أنفسنا واعتصامنا بوحدتنا .

هذه كلماتى لكم .. أبعثها اليكم من موقع الحب والاعتزاز والامل .. كان الله معكم .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وفى مايو ١٩٧٢ التقى أيضا الرئيس السادات بشباب الجامعات فى جامعة الاسكندرية حيث تحدث عن سياسته واجراءات الاعداد للمعركة وتوضيح السياسة الخارجية .

ثم وجه الرئيس السادات سيته الى الطلاب : فقال ان الطلاب يجب أن يعيشوا المرحلة . وأن يدركوا حقائقها وأبعادها . فمن هذا الجيل من الطلاب . سينخرج قائد مصر فى المستقبل .

وأضاف إن العصبية والترفزة والانفعال • لن يخدم القضية بأى حال • ويجب أن ندرك أننا فى مواجهة غزوة صهيونية • تماثل الغزوة الصليبية فى القرنين العاشر والحادى عشر • التى امتدت ٨٠ عاما • يجب أن نعى هذه الحقيقة • ونحدد حركتنا فى ضوءها ، ثم نحدد مسئوليتنا ودورنا بعد ذلك •

وقال الرئيس ان الله وهبنا وطننا يستحق أن نبذل كل غال فى سبيل عزته ونضرتة ودعا الرئيس أن يوفق الله أبناء هذا الجيل فى حمل الأمانة والمسئولية •

وبعد أن انتهى الرئيس من القاء كلمته أجاب سيادته على أسئلة واستفسارات الطلبة •

س - جبهتنا الداخلية تحتاج الى تنظيم سياسى قوى - ولدينا لجنة مركزية وأمانة عامة لكن الأعضاء يقتصر نشاطهم على دفع رسوم العضوية فقط • اننى أطالب بزيادة المقاعد المخصصة للجامعات فى عضوية لجان الاتحاد الاشتراكى طلابا وأساتذة حتى يكونوا فى المواقع القيادية للتنظيم السياسى •

الرئيس : دولتنا تقوم على المؤسسات وكل مؤسسة لها دورها ومسئوليتها كاملة • وهكذا الجهاز السياسى أيضا • ولى سؤال : هل يعتبر الطلاب سبلة جديد فى الدولة - الشباب والطلاب لهم الحق فى أن يمارسوا حقهم السياسى كمواطنين على قدم المساواة بشرط أن لا تتعطل وقت الدراسة ولهم حقهم فى ممارسة النشاط السياسى من خلال الاتحادات الطلابية والاتحاد الاشتراكى والمطلوب من الطلاب أولا وأخيرا الانتهاء من الدراسة لتحمل المسئولية لان إمامنا معركة وبناء • والطلاب ليسوا سلطة جديدة فى الدولة • لكن لهم الحق أن يقولوا رأيهم

من خلال تنظيماتهم الشرعية • وبالنسبة للاتحاد الاشتراكي فإننا سنتفادى كل الأخطاء الماضية •

س - نريد أن يشترك الطلاب في مجالس الكليات والجامعات ؟
الرئيس : أنا قبل بدء هذا العام جمعت أساتذة الجامعات وأعضاء هيئات التدريس وطلب أن تضع كل جامعة لائحته وفقا لظروفها الخاصة • وعندما تضع كل جامعة لائحته سوف أوافق عليها طالما أنها لا تتعارض مع التقاليد الجامعية وبالاتفاق بين الطلاب وأعضاء هيئات التدريس •

س - من طالب من هندسة الاسكندرية جند عقب أحداث الكلية في نوفمبر ٦٨ - لقد كنا نطالب عام ٦٨ بنفس المطالب التي تأكدت في حركة ١٥ مايو التصحيحية - لقد كنا نطالب بحرية الصحافة وإقالة شعراوي جمعة وتأكيد حق المواطن في الأمن والحرية - ولقد أدخلونا القوات المسلحة ولم أعد في الجامعة إلا بعد أن ضاع منى عامان دراسيان • ثم طلب منى أنا وزملائي أن نجند من جديد في القوات المسلحة عندما ذهبنا للحصول على شهادة معاملة • أريد أيضا أن أتكلم عن موضوع تعدد المناصب ، العمل السياسي أنا أعرف شخصا هو عضو في اللجنة المركزية وعضو في مجلس الشعب وعضو في مجلس الأمة الاتحادى وأمين شباب وعضو في لجنة العمل الوطنى وعضو مجلس شعبى وأمين شباب فى إحدى المحافظات وهو طبيب وفى نفس الوقت مجند لم يرتد الزى الكاكي أبدا (عبد الحميد حسن) ؟؟

الرئيس : بالنسبة لحرية الصحافة بدى أشرح مفهوم مهم • كل جهاز يشتغل ، الصحافة ينتشر عنه كل شيء فى المرحلة الأخيرة كان هناك استجواب للحكومة فى مجلس الأمة ونشر كل شيء •• حرية الصحافة أنا خائف ناخده كشعار أى واحد يروح لأى جرنال يكتب كلام ويقول •

كل ما يحدث داخل الأجهزة ينشر هذا يساعد الشعب على أن يعرف .
 وأنا أساعد على هذا وليس من مصلحة الشعب أن نحجب عنه شيء على
 الإطلاق ولكن لا المزايدات ولا التشنجات ينشروا لهم حاجة . أى حاجة
 بتحصيل نعطها قدام الشعب انما مزايدات وتشنجات . . . أما بالنسبة
 لتعدد المناصب . فقال الرئيس انه مش ممكن حد يجمع بين مجلس الشعب
 ومجلس الأمة الاتحادي .

س - من رئيس اتحاد طلاب جامعة الاسكندرية : سيادتكم أكدت
 على نقطة هامة مش عايزين ارتزاق من العمل السياسى أو تجميع للمناصب
 عايزين مجلس قومى للشباب . يخطط لهذا الشباب . فى التشكيل
 الجديد للرئاسة . هناك مستشارين عايزين مكتب للشباب فى رئاسة
 الجمهورية . حتى تحل مشاكل الطلاب .

الرئيس : أعمل مكتب ليه . اتحادات الطلاب حا اجتمع بيها
 دورى . . وبالنسبة لتعدد الوظائف أنا قلت خط سياسى لا يمكن الجمع بين
 وظيفتين . وعلى الأخص إذا كان واحدة منهم فى العمل السياسى والوظيفة
 الثانية فى التنفيذ . اذا كان ده موجود النهاردة نشوفه ونراجع .

س - (من طالب يمثل الدراسات العليا) : اننى طالب تأجيل
 التجنيد لطلاب الدراسات العليا حتى ٣٦ سنة . يكون خلالها قد انتهى من
 اعداد رسالته . أيضا لدينا مشاكل نقص المنح الدراسية بالنسبة للمعاهد
 العليا .

الرئيس : المشكلات الخاصة بالتجنيد بالنسبة لطلاب الدراسات
 العليا يبحثها الفريق أول صادق أما الموضوعات المتعلقة بنقص المنح لمعاهد
 المعاهد العليا فيبحثها الدكتور شمس الوكيل .

س - (من طالب بجامعة الأزهر) : ان جامعة الأزهر لديها من المشاكل ما يفوق امكانيات ادارتها وحتى الآن لم تستكمل الجامعة أجهزتها ومعاملها • ماذا يحدث لو خصصت أموال أوقاف الأزهر لذلك ؟

الرئيس : سأطلب من الدكتور عزيز صدقي زيارة الجامعة لحل مشكلاتها • وبدى أقول لكم ان أموال الأوقاف تذهب أيضا الى المشروعات العامة •

س - (من طالبة) : لماذا لا يتم تجنيد الطالبات ؟

الرئيس : سوف أتيح الفرصة أمام الطالبات للاشتراك في أعمال التمرير •

س - (من عضو لجنة التهجير لطلاب سيناء) : اننى أطلب اتاحة الفرصة لطلاب سيناء بالقاهرة والاسكندرية بزيارة أهاليهم وذويهم واستعجال الاجراءات الخاصة بامتحانات الثانوية العامة حتى لا يتأخر الطلاب •

الرئيس : يا صادق اعملوا اتصالاتكم مع الصليب الأحمر وهيئة الأمم لتحقيق مطالب طلاب سيناء • أيضا يجب أن نقيم بيتا بالاسكندرية لطلاب سيناء على نفقة القوات المسلحة كالبيت الذى تم انشاؤه بالقازيق •

س - (من طالبة) : لماذا لا يدرس الدين فى الجامعات • أنا أحتاج للناحية الدينية وهناك كثيرات مثلى • ثم اللغة العربية مستثاها يتدهور فى الجامعة بشكل غير متصور حتى الكتب الجامعية فيها أخطاء فى اللغة العربية ولدينا مجمع للغة العربية عبارة عن برج عاجى يعيش بعيدا عن مشاكل اللغة •

الرئيس : برافو يا بنتى برافو .. الدكتور شمس يتولاه بالنسبة للدين واللغة العربية والتربية القومية يتولاهم قبل السنة الدراسية القادمة .
 س - (من رئيس اتحاد طلاب عين شمس) : ان هناك ثلاثة طلبة ما زالوا معتقلين واحد من عين شمس واثنان من القاهرة .

الرئيس - أنت عارف انهم معترفون اعترافا كاملا ومع ذلك سوف أفرج عنهم لانهم فى النهاية أبنائى والتفت الرئيس ناحية السيد ممدوح سالم وقال : طلعمهم بكره الصبح طلعمهم يا ممدوح .

س - بالنسبة لما حدث فى المعهد العالى للتعاونى الزراعى بشبرا الخيمة - أريد أن أقول ان هناك عددا من الطلبة أجبرتهم الظروف على ارتكاب الخطأ .

الرئيس : احراق سيارة العميد تصرف خاطيء مائة فى المائة قلت يكتبوا منشورات وحانفرج عنهم وحاتسلم عليهم بكره . لكن لما تتطور المسألة الى الحقد أنا نبهتكم يا ولادى مش عايزين حقد . نحرق وندمر . أنا كما لازم أراعى شعور هيئات التدريس زى ما أنت عايز تبقى مرتاح هيئات التدريس لازم تبقى مرتاحة ولهم كرامتهم أنا ضد الانفعال من لا شيء . هذا ما يريدوه العدو . نفعل ونتشجع .. يا ابنى فيه سيادة الدولة وسيادة القانون فى كل مكان ومنذ توليت الى يومنا هذا لم يصدر منى أمر اعتقال واحد . أنا لا أريد اجراءات استثنائية لانى مش فى حاجة الى الناس كمان لازم نحترم القانون . هل تقبلوا بحكم الدكتور شمس يشوف الموضوع ده . فأجاب الطلبة بالايجاب وانتهت جلسة الحوار .

وكان للبرلمان موقف متشابه الى حد كبير تجاه مظاهرات تالية . كما كان موقفه ازاء مظاهرات فبراير عام ١٩٦٨ .

وسنعرض لهذا الموقف تفصيلا ثم نعاود المقارنة بين الموقفين وأيهما كان أكثر تأثيرا أو فعالية .

وان كان يبدو لأول وهلة الفرق بينهما . فى انه فور المظاهرات الأولى فقد أتت الحكومة للمجلس لتدلى ببيانات لتوضح الحقيقة أو موقفها الحكومى ازاء المظاهرات . أما فى الثانية والمقصود بها ما نبحت تحت القبة ان المبادرة كانت برلمانية وأن كان قد دعا اليها أيضا رئيس السلطة التنفيذية الرئيس انور السادات وربما ما دعاه لهذا معرفته وتجربته السابقة عندما رأس المجلس ازاء المظاهرات الأولى .

بالاضافة الى أن مجلس الأمة ذاته كان مستهدفا ضمن أهداف وانتقادات هذه المظاهرات فقد جاء باحدى مجلات الحائط فكزة عن الرأى الذى كونه كتاب هذه المجلات عن أعمال ونشاط المجلس بأنهم صوروا أو رسموا المجلس بأنه مهزلة مرسومة ومخططة . بين المجلس والحكومة . . وهذا ما أعلنه رئيس لجنة تقصى الحقائق بالمجلس الدكتور السيد على السيد .

ولكن كيف بدأت الخيوط والى أين انتهت تحت القبة ؟

ففى جلسة الثامن من يناير عام ١٩٧٣ أعلن حافظ بدوي رئيس المجلس قائلا : لقد وصلتنا رسالة من السيد رئيس الجمهورية ونصها كالآتى :

السيد رئيس مجلس الشعب :

تنحية طيبة وبعد . . نظرا لما حدث من بعض طلبة الجامعات من وقائع تتولى نيابة أمن الدولة تحقيقها ترتب على ذلك أن بدت محاولات من بعض العناصر للاخلال بالأمن العام مما أدى الى تعطيل الدراسة ، الجامعات . الامر

الذى رأيت معه أن يقوم مجلس الشعب بتشكيل لجنة من بين أعضائه لتقصي الحقيقة فى هذا الموضوع فى بدء بؤادره فى العام الماضى وكان موضع بحث المؤتمر القومى العام .

وأمل أن تضع هذه اللجنة أمامها كل التطورات التى حدثت بالجامعات منذ ذلك الوقت كما أمل أن يشمل بحث اللجنة الأسس التى تراها كفيلة بتحقيق أسلوب الحياة الجامعية السليمة بما يكفل الحفاظ على مستقبل أبنائنا الطلاب فى إطار من القيم والمبادئ والتقاليد التى عاش عليها مجتمعنا وتسنى له بها أن يقف جبهة صلبة واجه بها كل المحاولات والتحديات التى واجهناها .

ثم قام المجلس بتشكيل لجنة برئاسة الدكتور السيد على السيد وكيل المجلس حينذاك وعضوية عشرة أعضاء هم فوزى العمدة ود. أحمد أبو اسماعيل وأحمد يونس والمهندس الحسينى عبد المطيف وكمال الشاذلى والمأمون صالح مشالى وعبدى مراد والبرت بزموم سلامة وأحمد حلمى بدر وإبراهيم عبده .

ولكن العضو مصطفى كامل مراد وقف يطالب بموقف الحكومة المبدئى والسابق كما حدث فى فبراير ١٩٦٨ حيث قال : كان من حقنا كمجلس أن نحاط من الحكومة قبل التطورات التى تمت حتى الآن فى موضوع الطلبة ولكن هذا لم يحدث . لذلك فأننى ألفت النظر لهذا وأرى أنه من الضرورى أن تقدم الحكومة الى المجلس تقريرها عن كل الاجراءات التى تمت فى هذا الموضوع حتى يكون المجلس على علم بكل مجريات الأمور . ولكن لم يلتفت الى طلبه .

ثم بعد عشرين يوما بالتحديد من هذه الرسالة وتكوين اللجنة بدأ

المجلس يستمع الى تقرير عن هذه الأحداث ثم تحدث ما يقرب من خمسة عشر عضواً في هذا الموضوع حيث أدلى كل برأيه فيها .

وكما تناول هذا الموضوع في مظاهرات فبراير ١٩٦٨ فأيضاً سنتناول الاجابة على التساؤلات التي طرحت وتطرح أيضاً بالنسبة لهذه المظاهرات حتى نصل الى حقيقة أو واقع هذه الأحداث وخاصة من خلال المواقف البرلمانية وهي مواقف سياسية - بالتأكيد - كان لها من الدلالات والمؤشرات الهامة في تاريخنا السياسى وخاصة البرلمانى فيه .

: والسؤال الأول هو ما هو رد فعل مجلس الشعب ازاء هذه المظاهرات ولا سيما انه كان من ضمن ما استهدفته من انتقادات وهجوم ؟ فلنعرض لتقرير اللجنة ثم نتعرض لما دار من مناقشات بالمجلس :

وجاء بالتقرير : لقد استظهرت اللجنة من مجموع بحثها الوقائع التالية فى خصوص كل جامعة :

الأحداث الطلابية فى جامعة القاهرة :

بدأت وقائع هذه الأحداث على النحو التالى :

١ - فى يوم ١٩٧٢/١٢/٥ قام بكلية الطب طلاب ثلاثة بنشر مقالات فى مجلة حائط كلية الطب جاء مخالفة للائحة الصحافة السابق صدورها من مجلس اتحاد طلاب جامعة القاهرة وقد تضمنت هذه المقالات الفاظاً نابية مما دعا وكيل الكلية الى نزعها ، ولكن الطلبة أعادوا كتابتها دون موافقة مندوبى الاتحاد مما دعا الاتحاد الى شكوى هؤلاء الطلبة الى وكيل الكلية الذى قام بالتحقيق معهم تمهيداً لاحتالهم الى مجلس تأديب ، فعاد نفس الطلبة الى الدعوة الى مؤتمر طلابى فى قاعة الاحتفالات بكلية دون موافقة الاتحاد أو ادارة الكلية . ونظرا لعدم وجود أداة تنفيذية تساعد ادارة الكلية ، فقد

انعقد المؤتمر بالفعل في الساعة الحادية عشرة صباح يوم الخميس ١٩٧٢/١٢/٧ بالكلية وانضم الى هؤلاء الطلاب في الدعوة والمحطبة طالب رابع وآخرون من خارج الكلية .

وانتهى المؤتمر بعدة قرارات أهمها :

١ - المطالبة برفض مبدأ التحقيق مع الطلاب الثلاثة ورفض لائحة الصحافة والدعوى لعقد المؤتمر مرة أخرى في خلال اسبوعين لمشابعة تنفيذ قراراته .

وبناء على عدم احترام النظم الجامعية أكثر من مرة . فقد صدر قرار بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٦ بحالة الطلاب الثلاثة الى مجلس تأديب وحدد يوم الأحد ١٩٧٢/١٢/١٧ موعداً لانعقاد مجلس التأديب .

٢ - قام طالب آخر بالسنة النهائية بكلية الطب البيطري بصفة مستمرة خلال العامين ٧١ و٧٢ باثارة البلبلة بين الطلاب وتحريضهم على عقد مؤتمرات متواصلة والاعتصام من أجل المطالبة بمساواتهم بالاطباء أعضاء نقابة المهن الطبية الأخرى ؛ كما أصدر مجلة حائط تتضمن مقالات تدعو الى الاضراب من أجل هذه المطالب ، كما تعدى بالالفاظ والتهجم على عضو من أعضاء هيئة التدريس يوم ١٩٧٢/١٢/١٠ بقصد الاثارة والاخلال بالنظام والدراسة .

وبناء على ذلك صدر قرار بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٦ بحالته الى مجلس تأديب الطلاب .

٣ - ثم توالى الأحداث على الوجه التالى :

(١) فى يوم الأحد الموافق ١٩٧٣/١٢/١٧ وكان هو اليوم المحدد

لانعقاد مجلس التأديب تجمع عدد كبير من الطلاب في فناء الحرم الجامعي في حوالي الساعة الحادية عشرة صباحا منادين بالغاء مجالس التأديب الخاصة بطلاب كليتي الطب والطب البيطري ورفع القيود عن حرية الصحافة الجامعية وتنادى باجراء انتخابات الاتحاد فورا . والتقى وفد منهم بالسيد نائب رئيس الجامعة لشئون فرع الخرطوم الذي اوضح لهم أن مجالس التأديب قد أرجئت نظرا لاعتذار رئيس مجلس التأديب .

(ب) وفي يوم الاثنين الموافق ١٩٧٢/١٢/١٨ قام بعض الطلاب بتوزيع بيان تضمن معارضة المطالبة بالغاء المحاكمات التأديبية مخالفا بذلك ما طالب به المجتمعون في اليوم السابق كما دعا الى عقد مؤتمر طلابي في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٩٧٢/١٢/١٩ وذلك أمام مبنى ملحق كلية الحقوق وأعقب ذلك قيام مسيرة تردد مضمون البيان السابق توزيعه وتهتف بهتافات مؤيدة للقيم الدينية والوطنية .

(ج) وفي يوم الثلاثاء الموافق ١٩٧٢/١٢/١٩ تجهر عدد من طلبة كلية الحقوق لمناقشة موقف الاتحاد من الأحداث الأخيرة بالجامعة المتعلقة بالمحاكمات التأديبية وما قام به الطلاب من مسيرة مضادة في اليوم السابق وكذلك موقف اتحاد الكلية من رفض تعليق مجلات حائط تهاجم ما اتخذه الاتحاد من مواقف في هذا المجال .

وتبع ذلك انعقاد مؤتمر عام بكلية الحقوق دون إذن من ادارة الكلية حدثت خلاله مشادة بين المتحدثين وبين بعض الحاضرين كان نتيجتها ان اعتدت مجموعة من الطلاب على طالبين من كلية الحقوق كما أصيب طالب ثالث بطعنة مطواه في أسفل الظهر من الناحية اليسرى (قيل ان ذلك كان اثر مناقشة تناولت فيها إحدى الطالبات ذات الله وانكار وجوده) .

وانفض المؤتمر على اثر هذه الاعتداءات على شكل تجمعات طلابية نتج عنها اعتداءات أخرى على بعض الطلبة .

وبناء على تلك الأحداث فقد أجرت الكلية تحقيقاً انتهت فيه الى :
* احالة الطالب المعتدى الى مجلس تأديب الطلاب لاعتدائه على زميله الطالب بمطواه .

* انذار أربعة طلاب من كلية الحقوق وطلاب آخر بكلية دار العلوم .
(د) فى يوم الأربعاء الموافق ١٩٧٢/١٢/٢٠ حدثت عدة تجمعات بعضها يؤيد محاكمة الطلاب والبعض الآخر يعارض هذا الاتجاه مما تسبب فى حدوث كثير من المشاحنات والاشتباكات بين أفراد هذه التجمعات .
وكانت هذه التجمعات تتم داخل الحرم الجامعى وتتكاثر أمام مبنى الادارة وكان يتزعمها طالب بكلية الاقتصاد وطالبة بكلية الهندسة تنادى بالغاء مجالس التأديب وتطالب بحرية الصحافة الجامعية ومناقشة الاوضاع السياسية العامة للدولة وتنادى بتشكيل لجان للدفاع عن الديمقراطية اذا لم تتم انتخابات الاتحاد قبل ١/١/١٩٧٣ .

٤ - (أ) فى يوم السبت الموافق ١٩٧٢/١٢/٣٠ عرف أمر القبض على بعض الطلاب .

وحوالى الساعة الثانية عشرة حضر أربعة طلاب الى مكتب السيد رئيس الجامعة طالبين السماح لهم بعقد مؤتمر عام فى القاعة . وقد شرح لهم أن ذلك لن يسمح به وانه يمكن عقد أى اجتماع شرعى فى أى كلية من الكليات بمصاحبة هيئة التدريس وحتى لا تندس بين المجتمعين أية عناصر من خارج الجامعة اذ أن الدخول الى الحرم الجامعى أصبح غير محدد بعد الغاء الحرس الجامعى أما فى مؤتمرات الكليات فالطلبة يعرفون بعضهم البعض ويمكنهم

تنظيم اجتماعاتهم ولكن فى حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر تقريبا استطاع الطلاب باستخدام الضغط الشديد من جميع الجوانب أن يحطموا مزالج الباب الرئيسى الكبير وقد انفتح تحت تأثير هذا الضغط واندفعت جموعهم الى القاعة حيث بدأوا اجتماعهم الذى استمر حتى الساعة الثامنة مساء بحيث انصرفوا على موعد للتجمع فى صباح اليوم التالى .

وقد لوحظ أن عدد الطلبة فى القاعة لم يزد فى ذلك اليوم عن ٥٠٠ طالب من ٥٤٠٠٠ طالب منظم فى جامعة القاهرة كما أن جميع الاتحادات والطلبة الملتزمين بالنظم الجامعية كانوا فى مؤتمرات ومناقشات واعية مع أساتذتهم ولذلك فقد كانت الدراسة منتظمة فى أكثر من ٩٠٪ من فصول الجامعة .

(ب) فى يوم الأحد ١٩٧٢/١٢/٣١ قامت الادارة الهندسية منذ انصباح الباكر باصلاح الدعائم الداخلية للأبواب الثلاثة الرئيسية للادارة وضاعفت التقوية اللازمة لهذه الأبواب وأحكم رتاجها بأعمدة خشبية إلا أنه فى حوالى الساعة الثانية عشر صباحا استطاعت جموع الطلاب أن تحطم هذه الأبواب الخلفية للقاعة حيث اندفع الطلاب الى داخلها وبدأوا عقد مؤتمراتهم وقرروا استمرار الاعتصام بالقاعة وقاموا بتشكيل مجموعات منهم للسيطرة على مداخل الجامعة والقاعة والتحكم فى عملية دخول الأشخاص الى القاعة ومع ذلك كانت الدراسة منتظمة فى الكليات وتقوم هيئة التدريس بالمحافظة على النظام وتشجيع الطلبة على التواجد فى كلياتهم .

(ج) وفى يوم الاثنين الموافق ١٩٧٣/١/١ تمكن بعض الطلاب من الاستيلاء عنوة على ٢٤ رزمة ورق مما يتشرب وأنبوبة حبر الطباعة من حجرة أرشيف مجلس الجامعة الموجودة ببدروم الادارة بعد أن تمكنوا من كسر

لإبائها بحثاً عن آلة الجستتنور وكسروا بعض أبواب غرف مكاتب الإدارة بحثاً عن آلة كاتبة لكتابة منشوراتهم • ولكن لم يجدوا شيئاً • وقد أحيل الأمر للتحقيق •

وفي حوالى الساعة العاشرة مساءً تمكن عدد منهم من كسر باب حجرة جمعية المطبوعات بكلية العلوم حيث استولوا على كمية من أوراق الطباعة تقدر بعدد كبير من رزم الورق وكذلك تمكنوا من نقل ماكينة الطباعة الى قاعة الاحتفالات لاستخدامها فى أعمال الطباعة •

وفي حوالى الساعة الثانية من صباح اليوم التالى تمكن عدد منهم قوامه ٤٠ شخصاً من فتح الباب الرئيسى لكلية الحقوق واقتحموا حجرة الطباعة عنوة واستولوا على عدد ٢ آلة كاتبة ونقلوها الى القاعة •

وقد تبين انه فى الليلة السابقة قد قامت مجموعة من الطلاب بالاستيلاء على مكاتب ايدىال من ادارة العلاقات الثقافية الكائنة بالقاعة وأفرغوا ما بها من أوراق رسمية لم يتم حصر محتوياتها بعد الا انه قد شوهد بعضها مكتوباً على ظهرها بعض المصقات والنشرات التى يصدرونها • وقد أحيل البلاغ المقدم من الادارة المختصة الى الشئون القانونية للتحقيق •

وكذلك اقتحموا فى ذلت الليلة الحجرة المخصصة لسكرتارية أمين الجامعة بالدور الأرضى بقصد البحث عن أوراق وآلات طباعة وقد بعثرت محتويات المكاتب واستخدموا الحجرة فى تلك الليلة لاعداد منشوراتهم وملصقاتهم • وقد أحيل الأمر للتحقيق •

وفى جميع هذه الأنشطة لتلك الفئة القليلة من الطلبة كانت الدراسة منتظمة فى أغلب كليات الجامعة بمجهود بعض أعضاء هيئة التدريس بالكليات

روعى الأغلبية العظمى من جماهير الطلاب بأن ما يحدث من هذه القلة إنما هو أمر غير شرعى .

(د) يوم الثلاثاء الموافق ١٩٧٣/١/٢ استمر الاعتصام وكانت الاتجاهات الفكرية تتبلور فى القيام بمسيرة شعبية فورية تخرج الى الشوارع أو الاستمرار فى الاعتصام مع الاستمرار بالاتصال بالنقابات والهيئات والعمال .

وانتهى اليوم باصدار بيان يؤيد استمرار الاعتصام مع الاتصبال بالهيئات والنقابات لكسب تأييدها ومشاركتها فى المسيرة المزمع القيام بها .

وعلم أن حوالى ٦ طلاب ممن ينتسبون الى جماعة شباب الاسلام بكلية الهندسة قد قرروا الاعتصام والاضراب عن الطعام بمكتب عميد الكلية الى أن يفرج عن طالب من زملائهم .

وقد تم حصر الكليات فى ذلك اليوم للاطمئنان على الدراسة واتضح ان جميع الكليات قد انتظمت بها الدراسة طوال اليوم عدا كلية الآداب وكلية الاقتصاد فلم يكن بهما الا دراسات متفرقة فى بعض الأقسام أما كلية الطب البيطرى فكان لها مشكلتها الخاصة . التى تتعلق بمطالبتهم ببدل عيادة مساواة بالأطباء البشرىين .

هـ - بالنسبة للمدينة الجامعية :

* سارت الأمور طبيعية جدا بالمدينتين (طلبة وطالبات) ولم يكن قد أثر أى شىء يتصل بما يجرى بين بعض الطلاب بحرم الجامعة حتى يوم الثلاثاء ١٩٧٣/١/٢ وقد علم بالمدينة ان أحد الطلبة بالمبنى الأول قد ألقى القبض عليه .

* فى الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء ١٩٧٣/١/٢ علقـت بعض اعلانات صغيرة مكتوبة بخط اليد الكبير مكتوب عليها مثلا « اليوم اضراب عن الدخول للمطعم » و « اليوم اضراب عن دخول المطعم تضامنا مع طلاب مدينة جامعة الاسكندرية لوحدة الحركة الطلابية » .

وقام المشرفون بنزعها فى التو ولم ينجم عنها أى اثر وتم تناول الطعام بالمطعم بطريقة عادية تماما .

* فى الساعة الواحدة من صباح يوم الأربعاء ١٩٧٣/١/٣ تجمع عدد كبير من الطلبة بمدينة الطلبة وأخذوا يهتفون بما يفيد الاضراب عن الطعام تقودهم عناصر قدمت من خارج المدينة (من صالة الاحتفالات على ما يبدو) أشاعوا ان ذلك تضامنا مع المدن الجامعية الأخرى واحتجاجا على ما ادعوه من انتهاك حرم الجامعة والقبض على طالـبين واختلفت الروايات بشأنهما بين قائل انهما قبض عليهما فى الخارج بمنشورات وباستدراجهما للخروج من المدينة تم القبض عليهما بالحرج .

وتفرق هؤلاء الطلبة بعد قليل .

وفى الساعة الخامسة صباحا - تقريبا - كان عدد من الطلبة يقف عند باب المدينة يمنع دخول السيارات وكان هناك ارتباط كبير بين هؤلاء وبين من يعتصمون بصالة الاحتفالات مع كثرة التنقل . ووضعوا بعض قطع الحديد والحشب على باب المدينة الرئيسى ومنعوا سيارات الأغذية من الدخول .

وفى الساعة السادسة تقريبا اجتمع أحد عشر طالبا من أعضاء اللجنة الطلابية بالمدينة الجامعية وانتهوا الى تقرير :

١ - عدم تناول الطعام بالمطعم يوم الأربعاء فقط .

٢ - كونوا لجنة منهم للوقوف على باب المدينة لمنع دخول السيارات من أى نوع وعدم دخول أى شخص سوى طلبة المدينة بالكارنيه والموظفين وسيارات وعمال « المقاولون العرب » والدفاع المدنى .

٣ - كتابة بيان كونوا له لجنة (لم يتم طبعه) .

وفى هذه الأثناء كان ميكروفون صالة الاحتفالات والدعاية بها تشير الى اضرابات طلبة المدن واعتصامهم وامتناعهم عن تناول الأغذية وتصوير الموقف بأكثر كثيرا من الواقع كنوع من الاثارة .

٦ - يوم الأربعاء الموافق ١٩٧٣/١/٣ اتضح أن هناك عاملين كان لهما أثر فى تقوية حركة المعتصمين الأول استغلالهم بث الاشاعات فى طلبة المدينة مما أثار عدد كبيرا منهم وضمهم للقاعة والثانى استغلالهم لنصريح السيد النائب العام بأن أمامه أسبوعين لاتمام التحقيق مع المقبوض عليهم .

وفى حوالى الساعة العاشرة صباحا اتفق المعتصمون على الخروج فى مسيرة شعبية فى تمام الساعة الحادية عشر صباحا بقصد التحام الشعب مع الطلبة من أجل ما يطالبون به .

وبدأت الاستعدادات للمسيرة بعدة تجمعات طلابية اتجهت الى كليات الجامعات داخل الحرم الجامعى تهدف عن طريق الهتافات المثيرة الى تحريض الطلاب المنتظمين فى الدراسة والبالغ عددهم أكثر من ٩٠٪ من الطلبة بالخروج معهم فى المسيرة .

وفى حوالى الساعة الحادية عشرة صباحا تجمع فى فناء الحرم الجامعى ما يقرب من ألفى طالب وتصاعدت الهتافات الداعية الى الخروج وخرجت مظاهرة الطلاب فى مجموعتين احدهما عن طريق أبواب كلية التجارة بقصد الالتقاء بمجموعة طلاب المدينة الجامعية (خارج سور الجامعة) والمجموعة

الثانية خرجت عن طريق الأبواب الرئيسية للجامعة متجهة الى المجموعة الأولى .

وبعد خروج المظاهرة الى خارج الجامعة اصطدمت قوات الأمن المركزى بالطلاب لمحاولة منع المسيرة ولكن المتظاهرين أصروا على غايتهم مما اضطر قوات الأمن الى استخدام وسائل تفريق المظاهرات (الغازات المسيلة للدموع والعصى) وقد تراجع المتظاهرون فور الاصطدام الى داخل فناء الجامعة ثم انهالوا بالطوب والحجارة التى انتزعوها من الحوائط الواقعة أمام كليتى الآداب والحقوق كما انتزعوا بلاط حديقة الحرم الجامعى وقذفوا بها قوات الأمن فردت عليهم قوات الأمن بالقاء الحجارة الملقاة عليهم بالإضافة الى القنابل المسيلة للدموع .

وقد استمر الاصطدام على باب الجامعة حتى حوالى الساعة الرابعة من بعد الظهر وقوات الأمن تحاول منع الطلاب من الخروج .

وفى حوالى الساعة السابعة مساءً وجهت قوات الأمن النصيح والارشاد للطلاب بالخروج وأوضحت ان الطلاب الذين يصرون على عدم الخروج سيتحملون تصرفهم . ونتج عن ذلك اجتماع المعتصمين فى شكل تجمع قوامه حوالى مائتى طالب أمام مبنى الادارة العامة للجامعة . ناقشوا فيه الخطوات التى سيتخذونها بعد مواجهتهم لقوات الأمن وانتهت المناقشات الى اتفاقهم على استمرار الاعتصام داخل القاعة (قاعة الاحتفالات الكبرى بالجامعة) .

وفى الساعة الثامنة مساءً تبادل الطلاب المعتصمون النقشاش حول الاعتصام فى القاعة وفى المدينة الجامعية وانتهوا الى الاعتصام بالقاعة .

وفى الساعة الحادية عشر تقريباً حضر الى القاعة وفد من طلبة المدينة الجامعية قوامه حوالى عشرين طالباً أقنعوا الطلاب المعتصمين حوالى ٨٥ طالباً

بالخروج من القاعة فرادى للاحتفاء فى المدينة وتوجهوا فعلا الى المدينة الجامعية وتمكن بعضهم من نقل ماكينة الطباعة الجسنتتور التى استولوا عليها من كلية العلوم معهم وكذلك كمية من أوراق الطباعة الى المدينة بهدف استمرار نشاطهم فى طبع المنشورات المثيرة وقبل انصرفهم تمكنوا من حرق كثير من أوراقهم فى أماكن متفرقة من القاعة .

أما فى المدينة الجامعية فقد دخلها حوالى الساعة الحادية عشرة مساء حوالى عشرين طالبا ممن كانوا بالصالة وحاولوا دخول النادى ثم انتظروا بالمدينة وتركوا آلة كتابة وآلة طباعة تحت سلم الدور الأرضى فى المبنى الثانى (سحبت على الفور وأخرجت خارج المدينة) .

وفى صباح يوم الخميس وعلى اثر صدور قرار اغلاق الجامعة تم اخلاء المدينة من الطلبة عدا الطلبة الوافدين والمهجرين وبعض من لهم ظروف خاصة .

وقد قدمت ادارة الجامعة للجنة التقصى تقريراً هندسياً عن التلفيات داخل حرم الجامعة للادارة من لجنة شكلتها وجاء فيه بيان لهذه التلفيات .

(اولا) خارج مبنى ادارة الجامعة وقاعة الاحتفالات :

١ - خلع وتكسير حوالى مائة متر مسطح من بلاط الرصيف المصلى بممرات الحديقة الوسطى بالحرم الجامعى والحرسانة المحيطة به .

٢ - ازالة سواتر من الطوب الأحمر المخصصة للدفاع المدنى أمام مدخل كلية الآداب والحقوق والمكتبة العامة .

٣ - كسر زجاج صندوق المطافى فى الجهة الشرقية لكلية الآداب .

٤ - كسر باب المطبعة خلف مدرج ٥ بكلية العلوم وفقد عدد ٢ ماكينة طباعة وورق طباعة لم يحضر بعد .

ثانيا - داخل مبنى ادارة الجامعة وقاعة الاحتفالات الكبرى

١ - أبواب مدخل الادارة :

بها كسر فى بعض أجزاء الأبواب الجانبية وخلع سكاكات الأبواب الحديدية من الخلف وأتلفت ، والباب الأوسط حدث به التواء وتفكك ببعض الحشوات الداخلية وجميع سكاكاته الخلفية ثم نزعها وكذلك كسر زججاج القواعد للبواب الأوسط .

٢ - الأبواب الخلفية بالمبنى للادارة :

كسر الحشوات للبواب الأيمن للداخل من جهة الملحق ونزعت السكاكات الحديدية من الخلف وأتلفت .

٣ - بدروم الادارة :

كسر باب المطبعة بمبنى الادارة ونتج عن ذلك تلف الكالون الذى أعيد تركيبه بمعرفة الجامعة وفقد منه بعض أوراق الطباعة لم تحصر بعد .

٤ - كسر وتلف عدد ١٢ ضلفة خلعت من البرافانات الخاصة بدار الأوبرا وكسرت مفصلاتها وخلعت بعض الأجزاء الخشبية منها وفقدت ضلفة واحدة منها .

٥ - أبواب مدخل قاعة جمال عبد الناصر وعددها ثلاثة أبواب وضلفتان . وبها كسر قائم باب مدخل القاعة على شمال الداخل وتلف المفصلات والمقابض وخلع احداها وحدث التواء ببقية الأبواب .

٦ - كسر وقطع الستارة القطيفة بالصالة الخارجية للقاعة .

٧ - قطع ستارة قطيفة حمراء بمدخل الصالة وبالقاعة ونزعها وفقدتها .

٨ - قطع فى ستارة من القطيفة وذلك بالمقصورة الكبرى بجوار المسرح .

- ٩ - كسر زجاج صناديق المطافى من داخل القاعة وفقد خرطوم كامل .
- ١٠ - كسر حشو باب المدخل العمومي الجانبى (مدخل كبار الضيوف) وخلع السكاكات والترايبس بها .
- ١١ - تكسير واحراق عدد ٣ زهرية من الخشب المذهب .
- ١٢ - تلويث طاقم خاص بكبار الزوار وهو من الخشب المذهب والابيسون بحبر الطباعة وكذلك تلويث بعض السجاجيد الخاصة بصالة حجرات كبار الزوار بحبر الطباعة .
- ١٣ - تلفيات بكراسى القاعة وعددها حوالى خمسين .
- ١٤ - احتراق فى لمبات الانارة والنجف حوالى ٣٥ لمبة وعدده ٣٠ لمبة عادية .
- ١٥ - تلفيات اخرى من فقد وكسر زجاج بدورات مياه ملحقة بالقاعة .
- ١٦ - كسر باب حجرة الاذاعة والتليفزيون الملحقة بالمرح .
- ١٧ - كسر باب حجرة الشركة الغربية للراديو والترايزستور .
- ١٨ - تخليع وتلف الكشافات الخاصة بالاضاءة بمكان الأوركسترا وبض التركيبات الكهربائية والصوتية المركبة عليها .
- ١٩ - نزع سماعة الميكروفونات من أماكنها بالصالة وهى خاصة بهيئة الاذاعة والتليفزيون .
- ٢٠ - تحطيم باب حجرة العلاقات الثقافية بالجامعة وكسر الكالون واخراج محتوياتها على المسرح وجار حصر المفقود من الحجرة .
- ٢١ - كسر ترباس وخلع عدد ٢ باب موصل الى حجرة التكييف بالبدروم .

٢٢ - تم نزع احدى الستائر بقاعة مجلس جامعة القاهرة وتلف عدد
أجهزة تكييف .

الأحداث الطلابية فى جامعة عين شمس :

أبتداء من يوم السبت ١٩٧٢/١٢/٣٠ عقدت مؤتمرات طلابية وتسم
عقدتها فعلا فى جميع الكليات وترتب عليها تعطيل الدراسة تعطىلا كاملا
فى كلية الهندسة واضطرابها فى كليتى الآداب والتجارة . واستمرت
الدراسة فى كليات الطب والحقوق والعلوم والتربية والزراعة والبنات .

كما اعتصم عدد محدود من الطلاب فى كل من كليتى الطب والهندسة
واستمر اعتصامهم رغم محاولات أعضاء هيئة التدريس اقناعهم بالعدول عنه .

وفى يوم الثلاثاء ١٩٧٣/١/٣ عقد مؤتمر على مستوى الجامعة دعا اليه
اتحاد الجامعة فى المدرج التابع لكلية الآداب بالحرم الجامعى والذي تستخدمه
كلية التجارة فى محاضراتها واتخذ فيه قرار بالاعتصام وتم فعلا اعتصام
عدد محدود من الطلبة والطالبات . ورفضوا فتح المدرج صباح الأربعاء
١٩٧٣/١/٤ لاستئناف الدراسة واستمرت فيه اجتماعات الطلبة على صورة
مؤتمر دائم .

وفى مساء الأربعاء توجه المعتصمون فى كلية الطب فى هذا المدرج
للاستمرار فى الاعتصام فيه مع الآخرين واستمر اعتصام طلاب كلية الهندسة
بعدد محدود من الطلاب رغم محاولات أعضاء هيئة التدريس ورغم صدور
قرارات ايقاف الدراسة فى الجامعات .

وفى يوم الخميس ١٩٧٣/١/٤ انتهى بقية الطلبة المعتصمين فى كلية
الهندسة وكان عددهم لا يتجاوز ٢٥ طالبا اعتصامهم أما المعتصمون فى مدرج
الحرم الجامعى فقد توجه عدد منهم الى مبنى ادارة الجامعة حيث استقروا فى

حجرة الاتحاد الاشتراكي به وجاء رئيس اتحاد طلاب الجامعة يعلن استنكاره لهذا التصرف من هذه الفئة القليلة من الطلاب التي لا يتجاوز عددها السبعين أو الثمانين طالبا ، وفي يوم الجمعة توجه عسدد من الأساتذة من مختلف الكليات إلى الطلاب في محاولة جديدة لاقتناعهم .

ولم يقابل الأساتذة الا ممثلون للطلاب المعتصمين اذ لم يسمح لهؤلاء الطلاب المعتصمون للأساتذة بدخول حجرة الاتحاد الاشتراكي التي توجد فيها جموعهم وظلوا يناقشونهم خارجها مناقشة استمرت عدة ساعات بغير جدوى .

وقد قرر الأساتذة أمام اللجنة ان المناقشات الطويلة التي أجروها مع الطلاب كانت خلاصتها ان الطلاب المعتصمين يرفضون الالتزام بأى قانون يرونه من وجهة نظرهم ظالما أو مقيدا للحرية سواء كان من قوانين الدولة العامة أو من القوانين الخاصة بالجامعات . ويرفضون الالتجاء الى مؤسسات الدولة للتعبير عن وجهة نظرهم بالطرق الشرعية بدعوى ان أجهزة الدولة جميعا لا تؤدي واجبها على النحو الذى يحقق مصلحة البلاد .

وتشير اللجنة - فى هذا الخصوص - الى أنها التقت بهؤلاء المعتصمين فى جامعة عين شمس وتبين لها ما يلى :

أولا : ان عدد المعتصمين كان حوالى ٥٠ فردا ليسوا جميعا من الطلبة بل كان من بينهم من هم من خارج محيط الطلاب . وان الاعتصام كان قد مضى عليه ثمانية أيام .

ثانيا : كان من المعتصمين بعض الفتيات واحدى الصحفيات التى تصدرت للجنة مؤيدة باستمرار الاعتصام والاضراب التصاعدي عن الطعام وتغذيته بالشعارات الملتهبة لمشاعر الطلبة المعتصمين للاستمرار فيه حتى

يتم الإفراج عن المقبوض عليهم .

ثالثا : ردد كثير من المعتصمين العبارات التى ذكروها أمام أساتذتهم
والتي أشرنا اليها آنفا مؤكدين فقدان ثقتهم فى كافة مؤسسات الدولة .
الأحداث الطلابية فى جامعة الأزهر :

فى يوم ١٩٧٢/١٢/٣٠ حضر الى كليات جامعة الأزهر حوالى ٨٥ من
الطلبة والطالبات من جامعات أخرى فى محاولة لاثارة طلبة الجامعة الأزهرية ،
لكن الطلبة لم يستجيبوا لهم فحاولوا اطلاق اشاعة الوقيعة بين طلبة
الأزهر مؤداهما ان طلبة الكليات القديمة يضربون طلبة الكليات الجديدة ولكن
هذه الاشاعة لم تفلح . بل تجمع حوالى ٨٠٠ طالب من مختلف الكليات
الجديدة والأزهرية وأرادوا الخروج الى جامعتي القاهرة وعين شمس استنكارا
للأحداث الجارية هناك ومحاولة لانهاؤها فتدخل السيد الدكتور وكيل الجامعة
وفض هذا التجمع .

واستمرت الدراسة منتظمة تماما حتى صدور قرار تعطيل الدراسة .
الأحداث الطلابية فى جامعة الاسكندرية :

(١) الفترة ما بين بدء العام الجامعى وصدر أمر النيابة العامة بانقبض
على بعض الطلاب فى ١٩٧٢/١٢/٢٩ :

١ - لم يحدث خلال هذه الفترة أمر يؤثر فى انتظام الدراسة فى أى
من كليات الجامعة ومعاهدها .

٢ - عقد خلال شهر رمضان المبارك وبتاريخ ١٩٧٢/١٠/٣١ مؤتمر
طلابى بكلية الهندسة رأسه رئيس اتحاد هذه الكلية وحضره بعض المسئولين
فى الجامعة والكلية ولم يتخذ هذا المؤتمر أى مظهر سياسى بل اقتصر النقاش

فيه فى شئون اتحاد طلاب كلية الهندسة ذات الطابع المالى اذ هاجم بعض الطلبة التصرفات المالية لأعضاء مجلس الاتحاد ودافع هؤلاء عن تصرفاتهم .
وقد انفض المؤتمر دون اتخاذ قرارات .

٣ - لم تشهد هذه الفترة أية مشاكل طلابية سوى تلك المتعلقة بمجلات الحائط . وقد اتخذت هذه المشكلة مظهرا حادا فى الكلية (الهندسة) دون غيرها من الكليات . اذ أصر لفيف من طلبة هذه الكلية على تحرير ونشر بعض من مجلات الحائط ذات الطابع المتطرف دون الحصول على ترخيص ينشرها من الجهات الجامعية المختصة وفقا لما تقضى به المادة ٨٧/٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية لقانون الجامعات .

وقد أدى الموقف المتطرف لهذا الفريق من الطلبة الى حدوث مشادة بين احدهم وبين رئيس اتحاد الكلية بتاريخ ١٩٧٢/١١/٨ ثم تصالحا . الا أن بعضهم قد تناول على السيد وكيل كلية الهندسة فى ١٩٧٢/١١/١٩ عندما حاول رفع بعض المجلات غير المرخص بنشرها من رائد الشباب . وقد أحالت الجامعة هؤلاء الطلبة الى التحقيق .

وبعد التحقيق اقترح - بناء على ما رآه السيد عميد الكلية - الاكتفاء مؤقتا بما قدموه من اعتذارات كتابية عما بدر منهم وتعليق الامر على طبيعة سلوكهم المستقبل . وقد استمر بعض الطلبة - بعد ذلك - فى نشر مجلات غير مرخص بنشرها واكتفت ادارة كلية الهندسة بمحاولة اقناعهم وديا بوجوب الامتنال لاحكام اللائحة .

٤ - عقد بعض طلبة كلية الهندسة مؤتمرا فى ١٩٧٢/١٢/١٦ للاحتجاج على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بمشكلة الشرق

الأوسط الصادرة بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٨ وعلى ترحيب الحكومة المصرية بها
وقد أصدروا بياناً ضمنوه رأيهم فى هذا الموضوع .
(ب) الفترة ما بين ١٩٧٢/١٢/٢٩ ، ١٩٧٣/١/٤ :

أولاً : يوم السبت ١٩٧٢/١٢/٣٠ :

- ١ - انتظمت الدراسة تماماً فى جميع الكليات عدا كلية الهندسة التى
حدثت بها أمور سياتى بيانها أثرت على انتظام الدراسة على الوجه الأكمل .
- ٢ - عقد أول مؤتمر طلابى حضرته قلة من الطلاب من سائر الكليات
وانتظم باقى الطلبة فى حضور الدروس .

٣ - بدأ فى المساء اعتصام فى كلية الهندسة . وبمواجهة هذا الموقف
طلب السيد رئيس الجامعة الى عمداء الكليات ووكلائها ورواد الشبَاب فيها
التوجه الى كلية الهندسة لاقتناع المعتصمين بفض الاعتصام وقد نجحت هذه
المحاولة الى حد كبير اذا أمكن اقناع معظم الطلبة بالانصراف ولم يصر على
مواصلة الاعتصام سوى عدد يقل على المائة طالب .

٤ - أضرب عدد قليل من طلبة المدينة الجامعية عن تناول وجبة العشاء
وتجمع بعضهم فى فناء المدينة . وقد توجه اليهم السيد أمين الجامعة ثم
السيد عميد كلية الآداب والسيد وكيل الآداب لتهدئة الموقف .

ثانياً - يوم الأحد ١٩٧٢/١٢/٣١ :

١ - استمر الاعتصام بكلية الهندسة فى حدود العدد السابق
الإشارة اليه .

٢ - استمر بعض طلبة المدينة الجامعية فى الاضراب عن تناول الوجبات
ثم بدأ فى المساء اتجاه نحو العدول عن الاضراب تمثل فى اقبال عدد كبير
من الطلبة على تناول وجبة العشاء .

٣ - انتظمت الدراسة تماما فى كل الكليات .

ثالثا : يوم الاثنين ١/١/١٩٧٣ :

١ - انتظمت الدراسة فى كل الكليات مع استمرار الاعتصام فى كلية

الهندسة فى حدود العدد السابق الاشارة اليه .

٢ - حاول المعتصمون الاستيلاء على مطبعة كلية الهندسة ولكن

المسؤولين كانوا قد توقعوا مثل هذا التصرف فنزعوا بعض الأجزاء من آلة الطباعة لتعطيلها .

٣ - عادت الأمور فى المدينة الى حالتها الطبيعية وانتهى الاضراب عن

الطعام .

٤ - دعا اتحاد كلية الطب الى مؤتمر عقد فى الساعة التاسعة صباحا

وانتهى فى هدوء باصدار بيان يغلب عليه الاعتدال وقد حضر العيد وبعض أعضاء هيئة التدريس هذا المؤتمر - كمراقبين .

٥ - دعا اتحاد طلبة كلية الحقوق الى مؤتمر عقد بعد انتهاء الدروس

وانتهى فى هدوء . وقد أصدر الاتحاد بيانا يغلب عليه الاعتدال . وقد حضر بعض أعضاء هيئة التدريس هذا المؤتمر كمراقبين .

رابعا : يوم الثلاثاء ٢/١/١٩٧٣ :

١ - انتظمت الدراسة فى كل الكليات واستمر الاعتصام بكلية

الهندسة فى حدود العدد السابق الاشارة اليه .

٢ - فى المدينة الجامعية سارت الأمور بطريقة طبيعية .

خامسا : يوم الأربعاء ٣/١/١٩٧٣ :

١ - غادر الطلبة المعتصمون مبنى كلية الهندسة قبيل الفجر الى مبنى

اتحاد الجامعة ثم عادوا الى كلية الهندسة فى الصباح الباكر واقتحموا المدرج الذى اتخذوه من قبل مقرا لهم لمعاودة الاعتصام .

٢٠ - انتظمت الدراسة فى كل كليات الجامعة وساد الهدوء المدينة الجامعية .

٣ - ابلغ الطلبة المعتصمون فى كلية الهندسة فى الساعة الثامنة والنصف مساء بقرار تعطيل الدراسة فاستجابوا له وغادروا مبنى كلية الهندسة على الفور .

سادسا : يوم الخميس ١٩٧٣/١/٤ .

أغلقت المدينة الجامعية ولم يبق بها سوى قلة هادئة من الطلبة .
الأحداث الطلابية فى جامعة أسيوط :

بدأت بوادر هذه الأحداث يوم الأحد ١٩٧٢/١٢/٣١ حيث حاول بعض الطلاب المعروفين باتجاهات معينة توزيع بعض منشورات مكتوبة بخط اليد أو تعليقها على الحائط ، وفى مساء ذلك اليوم تجمع حوالى عشرة من هؤلاء الطلاب بكافتيريا كلية العلوم واستمر الاجتماع حوالى ساعتين وكان مضمون هذا الاجتماع هو القيام بتحريك بين طلاب الجامعة وكتابة مزيد من النشرات والمجلات واتفقوا على أن كلا منهم سيقوم بكتابة ٦٠ نسخة من بيان معين لتوزيعها وتعليقها على الحائط صباح يوم الاثنين .

وفى صبيحة يوم الاثنين ١٩٧٣/١/١ وجلت بعض منشورات وبيانات مكتوبة بخط اليد ملقاة فى أماكن متفرقة وبعضها ملصقا على الجدران وهى تدعو للتحريض والاثارة ، وقد بدأت أحداث ذلك اليوم بأن حاول طالب بالسنة الثالثة بكلية الصيدلة اثارة طلاب الفرقة الثانية والثالثة بالمبنى المؤقت قبل بدء المحاضرات واستمر ذلك نحو عشر دقائق ولكن تصدى لهم

بعض الطلاب بشدة وعنفوهم واستطاعوا كشفهم واحراجهم بين الطلبة ومن بين هؤلاء نائب رئيس اتحاد الصيدلة .

وفى الوقت نفسه بدأت محاولات للطلاب الآخرين الذين تجمعوا يوم الأحد لاثارة الطلاب أمام كلية العلوم وحدث تجمع لجسوالى سبعين طالبا واستمرت المحاولات والمناقشات بينهم وبين طلاب آخرين من بينهم أعضاء الاتحاد وانتهى الأمر بالاتفاق على عقد مؤتمر طلابى لتوضيح الامور والتساؤلات المطروحة .

وفى يوم الثلاثاء ١٩٧٣/١/٢ - حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر - عند اتحاد طلاب الجامعة مؤتمرا طلابيا بالجمينزيوم حضره عدد كبير من الطلبة ودارت مناقشات طويلة. - بعضها حاد - واستطاع الاتحاد أن يؤثر على العدد الأكبر من الحاضرين وعندئذ تسلل بعض الطلبة وتوجهوا الى كلية الزراعة حيث يدرس طلبة معهد التعاون واستطاعوا تجميع حوالى مائة طالب منهم وحضروهم الى الجمينزيوم وكان من نتيجة ذلك أن زادت حدة المناقشات وحينئذ عرض طلاب الاتحاد القائمون على تنظيم المؤتمر توصيات الاتحاد وتمت الموافقة عليها الا نقطة واحدة تتعلق بالطلاب المقبوض عليهم فكان الاتحاد وكثير من الطلاب يرون اجراء محاكمة علنية بينما ترى الفئة الأخرى المحرصة الافراج الافراج عنهم ووصلت المناقشات الى طريق مسدود فانهى الاجتماع وحينئذ تجمع الطلاب المحرضون وأثروا على عدد من الطلاب الحاضرين وخرجوا فى مظاهرة قاصدين المدينة الجامعية لتجريض الطلاب والطالبات للانضمام اليهم وحاولوا اثارتهم بكافة الوسائل ولكن طلاب وطالبات المدينة الجامعية والبالغ عددهم أكثر من ثلاثة آلاف قد استنكروا ذلك ولم يستجيبوا اليهم وحينئذ توجهت المظاهرة الى كلية العلوم فى محاولة للتأثير على الطلاب الموجودين بها فى ذلك الوقت وكانت الساعة حوالى الثامنة مساء ولكن . . .

يستطيعوا استقطاب أى طالب فتوجهوا للهندسة وكان نفس الشيء ، ثم رجعوا الى المدينة الجامعية وحاولوا اقتحام أحد مبانيها « مبنى » ، ومما أدى الى كسر زجاج الباب ولكن الطلبة ثاروا عليهم وكادوا يشتبكون معهم فهرب هؤلاء الطلبة المحرضون وعندئذ حاولوا الخروج من الحرم الجامعى ولكن تبين لهم أن هناك بعض قوات من الامن موجودة ناحية شركة قلته خارج الحرم الجامعى ورجعوا الى الجامعة متفرقين ، ثم تسربوا بعد ذلك الى خارج الجامعة وانتهت بذلك أحداث ذلك اليوم .

وفى يوم الاربعاء ١٩٧٣/١/٣ كان المنتظر أن يزيد هؤلاء الطلاب من حدة اثارهم للشغب ولقد كان فى مخططهم أن يستميتوا فى اثاره الطلاب واقتحام أحد المدرجات بأى وسيلة والاعتصام ولقد نشروا بين الطلاب بأن هناك مؤتمر بكلية العلوم الساعة العاشرة صباحا ولكن الذى حدث جاء على عكس هذه التوقعات اذ أنه بمجرد أن تجمع هؤلاء الطلاب المحرضون - حوالى خمسين طالبا - التقت بهم مجموعات أخرى من الطلاب ونهرتهم نهرا شديدا وعنيفا على ما حدث وما يحاولون احداثه وقامت مناقشات حادة كان يتزعمها من هؤلاء الطلاب طالب بمدنى هندسة وآخر بمعهد تعاون ولكن الطلبة لم يتركوا لهم أى فرصة ثم انضم الى هؤلاء الطلاب المحرضين طالب آخر قيل انه رأس هذه المجموعة والمحرض الأول وهو بكلية الهندسة . من الخارج هذا العام - وقال انه قادم من القاهرة . وأن لديه معلومات بشأن الطلاب المحتجزين وحاول اثاره الطلاب ولكن دون جدوى وكان معه منشوران قد أحضرهما من القاهرة للحض على الاضراب والفوضى واستمر الأمر حتى الثانية عشر ظهرا . ثم حاولوا الخروج فى مظاهرة ناحية كلية الهندسة ولكن لم يجدوا أى استجابة وبدأت الاعداد فى التناقص حتى أصبح عددهم حوالى

خمسة وعشرين. طالبا توجهوا الى الاستاد الرياضى بحثا عن الطلاب ولكن دون جدوى .

وفى الساعة الثالثة بعد الظهر تفرقوا وانتهى الأمر عند هذا الحد ، ثم علم فى مساء ذات اليوم - الثامنة والنصف - بتعطيل الدراسة بالجامعات نظرا لما تطورت اليه الاحداث بجامعة القاهرة .

الاحداث الطلابية بجامعة المنصورة :

١٩٧٢/١٢/٣١

على اثر ايفاد اتحاد طلاب جامعة المنصورة لجنة للقاهرة لتقصى احوال الجامعات الأخرى وعلمهم انه تم القبض على ٥٢ طالب وغيرهم . وفى الوقت الذى قبض فيه على أحد طلاب كلية طب المنصورة عقد مؤتمر بالكلية تقرر فيه الاعتصام بالكلية يوم الثلاثاء ١٩٧٣/١/٢ حيث عقد أيضا فى نفس اليوم مؤتمر اتبعه اعتصام حوالى خمسين طالبا ولكن هذا الاعتصام انهاء الطلبة فى نفس اليوم .

فروع الجامعات الاقليمية والمعاهد العليا بالأقاليم :

انتظمت الدراسة فيها انتظاما كاملا لم تشبه أية شائبة .

مقارنة باحداث يناير ١٩٧٢ :

وقد تبينت اللجنة ان ما وقع من بعض الطلاب هذا العام لم يكن بعيد الصلة باحداث العام الماضى بل كان وطيد الصلة بها اذ أن مجالات الحائط. التى علقت فى هذه الفترة والمنشورات التى كانت توزع داخل الجامعة وخارجها كانت تمهد فى جزء كبير منها الى الاحتفال بذكرى ما أطلق عليه انتفاضة الطلاب والمكاسب الديمقراطية فى يناير سنة ١٩٧٢ .

وتبين الصلة بين أحداث هذا العام وأحداث يناير ١٩٧٢ من الأمور التالية :

أولاً - ان عدد كبير من مدبري أحداث هذا العام هم أنفسهم السذين
دبروا أحداث العام الماضي وشملهم التحقيق وتم القبض عليهم وحوكم الكثير
منهم قاضييا .

ثانياً - الأسلوب الذى اتبع فى الاثارة فى أحداث العام الماضي هو ذات
أسلوب هذا العام تنظيميا وتنفيذا .

ثالثاً - طريقة عقد الاجتماعات التى حدثت وتوعية المجتمعين ،
والتهديد بالاعتصام ثم الاعتصام والأضراب سواء داخل الكليات أو فى قاعة
الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة ، هى ذات الطريقة التى اتبعت فى العام
الماضى .

رابعاً - الاعتداء على بعض أعضاء هيئة التدريس الذين حاولوا تنفيذ
القانون واللوائح الجامعية . ومنع المخالفات واسداء التوجيه والارشاد هو
نفسه ما وقع فى العام الماضى .

خامساً - محاولة الطلاب الخروج بنشاطهم خارج أسوار الجامعة
بمسيرات أو اتصال بعضهم بقاءة من أعضاء مجالس النقابات المهنية بهدف
الخروج بالحركة الطلابية الى حركة ارادوها حركة شعبية لخلق مناخ قابل
للتفجير هادماً للوحدة الوطنية .

هذه المحاولة هى ذات المحاولة التى اتبعت فى أحداث العام الماضى .

سادساً - تسلل نفر قليل من غير الطلاب الى داخل الحرم الجامعى
واندسابه بينهم فى محاولات لاثارتهم وعقد اجتماعات مع بعضهم خارج
الجامعة .

حدث هذا فى أحداث العام الماضى كما حدث فى أحداث هذا العام .

سابعاً - الشعارات المثيرة والتي امتلأت بها مجلات الحائط والمنشورات التي ضبطت والتي تهدف الى بث الحقد والصراع الطبقي بين فئات الشعب العامل والتي اطلعت عليها اللجنة وتوجد أمثلة منها فى أمانة المجلس .
هذه الشعارات هي ذات شعارات العام الماضى .

ثامناً - قيام صلة القربى بين بعض من ضبطوا فى أحداث العام الماضى يحملون منشورات لتوصيلها الى بعض المحكوم عليهم فى قضية مؤامرة مايو ١٩٧١ .

وقيام نفس الصلة بين بعض من ضبطوا هذا العام متلبسين بحيازة منشورات لتوصيلها الى بعض المحكوم عليهم فى الجناية المشار اليها .
وذلك يشير الى وجود صلة بين بعض المتهمين فى الاحداث الطلابية فى العامين الاخيرين وبعض المحكوم عليهم فى مراكز القوى .

وتشير اللجنة الى أنه قد تبين لها أمران :

أولاً - ان نفرا قليلا من الصحفيين قد نسب اليهم الاشتراك فى الاحداث الأخيرة بصورة أو بأخرى .

ثانياً - ان منشورا قد نسب صدوره الى بعض الصحفيين ترى اللجنة انه تضمن عبارات تمس الوحدة الوطنية وتضفى الشرعية على الاحداث الطلابية مستبقة فى ذلك حكم القضاء وتطالبه بما يعتبر من صميم اختصاصه .

وترى اللجنة احالة هذا المنشور الى هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكي العربى لاجراء ما تراه بشأنه .

البلاغات والتحقيقات :

١ - تبين للجنة انه بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٩ قدمت ادارة مباحث أمن الدولة ببلاغ الى رئيس نيابة أمن الدولة ضمنته اتهامات معينة نسبتها الى سبعة وستين شخصا من بينهم خمسون طالبا بكليات جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية والمعاهد العليا وسبعة عشر شخصا من العناصر الاخرى ما بين خريج للجامعة وعامل وموظف وشاعر ومحام واحد . وطلبت الاذن بضبط وتفتيش اشخاص ومساكن هؤلاء الأشخاص وأوردت مباحث أمن الدولة مبررات هذا البلاغ والطلب .

وفي نفس التاريخ أصدر رئيس نيابة أمن الدولة العليا أمرا مسببا بضبط وتفتيش اشخاص ومساكن هؤلاء الأشخاص .

وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣٠ أخطرت نيابة أمن الدولة بأنه قد تم تنفيذ الامر المذكور وانه تم ضبط ٥٢ شخصا من المأذون بضبطهم وتفتيشهم وانه عثر لدى بعضهم على محررات ومطبوعات ومنشورات ثابتة فى محاضر ضبطهم وتفتيشهم .

وعلى هذا بدأت النيابة تحقيق الوقائق المنسوبة للمتهمين فى القضية ٩٠٢ سنة ١٩٧٢ - حصر أمن الدولة العليا مستعملة سلطاتها فى جعل التحقيق سرا .

٢ - وبتاريخ ١٩٧٣/١/٤ أبلغ رئيس مباحث أمن الدولة النيابة العامة كتابة بوقائع اعتصام وتظاهر من بعض طلاب وطالبات كليات جامعة القاهرة بتاريخ ١٩٧٣/١/٣ ورد ذكرهم بمرفقات البلاغ .

وقد تولت النيابة العامة التحقيق فور ابلاغها فى تلك الوقائع وتم استجواب هؤلاء الطلبة والطالبات المقبوض عليهم والبالغ عددهم اثنين وثلاثين طالبا كان قد تم القبض على خمسة وعشرين منهم بدائرة مدينة

الجيزة بينما أُلقت قوات الأمن القبض على السبعة الآخرين بدائرة مدينة القاهرة .

وقد أمرت نيابة الجيزة الكلية بعد استجواب من استجوب من المقبوض عليهم بحبس ثلاثين طالبا وطالبة من هؤلاء المستجوبين على ذمة التحقيق وإخلاء سبيل طالبين من بين من تم ضبطهم بمدينة القاهرة .

٣ - وقد ثبت للجنة من الشكوى رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٢ باب شرقى (اسكندرية) ان النيابة أبلغت من الشرطة بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٧٣ بوجود تجمعات من الطلبة أمام مبنى اتحاد جامعة الاسكندرية بمناسبة صدور قرار غلق الجامعة والمعاهد العليا بلغ عددهم حوالى مائتى طالب لمناقشة الاحداث الجامعية والمطالبة بالافراج عن زملاء لهم سبق ضبطهم وانه خشية من تفاقم الحالة قام أفراد قوة الشرطة المعينة لملاحظة مبنى الاتحاد بالقبض على سبعة من هؤلاء وبسؤالهم فى تحقيق النيابة امتنع اثنان عن الاجابة بينما أنكر الباقون ما نسب اليهم . وقد أمرت النيابة العامة بحبس اثنين من المقبوض عليهم وإخلاء سبيل الخمسة الباقين .

٤ - كما تبين للجنة من الشكوى رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٣ باب شرقى ان النيابة أبلغت من الشرطة ببلاغ عن تجمهر وتظاهر بجهة الشاطبي وانه قد تم ضبط عدد منهم وقد أمرت النيابة فى هذا الحادث بحبس ثلاثة عشر شخصا حبسا احتياطيا على ذمة التحقيق .

وقد أخطرت اللجنة ان الافراج تم أخيرا من نيابة الاسكندرية ونيابة الجيزة الكلية فى القضيتين المشار اليهما عن جميع المقبوض عليهم .

٥ - وبتاريخ ١٣/١/١٩٧٣ أبلغت النيابة ان ستة من طلبة الجامعات والمعاهد كونوا مجموعة مناهضة لنظام الحكم القائم فى البلاد وشاركوا فى

الأحداث الطلابية الأخيرة وقاموا بأعداد منشورات معنونة (ما بعد الحملة الارهابية) بتوقيع لجان الدفاع عن الديمقراطية .

وقد أمرت النيابة بضبط المذكورين وتفتيشهم وعثر لديهم على مطبوعات ومحررات تنطوي على هجوم على النظام القائم وتصفه بالعجز في مواجهة العدو والحرس على السلطة وتورد مطالب منها إلغاء القوانين المعطلة للحريات مثل قانون الوحدة الوطنية ، وتطالب كذلك بحق الشعب في بناء تنظيمات مستقلة عن السلطة مثل « لجان الدفاع عن الديمقراطية » .

٦ - وبتاريخ ١٤/١/١٩٧٣ ضبط بمطار القاهرة الصحفي سمير أمين نادرش يحمل دولارات ومظروفا بداخله أوراق بها أشعار وأزجال ومنشورات صادرة عن الأحداث الطلابية الأخيرة . وقد أفادت النيابة بأنه اعترف بخيازته لتلك المطبوعات .

٧ - وبتاريخ ١٤/١/١٩٧٣ أيضا ضبط العتبانى العتبانى عقل زوج شقيقة أحد المحكوم عليهم فى المؤامرة ويحمل منشورات خاصة بالأحداث الطلابية الأخيرة واعترف فى النيابة بخيازتها وقرر انه حصل عليها من قريب له طالب بجامعة الاسكندرية وقد اعترف هذا الأخير فى النيابة بأنه حرر تلك المنشورات بخطه . وقد أفادت النيابة فى كتابها الى اللجنة انه تبين من اطلاع على هذه المنشورات انها تهاجم النظام القائم وتصفه بالتخساذل واللجوء الى الحلول السلمية واتباع سياسة لارهاب وكبت الحريات . وتطالب بإطلاق سراح الطلبة المحتجزين .

ويهم اللجنة أن تشير الى أن العدد الكلى لطلبة الكليات والمعاهد العليا ٢٥٠ ألف طالب وان عدد الطلبة المحتجزين على ذمة التحقيق حوالى المائة من الطلاب ومن العناصر الأخرى .

مجلات الحائط :

وباطلاع اللجنة علي مجلات الحائط والمقالات التي وردت اليها من الجامعات والجهات المسئولة تبين أنها تتركز معظمها حول :

١ - دعوة للطلاب للدخول في تنظيمات غير شرعية أسمتها لجان الدفاع عن الديمقراطية .

٢ - دعوة الطلاب الى أمرين لا ثالث لهما اما تأكيد حقوقهم المشروعة في الديمقراطية والدخول في معارك تصفوية قد يصل الأمر فيها الى حد اراقة الدماء أو الرضوخ لهذه الشرذمة الباغية منكرين بذلك على أنفسهم أسانيد ومصريتهم وهذا مستحيل (مقالة بعنوان تصفية الديمقراطية في الجامعة - كلية الاقتصاد) .

٣ - التشكيك في صدق القيادة السياسية ورميها بالاستسلام والطعن في جميع المؤسسات الدستورية وعدم الثقة بها .

وأذا كان من المقرر ان حرية الرأي مكفولة ولكل انسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير وان النقد الذاتي والبناء ضمان لسلامة البناء الوطنى .. الا أنه من المقرر كذلك - وعلى قدم المساواة - ان هذه الممارسة يتعين أن تكون في حدود القانون وفي اطار الالتزام الكامل بالمبادئ الأساسية التى أعلنتها حركة التصحيح فى مايو سنة ١٩٧١ من توكيد لحرية الفرد ودعم للممارسة الديمقراطية من خلال المؤسسات الدستورية والشرعية مع الالتزام بتحقيق سيادة القانون .

ومع ذلك فان الحرية لا تعنى غياب القانون ، كما أن سيادة القانون لا تشكل حجرا على الحرية فالحرية جوهر والقانون سياج من حولها يحميها

ويحمى ممارستها كما يحمى القيم والمقومات الأساسية للمجتمع وعلى الخصوص تحالف قوى الشعب العاملة والوحيدة والوطنية بين هذه القوى ذلك ان تحالف قوى الشعب العاملة هو الصيغة الملائمة لضمان الوحدة الوطنية ودعمها والتي ارتضاها شعبنا وأقرها .

ولكن عددا قليلا من الطلاب - كما تحكى لنا الوقائع - يرفض وبإصرار الوقوف عند الحد الذى يتلائم مع القدر من الواجب الملقى على عاتقهم بل هو يفكر وحده ويقرر ويقوم بالتنفيذ والتنفيذ عنده فوري لا يقبل الارجاء .

وبالنظر الى ما أثاروه من موضوعات نجدما جميعها لا تقبل هذا الأسلوب علاجا فالعنف قد رفضه شعبنا أداة للتعبير بل الحوار والافساح والألفة وتقرب البعيد وتجمع الشتات . وان ما يصلح للغير قد لا يصلح لنا لاختلاف البيئة والأوضاع فضلا عن التراث والقيم التى لا يمكن أن يتخلى عنها شعبنا .

خصوصا وان اعطاء الأولوية دائما لأهداف النضال الوطنى والتحررى والحفاظ على الوحدة الوطنية والادراك الكامل للمرحلة الحاسمة التى يعيشها شعبنا تؤكد أفضلية المصالح القومية الشاملة على المصالح الخاصة لأى قوة او فئة اجتماعية .

وقد بلغ الأمر غايته من التشكيك والتروى بما يثيره البعض قصدا فى خوض التحقيق . . .

١ / واذا كان قد قيل قديما ان فى مصر قضاء . . . وتأكدت هذه الحكمة على مدى الأجيال فان سيادة القانون تظل هى الفيصل فيما بين الآراء والاتجاهات والاجتهادات والأمر فى يد النيابة - ومنتهاه الى القضاء ان وجدت دواعيه . . على أن اللجنة لا يفوتها التنويه بأن للمتهم كل الحق فى

انتهاج أسلوب الدفاع الذى يراه فى غير محاولة لوضع المحقق موضع الحرج أو تصويره فى صورة بعيدة عن عدالة يلتزمها . . كما لا يفوتها التنويه بحق الدافع المقدس وأن القيود التى ترد على الاجراءات العسادية للتحقيق أو القبض واردة على سبيل الاستثناء لمصلحة عامة مبتغاة وضع الدستور أساسها وحدد قانون الاجراءات الجنائية وقانون حماية الحريات وضوابطها .

القسم الثانى :

الأسباب على ضوء تحليل الوقائع :

١ - هزيمة يونيو ١٩٦٧ :

ولكن الشعب المصرى العظيم قد استطاع ان يستوعبها ويجعل منها منبعا لتغيير عميق تناول أول ما تناول السلوك ثم امتد الى مناحى الحياة المختلفة يرتفع بها ويسمو .

ولعل من أسباب هذه الهزيمة ظروف عارضة هزت من تقاليد هذا الشعب الذى عاش طوال تاريخه يحافظ على قيمه وتقاليده وتراثه . مما كان مؤشرا الى ضرورة ماحة الى علاج سريع الا أن هذه الهزيمة بصدمتها قد تركت رواسب فى النفوس تبعها لانهايار الامل البراق فى نصر منشود آنذاك . ولقد كان شبابنا أكثر تأثرا بذلك وهذا هو شأن الشباب دائما .

وقد كان الشعب بجميع فئاته يرقب اليوم الذى يفد عليه بأمل غسل العار فأخذ الشعب يتابع إعادة بناء جيشه وما ينشر عن انباء اشتباكاتهِ وبطولاته التى تتلمس الفرص لتأخذ مكانها .

واذا كانت هذه المتابعة من شأنها أن تحرك فى النفوس أملا فانها تثير أيضا قلقا .

وإذا كان مجتمعنا من ناحية أخرى يمر ببعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي مردها الى الظروف التي نجتازها فان هذه المشاكل قد ضاعفت من هذه الحالة .

٢ - الفراغ السياسي في الجامعات :

لقد اتضح للجنة ان هناك فراغا سياسيا في الجامعات مرده للأسباب الآتية :

(أ) عدم فاعلية لجان الاتحاد الاشتراكي بالجامعات الفاعلية المرجوة نتيجة لعدم تحركها السريع المستجيب لمتطلبات التساؤل والاحداث والمواقف شرحا وتوضيحا حتى وصلت الى التوقف شبه الكامل أمام أحداث مسرت وتمردون أداء الواجب اللهم الا في مواقع قليلة ونتيجة ليقظة البعض وحسن تحركهم .

ولقد تحرك التنظيم السياسي فعلا عند وقوع أحداث الطلبة في يناير ١٩٧٢ ولكنه لم يلبث ان هدأت بعد انتهاء تلك الأحداث بدلا من استمرار التحرك وملء الفراغ الفكري لدى الطلاب .

(ب) ضعف الترابط الوثيق بين الأساتذة والمدرسين والمعيدين وبين الطلبة في بعض الجامعات مما انعكس أثره على العمل السياسي فظهر في صورة عدم المبالاة بالتنظيم نفسه .

(ج) ان طريقة تكوين اللجان لا تساعد على القيام بالعمل السياسي داخل الجامعة اذ أن التشكيل الحالي لا يضم العناصر الكافية من الطلبة فضلا عن انه عنصر دائم التغير والنقصان بالتخرج .

٣ - اتحادات الطلاب :

فقدت هذه الاتحادات قدرتها الكاملة وفاعليتها المرجوة اذ لم يتسن

لها كقيادات السيطرة والتوجيه على القاعدة الطلابية ف جماهير الطلبة ترى ان الاتحادات أصبحت قاصرة على تناول حتى الاغراض التي أنشئت من أجلها .

ولقد كان البعض من أعضاء مجالس الاتحادات يساير أحيانا بعض الآراء التي تطفو على سطح الأحداث بدلا من التوجه الى القاعدة العريضة وتوثيق الصلة بها كسبا لثقة متبادلة شريفة ومواجهة لآى تيار منحرف .

وكان تأخير انتخابات الاتحادات الطلابية عن موعدها فرصة استغلتها العناصر المثيرة بدعوى ان تشكيلات الاتحادات القائم ستظل مقروضة على الطلبة .

٤ - الفراغ السياسى والتيار الفكرى المناهض :

لقد كان لركود العمل السياسى وغياب منظمة الشباب عن المحيط الجامعى لممارسة نشاطها بين الطلاب وتحملها مسئولياتها السياسية لعذر او لآخر . وخصوصا بعد ما تردد فى هذا الشأن عقب أحداث يناير سنة ١٩٧٢ أثر كبير فى ايجاد مناخ ملائم لظهور تيار فكرى مناهض تمثل فى اليسار بكل ألوانه استقطب مجموعات قليلة من الطلاب مستعينا بتنظيم دقيق لتحريكه وحددت حركة هذا التيار كما جاء فى تخطيطهم وكما سبق ونادوا به فى مؤتمراتهم من كتاباتهم وخاصة المنشورات التى كانت توزع على الطلبة متضمنة :

« أن هناك بديهية أولية يجب الاتفاق عليها وهى « بلا يسار لا انتصار » ان اليسار فى مصر وتصديه للسلطة فى هذه الفترة ليس مسئولية قضية الاشتراكية ولكنه مسئولية القضية الوطنية أو بمعنى أصح مسئولية تحرير الأرض . ان مسئولية اليسار تنحصر فى تعرية السلطة وان مسئوليتهم

داخل القطاع الطلابي هي استغلال تجمعهم الذي تحركوا به في العام الدراسي الماضي للتحرك هذا العام لكشف السلطة وإخراجها عن طريق مجالات الحائط والندوات السياسية الموسعة وسوف يساعد على ذلك ضعف السلطة التي لن تستطيع ضرب العناصر المتحركة داخل الجامعة في الفترة المقبلة وإن الحوار كفيلا بأن يفجر كل شيء .

ولا يمكن أن نغض العين في هذا المجال عن نشاط بعض الكتاب في أكثر من مجلة لعرض هذه الأفكار وتحبيذها والمقالات المختلفة في بعض الصحف اليومية كما أن بعض المراكز الثقافية الأجنبية تبذل جهودا كبيرة في عرض هذه المبادئ بشتى الوسائل .

٥ - عناصر التنظيم الطليعي :

لقد كان لبقايا التنظيم الطليعي موقف يتردد بين اتجاهين : الأول اتجاه يناهض النظام القائم ويأخذ أسلوب المهاجمة منهجا له ولا يرضى بهذا الأسلوب بديلا ولا ينبغي أن يقتنع به وذلك كله لارتباطه الشخصي ببعض قيادات هذا التنظيم التي صفتها حركة التصحيح .

والاتجاه الثاني خيل إليه أن حركة التصحيح بتصنيفها لمراكز القوى التي كانت تقود هذا التنظيم إنما تحاول النكوص على الخط السليم للثورة ففقد الثقة وظل يتخذ موقفا بين التأييد والمناهضة والتردد بينهما .

٦ - وبدلا من العهل السياسي البناء المستمد من الفكر الصحيح والابعاد الحقيقية لمواثيقنا السياسية (الميثاق وتقريره - وبيان ٣٠ مارس ، وبرنامج العمل الوطني) ظهرت على مسرح الأحداث مجموعات اتخذت لنفسها أشكالا تنظيمية ومسميات مختلفة فنجد مثلا : الجماعات الدينية والجماعات الاقليمية .

٧ - وفي غمرة هذه الجماعات المتشابكة يقف اليمين بعيدا عن الصورة في الظاهر سعيدا بهذه التحركات عاملا على تغذيتها من وراء ستار ومتربعا اجتناء الفائدة وجنى الثمار .

الى جانب ذلك كله نجد ان العلاقة بين الطلاب والاساتذة بعدت عن الوضع الذي يجب أن تكون عليه هذه العلاقة وساعد على ذلك الاعداد الكبيرة التي تضمها الجامعة مما يفقد الأستاذ وضعه كقدوة ورائد ويضعف الصلة بين الأستاذ والطالب .

٨ - واذا كان هذا كله يحدث في الجامعة فان سياسة جديدة أخذت تطل على هذا الجو المشحون هي سياسة الابواب المفتوحة أمام الطلاب من بعض القيادات واذا كان مطلوبا أن تفتح الابواب والنوافذ الا أن الضرر من ذلك يكون أكيدا اذا كان تدليل المتقمن وقبول كل مطلب سواء لقي سندا سندا من الحق أم غاب عنه سنده قصدا الى الاستقطاب والاحتواء ، الأمر الذي يعكر الجو الملائم والمناخ الصالح سواء للعمل السياسي أو التحصيل العلمي .

دور أجهزة الاعلام :

ومما ساعد على تفاقم هذه الاحداث وعدم وضوح الرؤية تجاه قضايانا الوطنية والمصرية انه لم يكن لدينا استراتيجية ثابتة لخطتنا الاعلامي فضلا عن انه هناك أقلاما تدفعها فكرها العقائدي الى الخروج عن خطتنا الوطني في هذه الظروف الدقيقة التي يجتازها الوطن .

وانعكس ذلك على مفاهيم بعض الشباب مما أوقعهم في حيرة وبلبلة فكرية بدت آثارها واضحة فيما نشر بصحافة الحائط والمنشورات داخل الجامعة .

وان بعض أجهزة الدولة التنفيذية والسياسية لم تتحمل واجبها
بمسئولية كاملة تجاه احداث الطلبة منذ يناير سنة ١٩٧٢ .

وكان ببطء الحركة احيانا والسكوت عنها احيانا اخرى ضاربا اطواقه
في هذه الأجهزة وكانت مبادرة السيد الرئيس أنور السادات بطلبه تشكيل
لجنة « تقصى الحقائق » من مجلس الشعب بمثابة مؤشر يتحرك بوعى تجاه
تلك الأحداث .

المشاكل الاجتماعية :

كان نتيجة للتوسع فى التعليم الجامعى ان فتحت الجامعة ابوابها امام
جميع فئات الشعب تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص وتطبيقا لمبادئ الاشتراكية
الامر الذى اوجد مجاميع من الطلاب متباينة فى الظروف الاجتماعية بعضها
فى حاجة ماسة الى الرعاية حتى تتوفر له ظروف الحياة الجامعية ممثلة فى
مشاكل السكن والمأكل والملبس والانتقال والرعاية الصحية ورعاية
الشباب .

وهناك امر آخر جدير بالملاحظة ، فمع اقتناع الشباب بأداء واجب
الدفاع عن الوطن وضريبة الدم التى كانت ولا تزال مطلبا أساسيا لشبابنا
ولكل مواطن يعيش على تراب مصر الا ان ثمة واجب آخر يشغل فكر هذا
الشباب هو انهم مطالبون بالاسهام فى البناء الداخلى للوطن لذلك يخالجهم
التفكير فى إعادة النظر فى أسلوب التجنيد للمواثمة بين أداء الواجب
العسكرى والمساهمة فى البناء الداخلى ورعاية للمستقبل .

ان المتاح من المدرجات وقاعات المحاضرات وكذا حالة المعامل وما بها
من قلة التجهيزات لا تقى بالحاجة وهى عوامل تحول دون التحصيل العلمى
المطلوب للطلاب ورغم ما بذل فى الفترة الاخيرة من جهود فى التوسع فى

المدرجات والبعثات وآلات البحث للعلمى وما اعتمد لذلك من مبالغ الا ان ذلك فى حاجة الى دعم قوى وسريع .

القسم الثالث :

الأسس الكفيلة لتحقيق أسلوب الحياة الجامعية السليمة :

لقد رأت اللجنة ان تستمع الى جميع الآراء المتعلقة بأسلوب الحياة الجامعية ، فكانت الاجتماعات العديدة بمديرى الجامعات وعمداء الكليات والمعاهد وأساتذتها واتحادات الطلبة وأمناء الاتحاد الاشتراكى والعديد من الطلاب بل وبعض الطلاب المقبوض عليهم أو الذين كانوا معتصمين .

وكذلك كانت الاجتماعات واللقاءات بالسادة الوزراء والسيد الأمين العام للاتحاد الاشتراكى بالنيابة والسادة أعضاء الأمانة العامة والسادة المحافظين وكذلك تمت الاجتماعات بهيئات ومكاتب جميع النقابات المهنية وأمناء الاتحاد الاشتراكى والاتحاد التعاونى الزراعى والسيد رئيس الغرفة التجارية وغير ذلك من الاجتماعات واللقاءات التى قامت بها اللجنة .

ولقد استبان للجنة من جميع المناقشات التى دارت فى هذه الاجتماعات ومن الآراء التى أبديت فى التقارير أو المحاضرات التى اطلعت عليها انه يمكن حصر الاسس الكفيلة بتحقيق أسلوب الحياة الجامعية السليمة فى الأمور الآتية :

(اولا) تأكيد استقلال الجامعة :

الجامعة أقدر دائما على حل المشاكل ومشاكل طلابها وذلك يؤكد استقلالها ويدعم كيانها ويحفظ لها دائما هيبتها ومكانتها :

واعمالا لمبدأ وحدة القيادة فى الجامعة أساتذة وطلابا وباعتبار ان هذه

القيادة ضمان لتحقيق وحدة الفكر الجامعي ترى اللجنة أن يتم اتصال المسؤولين من خارج الجامعة بالطلاب من خلال قنوات القيادة الجامعية، لأن ذلك يوثق الصلات، بينهم ويدعم ثقة الطلاب في أساتذتهم .

(ثانيا) حل المشاكل الاجتماعية للطلاب :

ان اللجنة لابد وان تذكر ما بذلته الدولة من جهود لتيسير الحياة الاجتماعية للطلاب وخاصة من حيث التوسع في الاسكان الجامعي وكذلك زيادة الاعتمادات الخاصة بتلك الطلبة والتوسع في خدماته الا أن هذه الجهود ما زالت في حاجة شديدة الى الدعم القوي السريع تحقيقا لوصول هذه الخدمات الى أكبر عدد ممكن من الطلاب وخاصة فيما يتعلق بمشاكل الاسكان والرعاية الصحية والاجتماعية وبصفة خاصة مشكلة الكتاب الذي يجب أن يكون في متناول يد كل طالب مهما كانت ظروفه الاجتماعية .

واذا يتطلب ذلك ضرورة تطوير الأجهزة التنفيذية القائمة على رعاية الشباب بما يحقق زيادة حجم تلك الخدمات واتساع نطاقها فان اللجنة ترى وجود زيادة الاعتمادات المتخصصة لهذا الغرض وصولا الى حل مشاكلهم الاجتماعية .

(ثالثا) الممارسة السياسية بالجامعات :

ان المشاركة السياسية حق للجميع وهي أيضا واجب عليهم ومما لا شك فيه ان الشباب بصفة عامة والطلاب بصفة خاصة يضطلعون بقدر كبير في هذا المجال ذلك انهم يحملون امانة المستقبل وقد أكد السيد الرئيس أنور السادات هذه المبادئ في خطابه أمام المؤتمر القومي بقوله :

« ... اننى لا أريد عزل حركة الشباب ولا أريد ضرب حركة الشباب وفى يقينى ان مثل ذلك خسارة لقوى النضال الوطنى بل هو خسارة للقوى

الصناعة للمستقبل ولكننى رأيت وما زلت أرى ان مبادرة الشباب الى الاهتمام العام مطلب: من مطالب الثورة والمركة وما بعد المركة على أن يكون ذلك من خلال المؤسسات وليس خارج المؤسسات .

وتنظيما لهذه الممارسة وحتى تؤتى ثمارها وتحقق الهدف الوطنى المرجو منها وتكفل الحرية كاملة للطلاب جميعا فى اطار منظم يرقق لها السياسة غايتها كما يحفظ للعلم والدراسة الجامعية قدسيته ، فان اللجنة توصى :

أن تكون هذه الممارسة :

أولا - من خلال هذه المؤسسات وليس خارجها .

ثانيا - فى غير أوقات الدراسة .

ثالثا - فى مقار الاتحادات الطلابية بالمعاهد أو الكليات التى يجب على هذه المعاهد والكليات أن تعمل على تدبيرها صالحة لهذه الممارسة وتشمل هذه الممارسة ما يدور من حوار وما يعقد من لقاءات وندوات ومؤتمرات .

رابعا - أن يضاعف الأساتذة جهودهم فى عقد لقاءات مع الطلاب يجرى فيها حوار سياسى فى ضوء مناقشات حرة بهدف الوصول الى وضوح فكرى للوحدة الوطنية وخطنا السياسى العام .

(رابعا) مجالات الخائط :

نتيجة لما تبين للجنة بعد اطلاعها على عديد من هذه المجالات فى بعض المعاهد والكليات ان بها ما لا يمكن أن يتصور صدوره من طلابنا الذين نعتز بهم مثال ذلك :

١ - مقالات منافية للقيم الأخلاقية والدينية بلغ بعضها حد انكار وجود الله جاء بها :

(أين الله ؟ أوتونا به حتى نصدق .. يجب أن نبحث عن اله جديد) .

٢ - مقالات داعية الى العنف والاثارة مثل (.. دعوة الى الدخول فى حركة تصفوية تصل الى حد اراقة الدماء ...) .

٣ - مقالات تجاوزت حد الاسفاف فى الفاظ تنطوى على استهتار واستهانة بمؤسسات الدولة .

٤ - ان بعض مجلات الحائط أتت الى الجامعات من خارجها بل ورد بعضها من محافظات أخرى محررة مرسومة على ورق مصقول . وبذلك خرجت عن نطاق التعبير الجامعى .

٥ - ان محاولات بذلت من بعض الأساتذة لتطبيق لائحة الصحافة الجامعية التى أقرها مجلس اتحاد طلاب الجامعة فى ١٦/١٠/١٩٧٢ ومنع ما وقع من مخالفات . فكان التصدى لهم بل - والاعتداء عليهم من بعض الطلاب نتيجة لكل ذلك (كلية طب الاسنان بجامعة القاهرة - كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية) .

(أودعت اللجنة صوراً من بعض مجلات الحائط أمانة المجلس للاطلاع عليها) .

وقد اتجهت آراء الى الغاء هذه المجلات والاستعاضة عنها بصحافة حرة فى كل كلية من كل جامعة لها نظامها وحريتها وقدسيته يعبر فيها الطلبة عن آرائهم تعبيراً حراً وصادقاً وأميناً على غرار مجلة صوت الجامعة التى تصدر عن قسم الصحافة بمعهد الاعلام والتى يوجد مثيل لها فى كل كلية ومعهد مع دعمها ورعايتها .

الا أن اللجنة ترى اتاحة فرصة جديدة لهذه المجلات تؤدى فيها دورها فى التعبير عن آراء الطلاب مع الالتزام بالقيم الدينية والروحية والوطنية

وعلى أن تحدد كل كلية مكانا معيناً يخصص لها وأن يؤخذ بالحزم كل من يجاوز هذه الحدود .

كما ترى اللجنة في ضوء ما سبق أن انتهت اليه من استمرار تلك المجلات أن تقوم الجامعات بتشكيل هيئة تحرير مشتركة من الأساتذة والطلاب بكل كلية أو معهد لا يكون لاحد من خارج الجامعة سلطان عليها وتتولى هذه الهيئات في ظل مبدأ سيادة القانون متابعة تنفيذ قواعد لائحة الصحافة الجامعية كما تعنى بوجه خاص بمراعاة الأسس الآتية .

١ - حرية ابداء الراى .

٢ - عدم التعرض للأديان أو الخوض فى ذات الله تعالى .

٣ - احترام المبادئ الأساسية للثورة وعدم الخروج عن الخط السياسى

الوطنى .

٤ - احترام حقوق المواطن وصون كرامته يستوجب البعد عن تناول الشخصيات الجامعية والشخصيات العامة بما ينطوى على أمر تؤثمه قوانين الدولة .

٥ - مراجعة ما يطلب نشره من آراء تدور خارج الجامعة وقرار ما يتفق منها والتعبير عن الراى الحقيقى النابع من الجامعة .

(خامسا) كفالة الحريات الجامعية :

ان كفالة الحرية الجامعية أمر ضرورى للتعليم الجامعى لايجاد صيغة تحفظ للجامعة قدسيته ولقاءات الدروس والبحث حمايتها وحرمتها .

غير أن اللجنة لاحظت غياب هذه المفاهيم عند البعض ما أدى بقاء من العناصر الطلابية - تحت ستار شعار اطلاق الحريات وبدوافع خاصة منها ما يتصل ببعض الانحرافات قد نادت بإلغاء مجالس التأديب الجامعية ومع

ما ينطوى عليه هذا المطلب من رفض أية قواعد قانونية تحكم سلوك الطلاب ولو كانت نابعة من مجتمعهم الطلابي وتقوم على تطبيقه سلطات هذا المجتمع فانه مفض لا محالة الى مجتمع طلابي تمة الفوضى وهسفا لا يتفق وقدسية الجامعة وجلالها . ومن ثم ترى اللجنة تأكيداً واحتراماً لمبدأ سيادة القانون وحماية للقاعدة الطلابية العريضة مما يصرفها عن نشاطها العلمى الوطنى - ضرورة وضع اللائحة الجامعية موضع التنفيذ الحازم والجاد .

ولقد أكد السيد الرئيس أنور السادات انه لن يعيد الحرس الجامعى واللجنة تحيى الهدف الذى تغياه الرئيس تأكيداً بان طلاب الجامعات وهم صفوة شبابنا وأمل مستقبلنا أقدر ما يكونون على صيانة الجامعة وقدسيته .

الا أن اللجنة لاحظت أن حرم الجامعة أصبح مباحاً للغرباء عنها الذين أساءوا بذلك للتعليم والتقاليد الجامعية كما أساءوا الى الطلاب أنفسهم . لذلك ترى اللجنة ان تقوم كل جامعة بوضع نظام فى هذا الشأن قوامه افاد مدنيون تنظمهم لائحة تشتمل على بيان اختصاصاتهم وأسلوب عملهم وتبعيتهم الكاملة لرئيس الجامعة .

(سادسا) نظام الرواد :

ان وجود الرائد قد يكون ضروريا فى وقت يمارس فيه الطلاب نشاطهم الاجتماعى والسياسى والرائد فى هذه الحالة هو الصلة الضرورية بين ادارة الكلية التى يهملها نظام الدراسة وصالح الطلاب وبين الطلاب الذين يهتمون بممارسة نشاطهم الاجتماعى والسياسى وهذا فضلا عن التوجيه والترشيد الذى يجده الطلاب فى أساتذتهم .

لذا ترى اللجنة الابقاء على نظام الرواد وتدعيم اختصاصاتهم بما يمكنهم

من القيام بدورهم على الوجه الأكمل ويمكنهم من ارساء أسس وتقاليدهم في الحياة الجامعية .

(سابعاً) نظام الأسر :

تقضى أصول التربية أن تتعاون هيئات التدريس مع الطلاب توجيهها ورعاية وإشرافاً . ولما كانت الأسرة تعتبر النواة الأولى للمجتمع الكبير فإن نظام الأسر الجامعية يحقق هذا المبدأ في نطاق الجامعات وهو يساعد على تشكيل جماعات متماسكة ذات ولاء واحد وفكر واحد قوامها الدين والأخلاق والوطنية .

لذلك ترى اللجنة إعادة نظام الأسر حيث يكون لكل عضو في هيئة التدريس أسرة ينتمى إليها ويرتبط بها مجموعة من الطلاب .

(ثامناً) القوى العاملة :

تخطيط القوى العاملة على أساس سليم بحيث يكون تعيين الخريجين في أماكن تخصصهم .

(تاسعاً) تشكيل لجان الاتحاد الاشتراكي بالجامعات :

ترى اللجنة في ظل المفهوم السليم لدولة المؤسسات أن صيغة تحالف قوى الشعب العاملة تتسع للحوار الحر غير المفروض بلا حدود للفكر وصولاً لموقف وطني مصري موحد وبذلك يصبح تشكيل لجان الاتحاد الاشتراكي بالجامعات والمعاهد العليا المؤسسة السياسية التي تمثل الديمقراطية وحرية الفكر مما يقتضى إعادة النظر في تشكيل هذه اللجان بحيث يمثل الطلاب في هذه اللجان بنسبة أكبر حتى يمكن تلاقي آثار تناقض الأعضاء نتيجة تخرجهم وضماناً لفاعلية هذه اللجان وتمكينها من أداء دورها في قيادة العمل السياسي بين الطلاب وبحيث يكون رئيس اتحاد الطلاب في كل كلية

عضوا في لجنة وحدتها حتى يتم التنسيق والربط بين اتحاد الطلاب ولجان
الوحدات .

(عاشر) الاتحادات الطلابية :

هي الوعاء الذي يجمع بين نشاط الشباب والبوتقة التي تصهر فيها
عناصرهم ويتعلمون كيف تكون القيادة وكيف تكون العناية بشئون المجتمع
في مجتمعهم الصغير .

وهي لذلك يجب أن تدعم لتحقيق الغاية منها . وتري اللجنة بشأنها :

اولا : (ا) أن تعدل اللائحة بما يكفل تحقيق مشاركة أكبر عدد
ممكن من الطلاب في اختيار ممثليهم .

(ب) أن يعلن تقرير كل ثلاثة أشهر عن الحالة المالية للاتحادات .

(ج) أن تعقد مؤتمرات دورية ليكون الطلبة دائما على علم بما يجري
في اتحادهم ويبدون في ذلك آرائهم ومقترحاتهم مشاركة من الجميع في
شئونهم .

ثانيا : تحديد موعد الانتخابات بحيث تكون مع بداية العام الجامعي
ويصدر قرار بذلك من السيد وزير التعليم العالي دون توقف على اذن من
أحد آخر .

ثالثا : يشترط في المرشحين لعضوية الاتحاد أن يكونوا من الناجحين
وإلا يكون قد صدرت ضدهم أحكام تأديبية .

رابعا : اسباغ صفة المال العام على أموال الاتحادات الطلابية منع
ما يتبع ذلك من اجراءات المحاسبة والرقابة .

خامسا : أن يمثل رئيس الاتحاد في كل كلية رئيس الاتحاد العام

فى الجامعة وكذلك رئيس الاتحاد العام فى هذه الاتحادات فى المستوى المقابل لها فى تشكيلات الاتحاد الاشتراكى .

(حادى عشر) الجامعات الاقليمية :

الجامعات الاقليمية مطلب شعبى أثبت فاعليتها وحقت قدرتها على تأثيرها فى مجتمعها وكفلت الراحة والاطمئنان لأبنائها الأمر الذى يحتم التوسع فيها والاهتمام بها وتوفير الامكانيات لها ولأعضاء هيئات التدريس بها .

وترى اللجنة دعمها حتى تتمكن من أداء دورها وحتى تتيح الفرصة للشباب أن يتزود بالعلم دون معاناة الابتعاد عن أسرته حتى لا تضعف روابط الأسرة ودون تحمل متاعب مشكلات الاسكان والمواصلات ومن جهة أخرى تخفيفا من حدة هذه المشاكل وتخفيفا لما يثقل كاهل الأسرة من الأعباء المالية والتخفيف عن الجامعات الأصلية وعن المدن التى تتركز فيها هذه الجامعات .

(ثانى عشر) هيئات التدريس :

ان الأساتذة فى الجامعة هم قيادات العلم والثقافة فى بلدنا وعلى كاهلهم يقع عبء تكوين المواطن الصالح من خلال العلم والصلاة الوثيقة بينهم وبين أبنائهم .

انهم عماد نهضتنا الذين يتحملون أمانة الحضارة العظيمة لشعبنا العظيم انهم آباء هذا الشباب الذين يرى فيهم القدوة الحسنة وهذا يجعلهم فى مقدمة العمل الوطنى علميا كان أو سياسيا فالثقافة والثقافة السياسية بالذات يجب أن يكونوا السباقين الى إرساء قواعد ثابتة لها .

ان فكرنا السياسى ينتظر دورهم الفعال فى شرحه وتعميقه على

أساس من ماضٍ مجيد وواقع يحتاج الى جهود ومستقبل يتضمن الأمل الكبير .

والممارسة السياسية هم روادها في الجامعات وعن طريق الاقتداء يخرج شبابنا الى الحياة مدعماً واثقاً . مؤمناً بقيمه ومؤمناً بوطنيته ومؤمناً بواجبه .

(ثالث عشر) التربية القومية :

تلاحظ اللجنة ان شبابنا يحتاج الى عمق في دراسة تاريخه وحضارته وتراثه .

ولو ان دراسة هذه المواد كانت بأسلوب البناء الفكرى السليم والتربية المخلصة لوجد شبابنا ذاته متمثلة في ثقافة عميقة وحضارة عريقة وتراث خالد ولعز عليه أن يغزوه أى فكر .

ان شبابنا يتحمل أمانة العطاء للعالم فكراً ونوراً وإنسانية .

لذلك ترى اللجنة أن تكون هذه التربية منذ بداية المراحل التعاميمية وتتدرج من مرحلة الى أخرى حتى تكتمل في المرحلة الجامعية بتكوين الشخصية المتكاملة لشبابنا المحققة رجاءنا وأملنا .

ولذلك نقترح تكوين مجلس أعلى من الأساتذة والمتخصصين لوضع أسلوب ومواد التربية الوطنية والمواد القومية في جميع المراحل ويرغى البحث والتأليف لاستخراج التراث .

(رابع عشر) العلم وخدمة الحركة :

واذ ترى اللجنة انه في هذا الوقت الحاسم الذى نواجه فيه عدونا مواجهة يحتل العلم فيها أهم جانب من جوانبها فان كل زيادة في عدد من تخرجهم الجامعة انما هي رصيد غال تعتز به أمتنا يضاف الى ما بذله ويقدمه

شعبنا من أجل معركة التحرير والنصر ، ولن يغفر شعبنا أى حدث يعوق تحقيق هذا الهدف أو يعطله ، مما يلتقى وأهداف العدو فى تعطيل مسيرتنا العامة لينال من اصرار شعبنا على خوض معركته بكافة امكانياته المادية والبشرية والعلمية .

ومن أجل ذلك تؤكد اللجنة على ضرورة الحفاظ على الجبهة الداخلية والجامعات من أعز وأغلى ركائزها مما يوجب عدم التهاون مع كل من تسول له نفسه النيل منها .

خاتمة

ان اللجنة فى ختام تقريرها وهى تؤكد ايمانها بالمبادئ الأساسية التى ارتضاها شعبنا وأكدها قائدنا .

ايمان بالقيم الدينية والروحية سلاحا قويا لانتصارنا وطريقا واحدا لحياتنا وعملنا .

ايمان بالحرية والديمقراطية والاشتراكية ودعامة أساسية لمجتمعنا وصولا به الى تحرير أرضنا وتحقيق كرامتنا .

ايمان بسيادة القانون ، حماية لحریتنا وصونا لكرامتنا .

ايمان بجامعاتنا ، منارة لامتنا وقلعة لحضارتنا وحصنا لتقدمنا .

ايمان بطلابنا وشبابنا ، عدة لشعبنا وأملا لمستقبلنا .

ان شعبنا كله اذ يؤمن بذلك ليؤمن بأن غدا مرتقبنا مشرق عليه ، وبأن نصرا مؤزرا مقبل اليه وبأن شبابا طاهرا هو أمل الغد المرتقب . وعدة النصر المؤزر وذخيرة مصر الغالية . . وبناء مصر الحالدة . . مصر المستقبل . « وما النصر الا من عند الله ان الله عزيز حكيم »

وكان أول المتحدثين الدكتور جمال العطيفى الذى قال : حينما نتكلم

عن حرية التعبير فانه يبدو اننا فى حاجة الى أن نذكر بكثير مما أنجزناه فى أقل من عامين منذ ١٥ مايو وفى هذه القاعة بالذات تم انجاز الكثير ويجب ألا نحجب عن الطلاب أو عن الرأى العام تبيان ما تم فى هذه الشهور القليلة .

ثم بدأ يعدد انجازات مجلس الشعب قائلا : لقد رفضتم قرارا بقانون وقعه رئيس الجمهورية واستجوبتم وزراء وبادرتم باعداد تشريعات هامة مكملة للدستور منها تشريع حماية الحريات الذى كفل للمتهمين حتى فى قضايا أمن الدولة حق التظلم وكان هذا الحق منكورا عليهم فى قضايا أمن الدولة وفى أى جريمة أخرى يعنيها رئيس الجمهورية وحتى الطلبة المحتجزون يتمتعون اليوم بحماية هذا القانون ومن حقهم بعد ثلاثين يوما أن يتظاهروا الى القضاء .

واستطرد فى كلامه لأعضاء المجلس قائلا : لقد ناقشتم برنامج الحكومة بجدية وموضوعية ونقد وقد طلبت منكم الحكومة اصدار تفويض محدود لرئيس الجمهورية يوقع بمقتضاه على صفقات السلاح التى تعقدها الجمهورية . وعندما عرض المشروع على لجنة الشئون التشريعية بالمجلس تحفظت ليكون متفقا مع أحكام الدستور وطلبت لأول مرة أن يكون التفويض لمدة سنة أو حتى ازالة آثار العدوان أى المواعدين أقرب وكان التفويض قبل ذلك مطلقا وبغير قيود .

ثم قال : ليس من حقى وليس من شأننا فى هذا المجلس أن نحاكم الطلاب ولم نأت هنا لنصدر أحكاما بالادانة لكننا جئنا لنعالج ظاهرة ونتعمق فيها بذات أسلوب ١٥ مايو وهو أسلوب الحوار الديمقراطى حتى ولو خرج البعض على أصول وضوابط هذه الممارسات الديمقراطية .

ومن حق الطلاب أن يعبروا عن أنفسهم وهذا أحد أهداف النظام .

أما العضو أحمد فؤاد فقد عبر عن رد الفعل قائلا : محاولة الطلاب الخروج بنشاطهم خارج أسوار الجامعة بمسيرات واتصال بعضهم بقلّة من أعضاء مجالس إدارة النقابات المهنية بهدف الخروج بالحركة الطلابية الى حركة أرادوها حركة هدم للوحدة الوطنية . ولا أخالنا جميعا وكل الناس الا مطالبين بالحسم والحزم مع هذه القلة القليلة ولا بد من سيادة القانون . اننا جميعا نطالب بسيادة القانون حماية للحرية وصونا للكرامة . ثم برر الظروف التي يمكن أن يؤخذ فيها بإجراءات استثنائية سبق أن رفضتها حركة التصحيح في ١٥ مايو وكما أعلن في حينها . فقال مسع ضرورة أن يتأكد دائما للناس عدالة التحقيق وان بعض القيود التي ترد على الاجراءات العادية للتحقيق أو القبض أو التي ترد على سبيل الاستثناء لمصلحة عامة مبتغاه تنتهى بمجرد تأدية غرضها مع الأخذ في الاعتبار عامل الوقت .

أما العضو محمد عقل فقد هاجم أحداث الطلبة واعتبرها خاصة بقلّة وليس بالكثرة فقال : هذه القلة المارقة رفعت عدة شعارات وكلها شعارات نعرفها جميعا حتى منذ قبل الثورة وطالبوا بحرية الصحافة الجامعية - وهل من المعقول أن تخرج قصيدة شعر في الصحافة الجامعية تشبه مصر بما لا يمكن أن يقال ولا يسمع واذا ما سألناهم كيف تكتبون ذلك قالوا : هذه حرية رأى .

ثم تساءل وأجاب أيضا فقال : ومن الذى يجب أن يدخل تحت اطار حرية الرأى . . حرية الرأى لابد أن تحترم قيم المجتمع ومبادئ الثورة وقيمها .

ومعنى ذلك أنه لا يجب أن يخرج علينا رأى يقول فلننتصالح مع اسرائيل فاذا قلنا لهم كيف تقولون ذلك قالوا هذه حرية رأى .

: واستطرد العضو يؤكد على تمسكه وضرورة ذلك بالنسبة للطلبة

أيضا بمبادئ ثورة يوليو ١٩٥٢ حيث اعتبرها أيضا ذات صيغة شخصية أرسخها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حيث قال فى ذلك : ويخرج آخر ويشكك فى مصير الأمة العربية فاذا ما قلنا لهم كيف تفعلون ذلك قالوا هذه حرية رأى .

كل هذا مرفوض لأن حرية الرأى ومناقشة الأمور يجب أولا أن تحترم قيم المجتمع ومبادئ الثورة وقيمها . هذه المبادئ وهذه القيم هى التى نحترمها .

نحن مع الطلبة الشرفاء اذا ما أرادوا أن يناقشوا قضايا المجتمع وهم على ايمان كامل بمبادئ الثورة وقيمها ولكننا لسنا مع القلة المارقة التى تحاول أن تشكك فى قضايا المجتمع هذه القلة المارقة ترفع شعارات مضللة تنتشر أحيانا تحت اسم الناصرية والناصرية بريئة من كل هؤلاء . نحن الناصريون الشرفاء أصحاب المصلحة فى الثورة وفى الاشتراكية نقف مع الناصرى الأول محب أنور السادات خليفة عبد الناصر حامى حمى الناصرية وسنظل مع هذا القائد ندافع ونحارب تحت نفس الأعلام التى حارب واستشهد فى سبيلها المناضل الحالد جمال عبد الناصر .

ثم وقف ناصف طحون يعلن رأيه المبدئى كرد فعل فقال : مما يؤسفنا جميعا أن نسمع فى هذا العام انه كانت هناك شعارات بمجلات الحائط وفى كتاباتهم تنكر وجود الله سبحانه وتعالى فهل وصل الأمر الى هذا الحد ؟ وهل منطق الحرية والديمقراطية يسمح لهم بالتعرض لمثل هذه الأمور وبهذه الدرجة التى كانت محل استنكار من جميع فئات الشعب ممن التقيت بهم بالأمس بعد أن علموا بما ورد فى تقرير اللجنة .

أما العضو الدكتور محمود القاضى فوقف والغضب يملأ حديثه فقال : ان الطلبة ينفرون من مجالس التأديب وليس لهم فى ذلك حق . اذ لا بد أن

تكون هناك مجالس تأديب ويقدم المخطيء اليها ويصدر ضده الحكم المناسب . ان القانون الجديد للجامعات الذي صدر في غيبة المجلس - ولم يعرض على المجلس للموافقة عليه بعد - يشرك الطلبة في كل التشكيلات المختلفة كما ان الدستور ينص على القضاء الشعبي فما الذي يحدث لو أن مجلس التأديب المكون من ستة أو سبعة أساتذة يشترك فيه ممثل للطلاب ؟ أعتقد انه لا ضرر من ذلك .

ثم قال : اننى أرى انه اذا أردنا أن نعرف متى حدثت حوادث لها أهمية بعض الشيء هنا فأننا نجد أن كل ما حدث ليس له أهمية وكان يمكن علاجه وضبطه وتقويمه بالارشاد والتوجيه السياسى . أما أن نقول مثلا ان هناك طالبا اتصل باحدى السفارات الأجنبية وحصل منها على مبالغ فهذا أمر هام . ثم عاد وقال :

أما التجاوز في ابداء الرأى أو مثل ذلك في عهد الحرية والديمقراطية في عهد الرجل - أنور السادات - الذى يرفض أن يوقع كشفا بالقبض على طالب واحد فانه يمكن معالجة هذا التجاوز في ابداء الرأى بالتوجيه السياسى :

أما عما ذكره العضو بالنسبة لتوقيع كشف بالقبض .. فهذه قصة قد انتشرت في الأوساط السياسية عن الرئيس أنور السادات . وكان ذلك قبل ١٥ مايو وحيث قد ذهب اليه السيد شعراوى جمعة وزير الداخلية حينذاك يحمل معه كشف به أسماء طلبة أو شباب الى السيد الرئيس يطلب منه السماح بالقبض عليهم . فنظر الرئيس فى الكشف وقال له : انت اتحبست يا شعراوى ؟ فقال : لا . فرد عليه الرئيس قائلا : أنا اتحبست فخذ الكشف ده ورفض أن يوقعه ورفض أن يقبض على أحد .

وهذا الموقف عندما كان الرئيس السادات رئيسا للجمهورية وقد كان له موقف آخر مشابه أيضا وكان ذلك أثناء المظاهرات الأولى للطلبة في فبراير عام ١٩٦٨ .

ثم تحدث أحمد طه قائلا : انى مع تحفظى بشأن بعض أشكال التعبير عن الرأى التى ظهرت فانى اعتبر حركة الطلاب فى مجموعها تعبيرا عن قسبر المجتمع .. فانها حركة ثورية يجب احتضانها والدفاع عن نقائها واستمرارها وانه لا يخشى هذه الحركة فى مضمونها الا من يخشى الثورة .

ثم أعلن قائلا : وقد سبق وان قلت لا تنتظروا فى المكاتب ليحضر اليكم الطلاب بل اذهبوا انتم اليهم وتعايشوا معهم فى الكليات بل وفى المعامل وان علينا دائما ككبار أن نحاسب أنفسنا قبل أن نحاسب الشباب .

أما الدكتور محمد محمود شعبان فوقف صائحا : ان الحرية التى يطالب بها القلة اليوم تعنى حرية التخلص من مشاق العمل ومن النظام ومن صوت الواجب ومن قواعد الأخلاق . اذا كنا ننشد حرية الاختيار الشخصى كهدف ومثل أعلى فيجب ألا نسيء استعمال الحرية فهى تهذيب النفس وتعويدها على النظام .

ثم استدرك أيضا فقال : ان جامعة الأزهر .. لماذا لم تضرب ؟ ولماذا كانت حصنا حصينا للمجتمع الجامعى ؟ لأنها مسلمة ولأنها تدين بالله وليس فيها من دخیل .

ثم بدأ يحكى قصة جامعة الأزهر ورفضها للمشاركة فى هذه الأحداث فقال : ففى يوم الأربعاء الثالث من يناير أخبرت من أمانة القاهرة – والسيد الأمين حاضر الآن – وكان سيد زكى عبد الهادى فى ذلك الحين – بأن هناك

يدا تريد أن تعبت بجامعة الأزهر فتوقفت وفي الفجر كنت في مسجد الامام الحسين والقيت محاضرة في جامعة الأزهر . وفي الساعة العاشرة صباحا قيل لي ان قاعة الامام محمد عبده قد امتلأت بالدخلاء هؤلاء الناس دخلوا على مهبط العلم وأستاذ التاريخ الاسلامي يلقي على طلابه محاضرة اسلامية واذا بالطلاب ومعهم دخلاء من غيرهم يقتحمون القاعة . وهذا لم يرد في تقرير اللجنة - فماذا تفعل ؟ أغلقنا الأبواب وحاولنا أن نتكلم الى الطلاب فابت شرذمة منهم أن تستمع وصوت ابليس في بعض الاوقات يرتفع - وأنا رئيس اتحاد طلاب سابق - فهتفنا « لا سلامية لا شيوعية ولا رجعية الله أكبر ويحيا السادات » فتجمع الجمع المؤمن واستقطبنا هؤلاء الدخلاء حتى صاروا في مكانهم منفردين ومعهم منشورات حاولنا الاستيلاء عليها ولكن ابليس كان أذكى فأحرقوا المنشورات وألقوها في القاعة - التي هي أكبر من هذه القاعة بعشر مرات - فتوجه أبناء الأزهر الى الفعل لا الى الفاعل وأطفأوا هذه النيران وأبلغت الجهات المختصة وجاء سريعا السيد أمين العاصمة والسيد مدير الأمن والسيد المحافظ وأبلغت وزارة الداخلية ولا ننكر فضل صاحب الفضيلة السيد الدكتور وزير الأوقاف وشئون الأزهر والذي أبلغه مدير الجامعة فجاء مهرولا في جلال العلماء ووقار الفضلاء وجلس يتحدث الى أبنائه الطلاب ذاكرا فضل الرئيس أنور السادات على جامعة الأزهر وعلى الأزهرين ثم هتف بحياة مصر وحياة الرئيس فردد الطلاب الهتاف ثم انصرفوا الى بيوتهم وحاول البعض منهم أن يرغمونا على الخروج الى جامعة عين شمس استنكارا لقول البعض : أين الله . فقلنا لهم دعوهم الى شيطانهم فان الباطل عهده قصير وان الحق طويل الأمد وسيبقى مصر حرة وسيبقى الشباب المؤمن طاهرا معززا مكرما وستقبر الشيوعية في مهدها وترتفع راية الاسلام خفاقة عالية الى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

أما محمود أبو وافية فقال : اننا نؤمن بالهسدف والطريق ونمارس

النقد دون رقيب الا من ضمائرنا وأمانة النائب نحو الشعب . وللممارسة النقد من أجل البناء طريق رسمه الدستور والقانون أما اذا أصبح النقد هدفا من أجل التقويض والهدم وتجريحا ومساسا بالخلق وتحول النقد الى ضغط من الداخل لتمزيق تحالف قوى الشعب وفى مثل هذه الظروف فعلينا أن ننتبه الى أن أعداؤنا يتربصون بنا من كل جانب وان الأمر فى هذه الحالة يصبح اعتداء صارخا على تحالف قوى الشعب . بل وعلى الأمل فى التحرير ذاته .

أما رد الفعل لدى العضو زكريا لطفى جمعة فكان دفاعا وتصديا لما نال مجلس الشعب من انتقادات عنيفة فقال : لقد أثار ما يدور فى مجلسكم الموقر من مناقشات حرة وصريحة وما تتضمنه من نقد للحكومة تساؤل بعض الصحفيين الأجانب لى وبعض الزملاء الذين حضروا أحد المؤتمرات البرلمانية الدولية عن كيف أن بعض أعضاء المجلس الذين ورد ذكرهم فى بعض الصحف الأجنبية مثل الدكتور محمود القاضى والدكتور جمال العطينى وغيرهما يوجهون النقد الى الحكومة .

اذن فمجلس الشعب هو مجلس الحرية . مجلس الأمانة . مجلس الصديق . مجلس الرجولة . مجلس الشهامة . هذا المجلس يجب أن يتخذ موقفا حاسما فى هذا الموضوع الذى نناقشه أو الدليل على كذب ما قاله أحد مدعى الشعر عن هذا المجلس الموقر أن المجلس قد اعتبر رده على بيان الحكومة والمناقشات التى أثارها السادة الأعضاء بشأن جزاء مكمل له يهتدى به معه فى التخطيط للمستقبل .

لقد جاء أحد الصحفيين الأجانب وهو مراسل جريدة التايمس البريطانية وسألنى : ما الذى يحدث فى مجلس الشعب ؟ هل هناك ردة عن الماضى ؟ فسألته لماذا ؟ فكان جوابه وهو رجل عاقل ومتزن أن الذى

يفزع اسرائيل حقا ليس هو سام ٢ أو سام ٣ إطلاقا انما الذى يفزعها حقيقة هو الحرية والديمقراطية اللذان يسودان مصر الآن واللذان كتبت عنهما صحف العالم وعن الممارسة الديمقراطية لمجلس الشعب المصرى .
اذن ماذا أرادت الحفنة القليلة من الطلبة وهى أداة مثل صحف الحائط والمنشورات والأموال التى توزع لاثارة الفتنة فهى مجرد أداة وسلاح .
اننى أتساءل ما هو المقصود بهذا ؟ ومن هم وراء ذلك كله ؟

فى اعتقادى أن المقصود هو أن يفهم الناس فى الخارج أن هناك فى مصر ثورة مكبوتة وليس بها حرية ولا ديمقراطية .

ثم صاح قائلا : أيها المتباكون على الحرية اطمئنوا فالحرية بخير ونحن هنا فى مجلس الشعب حمايتها والديمقراطية بخير ونحن هنا فى مجلس الشعب رافعوا لواءها والقانون وسيادة القانون لابد وأن تسود . كيف - ونحن حماة القانون - نترك مراكز القوى وذبولها ترتفع وترتع وتمرح ؟

ثم يتحدث مصطفى كامل مراد قائلا : ان الطلبة يتساءلون أين الديمقراطية ؟ والواقع ان الديمقراطية لا تتحقق بين عشية وضحاها وانما تتأكد من الممارسة من جانب الأجهزة السياسية ومن التنظيمات الشعبية من خلال الحوار الحر الهادف البناء . هذا هو المبدأ العام للديمقراطية .

وان وجود عناصر محرضة لا ينبغى أن يحول دون ممارسة الطلبة لحقهم فى العمل السياسى الى جانب الدراسة . فذلك حق مكفول لهم . يستطيع الشباب الالمام بمشاكل البلاد فهم أجيال النهضة التى ستتولى مسئولية القيادة السياسية فى المستقبل ومن هنا ينبغى تحصينهم بكافة المعلومات وأن يكونوا قد مارسوا العمل السياسى بل وأدركوا حقائق العصر الذى نعيش فيه منذ الصغر . يجب أن ننتقد أنفسنا وليس هذا من العيب فى شىء فكل منا عرضة للخطأ ولكن يتعين على المرء أن يفيد من أخطائه .

وأخيرا فان للمرأة رأى يعبر عن رد فعله تجاه أحداث الطلبة .. فقد أعلنت السيدة كريمة العروسي قائلة : اننى أتكلم من موقعى وبشعور الأم والأم أقرب الناس الى الطالب وأقدرهم على فهم مشاكلهم واننى أتساءل ماذا يريد الطلبة ؟ فى مجال التعليم تم لهم مجانية التعليم . كان من بينهم ٩٠٪ لا يمكن بأى حال أن يمكنوا من الدخول الى الجامعة بل كان ذلك امرا مستحيلا .

ثم أردفت قائلة : الحقيقة اننى أسمع أصواتا كثيرة : طالبت أن يكون التقرير أوفى وأشمل وتود أن تلقى المسئولية كاملة على اليمين أو اليسار .. واننى لأتساءل مرة أخرى أين الأسرة وأين الكلية ؟ وأين أثرهما على الطلاب ؟

ان الطالب ينتمى الى أسرة وهذه الأسرة اما مشغولة بأعباء الحياة او انها أسرة أمية والائنتان مشغولتان عن الطالب ومشاكله . واننى لأعجب لما حدث من طلابنا وكلهم أبناء الثورة فلم ينتم أحد منهم الى حزب أو الى تشكيل آخر .. وانما ولدوا جميعا فى أحضان الثورة فهم أسعد منا حظا . ولكنها عادت تقول أيضا : ان الطلاب لهم فكر حاسم ورأى فى مشاكل بلدهم وهم أسرع الناس استجابة الى العمل فى كل ميدان . ان الطلبة غير مسئولين عن أى عمل من الأعمال .. ولا يخافون نتائج أى عمل يقومون به .

هذا ما بدا من ردود فعل داخل المجلس تجاه أحداث الطلبة فمنها ما كان عليها ومنها ما كان لها .. ومنها ما كان بين بين أى معتدل ومنها ما تردد بشأنها .. ولكن الحقيقة التى لا جدال فيها أن المجلس اضطر مرة أخرى للدفاع عن كيانيه ووجوده ودوره ..

واذا تتبعنا ما حدث بالبرلمان لنستكشف تفسيراً لما حدث فقد اختلفت المبررات ووجهات النظر أيضاً وان اتفقت أحياناً وسيبدو من خلال السطور التالية تبين لهذه التبريرات ولنا تعجيب عليها فيما بعد .

فيرى الدكتور جمال العطيفى تفسيراً لمشكلة الشباب والتي فجرت هذه الأحداث فانما ترجع أساساً الى العلاقة بين الأساتذة والطلاب . وكما يقول : وان نظرة واحدة ممعنة فى التأمل الى ما ورد فى الجزء الأول من التقرير فتبين أن الحوادث فى معظمها قد بدأت فى كليات عملية : فى كلية الطب والطب البيطرى فى جامعة القاهرة وفى كليات الطب والهندسة بجامعة الاسكندرية فهل لهذا دلالة ما فى أن معظم أساتذة الكليات العملية لهم من مشغولياتهم الكثيرة وأكاد أقول الأخرى ما يصرفهم عن الالتقاء بالقدر الكافى بالطلاب ؟ فهى تتعلق اذن بما قيل من أن هناك مشكلة فراغ سياسى .

ثم قال : ان تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة قال : اذا كنا نعد انفسنا لحرب قد يطول أمدها فعلياً أن نعيد النظر بغير حساسية وفى صراحة فى الأعداد الهائلة من المجندين الذين تطول مدة تجنيدهم ويتركون أعمالهم الأصلية وأحياناً قبل أن يبدأوا فى مزاولتها كما هو الأمر بالنسبة لخريجى الجامعات فالقضية مثارة . . وهذا هو الذى يداعب بالفعل أفكار الشباب ويخلق لديهم نوعاً من القلق - وكلكم آباء وتعون هذه القضية تماماً ولنقل بصراحة ان كل شاب حين ينتهى الأمر به الى التخرج من الجامعة يسلم الى لا يعرف مداها ينصرف فيها عن عمله الأصلى وينصرف فيها عن دراسته الى عمل آخر فى القوات المسلحة ولكنهم مطالبون ويطالبون بأن يدفعوا ضريبة الدم وفى نفس الوقت فانه لشرف لكل شاب منهم ان يشارك فى الدفاع عن وطنه ولكن لماذا لا تواجه الأمور بواقعية وصراحة وحسم ؟

أما محمد فتحي فوده فقد أكد - كما جاء بالتقرير - ان الجامعة مباحة كالكلأ المباح وتترتب على هذا أن تسرب بعض من هم خارج الجامعة الى داخلها واثاروا في الطلبة تلك النزعات .. الاتحاد .. الصراع الى حد التصفية الدموية .. فالذين دخاوا حرم الجامعة - واندسوا بين الطلاب هم الفاعلون الحقيقيون وليسوا أبناءنا الطلاب .

ان النسبة التي قامت بذلك من الطلبة لا تزيد على ثلث في الألف . ولهذا فأننى أقول لآخواننا العمال والفلاحين .. اطمئنوا .. كما ثبت بالدليل ان بعض مجلات الحائط قد أحضرت الى الجامعة من خارجها ومن محافظات أخرى .

ثم ختم تفسير قائلاً : لقد كانت هناك محاولات تريد ضربنا من الداخل ظهرت وتكشفت في موضوع يكافئ هذا الموضوع أهمية وضع تقرير عنها مماثل للتقرير المطروح على حضراتكم .

أما عبد المنصف حزين فقد رأى تأصيل مشكلة الشباب مفسراً لثورتهم هذه فقال : فننذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حاولت الثورة أن تقدم الى الشباب الكثير من أنواع الرعاية والاهتمام وقد ظهرت بوادر هذه الرعاية والعناية في التحسينات في شكل تنظيم المجلس الأعلى لرعاية الشباب . الذى كان ينظم في ذلك الوقت المهرجانات تلو المهرجانات وأسابيع شباب الجامعات والمباريات والاشراف على العديد من الأنشطة التي كانت تمتص أوقات الفراغ للشباب في ذلك الوقت .

أما التنظيم الشبابى الطلابى فقد ابتعد عنه الطلاب في ذلك الوقت بمحض الظروف فقد كان يتم تشكيله عن طريق التعيين فبدأ الطلاب يعزفون عن تنظيمهم الشرعى وبدأت الهوة تتسع بين قيادة التنظيم الطلابى والقاعدة الطلابية العريضة .

وفى بداية الستينات وبإعلان الميثاق الوطنى الذى اهتم بالشباب ورعايته وتربيته وبالقيم الروحية والقيم الدينية ولكن ورد فى ذلك الوقت كتاب ومفكرون شرحوا وفسروا الميثاق بجوانبه المادية فقط تاركين عن قصد أو غير قصد كل ما ذكر فى الميثاق من القيم الروحية .

وفى أوائل الستينات بدأت النظرة للشباب تتجه وجهة أخرى بإقامة معسكرات للشباب ولقد طرح فى هذه المعسكرات الكثير من القضايا والشعارات وكان المسئولين عن التنظيم الشبابى يركزون على الجوانب المادية لهذه القضايا ويهتمون بالشعارات دون المضمون .

واننى أتساءل الآن : كيف كان يسمح بتربية النشء فى هذه المعسكرات دون أن يذكر فيها اسم الله ؟ نسو الله فأنساهم أنفسهم ، صديق الله العظيم . لقد تربي الشباب فى ذلك الوقت فى هذا المناخ الذى هبى له ولم يكتف بذلك بل شد الرحال بهم الى خارج البلاد الى دول لها تفكيرها ومجتمعها ألا أن هذا الفكر لا يتواءم أبدا مع قيمنا الروحية وتراثنا الأصيل .

تربي الشباب فى هذا المناخ الى أن شاء القدر وحدثت النكسة ثم شاء القدر أن تصحو مصر من غفوتها على يد القائد المؤمن الرئيس أنور السادات . ونتيجة لثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ برز شعار العلم والايمان الذى سرعان ما تحول الى مضمون حرك الدوافع الأصيلة فى شعبنا وأكد ثقته العميقة فى شبابنا .

وتفسير أحمد فؤاد هذه الأحداث بما تسمح به لنفسها هذه الفئة القليلة التى اندست بين الطلبة مغرضة وحاقدة فتعرضت لكل شئ - على حد تعبيره - ورفضت وترفض كل شئ وتردد فقدانها للثقة فى كل شئ - والتى لا تعترف بشئ - والتى لا ترى الا بمنظارها هذه الفئة هل يمكن تركها

هكذا تصنع كل ما يحلو لها ناسية أو متناسية مصلحة الوطن ومغلبة
مصلحتها الذاتية والفردية غير مقدرة لظروف الوطن وما تمر به البلاد من
ظروف عصبية .

ورأى محمد عقل أن ما حدث فى بعض الجامعات واصطلاح على تسميته
بالأحداث الطلابية يجب أن يوضع فى إطاره الصحيح وفى حجمه الطبيعي .
فيقول : لقد قامت قلة مارقة من شباب بعض الجامعات . استغلت ذلك
الفراغ وراحت تشكك فى قرارات القيادة السياسية وتصدر ما سمي
بصيف الحائط فى محاولة يائسة لاستقطاب مجموعة من شباب الجامعات
محاولة منها للضغط على الحكومة والضغط على النظام كله . وفى ذات
الاتجاه الذى يرى أن هذه الأحداث مبعثها ومحركها من خارج أسوار
الجامعة .

يروى ناصف طاحون تحليله لهذه الأحداث قائلا : لقد كنت فى
أحداث يناير الماضى - عام ١٩٧٢ - وأستطيع أن أقول بعد قراءتى لتقرير
اللجنة لأكثر من مرة أن ما حدث فى هذا العام يشايه تماما ما حدث فى
العام الماضى وفى تصورى أن هذه الظاهرة تحتاج منا بحق أن ندقق النظر
فيها وأن نبحث عن أسبابها وأن نتخذ اجراء حاسما .

فى العام الماضى حين توجهنا للجامعة وجدنا أسلوبا ونظاما معيناً
اتبعته مجموعة من الطلبة فحين دخلنا الجامعة وجدنا نفرا غير قليل من
العناصر غير الطلابية وقد اندس فى وسط الطلبة أمام الحرم الجامعى وأمام
الغرفة التى احتلها الطلبة فى ذلك الوقت ييثون فيهم الحماس ويطلبون
منهم عدم الرجوع عن الموقف الذى اتخذوه .

أخلص من هذا الى القول بأن مخطط العام الماضى ومخطط هذا العام
هما مخطط واحد فى العام الماضى اتضح لنا أن هناك عناصر خارجية

وداخلية وراء الحركة الطلابية ولا يفوتنى هنا أن أقرر أن القاعدة العريضة من الطلاب سليمة تماما وان شبابنا الجامعى شباب واع ومتيقظ لكل ما يدور فى الجامعة الا أن القلة التى اشتركت فى أحداث العام الماضى وفرو أحداث هذا العام هى قلة منبوذة ولا بد من اتخاذ اجراء حاسم معها .

ان ما رايناه فى الجامعة فى العام الماضى كان مؤسفا ومؤلما ولم يكن لهؤلاء الطلبة رأى واحد بل كانت آراؤهم متعددة ومتضاربة فمثلا كانت هناك اللجنة التى تسمى نفسها باللجنة العليا والتى تدعى الشرعية . وقد كان لها فكر مخطط معين يفوق طاقته وامكانيات هؤلاء الشباب وعندما اجتمعنا مع بعض الطلبة لندناقشهم وجدنا بكل أسف أن عددا كبيرا من الطلبة فى الخارج لا يعلمون شيئا من الآراء التى تدور فى اجتماعات هذه اللجنة العليا . ولقد سألنا الطلبة أثناء مناقشاتنا معهم عما يريدون فكان البعض منهم يطالب بإلغاء قانون الاصلاح الزراعى وكان البعض الآخر يؤيد متحمسا لهذا القانون ويطالب بتحديد الملكية الزراعية بخمسة وعشرين فدانا للفرد الواحد . فكانت هناك آراء أخرى مختلفة كل الاختلاف .

والملاحظ أن القلة التى اشتركت فى أحداث العام الماضى .. هؤلاء الطلبة المنحرفين يرفعون شعارات الوطنية وسموا أنفسهم بأسماء مختلفة منها اللجنة الوطنية وغيرها فى تصورى أن الوطنية براء منهم لأننى لا أستطيع أن أتصور أن هذه اللجان لجان وطنية فى حين انها تحاول أحداث شروخ فى الجبهة الداخلية. وذلك لأن هذه اللجان بموقفها هذا تحاول أن تحقق ما لم يتمكن العدو من تحقيقه فى خلال الخمس سنوات الماضية فلقد حاول العدو مرارا وتكرارا أن يفتت جبهتنا الداخلية ولكنه لم يتمكن واستطاع شعبنا أن يفوت عليه هذا الهدف الا اننا نجد اليوم والأمس يمزق قلوبنا ان شبابنا وهم عدة المستقبل وهم الذين يحملون المشعل بعد

الجيل الحاضر يعملون على تحقيق ما يسعى اليه العدو من تشكيك في جبهتنا الداخلية وقد أحسنا جميعا بأن الأذاعات الأجنبية حاولت أن تستغل هذه الأحداث الطلابية فكيف نسمح لهذه القلة بالاساءة اليها مرة ومرتين وفي العام الماضي كان قرار السيد رئيس الجمهورية احوالة كل التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة للجامعات بحيث يعاقب هؤلاء الطلبة من خلال مجالس التأديب.

ومما لا شك فيه أن هذا القرار من أب كبير يعنى الأمور حقيقة وعيها الا أننا اليوم نجد نفس هؤلاء الطلبة والذين قرروا في العام الماضي بأن هناك عناصر خارجية تدخلت ودفعتهم لهذا الموقف الذى وقفوه يقومون بنفس ما قاموا به في العام الماضي ونجدهم أيضا يطالبون بإلغاء مجلس التأديب ان هذا يجعل الاسان منا في حيرة من أمره ذلك لأن هؤلاء الطلبة الذين يشكلون من بينهم لجانا للدفاع عن الديمقراطية ولجانا للدفاع عن الحرية لكي يسود القانون هم أنفسهم الذين يطالبون بإلغاء سيادة القانون فلقد وجدنا مجالات الحائط في العام الماضي تحمل صورا مزرية فلا يتصور على الإطلاق أن عدة مستقبلنا البناء تحالف الشعب العامل من عمال وفلاحين ورأسمالية وطنية والذين ندفع من أجلهم كل غال وثمين حتى يتمكنوا من تحصيل العلم لا يتصور أن نجدهم في مجالات الحائط يتعرضون لبعض الشخصيات ثم يمثلون مصر تمثيلا لا يمكن لأحد أن يقبله .

أما الدكتور محمود القاضى فرأى تفسير لها انها متصلة أو حلقة مما يحدث للطلاب والشباب عموما في أنحاء العالم . . وان ما حدث لهو طبيعى وعادى لا يسبب أو يدفع الى المبالغة فى التفسير والتبرير .

فقال : فى رأى أن حركة الطلاب حركة تحدث فى العالم أجمع وقد حدثت فى فرنسا وانجلترا واليابان بل فى كل مكان . وهى حركة عادية

جدا ولا يجب أن ننزعج اطلاقا حتى ولو قالت احدى الطالبات اثبتوا لنا وجود الله .. فاذا قالت هذه الطالبة .. اثبتوا لنا وجود الله .. فلنشبت لها وجود الله لأن الله موجود ونحن جميعا نؤمن بذلك وانى لست بأقل ايمان بالله من السادة أعضاء اللجنة ولا حتى من بعض الذين ارتفعت أصواتهم الآن عندما قلت ذلك .

واذا كان عندنا ٢٥٠ ألف طالب فى الجامعة فلا بد أن نتوقع أن يوجد - وكان موجودا وسيوجد - بينهم مائة طالب من الذين اشار اليهم تقرير اللجنة ممن قد يكون لهم رأى مخالف أو فكر منحرف أو حتى قد يكون مجانين .. ان هؤلاء موجودون وسيوجدون فى المستقبل وهذا أمر طبيعى وربما كانت تبدو الدراسة منتظمة ولكن كانت هناك أيضا بعض الرواسب الموجودة فى السنة الماضية والسنة التى قبلها وكانت موجودة أيضا منذ أن كنت طالبا وستظل موجودة باستمرار .

ثم أردف مفسرا لهذه الأحداث قائلا : وفى الواقع وبعد ١٥ مايو أصبحت مصر تنعم - وقد يكون لأول مرة فى تاريخها منذ ٥٠ عاما - بحرية وديمقراطية حقيقية وقد يحدث بعض تجاوزات أو بعض الأخطاء وقد تحدث بعض الجرائم وفى هذا الصدد فأننى أذكر ما قاله السيد الرئيس هنا منذ أقل من شهر ما معناه تماما - ان لم يكن بالنص - ان خير علاج لأخطاء الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية وعندما ينشر هذا الجو فقد يحدث فيه أخطاء أو جرائم ولكن الديمقراطية قادرة دائما على أن تعالج عيوبها بنفسها وعلى أن تصحح مسارها .

ثم يشير الى ما جاء بالتقرير مضافا اليه فقال : « ان الأجهزة السياسية والتنفيذية لم تقم بواجبها » هذه الأجهزة السياسية التقليدية التى تعالج الأمور بمثل ما عولجت به فى العشر أو العشرين سنة - مازالت

معظمها هي التي تعمل حتى الآن ولهذا فهي تفشل .

ثم أشار الى مبرر آخر لاجتجاج الطلبة قائلا : أما عن موضوع انتخابات الاتحادات فان قانون الاتحادات ينص على أن مجلس الاتحاد هو الذي يدعو الى الانتخاب والعيب الكبير الذي حدث . هو ان هذه الانتخابات لم تجر في ميادها واعتقد أن هذا يعتبر أكبر خطأ لأن عظام الأمور تحدث من صفائر الشرر وأنا مصر على أن ما حدث لا يعتبر شيئا أما الذي يعتبر في نظري شيئا وخطا هو اغلاق الجامعة .

ثم ختم تحليله بنقطة خطيرة وهامة فقال : انه معروف منذ الأزل البعيد انه يوجد في كل نظام حكم أجهزة معينة لا تجد حياتها الا في أن تهمس بأن هناك خطرا أو أن هناك مؤامرة وفي الحقيقة لا يوجد خطر ولا توجد مؤامرة . . ان مصر قوية ومستمرة وليست المؤامرات التي كانت تكتشف في روسيا في عهد ستالين ببعية ثم حقق فيها بعد أن مات ستالين ببعية ، واتضح ان معظمها - ان لم يكن كلها - مؤامرات مزيفة .

أما أحمد طه فيعلن رأيه قائلا : في تصوري ان مسألة الطلاب هي في الأساس نتيجة لسياسة جامعية خاطئة استمرت سنوات طويلة استهدفت عدم تسييس الجامعة وكنتيجة لهذه السياسة فانه كان من المتوقع أن يحدث هذا الانفجار عام ١٩٦٨ وليس الآن . . وكذلك الوضع العام في البلاد النابع من العدوان والآثار المترتبة عليه في مختلف جوانب الحياة .

ثم يتحدث محمود أبو وافية مفسرا تفجر الأحداث الطلابية نتيجة لمخطط خارج الجامعة كما سبق وأن عرض ذلك بعض زملاءه ولكنه استند في ذلك الى ما جاء بالتقرير بالاضافة الى ما لديه من خلفيات فقال : هكذا تحدثنا الوقائع التي توصلت اليها لجنة تقصى الحقائق . مجموعة معروفة

بالاسم من خارج الجامعة ومن داخلها . محدودة العدد كان بينها اتصال وضعت مخططا بدأه ثلاثة من الطلاب الذين ينتمون الى اليسار المخامر ووفقا لمخطط موضوع من أشخاص عرفوا بالاسم من غلاة اليسار اعتبروا أن وقفة التصحيح في ١٥ مايو قطعت عليهم طريق الوصول الى غايتهم .

واستطرد يحكي تصويره كما يراه واقعا فقال :. وبدأ تنفيذ المخطط بمقالات كتبها هؤلاء الثلاثة فيها خروج على القانون وعلى المبادئ والقيم وعلقت كمجلات حوائط وبينما كان المخطط يجرى تنفيذه في جامعة القاهرة . . كان يعد له في الجامعات الأخرى بنفس الأسلوب وب نفس العكرة وكان طبيعيا أن تقدم إدارة الجامعة هؤلاء الطلبة الى مجلس تاديبى وفقا للقانون وهنا تدخل رابع كان له دور قيادى فى يناير ١٩٧٢ وبأسلوب قوى استطاع أن يستثير بعض زملائه الطلبة بالوقوف معترضين على تطبيق القانون . ان تطبيق القانون وسيادته مبدأ يرفضه اليسار المخامر بطبيعة تكوينه العقائدى ومن ثم فان محاولة الانقضاض على مبادئ الثورة الوطنية الاشتراكية بدأت تعمل مستغلة جو الحرية الذى حققته وقفة التصحيح فى ١٥ مايو ومستغلة فى ذلك حالة القلق التى نعانىها جميعا من أجل تحرير الوطن .

فى تلك الظروف التى بدأ فيها اليسار المخامر وبقايا التنظيم الطليعى انقضاضهما على سلامة الجبهة الداخلية اندفع أيضا البعض من أقصى اليمين المتطلع الى السلطة ولو حتى على أشلاء الضحايا بعد أن دفعه اليأس والآنانية الا يجد أمامه الا جو الحراب ليسلم الوطن الى هاوية أخرى .

هؤلاء وهؤلاء لا يمثلون الا أنفسهم وهم بالنسبة لتحالف قوى الشعب الصامد لا يمثلون شيئا على الإطلاق :

ثم يستدرك متسائلا بقوله : اننى اتساءل ما هى النتيجة التى كانت ستحدث لو بلغ هذا المخطط أهدافه ؟

فاجاب أيضا بنفسه بقوله : نتيجة واحدة لا شك فيها سوف يلتفت اليمين المتطلع الى اليسار المفامر وهما لن يسيرا معا وسوف يجذب كل منهما فى اتجاه مضاد ثم تقع بينهما الواقعة والضحية فى النهاية - لا قدر الله - هى مصر الصامدة المجاهدة .

فان القبض على واحد من غلاة اليسار فى مطار القاهرة وهو يحاول السفر الى الخارج حاملا معه وثائق الخيانة فهو ابلغ دليل على ارتباط اجنبى بالمخطط التخريبي ولتحرك اليسار المفامر نتيجة واحدة يستهدفها وهى القطيعة بيننا وبين اصدقائنا من الدول الاشتراكية التى تساند قضيتنا ونحن دولة اشتراكية ولكننا نريد أيضا ان نكون دولة مستقلة .

وتحدث أيضا زكريا لطفى جمعة ونحى الى التفسير القائل بان هذه الاحداث مبعثها بقايا مراكز القوى التى أطاح بها الرئيس أنور السادات فى مايو ١٩٧١ . ولكنه استند فى ذلك أيضا الى ما جاء بالتقرير وان كان قد تحفظ بعض الشئ فقال : ان مراكز القوى والتنظيم الطليعى لا يقتصر وجودهما على الجامعات فقط . ولكنهما يوجدان فى مواقع كثيرة فى هذه الدولة فى الوزارات والمؤسسات والمصنع وبين رجال الأعمال ويجب ان ننبأ ونلتفت الى هؤلاء جميعا والدليل على ما أقول ان أحد الذين يدعون انهم شعراء وهم من خارج الجامعة فيقولون الفاظا نابية تسيء الى المجتمع ويصفون مجلس الشعب بأوصاف لا تليق ومكانة هذا المجلس الموقر .

ومع ذلك فانا لا أقول ان كل أعضاء التنظيم الطليعى سيئون ولكن هل تعلمون حضراتكم انه كان فى داخل التنظيم السرى تنظيم سرى آخر لا يعلم عنه شئ ؟ وان هذا موجود الآن ؟ وبناء عليه فأننى أرجو وأطالب

بأن تقوم الدولة - بناء على رغبة من مجلس الشعب - بالتقييم الكامل في جميع المواقع لأنه لا يمكن لمجلس الشعب أن يسكت مرة أخرى عن الذين يريدون أن يخرّبوا في هذا البلد أو الذين يريدون أن ينالوا من حرية هذا البلد . فالتنظيم الطبيعي هو المجرم الأول وراء هؤلاء : وراء الشّعراء المزعومين . وراء السفارات التي تدفع . وراء طمس معالم الحق الواضح والظاهر في المؤسسات الحكومية . ثم ختم حديثه قائلا : متى سيأتي الوقت الذي تعنى فيه الحكومة بتقييم هؤلاء الأفراد لتعرف من بينهم الذين يريدون الشر لهذا البلد ؟

ويرى مصطفى كامل مراد أن المسألة لا تعدو آلاف من الطلبة يتساءلون عشرات الأسئلة قراتها ووجدتها انه من اليسير الرد عليها أما كون أن هناك عناصر مدفوعة مندسة بين الطلاب فهذا أمر طبيعي ففي كل مستوى وفي كل فئة هناك الصالح والطالح والطيب والخبيث . . وان وجود عناصر محرضه لا ينبغي أن يحول دون ممارسة الطلبة لعملهم في العمل السياسي الى جانب الدراسة فذلك حق مكفول لهم يستطيع الشباب الامام بمشاكل البلاد فهم أجيال الغد التي ستتولى مسئولية القيادة السياسية في المستقبل .

ورغم أن السيدة كريمة العروسي غضبت من هذه الأحداث ومن الطابة أحيانا الى أنها اقتربت من واقع الجامعة لتسلط الضوء على ما ارتأته من السلبيات وما يمكن أن يكون محركا لاحتجاج الطلبة فقالت : ان السبب في رأيي هو الفراغ داخل الجامعة . . لأن الطلبة يدخلون الجامعة ولهم فيها آمال عريضة لأنهم رجال المستقبل ثم يفاجئون بما يدونه داخل الجامعة . . فالقاعة مكتظة بالآلاف من الطلاب أو مدرجاته أكثر من طاقتها . . ثم يدخل الأستاذ ويلقى محاضراته والذي يستوعبها فيها والذي لا يستوعبها فليبحث عنها في أي مرجع . . ثم الملازم والكتب التي تكلف الطلاب كثيرا من النفقات

وظاهرة الدروس الخصوصية التي انتشرت في الجامعة بشكل واضح ونحن نعرف جميعا الفوارق الاجتماعية بين الطلبة داخل الجامعة فنجد منهم من يذهب الى الجامعة في سيارة فاخرة ومنهم من يذهب ساعيا على قدميه لانه لا يجد قرشا يركب به .. ثم الفراغ الكامل الذي يصطدم به الطالب فليس في الجامعة حفلات ولا سمر ولا ثقافة خاصة ترفيهية ولا عمل اجتماعي يشدهم اليه ولا رياضة تشغلهم لقد كانت هناك دروس للفتوة لتربية الشباب تربية عسكرية فاين هي الآن ؟

ثم استطردت في حديثها بحماس قائلة : ان الشباب في حيرة كبيرة ويسمعون تصريحات متناقضة كل يوم .. فالطلبة الآن ضحية كل ما يتم في غير اطار المسئولية كما ان الاساتذة ليس عندهم فراغ ليتصلوا بهم عن قرب ومجلس الجامعة لم يقدم أي شيء لهم ولم يقض على المشاكل الموجودة ولم يضع برنامجا محددا يسرون وفقه فكيف يشغلون وقت فراغهم وكيف تربطهم بالكلية وبالقضايا الوطنية فيشعرون آنذا بالانتماء للكلية والجامعة .. وحين ينتمون اليها حقيقة يحافظون عليها .

كل هذا لم يتم بل اعمل اهمالا ونحن الآن نجنى حصاد هذا كله .
ثم تقول : ان هناك يدا واناها آخرين في الخارج يذنونهم بهدف اثاره الأحداث والبلبله داخل مجتمعنا .

وبعد ان ادلى كل متحدث بما في جعبته من رد فعل تجاه هذه الأحداث وكذلك المبررات أو التفسيرات التي يراها سببا أو دافعا لها أيضا فقد عرض منهم البعض اقتراحات أو حلول أو وسائل علاج لها في ثنايا أحاديثه أو كلامه العام أمام المجلس ومنهم من اقترحها محددا اياها بأن توجيهات لابد من نظرها وتنفيذ الحكومة لها .. فقد تحدث د. جمال العطيقي حول مسألة تاخير خريجي الجامعة بالخدمات العسكرية وقضاء فترة ليست قصيرة مما

أثر على حالتهم النفسية نتيجة لترقب تفجر حرب تحرير سيناء التي احتلتها إسرائيل . . فقال في هذا : ان الأمر يحتاج الى تخطيط يراعى كل الاعتبارات بأن يعد الشباب لشرف الخدمة العسكرية بكفاية وبجدية وفي نفس الوقت ألا ينعزل عن ممارسة عمله الأصلي مدة طويلة قد يفقد فيها خبرته او معلوماته التي يتلقاها في الجامعة وبحيث لا تحرم المصانع من حاجتها الى مهندسين والمستشفيات من صاحبتيها الى أطباء والمدارس من صاحبتيها الى مدرسين وكلها لازمة للاعداد للمعركة .

كما طالب بتوضيح ما انتهت اليه الجامعات في أمور مشكلات الكتاب الجامعي .

ويرى محمد فتحى فوده انه على الجامعة ان تجد الوسيلة لحماية أفكارها وحماية شبابنا ومستقبلنا والمحافظة على أسوارها فلا تدع للمشككين والمخربين طريقا ليتسللوا به بين أولادنا فيثرون الفتن والأحقاد .

أما عبد المنصف حزين فقد رفض لاي سبب أن تكون هناك نكسة او عودة للحركة الطلابية الى الوراء وليترك جماهير الطلاب بالجامعات وبالمعاهد العليا - وبكل ثقة - في أن تفرز من بينها القيادات الوطنية الصالحة بمحض اختيارها هي فقط وفي المواعيد المحددة . . كما استطرد بحماس يطالب بالاهتمام بالبراعم في مراحل التعليم التي تسبق الجامعة والعمل على تربيتها على أساس من مبادئ الثورة وتراثنا الأصيل مع وضع الحقيقة الآتية في الاعتبار « انه لا تربية دون الاقحام بالدين » .

وأخيرا كما يقول : لقد آن الأوان أن توجد الأجهزة المشرفة على الشباب لمنع البلبلة وحماية الشباب بالتعاون مع التنظيم الشرعى للطلاب للسير في قناة واحدة لتحقيق أهداف النضال الوطنى لتحقيق النصر .

واقترح أحمد فؤاد المزيّد من العناية بالتعليم بجميع مراحلها عامة وبالمرحلة الجامعية خاصة وضرورة تأكيد العودة بالحياة الجامعية الى أصلها ومهدفها حياة أصيلة لها كل مقوماتها وتدعيمها بكافة الامكانيات مع الاعيان بدور البحث العلمى وضرورة دعمه ودعم المدرجات وقاعات المحاضرات والعينات .

ثم رأى انه لا يجوز عزل الشباب عن قضايا المستقبل حيث انهم اصحابه . لان التوعية السياسية والممارسة السياسية من خلال المؤسسات هى الأمان من الوقوع ضحية الشائعات ومخاولات الاستقطاب .

كما طالب بضرورة العناية بالمشاكل الاجتماعية للطلاب وايجاد الحلول لها ومنها مشروعات تشغيل الطلاب ومكتبة الطالب وتدعيم بنك ناصر الاجتماعى والاهتمام بدراسة بعض المشكلات ذات الصيغة العامة .

ثم تحدث محمود السيد عبد الرحمن مطالبا باستئناف الدراسة فى مواعييدها ومعالجة الامور بالجد والحسم والحزم فى حدود القانون .

ثم طالب بالنظر فورا - على حد تعبيره - فى اعادة تشكيلات منظمة الشباب بالجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية وتشكيل لجان الاتحاد الاشتراكى بالجامعات وتقويتها ومتابعتها من القيادة الأعلى وبصفة مستمرة . واعادة تشكيلات الاتحادات الطلابية وترك اختيارها للطلاب أنفسهم دون تدخل من أى جهة . وكذلك دعوة بعض الطلاب لحضور جلسات مجلس الشعب خصوصا فى المناقشات السياسية الهامة . واخيرا تشكيل مكاتب امن كل كلية وجامعة لمنع الغرباء عنها ولصيانة واحترام قدسيتها .

ثم صاح حسين محمود عبد المنعم باقتراحاته . . وقد عددها قائلا :

اولا : ينبغى ان يكون دور اساتذة الجامعات والمعاهد دور الرائد

والموجه فى سلوكه كقدوة حسنة فى تحرى وتنمية الفضائل فى نفوس
ابنائهم الطلاب ذلك انه مسئول مسئولية كاملة بان يصوغ ابناءه الطلبة
صياغة قادرة على صنع الحياة وان يخلق منهم اللبنة القوية الصالحة
لمجتمعنا الجديد . مجتمع العلم والايمان فان جماهير شعبنا تقتطع من قوتها
من اجل ان تواصل الجامعة رسالتها المقدسة لتعود اليها بعد ذلك حصيلة
تقدم ورقى وبناء وتشبيد . ولذلك ينبغى ألا نغلق الجامعات والمعاهد العليا
ساعة واحدة لانه يجب ألا تتوقف الحركة العلمية من اجل قلة قليلة استمرات
اللهو واللعب والرسوب واثارة الفوضى والشغب .

وثانيا : أرى أن يكون البتر من الجامعة والمعاهد العليا المختلفة لهذه
الفئة المخربة والمبددة لأموال الشعب والقاضية على رسالة العلم وذلك
حتى تتيح الفرصة وتهيئ الجو المناسب والمناخ الصالح للعلم للكثرة الغالبة
من الطلبة الراغبين فيه وذلك هو العلاج ولا علاج غيره فى أمة قد شمرت
عن ساعديها لخوض معركة ضارية مع عدو شرس حيث تكون أو لا تكون .
وأطالب أيضا بان تسترد الدولة من أولياء أمورهم نفقات تعليمهم فى
جميع مراحل التعليم .

وثالثا : أن تغلق أبواب البوفيهات فى الجامعات والمعاهد فالجامعات
والمعاهد مكان للعلم والعمل لا للهو والعبث .

ورابعا : ينبغى ألا يكون هناك فراغ حيث تنبت الرزيلة ويتزعزع
الانحراف بصورة مختلفة ولذلك يجب أن تقام الندوات والمحاضرات الدينية
والقومية والعلمية ومعسكرات العمل والتربية العسكرية ثم ألقى بيتا من
الشعر ليدعم بها مطلبه هذا فقال :

ان الشباب والفراغ والجنة مفسدة للمرء أى مفسدة

أما ناصف طاحون والذي كان أحد الشهود العيان لأحداث الطفرة في العام السابق من هذه الأحداث عمل بحثا فقد أكد على ما جاء باللجنة من وسائل علاج ولكنه أضاف أيضا فأكد على ضرورة اجراء انتخابات الاتحادات الطلابية ولقد كان هذا الأمر مطلباً في العام الماضي أيضا على حد قوله وتعبيره . . ثم قال : وقد آن الأوان لضرورة الإقحام الزائد بالتركيز في الدراسة على القيم الدينية والقيم الروحية وأن يكون هذا التركيز في جميع مراحل التعليم وبالذات في الجامعة حتى لا نصدم بالواقع المؤلم الذي أحسنا به جميعا في هذه الأيام من ظهور هذه الاتجاهات السياسية الغريبة التي تحاول أن تسود وتفرض نفسها .

ثم طالب الدكتور محمود القاضي بمطلب واحد فقط الا وهو محاسبة هؤلاء الذين قصرُوا في أداء واجبهم السياسي وفي قيادة الشباب وتوجيهه وافهامه حقيقة الوضع الذي نعيشه الآن بدلا من أن نصب جام غضبنا على اولادنا . . . وهذا ما رددته تعبيرا .

أما أحمد طه فقد أعلن اقتراحاته بناء على مطالبته رئيس المجلس بتحديد ما حيث أنه كان ينتقد تقرير اللجنة . . فحددها قائلا : عقد مؤتمر لمناقشة مشاكل العمل السياسي بين الشباب . . وإدانة كل مسئول عن الفراغ السياسي الذي يعيشه هؤلاء الشباب . ثم أعلن قائلا : ليكن صدىنا متسعا للشباب أمام أخطاء الكبار ولنحاول فتح صفحة جديدة أساسها الكبار وبدايتها على أصحاب ذلك التحقيق سواء أكان إداريا أم قضائيا .

ثم اتجه محمود أبو وافية بمسئولية العلاج على مجلس الشعب ذاته حيث أعلن أنه يتعين على مجلس الشعب والحكومة أن يوليا مشاكل الشباب اهتماما كبيرا والتي أزعجوا أن يتبناها المجلس ويوجد لها الحلول حتى لا يكون

شبابنا عرضة للاستقطاب من مغامرين وافدين اليهم من خارج الجامعة بل من خارج حدود الوطن .

وفى ذات الاتجاه السابق لمحمود أبو وافية رأى مصطفى كامل مراد انه يجب دائما الحرص على ادارة الحوار والنقاش مع الشباب فان الواجب كان يحتم علينا نحن أعضاء مجلس الشنقب - كما قال أن نتدارك الأمر منذ حدثت المظاهرات العام الماضى وذلك باللقاءات المستمرة وبالمناقشات البناءة فنحن مسئولون قبل الطلبة عن ذلك . ثم أردف قائلا : علينا أن نصل من هذه المناقشات الى وضع أسلوب لتطبيق ما ورد من توصيات حتى يمكن أن يشعر الطلبة أن الأجهزة السياسية حريصة على أن يستمروا فى الدراسة وأن يستمروا أيضا فى العمل السياسى الذى هو حق لهم وأن يتاح لهم حرية التعبير وكذلك الحال بالنسبة للأساتذة ليدل كل بوجهة نظره لأن الحرية لا تتحقق الا بالممارسة والديمقراطية وفتح الأبواب كمنا فعل الرئيس أنور السادات .

أما السيدة كريمة العروسي والتي تحدثت بأحاسيس ومشاعر الأم كما أعلنت ذلك عانها عدت مقترحاتها الاثنى عشر قائلة :

- تطوير اللائحة الجامعية بما يتناسب مع خصائص المرحلة التى نعيشها والعمل على تطويرها نصا وروحا بما يحفظ للجامعة قدسيته ويساعدها على أداء رسالتها العلمية وأن يجرى عليها استفتاء طلابى حتى يدرك الطلبة ما تنص عليه من ثواب وعقاب .

- إعادة النظر فى لوائح اتحادات الطلاب لدفع الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والفنية .

- أن يمارس النشاط السياسى من خلال التنظيم السياسى سواء داخل الجامعة أو عن طريق الوحدات السكنية حتى لا يكون هناك ازدواج

• بين عمل الطلاب والعمل السياسى •

- دعم التنظيم السياسى بالجامعات واحترام التسلسل التنظيمى فى المستويات المختلفة •
- اعادة النظر فى نظام الفترتين فى العام الدراسى الجامعى لزيادة الجدية فى الدراسة والقضاء على الفراغ الذى يعيشه الطلاب مع الاهتمام بنسب الحضور والغياب وهذا النظام متبع حاليا بكليات الزراعة •
- مزيد من فرص التشغيل للطلاب وانشاء جامعات مهنية بدلا من سفر الطلاب الى الخارج •
- عدم السماح بتدخل أى أجهزة من خارج الجامعة فى شئون الطلاب •
- عدم السماح بوجود أية تنظيمات داخل الجامعات بخلاف التنظيم السياسى • واتحاد الطلاب وعلى سبيل المثال النادى السياسى بجامعة عين شمس •
- النظر فى انشاء جامعات أهلية تمتص أعداد كبيرة من الطلاب الذين تزدحم بهم جامعاتنا مما يعوق حسن أداء الدراسة بالجامعات بالإضافة الى استيعاب طلابنا الذين يتوجهون للدراسة فى الخارج بسبب عدم وجود أماكن •
- تنشيط العمل من أجل المعركة فى داخل الجامعات عن طريق فصائل خدمة الجبهة والتدريس العسكرى الجدى والاشتراك فى مجالات الدفاع المدنى •
- الاهتمام بانشاء أجهزة تدريب على أعمال الدفاع المدنى (اطفاء وانقاذ واسعاف) داخل الجامعات •

- الحفاظ على المركز العلمى لجامعاتنا بين الجامعات المختلفة عن طريق استقرار الدراسة والارتقاء بمستوى خريجها وحسن أداء رسالتها العلمية مما يجعل لشهادتنا الجامعية قيمتها بين الشهادات الجامعية الأخرى .

وهنا . ينتهى النقاش فى المجلس يوم الأحد ٢٨ يناير ١٩٧٣ حول هذه الأحداث . . حيث تحدث خمسة عشر عضوا ولم يستمر النقاش وبالتالى لم يستطع بعض الأعضاء من المشاركة فى النقاش الذى جرى بل انه لم يسمع بإضافة كلماتهم وآرائهم فى المضبطة الخاصة بهذه الجلسة التى نوقش فيها هذا الموضوع الهام . وتقرر إحالة التقرير ومناقشات الأعضاء ورفعها الى السيد رئيس الجمهورية لاتخاذ ما يراه كفيلا بصيانة الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة وحماية القاعدة الطلابية العريضة كما جاء على لسان رئيس المجلس حافظ بدوى .

فهرس

صفحة	
٥	مقدمة
٧	الفصل الأول : فرز الشعب
٨٥	الفصل الثاني : مجتمع الـ ٥٠٪
١٧٥	الفصل الثالث : تقنين الثورة
١٨١	الفصل الرابع : من أين لك هذا
١٨٧	الفصل الخامس : حضارة ٠٠ للبيع
١٩٣	الفصل السادس : الصدام بين العلم والسياسة
٢١٧	الفصل السابع : النشل ٠٠ ظاهرة تحت القبة
٢٣٧	الفصل الثامن : الغاء العمدة

صفحة	
٢٥١	الفصل التاسع : موانع التقاضى
٢٨٧	الفصل العاشر : الجنايات السياسية ٠٠ وعودة الاخوان المسلمين
٣٠٥	الفصل الحادي عشر : الضباط العائدون
٣١١	الفصل الثانى عشر : جيل الثورة وتمثيلهم الشعبى

٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١

مكتبة مدبولي

MADBOULI BOOKSHOP

6 Talat Harb SQ. Tel: 756421